

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

منهج الإمام النووي في تضعيف الأسانيد من خلال كتابه المجموع

(An approach of Al- Imam Al- Nawawy in weakening
al- asaneed through the book of al-magmoe)

إعداد الطالب:

عطوة محمد القريناوي

إشراف:

الدكتور/ سالم أحمد سلامة

الأستاذ الدكتور/ طالب حماد أبو شعر

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الحديث الشريف
وعلومه

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي الكريم حفظه الله...
إلى والدتي العظيمة، وخالتي: فاطمة الكريمة رحمهما الله....
إلى زوجتي الغالية: أم البراء حفظها الله...
إلى بناتي الغاليات على قلبي: سرّاء، آلاء، دعاء، حفظهن الله..
إلى زملائي طلاب الدكتوراة في الحديث الشريف...
إلى مدرستي مدرسة هاشم الابتدائية "أ" مديراً، وهيئة تدريسية...
إلى رواد مسجدي السنّة والنور الكرام...
إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى النور...

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم، وانطلاقاً من الهدى النبوي حيث قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: " مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ " (1)، فإنني أتقدم بالشكر لأستاذي وشيخي فضيلة الدكتور: سالم أحمد سلامة، وفضيلة الأستاذ الدكتور: طالب حماد أبو شعر، اللذين بذلا الجهد الكبير من أجل إخراج هذه الرسالة إلى النور، فلقد كانا لي نِعَمَ الموجه، والمرشد، وأسأل الله لهما التوفيق في الدنيا والآخرة. وأتقدم بالشكر إلى هذا الصَّرح الشامخ الجامعة الإسلامية بغزة ممثلة برئيس مجلس أمنائها الدكتور المهندس: نصر الدين المزيني، ورئيس الجامعة الأستاذ الدكتور: كمالين شعث، وعميد كلية أصول الدين الدكتور: عماد الدين الشنطي، وعميد الدراسات العليا الأستاذ الدكتور: فؤاد العاجز، على ما بذلوه لرفعة الجامعة وارتقائها. والشكر موصول إلى جميع أساتذتي في كلية أصول الدين، وأخص بالشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: نعيم أسعد الصفدي مناقشاً داخلياً.

الدكتور: هشام محمود زقوت مناقشاً داخلياً.

الأستاذ الدكتور: عبد الله مصطفى مرتجى مناقشاً خارجياً.

ولا يفوتني أن أشكر أُمِّي الغالية التي وقفت معي طوال فترة حياتي بالعون المادي والمعنوي - رحمها الله تعالى-، وكذلك خالتي العزيزة: فاطمة - رحمها الله-، ولا أنسى زوجتي الغالية: أم البراء التي سهرت معي طوال فترة دراستي، ولا أنسى أن أشكر المربي الفاضل الأستاذ: أسعد الغريز، والأستاذ: وائل الخطيب على ما قدما لي من الجهد الكبير طوال رحلة حياتي حيث كان لهما الدور العظيم في تحويل مسار حياتي منذ الطفولة إلى لحظة كتابة هذه السطور. وكذلك أوجه شكري إلى مدير مدرستي: (مدرسة ذكور هاشم الابتدائية "أ") الأستاذ: خالد الشاعر الذي وقف معي في كل ظروف، وساعدني في إتمام رسالتي، وأعضاء الهيئة التدريسية فيها.

وأخيراً أوجه شكري إلى جميع الإخوة والزملاء الذين ساهموا معي في إتمام هذه الرسالة، سواء بجهودهم المباركة، أو بآرائهم السديدة، أو بدعواتهم الخالصة.

(1) أخرجه الترمذي، (٤ / ٣٣٩)، ح ١٩٥٤، وقال عنه: حسن صحيح، وأبو داود بنحوه، من طريق الصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله عنه-، والحديث إسناده صحيح.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجًا، فَبَدَّدَ بقوله: "اقرأ"⁽¹⁾ سنوات عجاظًا من الجهل والتخلف، وأرسى عهدًا فيه يغاث الناس، وفيه يعصرون، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هاديًا، ومبشرًا، ونذيرًا، فكان في رابعة النهار كالشمس وضحاها، وإن حلَّ الليل البهيم كالقمر إذا تلاها، وإن تزاحمت الرؤوس والأفكار كالنهار إذا جلاها، فأخرج الناس من ضيق البصر إلى سعة البصيرة، وإلى الفرديس العُلا من أرض الجزيرة، وبعد.

فإنَّ الله تعالى بعث رسوله محمدًا هاديًا للبشرية، ومنقذًا لها من الضلالة، فكم هدى الله تعالى من البشر على يديه، وكم من الدعاة واصل طريقه في الدعوة إلى دين الله تعالى بعده، فما أحوجنا اليوم إلى العودة إلى سنته، ونحن نجالد عقائد خبيثة، وفكرًا مُشَوَّهًا منحرفًا، اعتمد على روافد عكرة، فجاء مستشهدًا بالضعيف والمكذوب، والمُعَالَط، والمُشَوَّه.

فقد بعث الله تعالى نبيه - صلى الله عليه وسلم - ومعه الكتاب والحكمة، فالكتاب هو القرآن الكريم، والحكمة هي السُنَّة النبوية، فقد قال الإمام الشافعي - رحمه الله - معلقًا على قول الله تعالى: ﴿وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾⁽²⁾: "فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعتُ مَنْ أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سُنَّة رسول الله، وهذا يشبه ما قال، والله أعلم؛ لأنَّ القرآنُ ذُكِرَ وأُتْبِعَتْهُ الحكمة، وذكرَ الله مَنْهُ على خُلُقِهِ بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يَجْزُ - والله أعلم - أن يقال الحكمة ها هنا إلا سُنَّة رسول الله، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحثَّ على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرض، إلا لكتاب الله، ثم سنة رسوله، لِمَا وصفنا من أنَّ الله جَعَلَ الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به"⁽³⁾.

وقد جعل الله تعالى الحكمة على لسانه وأفعاله، فسنته لها مكانة عظيمة من حيث إنها التعبير عن حياة النبي صلى الله عليه وسلم بكاملها، كما أنها موضحة لغامض القرآن، ومفسرة لمجمله، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه، فكان لزامًا على هذه الأمة الأخذ بهذه السنة المكملة للقرآن الكريم، وعدم تركها.

ولقد قيَّض الله جنودًا لخدمة سنته من حيث نقد الرواة، وكشف الضعفاء والكذابين، فكان علماء النقد يقضون الوقت الطويل من أجل البحث عن درجة راوٍ، أو علة حديث، وقد حدث أن تبدلت

(1) سورة العلق: ١.

(2) سورة الأحزاب: ٣٤.

(3) الرسالة ص ٧٨.

الأزمان، وكثر الكذب على النبي ﷺ، فانبرى أهل الحديث لنقد ما وصلهم من أحاديث عنه، فحكموا على كل حديث منها بما توفر لديهم من أدوات، وقعدوا قواعد لهذا العلم.

وتواصل علم النقد قرناً بعد قرن، حتى جاء القرن السابع الهجري حيث ظهر فيه الكثير من العلماء، ومنهم الإمام النووي المتوفى عام (٦٧٦هـ)، صاحب الآثار العلمية العظيمة في كل المجالات من حديث، وفقه، ولغة، وغير ذلك، فصنّف الكتب الكثيرة، وكان من آثاره كتاب المجموع الذي شرح فيه بعض كتاب المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى عام (٤٧٦هـ)، وهو من أمهات كتب الفقه الشافعي، وقد وقع اختياري على الإمام النووي في كتابه هذا؛ لأنّ الإمام النووي من أعمدة الفقه الشافعي، وكتابه من مظان ذلك، وأنه من أعلام الحديث حيث كان من أهم من ألف في علم المصطلح بعد ابن الصلاح، وقد حكم على الكثير من الأحاديث في كتاب المجموع مما يسترعي من الباحثين الاهتمام بهذه الأحكام وبيان منهجه فيها.

ولم ينسَ هذا الإمام ذو النفحة الحديثية أن يحكم على الأحاديث في هذا الكتاب حتى ولو كان الكتاب فقهياً، ولم يقتصر فقط على مناقشة الناحية الفقهية، بل اهتم اهتماماً جلياً بعلم الحديث، ولقد شمّرت عن ساعد الجد للبحث عن أقواله في الحكم على أحاديث كتابه عن طريق الكتاب نفسه، والكتب التي جمعت هذه الأحاديث فوجدتها تزيد على ألف وخمسمائة، فأشار عليّ مشرفي الفاضل أن أكتب في تضعيف الأسانيد عنده، فجمعت هذه الأحاديث فوجدتها (٥٦٢) حديثاً، وقد درس الباحث (٣٠٠) منها كنماذج حسب نسبة كل قول في التضعيف في كتاب المجموع، ثم تقسيمها في مباحث، وذلك ليتبين الباحث من خلالها منهج النووي في تضعيف الأسانيد، وهل كان يتعامل معها كمسائل رياضية، أو أرقام حسابية، أم أنّ تضعيفه كان بالقرائن المُحتفّة بالروايات؟ وغير ذلك مما سيتبين من خلال هذه الرسالة.

أولاً: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١. الإمام النووي من كبار نقاد الحديث الذي حكموا على الأحاديث بالقبول والرد، فرأيه في نقد الأسانيد خاصة التضعيف يهّم كل باحث في السنة النبوية.
٢. ضرورة فهم كيفية تضعيف الإمام النووي للأسانيد، وإبراز منهج هذا الإمام الفدّ في ذلك.
٣. لأنّ تضعيف الأسانيد، وتصفية السنة النبوية من الشوائب هو أمر غاية في الأهمية خاصة إذا ارتبط ذلك بأحاديث فقهية عليها مستند كثير من المذاهب الفقهية.

ثانياً: أهداف البحث:

١. حصر مصطلحات الإمام النووي في التضعيف، وفهمها بناء على استخدام الإمام النووي لها.

٢. إبراز منهج الإمام النووي في التضعيف من خلال كتابه المجموع، ومدى دقته في ذلك.

٣. الوقوف على مدى التشدد أو التساهل أو الاعتدال في تضعيف الإمام النووي للأحاديث.

ثالثاً: منهج البحث، وطبيعة عمل الباحث فيه:

❖ منهج جمع الأحاديث وتصنيفها:

١. قام الباحث بجمع كل الأحاديث التي ضعفها الإمام النووي من خلال الاستقراء التام، وكان عددها اثنين وستين وخمسمائة حديثاً.

٢. قام الباحث بدراسة ثلاثمائة حديثٍ حسب نسبة كل مصطلح، وعدد أحاديثه دراسة تفصيلية بتصنيف الأحاديث إلى قسمين: القسم الأول: ما لم يبين النووي سبب تضعيفه، والقسم الثاني: ما بيّن الإمام النووي سبب تضعيفه.

٣. قام الباحث بترتيب أحاديث المطلب الواحد حسب ورودها في كتاب المجموع.

❖ منهج دراسة السند وغريب الحديث:

١. جعل الباحث نص عبارة الإمام النووي في كتابه المجموع داخل مستطيل، ثم أتى بالرواية التي حكم عليها الإمام النووي، وإن لم يحدد النووي نص الرواية جاء الباحث بالرواية الأقرب للفظ الرواية التي حكم عليها النووي.

٢. قام الباحث بتوضيح المعاني الغريبة في الحاشية بالاعتماد على كتب غريب اللغة، والحديث، والشروح.

❖ منهج تخريج الأحاديث:

١. قام الباحث بتخريج الأسانيد من الكتب الستة، وتوسع في التخريج عند الحاجة.

٢. قام الباحث بتخريج المتابعات التي تعالج علل الحديث.

٣. رتب الباحث مصادر التخريج بالبدء بالكتب التسعة، ثم حسب سنة وفاة المصنفين.

٤. وثق الباحث مصادره الحديثية بذكر اسم المُصنّف، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، مع إيراد بيانات المُصنّف في قائمة المصادر.

❖ منهج دراسة رجال الإسناد:

١. قام الباحث بالترجمة لغير المشهورين من الصحابة.
٢. إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة اكتفى الباحث بنقل الحكم عليه من تقريب التهذيب، إلا في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة عند ابن حجر من مراتب التعديل⁽⁴⁾، توسع الباحث في الترجمة لرجالها للخروج بخلاصة القول في رواها من خلال المقارنة بين كلام النقاد فيهم.
٣. إذا تكرر الراوي المختلف فيه قام الباحث بذكر خلاصة القول فيه، والعزو إلى مكان ترجمته في البحث.
٤. إذا كان الراوي من غير رجال الكتب الستة درس الباحث الرواة المختلف في توثيقهم، واختصر القول في الرواة الضعفاء، والمتروكين.
٥. بالنسبة للأسماء المهملة في السند قام الباحث بالتعريف برجال الكتب الستة منهم من تقريب التهذيب، وما كان من غير رجال الكتب الستة عرّف الباحث بهم من خلال كتب الرجال، والتراجم.

❖ منهج دراسة العلل:

١. إذا كان الراوي من الثقات الذين توجد فيهم بعض العلل من التدليس أو الإرسال أو الاختلاط، فقد قام الباحث بدراسة هذه العلل تفصيلاً.
٢. إذا كان في الحديث علة قام الباحث بدراستها، وبيان القول الراجح فيها.

❖ منهج الحكم على الإسناد:

١. حكم الباحث على أسانيد الأحاديث بما يناسبها بعد ذكر حكم النووي على السند، وتخريج الحديث، ودراسة رجال الإسناد، ثم مقارنة هذه النتيجة بكلام العلماء، ومدى مطابقتها لحكم النووي.
٢. إذا كان إسناد الحديث يمكن ارتقاؤه اجتهد الباحث في العثور على متابعات له لتقويته.

(4) يقصد بالمرتبة الرابعة: من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو: لا بأس به، أو: ليس به بأس، والمرتبة الخامسة: من قَصُرَ عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق بهم، أو له أوهام، أو يخطيء، أو تَعَيَّرَ بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة... والمرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُنْزَكُ حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يُتَّبَع، وإلا فَلَيِّن الحديث. تقريب التهذيب ص ٧٤.

❖ تحليل منهج الإمام النووي:

١. حاول الباحث إيجاد الأسباب التفصيلية التي تيرر حكم النووي على أحاديثه، فإن لم يجد الباحث مسوغاً لهذا، فقد قام الباحث بتحديد الحكم المناسب.
٢. قام الباحث بذكر منهج النووي في فصل مستقل في نهاية الرسالة بما يجلي منهجه تجلية واضحة.

رابعاً: الدراسات السابقة:

لم أجد من درس موضوع نقد الأسانيد عند النووي في المجموع، وقد وجدت كتابين، ورسالة علمية لهما علاقة بما درّسْتُه، وهي على النحو التالي:

١. فهرسة أحكامه على الأحاديث في كتاب اللؤلؤ المصنوع في الأحاديث التي حكم عليها النووي في كتابه المجموع، لأبي عبد الله محمد بن شومان الرملي، وقد طبعت دار رمادي، ط: ١، (١٤١٧، ١٩٩٧)، وتمثل عمله في الكتاب بجمع كل الأحاديث التي حكم عليها النووي، وبيان حكمه فيهم فقط، ولم يدرس أي حديث منها، بل لم يخرج هذه الأحاديث ولو تخريجاً بسيطاً.

٢. كتاب الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في كتبه، للدكتور: ناصر بن سعود السلامة، المطبوع بدار أطلس بالرياض، ط: ١ (١٤٢٠ - ١٩٩٩)، وقد جمع فيه أحكام النووي من أربعة عشر كتاباً منها كتاب المجموع، وقد رتبته على حروف الهجاء، وكان كالذي سبقه يقتصر على حكم النووي، واسم الكتاب الذي حكم فيه على الحديث، وقد أفدت من هذين الكتابين في مرحلة الجمع للأحكام الحديثية.

٣. رسالة: الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، وهي رسالة ماجستير للطالب: أحمد عبد العزيز الحداد، بإشراف: د. عبد العزيز الحميدي، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام (١٤٠٩هـ)، حيث ذكر في المبحث الخامس نماذج من حكم النووي على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الجودة أو الضعف، ودرس فيها أربعة وعشرين حديثاً من خلال كتب النووي المختلفة، حيث كان يذكر الحديث، ثم حكم النووي عليه، ثم يخرجها، ويدرس إسناده، ثم يطابق حكم النووي مع ما حكم عليه.

خامساً: خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وبايين، وخاتمة.

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهج البحث، وطبيعة

عمل الباحث فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

الباب الأول:

ترجمة الإمام النووي ومنهجه في كتابه: وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام النووي: وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ومذهبه.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: مصنفاته.

المبحث السادس: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المجموع ومنهجه فيه: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف عام بالكتاب، وذكر تنماته.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثالث: أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع: منهج الإمام النووي في كتابه.

الباب الثاني:

الدراسة التطبيقية للتضعيف عند الإمام النووي: وفيه ثلاثة فصول:

تمهيد: مقدمة في الحديث الضعيف: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أسباب الضعف.

المطلب الثالث: حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به.

الفصل الأول:

ما ضعفه النووي من غير بيان سبب التضعيف: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التضعيف المحتمل للروايات: وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "غريب".

المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "فيه ضعف".

المطلب الثالث: ما قال فيه النووي: "فيه من يُضَعَّف".

المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "في صحته نظر".

المطلب الخامس: ما قال فيه النووي: "ليس بالقوي"، أو "ليس بقوي".

المبحث الثاني: التضعيف اليسير للروايات: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "إسناده ضعيف".

المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "حديث ضعيف".

المبحث الثالث: التضعيف الشديد للروايات: وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "ضعيف جداً".

المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "منكر".

المطلب الثالث: ما ذكر النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه.

المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "بين الضعف"، أو "مشهور الضعف".

المطلب الخامس: ما قال فيه النووي: "واه".

المبحث الرابع: بطلان الروايات وردّها: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "باطل".

المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "لا يحتج به" أو "لا يصح عن النبي ﷺ" أو ليس بصحيح

عن النبي ﷺ.

المطلب الثالث: ما قال فيه النووي: "لا أعلم له أصلاً" أو "لا أصل له".

المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "لم يثبت".

الفصل الثاني:

ما بيّن الإمام النووي سبب تضعيفه: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ما كان ضعفه بسبب سقط في الإسناد: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب الإرسال.

المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب الانقطاع.

المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب التدليس.

المبحث الثاني: ما كان ضعفه بسبب الطعن في الراوي: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب راوٍ واحد.

المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب أكثر من راوٍ.

المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب الإدراج.

المطلب الرابع: ما كان ضعفه بسبب الاضطراب.

المطلب الخامس: ما كان ضعفه بسبب الجهالة.

المطلب السادس: ما كان ضعفه بسبب الاختلاط.

المطلب السابع: ما ضعّف النووي الزيادة في بعض ألفاظه.

المبحث الثالث: ما ذكر النووي في تضعيفه أكثر من سبب: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع الانقطاع أو الإرسال.

المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع المخالفة.

المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب الانقطاع والمخالفة.

المطلب الرابع: ما كان ضعفه بسبب الجهالة مع سبب آخر.

الفصل الثالث: خلاصة منهج الإمام النووي في التضعيف: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ألفاظ التضعيف عند الإمام النووي.

المبحث الثاني: مراتب الرواة الذي صرح النووي بالتضعيف من أجلهم.

المبحث الثالث: العلل لتي ضعف النووي الأحاديث من أجلها.

المبحث الرابع: ما ضعفه النووي لأكثر من سبب.

سادساً: الخاتمة:

وتشمل خلاصة الدراسة، وما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

سابعاً: الفهارس:

قام الباحث بإعداد الفهارس التالية:

- ❖ فهرس الآيات القرآنية.
- ❖ فهرس الأحاديث الشريفة.
- ❖ فهرس الرواة المترجم لهم.
- ❖ فهرس البلدان والأماكن.
- ❖ فهرس المصادر والمراجع.
- ❖ فهرس الموضوعات.

الباب الأول:

ترجمة الإمام النووي والتعريف بكتاب المجموع

ومنهجه فيه:

وفيه فصلان:

الفصل الأول:

ترجمة الإمام النووي

الفصل الثاني:

التعريف بكتاب المجموع، ومنهجه فيه

الفصل الأول: ترجمة الإمام النووي: وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ورحلاته، ومذهبه.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: مصنفاًته.

المبحث السادس: وفاته.

الفصل الأول: ترجمة الإمام النووي:

تمهيد: عصر الإمام النووي:

لا شك أن كل إنسان يعيش في هذا الوجود هو ابنٌ لعصره، يتأثر به، ولا ينفك عنه، وقد عاش الإمام النووي خمسًا وأربعين سنة امتدت من عام ٦٣١هـ⁽¹⁾، إلى عام ٦٧٦هـ⁽²⁾، وقد صاحب هذه السنين بعض التطورات التي شهدتها المجتمع، فقد أدرك الإمام النووي أدرك آخر أيام الدولة العباسية التي امتدت ما بين (١٣٢-٦٥٦هـ)⁽³⁾، حيث سقطت هذه الدولة، وهو ابن خمس وعشرين سنة.

قال ابن كثير: (ثُمَّ دَخَلَتْ سَنَةٌ سِتٌّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةً: فِيهَا أَخَذَتِ النَّتَارُ بَغْدَادَ، وَقَتَلُوا أَكْثَرَ أَهْلِهَا حَتَّى الْخَلِيفَةَ، وَانْقَضَتْ دَوْلَةُ بَنِي الْعَبَّاسِ مِنْهَا)⁽⁴⁾.

وأضاف أيضًا: (وَمَالُوا عَلَى الْبَلَدِ، فَقَتَلُوا جَمِيعَ مَنْ قَدَرُوا عَلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ، وَالْوِلْدَانِ، وَالْمَشَايخِ، وَالْكُهُولِ، وَالشُّبَّانِ...، وكان الجماعة من الناس يجتمعون إلى الخانات، وَيُغْلِقُونَ عَلَيْهِمُ الْأَبْوَابَ، فَتَفْتَحُهَا النَّتَارُ إِمَّا بِالْكَسْرِ، وَإِمَّا بِالنَّارِ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ، فَيَهْرُؤُونَ مِنْهُمْ إِلَى أَعَالِي الْأَمْكَنَةِ، فَيَقْتُلُونَهُمْ بِالْأَسْطِحةِ، حَتَّى تَجْرِي الْمِيَازِيبُ مِنَ الدَّمَاءِ فِي الْأَرْقَةِ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَأَنَا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ...، وعادت بغداد بعد ما كانت أنس المدين كلها كأنها خراب ليس فيها إلا القليل من الناس، وهم في خوفٍ وجوعٍ وذلةٍ وقلةٍ)⁽⁵⁾.

وقال ابن الأثير يصف ما حدث على يد التتار في عاصمة الخلافة: (لَقَدْ بَقِيَتْ عِدَّةٌ سِنِينَ مُعْرِضًا عَنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ؛ اسْتِعْظَامًا لَهَا، كَارِهًا لِذِكْرِهَا، فَأَنَا أَقْدَمُ إِلَيْهِ رِجَالًا، وَأَوْحَرُ أُخْرَى، فَمَنْ الَّذِي يَسْهَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْتُوبَ نَعْيَ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ؟ وَمَنْ الَّذِي يَهُونُ عَلَيْهِ ذِكْرُ ذَلِكَ؟ فَيَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي، وَيَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ حُدُوثِهَا، وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا، إِلَّا أَنَّنِي حَنِّي جَمَاعَةً مِنَ الْأَصْدِقَاءِ عَلَى تَسْطِيرِهَا وَأَنَا مُتَوَقِّفٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنْ تَرَكَ ذَلِكَ لَا يُجِدِي نَفْعًا، فَتَقُولُ:

(1) انظر: تحفة الطالبين ص ٤٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ٣٩٦)، طبقات الشافعيين ص ٩١٠، تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٢٤)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٧٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ١٥٣، ١٥٤).

(2) انظر: تحفة الطالبين ص ٤٣، طبقات الشافعيين ص ٩١٣، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٧٦)، تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٣٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ١٥٦).

(3) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٠ / ٤٢)، (١٣ / ٢٣٣).

(4) البداية والنهاية (١٣ / ٢٣٣).

(5) المصدر نفسه (١٣ / ٢٣٥).

هَذَا الْفِعْلُ يَتَّصِفُ بِذِكْرِ الْحَادِثَةِ الْعُظْمَى، وَالْمُصِيبَةِ الْكُبْرَى الَّتِي عَقَّتِ الْأَيَّامَ وَاللَّيَالِي عَنْ مِثْلِهَا، عَمَّتِ الْخَلَائِقَ، وَخَصَّتِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْعَالَمَ مَدْ خَلَقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى آدَمَ إِلَى الْآنِ، لَمْ يُبَيِّنْ بِمِثْلِهَا، لَكَانَ صَادِقًا، فَإِنَّ التَّوَارِيخَ لَمْ تَنْتَضِمْ مَا يُقَارِبُهَا وَلَا مَا يُدَانِيهَا⁽¹⁾.

ولكن الله تعالى أراد أن يمن على هذه الأمة بنصر لها، وانتقام من أعدائها الذين حاربوا الأمة، وقتلوا رجالها، ونساءها، بل وأحجارها، على يد رجل عظيم هو سيف الدين قطز⁽²⁾، قال السيوطي: (فجمع قطز الأمراء، والأعيان، فحضر الشيخ عز الدين بن عبد السلام⁽³⁾) - وكان المشار إليه بالكلام-، فقال الشيخ عز الدين: إذا طرق العدو البلاد وجب على العالم كلهم قتالهم، وجزاز أن يؤخذ من الرعية ما يستعان به على جهازهم، بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء، وأن تبيعوا ما لكم من الحوائص، والآلات، ويقتصر كل منكم على فرسه، وسلاحه، وتتساووا في ذلك أنتم والعامّة، وأما أخذ الأموال العامّة مع بقاء ما في أيدي الجند من الأموال، والآلات الفاخرة فلا⁽⁴⁾.

وقد كانت نتيجة هذه المعركة، وهي معركة عين جالوت بالنصر المؤزر للمسلمين الذين انتظروا ذلك بفارغ الصبر، بعد الجرائم الكبيرة التي قام بها التتار في قتل المسلمين، والانتقام منهم، فانقم الله بجنوده من جنود التتار.

قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة ثمان وخمسين وستمائة... فَكَانَتْ النُّصْرَةُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ لِلْإِسْلَامِ، وَأَهْلِهِ، فَهَرَمَهُمُ الْمُسْلِمُونَ هَزِيمَةً هَائِلَةً وَقُتِلَ أَمِيرُ الْمَغُولِ...، وَأَتْبَعَهُمُ الْجَيْشُ الْإِسْلَامِيُّ يَقْتُلُونَهُمْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَهَرَبَ مِنْ بَدْمَشَقٍ مِنْهُمْ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَبِعَهُمُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ دَمَشَقٍ يَقْتُلُونَ فِيهِمْ، وَيَسْتَفْكُونَ الْأَسَارِي مِنْ أَيْدِيهِمْ، وَجَاءَتْ بِذَلِكَ الْبَشَارَةُ، وَنَهَى الْحَمْدُ عَلَى جَبْرِ إِيَاهُمْ بِلُطْفِهِ، فَجَاوَبَتْهَا دِقُّ الْبَشَائِرِ مِنَ الْقَلْعَةِ، وَفَرِحَ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ فَرَحًا

(1)الكامل في التاريخ (١٠ / ٣٣٣)

(2) سيف الدين قطز: السُّلْطَانُ الشَّهِيدُ، الْمَلِكُ الْمُظْفَرُ، سَيْفُ الدِّينِ قُطْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَرِّيُّ، كَانَ أَنْبَلَ مَمَالِكِ الْمُعَرِّ، ثُمَّ صَارَ نَائِبَ السُّلْطَانَةِ لَوْلَاهُ الْمَنْصُورُ، وَكَانَ فَارِسًا شَجَاعًا، سَائِسًا، دِينًا، مُحِبًّا إِلَى الرَّعِيَّةِ، هَرَمَ النَّتَارَ، وَطَهَرَ الشَّامَ مِنْهُمْ يَوْمَ عَيْنِ جَالُوتَ...، فَقُتِلَ فِي سَادِسَ عَشَرَ ذِي الْقَعْدَةِ، سَنَةَ ثَمَانَ وَخَمْسِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ، وَلَمْ يَكْمُلْ سَنَةً فِي السُّلْطَانَةِ). سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٢٠٠، ٢٠١).

(3) عز الدين بن عبد السلام: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَبَقِيَّةُ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، عَزَّ الدِّينَ، أَبُو مُحَمَّدٍ السَّلْمِيُّ، الدَّمَشَقِيُّ، الشَّافِعِيُّ...، قَرَأَ الْأَصُولَ، وَالْعَرَبِيَّةَ، وَدَرَسَ، وَأَقْتَى، وَصَنَّفَ، وَبَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ، وَبَلَغَ رُتْبَةَ الْجَاهِدِ، وَقَصَدَهُ الطَّلِبَةُ مِنَ الْبِلَادِ، وَأَنْتَهَتْ إِلَيْهِ مَعْرِفَةُ الْمَذْهَبِ وَدِقَاتِهِ، وَتَخَرَّجَ بِهِ أُمَّةٌ، وَلَهُ التَّصَانِيفُ الْمَفِيدَةُ، وَالْفَتَاوَى السَّدِيدَةُ، وَكَانَ إِمَامًا، نَاسِكًا، وَرِعًا، عَابِدًا، أَمَارًا بِالْمَعْرُوفِ، نَهَاءً عَنِ الْمُنْكَرِ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً...، ت ٦٦٠ هـ. تاريخ الإسلام (١٤ / ٩٣٣).

(4)تاريخ الخلفاء ص ٣٣٤.

شَدِيدًا، وَأَيَّدَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ تَأْيِيدًا، وكبت الله النصارى، واليهود، والمنافقين، وظهر دين الله وهم كارهون⁽¹⁾.

ومن خلال ما تقدم يظهر أن الإمام النووي قد عاش في زمن الأمل والأمل، ألم هدم دولة الخلافة، وقتل خليفاتها، وانكسار هيبة الأمة، وأمل انتصار معركة عين جالوت، وذلك بع أن عاث التتار فسادًا في البلاد، فأكثرُوا فيها الفساد، فصب الله عليهم سوط عذاب بجنوده العظام الأقباء.

وأما عن الحياة العلمية في هذه السنوات فقد لخصها أحمد الحداد بقوله: (أما الحياة العلمية في بلاد الشام في القرن السابع، فقد كانت حياة راقية مزدهرة بالعلم والعلماء، حتى بلغت أوج عزها، وذلك على خلاف ما تجري به العادة في البلاد التي تمر بحالة سياسية عصبية كما مرت بلاد الشام في القرن السابع، فقد كان المتوقع - كما هو مألوف - أن تفسد الحالة العلمية أو تضعف؛ لما يجري في البلاد من تقلبات سياسية تكون مآثرها حروب أهلية، وحروب خارجية، صليبية ومغولية، بحيث يستدعي هذا الحال أن تضعف الروح العلمية؛ لانشغال الناس بتلك الخطوب استعدادًا وخوضًا، غير أن الذي حصل هو عكس ذلك تمامًا، فقد ازدهر العلم في القرن السابع ازدهارًا لم يكن قبله، ولا بعده مثله)⁽²⁾.

وأضاف قائلًا يعدد دور العلم في دمشق وحدها: (بلغت دور القرآن في دمشق وحدها في هذه الفترة سبع دور، وبلغت دور الحديث ست عشرة دارًا، وثلاث دور للقرآن والحديث معًا، ومائة وثلاثون مدرسة دينية، وثلاث مدارس للطب)⁽³⁾.

(1) البداية والنهاية (١٣/٢٥٣-٢٥٦).

(2) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه (١/٢٨).

(3) المصدر نفسه.

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

اسمه: هو يحيى بن شرف بن مِرَا⁽¹⁾ بن حسن بن حُسَيْن بن مُحَمَّد بن جُمُعَة بن حِرَام⁽²⁾.

نسبه: الحِرَامِي⁽³⁾، الحَوْرَانِي⁽⁴⁾، النَّوَوِي⁽⁵⁾، الدَّمَشْقِي⁽⁶⁾، الشَّافِعِي⁽⁷⁾.
وسمي جَدُّه حِرَامًا لنزوله حرامًا بالجَوْلَان⁽⁸⁾، بقرية نَوَى، وذكر النووي عن نسبه أن بعض أجداده كان يزعم أنها نسبة إلى حزام والد حكيم بن حزام - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وهو غلط⁽⁹⁾.
وأما الحوراني: هذه النسبة إلى حوران، وهي ناحية كبيرة واسعة كثيرة الخير بنواحي دمشق⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: تحفة الطالبين لابن العطار ص ٣٩. وقال السيوطي: (بضم الميم، وكسر الراء، كما رأيت مضبوطاً بخطه). المنهاج السوي ص ٢٥.

(2) انظر: تحفة الطالبين ص ٣٩، طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٩٠٩، تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٧٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (١٥ / ٣٢٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ١٥٣)، المنهاج السوي ص ٢٥. المنهل العذب الروي للسخاوي ص ١٠. وعند السبكي قال: (يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حُسَيْن بن حِرَام بن مُحَمَّد بن جُمُعَة). طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٩٥).

(3) تحفة الطالبين ص ٤٠، طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٩٠٩، تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٧٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ١٥٣)، المنهل العذب الروي ص ١٠. تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٧٤).

(4) تحفة الطالبين ص ٤٠، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ٣٩٥)، طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٩٠٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ١٥٣)، المنهاج السوي ص ٢٦. وعند الذهبي: (النواوي) بإثبات الألف بين الواوين. انظر: تذكرة الحفاظ (٤ / ١٧٤)، تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٢٤).

(5) تحفة الطالبين ص ٤٢، طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٩٠٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ١٥٣)، المنهاج السوي ص ٢٦، المنهل العذب الروي ص ١٠.

(6) طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٩٠٩، تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٧٤)، تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٢٤).

(7) الجَوْلَان: قرية، وقيل جبل من نواحي دمشق، ثم من عمل حَوْرَان. معجم البلدان (٢ / ١٨٨).

(8) انظر: تحفة الطالبين ص ٤٠. وحَوْرَان: كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة، ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار، وما زالت منازل العرب، وذكرها في أشعارهم كثير، وقصبتها بُصْرَى. معجم البلدان (٢ / ٣١٧).

(9) الأنساب للسمعاني (٤ / ٣٠٣).

وأما النووي: فقد قال ابن العطار: (والنَّوِيُّ نسبة إلى نوى المذكورة، وهي بحذف الألف بين الواوين على الأصل، ويجوز كتبها بالألف على العادة النَّوَّوي، وقد كانت قاعدة الجولان الآن من أرض حَوْزَان من أعمال دمشق)⁽¹⁾.

وقال السخاوي: (وبإثباتها وحذفها، قرأته بخط الشيخ، لكن قال الشهاب الهائم⁽²⁾): "إنه بإثباتها خلاف القياس". قال: "وأما الألف التي هي بدل من لام الكلمة فلا يجوز حذفها، بل يجب قلبها في النسبة واو، كما في النسبة إلى فتى ونحوه، فيقال: نووي، كما يقال: فتوي". انتهى⁽³⁾.

وأما نسبته إلى دِمَشْق⁽⁴⁾، فقد أقام بها نحوًا من ثمانية وعشرين عامًا، وقد قال عبد الله ابن المبارك: (من أقام في بلدة أربع سنين نُسِبَ إليها)⁽⁵⁾. وعن نسبه الشافعي قال السمعاني: (...ومنتحلي مذهبه⁽⁶⁾ من المتأخرين انتسبوا بهذه النسبة لاتباعهم مذهبه)⁽⁷⁾.

كنيته: يكنى الإمام النووي بأبي زكريا⁽⁸⁾.

قال أحمد الحداد: (وهي كنية على غير القياس؛ لأن المرء يكنى بأولاده، وقد يكنى في الصغر تفأولًا بأن يعيش ويصير له ولد يسمى بذلك الاسم...، وكنية النووي - رحمه الله - بأبي زكريا ليست من هذين النوعين، بل من نوع ثالث، وهو تكنية أولي الفضل - ولو امرأة - وإن لم

(1) انظر: تحفة الطالبين ص ٤١. ولم أجد لها في كتاب الأنساب للسمعاني، أو الصحاري، أو ابن الأثير لأنه جاء بعدهم.

(2) الشهاب الهائم: الشهاب المنصوري، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الدائم السلمى، المعروف بالهائم، الأديب البارع، ولد سنة تسع وتسعين وسبعمائة واشتغل، وفهم شيئًا من العلم، ويرع في الشعر وفنونه وتقرده به في آخر عمره، وله ديوان كبير. مات في جمادى الآخرة سنة سبع وثمانين وثمانمائة. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (١ / ٥٧٤).

(3) المنهل العذب الروي للسخاوي ص ١٠.

(4) دِمَشْق: البلدة المشهورة قسبة الشام، وهي جنة الأرض بلا خلاف؛ لحسن عمارته، ونضارة بقعة، وكثرة فاكهة، ونزاهة رُقعة، وكثرة مياه، ووجود مآرب، قيل: سميت بذلك؛ لأنهم دَمَشَقُوا في بنائها - أي أسرعوا - معجم البلدان (٢ / ٤٦٣).

(5) تحفة الطالبين ص ٤٢.

(6) مذهبه: أي الإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ.

(7) الأنساب للسمعاني (٨ / ٢٣، ٢٤).

(8) انظر: تحفة الطالبين ص ٣٩، تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٧٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (١٥ / ٣٢٤)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ٣٩٥)، طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٩٠٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ١٥٣)، المنهاج السوي ص ٢٥، المنهل العذب الروي للسخاوي ص ١٠.

يولد له تأديبًا، وذلك لأن النفوس قد تستوحش ممن يخاطبها بأسمائها؛ لأن ذلك يشعر بنوع استخفاف بالمخاطب، فكان من الأدب التخاطب بالكنى⁽¹⁾.

قال النووي: (وَيُسْتَحَبُّ تَكْنِيَةُ أَهْلِ الْفَضْلِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، سَوَاءً كَانَ لَهُ وَلَدٌ، أَمْ لَا، وَسَوَاءً كُنِّيَ بَوْلَدِهِ، أَمْ بِغَيْرِهِ، وَسَوَاءً كُنِّيَ الرَّجُلُ بِأَبِي فُلَانٍ، أَوْ أَبِي فُلَانَةَ)⁽²⁾.
وعن سبب تكنيته بهذه الكنية قال أحمد الحداد: (وإنما كني بأبي زكريا، لأن اسمه يحيى، والعرب تكني من كذلك بأبي زكريا، التفتًا إلى نبي الله يحيى وأبيه زكريا - عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام-)⁽³⁾.

لقبه: لقب الإمام النووي بمحيي الدين⁽⁴⁾، وقد كان يكره هذا اللقب. قال أحمد بن فرح اللّخمي⁽⁵⁾: (وصح عنه أنه قال: لا أجعل في حل من لقبني محيي الدين)⁽⁶⁾.
قال عبد الغني الدقر: (وكان يكره أن يلقب به تواضعًا لله تعالى، أو أن الدين حيّ ثابت غير محتاج إلى من يحييه، حتى يكون حجة قائمة على من أهمله أو نبذه)⁽⁷⁾.

(1) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه ص ٤٩، ٥٠.

(2) المجموع شرح المهذب (٨ / ٤٣٨).

(3) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه ص ٥٠.

(4) انظر: تحفة الطالبين ص ٣٩، تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٧٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (١٥ / ٣٢٤)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ٣٩٥)، طبقات الشافعيين لابن كثير ص ٩٠٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ١٥٣)، المنهاج السوي ص ٢٥، المنهل العذب الروي للسخاوي ص ١٠.

(5) أحمد بن فرح اللّخمي: شهاب الدّين أحمد بن فرح بن أحمد بن مُحَمَّد، أَبُو الْعَبَّاسِ اللَّخْمِيُّ، الإشبيليّ، ولد سنة خمس وعشرين وست مائة بإشبيلية، وأسرته الفرنج سنة سِتِّ وَأَرْبَعِينَ، وخلصَ وَقدَمَ مصر سنة بضع وخمسين، وتفقّه على الشّيخ عز الدّين بن عبد السّلام قَلِيلًا... وله قصيدة غزلية في صِفَاتِ الْحَدِيثِ سَمِعْتَهَا مِنْهُ وَأولها: "غرامي صحيحٌ..."، وَهِيَ عَشْرُونَ بَيْتًا. تاريخ الإسلام (١٥ / ٨٩٤، ٨٩٥)، ت ٦٩٩ هـ. الوافي بالوفيات للصفدي (٧ / ١٨٧).

(6) المنهل العذب الروي ص ١١.

(7) الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين، وعمدة الفقهاء والمحدثين ص ٢١.

المبحث الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ومذهبه:

مولده: ولد الإمام النُّوويُّ في العشر الأوسط من المحرم سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ، وَسِتْمِائَةَ ب(نوى)⁽¹⁾.

نشأته: قضى النووي طفولته في بلدة نوى، حيث قال الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي⁽²⁾: (رأيت الشيخ محيي الدين - وهو ابن عشر سنين - بنوى، والصبيان يُكْرِهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم، ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال، فوقع في قلبي محبته، وجعله أبوه في دُكَّان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن، قال: فأتيت الذي يُقرئ القرآن، فوصيئته به، وقلتُ له: هذا الصبيُّ يُرْجى أن يكون أعلم أهل زمانه، وأزهدهم، وينتفع الناس به، فقال لي: أمنجّم أنت؟ فقلتُ: لا، وإنما أنطقني الله بذلك، فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه، إلى أن ختم القرآن، وقد ناهز الاحتلام)⁽³⁾.

فلما كان عمره تسع عشرة سنة، قدم به والده إلى دمشق، فسكن المدرسة الرَّوَّاحية⁽⁴⁾، فحفظ التنبيه⁽⁵⁾ في أربعة أشهر ونصف، وريع المذهب⁽⁶⁾ حفظاً في باقي السنة، وحج مع والده في عمر العشرين، وحُمَّ⁽⁷⁾ من أول ليلة خرج فيها من نوى إلى يوم عرفة، حيث قال والده: (ولم

(1) انظر: تحفة الطالبين ص ٤٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ٣٩٦)، طبقات الشافعيين ص ٩١٠، تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٢٤)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٧٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ١٥٣، ١٥٤).

(2) ياسين بن يوسف المراكشي: هو ياسين بن عبد الله المغربي، الحجاج، الأسود، كان له دُكَّان بظاهر باب الجابية، وقد حجَّ أكثر من عشرين مرة، وبلغ الثمانين، توفي عام ٦٨٧ هـ. تاريخ الإسلام (١٥ / ٦٠١). والجابية: قرية من أعمال دمشق، ثم من عمل الجبِّدور، من ناحية الجولان، قرب مرج الصُّفَر في شمالي حوران. معجم البلدان (٢ / ٩١).

(3) تحفة الطالبين ص ٤٤، ٤٥.

(4) المدرسة الرَّوَّاحية: تقع هذه المدرسة شرقي مسجد ابن عروة بالجامع الأموي. الدارس في تاريخ المدارس (١ / ١٩٩).

(5) التنبيه في الفقه الشافعي: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦ هـ، وقد نشرته دار عالم الكتب. ومؤلفه: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، الشيرازي، الشافعي، نَزِيلُ بَغْدَادَ، قِيلَ: لَقَبَهُ جَمَالُ الدِّينِ...، مَوْلَدُهُ: فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ...، تُوفِّيَ: لَيْلَةَ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةَ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعَ مِائَةٍ بِبَغْدَادَ...، اشتهرت تصانيفه في الدنيا: كالمهذب، والتنبيه، واللّمع في أصول الفقه، وشرح اللّمع، والمعونة في الجدل، والمُلَخَّص في أصول الفقه. سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٥٣ - ٤٦٢).

(6) المهذب في فقه الإمام الشافعي: للشيرازي أيضاً، وقد نشرته دار الكتب العلمية.

(7) حُمَّ: قال ابن منظور: (الحُمَّى والحُمَّة: عِلَّةٌ يَسْتَحِرُّ بِهَا الْجِسْمُ، مِنَ الْحَمِيمِ، وَأَمَّا حُمَّى الْإِبِلِ فَبِالْأَلْفِ خَاصَّةً، وَحُمُّ الرَّجُلِ: أَصَابَهُ ذَلِكَ). لسان العرب (١٢ / ١٥٥).

يتأوه قط⁽¹⁾، ثم عاد إلى دمشق، ولازم شيخه كمال الدين إسحاق بن أحمد المغربي⁽²⁾، وكان يقرأ في اليوم اثني عشر درسًا على المشايخ شرحًا وتصحيحًا: درسين في الوسيط⁽³⁾، ودرسًا في المهذب، ودرسًا في الجمع بين الصحيحين⁽⁴⁾، ودرسًا في صحيح مسلم، ودرسًا في اللّمع لابن جُنّي في النحو⁽⁵⁾، ودرسًا في إصلاح المنطق لابن السكّيت في اللغة⁽⁶⁾، ودرسًا في التصريف، ودرسًا في أسماء الرجال، ودرسًا في أصول الفقه، تارة في اللّمع لأبي إسحاق⁽⁷⁾، وتارة في المنتخب للرازي⁽⁸⁾، ودرسًا في أصول الدين، وقد عزم على الاشتغال بالطب، فاشترى القانون لابن سينا ليقرأه، فأظلم على قلبه، وبقي أيامًا لا يشتغل بشيء، ففكّر، فإذا هو من القانون فباعه في الحال⁽⁹⁾.

(1) تحفة الطالبين ص ٤٨.

(2) كمال الدين إسحاق بن أحمد المغربي: أحد مشايخ الشافعية وأعيانهم، كان إمامًا عالمًا فاضلاً مقيمًا بالرّواحية، أعاد بها على ابن الصلاح عشرين سنة، ت ٦٥٠هـ بالرّواحية. انظر: طبقات الشافعيين ص ٨٥٤. وقد سبق تعريف المدرسة الرّواحية قبل قليل.

(3) الوسيط في المذهب: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت ٥٠٥هـ، وقد نشرته دار السلام بالقاهرة. وانظر ترجمة الغزالي: سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٢٢).

(4) الجمع بين الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الحميدي ت ٤٨٨هـ، وقد نشرته دار ابن حزم ببيروت. وانظر ترجمة الحميدي: سير أعلام النبلاء (١٩ / ١٢٠).

(5) اللّمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جُنّي الموصلي ت ٣٩٢هـ، وقد نشرته دار الكتب الثقافية بالكويت. وانظر ترجمة ابن جُنّي: سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٧).

(6) إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكّيت ت ٢٤٤هـ، وقد نشرته دار إحياء التراث العربي. وانظر ترجمة ابن السكّيت: سير أعلام النبلاء (١٢ / ١٦).

(7) اللّمع في أصول الفقه: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦هـ، وقد نشرته دار الكتب العلمية.

(8) منتخب المحصول: لأبي عبد الله محمد بن عمر النّيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ، وقد ذكر هذا الكتاب حاجي خليفة في كشف الظنون. انظر: (٢ / ١٦١٥). وانظر ترجمة الرازي: تاريخ الإسلام للذهبي (١٣ / ١٣٧). تاريخ الإسلام (١٣ / ١٣٧).

(9) انظر: تحفة الطالبين ص ٤٥ - ٥١، طبقات الشافعيين ص ٩١٠، تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٢٥)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٧٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ١٥٣، ١٥٤)، ويلاحظ أن الجميع نقل عن ابن العطار في تحفة الطالبين أحد عشر درسًا فقط. وابن العطار: علي بن إبراهيم بن داود، علاء الدّين أبو الحسن بن العطار، شيخ دار الحديث النّورية، ولد سنة ٦٥٤هـ، توفي سنة ٧٥٤هـ. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠ / ١٣٠).

وقد وُلِّيَ دار الحديث الأشرافية⁽¹⁾ في سن الرابعة والثلاثين إلى أن توفي⁽²⁾. وكان مواجهاً للملوك والجبابة بالإنكار، ولا تأخذه في الله لومة لائم، وكان إذا عجز عن المواجهة كتب الرسائل، وتوصل إلى إبلاغها، وكانت كتبه لهم تتضمن العدل في الرعيّة، وإزالة المكُوس عنهم⁽³⁾.

رحلاته: سافر الإمام النووي إلى أماكن أخرى غير التي ورد ذكرها في نشأته، فقد سافر إلى مسقط رأسه نوى، وتوجه إلى القدس، والخليل، ثم عاد إلى نوى، وتوفي بها⁽⁴⁾.
مذهبه: كان الإمام النووي أشعري المذهب، فقد قال السبكي: (فإنَّ النَّوَوِيَّ أشعريُّ العقيدة)⁽⁵⁾.

وقال الذهبي: (كان مذهبهِ في الصِّفَات السَّمْعِيَّة السُّكُوت، وإمرارها كما جاءت، وربما تأوَّل قليلاً في شرح مسلم، والنووي رجل أشعري العقيدة، معروف بذلك، يُدَّعَى من خالفه، ويبالغ في التغليظ عليه)⁽⁶⁾.

وعقب السخاوي على هذا فقال: (والتأويل كثير في كلامه)⁽⁷⁾.

(1) دار الحديث الأشرافية: تقع جوار باب القلعة الشرقي غربي العصورونية، وشمالى القيمازية الحنفية. انظر: الدارس في تاريخ المدارس (١ / ١٥).

(2) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١٥٦).

(3) انظر: تحفة الطالبين ص ٩٨.

(4) انظر: طبقات الشافعيين ص ٩١٣، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٧٦)، تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٣٠)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢ / ١٥٦).

(5) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢ / ١٩).

(6) تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٣٢).

(7) المنهل العذب الروي ص ٤٤.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه⁽¹⁾:

تتلمذ الإمام النووي على العديد من الشيوخ في علم الحديث، والفقه، وأصوله، وعلوم العربية، ومنهم:

فمن شيوخه في علم الحديث:

١. عماد الدين عبد الكريم بن جمال الدين عبد الصمد المعروف بابن الحرستاني ت ٦٦٢هـ⁽²⁾.
٢. شرف الدين عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الأنصاري ت ٦٦٢هـ⁽³⁾.
٣. الزين خالد بن يوسف بن سعد، أبو البقاء النابلسي ت ٦٦٣هـ⁽⁴⁾.
٤. رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي المعروف بابن البرهان ت ٦٦٤هـ⁽⁵⁾.
٥. ضياء الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي ت ٦٦٨هـ⁽⁶⁾.
٦. زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة الحنبلي ت ٦٦٨هـ⁽⁷⁾.
٧. تقي الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر ت ٦٧٢هـ⁽⁸⁾.
٨. جمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع الحراني المعروف بابن الحبيشي ت ٦٧٨هـ⁽⁹⁾.
٩. شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ت ٦٨٢هـ⁽¹⁰⁾.

(1) رتب الباحث الشيوخ في كل علم حسب سني وفاتهم.

(2) انظر: تحفة الطالبين ص ٦٢، المنهل العذب الروي ص ١٨، المنهاج السوي ص ٤٠.

(3) انظر: تحفة الطالبين ص ٦٢، المنهاج السوي ص ٤٠.

(4) انظر: تحفة الطالبين ص ٦٠، المنهل العذب الروي ص ١٧، المنهاج السوي ص ٣٩.

(5) انظر: المنهل العذب الروي ص ١٨.

(6) انظر: تحفة الطالبين ص ٥٩، المنهل العذب الروي ص ١٧، المنهاج السوي ص ٣٨.

(7) انظر: تحفة الطالبين ص ٦٢، المنهل العذب الروي ص ١٨، المنهاج السوي ص ٤٠.

(8) انظر: تحفة الطالبين ص ٦٢، المنهل العذب الروي ص ١٨، المنهاج السوي ص ٤٠.

(9) انظر: المنهاج السوي ص ٤١.

(10) انظر: تحفة الطالبين ص ٦٢، وقال: (وهو أجلُّ شيوخه)، وانظر: المنهل العذب الروي ص ١٨، المنهاج

السوي ص ٤٠،

ومن شيوخه في الفقه:

١. كمال الدين أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي ت ٦٥٠ هـ^(١).

٢. كمال الدين أبو الفضائل سَلَّار بن الحسن بن عمر الأريلي ت ٦٧٠ هـ^(٢).

ومن شيوخه في أصول الفقه:

أبو الفتح كمال الدين عمر بن بندار بن عمر التفليسي ت ٦٧٢ هـ^(٣).

ومن شيوخه في اللغة:

١. أبو العباس جمال الدين أحمد بن سالم المصري ت ٦٧٢ هـ^(٤).

٢. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ت ٦٧٢ هـ^(٥).

ثانيًا: تلاميذه^(٦):

تتلمذ على الإمام النووي الكثير من التلاميذ، ونهلوا من علمه، ومن أبرزهم:

١. شمس الدين محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان الأنصاري ت ٦٨٢ هـ^(٧).

٢. علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود، أبو الحسن بن العطار ت ٧٢٤ هـ^(٨).

٣. سالم بن عبد الرحمن بن عبد الله، أمين الدين بن أبي الدر ت ٧٢٦ هـ^(٩).

٤. شمس الدين محمد بن أحمد بن حيدرة المصري، أبو عبد الله بن القمَّاح ت ٧٤١ هـ^(١٠).

٥. جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزني ت ٧٤٢ هـ^(١١).

(١) انظر: تحفة الطالبين ص ٥٣، المنهاج السوي ص ٣٩.

(٢) انظر: تحفة الطالبين ص ٥٥، المنهاج السوي ص ٣٩.

(٣) انظر: تحفة الطالبين ص ٥٨، المنهل العذب الروي ص ١٨.

(٤) انظر: تحفة الطالبين ص ٥٨، المنهل العذب الروي ص ١٧، المنهاج السوي ص ٣٧.

(٥) انظر: تحفة الطالبين ص ٥٩، المنهل العذب الروي ص ١٨، المنهاج السوي ص ٣٨.

(٦) رتب الباحث التلاميذ حسب تاريخ الوفاة.

(٧) انظر: المنهل العذب الروي ص ٣٨، المنهاج السوي ص ٥٢.

(٨) انظر: تحفة الطالبين ص ٥٢، المنهاج السوي ص ٥٢.

(٩) انظر: المنهل العذب الروي ص ٣٨.

(١٠) انظر: المنهاج السوي ص ٥٢.

(١١) انظر: المنهل العذب الروي ص ٣٩، المنهاج السوي ص ٥٢.

٦. محمد بن أبي بكر بن إبراهيم القاضي شمس الدين بن النقيب الدمشقي
ت ٧٤٥هـ (١).

(١) انظر: المنهل العذب الروي ص ٣٨، المنهاج السوي ص ٥٢.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه:

أثنى الكثير من العلماء على الإمام النووي، ومن ذلك:
قَالَ الشَّيْخُ قُطْبُ الدِّينِ الْيُونِينِي⁽¹⁾: (كان أُوحد زمانه في الورع، والعبادة، وخشونة العيش، والأمر بالمعروف، وأقفَ الملك الظَّاهر بدار العدل غير مرَّة؛ وحُكي عن الملك الظَّاهر أَنَّهُ قال: " أَنَا أَفْزَعُ مِنْهُ"⁽²⁾).

وقال تلميذه ابن العطار: (كان حافظاً لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، عارفاً بأنواعه كلها؛ من صحيحه وسقيمه، وغريب ألفاظه، وصحيح معانيه، واستتباط فقهه، حافظاً لمذهب الشافعي، وقواعده، وأصوله، وفروعه، ومذاهب الصحابة والتابعين، واختلاف العلماء، ووفاقهم، وإجماعهم، وما اشتهر من ذلك جميعه، وما هُجِرَ، سالِماً في كلِّها ذكر طريقة السلف، قد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل، فبعضها للتصنيف، وبعضها للتعليم، وبعضها للصلاة، وبعضها للتلاوة، وبعضها للأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر)⁽³⁾.

وقال شمس الدين ابن الفخر الحنبلي⁽⁴⁾: (كان إماماً، بارعاً، حافظاً، مُفْتِيّاً، أتقن علوماً شتى، وصنَّف النَّصَانِيْفَ الْجَمَّةَ، وكان شديد الورع والزهد، ترك جميع مَلادِّ الدُّنْيَا من المأكول إِلَّا ما يَأْتِيهِ بِهِ أَبُوهُ مِنْ كَعَكِ يَابَسٍ وَتَيْنِ حَوْرَانِيٍّ، والملبس إِلَّا الثَّيَابَ الرَّثَّةَ المَرْقَعَةَ، ولم يدخل الحَمَامَ، وترك الفواكه جميعها، وكان أَمَاراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر على الأمراء، والملوك، والناس عامة)⁽⁵⁾.

وقال السبكي: (شيخُ الإسلام، أستاذُ الْمُتَأَخَّرِينَ، وَحُجَّةُ اللَّهِ عَلَى اللاحقين، والداعي إلى سَبِيلِ السالِفين، كان يحيى - رحمه الله- سيِّداً، وَحَصُوراً، وليِّناً عَلَى النَّفْسِ، هَصُوراً، وزاهداً....)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾قطب الدين اليونيني: أبو الفتح موسى بن محمد بن أبي الحسين أحمد اليونيني البعلبكي، مؤرخ، أصله من بعلبك، توفي بدمشق سنة ٧٢٦هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٣٢٨)، وله كتاب ذيل مرآة الزمان، وقد نشرته دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

⁽²⁾تاريخ الإسلام (١٥/ ٣٣٠)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٧٦).

⁽³⁾تحفة الطالبين ص ٦٤، ٦٥.

⁽⁴⁾شمس الدين ابن الفخر الحنبلي: محمد بن الفخر علي بن أحمد بن عبد الواحد، شمس الدين بن فخر الدين المعروف جده بالبخاري، ت ٧٢٩هـ. انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١/ ١٧٥).

⁽⁵⁾تاريخ الإسلام (١٥/ ٣٣٠)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٧٦).

⁽⁶⁾طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٥).

وقال ابن كثير: (الحافظ، الفقيه، النبيل، أحد العبّاد، والعلماء الزهاد)⁽¹⁾.
وقال الذهبي: (الإمام، الحافظ، الأوحد، القدوة، شيخ الإسلام، علّم الأولياء، صاحب
التصانيف النافعة)⁽²⁾، وفي موضع آخر: (مفتي الأمة، شيخ الإسلام، الحافظ، الفقيه الشافعي،
الزاهد، أحد الأعلام)⁽³⁾.

(1) طبقات الشافعيين ص ٩١٠.

(2) تذكرة الحفاظ (٤ / ١٧٤).

(3) تاريخ الإسلام (١٥ / ٣٢٤).

المبحث الخامس: مصنفاته⁽¹⁾:

تعددت مصنفات الإمام النووي في جميع العلوم الشرعية فقد كان متبحراً فيها كلها:

فمن مصنفاته الحديثية:

١. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج⁽²⁾.

٢. شرح قطعة من صحيح البخاري⁽³⁾.

٣. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق⁽⁴⁾.

٤. التقريب والتيسر لمعرفة سنن البشير النذير⁽⁵⁾.

٥. رياض الصالحين⁽⁶⁾.

٦. الأذكار⁽⁷⁾.

٧. الأربعين⁽⁸⁾.

٨. الإيجاز في شرح سنن أبي داود⁽⁹⁾.

(1) انظر: تحفة الطالبين ص ٧٠-٨٥، تاريخ الإسلام (١٥/ ٣٢٩، ٣٣٠)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٧٥)، طبقات الشافعيين ص ٩١١، ٩١٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٦)، المنهاج السوي ص ٦٠-٦٥، المنهل العذب الروي ص ١٩-٢٤.

(2) طبع لأول مرة في مصر (١٢٨٣هـ، ١٨٦٦م)، ثم المطبعة المصرية، وطبعته على نسخة المطبعة المصرية دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط: ٢: (١٣٩٢هـ).

(3) طبعه محمد منير الدمشقي في مصر عام ١٣٤٧هـ، وطبعته المكتبة التجارية في مكة عام: ١٤٠٠هـ.

(4) طبعته مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، بتحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، ط: (١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م)، وكذلك طبعته دار البشائر الإسلامية بتحقيق: الدكتور نور الدين عتر سنة ١٤١١هـ.

(5) طبعته دار الكتاب العربي ببيروت، بتحقيق: محمد عثمان الخشت، ط: ١: (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

(6) له طبعات كثيرة، ومنها: طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: ٣: (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، وطبعة دار ابن كثير- دمشق- بيروت، بتحقيق: الدكتور: ماهر ياسين الفحل، ط: ١: (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

(7) وقد سماه بهذا الاسم السيوطي، والسخاوي. انظر: المنهاج السوي ص ٦١، المنهل العذب الروي ص ٢٠. وقد سماه حاجي خليفة: حلية الأبرار، وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار في الحديث. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٦٨٨). وطبعته دار الفكر ببيروت، بتحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ط: (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، وطبعته دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط: ١: (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

(8) طبعته دار المنهاج للنشر والتوزيع- بيروت، وقد اعتنى به: قصي محمد الحلاق، أنور بن أبي بكر الشخي، ط: ١: (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

(9) طبعته الدار الأثرية بعمّان، بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط: ١: (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

٩. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام^(١).

ومن مصنفاة الفقهية:

١. المجموع شرح المذهب، ولم يتمه^(٢).
٢. الروضة في مختصر شرح الرافعي^(٣).
٣. المنهاج في مختصر المحرر^(٤).
٤. الإيجاز في المناسك، والمناسك الثالث، والرابع، والخامس، والسادس^(٥).
٥. الإيضاح في المناسك^(٦).
٦. التحرير في ألفاظ التنبيه^(٧).
٧. العمدة في تصحيح التنبيه^(٨).

(١) قال السخاوي: (قلت: سماها: الخلاصة في أحاديث الأحكام، وصل فيها إلى أثناء الزكاة. قال ابن الملحق: رأيتها بخطه، ولو كملت كانت في بابها عديمة النظير. وقال غيره: إنه لا يستغني المحدث عنها خصوصاً الفقيه، وهذه الخلاصة بخط المؤلف في كتب الأوقاف الجمالية). المنهل العذب الروي ص ١٩. وطبعته مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط: ١: (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

(٢) طبعت دار التضامن في مصر، ط: (١٣٤٤هـ، ١٩٢٠م)، وطبعه زكريا علي يوسف بالقاهرة، ط: (١٣٩٣هـ، ١٩٧٠م)، وطبعته دار النصر بتحقيق: محمد نجيب المطيعي، وقد صورته عنها دار الفكر ببيروت.

(٣) طبعت الروضة لأول مرة بدلهي سنة (١٣٠٧هـ)، وأعيد طبعتها في بيروت سنة (١٣٨٦هـ)، وطبعها المكتب الإسلامي بدمشق (١٩٦٦م - ١٩٧٠م).

(٤) طبعت دار الفكر ببيروت، بتحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، ط: ١: (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).

(٥) ذكر هذه الكتب ابن العطار في تحفة الطالبين ص ٧٥، وقال السخاوي عنها: (وأحدها خاص بالنسوان). المنهل العذب الروي ص ٢١. وقد طبع أحدها في حيدر أباد بعنوان: الإشارات. انظر: هامش تحفة الطالبين ص ٧٥.

(٦) طبعت في مصر سنة: (١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م)، وفي مكة المكرمة سنة: (١٣١٦هـ، ١٨٩٨م)، وطبعته المكتبة الجمالية في القاهرة عام (١٣٢٩هـ، ١٩١١م)، ثم طبعت دار الكتب العلمية. انظر: هامش تحفة الطالبين ص ٧٥.

(٧) طبعت دار القلم - دمشق، بتحقيق: عبد الغني الدقر، ط: ١: (١٤٠٨هـ).

(٨) طبعت مؤسسة الرسالة، بتحقيق: أ.د. محمد عقلية، ط: (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م). وقد قال السخاوي بعد أن نقل كلام ابن الملحق فيه: (وقال غيره: إنه من قديم ما صنّف، فلا يعتمد على ما فيه مخالفاً لحديث كتبه). المنهل العذب الروي ص ٢١.

وقد صنَّف كتبًا أخرى مثل:

١. التبيين في آداب حملة القرآن^(١).
٢. طبقات الفقهاء^(٢).
٣. تهذيب الأسماء واللغات^(٣).
٤. الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات^(٤).
٥. الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام^(٥).
٦. بستان العارفين^(٦).

^(١) طبعته كذلك دار ابن حزم ببירות، بتحقيق: محمد الحجار، ط: ٣: (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).

^(٢) قال السخاوي: (اختصر فيها كتاب أبي عمرو بن الصلاح أيضًا في ذلك، وزاد عليه أسماء نبه عليها في ذيل كتابه). المنهل العذب الروي ص ٢٠. وطبع في مجلدين بعنوان: (طبقات الفقهاء الشافعية) للإمام ابن الصلاح، هذبه ورتبه: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، بيّض أصوله ونقحه: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، طبعته دار البشائر الإسلامية، حققه وعلق عليه: محيي الدين علي نجيب، ط: (١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م).

^(٣) طبعته المطبعة المنيرية في القاهرة كاملاً عام: ١٩٢٧ م، ثم طبعته دار الكتب العلمية ببירות.

^(٤) طبعته مطبعة الخانجي بالقاهرة بتحقيق الدكتور: عز الدين علي السيد، ط: (١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤ م).

^(٥) طبعته دار الفكر بدمشق، بتحقيق: أحمد راتب حمّوش، ط: (١٤٠٢ - ١٩٨٢ م).

^(٦) طبعته دار الكتاب العربي ببירות، بتحقيق: عبد الغني نكمي، ط: (١٤٠٥، ١٩٨٥ م).

المبحث السادس: وفاته:

توفي ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من شهر رجب، سنة ست وسبعين وستمائة بنوى، وكان عمره خمسة وأربعين عامًا، ودُفِنَ بها صبيحة الليلة المذكورة، وكانت وفاته عقب واقعة جرت لبعض الصالحين بأمره لزيارة القدس الشريف، والخليل، فامتثل الأمر، وتوفي عقبها⁽¹⁾. قال ابن العطار: (ثم سافر صبيحة ذلك اليوم، وجرى معه وقائع، ورأيتُ منه أمورًا تحتل مجلّدات، فسار إلى نوى، وزار القدس، والخليل، ثم عاد إلى نوى، ومرض عقب زيارته بها في بيت والده، فبلغني مرضه، فذهبتُ من دمشق لعيادته، ففرح بذلك، ثم قال لي: "ارجع إلى أهلك"، ووَدَّعْتُهُ وقد أشرف على العافية يوم السبت، العشرين من رجب، سنة ست وسبعين وستمائة، ثم توفي ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من رجب)⁽²⁾.

رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

⁽¹⁾انظر: تحفة الطالبين ص ٤٣، طبقات الشافعيين ص ٩١٣، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٧٦)، تاريخ الإسلام

(١٥/ ٣٣٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢/ ١٥٦).

⁽²⁾تحفة الطالبين ص ٩٧، ٩٨.

الفصل الثاني:

التعريف بكتاب المجموع ومنهجه فيه:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

تعريف عام بالكتاب، وذكر تتماته:

المبحث الثاني:

سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثالث:

أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع:

منهج الإمام النووي في كتابه.

المبحث الأول: تعريف عام بالكتاب، وذكر تنماته:

تعريف عام بكتاب المجموع:

كتاب المجموع هو شرح لكتاب المذهب في الفقه الشافعي، وقد شرحه بعض العلماء غير النووي، ومنهم⁽¹⁾:

١. أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ سَالِمِ بْنِ أَسْعَدِ بْنِ الْعِمْرَانِيِّ مِنْ بَنِي عِمْرَانَ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ أَبِي الْخَيْرِ الْيَمَنِيِّ، ت ٥٥٨هـ، وسماه: الْبَيَانُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ.
 ٢. مَنْتَخِبِ الدِّينِ، أَبُو الْفُتُوحِ، أَسْعَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفِ الْعَجَلِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ ت ٦٠٠هـ، وسماه شرح المذهب في الفقه الشافعي.
 ٣. أَبُو عَمْرٍو، عَثْمَانُ بْنُ عَيْسَى الْمَوْصِلِيِّ ت ٦٢٢هـ، وسماه: الْإِسْتِقْصَاءُ لِمَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ.
 ٤. قَطْبِ الدِّينِ، أَبُو الدَّبِيحِ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَلِيِّ الْحَضْرَمِيِّ الْيَمَنِيِّ ت ٦٧٦هـ، وسماه شرح المذهب في الفقه الشافعي.
- وقد أفاد الذهبي أن الإمام النووي وصل في كتابه المجموع شرح المذهب إلى باب الْمُصْرَاة⁽²⁾، وَغَلَطَ ابْنُ قَاضِي شَهْبَةَ الذَّهَبِيِّ فِي كَلَامِهِ حَيْثُ أَكَّدَ أَنَّ النَّوَوِيَّ وَصَلَ إِلَى أَثْنَاءِ الرِّبَا⁽³⁾، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ ابْنِ كَثِيرٍ أَيْضًا⁽⁴⁾.
- وفي طبعة دار الفكر كان كلام النووي إلى نهاية الجزء التاسع، وهو باب الربا التابع لكتاب البيوع، فالصواب كلام ابن قاضي شهبة.

تَنَمَّاتُ كِتَابِ الْمَجْمُوعِ:

قال ابن العطار: (ودفع إليّ درج فيه عدة الكتب التي كان يكتب منها، ويصنف بخطه، وقال لي: إذا انتقلت إلى الله تعالى فأتمم شرح المذهب من هذه الكتب، فلم يقدر ذلك لي)⁽⁵⁾.

(1) انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (١/ ٢٠٤، ٢١٣، ٦٥٤، ٥٢٠).

(2) انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٣٢٩)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٧٥). والمُصْرَاةُ: النَّاقَةُ، أَوْ الْبَقْرَةُ، أَوْ الشَّاةُ يُصْرَى

اللَّبْنُ فِي ضَرْعِهَا: أَيُّ يُجْمَعُ وَيُحْبَسُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٧).

(3) انظر: طبقات الشافعية (٢/ ١٥٦).

(4) البداية والنهاية (١٣/ ٢٧٩).

(5) تحفة الطالبين ص ٥٣.

وَعَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ السَّخَاوِي فَقَالَ: (وَلَيْتَهُ ذَكَرَ أَسْمَاءَهَا لِمَنْ بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ يُعْلَمُ تَعْيِينُهَا مِنْ الشَّرْحِ، وَلَكِنْ كَانَ ذَلِكَ أَسْهَلَ وَأَضْبَطَ. وَقَدْ سَرَدَ السَّبْكَى الْكُتُبَ الَّتِي اسْتَمَدَ هُوَ مِنْهَا فِي تَكْمَلَتِهِ)^(١).

وَقَدْ شَرَعَ فِي تَكْمَلَتِهِ كَذَلِكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَالِيِّ النَّابِلْسِيِّ الْأَصْلُ الْحَسْبَانِيِّ ت٧٧٨هـ.^(٢)

وَقَالَ حَاجِي خَلِيفَةَ: (ثُمَّ أَخَذَهُ الشَّيْخُ، تَقِي الدِّينِ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِيِّ السَّبْكَى الْمَتَوَفَى سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةً، وَأَكْمَلَهُ، فَلَمْ يُوَافِقِ الْأَصْلَ، وَأَتَمَّهُ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَكْمَلْ هَذَا الشَّرْحَ سِوَى الْعِرَاقِيِّ، وَالْحَضْرَمِيِّ)^(٣).

وَقَالَ السَّبْكَى فِي تَكْمَلَتِهِ: (وَأَنَا فِي ذَلِكَ أَقْدَمُ رِجَالًا وَأَوْخَرُ أُخْرَى، وَأَسْتَهْوَنُ الْخَطْبَ، وَأَرَاهُ شَيْئًا إِمْرًا، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ عِذْرًا، وَأَقُولُ: قَدْ يَكُونُ تَعْرُضِي لِذَلِكَ مَعَ تَقْعُدِي عَنْ مَقَامِ هَذَا الشَّرْحِ إِسَاءَةً إِلَيْهِ، وَجَنَاحِي مَنْ عَلَيْهِ، وَإِنِّي أَنْهَضُ بِمَا نَهَضُ بِهِ)^(٤)، وَقَدْ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ عَنْهُ: (وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ... وَتَكْمَلَةُ شَرْحِ الْمُهْتَبِّ لِلنُّوَوِيِّ)^(٥).

وَقَالَ أَحْمَدُ الْحَدَّادُ: (ثُمَّ أَتَمَّ هَذِهِ التَّنْمَةَ الْعَلَامَةُ الْمَطْبَعِيُّ ت١٤٠٦هـ، فَشَرَعَ مِنْ حَيْثُ وَقَفَ النَّقِيُّ السَّبْكَى إِلَى آخِرِ كِتَابِ الْمَهْتَبِ، وَتَقَعَ فِي ثَمَانِ مَجْلَدَاتٍ، وَتَكْمَلَتُهُ جَيِّدَةً، لَا سِيَّمَا فِي عَصْرِ قَلِّ فِيهِ مَنْ يَحْمِلُ مِثْلَ عِلْمِهِ)^(٦).

(١) المنهل العذب الروي ص ٢١.

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٨٣).

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢ / ١٩١٢، ١٩١٣).

(٤) المجموع شرح المهذب (٣ / ١٠).

(٥) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١ / ٣٥٥).

(٦) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه (١ / ٢٥١).

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب:

يُعدُّ كتاب المجموع شرح المذهب من أهم الكتب التي اعتمد عليها الشافعية في استقواء الأحكام الفقهية، وهذا يستحقتنا للبحث عن أسباب تأليف هذه الموسوعة الفقهية لخدمة المذهب الشافعي، وإذا نظرنا بإمعان سنجد الإمام النووي قد ذكر في مقدمته سبب تأليفه لهذا الكتاب، فقد ذكر الإمام النووي أنَّ علماء الشافعية صنّفوا الكثير من الكتب الفقهية المتنوعة، وقد اشتهر منها كتابي: المذهب للإمام أبي إسحاق الشيرازي، والوسيط للإمام أبي حامد الغزالي⁽¹⁾، وأنّه من الضروري الاهتمام بشرح هذين الكتابين لتوفر دواعي الاشتغال بهما من حسن نية المؤلفين، وجلالتهم، فاشتغل العلماء بهما، وكان من أهم الأمور العناية بشرحهما؛ لوجود مواضع أنكرها أهل المعرفة، وأصول مفتقرة إلى فروع وتتمات، فقام بشرح هذين الكتابين، فشرح المذهب في كتابه المجموع

قال النووي: (فَإِذَا كَانَا كَمَا وَصَفْنَا، وَجَلَّأْتُهُمَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَمَا ذَكَرْنَا، كَانَ مِنْهُمْ الْأُمُورُ الْعِنَايَةَ بِشَرْحِهِمَا، إِذْ فِيهِمَا أَعْظَمُ الْفَوَائِدِ، وَأَجْزَلُ الْعَوَائِدِ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا مَوَاضِعَ كَثِيرَةً، أَنْكَرَهَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ، وَفِيهَا كُتُبٌ مَعْرُوفَةٌ مُؤَلَّفَةٌ: فَمِنْهَا مَا لَيْسَ عَنْهُ جَوَابٌ سَدِيدٌ، وَمِنْهَا مَا جَوَابُهُ صَحِيحٌ مُوجُودٌ عَتِيدٌ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ لَمْ تَخْصِرْهُ مَعْرِفَتُهُ، وَيَقْتَرِحُ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ مَنْ لَمْ تُحِطْ بِهِ خَبْرَتُهُ، وَكَذَلِكَ فِيهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَاللُّغَاتِ، وَأَسْمَاءِ النُّقْلَةِ، وَالرُّوَاةِ، وَالِاحْتِرَازَاتِ، وَالْمَسَائِلِ الْمَشْكَلَاتِ، وَالْأَصُولِ الْمَفْتَقِرَةِ إِلَى فُرُوعٍ وَتَمَمَاتٍ مَا لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَتَبْيِينِهِ بِأَوْضَحِ الْعِبَارَاتِ)⁽²⁾.

وهذا يدل على اهتمام شيخنا النووي بعلم الفقه، وخدمة الكتب المؤلفة فيه، خاصة كتب المذهب الشافعي المهمة، بل وأكد النووي أن كتابه شرح لجميع المذاهب، بل وأكثر من كونه كتاب فقه فقط، فقال: (وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَإِنْ سَمِيَتْهُ شَرْحَ الْمُهَدَّبِ فَهُوَ شَرْحٌ لِلْمُهَدَّبِ كُلِّهِ بَلْ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ وَلِلْحَدِيثِ وَجُمْلَةٍ مِنَ اللُّغَةِ وَالتَّارِيخِ وَالْأَسْمَاءِ)⁽³⁾.

(1) أبو حامد الغزالي: زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تَفَقَّهَ بِبَلَدِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى تَيْسَابُورَ فِي مُرَافِقَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الطَّلَبَةِ، فَلَازَمَ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ، فَبَرَعَ فِي الْفِقْهِ فِي مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ، وَمَهَرَ فِي الْكَلَامِ وَالْجَدَلِ، حَتَّى صَارَ عَيْنَ الْمُنَاطِرَيْنِ، وَأَعَادَ لِلطَّلَبَةِ، وَشَرَعَ فِي التَّصْنِيفِ، وَلَهُ كِتَابٌ: (الوسيط، المستصفي، المنحول، إحياء علوم الدين، وغيرها)، ت ٥٠٥ هـ. سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٢٢-٣٤٣).

(2) المجموع شرح المذهب (١ / ٣).

(3) المصدر نفسه (١ / ٦).

المبحث الثالث: أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه:

كان للإمام النووي جهدٌ عظيمٌ في تصنيف كتاب المجموع، ولكنه لم يُقدَّر له أن يُبَيِّنَهُ، وتتمثل أهمية هذا الكتاب في أنه:

١. شرح لكتاب مهم من كتب المذهب الشافعي، وهو المذهب لأبي إسحاق الشيرازي.

٢. جلالة مصنف الكتاب حيث إنه من أئمة هذا المذهب.

٣. الخدمة الكبيرة للكتاب، فلم يقتصر على شرح الألفاظ فقط، بل قام بالتخريج، والحكم على الأسانيد، والرد على بعض عبارات الشيرازي في المذهب، وتقريعات أخرى لم تُذكر في المذهب.

وقد كَثُرَتْ أقوال العلماء في الثناء على هذا الكتاب، ومن ذلك ما قاله ابن كثير عن أسلوب مؤلفه: (شرح ربع المذهب بكتابه المجموع، سلك فيه طريقة وسطة حسنة مهذبة سهلة، جامعة لأشتات الفضائل، وعيون المسائل، ومجامع الدلائل، ومذاهب العلماء، ومفردات الفقهاء، وتحرير الألفاظ، ومسالك الأئمة الحفاظ، وبيان صحة الحديث من سقمه، ومشهوره من مكتمله، وبالجملة فهو كتابٌ ما رأيت على منواله لأحد من المتأخرين، ولا حذا على مثاله متأخر من المصنفين)⁽¹⁾.

وقال في موضع آخر: (وَمِمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ، وَلَوْ كَمَلَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي بَابِهِ: شَرَحُ الْمُهَذَّبِ الَّذِي سَمَّاهُ الْمَجْمُوعَ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى كِتَابِ الرَّبِّاءِ، فَأَبْدَعَ فِيهِ، وَأَجَادَ، وَأَفَادَ، وَأَحْسَنَ الْإِتِّقَادَ، وَحَرَّرَ الْفِقْهَ فِيهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَغَيْرِهِ، وَحَرَّرَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَالْغَرِيبَ، وَاللُّغَةَ، وَأَشْيَاءَ مُهِمَّةً لَا تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ، وَقَدْ جَعَلَهُ نُحْبَةً عَلَى مَا عَنَّ لَهُ، وَلَا أَعْرِفُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ أَحْسَنَ مِنْهُ)⁽²⁾.

وهذا يدل على المكانة العظيمة لهذا الكتاب التي ينبغي لأهل العلم الاستفادة منها في خدمة هذا الكتاب العظيم سواء في ذلك النفحة الفقهية أو الحديثية، فقد أبدع، وأجاد، واستطاع أن يؤلف بين قلبي علمي الفقه والحديث، وأن يواخي بينهما، يضاف إلى ذلك سلاسة أسلوبه، وضبطه لألفاظ كتابه حتى تتيسر للقارئ.

(1) طبقات الشافعيين ص ٩١١.

(2) البداية والنهاية (١٣ / ٢٧٩).

المبحث الرابع: منهج الإمام النووي في كتابه:

المطلب الأول: منهجه في التقديم لكتابه:

قدّم الإمام النووي لكتابه بمقدمة طويلة حيث بلغت ستاً وسبعين صفحة، حيث تحدث فيها عن أمور مهمة، منها:

١. سبب تأليف كتاب المجموع، ومنهجه فيه^(١).
٢. نسب الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم ترجمة للإمام الشافعيّ، ونبذة عن حياة أبي إسحاق الشيرازي^(٢).
٣. أقسام العِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وجعل تحت هذا العنوان فروعاً تفصيلية^(٣).
٤. آداب المعلم، والآداب التي يشترك فيها العالم والمتعلم، وآداب الفُتُوَى وَالْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي، وفيه فصول تتعلق بأحكام المُفْتِيَيْنِ، وآدابِ الفُتُوَى، وآدابِ المُسْتَفْتِي، وَصِفَتِهِ، وَأَحْكَامِهِ^(٤).
٥. تحدث عن فُصُولٍ مُهِمَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمُهَذَّبِ، وَيَدْخُلُ كَثِيرٌ مِنْهَا، وَأَكْثَرُهَا فِي غَيْرِهِ أَيْضًا، وفيها قضايا في مصطلح الحديث، و التعريف ببعض مصطلحات المذهب الشافعي^(٥).

ويلاحظ أن هذه المقدمة كانت غنية بثتى العلوم الشرعية، ولم يترك شيئاً إلا ضمنه في

هذه المقدمة.

(١) انظر: مقدمة المجموع شرح المهذب (١ / ٣-٦).

(٢) انظر: المصدر نفسه (١ / ٧-١٥).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١ / ٢٤-٢٦).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١ / ٢٨-٥٨).

(٥) انظر: المصدر نفسه (١ / ٥٨-٧١).

المطلب الثاني: منهجه في تفسير الآيات:

ذكر الإمام النووي منهجه في التعامل مع الآيات القرآنية في المقدمة فقال: (أذْكَرُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى جُمَلًا مِنْ عُلُومِهِ الزَّاهِرَاتِ، وَأَبْيَنُ فِيهِ أَنْوَاعًا مِنْ فُنُونِهِ الْمُتَعَدِّدَاتِ فَمِنْهَا: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ)⁽¹⁾، وقد كان يهتم بمعاني الآيات في كتابه؛ وذلك لأهميتها في فهم الباب الفقهي، فقد قال الشيرازي: (وَأَمَّا الْحَيْضُ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْغُسْلَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ، قُلْ هُوَ أَدَى، فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ، وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ...")⁽²⁾، قِيلَ فِي التَّفْسِيرِ: هُوَ الْإِغْتِسَالُ...). وقد علق الإمام النووي على ذلك فقال: (أَمَّا تَفْسِيرُ الْآيَةِ: فَقَالَ جُمُهورُ الْمُفَسِّرِينَ: الْمَحِيضُ هُنَا هُوَ: الْحَيْضُ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا: نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَالْأَصْحَابُ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ⁽³⁾ فِي أَوَّلِ بَابِ الْحَيْضِ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَحِيضِ، فَعِنْدَنَا هُوَ الدَّمُ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ الْفَرْجُ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الدَّمِ: كَالْمَيْبِتِ، وَالْمَقِيلِ: مَوْضِعُ الْبَيْتُوتَةِ وَالْقَيْلُولَةِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ زَمَانُ الْحَيْضِ، وَهَذَا الْقَوْلَانِ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: "قُلْ هُوَ أَدَى"، وَالْفَرْجُ، وَالزَّمَانُ لَا يُوصَفَانِ بِذَلِكَ)⁽⁴⁾.

ونلاحظ من هذا البيان اهتمام الإمام النووي بتوضيح معنى الآية من خلال الاستعانة بأقوال المفسرين، وأقوال علماء المذهب الشافعي.

وفي موضع آخر قال: (وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: "أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ"⁽⁵⁾، وَاللَّمَسُ يُطْلَقُ عَلَى: الْجَسِّ بِالْيَدِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: "فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ"⁽⁶⁾، وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمَاعِزٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "لَعَلَّكَ قَبَلْتَ، أَوْ لَمَسْتَ..."⁽⁷⁾، وَنَهَى عَنِ بَيْعِ الْمُلَامَسَةِ⁽⁸⁾،

(1) المجموع شرح المذهب (٣ / ١).

(2) البقرة: ٢٢٢.

(3) الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري الفقيه الشافعي، سمع بجرجان، واستوطن بغداد، وأفتى بها، ثم ولي القضاء بربع الكرخ إلى وفاته، ولد سنة ٣٤٨هـ، وتوفي سنة ٤٥٠هـ. تاريخ بغداد (٩ / ٣٦٤، ٣٦٥).

(4) المجموع شرح المذهب (٢ / ١٤٧).

(5) سورة النساء: ٤٣، سورة المائدة: ٦. وهذا على قراءتي حمزة، والكسائي بدون ألف: (لمستم)، وقرأ الخمسة الباقون بالألف: (لامستم). انظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص ٩٦.

(6) سورة الأنعام: ٧.

(7) انظر: مسند أحمد (٤ / ٣٢)، ح ٢١٢٩٦. وإسناده صحيح.

(8) انظر: صحيح البخاري (٣ / ٤٣)، ح ١٩٩٣. ويبيح الملامسة: أَنْ يَقُولَ: إِذَا لَمَسْتَ ثَوْبِي، أَوْ لَمَسْتَ ثَوْبَكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٦٩).

وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: "وَالْيَدُ زِنَاهَا اللَّمْسُ"⁽¹⁾، قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: اللَّمْسُ يَكُونُ بِالْيَدِ، وَيَعْبَرُهَا، وَقَدْ يَكُونُ بِالْجِمَاعِ، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ⁽²⁾: اللَّمْسُ أَصْلُهُ بِالْيَدِ لِيَعْرِفَ مَسَّ الشَّيْءِ... قَالَ أَصْحَابُنَا: وَنَحْنُ نَقُولُ بِمُقْتَضَى اللَّمْسِ مُطْلَقًا، فَمَتَى انْقَطَعَ الْبَشْرَتَانِ انْتَقَضَ سَوَاءً كَانَ بِيَدٍ، أَوْ جِمَاعٍ⁽³⁾.

ويتبين من النص السابق تفسير الإمام النووي للألفاظ القرآنية باللغة العربية، وبأقوال علمائها، وبالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

هذا وقد اهتم الإمام النووي بذكر القراءات التي في الآية حيث قال عن آية: "وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ"⁽⁴⁾: (قوله عز وجل: "وَيُنزَّلُ" فُرِيءَ بِالتَّشْدِيدِ، وَالتَّخْفِيفِ: قِرَاءَتَانِ فِي السَّبْعِ)⁽⁵⁾.

وفي موضع آخر قال: (وَالْوَتْرُ: بَفَتْحِ الْوَاوِ، وَكَسْرِهَا، لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ، فُرِيءَ بِهِمَا فِي السَّبْعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽⁶⁾.

(1) مسند أحمد (٢٥٣ / ١٤)، ح ٨٥٩٨. وإسناده ضعيف لوجود عبد الله بن لهيعة، وقد قال ابن حجر عنه: (صدوق، خلط بعد احتراق كتبه). تقريب التهذيب ص ٣١٩. وذكره في المرتبة الخامسة من المدلسين. انظر: طبقات المدلسين ص ٥٤. وقد قال عنهم: (من ضَعَّفَ بأمر آخر سوى التدليس: فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرًا كابن لهيعة). طبقات المدلسين ص ١٤. وقد صرح بالسماع في نفس الرواية، وتابعه أبو صالح ذكوان السمان بلفظ: "وزناها البطش". صحيح مسلم (٢٠٤٧ / ٤)، ح ٢٦٥٧. فالإسناد صحيح لغيره.

انظر: شرح مشكل الآثار (٩٣ / ١)، ح ٩٨. وإسناده حسن.

(2) ابن دُرَيْدٍ: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي اللغوي البصري، إمام عصره في اللغة، والآداب والشعر الفائق، وقد صنَّفَ كتابَ الجمهرة، والاشتقاق، والخيل الكبير، والخيل الصغير، وتوفي سنة ٣٢١ هـ. وفيات الأعيان (٣٢٣ / ٤)، ص ٣٢٨.

(3) المجموع شرح المذهب (٣١ / ٢).

(4) الأنفال: ١١.

(5) المجموع شرح المذهب (٨٠ / ١). وقد قرأها بالتخفيف قارئان من القراء السبعة، هم: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وقرأ الخمسة الباقون بالتشديد. انظر: التيسير في القراءات السبع ص ٢٢٢.

(6) المجموع شرح المذهب (٢٨١ / ١). وقد قرأها حمزة الزيات، والكسائي بكسر الواو: (والوتر)، وقرأ الخمسة الباقون بفتح الواو: (والوتر). انظر: التيسير في القراءات السبع ص ٧٥. وهي الآية الثالثة من سورة الفجر.

المطلب الثالث: منهجه في علم الحديث:

١. الاهتمام بتخريج الأحاديث:

تحدث الإمام النووي عن منهجه في تخريج الأحاديث من خلال المقدمة حيث قال: (وإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، اقْتَصَرْتُ عَلَى إِضَافَتِهِ إِلَيْهِمَا، وَلَا أُضِيفُهُ مَعَهُمَا إِلَى غَيْرِهِمَا إِلَّا نَادِرًا؛ لِعَرَضٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ فِيهِمَا، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا غَنِيٌّ عَنِ النَّقْوِيَّةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا سِوَاهُمَا، وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَأُضِيفُهُ إِلَى مَا تَيَسَّرَ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، وَغَيْرِهَا، أَوْ إِلَى بَعْضِهَا: فَإِذَا كَانَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالتَّسَائِي، الَّتِي هِيَ تَمَامُ أُصُولِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ، أَوْ فِي بَعْضِهَا، اقْتَصَرْتُ أَيْضًا عَلَى إِضَافَتِهِ إِلَيْهَا، وَمَا خَرَجَ عَنْهَا أُضِيفُهُ إِلَى مَا تَيَسَّرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُبَيِّنًا صِحَّتَهُ أَوْ ضَعْفَهُ^(١)).

ويلاحظ مما سبق أنه يقتصر على التخريج من الصحيحين إن كان الحديث فيهما، فإن لم يجد قام بالتخريج من السنن الثلاثة، ولم يذكر سنن ابن ماجه، ولعله يرى الاقتصاد على الكتب الخمسة، وهي التي سماها في النص السابق: (أصول الإسلام الخمسة)، مع أنه كان يعزو لابن ماجه مع السنن الأخرى، ثم أفاد أن ما خرج عن هذه الأصول الخمسة يضيفه إلى ما تيسر من مظان الحديث مع الحكم عليه.

ومن أمثلة ذلك قوله عن حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا". (رواه البخاري، ومسلم)^(٢). وقال عن حديث ابن مسعود: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لَهُ لَيْلَةَ الْجَنَّةِ: "هَلْ فِي إِدَاوَتِكَ مَاءٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا نَبِيذُ تَمْرٍ، قَالَ: تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ"، وَتَوَضَّأَ بِهِ. (رواه أبو داود، والتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِمْ)^(٣).

٢. الاهتمام بجمع الروايات وذكر الفروق بينها:

ذكر أبو إسحاق الشيرازي حديث: (روي أن امرأة جاءت إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادعُ الله أن يشفيني فقال: "إن شئت دعوتُ الله فشفاك، وإن شئت فاصبري، ولا حسابَ عليك، قالت: أصبرُ، ولا حسابَ عليَّ")، وعقب النووي بقوله: ("حديثُ

(١)المجموع شرح المذهب (١ / ٤).

(٢)المجموع شرح المذهب (١ / ١١٧). وانظر الحديث: صحيح البخاري (١ / ٤٥)، ح ١٧٢، صحيح مسلم (١ / ٢٣٤)، ٢٧٩، ولم أجد بنفس اللفظ.

(٣)المجموع شرح المذهب (١ / ٩٣). والحديث في سنن أبي داود (١ / ٢١)، ح ٨٤، وسنن الترمذي (١ / ١٤٧)، ح ٨٨، سنن ابن ماجه (١ / ١٣٥)، ح ٣٨٤. وإسناده ضعيف، وسيأتي في حديث رقم: (١١١).

الْمَرْأَةُ الَّتِي طَلَبَتْ: "رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ بِلَفْظِهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ⁽¹⁾، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -⁽²⁾: " أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ آتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُصْرَعُ⁽³⁾، وَإِنِّي أَنْكَشِفُ فَأَدْعُ اللَّهَ لِي، فَقَالَ: إِنْ شِئْتِ صَبِرْتِ، وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ، فَقَالَتْ: أَصْبِرُ"⁽⁴⁾.

وقال عن حديث: "هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْجِلُّ مَيْتَتُهُ"⁽⁵⁾: (وروي: " الْجِلُّ مَيْتَتُهُ"، وَرَوَى: " الْجِلُّ"⁽⁶⁾، وَهُمَا بِمَعْنَى)⁽⁷⁾.

وذكر الشيرازي قوله - صلى الله عليه وسلم - لأسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ النَّوْبَ: "حَتَّىٰ، ثُمَّ أَفْرُصِيهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ"، فَقَالَ: (فَأَوْجَبَ الْغَسْلَ بِالْمَاءِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بغيره)، وَعَقَّبَ الْإِمَامُ النَّووي بقوله: (أما حديث أسماء فرواه البخاري، ومسلم بمَعْنَاهُ⁽⁸⁾، لَكِنْ عَنِ أَسْمَاءَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: "تَحْتُهُ، ثُمَّ نَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ"⁽⁹⁾، وَفِي رِوَايَةٍ: "فَلْتَقْرُصْنَهُ، ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ"⁽¹⁰⁾/⁽¹¹⁾).

ومن هنا يتبين لنا سعة علم الإمام النووي بالروايات والفروق بينها سواءً في لفظة واحدة، أو في رواية أخرى للحديث.

⁽¹⁾ شرح السنة للبغوي (٥ / ٢٣٦)، ح ١٤٢٤. وفيه اختلاف في اللفظ عما نقله الشيرازي، وهو موجود بنفس متن البغوي عند أحمد. انظر: مسند أحمد (١٥ / ٤٣١)، ح ٩٦٨٩. وإسناده حسن؛ لوجود محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وهو صدوق له أوهام. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٩٩. وقد تابعه عطاء بن أبي رباح في قصة مطولة. انظر: الأدب المفرد ص ١٧٧، ح ٥٠٢.

⁽²⁾ انظر: صحيح البخاري (٧ / ١١٦)، ح ٥٦٥٢، صحيح مسلم (٤ / ١٩٩٤)، ح ٢٥٧٦.

⁽³⁾ أُصْرَعُ: قال الكشميري: (فسره بعضهم بإصابة الجن، وآخرون بداءٍ يُسَمَّى مركى، وأهل العرف يعبرون: بصرع الجن، عن صرع الرِّيح، والظاهر أن المراد ههنا هو الداء المشهور، لأن إمام الجن لا يكون إلا من عشق، أو إيذاء، وحينئذٍ لا يليق - تحريض النبي صلى الله عليه وسلم - إياها على الصبر). فيض الباري على صحيح البخاري (٦ / ٣٥).

⁽⁴⁾ المجموع شرح المذهب (٥ / ١٠٦).

⁽⁵⁾ انظر: سنن الترمذي (١ / ١٠٠)، ح ٦٩. وإسناده صحيح.

⁽⁶⁾ انظر: مسند أحمد (١٢ / ١٧١)، ح ٧٢٣٣. وإسناده صحيح.

⁽⁷⁾ المجموع شرح المذهب (١ / ٨٢).

⁽⁸⁾ صحيح البخاري (١ / ٥٥)، ح ٢٢٧، صحيح مسلم (١ / ٢٤٠)، ح ٢٩١.

⁽⁹⁾ صحيح مسلم (١ / ٢٤٠)، ح ٢٩١.

⁽¹⁰⁾ صحيح البخاري (١ / ٦٩)، ح ٣٠٧.

⁽¹¹⁾ المجموع شرح المذهب (١ / ٩٢).

٣. حكمه على الأحاديث:

ذكر الإمام النووي منهجه في الحكم على الأسانيد في مقدمته حيث قال: (وَمَا خَرَجَ عَنْهَا^(١) أُضِيفُ إِلَى مَا نَيْسَرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُبَيَّنًا صِحَّتَهُ، أَوْ ضَعْفَهُ، وَمَتَى كَانَ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا بَيَّنْتُ ضَعْفَهُ، وَتَبَهْتُ عَلَى سَبَبِ ضَعْفِهِ، إِنْ لَمْ يَطُلْ الْكَلَامُ بِوَصْفِهِ، وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ هُوَ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ الْمُصَنِّفُ، أَوْ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ أَصْحَابُنَا صَرَّحْتُ بِضَعْفِهِ، ثُمَّ أَذْكَرُ دَلِيلًا لِلْمَذْهَبِ مِنَ الْحَدِيثِ إِنْ وَجَدْتُهُ، وَإِلَّا فَمِنَ الْقِيَاسِ، وَغَيْرِهِ)^(٢).

ومن أمثلة حكمه على الأحاديث:

فقد حكم الإمام النووي على حديث: "إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْخَبَثَ" بأنه حديث حسن ثابت من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -^(٣).
وقال عن حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في مؤلود له: "مَا لِلرِّجَالِ وَمَا لِلنِّسَاءِ، يُورِثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ": (هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِالإِتِّفَاقِ)^(٤)، وغير ذلك من الأحكام التي ستأتي خلال الدراسة التطبيقية.

٤. منهجه في الجرح والتعديل:

يعد الإمام النووي أحد أئمة علم الحديث، وخاصة علم الجرح والتعديل، وقد حكم على بعض الرجال في كتابه، وقام باستخدام الكثير من ألفاظ ومصطلحات الجرح والتعديل، ومن ذلك:

- قال عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة: (فَإِنَّ يَحْيَى وَإِنْ كَانَ ثِقَةً، فَلَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ، بَلْ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ)^(٥).
- وقال عن إبراهيم بن خالد أبي ثور الفقيه: (لَأَنَّ أَبَا ثَوْرٍ ثِقَةٌ إِمَامٌ، وَنَقُلُ الثَّقَّةِ مَقْبُولٌ، وَلَا يَضُرُّهُ كَوْنُ غَيْرِهِ لَمْ يَفْقَهُ، وَلَا كَوْنُهُ لَمْ يُوجَدَ فِي كُتُبِ الشَّافِعِيِّ)^(٦).

^(١) يقصد بذلك الأصول الخمسة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي كما تقدم في منهجه في التخریج قبل قليل.

^(٢) المجموع شرح المذهب (١ / ٤).

^(٣) المصدر نفسه (١ / ١١٢)، وانظر الحديث في سنن أبي داود (١ / ١٧)، ح ٦٣. وإسناده صحيح لاتصال سنده، وثقة رجاله؛ ولعل النووي قال بأنه حسن ثابت لأجل الحُسن اللغوي، وليس الاصطلاح، وقد يكون لفظ: ثابت مرادف للفظ الصحيح عنده.

^(٤) المجموع شرح المذهب (٢ / ٤٦)، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٤٢٨)، ح ١٢٥١٨. وإسناده متروك، وستأتي دراسته في الحديث: (٢٥٦).

^(٥) المجموع شرح المذهب (١ / ١٧٤).

^(٦) المصدر نفسه (٣ / ٣٠).

- وقال عن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي خالد الدالاني: (وهو مختلف في الاحتجاج به، ولم يرو له البخاري)⁽¹⁾.
 - وقال عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: (وقد اتفقوا على تضعيفه، وجرحوه، وبيئوا أسباب الجرح، إلا الشافعي رحمه الله، فإنه وثقه)⁽²⁾.
 - وقال أيضاً: (فإن حميداً الشامي، وسليمان المنبهي مجهولان)⁽³⁾.
٥. منهجه في نقد المتن:

اهتم الإمام النووي بنقد متون الأحاديث كما الأسانيد، فكان يعرض الأحاديث على القرآن الكريم، والسنة النبوية، والقياس الصحيح، والحقائق التاريخية، وقواعد مصطلح الحديث، ومن ذلك:

أولاً: عرض الحديث على القرآن الكريم:

ذكر الإمام النووي أحاديث كثيرة عن المسح على العمامة، ولم يذكر فيها المسح على الناصية معها⁽⁴⁾، وأكد أن الرواة تصرفوا بحذفها، ووجود روايات تذكر الناصية مع العمامة، ثم قال: (فإن قيل: كيف يصح هذا التأويل؟⁽⁵⁾ وكيف يُظنُّ بالراوي حذف مثل هذا؟⁽⁶⁾)، فالجواب: أنه ثبت بالقرآن وجوب مسح الرأس، وجاءت الأحاديث الصحيحة بمسح الناصية مع العمامة، وفي بعضها مسح العمامة، ولم تذكر الناصية فكان محتملاً لموافقة الأحاديث الباقية، ومُحتملاً لمخالفتها، فكان حملها على الاتفاق وموافقة القرآن أولى، قال أصحابنا⁽⁷⁾: وإنما حذف بعض الرواة ذكر الناصية؛ لأن مسحها كان معلوماً؛ لأن مسح الرأس مقرر معلوم لهم، وكان المهم بيان مسح العمامة⁽⁸⁾.

(1) المصدر السابق (١١٠ / ٥).

(2) المصدر السابق (٨٧ / ١).

(3) المجموع شرح المذهب (٢٣٨ / ١).

(4) انظر هذه الأحاديث: المجموع شرح المذهب (٤٠٨ / ١). ومنها حديث جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه - رضي الله عنه -، قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه». صحيح البخاري (٥٢ / ١)، ح ٢٠٥.

(5) يقصد بهذا التأويل هو ما قاله النووي: (وأما الجواب عن احتجاجهم بالأحاديث فهو ما أجاب به الخطابي وأبيه وغيرهما من المحدثين وسائر أصحابنا في كتب الفقه أنه وقع فيها اختصار، والمراد مسح الناصية والعمامة ليكمل سنة الاستيعاب). المجموع شرح المذهب (٤٠٨ / ١).

(6) الحذف هو ما وقع من حذف بعض الرواة لذكر الناصية كما سيأتي في آخر العبارة.

(7) أصحابنا: فقهاء المذهب الشافعي.

(8) المجموع شرح المذهب (٤٠٩ / ١).

في هذا النص انتقد الإمام النووي الرواة الذين حذفوا المسح على الناصية، واعتبر المسح على العمامة بدون مسح الناصية مخالفاً للقرآن، وهو قول الله تعالى: لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ، وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ، وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ⁽¹⁾، ثم اعتذر عن هؤلاء الرواة لحذفهم لفظ الناصية؛ لأن مسحها كان مقرراً معلوماً، وكانوا في صدد بيان حكم شرعي متعلق بجواز المسح على العمامة.

ثانياً: عرض الحديث على الأحاديث الأخرى:

قال الشيرازي: (وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ قَصَدَ الْجَمَاعَةَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَيْهَا، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ⁽²⁾): إِنْ خَافَ قَوْتَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى أَسْرَعَ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى الصَّلَاةَ، وَقَالَ: "بَادِرُوا حَدَّ الصَّلَاةِ" - يَعْنِي التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى -⁽³⁾، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ⁽⁴⁾، لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: "إِذَا أُفِيضَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوها وَأَنْتُمْ تَسْعُونَ، وَلَكِنْ ائْتُوها، وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ تَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا"⁽⁵⁾⁽⁶⁾ .

وعقب على ذلك النووي فقال: (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَرَوَى فِيهِ الصَّحِيحَيْنِ: " وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا"⁽⁷⁾، وَفِي رِوَايَةٍ " فَاقْضُوا"⁽⁸⁾، وَرِوَايَاتٌ " فَأَتِمُّوا" أَكْثَرُ، قَالَ أَصْحَابُنَا: السُّنَّةُ لِقَاصِدِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَمْشِيَ إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ وَقَارٍ، سِوَاءَ خَافَ قَوْتَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهَا، أَمْ لَا، وَفِيهِ هَذَا الْوَجْهَ لِأَبِي إِسْحَاقَ⁽⁹⁾، وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا مُنَابِذٌ لِلْسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ⁽¹⁰⁾ .

(1) سورة المائدة: ٦ .

(2) أبو إسحاق: ركن الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيان الإسفراييني، الأصولي، الشافعي، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، ومن تصانيفه: كتاب: جامع الخلفي في أصول الدين، والرّد على الملحدين، تُوفِّيَ بِنَيْسَابُورَ سنة ٤١٨ هـ. سير أعلام النبلاء (١٧ / ٣٥٣، ٣٥٤).

(3) انظر: المعجم الكبير للطبراني (٩ / ٢٥٤)، ح ٩٢٥٩. والإسناد ضعيف لشدة اختلاط ليث بن أبي سليم، فقد قال ابن حجر عنه: (صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فترك). تقريب التهذيب ص ٤٦٤، عدا عن وجود رجلين مبهمين.

(4) يقصد بذلك المشي إلى صلاة الجماعة، وعدم الإسراع.

(5) صحيح البخاري (١ / ١٢٩)، ح ٦٣٦، صحيح مسلم (١ / ٤٢٠)، ح ٦٠٢.

(6) المجموع شرح المهذب (٤ / ٢٠٦).

(7) صحيح البخاري (١ / ١٢٩)، ح ٦٣٦.

(8) سنن النسائي (٢ / ١١٤)، ح ٨٦١. وإسناده صحيح.

(9) يقصد بذلك ما تقدم من قول أبي إسحاق الإسفراييني بالإسراع إلى صلاة الجماعة.

(10) المجموع شرح المهذب (٤ / ٢٠٦).

يلاحظ مما سبق أن الإمام النووي يرد على حديث ابن مسعود الموقوف الذي يأمر بالإسراع إلى الصلاة لإدراك تكبيرة الإحرام لمخالفته للأحاديث الصحيحة، ومناذته للسنة النبوية، ويذكر هذه الأحاديث التي تخالف حديث ابن مسعود التي تأمر بالسكينة، والوقار.

ثالثاً: عرض الحديث على القياس الصحيح:

قال النووي: (في مذاهب العلماء في صلاة شدة الخوف: هي جائزة بالإجماع إلا ما حكاه الشيخ أبو حامد⁽¹⁾ عن بعض الناس: أنها لا تجوز، بل يجب تأخير الصلاة حتى يزول الخوف، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق، وهذا غلط؛ فإنه قد يموت، وتبقى في ذمته، مع أن هذا القول مخالف للقرآن، والأحاديث للقياس على إيماء المريض، ونحوه⁽²⁾).

ونلاحظ هنا رد النووي على رواية فعل النبي يوم الخندق بالقياس على إيماء المريض، فإذا لم تسقط الصلاة عن المريض ونحوه، فكيف تؤخر الصلاة حتى يزول الخوف، ولو أخرت في هذه الحالة لأخرت في حالة المرض من باب القياس.

رابعاً: عرض الحديث على الحقائق التاريخية الثابتة:

قال النووي: (في مذاهب العلماء في صلاة شدة الخوف: هي جائزة بالإجماع إلا ما حكاه الشيخ أبو حامد عن بعض الناس: أنها لا تجوز بل يجب تأخير الصلاة حتى يزول الخوف، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق، وهذا غلط، ... وأما قصة الخندق فمسنوخة؛ فإنها كانت قبل نزول آية صلاة الخوف⁽³⁾).

وقد استدل النووي هنا بمخالفة الاستدلال برواية فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق بأن قصة الخندق كانت قبل نزول آية صلاة الخوف.

خامساً: عرض الحديث على قواعد مصطلح الحديث:

قال النووي: (وأما قول الغزالي: إن مسح الرقبة سنة؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "مسح الرقبة أمّان من الغل" فغلط؛ لأن هذا موضوع ليس من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم -⁽⁴⁾).

(1) أبو حامد: هو زين الدين محمد بن محمد الغزالي. وقد تقدمت ترجمته في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(2) المجموع شرح المذهب (4/ 433).

(3) المجموع شرح المذهب (4/ 433).

(4) المجموع شرح المذهب (1/ 65). والحديث أخرجه القاسم بن سلام في كتاب الطهور ص 373، ح 368،

369، من طريق موسى بن طلحة أنه قال: "من مسح قفاه مع رأسه، وقى الغل يوم القيامة". وهو ضعيف،

لرواية عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي بعد اختلاطه، وقد قال ذلك محمد بن عبد الله بن نمير. انظر:

الجرح والتعديل (1/ 322). وسيأتي في حديث رقم: (103).

ويتضح من هذا المثال أنه رأى أن هذا النص من المكذوبات على النبي - صلى الله عليه وسلم - فنقده على حسب قواعد مصطلح الحديث.

المطلب الرابع: منهجه في شرح الحديث:

تمثل منهج الإمام النووي في شرح الحديث في النقاط التالية:

١. تفسير غريب مفرداته، وضبط هذه الألفاظ.

٢. إيضاح ما غمض من معاني الحديث.

٣. ذكر الفوائد والأحكام الفقهية المستفادة منه.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قال الإمام النووي: (رَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: مَرَرْتُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ مِنْ بَيْرٍ بُضَاعَةٌ^(١)، فَقُلْتُ: أَنْتَوَضَّأُ مِنْهَا، وَهِيَ يُطْرَحُ فِيهَا مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّتْنِ؟ فَقَالَ: "الماء لا ينجسه شيء"^(٢). فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ تَقْطَعُ كُلَّ شَكٍّ وَنِزَاعٍ، وَبُضَاعَةٌ: بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوحَّدَةِ، وَيُقَالُ: بَكَسَرِهَا، لُغْتَانِ مَشْهُورَتَانِ، حَكَهُمَا ابْنُ فَارِسٍ^(٣)، وَالْجَوْهَرِيُّ^(٤)، وَأَخْرَوْنَ، وَالضَّمُّ أَشْهُرٌ، وَلَمْ يَذْكَرْ جَمَاعَةً غَيْرَهُ، ثُمَّ قِيلَ: هُوَ اسْمٌ لِصَاحِبِ الْبَيْرِ^(٥)، وَقِيلَ: اسْمٌ لِمَوْضِعِهَا^(٦)،

(١) بئر بُضَاعَةٌ: هِيَ بَيْرٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْمَدِينَةِ، وَالْمَحْفُوظُ ضَمُّ الْبَاءِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ كَسَرُهَا، وَحَكَى بَعْضُهُمْ بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ (بُضَاعَةٌ). النّهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٣٤).

(٢) سنن النسائي (١/ ١٧٤)، ح ٣٢٧. ورجال إسناده ثقات عدا اثنين: أحدهما: خالد بن أبي نوف: مقبول. تقريب التهذيب ص ١٩١. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (من أهل سجستان). الثقات (٦/ ٢٦٤). والثاني: سَلِيطُ بن أيوب بن الحكم الأنصاري المدني: مقبول. تقريب التهذيب ص ٢٤٩. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (من أهل المدينة). الثقات (٦/ ٤٣٠). وقال الذهبي: (وَتُقُّ). الكاشف (١/ ٤٥٥). وقد تابع الإسناد عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج، وهو مستور. تقريب التهذيب ص ٣٧٢. وقد أخرج هذه الرواية أبو داود في سننه (١/ ١٧)، ح ٦٦. فالإسناد حسن لغيره.

(٣) ابْنُ فَارِسٍ: أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسِ بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ الْقُرَيْشِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالرَّازِيِّ، الْمَالِكِيُّ، اللَّعُوبِيُّ، نَزِيلُ هَمْدَانَ، وَصَاحِبُ كِتَابِ الْمُجْمَلِ، قَالَ سَعْدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّجَّانِيُّ: وَمَاتَ بِالرِّيِّ فِي صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ. سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٣-١٠٥). وانظر قوله في مجمل اللغة ص ١٢٧.

(٤) الْجَوْهَرِيُّ: أَبُو نَصْرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادِ التُّرْكِيُّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ الصَّحَاحِ، وَأَخَذَ مَنْ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي ضَبْطِ اللُّغَةِ. قَالَ جَمَالُ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الْقَفْطِيِّ: مَاتَ الْجَوْهَرِيُّ مُتَرَدِّيًا مِنْ سَطْحِ دَارِهِ بِنَيْسَابُورَ، فِي سَنَةِ ثَلَاثِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ. سير أعلام النبلاء (١٧/ ٨٠، ٨٢). وانظر قوله في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١١٨٧).

(٥) أَي أَنَّ صَاحِبَ الْبَيْرِ اسْمُهُ: بُضَاعَةٌ.

(٦) أَي أَنَّ الْمَكَانَ يَسْمَى: بُضَاعَةٌ.

وَقَوْلُهُ: "يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ" بِكَسْرِ الْحَاءِ، وَفَتْحِ الْيَاءِ، وَفِي رِوَايَةٍ: "الْمَحَايِضُ"⁽¹⁾، وَمَعْنَاهُ: الْخِرْقُ الَّتِي يُمَسَّحُ بِهَا دَمُ الْحَيْضِ، قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ⁽²⁾، وَغَيْرُهُ⁽³⁾.

وقال عن حديث جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى"⁽⁴⁾، (وَمَعْنَى يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى: أَنْ يَظُنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْحَمُهُ، وَيَرْجُو ذَلِكَ، وَيَتَدَبَّرُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي كَرَمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَمَا وَعَدَ بِهِ أَهْلَ التَّوْحِيدِ، وَمَا يَنْشُرُهُ مِنَ الرَّحْمَةِ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: " أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي"⁽⁵⁾، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَشَذَّ الْخَطَّابِيُّ⁽⁶⁾ فَذَكَرَ مَعَهُ تَأْوِيلًا آخَرَ أَنَّ مَعْنَاهُ: أَحْسِنُوا أَعْمَالَكُمْ حَتَّى يَحْسُنَ ظَنُّكُمْ بِرَبِّكُمْ، فَمَنْ حَسَنَ عَمَلُهُ حَسُنَ ظَنُّهُ، وَمَنْ سَاءَ عَمَلُهُ سَاءَ ظَنُّهُ⁽⁷⁾، وَهَذَا تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ نَبَّهْتُ عَلَيْهِ لِيَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ⁽⁸⁾.

وقال عن حديث: "هو الطهور ماؤه، والحل ميتته"⁽⁹⁾: (في فَوَائِدِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: إِحْدَاهَا: أَنَّهُ أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ الطَّهَارَةِ. الثَّانِيَةُ: أَنَّ الطَّهْرَ هُوَ الْمُطَهَّرُ. الثَّلَاثَةُ: جَوَازُ الطَّهَارَةِ بِمَاءِ الْبَحْرِ. الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرَ بِمَا يَتَعَدَّرُ صَوْنُهُ عَنْهُ طَهْرٌ. الْخَامِسَةُ: جَوَازُ رُكُوبِ الْبَحْرِ مَا لَمْ يَهْجُ. السَّادِسَةُ: أَنَّ مِيَّاتِ الْبَحْرِ كُلُّهَا حَلَالٌ، إِلَّا مَا خُصَّ مِنْهَا، وَهُوَ: الضُّفْدَعُ وَالسَّرَطَانُ،

(1) مسند الطيالسي (3 / 652)، ح 2313. وهي ضعيفة لوجود عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، وهو مستور، وكذلك لم يصرح محمد بن إسحاق بالسماع، وهو مدلس من الرابعة. انظر: تقريب التهذيب ص 372، طبقات المدلسين ص 51.

(2) الْأَزْهَرِيُّ: أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ بْنِ طَلْحَةَ الْأَزْهَرِيُّ الْهَرَوِيُّ اللَّغَوِيُّ الشَّافِعِيُّ... وَكَانَ رَأْسًا فِي اللُّغَةِ وَالْفِقْهِ، بَقِيَّةً، تَبَيَّنَا، دِينًا... وَلَهُ كِتَابٌ: (تهذيب اللغة)... مَاتَ فِي رَيْبَعِ الْآخِرِ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ، عَنْ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً. سير أعلام النبلاء (16 / 315، 317).

(3) المجموع شرح المذهب (1 / 83).

(4) صحيح مسلم (4 / 2205)، ح 2877.

(5) انظر: صحيح البخاري (9 / 121)، ح 7405، صحيح مسلم (4 / 2061)، ح 2675.

(6) الْخَطَّابِيُّ: أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَطَّابِ الْبُسْتِيِّ، الْخَطَّابِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ. وُلِدَ: سَنَةَ بَضْعَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ... قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ الْقَرَّابُ: تُوفِّيَ الْخَطَّابِيُّ بِبُسْتٍ، فِي شَهْرِ رَيْبَعِ الْآخِرِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ. سير أعلام النبلاء (17 / 23 - 27).

(7) قال الخطابي: (إنما يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ مَنْ حَسَنَ عَمَلَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَحْسِنُوا أَعْمَالَكُمْ يَحْسُنَ ظَنُّكُمْ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ مِنْ سَاءِ عَمَلِهِ سَاءَ ظَنُّهُ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا حَسَنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ مِنْ نَاحِيَةِ الرَّجَاءِ، وَتَأْمِيلِ الْعَفْوِ). معالم السنن (1 / 301).

(8) المجموع شرح المذهب (5 / 108).

(9) وقد سبق في هذا المبحث.

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِيهِ خِلَافٌ فِي بَابِ الصَّيِّدِ وَالذَّبَائِحِ. السَّابِعَةُ: أَنَّ الطَّافِيَّ مِنْ حَيَوَانَ الْبَحْرِ حَلَالٌ، وَهُوَ مَا مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا. الثَّامِنَةُ: فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ وَالْمُفْتِي إِذَا سئَلَ عَنْ شَيْءٍ، وَعَلِمَ أَنَّ بِالسَّائِلِ حَاجَةً إِلَى أَمْرٍ آخَرَ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ لَمْ يَذْكُرْهُ السَّائِلُ أَنْ يَذْكُرْهُ لَهُ، وَيُعْلِمَهُ بِإِيَّاهُ⁽¹⁾.

ويلاحظ مما سبق اهتمام الإمام النووي بتجلية جميع ألفاظ الحديث بشكل واضح من حيث ضبط الألفاظ، وبيان الأصل اللغوي بشكل واسع بالاستعانة بأقوال علماء اللغة، ومعانيها المرادة في الحديث، واستنباط الفوائد، والأحكام الفقهية الكثيرة من الأحاديث النبوية.

(1)المجموع شرح المذهب (١ / ٨٤).

المطلب الخامس: منهجه في الأحكام الفقهية:

- تميز الإمام النووي بمنهج متميز في الأحكام الفقهية، حسب ما يلي:
١. نقل نص الإمام الشيرازي في المهذب.
 ٢. التعليق على محتوى كلام الشيرازي تعليقا مفصلا، على الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وعبارة الشيرازي.
 ٣. ذكر ما يستفاد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.
 ٤. ذكر الأحكام الفقهية المتضمنة في الباب من خلال ذكر أقوال المذهب الشافعي في المسألة، ولم يقتصر على ذلك، بل كان يذكر بعض أقوال السلف، وعلماء الفقه.
 ٥. كان يُتبع الكثير من الأبواب بتفريعات ليتم كلام المؤلف.
- وقد تقدم قبل قليل تفصيل منهجه في تفسير الآيات، وشرح الأحاديث، وبقي أن نقف مع فقه الإمام النووي، ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب ستر العورة حيث قال الإمام النووي: (أَمَّا حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ: فَفِي عَوْرَةِ الرَّجُلِ خَمْسَةٌ أَوْجُهٌ: الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ: أَنَّهَا مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ، وَلَيْسَتْ السَّرَّةُ وَالرَّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ عَوْرَةَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ، وَأَنَّ السَّرَّةَ وَالرَّكْبَةَ لَيْسَا عَوْرَةً فِي الْأُمَّ (1)، وَالْإِمْلَاءِ (2). وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا عَوْرَةٌ. وَالثَّلَاثُ: السَّرَّةُ عَوْرَةٌ دُونَ الرَّكْبَةِ. وَالرَّابِعُ: عَكْسُهُ. حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ (3)، وَالخَامِسُ: أَنَّ الْعَوْرَةَ هِيَ الْقَبْلُ وَالذُّبُرُ فَقَط. حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْإِصْطَخْرِيِّ (4)، وَهُوَ شَادُّ مُنْكَرٍ (5).

(1) قال الشافعي: (وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا دُونَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، لَيْسَ سُرَّتُهُ، وَلَا رُكْبَتَاهُ مِنْ عَوْرَتِهِ). الأم (١/ ١٠٩).

(2) الإملاء: هو كتاب الإملاء الصغير للإمام الشافعي. انظر: هدية العارفين (٢/ ٩). ولم أعره عليه.

(3) الرَّافِعِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ الْحُسَيْنِ الرَّافِعِيِّ، الْقُرَوَيْنِيُّ، مَوْلَدُهُ: سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ، لَهُ: (الْفَتْحُ الْعَزِيزُ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ)، وَشَرْحُ آخَرُ صَغِيرٌ، وَلَهُ (شَرْحُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ). سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢، ٢٥٣). وقال أبو عبد الله محمد بن محمد الإسفراييني: (وتوفي بقزوين - رحمه الله - سنة ثلاث وعشرين وستمائة). فوات الوفيات لصلاح الدين محمد بن شاكر (٢/ ٣٧٧). وعبارة الرافعي: (الثالث: أن أبا عاصم العبادي حكى عن بعضهم: أن الركبة من العورة دون السرة). فتح العزيز بشرح الوجيز (٤/ ٨٦).

(4) أَبُو سَعِيدِ الْإِصْطَخْرِيُّ: أَبُو سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْإِصْطَخْرِيِّ، الشَّافِعِيُّ، فَقِيهُ الْعِرَاقِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثَ وَمِائَةَ وَلَهُ نَيْفٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً. سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٠ - ٢٥٢). وعبارة الرافعي: (والثاني: أن أبا عبد الله الحنطاطي حكى عن الاصطخري أن عورة الرجل هي القبل، والذبر فقط). فتح العزيز بشرح الوجيز (٤/ ٨٥، ٨٦).

(5) المجموع شرح المهذب (٣/ ١٦٨).

ثم ذكر النووي مذاهب السلف في العورة، فذكر هذه المذاهب، ومع كل مذهب من قال به من العلماء، وهي كالتالي⁽¹⁾:

١. عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ، وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ جَمِيعُ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ.

٢. عَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ إِلَى سُرَّتِهِ، وَلَيْسَتْ السُّرَّةُ عَوْرَةً.

٣. عَوْرَةُ الرَّجُلِ الْفَرْجَانِ فَقَطُّ.

٤. عَوْرَةُ الْحُرَّةِ جَمِيعُ بَدَنِهَا إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيَهَا وَقَدَمَيْهَا.

٥. جَمِيعُ بَدَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا وَجْهَهَا فَقَطُّ.

وهذا يبين سعة أفضه في علم الفقه حيث إنه من أئمة هذا الشأن المتميزين، فلا يترك

شاردة ولا واردة، ولا صغيرة ولا كبيرة إلا ويذكرها.

(1) انظر: المجموع شرح المهذب (٣/ ١٦٨).

الباب الثاني:

الدراسة التطبيقية للتضعيف عند الإمام النووي:

وفيه ثلاثة فصول:

تمهيد: مقدمة في الحديث الضعيف:

الفصل الأول:

ما ضعفه النووي من غير بيان سبب التضعيف

الفصل الثاني:

ما بيّن الإمام النووي سبب تضعيفه

الفصل الثالث:

خلاصة منهج الإمام النووي في التضعيف

تمهيد: مقدمة في الحديث الضعيف:
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:
تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحًا

المطلب الثاني:
أسباب الضعف

المطلب الثالث:
حكم رواية الحديث الضعيف، والعمل به

المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً:

تعريف الحديث لغة:

إطلاقات الحديث في اللغة ثلاثة، وهي:

١. الحديث: الجديد ضد القديم:

قال ابن فارس: حَدَّثَ: (الحاء والذال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال: حدثتُ أمرًا بعد أن لم يكن، والرجلُ الحَدَّثُ: الطريُّ السنُّ، والحديثُ من هذا؛ لأنه كلامٌ يحدثُ منه الشيءُ بعد الشيء)⁽¹⁾.

وقال الجوهري: (الحديث: نقيض القديم، يقال: أخذني ما قَدُم، وما حَدَّث، لا يُضَمُّ حَدَّثُ في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع، وذلك لمكان قَدُم على الازدواج)⁽²⁾.

٢. الخبر قليله وكثيره:

قال الجوهري: (والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويُجمع على أحاديث على غير قياس)⁽³⁾.

٣. الكلام:

قال ابن فارس: (رجلٌ حَدَّثٌ: حَسَنُ الحديث، ورجلٌ حَدَّثٌ نَسَاءً: إذا كَانَ يتَحَدَّثُ إليهنَّ)⁽⁴⁾.

وقال ابن منظور: (الحديثُ ما يُحَدَّثُ به المُحَدَّثُ تَحْدِيثًا، وقد حَدَّثَه الحديثَ وَحَدَّثَهُ به، ورجلٌ حَدِيثٌ: مثالُ فِسِّيْق، أي: كثيرُ الحَدِيث، ورجلٌ حَدَّثٌ مُلُوكٌ: إذا كَانَ صاحبَ حَدِيثِهِمْ، وَسَمَرِهِمْ)⁽⁵⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة (٢ / ٣٦).

(2) الصحاح في اللغة (١ / ٣٠١).

(3) المصدر نفسه.

(4) معجم مقاييس اللغة (٢ / ٣٦).

(5) لسان العرب (٢ / ١٣١).

تعريف الحديث اصطلاحًا:

عرّف القاسمي⁽¹⁾، وتبعه الطحان⁽²⁾ الحديث بأنه: (ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو صفةً).

وقال طاهر الجزائري: (وذهب بعض العلماء إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث فقال في تعريفه: علم الحديث: أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وأحواله، وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث، وهو الموافق لفنهم، فيدخل في ذلك أكثر ما يذكر في كتب السيرة، كوقت ميلاده عليه الصلاة والسلام، ومكانه، ونحو ذلك)⁽³⁾.

وعرفه نور الدين عتر بأنه: (ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ خُلقيٍّ أو خُلقيٍّ، أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي)⁽⁴⁾. ويرى الباحث أن الراجح من ذلك هو تعريف الدكتور: مصطفى السباعي: (ما أُثِرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خُلقيّةٍ أو خُلقيّةٍ، أو سيرةٍ سواء كان قبل البعثة أو بعدها)⁽⁵⁾، وأما ما أضيف إلى الصحابة أو التابعين فيمكن تسميته بالخبر، أو الأثر⁽⁶⁾.

ثانيًا: تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحًا:

تعريف الضعيف لغة:

قال ابن فارس عن مادة: (ضَعْفَ): (الضَّادُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ: يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى خِلَافِ الْقُوَّةِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى أَنْ يَزَادَ الشَّيْءُ مِثْلَهُ)⁽⁷⁾.

وقال ابن منظور: (الضَّعْفُ وَالضُّعْفُ: خِلَافُ الْقُوَّةِ، وَقِيلَ: الضُّعْفُ، بِالضَّمِّ، فِي الْجَسَدِ، وَالضُّعْفُ، بِالْفَتْحِ، فِي الرَّأْيِ وَالْعَقْلِ، وَقِيلَ: هُمَا مَعًا جَائِزَانِ فِي كُلِّ وَجْهِ)⁽⁸⁾.

فالضعف في الحديث يكون بفتح الضاد، وهو خلاف القوي، وهو المعنى الأول عند ابن

فارس.

(1) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٢٠.

(2) تيسير مصطلح الحديث ص ٩.

(3) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١ / ٣٧).

(4) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٦.

(5) السنة ومكانتها في التشريع ص ٤٧. وقد استخلصه من كتابي قواعد التحديث وتوجيه النظر.

(6) انظر المقصود بالخبر والأثر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١ / ٢٩).

(7) معجم مقاييس اللغة (٣ / ٣٦٢).

(8) لسان العرب (٩ / ٢٠٣).

تعريف الحديث الضعيف اصطلاحاً:

قال ابن الصلاح: (كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلَا صِفَاتُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ)⁽¹⁾.

وعلق العراقي على ذلك فقال: (فَذِكْرُ الصَّحِيحِ غَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا قَصَرَ عَنِ الْحَسَنِ فَهُوَ عَنِ الصَّحِيحِ أَقْصَرُ)⁽²⁾.

وأما عن الصفات التي يؤدي فقدانها إلى تضعيف الحديث فقال العراقي: (وشروطُ القبولِ هي شروطُ الصحيح والحسن، وهي ستة: اتصالُ السندِ حيث لم ينجبر المرسلُ بما يُؤكِّدُه على ما سيأتي، وعدالةُ الرجالِ، والسلامةُ من كثرةِ الخطأ والغفلةِ، ومجيءُ الحديثِ من وجهٍ آخر حيث كان في الإسنادِ مستورٌ لم تُعرَفْ أهليتهُ، وليس متهماً كثيراً بالغلطِ، والسلامةُ من الشذوذِ، والسلامةُ من العلةِ القادحةِ)⁽³⁾.

ويرى الباحث أن التعريف الراجح ما قاله نور الدين عتر: (أحسن ما يُعرَفُ به الحديث الضعيف هو: ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول)⁽⁴⁾.

(1) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٤١.

(2) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٧٦).

(3) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٧٦، ١٧٧).

(4) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٨٦.

المطلب الثاني: أسباب الضعف:

ينقسم الضعف في الحديث إلى قسمين: فإما أن يكون من أجل السَّقْط في الإسناد، أو الطعن في أحد رواياته، وسيدرس الباحث في السطور القادمة هذين السببين:

أولاً: ما كان الضعف فيه بسبب السَّقْط في الإسناد:

هذا هو السبب الأول لضعف الحديث، وهو السَّقْط في الإسناد، وخير من فصل لنا ذلك هو إمام الأئمة ابن حجر، حيث قال: (فالسَّقْطُ إمَّا أَنْ يَكُونَ: مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ تَصَرُّفِ مُصَنِّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ، أَيْ الْإِسْنَادِ، بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. فَالْأَوَّلُ: الْمُعَلَّقُ: سِوَاءَ كَانَ السَّاقِطُ وَاحِدًا، أَمْ أَكْثَرَ...، وَمِنْ صُورِ الْمُعَلَّقِ: أَنْ يُحَدِّثَ جَمِيعُ السَّنَدِ وَيُقَالُ مِثْلًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَالتَّانِي: وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ آخِرِهِ مَنْ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، هُوَ "المرسل"، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَقُولَ التَّابِعِيُّ -سِوَاءَ كَانَ كَبِيرًا أَمْ صَغِيرًا-: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ فَعَلَ بِحَضْرَتِهِ كَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي قِسْمِ الْمَرْدُودِ لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَحَابِيًّا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعِيًّا... وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ السَّقْطِ مِنَ الْإِسْنَادِ إِنْ كَانَ بَاتْنَيْنِ فَصَاعِدًا، مَعَ التَّوَالِي، فَهُوَ "المُعْضَل"، وَإِلَّا، فَإِنْ كَانَ السَّاقِطَ بَاتْنَيْنِ غَيْرِ تَوَالِيَيْنِ، فِي مَوْضِعَيْنِ مِثْلًا، فَهُوَ الْمُتَقَطِّعُ، وَكَذَا إِنْ سَقَطَ وَاحِدًا، فَقَطْ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ التَّوَالِيِ)⁽¹⁾.

وقال في موضع آخر: (ثُمَّ إِنَّ السَّقْطَ مِنَ الْإِسْنَادِ قَدْ: يَكُونُ وَاضِحًا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ فِي مَعْرِفَتِهِ، كَكُؤُنِ الرَّوَايِ، مِثْلًا، لَمْ يَعْصِرْ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ يَكُونُ خَفِيًّا فَلَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْأَنْثَمَةُ الْحَدَّاقُ الْمُطَّلِعُونَ عَلَى طَرِيقِ الْحَدِيثِ وَعِلَلِ الْأَسَانِيدِ، فَالْأَوَّلُ: وَهُوَ الْوَاضِحُ، يُدْرِكُ بَعْدَ التَّلَاقِي بَيْنَ الرَّوَايِ وَشَيْخِهِ، بِكَوْنِهِ لَمْ يُدْرِكْ عَصْرَهُ، أَوْ أَدْرَكَهُ لَكِنْ لَمْ يَجْتَمِعَا، وَلَيْسَتْ لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، وَلَا وَجَادَةٌ...، وَالْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ الْخَفِيُّ: الْمُدَلَّسُ -بِفَتْحِ اللَّامِ- سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَوْنِ الرَّوَايِ لَمْ يُسَمَّ مَنْ حَدَّثَهُ، وَأَوْهَمَ سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ مَمَّنْ لَمْ يَحَدِّثْهُ بِهِ... وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ، إِذَا صَدَرَ مِنْ مَعَاصِرِ لَمْ يَلْقَ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، بَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَاسِطَةٌ)⁽²⁾.

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص 97-102.

(2) المصدر نفسه ص 103، 104.

ومن خلال كلام ابن حجر يمكن تقسيم السقط إلى قسمين: السقط الواضح، والسقط

الخفي:

١ - السقط الواضح: وهو أربعة أقسام:

الأول: الحديث المعلق:

عرفه ابن الصلاح بقوله: (وَهُوَ الَّذِي حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرٌ)^(١).

وأما عن حكم الحديث المعلق في صحيح البخاري ومسلم فقد قال ابن الصلاح: (في بعضها نظر، وينبغي أن تقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم، وحُكِّمَ به على من عَلَّقَهُ عنه، فقد حَكَمَ بصحته عنه بأنه قد قال ذلك، ورواه، فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه، ثم إذا كان الذي عَلَّقَ الحديث عنه دون الصحابة، فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه، وبين الصحابي، وأما ما لم يكن في لفظه جزم، وحُكِّمَ ليس في شيء منه حُكْمٌ منه بصحة ذلك عن ذكره عنه؛ لأنَّ مثل هذه العبارات تُستعمل في الحديث الضعيف أيضًا، ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مُشْعِرٌ بصحة أصله إشعارًا يُؤنِّسُ به، ويُرَكَّنُ إليه)^(٢).

الثاني: الحديث المرسل:

ذكر ابن حجر عدة تعريفات للحديث المرسل فقال: (وأما حده: فاختلف عباراتهم فيه على أربعة أوجه: الأول: هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين ومن بعدهم، والثاني: هو إضافة التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير تقييد بالكبير... والثالث: ما سقط منه رجل وهو على هذا هو والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين... والرابع: قول غير الصحابي - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم..، فيدخل في عمومته كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره)^(٣).

وإلى الرأي الأول مال ابن الصلاح فقال: (وَصُورَتُهُ الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا: حَدِيثُ النَّبِيِّ الْكَبِيرِ، الَّذِي لَقِيَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَالَسَهُمْ، كَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، ثُمَّ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأُمَّتَالِهِمَا، إِذَا قَالَ: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ")^(٤).

وأما عن حكمه فقد قال النووي: (ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين، والشافعي وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول، وقال مالك، وأبو حنيفة في طائفة: صحيح، فإن صحَّ مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسندًا أو مرسلًا أرسله من أخذ عن غير رجال

(١) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٤٣، ٥٤٤).

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٥١.

الأول كان صحيحاً، ويتبين بذلك صحة المرسل، وأنها صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق رجحناهما عليه إذا تعذر الجمع⁽¹⁾.

وقد اشترط الإمام الشافعي شروطاً لقبول المرسل، وهي كالتالي⁽²⁾:

١. أن يكون مرسله من كبار التابعين.
٢. مجيء الحديث المرسل من طريق أخرى متصلة، أو من طريق مرسله، لكن رجالها غير رجال المرسل الأول.
٣. أن يوافق قول صحابي أو أكثر.
٤. أن يفتي به عوام العلماء.
٥. ألا يخالف رواية الحفاظ المأمونين.

الثالث: الحديث المنقطع:

قال ابن الصلاح: (الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوَّقه، والساقط بينهما غير مذكورٍ لا مُعَيَّنًا، ولا مُبَهَمًا)⁽³⁾.

الرابع: الحديث المعضل:

قال ابن الصلاح: (وهو لقبٌ لنوعٍ خاصٍّ من المنقطع، فكلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ، وليس كُلُّ مُنْقَطِعٍ مُعْضَلًا، وقومٌ يُسَمُّونَهُ مُرْسَلًا كما سبق، وهو عبارةٌ عما سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا)⁽⁴⁾.

٢ - السقط الخفي: وهو على قسمين:

الأول: الحديث المُدَلَّس:

وقد ذكر ابن حجر سبب تسميته فقال: (وسمِّيَ بذلك لكونِ الرَّاوي لم يُسَمِّ مَنْ حَدَّثَهُ، وأَوْهَمَ سماعه للحديث ممن لم يحدثه به)⁽⁵⁾.

(1) التقريب والتيسير ٣٥.

(2) انظر: الرسالة للشافعي (١/ ٤٦١ - ٤٦٣).

(3) معرفة أنواع علوم الحديث ص ١٣٢.

(4) معرفة أنواع علوم الحديث ص ١٣٥.

(5) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٠٣.

وقسم ابن الصلاح التذليل إلى قسمين⁽¹⁾:

الأول: تذليل الإسناد: (وَهُوَ أَنْ يَرَوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، مُوَهِّمًا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصِرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ مُوَهِّمًا أَنَّهُ قَدْ لَقِيَهُ، وَسَمِعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاحِدٌ وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرًا)⁽²⁾.

وقال ابن حجر: (ويلتحق بتذليل الإسناد: تذليل القطع: وهو أن يحذف الصيغة، ويقتصر على قوله مثلاً: "الزهري عن أنس"⁽³⁾، وتذليل العطف: وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيئاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني⁽⁴⁾/⁽⁵⁾).

الثاني: تذليل الشيوخ: (أَنْ يَرَوِيَ عَنِ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيُسَمِّيهِ، أَوْ يُكْنِيَهُ، أَوْ يُنْسِبُهُ، أَوْ يَصِفُهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ؛ كَيْ لَا يُعْرَفَ)⁽⁶⁾.

وتعقب العراقي ابن الصلاح فأضاف قسماً ثالثاً، وهو تذليل التسوية، فقال: (ترك المصنف - رحمه الله-⁽⁷⁾ قسماً ثالثاً من أنواع التذليل، وهو شر الأقسام، وهو الذي يسمونه تذليل التسوية، وقد سماه بذلك أبو الحسن بن القطان⁽⁸⁾، وغيره من أهل هذا الشأن، وصورة هذا القسم من التذليل: أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يروي عن شيخ ثقة، فيعمل المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط منه شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة، ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات)⁽⁹⁾.

(1) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٧٣.

(2) المصدر نفسه.

(3) قال الدكتور صبحي الصالح: (وهذا ما يسمونه تذليل القطع؛ لقطع الراوي أداة الرواية، فهو يكتفي بتسمية شيخه قائلاً «... فلان» كما قال ابن عيينة: «... الزهري» فلم يعين: هل حدثه به الزهري، أم قاله له أم سمعه منه). علوم الحديث ومصطلحه (١/ ١٧٥).

(4) وعرفه في كتاب آخر له بقوله: (أن يروي عن الشيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع). النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦١٧).

(5) طبقات المدلسين ص ١٦.

(6) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٧٣.

(7) المصنف: هو ابن الصلاح.

(8) انظر: بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٥/ ٤٩٩).

(9) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٩٥، ٩٦.

وأما عن حكم رواية المُدَلِّس، فقد قال ابن الصلاح: (تَمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ مَنْ عُرِفَ بِهَذَا التَّدْلِيسِ، فَجَعَلَهُ فَرِيقٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْفُقَهَاءِ مَجْرُوحًا بِذَلِكَ، وَقَالُوا: لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ بِحَالٍ بَيْنَ السَّمَاعِ، أَوْ لَمْ يُبَيِّنْ، وَالصَّحِيحُ النَّفْصِيلُ، وَأَنَّ مَا رَوَاهُ الْمُدَلِّسُ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ السَّمَاعَ، وَالِاتِّصَالَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْسَلِ، وَأَنْوَاعِهِ، وَمَا رَوَاهُ بِلَفْظٍ مُبَيِّنٍ لِلِاتِّصَالِ نَحْوُ: "سَمِعْتُ، وَحَدَّثْنَا، وَأَخْبَرْنَا، وَأَشْبَاهَهَا"، فَهُوَ مَقْبُولٌ مُحْتَجٌّ بِهِ⁽¹⁾).

الثاني: المرسل الخفي: وهو ما صدر من معاصر⁽²⁾ لم يلق من حدث عنه، وكان بينه وبينه واسطة⁽³⁾.

وأما عن حكمه فقد قال الدكتور: نور الدين عتر: (وهو نوع من المنقطع، إلا أن الانقطاع فيه خفي، لما أن تعاصر الراويين يوهم اتصال السند بينهما)⁽⁴⁾.

ثانياً: ما كان الضعف فيه بسبب الطعن في الراوي:

هذا هو السبب الثاني من أسباب ضعف الحديث، وهو الطعن في الراوي بأي وجه من وجوه الطعن سواء في عدالته أو ضبطه، وقد جعلها ابن حجر عشرة، فقال: (ثم الطعن يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القبح من بعض: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط، ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر؛ لمصلحة اقتضت ذلك، وهي ترتيبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التدلي؛ لأن الطعن إما أن يكون: ١- لكذب الراوي في الحديث النبوي: بأن يروي عنه - صلى الله عليه وسلم - ما لم يقله متعمداً لذلك. ٢- أو تُهمته بذلك: بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول. ٣- أو فُحش غلظه، أي: كثرته. ٤- أو غفلته عن الإتيان، ٥- أو فسقه: أي: بالفعل أو القول، مما لم يبلغ الكفر، وبينه وبين الأول عموم، وإنما أُفرد الأول لكون القبح به أشد في هذا الفن... ٦- أو وهمه: بأن يروي على سبيل التوهم. ٧- أو مخالفته، أي للثقات. ٨- أو جهالته: بأن لا يُعرف فيه تعديل، ولا تجريح معين. ٩- أو بدعيته: وهي اعتقاد ما أُحدث على

(1) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٧٥.

(2) علق على هذا عبد الله الرحيلي محقق نزهة النظر فقال: (أي: في أي موضع من السند؛ فالمرسل الخفي لا يُشترط له موضع في السند؛ بخلاف المرسل الظاهر الذي هو قول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن هذا هو موضعه). هامش نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٠٤.

(3) نزهة النظر ص ١٠٤.

(4) منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٨٧.

خِلافَ المعروفِ عن النبي صلى الله عليه وسلّم، لا بمعاندةٍ، بل بنوعِ شُبُهَةٍ. ١٠- أو سوءِ حفظِهِ: وهي عبارةٌ عن كونِ غلطُهُ أقلَّ من إصابته^(١).

ومن خلال كلام ابن حجر يتبين للباحث الأمور التالية:

١. أنّ ابن حجر لم يستطع الفصل بين العدالة والضبط، وذلك لضرورة ترتيبها على الأشد فالأشد.

٢. التفريق بين الكذب والاتهام بالكذب، فالكذب يكون بتعمد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلّم، أما الاتهام به، فإما أن يكون الحديث لا يُرَوَى إلا من جهته مع مخالفة القواعد المعلومة، أو يكون معروفًا بالكذب في حديث الناس.

٣. أن فحش الغلط، والغفلة عن الإتيان، وهما متعلقتان بالضبط أشد في رد الحديث من الفسق.

٤. أن أشد درجات الطعن في الراوي هي ما كانت بسبب الكذب، وأخف الدرجات ما كان بسبب سوء الحفظ، وهو من غلب صوابه خطأه.

ومن هنا نرى أن الطعن في الراوي يكون بعشرة أشياء تتعلق بالعدالة والضبط، وأنه لا يمكن الفصل بين هذه الأمور؛ لضرورة الترتيب حسب الشدة.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٠٦، ١٠٧.

المطلب الثالث: حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به:

أولاً: حكم رواية الحديث الضعيف:

يرى ابن الصلاح أنه يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد، ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى، وأحكام الشريعة من الحلال والحرام، وذلك: كالمواظب، والقصاص، وفضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، وما لا تعلق له بالأحكام والعقائد⁽¹⁾، وكذا قال النووي⁽²⁾.

وقد نص على ذلك الإمامان الجليلان عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، حيث قال ابن مهدي: (إِذَا رَوَيْنَا النَّوَابَ وَالْعِقَابَ، وَفَضَائِلَ الْأَعْمَالِ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ، وَسَمَحْنَا فِي الرَّجَالِ، وَإِذَا رَوَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ، وَانْتَقَدْنَا الرَّجَالَ)⁽³⁾، وقال أحمد: إِذَا رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالسُّنَنِ، وَالْأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ، وَإِذَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَمَا لَا يَضَعُ حُكْمًا، وَلَا يَرْفَعُهُ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ)⁽⁴⁾.

وأما إذا روي بلا إسناد فلا نجزم بنسبته إلى رسول الله، بل بصيغة التمريض كما نبه على ذلك ابن الصلاح⁽⁵⁾.

وقد عقب السيوطي على ابن الصلاح، والنووي فقال: (لَمْ يَذْكَرِ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَالْمُصَنِّفُ⁽⁶⁾ هُنَا، وَفِي سَائِرِ كُتُبِهِ لِمَا ذُكِرَ سِوَى هَذَا الشَّرْطِ، وَهُوَ كَوْنُهُ فِي الْفَضَائِلِ وَنَحْوِهَا، وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ⁽⁷⁾ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الضَّعْفُ غَيْرَ شَدِيدٍ، فَيَخْرُجُ مِنَ انْفِرَادِ مِنَ الْكُذَّابِينَ وَالْمُنْهَمِينَ بِالْكَذِبِ، وَمَنْ فَحَشَ غَلَطُهُ، نَقَلَ الْعَلَايِي⁽⁸⁾ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ. الثَّانِي: أَنْ

(1) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢١٠، ٢١١.

(2) انظر: التقريب والتيسير ص ٤٨.

(3) المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٢٩.

(4) الكفاية في علم الرواية ص ١٣٤.

(5) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢١١.

(6) المصنف: هو الإمام النووي صاحب التقريب والتيسير الذي شرحه السيوطي في كتابه تدریب الراوي.

(7) شيخ الإسلام: هو ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

(8) العلائي: صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي العلائي... مولده سنة أربع وتسعين وستمئة، وتوفي سنة

إحدى وستين وسبعمائة، وهو عالم بيت المقدس اليوم. تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ٢٠١).

يُنْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلِ مَعْمُولٍ بِهِ. الثَّالِثُ: أَنْ لَا يُعْتَقَدَ عِنْدَ الْعَمَلِ بِهِ ثُبُوتُهُ، بَلْ يُعْتَقَدُ الْإِحْتِيَاظُ. وَقَالَ: هَذَا نِ ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ (1)، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ (2) (3).

قال الباحث: وشروط ابن حجر لرواية الحديث الضعيف شروط معتبرة، ولا بد من تقييد رواية الحديث الضعيف بذلك حتى لا نروي شديد الضعف، ولا نروي أصلاً جديداً بني على حديث ضعيف، ولا نعتقد ثبوته لئلا نقع في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: حكم العمل بالحديث الضعيف:

تقدم فيما سبق في شروط ابن حجر أننا نعمل بالحديث الضعيف احتياطاً، ولا نعتقد ثبوته، وقد نقل السيوطي بعض الأقوال في العمل بالحديث الضعيف فقال: (وقيل: لا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ. وَقِيلَ: يُعْمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، وَتَقَدَّمَ عَزُّو ذَلِكَ إِلَى أَبِي دَاوُدَ، وَأَحْمَدَ (4)، وَأَنْتَهُمَا يَرِيَانِ ذَلِكَ أَفْوَى مِنْ رَأْيِ الرَّجَالِ. وَعِبَارَةُ الرَّزْكَشِيِّ: وَالضَّعِيفُ مَرْدُودٌ مَا لَمْ يَفْتَضِ تَرْغِييًّا، أَوْ تَرْهِييًّا، أَوْ تَتَعَدَّدُ طُرُقُهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَتَابِعُ مُنْحَطًّا عَنْهُ. وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ مُطْلَقًا. وَقِيلَ: يُقْبَلُ إِنْ شَهِدَ لَهُ أَصْلٌ، وَأَنْدَرَجَ تَحْتَ عُمُومٍ (5).

ثم قال: (وَيُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ أَيْضًا فِي الْأَحْكَامِ، إِذَا كَانَ فِيهِ إِحْتِيَاظٌ) (6).

وأما الأحاديث الضعيفة التي اتفق العلماء على العمل بمدلولها، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، حيث قال ابن حجر: (من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا (7) أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول) (8).

والراجح من ذلك أن في الصحيح غنية عن الضعيف، فالابتعاد عنه أولى، وإن رويناه أو

عملنا به فالأفضل أن نتقيد بشروط ابن حجر الثلاثة.

(1) هو عز الدين بن عبد السلام. تقدم التعريف به عند الحديث عن عصر الإمام النووي ص ٤.

(2) ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي والشافعي، صاحب التصانيف، ولد في شعبان سنة خمس وعشرين وستمئة، بقرب ينبع من الحجاز... توفي في صفر سنة اثنتين وسبعمئة. تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٨٢، ١٨٣).

(3) انظر: تدريب الراوي (١ / ٣٥١).

(4) انظر ذلك في تدريب الراوي (١ / ١٨٣، ١٨٤).

(5) تدريب الراوي (١ / ٣٥١). ولم أجد عبارات هؤلاء العلماء في كتبهم.

(6) المصدر نفسه.

(7) شيخنا: هو زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي ت ٨٠٦ صاحب التقييد والإيضاح الذي كتب ابن حجر النكت عليه، وعلى كتاب ابن الصلاح.

(8) النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٤٩٤).

الفصل الأول: ما ضعفه النووي من غير بيان سبب التضعيف:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

التضعيف المحتمل للروايات

المبحث الثاني:

التضعيف اليسير للروايات

المبحث الثالث:

التضعيف الشديد للروايات

المبحث الرابع:

بطلان الروايات وردّها

المبحث الأول: التضعيف المحتمل للروايات:
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول:

ما قال فيه النووي: "غريب".

المطلب الثاني:

ما قال فيه النووي: "فيه ضعف".

المطلب الثالث:

ما قال فيه النووي: "فيه من يُضَعَّف".

المطلب الرابع:

ما قال فيه النووي: "في صحته نظر".

المطلب الخامس:

ما قال فيه النووي: "ليس بالقوي" أو "ليس بقوي".

المبحث الأول: التضعيف المحتمل للروايات:

يقصد بالتضعيف المحتمل للروايات هو ما كانت ألفاظه محتملة التضعيف بأن تكون متأرجحة بين خفة الضعف، والقرب من المقبول، وقد درس الباحث في هذا المبحث الألفاظ التالية: (غريب - فيه ضعف - فيه من يضعف - في صحته نظر - ليس بالقوي أو ليس بقوي).

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "غريب":

تمهيد: مصطلح: "حديث غريب" عند العلماء - تعريفه واستعمالاته:-

أولاً: تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحاً:

تعريف الغريب لغة:

قال ابن فارس عن مادة: (غرب): (الغَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَكَلِمَةٌ غَيْرُ مُنْقَاسَةٍ لَكِنَّهَا مُتَجَانِسَةٌ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى جِهَتِهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِقِيَاسِهِ. فَالْغَرَبُ: حَدُّ الشَّيْءِ، يُقَالُ: هَذَا غَرَبُ السَّيْفِ، وَيَقُولُونَ: كَفَفْتُ مِنْ غَرَبِهِ، أَيْ أَكَلْتُ حِدَّهُ وَقَوْلُهُمْ: اسْتَعْرَبَ الرَّجُلُ، إِذَا بَالَعَ فِي الضَّحِكِ، وَالْغَرَبُ: الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ⁽¹⁾).

وقال ابن منظور: (الْغَرِيبُ: الْغَامِضُ مِنَ الْكَلَامِ؛ وَكَلِمَةٌ غَرِيبَةٌ، وَقَدْ عَرَبْتَهُ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ)⁽²⁾.

ومما سبق يتبين لنا أن الغريب هو الغامض من الكلام.

الحديث الغريب اصطلاحاً:

عرّف الإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن منّده الغريب بقوله: (الْغَرِيبُ مِنَ الْحَدِيثِ كَحَدِيثِ الرَّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَأَشْبَاهِهِمَا مِنَ الْأَيْمَةِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُمْ، إِذَا انْفَرَدَ الرَّجُلُ عَنْهُمْ بِالْحَدِيثِ يُسَمَّى غَرِيبًا، فَإِذَا رَوَى عَنْهُمْ رَجُلَانِ وَثَلَاثَةٌ، وَاشْتَرَكُوا فِي حَدِيثٍ يُسَمَّى عَرِيزًا، فَإِذَا رَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْهُمْ حَدِيثًا سُمِّيَ مَشْهُورًا)⁽³⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٤٢٠).

(2) لسان العرب (١/ ٦٤٠).

(3) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢٧٠.

وعرّفه ابن الصلاح بأنه الحديث الذي يتقرّد به بعض الرواة يُوصفُ بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتقرّد فيه بعضهم بأمرٍ لا يذكره فيه غيره: إِمَّا فِي مَتْنِهِ، وَإِمَّا فِي إِسْنَادِهِ⁽¹⁾، وبذلك عرفه النووي⁽²⁾.

وقال ابن حجر: (الخبر إما أن يكون له: طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنتين، أو بهما، أو بواحد، فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه، والثاني: المشهور وهو المستفيض على رأي، والثالث: العزيز، والرابع: الغريب، وكلها - سوى الأول - آحاد)⁽³⁾.
وبذلك يتبين أن التعريف الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين هو أنه الطريق الذي تقرد به راوٍ واحد، ولو في طبقة واحدة من طبقات الإسناد.

ثانياً: الفرق بين الغريب والفرد:

يرى ابن حجر أن الغرابة قد تكون في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وهي التي يطلق عليها الفرد المطلق، وأما الفرد النسبي فيقل إطلاق الفرد عليه، ويطلقون عليه الغريب⁽⁴⁾.

وكلام ابن حجر غاية في الدقة والأهمية، وقد سار عليه الكثير من علماء الحديث في كتبهم.

قال الدكتور: صبحي الصالح: (بين الفرد والغريب رابط مشترك لغة واصطلاحاً، وهو مفهوم التفرد، وقد سَوَّغَ هذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب، فأنشؤوا يقولون: تقرد به فلان تارة، وأغرب به فلان تارة أخرى، وهم يقصدون شيئاً واحداً، والحق أن أكثر المحدثين على التغاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يُقَيَّدَ بقيد ما، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيِّدَ بقيد ما، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيِّدَ بالنسبة إلى شيء معين، وإنما يغاibرون بينهما عند التسمية الاصطلاحية، فالأصل في مثل هذه التسمية عدم الترادف، أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والإغراب)⁽⁵⁾.

(1)المصدر نفسه.

(2)التقريب والتيسير ص ٨٦.

(3)نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤ / ٧٢١).

(4)نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤ / ٧٢٢).

(5)علوم الحديث ومصطلحه (١ / ٢٢٦).

ثالثاً: أقسام الحديث الغريب:

يرى ابن الصلاح أن الحديث الغريب ينقسم إلى قسمين⁽¹⁾:

- ١- الغريب متناً وإسناداً: وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَقَرَّدَ بِرِوَايَةِ مَتْنِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ.
- ٢- الغريب إسناداً لا متناً: وهو الْحَدِيثُ الَّذِي مَتْنُهُ مَعْرُوفٌ مَزُويٌّ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِذَا تَقَرَّدَ بَعْضُهُمْ بِرِوَايَتِهِ عَنِ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَانَ غَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ مَعَ أَنَّ مَتْنَهُ غَيْرُ غَرِيبٍ.

كما يرى ابن الصلاح عدم وجود نوع ثالث، وهو ما كان غريب المتن بلا غرابة إسناد، واستثنى من ذلك، فقال: (إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْحَدِيثُ الْفُرْدُ عَمَّنْ تَقَرَّدَ بِهِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَدَدٌ كَثِيرُونَ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ غَرِيبًا مَشْهُورًا، وَغَرِيبًا مَتْنًا، وَغَيْرُ غَرِيبٍ إِسْنَادًا، لَكِنْ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَدِ طَرَفَيْ الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِفٌ بِالْغَرَابَةِ فِي طَرَفِهِ الْأَوَّلِ، مُتَّصِفٌ بِالشُّهُورَةِ فِي طَرَفِهِ الْآخِرِ، كَحَدِيثِ: " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ "(2)(3).

رابعاً: استعمالات مصطلح "حديث غريب" عند العلماء:

تعددت استعمالات العلماء لمصطلح الحديث الغريب بحسب فهم كل عالم للمراد من هذا المصطلح، وقد يتعدد الاستعمال عند الإمام الواحد بحسب المقام، ومن أمثلة ذلك لا على سبيل الحصر:

أ- الإمام يحيى بن معين ت ٢٣٣هـ: أطلق ابن معين الغريب على ما تفرد به راوٍ عن شيخه⁽⁴⁾.

ب- الإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ: أطلق أحمد بن حنبل هذا المصطلح مثل إطلاق ابن معين⁽⁵⁾، وأطلقها أحياناً وأراد بها المعنى اللغوي، فقد قال أحمد: (إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث "غريب"، أو "فائدة" فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان)، وقال أيضاً: (شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها)، وقال أيضاً: (تركوا الحديث، وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم)⁽⁶⁾.

(1) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢٧١.

(2) صحيح البخاري (١/ ٦)، ح ١، صحيح مسلم (٣/ ١٥١٥)، ح ١٩٠٧.

(3) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢٧١.

(4) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٩، ٢٩٧).

(5) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٢٧٧)، (٣/ ٩١).

(6) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٣).

ج- الإمام ابن ماجه ت ٢٧٣هـ: استعمل ابن ماجه هذا المصطلح ثلاث مرات في سننه^(١)، وكل هذه المواضع فسر فيها الغرابية بتفرد شيوخه برواية الحديث عن شيوخهم.

د- الإمام أبو داود ت ٢٧٥هـ: استعمل أبو داود هذا المصطلح مرة واحدة في سننه^(٢)، وقد قصد به تفرد راو برواية الحديث عن شيخه، وحكم على الإسناد بأنه جيد.

ه- الإمام الترمذي ت ٢٧٩هـ: يطلق الإمام الترمذي هذا المصطلح على ثلاثة معانٍ^(٣):

١- أن لا يروى إلا من وجه واحد.

٢- أن يكون الإسناد مشهوراً يروى به أحاديث كثيرة، ولكن المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد.

٣- أن تكون زيادة غريبة في الحديث، وأنها تصح إذا كانت ممن يعتمد على حفظه.

و- الإمام النسائي ت ٣٠٣هـ: استعمل النسائي مصطلح الغريب مرة واحدة، وذكر أن

سبب الغرابية تفرد راو

عن شيخه^(٤).

ز- الإمام الدارقطني ت ٣٨٥هـ: أطلق الدارقطني الغريب على معنيين:

١- تفرد راو عن شيخه^(٥).

٢- الضعف، فقد قال: (غَرِيبٌ جِدًّا، خَالِدٌ بُنُّ إِسْمَاعِيلَ مَثْرُوكٌ)^(٦). وكأنه يقول: ضعيف جداً.

ح- الإمام البيهقي ت ٤٥٨هـ: أطلق البيهقي هذا المصطلح على ثلاثة معانٍ: ١- ما

استغرب البيهقي إسناده^(٧). ٢- وما تفرد به راو عن شيخه^(٨). ٣- وما استغرب البيهقي لفظه فيه^(٩).

(١) انظر: سنن ابن ماجه (١/ ٣٩٠)، ح ١٢٣٤، (٢/ ٧٢٥)، ح ٢١٤٣، (٢/ ١٠٩٢)، ح ٣٢٨٢.

(٢) انظر: سنن أبي داود (١/ ٣٠٤)، ح ١١٧٣.

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٧ - ٦٣٠).

(٤) انظر: سنن النسائي (١/ ١٣٢)، ح ٢٤٢.

(٥) انظر: سنن الدارقطني (١/ ٢١١)، ح ٤٢٣، (٤/ ٣٩١)، ح ٣٦٦١.

(٦) سنن الدارقطني (١/ ٥٠)، ح ٨٦.

(٧) انظر: السنن الكبرى (١/ ٤٤١)، ح ١٤٠٨، (٦/ ٥٠١)، ح ١٢٧٦٧، (٧/ ٣٥٤)، ح ١٤٢٤٠.

(٨) انظر: السنن الكبرى (١/ ٥٦٩)، ح ١٨١٤، (٧/ ٦٨٦)، ح ١٥٤٠٢.

(٩) انظر: السنن الكبرى (٣/ ٣٩٤)، ح ٦١٢٨، (٣/ ٣٩٨)، ح ٦١٤٤، (٣/ ٤٧٣)، ح ٦٣٦٥.

ومن هنا نرى أن مصطلح الحديث الغريب في استعمال العلماء شمل: الغريب اللغوي،
وتفرد الرواة عن شيخ معين، وغرابة الإسناد، وغرابة أحد الألفاظ، والضعف.

١ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: " وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ
تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ " فَغَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالثَّابِتُ مِنْهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " وَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ "(1) "(2).

نص الحديث:

قال ابن خزيمة: (نا عَمَّارُ بْنُ خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ، نا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ وَهُوَ الْوَاسِطِيُّ،
عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى العَصْرِ، وَوَقْتُ العَصْرِ إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ
إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ "(3).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وعند مسلم: " مَا لَمْ
يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ "، وعند أبي داود: " مَا لَمْ يَسْقُطْ قُوْرُ الشَّفَقِ "(6)، وأخرجه النسائي من طريق
الطيالسي⁽⁷⁾، والبيهقي من طريق عمرو بن مرزوق⁽⁸⁾، بلفظ: " نور الشفق "، وأحمد عن يحيى بن
أبي بكير⁽⁹⁾، وأبو عوانة من طريق عبد الملك بن عمرو العقدي⁽¹⁰⁾، بلفظ: " نور الشفق "،
والطبراني من طريق إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية⁽¹¹⁾، بلفظ: " ما لم يسقط الشفق "،

(1) نُورُ الشَّفَقِ: أي انتشاره، وتَوَرَّانِ حُمْرَتِهِ، مِنْ تَارَ الشَّيْءِ يُتَوَرُّ، إِذَا انْتَشَرَ وَارْتَفَعَ. النهاية في غريب الحديث
والأثر (١/ ٢٢٩).

(2) المجموع شرح المهذب (٣/ ٣٦).

(3) صحيح ابن خزيمة (١/ ١٨٢)، ح ٣٥٤.

(4) صحيح مسلم (٢/ ١٠٤)، ح ١٤١٧.

(5) سنن أبي داود (١/ ١٠٩)، ح ٣٩٦.

(6) قُوْرُ الشَّفَقِ: هُوَ بَقِيَّةُ حُمْرَةِ الشَّمْسِ فِي الأفقِ الغَرْبِيِّ، سُمِّيَ قُوْرًا؛ لِسُطُوْعِهِ وَحُمْرَتِهِ. وَيُرْوَى بِالنَّاءِ. النهاية في
غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٧٨).

(7) سنن النسائي (١/ ٢٦٠)، ح ٥٢٢.

(8) السنن الكبرى (١/ ٥٤٥)، ح ١٧٣٣.

(9) مسند أحمد (١١/ ٥٧٠)، ح ٦٩٩٣.

(10) مستخرج أبي عوانة (١/ ٣١٠)، ح ١٠٩٨.

(11) المعجم الأوسط (٤/ ٣٥٠)، ح ٤٤٠٣.

سنتهم عن شعبة بن الحجاج به، ولم أجد من أخرج لفظ: "إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ" غير ابن خزيمة من طريق محمد بن يزيد الواسطي عن شعبة بن الحجاج به.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، ولفظة: "حمرة الشفق" التي استغربها النووي لم ترد عن شعبة بن الحجاج إلا من رواية محمد بن يزيد الواسطي الذي تفرد بها، وهي صحيحة لوجود شواهد لها، وقد اختلف فيه قول ابن حجر حيث قال في التقريب: (ثقة ثبت عابد)⁽¹⁾، وقال في التلخيص الحبير: (صَدُوقٌ)⁽²⁾.

وقد ثقة ابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال أحمد بن حنبل: (كان ثبتاً في الحديث، وكان يزيد - يعني: ابن هارون - إذا قيل له في الحديث: هو في كتاب محمد بن يزيد كذا، فإنه يخاف ويتوقاه)⁽⁸⁾، وقال الذهبي: (حُجَّةٌ)⁽⁹⁾، وأما أبو حاتم فقال: (صالح الحديث)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: القول الراجح هو قول ابن حجر في التقريب بأنه ثقة ثبت.

(1) تقريب التهذيب ص ٥١٤.

(2) التلخيص الحبير (١/ ٤٥٢).

(3) الطبقات الكبير (٩/ ٣١٦).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٧٥).

(5) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٨٠.

(6) تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٢٢).

(7) الثقات (٧/ ٤٤٢).

(8) تاريخ بغداد (٤/ ١٤٣).

(9) الكاشف (٢/ ٢٣١).

(10) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٦).

وقد قال الألباني عن هذا الإسناد: (هذا إسناد جيد، إلا أن ابن خزيمة قال بعد أن ساقه: "إن صحت هذه اللفظة تفرد بها محمد بن يزيد، وإنما قال أصحاب شعبة فيه: "نور الشفق" مكان: "حمرة الشفق"⁽¹⁾...، وقد ذهب إلى أن الشفق الحمرة: جمهور الفقهاء، وأهل اللغة، وهو قول صاحبين، وقد رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر كما في تهذيب الأسماء⁽²⁾...⁽³⁾).

وقد ذهب ابن رجب إلى ما قاله ابن خزيمة، فقال: (وقد أعلت هذه اللفظة بتفرد محمد بن يزيد الواسطي بها عن سائر أصحاب شعبة)⁽⁴⁾.

٢- قال الشيرازي: (رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ لَمْ يَنْظُرْ إِلَّا إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ"، وقال النووي: (حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا غَرِيبٌ لَا أَعْرِفُهُ)⁽⁵⁾).

قال ابن عدي: (حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو التَّيِّهِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَنْظُرْ إِلَّا إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ)⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه قوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني من طريق النضر أبي عمر الخزاز عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، بنحوه، وفيه زيادة⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو التَّيِّهِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَمِصِيُّ: صدوق ربما وهم⁽⁸⁾.

(1) صحيح ابن خزيمة (١/ ١٨٢ - ١٨٤).

(2) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ١٦٥). وانظره في السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٥٤٨)، ح ١٧٤١.

(3) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (١/ ٦١).

(4) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٨٦).

(5) المجموع شرح المذهب (٣/ ٣١٤).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣١٣).

(7) الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢١)، ح ١٩١٠.

(8) تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

وثقه النسائي⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾، وفي موضع للنسائي: (لا بأس به)⁽³⁾، وكذا قال مسلمة بن قاسم⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: (كان متقناً في الحديث)⁽⁶⁾، وقال أبو داود: (شَيْخٌ ضَعِيفٌ)⁽⁷⁾.

قال الباحثون: ثقة.

٢. عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ الْقُرَشِيُّ: (قال ابن عدي: مجهول، ومنكر الحديث)⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل علي بن أبي علي القرشي المجهول، وعدم تصريح عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بالسماع من عطاء بن أبي رباح، وهو مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر⁽⁹⁾، وأما عن بقية بن الوليد، وهو مدلس من المرتبة الرابعة⁽¹⁰⁾، فقد صرح بالسماع في هذه الرواية، وقد تابع عكرمة مولى ابن عباس علي بن أبي علي، وابن جريج متابعه قاصرة، وفي الإسناد محمد بن سليمان بن هشام، وهو ضعيف⁽¹¹⁾، والنضر أبو عمر الخزاز، وقد قال ابن معين: (ليس يحل لأحد أن يروي عنهم)⁽¹²⁾، وقال أحمد: (ضعيف الحديث)⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف الحديث)⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: (متروك)⁽¹⁵⁾. فلا تصلح هذه المتابعة، ويبقى الإسناد ضعيفاً.

(1) تسمية الشيوخ ص ١٠٢.

(2) الكاشف (٢/ ٣٣٧).

(3) تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٢٦).

(4) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٤٦).

(5) الثقات (٩/ ٢٣٣).

(6) الجرح والتعديل (٩/ ٦٦).

(7) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٦١.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣١٣).

(9) طبقات المدلسين ص ٤١.

(10) المصدر نفسه ص ٤٩.

(11) تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٤٢٠).

(13) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٧).

(14) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٥).

(15) تقريب التهذيب ص ٥٦٢.

٣- قال النووي: (وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: " إِذَا خَطَبَ الْإِمَامُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ"، وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا سَبَقَ^(١)، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَرِيبٌ. وَالثَّانِي: لَوْ صَحَّ لَحْمَلِ عَلَى مَا زَادَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ)^(٢).

نص الحديث:

قال الطبراني: (حدثنا أبو شعيب، ثنا يحيى بن عبد الله البَابُلِيُّ^(٣)، ثنا أيوب بن نهيك، قال: سمعتُ عامراً الشَّعْبِيَّ يقول: سمعتُ ابنَ عمر يقول: سمعتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَلَا صَلَاةَ، وَلَا كَلَامَ، حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ»^(٤)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو طاهر السلفي عن أبي سعيد الحسين بن جعفر السَّمْسَارِ، عن أبي شعيب عبد الله بن الحسن الحرَّاني به بمثله، إلا أنه قال: "فلا صلاة له"^(٥).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحرَّاني:

وثقه صالح بن محمد الملقب ب(جزرة)^(٦)، والدارقطني، وزاد: (مأمون)^(٧)، ومسلمة بن قاسم^(٨)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء ويهم)^(٩).

(١) حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَوْ قَدْ خَرَجَ، فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ». انظر: صحيح البخاري (٥٧ / ٢)، ح ١١٧١. وقد ذكره النووي في المجموع (٥٥٠ / ٤).

(٢) المجموع شرح المذهب (٥٥٢ / ٤).

(٣) البَابُلِيُّ: هذه النسبة الى بابلت، وطني أنه موضع بالجزيرة. الأتساب للسمعاني (٨ / ٢). وقد قال ياقوت الحموي أنها قرية بالجزيرة بين حرَّان والرَّقَّة. معجم البلدان (١ / ٣٠٩).

(٤) المعجم الكبير (٧٥ / ١٣)، ح ١٣٧٠٨.

(٥) الحادي والعشرون من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي، مخطوط منشور ضمن برنامج جوامع الكلم ص ٢٩، ح ٢١.

(٦) تاريخ بغداد (٤٤٢ / ٩).

(٧) سوالات حمزة السهمي للدارقطني ص ٢٣١.

(٨) لسان الميزان (٢٧١ / ٣).

(٩) الثقات (٣٦٩ / ٨).

وقال موسى بن هارون⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾: (صدوق).

وقال أحمد بن كامل القاضي⁽³⁾: (كان مُسْنِدًا غير مُتَّهَمٍ في روايته، وكان يأخذ الدراهم على الحديث)⁽⁴⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. يحيى بن عبد الله البَابُلْتِيُّ: ضعيف⁽⁵⁾.

٣. أَيُّوبَ بن نَهَيْك:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء)⁽⁶⁾، وقال ابن أبي حاتم: (قال أبو زرعة: لا أُحَدِّثُ عن أَيُّوبَ بنِ نَهَيْك، ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: هو منكر الحديث)⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)⁽⁸⁾، وقال الهيثمي: (متروك)⁽⁹⁾.

قال الباحث: ضعيف.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف يحيى بن عبد الله البَابُلْتِيُّ، وأيوب بن نَهَيْك، ولعل النووي استغرب إسناده من رواية ابن عمر، فلم يرد إلا من هذه الطريق الضعيفة.

٤ - قال الشيرازي: (رَوَى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: " أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ نَتَطِيبَ بِأَجُودِ مَا نَجِدُ فِي الْعِيدِ)، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَسَنِ فِي الطَّيِّبِ فَغَرِيبٌ)⁽¹⁰⁾.

(1) تاريخ بغداد (٩ / ٤٤٢). وموسى بن هارون: هو موسى بن هارون الحمَّال: ثقة، حافظ، كبير، بغداديّ، ت ٢٩٤ هـ. تقريب التهذيب ص ٥٥٤.

(2) ميزان الاعتدال (٢ / ٤٠٦).

(3) أحمد بن كامل القاضي: هو أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن خلف القاضي، وهو أحد أصحاب محمد بن جرير الطبري، وتقلد قضاء الكوفة، وكان من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والنحو، والشعر، وأيام الناس، وتواريخ أصحاب الحديث. انظر: تاريخ بغداد (٥ / ١١٩، ١٢٠).

(4) تاريخ بغداد (٩ / ٤٤٢).

(5) تقريب التهذيب ص ٥٩٣.

(6) الثقات (٦ / ٦١).

(7) الجرح والتعديل (٢ / ٢٥٩).

(8) المصدر نفسه.

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢ / ١٨٤).

(10) المجموع شرح المذهب (٥ / ٦، ٧).

نص الحديث:

قال الطبراني: حَدَّثَنَا مُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبِ الْأَزْدِيِّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ بُرْزُجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: " أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ نَلْبَسَ أَجْوَدَ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نَنْطَيْبَ بِأَجْوَدِ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نُضْحِيَ بِأَسْمَنِ مَا نَجِدُ، الْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْجَزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ، وَأَنْ نُظْهِرَ التَّكْبِيرَ وَعَلَيْنَا السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ" (1).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم من طريق محمد بن الهيثم عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن إسحاق بن بُرْزُجٍ عن زيد بن الحسن بن علي عن أبيه الحسن بن علي - رضي الله عنه - بمثله، وزاد: " في العيدين" (2)، وأخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن سفيان عن عبد الله بن صالح به بمثله (3).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبِ الْأَزْدِيِّ: قال ابن حجر: (صدوق) (4).

وثقه أبو سعيد بن يونس (5)، وذكر ابن عدي حديثاً له ثم قال: (ولم أرَ لَهُ حديثاً منكراً غير هذا الحديث (6)، ومتن هذا الحديث بهذا الإسناد منكراً جداً، وسائر أحاديثه عن أبي صالح (7) مستقيمة (8)، وفي موضع: (شيخ، مَرُوزِيٌّ، سكن مصر، مستقيم الحديث) (9)، وقال الذهبي: (لَهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ عَنِ كَاتِبِ اللَّيْثِ، فِيهِ شَيْءٌ) (10).

(1) المعجم الكبير (٣ / ٩٠)، ح ٢٧٥٦.

(2) المستدرک علی الصحیحین (٤ / ٢٥٦)، ح ٧٥٦٠.

(3) شعب الإيمان (٥ / ٢٨٩)، ح ٣٤٤٢، فضائل الأوقات ص ٣٩٨، ح ٢١٠.

(4) لسان الميزان (٨ / ٨٦).

(5) المصدر نفسه.

(6) الحديث هو ما أخرجه ابن عدي حيث قال: (حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ بَجَمَكَ الْبُخَارِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ، فَأَكْرِمُوهُ"، وقال عنه: (متن هذا الحديث بهذا الإسناد منكراً جداً). الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٢٢٥).

(7) أبو صالح: عبد الله بن صالح - كاتب الليث بن سعد -.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٢٢٥، ٢٢٦).

(9) تاريخ الإسلام (٦ / ٨٣٧).

(10) المغني في الضعفاء (٢ / ٦٦٣).

قال الباحث: صدوق.

٢. عبد الله بن صالح كاتب الليث:

قال ابن حجر: (صدوقٌ كثيرُ الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة)⁽¹⁾، وفي موضع آخر قال: (ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحدِّق كيجي بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيُتَوَقَّفُ فيه)⁽²⁾.

وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، وزاد: (مأمون)⁽³⁾، وقال أبو زرعة: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث)⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: (كتبنا عنه، صدوقٌ أمينٌ ما علمته)⁽⁵⁾، وقال مسلمة بن قاسم: (لا بأس به)⁽⁶⁾.

وقال ابن حبان: (يروى عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوامٍ مشاهيرٍ أئمةٍ، وكان في نفسه صدوقاً)⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: (مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب)⁽⁸⁾.

وقال ابن القطان: (الحديث من أجله حسن، والرجل من أهل الصدق، ولم يثبت عليه ما يُسْقَطُ له حديثه، لكنه مختلف فيه)⁽⁹⁾.

وقال الذهبي: (كان صدوقاً في نفسه من أوعية العلم، أصابه داء شيخه عبد الله بن لهيعة)⁽¹⁰⁾، وتهاون بنفسه حتى ضَعَّفَ حديثه، ولم يُثْرِكْ بحمد الله، والأحاديث التي نَقَمَها عليه معدودة في سعة ما روى)⁽¹¹⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٣٠٨.

(2) هدي الساري ص ٦٢٠.

(3) الجرح والتعديل (٥ / ٨٦).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧)، وعند البرذعي قال أبو زرعة: ذاك رجل حسن الحديث. انظر: أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤٩٢).

(5) الجرح والتعديل (٥ / ٨٦، ٨٧).

(6) تهذيب التهذيب (٥ / ٢٦١).

(7) المجروحين (٢ / ٤٠).

(8) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦، ٢٠٧).

(9) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ٦٧٨).

(10) داء شيخه ابن لهيعة هو ما قاله سعيد بن أبي مريم: كانت كُنُوبُ حَيَوةِ بن شُرَيْحٍ عند وَصِيٍّ له قد كان أوصى إليه، وكانت كتبه عنده، فكان قوم يذهبون فينسخون تلك الكتب فيأتون به ابن لهيعة فيقرأ عليهم. انظر:

المعرفة والتاريخ (٢ / ١٨٥).

(11) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٠٥).

وقال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد: (سمعت أحمد بن صالح المصري يقول: متهم ليس بشيء، وقال فيه قولاً شديداً)⁽¹⁾، وقال ابن المديني: (ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئاً)⁽²⁾، وقال أحمد بن حنبل: (كان أول أمره متماسكاً، ثم أفسد بأخرة)⁽³⁾، وفي موضع آخر زاد: (ليس بشيء)⁽⁴⁾، وقال عبد الله بن أحمد: (سمعت أبي ذكره يوماً فذمّه، وكرهه)⁽⁵⁾، وقال النسائي: (ليس بثقة)⁽⁶⁾، وأبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)⁽⁷⁾. ولم أجد من اتهمه بالكذب غير صالح بن محمد⁽⁸⁾، وقد نفى أبو زرعة عنه تعدد الكذب فقال: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب)⁽⁹⁾.

وقد قال أبو سعيد بن يونس: (روى عن الليث مناكير)⁽¹⁰⁾، وهي التي جعلت صالح بن محمد يتهمه بالكذب، والصحيح أن هذه المناكير التي أدت بصالح بن محمد أن يقول ذلك لها سبب آخر لا ذنب لعبد الله بن صالح فيه حيث قال أبو حاتم: (الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجیح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجیح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً)⁽¹¹⁾.

ويرى الباحث أن الراوي صدوق، وما وقع من نكارة شديدة في رواياته كان بسبب خالد بن نجیح.

٣. إسحاق بن بزرج:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾، وقال: (يروى عن الحسن بن علي بن أبي طالب، روى عنه الليث بن سعد).

(1) تاريخ بغداد (٩ / ٤٨٧).

(2) تاريخ بغداد (٩ / ٤٨٧).

(3) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦).

(5) المصدر نفسه.

(6) الضعفاء والمتروكون ص ٦٣.

(7) تهذيب التهذيب (٥ / ٢٦٠).

(8) تاريخ بغداد (٩ / ٤٨٧).

(9) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(10) تاريخ ابن يونس المصري (١ / ٢٧٣).

(11) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(12) الثقات (٤ / ٢٤).

وضَعَّفَهُ الْأَزْدِيُّ⁽¹⁾، وقال الحاكم: (لولا جهالة إسحاق بن بزرج لحكمتُ للحديث بالصحة)⁽²⁾.

وذكره البخاري في تاريخه، وقال عن حديثه: (قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ، سَمِعَ إِسْحَاقَ)⁽³⁾، وقال ابن أبي حاتم: (روى عن الحسن بن علي، روى عنه الليث ابن سعد، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك)⁽⁴⁾، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي: (شيخ الليث بن سعد، له حديث في التجلل للعبد)⁽⁵⁾، وقال ابن الملقن: (لَيْسَ هُوَ بِمَجْهُولٍ؛ فَقَدْ ضَعَفَهُ الْأَزْدِيُّ، وَمَشَّاهُ ابْنُ حَبَانَ)⁽⁶⁾.

قال الباحث: أقل أحوال هذا الراوي أنه صدوق، فقد روى عنه الليث بن سعد، ويكفيه ذلك.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل المطلب بن شعيب، وعبد الله بن صالح، وإسحاق بن بزرج، وكلهم في مرتبة الصدوق.

٥- قال الشيرازي: (رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " إِذَا اسْتَهَلَّ السَّقْفُ غُسْلًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَوَرِثَ، وَوَرِثَ "، وقال النووي: (حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ غَرِيبٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ)⁽⁷⁾/⁽⁸⁾.

نص الحديث:

قال ابن عدي: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ صَلَّى عَلَيْهِ، وَوَرِثَ ")⁽⁹⁾.

(1) ميزان الاعتدال (١ / ١٨٤). والأزدي: أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن يزيد الأزدي المؤصلي، صاحب كتاب الضعفاء، وهو مجلد كبير...، وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم، ت ٣٩٤هـ. سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٤٧، ٣٤٨).

(2) المستدرک على الصحيحين (٤ / ٢٥٦).

(3) التاريخ الكبير (١ / ٣٨٣).

(4) الجرح والتعديل (٢ / ٢١٣).

(5) ميزان الاعتدال (١ / ١٨٤).

(6) البدر المنير (٥ / ٤٦). وانظر: تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن (١ / ٥٤٤).

(7) رواية جابر بن عبد الله موقوفة حيث قال: «إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ، وَوَرِثَ وَصَلَّى عَلَيْهِ». انظر: سنن الدارمي

(٤ / ٢٠٠٥)، ح ٣١٦٨. وإسنادها ضعيف.

(8) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٥٥).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٠).

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي عن أبي نُعَيْمِ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ⁽¹⁾، وابن أبي شيبة من طريق وكيع بن الجراح، كلاهما عن شريك بن عبد الله النخعي به بمثله موقوفاً، وفيهما زيادة⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إسماعيل بن موسى الفزاري: صدوق يخطيء، رمي بالرفض⁽³⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: (وَصَلَ عَنْ مَالِكِ حَدِيثَيْنِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ عَنْ شَرِيكِ بِأَحَادِيثَ، وَأِنَّمَا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ الْعُلُوَّ فِي النَّشِيعِ، وَأَمَّا فِي الرَّوَايَةِ فَقَدْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ وَرَوَوْا عَنْهُ)⁽⁶⁾.

قال الباحث: أنسب الأقوال أنه صدوق رمي بالرفض، وتفرّد عن شريك النخعي بأحاديث.

٢. شريك بن عبد الله النخعي الكوفي: صدوق يخطيء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي

القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع⁽⁷⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (كان مأموناً، كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً)⁽⁸⁾، وابن معين، وزاد: (إلا أنه كان لا يتقن، ويغلط)⁽⁹⁾، وسئل في موضع: شريك أحب إليك أو إسرائيل؟، فقال: (شريك أحب إليّ، وهو أقدم، وإسرائيل صدوق)⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر: (صدوق ثقة، إلا أنه إذا خولف فغيره أحب إلينا منه)⁽¹¹⁾، ووثقه العجلي، وزاد: (وكان حسن الحديث)⁽¹²⁾، ويعقوب بن شيبة⁽¹³⁾، وزاد: (صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه)، وأبو داود، وزاد: (يُخْطِئُ

(1) سنن الدارمي (٤/ ٢٠٠٦)، ح ٣١٦٩.

(2) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٢٨٨)، ح ٣١٤٨٩.

(3) تقريب التهذيب ص ١١٠.

(4) الثقات (٨/ ١٠٤).

(5) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٦).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٢٩).

(7) تقريب التهذيب ص ٢٦٦.

(8) الطبقات الكبير (٨/ ٥٠٠).

(9) تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٣).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٥٩.

(11) تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٤).

(12) معرفة الثقات (١/ ٤٥٣).

(13) تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٦).

على الأعمش⁽¹⁾، وإبراهيم بن إسحاق الحربي⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والهيثمي⁽⁴⁾، وزاد: (وفيه خلاف)، وفي موضع للدارقطني: (ليس بالقوي فيما ينفرد به)⁽⁵⁾.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان في آخر أمره يخطيء فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه - الذين سمعوا منه بواسط- ليس فيه تخطيط، مثل: يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهم كثيرة)⁽⁶⁾.

وقال أبو زرعة: (كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً، فقيل له: إن شريكاً حدّث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل: بواطيل)⁽⁷⁾.

وسئل أبو حاتم عن شريك، وأبي الأحوص - سلام بن سليم - أيهما أحب إليك؟ قال: (شريك أحب إليّ، شريك صدوق، وهو أحب إليّ من أبي الأحوص، وقد كان له أغاليط)⁽⁸⁾.

وقال صالح جزرة: (صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقيل ما يُحتجُّ إليه في الحديث الذي يُحتجُّ به)⁽⁹⁾، وقال النسائي: (ليس به بأس)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (ليس بالقوي)⁽¹¹⁾.

وقال ابن عدي: (والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يعتمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف)⁽¹²⁾، وقال ابن القطان: (وجُملة أمره أنه صدوق، ولي القضاء فتغير محفوظه، فمن سمع منه قبل ذلك فحديثه صحيح)⁽¹³⁾.

(1)سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٤٤.

(2)إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٢٤٧).

(3)العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢ / ٢٢٥).

(4)مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩ / ٥٥).

(5)إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٢٤٨).

(6)الثقات (٦ / ٤٤٤).

(7)الجرح والتعديل (٤ / ٣٦٧).

(8)المصدر نفسه. وقد قال أبو حاتم: شريك، وأبو عوانة، وجرير بن عبد الحميد كلهم أحب إلي من أبي الأحوص. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٢٦٠).

(9)تاريخ بغداد (٩ / ٢٨٦).

(10)تهذيب الكمال (١٢ / ٤٧٢).

(11)إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٢٤٨).

(12)الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٢).

(13)بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣ / ٢٩٥).

وقال الذهبي: (صدوق)⁽¹⁾، وفي موضع: (حديثه من أقسام الحسن)⁽²⁾، وفي موضع آخر: (أحد الأعلام، على لئِن ما في حديثه، تَوَقَّفَ بَعْضُ الْأَيْمَّةِ عَنِ الْاِخْتِجَاجِ بِمَقَارِيدهِ)⁽³⁾.
 وقال عبد الله بن المبارك: (ليس حديثه بشيء)⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني: (سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل)⁽⁵⁾، وقال الترمذي: (كثير الغلط)⁽⁶⁾، وقال ابن حزم: (مُطَرِّحٌ، مَشْهُورٌ بِتَدْلِيْسِ الْمُتَكْرَرَاتِ إِلَى النَّقَاتِ، وَقَدْ أَسْقَطَ حَدِيثَهُ الْإِمَامَانِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ؛ وَتَالَهُ لَا أَفْلَحَ مَنْ شَهِدَا عَلَيْهِ بِالْجُرْحَةِ)⁽⁷⁾.

وقال ابن رجب تحت قاعدة الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به: (لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بالألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم، وذكر منهم: شريك النخعي)⁽⁸⁾، وفي موضع: (وَفَرَّقَ آخَرُونَ بَيْنَ مَا حَدَّثَ بِهِ فِي آخِرِ عَمْرِهِ بَعْدَ وِلَايَتِهِ الْقَضَاءِ، فَضَعَفُوهُ، لِاسْتِغَالِهِ بِالْقَضَاءِ عَنِ حِفْظِ الْحَدِيثِ، وَبَيْنَ مَا حَدَّثَ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَصَحَّوهُ)⁽⁹⁾.

وأما عن تدليسه فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته، فلا يلزم تصريحه بالسماح فيما يرويه⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: شريك بن عبد الله صدوق يخطيء، وهو مختلط، فمن سمع منه قبل تولي قضاء الكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فلا.

٣. أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي: ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة⁽¹¹⁾، وقد ذكره العلائي في القسم الأول الذين لا يضير اختلاطهم⁽¹²⁾.

(1) المغني في الضعفاء (١/ ٢٩٧).

(2) تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٠).

(3) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٠).

(4) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٩).

(5) أحوال الرجال ص ١٥٠.

(6) سنن الترمذي (١/ ٦٦).

(7) المحلى بالآثار (٤/ ٤٨).

(8) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٣٣، ٨٣٤).

(9) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٠).

(10) طبقات المدلسين ص ٣٣.

(11) تقريب التهذيب ص ٤٢٣.

(12) انظر: المختلطين للعلاني ص ٩٤.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف مرفوعاً؛ لأجل إسماعيل بن موسى الذي سمع من شريك بعد اختلاطه، أما الموقوف فإسناده حسن، فقد رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، ووكيع بن الجراح عن شريك النخعي، وقد قال أحمد بن حنبل عن سماع أبي نعيم: (سماع قديم)⁽¹⁾، وقال وكيع بن الجراح: (مَا كَتَبْتُ عَنْ شَرِيكِ بَعْدَ مَا وَلِيَ الْقَضَاءَ، فَهُوَ عِنْدِي عَلَى حِدَّةٍ)⁽²⁾.

ولعل النووي قال بغيره لأجل تفرد إسماعيل بن موسى عن شريك عن أبي إسحاق به، ولأن الحديث معروف عن الصحابي جابر بن عبد الله، وقد حسن ابن حجر المرفوع⁽³⁾، ولعله عثر على متابعة لإسماعيل بن موسى من حديث من سمع قبل الاختلاط، أو متابعة لشريك نفسه، وقد ضعف الألباني إسناده⁽⁴⁾.

٦- قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: " إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ"، فَغَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ صَحِيحٌ بِمَعْنَاهُ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ " إِلَى آخِرِهِ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال النسائي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ⁽⁶⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا هَذَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽⁷⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ⁽⁸⁾، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " إِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ، ثُمَّ لِيَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً مِنْكَ، وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ، وَلَا مَنجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الْمُنَزَّلِ، وَبِنَبِيِّكَ الْمُرْسَلِ، مَنْ قَالَهَا ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ"⁽⁹⁾.

(1) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٠).

(2) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٤).

(3) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ٢٣٥).

(4) إرواء الغليل (٦/ ١٥٠).

(5) المجموع شرح المهذب (٥/ ٢٩١).

(6) عمرو بن علي: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس، الصيرفي، الباهلي، البصري،

ت ٢٤٩هـ. تقريب التهذيب ص ٤٢٤.

(7) محمد بن عبد الرحمن: هو الطفاوي. يأتي في رجال الإسناد.

(8) حصين: هو حصين بن عبد الرحمن السلمي. يأتي في رجال الإسناد.

(9) السنن الكبرى للنسائي (٩/ ٢٨٨)، ح ١٠٥٥٢.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق منصور بن المعتمر، ومسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن حصين بن عبد الرحمن السلمي، ومن طريق عمرو بن مرة⁽³⁾، ثلاثتهم: (منصور بن المعتمر - حصين بن عبد الرحمن السلمي - عمرو بن مرة) عن سعد بن عبيدة به بنحوه، وفيه زيادة، عدا رواية عمرو.

والبخاري⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾ من طريق أبي إسحاق الهمداني، والبخاري من طريق المسيب بن واضح⁽⁶⁾، كلاهما عن البراء بن عازب مرفوعاً بنحوه، ولم يذكر جميع هؤلاء لفظة: "فَلْيَتَّوَسَّدْ يَمِينَهُ"، بل ذكروا: "اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ".

وأخرجه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن السهمي عن حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي⁽⁷⁾، والدمياطي من طريق أبي إسحاق السبيعي⁽⁸⁾، كلاهما: (أبو عبد الرحمن السلمي - أبو إسحاق السبيعي) عن البراء بن عازب مرفوعاً بنحوه، وفيهما لفظة: "فَلْيَتَّوَسَّدْ يَمِينَهُ".

دراسة رجال الإسناد:

رجالہ ثقات عدا:

١. محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِيُّ⁽⁹⁾: صدوق يهمل⁽¹⁰⁾.
- وثقه ابن المديني⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾.

(1) صحيح البخاري (١/ ٥٨)، ح ٢٤٧.

(2) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٨١)، ح ٢٧١٠.

(3) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٨٢)، ح ٢٧١٠.

(4) صحيح البخاري (٨/ ٦٩)، ح ٦٣١٣.

(5) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٨٢)، ح ٢٧١٠.

(6) صحيح البخاري (٨/ ٦٩)، ح ٦٣١٥.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٠٤).

(8) الثاني من معجم شيوخ الدمياطي ح ٢٥. مخطوط منشور ضمن برنامج جوامع الكلم.

(9) الطُّفَاوِيُّ: هذه النسبة إلى طُفَاوَةَ، والمشهور بهذه النسبة: محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِيُّ، من أئمة البصرة. الأنساب للسمعاني (٤/ ٦٨). وقال عز الدين ابن الأثير: هَذِهِ النَّسْبَةُ إِلَى ثَعْلَبَةَ، وعامر، وَمُعَاوِيَةَ أَوْلَادِ أَعْرَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ قَيْسِ عَيْلَانَ، وَقِيلَ فِي أَسْمَائِهِمْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَمَّهُمْ طُفَاوَةُ بِنْتُ جَرْمِ بْنِ رَبِيعَانَ، فَنَسَبُوا إِلَيْهَا. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٢٨٣).

(10) تقريب التهذيب ص ٤٩٣.

(11) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٥١٦).

(12) ميزان الاعتدال (٣/ ٦١٨).

وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾.

وقال ابن معين: (ليس به بأس)⁽²⁾، وفي موضع: (قدم علينا هاهنا، لم يكن به بأس، البصريون يرضونه)⁽³⁾، وفي موضع آخر: (صالح)⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة: (صدوق، إلا أنه يهم أحياناً)⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: (منكر الحديث)⁽⁶⁾.
وقال أبو داود⁽⁷⁾، وأبو حاتم⁽⁸⁾: (ليس به بأس)، زاد أبو حاتم: (صدوق صالح، إلا أنه يهم أحياناً)، وفي موضع آخر قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)⁽⁹⁾، وفي موضع: (منكر الحديث)⁽¹⁰⁾.

وقال ابن عدي: (رواياته عامتها عمّن روى إفرادات وغرائب كلها مما يُحتمل، ويُكتب حديثه، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً، وأخرجته أنا في جملة من سُمّي محمد بن عبد الرحمن؛ لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك فَمُحْتَمَلٌ لا بأس به)⁽¹¹⁾.
وهذا الراوي فيه علتان:

الأولى: التدليس: قال أحمد بن حنبل: (كان يدلس)⁽¹²⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في طبقاته⁽¹³⁾، فلذلك لا بد من التصريح بالسماع.

الثانية: بدعة التشيع: قال ابن حبان: (كان يغلو في التشيع)⁽¹⁴⁾.
ويرى الباحث أنه صدوق، ومدلس من الثالثة، ورمي بالتشيع.

(1) الثقات (٧ / ٤٤٢).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٤٢)، تاريخ بغداد (٣ / ١١٠).

(3) تاريخ بغداد (٣ / ١١٠).

(4) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤)، تاريخ بغداد (٣ / ١١٠).

(5) علل ابن أبي حاتم (١ / ٤٠١).

(6) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(7) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود ص ١٧٥، تاريخ بغداد (٣ / ١١٠).

(8) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(9) تهذيب التهذيب (٩ / ٣٠٩).

(10) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٩٣، ١٩٥).

(12) تاريخ بغداد (٣ / ١١٠)، تهذيب الكمال (٢٥ / ٦٥٣).

(13) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(14) الثقات (٧ / ٤٤٢).

٢. حصين بن عبد الرحمن السلمي: ثقة تغير حفظه في الآخر^(١)، وقد ذكره العلائي في القسم الأول من المختلطين^(٢)، فلا يضير اختلاطه.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وهو صدوق، وأما عن تدليسه فقد صرح بالسماع في هذه الرواية، وعن بدعة التشيع فحديثه هذا لا علاقة له ببدعته، وقد تابعه محمد بن عبد الرحمن السهمي متابعة تامة، وأبو إسحاق السبيعي متابعة قاصرة، فيرتقي الإسناد إلى صحيح لغيره.

٧- قال النووي: (واختج لهذا المذهب بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ لَمْ يُجْزِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ غَرِيبٍ، لَكِنْ لَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُدَ)^(٣).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ مُطَوَّسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي الْمُطَوَّسِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ لَهُ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ »)^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي^(٥)، وابن ماجه من طريق وكيع بن الجراح^(٦)، والنسائي من طريق الفضل بن دكين^(٧)، أربعتهم عن سفیان الثوري عن حبيب بن ثابت به بنحوه، مع زيادة عند الترمذي، والنسائي.

(١) تقريب التهذيب ص ١٧٠.

(٢) المختلطين ص ٢١.

(٣) المجموع شرح المذهب (٦ / ٣٢٩).

(٤) سنن أبي داود (٢ / ٣١٤، ٣١٥)، ح ٢٣٩٦.

(٥) سنن الترمذي (٣ / ٩٢)، ح ٧٢٣.

(٦) سنن ابن ماجه (١ / ٥٣٥)، ح ١٦٧٢.

(٧) السنن الكبرى (٣ / ٣٥٧)، ح ٣٢٦٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. حبيب بن أبي ثابت الأسدي: ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس⁽¹⁾، وقد

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽²⁾، فلا بد من التصريح بالسماع.

٢. ابنُ مُطَوِّسٍ أو أبو المطوِّس: هو يزيد، وقيل: عبد الله بن المطوِّس: لين

الحديث⁽³⁾.

٣. أبيه: المطوِّس: مجهول⁽⁴⁾، وليس فيه سوى ذكر ابن حبان له في الثقات⁽⁵⁾، فهو

مجهول كما قال ابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل ابن مُطَوِّس، وهو لَيِّن الحديث، وجهالة المطوِّس، وهناك علة أخرى ذكرها البخاري حيث قال عن أبي المطوِّس: (تَقَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا، وَلَا أَدْرِي أَسْمَعَ أَبُوهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَمْ لَا؟)⁽⁶⁾، وأما ابن حجر فقال: (اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَحَصَلَتْ فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ: الْإِضْطِرَابُ، وَالْجَهْلُ بِحَالِ أَبِي الْمُطَوِّسِ، وَالشُّكُّ فِي سَمَاعِ أَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَخْتَصُّ بِطَرِيقَةِ الْبُخَارِيِّ فِي اشْتِرَاطِ اللَّقَاءِ)⁽⁷⁾.

وكان ابن حجر يقتصر على العلتين الأوليتين، ويخص البخاري بالثالثة.

وأما حبيب بن أبي ثابت فقد صرح بالسماع في رواية الترمذي، وقد قال النووي بغرابته

لضعفه، وذكر أن أبا داود لم يضعفه.

وقال الترمذي في الحكم عليه: (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)⁽⁸⁾، وقد

ضعفه الألباني في أكثر من موضع⁽⁹⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ١٥٠.

(2) طبقات المدلسين ص ٣٨.

(3) تقريب التهذيب ص ٦٧٤.

(4) تقريب التهذيب ص ٥٣٥.

(5) الثقات (٥ / ٤٦٥).

(6) العلل الكبير للترمذي ص ١١٦.

(7) انظر: فتح الباري (٤ / ١٦١).

(8) سنن الترمذي (٣ / ٩٢)، ح ٧٢٣.

(9) انظر: تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص ٣٩٦، ضعيف أبي داود (٢ / ٢٧٣)، ضعيف سنن الترمذي

ص ٨٣، ضعيف الجامع الصغير وزيادته ص ٧٨٨.

٨- قال الشيرازي: (روى أبو هريرة قال: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ، قَالَ: " اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَغَرِيبٌ لَيْسَ مَعْرُوفٌ) (1).

نص الحديث:

قال أبو بكر بن أبي شيبة: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» قَالَ: وَكَانَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَانَنِي فَصُمْتُ وَرَزَقَنِي فَأَفْطَرْتُ» (2).

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرجه غير ابن أبي شيبة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن فضيل بن غزوان: صدوق، عارف، رمي بالتشيع (3).

وثقه ابن سعد، وزاد: (كَانَ صَدُوقًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ مُتَشَبِّهًا، وَيَعْضُهُمْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ) (4)، وابن معين، وسئل: (عبد السلام بن حرب أحب إليك، أو محمد بن فضيل، فقال: محمد أحب إلي) (5)، وابن المديني، وزاد: (كَانَ ثَبَاتًا فِي الْحَدِيثِ، وَمَا أَقْلَ سَقَطَ حَدِيثُهُ) (6)، والعجلي، وزاد: (كان يتشيع) (7)، والفسوي، وزاد: (شيعي) (8)، وقال الدراقطني: (كان ثباتًا في الحديث، إلا أنه كان منحرفًا عن عثمان، بلغني أن أباه ضربته من أول الليل إلى آخره؛ ليترحم على عثمان، فلم يفعل) (9).

(1) المجموع شرح المهذب (٦ / ٣٦٢).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٣٤٤)، ح ٩٧٤٤٤.

(3) تقريب التهذيب ص ٥٠٢.

(4) الطبقات الكبير (٨ / ٥١١).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٥٦. وقد حكم على عبد السلام بن حرب بأنه صدوق في نفس الموضوع.

(6) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٢٠٨.

(7) معرفة الثقات (٢ / ٢٥٠).

(8) المعرفة والتاريخ (٣ / ١١٢).

(9) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٢٨٣.

وقال أحمد بن حنبل: (كان يتشيع، وكان حسن الحديث)⁽¹⁾، وفي موضع سئل: (يَجْرِي عِنْدَكَ ابْنُ فَضَيْلٍ مَجْرَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى؟ قَالَ: لَا، كَانَ ابْنُ فَضَيْلٍ أَسْتَرَّ، وَكَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ صَاحِبَ تَخْلِيصٍ وَرَوَى أَحَادِيثَ سُوءٍ)⁽²⁾.

وقال أبو زرعة، وابن القطان: (صدوق من أهل العلم)⁽³⁾، وقال النسائي: (ليس به بأس)⁽⁴⁾، وقال الذهبي: (صدوق مشهور، وكان صاحب حديث ومعرفة)⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: (شيخ)⁽⁶⁾.

وقال حسن بن عيسى: (سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنِ أَسْبَاطِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ فَضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، فَسَكَتَ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ أَيَّامٍ رَأَيْتُ، فَقَالَ لِي: يَا حَسَنُ، صَاحِبَاكَ لَا أَرَى أَصْحَابَنَا يَرْضَوْنَهُمَا)⁽⁷⁾، وقال الجوزجاني: (زائغ عن الحق)⁽⁸⁾، وقال أبو داود: (كان شيعياً محترقاً)⁽⁹⁾، وقد دافع أبو هشام الرفاعي عنه بنفي ما نقل عن شيعيته فقال: (سَمِعْتُ ابْنَ فَضَيْلٍ يَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَلَا رَحِمَ مَنْ لَا يَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ، قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَحْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَصَاحِبُ سُنَّةٍ وَجَمَاعَةٍ)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق رمي بالتشيع.

٢. **حصين بن عبد الرحمن السلمي**: ثقة تغير حفظه في الآخر⁽¹¹⁾، وقد ذكره العلائي في القسم الأول من المختلطين⁽¹²⁾، فلا يضير اختلاطه، وقد ذكر المنذري أن حصيناً إنما يروي عن التابعين، وَلَا يُحْفَظُ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ الصَّحَابَةِ⁽¹³⁾، وبهذا يكون هناك انقطاع بين حصين بن عبد الرحمن وأبي هريرة.

(1) الجرح والتعديل (٥٧ / ٨).

(2) المعرفة والتاريخ (١٧٣ / ٢).

(3) الجرح والتعديل (٥٨ / ٨)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤٣٩ / ٥).

(4) تهذيب الكمال (٢٩٧ / ٢٦).

(5) ميزان الاعتدال (٩ / ٤).

(6) الجرح والتعديل (٥٨ / ٨).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٤٨٥ / ٣).

(8) أحوال الرجال ص ٨٧.

(9) سؤالات الأجرى لأبي داود ص ٤٥. ومن خلال أقوال النقاد يتبين مقصد أبي داود من قوله: "محترقاً" أي غالباً في التشيع.

(10) التعديل والتجريح (٦٧٤ / ٢).

(11) تقريب التهذيب ص ١٧٠.

(12) المختلطين ص ٢١.

(13) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٧٩.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود انقطاع بين حصين بن عبد الرحمن وأبي هريرة، ولعل سبب استغراب النووي له أنه لا يُعَرَفُ من هذه الطريق التي عن الصحابي أبي هريرة، فهي طريق منكرة غير معروفة، بل من طريقين: الأولى: عن معاذ بن زهرة، وهي مرسلة، والثانية: عن ابن عباس، وهي ضعيفة⁽¹⁾.

(1) انظر: المجموع شرح المذهب (٦/ ٣٦٢).

المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "فيه ضعف":

٩- قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ، وَفِي الْأُمِّ، وَالْبُيُوطِيُّ⁽¹⁾ بِأَسَانِيدِهِ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، لَكِنَّهُ يَفْقَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ⁽²⁾).

نص الحديث:

قال الشافعي: (أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ»⁽³⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه الشافعي بنفس السند والمتن في الأم⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار⁽⁵⁾، والبغوي في شرح السنة⁽⁶⁾.

وأخرجه أحمد عن يحيى بن يزيد الهاشمي بنحوه⁽⁷⁾، والبزار من طريق معن بن عيسى بنحوه⁽⁸⁾، وابن حبان⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طريق عبد الرحمن بن القاسم بنحوه، والدارقطني من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأويسى بنحوه⁽¹¹⁾، والبيهقي من طريق إسماعيل بن محمد الفروي مختصراً⁽¹²⁾، سنتهم: (يحيى بن يزيد - معن بن عيسى - عبد الرحمن بن القاسم - عبد العزيز بن

(1) البويطي: يوسف بن يحيى القرشي مولاهم أبو يعقوب البويطي، صاحب الشافعي، ثقة فقيه، من أهل السنة، ت ٢٣١ أو ٢٣٢ هـ. تقريب التهذيب ص ٦١٢.

(2) المجموع شرح المهذب (٢ / ٣٤، ٣٥).

(3) مسند الشافعي (١ / ١٧٨)، ح ٥٨.

(4) الأم (١ / ٣٤).

(5) معرفة السنن والآثار (١ / ٣٨٧)، ح ١٠١٤.

(6) شرح السنة (١ / ٣٤١)، ح ١٦٦.

(7) مسند أحمد (١٤ / ١٣٠)، ح ٨٤٠٤.

(8) مسند البزار (١٥ / ١٨٠)، ح ٨٥٥٢.

(9) صحيح ابن حبان (٣ / ٤٠١)، ح ١١١٨.

(10) السنن الكبرى (١ / ٢١١)، ح ٦٤١.

(11) سنن الدارقطني (١ / ٢٦٧)، ح ٥٣٢.

(12) السنن الكبرى (١ / ٢٠٧)، ح ٦٢٧.

عبد الله - إسماعيل بن محمد الفروي) عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي به، وابن حبان من طريق نافع بن أبي نعيم بنحوه⁽¹⁾، والطبراني من طريق شبيل بن عباد مختصراً⁽²⁾، كلاهما عن سعيد بن أبي سعيد المقبري⁽³⁾ به.

دراسة رجال الإسناد:

١. سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ أَبُو دَاوُدَ النَّخَعِيُّ:

قال ابن حجر في اللسان: (الكذاب)، ثم قال بعد ذكر أقوال النقاد: (الكلام فيه لا يُحصَر، فقد كَذَّبَهُ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْوَضْعِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ نُقِلَ كَلَامُهُمْ فِي الْجِرْحِ وَالْعَدَالَةِ فَوْقَ الثَّلَاثِينَ نَفْسًا)⁽⁴⁾.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَصَارُ:

لم أجد فيه إلا ذكر ابن حبان له في الثقات⁽⁵⁾.

٣. يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَاشِمِيُّ: ضعيف⁽⁶⁾.

٤. سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين⁽⁷⁾، ويرى الذهبي أنه لم يأخذ عنه أحد بعد اختلاطه⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

هذا الإسناد قرن فيه النووي بين شيخين من شيوخه، وهما: سليمان بن عمرو الكذاب، ومحمد بن عبد الله العصار الذي لم يذكره سوى ابن حبان في الثقات، وقد تابع محمد بن عبد الله خمسة من الرواة كما في التخريج.

وأما عن ضعف يزيد بن عبد الملك، فقد تابعه اثنان: نافع بن أبي نعيم، وشبيل بن عباد، فالإسناد حسن لغيره.

(1) صحيح ابن حبان (٣/ ٤٠١)، ح ١١١٨.

(2) المعجم الأوسط (٨/ ٣٧٢)، ح ٨٩٠٩، وفي رواية بنفس السند والتمتن: (سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه). المعجم الأوسط (٦/ ٣٧٨)، ح ٦٦٦٨. ولا تعارض بينهما؛ لأنه سمعه من أبيه، ومن أبي هريرة.

(3) المقبري: ذكر أبو الحسن المدائني أن أبا سعيد المقبري كان يحفظ مقبرة بنى دينار، وكان قد بلغه أنه يبعث بها ستون ألفاً يدخلون الجنة، فمات فدفن في مقبرة بنى سلمة، فكان ينسب لذلك من أجل هذه المقبرة. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٨٦).

(4) لسان الميزان (٣/ ٩٩).

(5) الثقات (٩/ ١٠٣).

(6) تقريب التهذيب ص ٦٠٣.

(7) تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(8) ميزان الاعتدال (٢/ ١٤٠).

وقد قال النووي بتقويته لكثرة طرقه، ولعله يقصد بذلك تقوية طريق محمد بن عبد الله العصار المقرون بسليمان بن عمرو.

وقد روى ابن حبان ليزيد بن عبد الملك مقروناً بنافع بن أبي نعيم، وقد حكم عليه شعيب الأرنؤوط بأن سنده حسن⁽¹⁾، وعن سبب الرواية المقرونة قال: (لكن أخرج المؤلف⁽²⁾ حديثه؛ لأنه تابعه عليه نافع بن أبي نعيم القارئ، وهو صدوق، وبه احتج المؤلف كما قال⁽³⁾، وضعفه الألباني⁽⁴⁾.

وقال ابن حجر: (رواه أبو علي بن السكن في صحيحه⁽⁵⁾): عن علي بن أحمد، به، وقال: هو أجود ما روي في هذا الباب، وأصبغ، وابن القاسم: ثقتان فقيهان، فصح بنقل العدل عن العدل، ورواه أحمد: ثنا يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي: قال أبي: ذكره عنه، به بلفظ: "من أفضى بيده إلى ذكره، ليس عليه ستر فقد وجب عليه الوضوء"⁽⁶⁾/⁽⁷⁾.

وله شاهد من طريق الصحابية بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ»⁽⁸⁾. وإسناده صحيح.

وشاهد آخر من طريق الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ»⁽⁹⁾. وإسناده حسن.

١٠ - قال النووي: (عَنْ جَابِرٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ يَسِيرٌ)⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: هامش صحيح ابن حبان (٣ / ٤٠١)، ح ١١١٨.

(2) المؤلف: يقصد ابن حبان في صحيحه.

(3) هامش صحيح ابن حبان (٣ / ٤٠١)، ح ١١١٨.

(4) تحقيق الألباني لمشكاة المصابيح (١ / ١٠٥).

(5) صحيح ابن السكن كتاب مفقود.

(6) سبقته هذه الرواية في التخريج.

(7) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (٤ / ٦٥٨).

(8) سنن النسائي (١ / ٢١٦)، ح ٤٤٥.

(9) مسند أحمد (١١ / ٦٤٧)، ح ٧٠٧٦.

(10) المجموع شرح المذهب (٢ / ٧٧).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَّازَ انْطَلَقَ، حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدًا")⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى العبسي عن إسماعيل بن عبد الملك به بمعناه⁽²⁾، والدارمي في مسنده⁽³⁾، وعبد بن حميد في منتخبه⁽⁴⁾، كلاهما: (الدارمي - عبد بن حميد) عن عبيد الله بن موسى العبسي عن إسماعيل بن عبد الملك به بمعناه، وفيهما قصة، والطبراني من طريق شريك بن عبد الله بن أبي ثمر عن جابر بن عبد الله بمعناه، وفيه قصة⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفياء: صدوق، كثير الوهم⁽⁶⁾.

قال ابن معين: (ليس به بأس)⁽⁷⁾، وفي موضع: (ليس هو بالقوي)⁽⁸⁾.

وقال البخاري⁽⁹⁾، وابن عدي⁽¹⁰⁾: (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وقال أحمد: (منكر الحديث)⁽¹¹⁾،

وضعه ابن عمار الموصلي⁽¹²⁾، وأبو داود⁽¹³⁾، وفي موضع آخر: (ليس بذاك)⁽¹⁴⁾.

(1) سنن أبي داود (١ / ١)، ح ٢٠.

(2) سنن ابن ماجه (١ / ١٢١)، ح ٣٣٥.

(3) سنن الدارمي (١ / ١٦٧)، ح ١٧.

(4) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٣٢٠، ح ١٠٥٣.

(5) المعجم الأوسط (٩ / ٥٢)، ح ٩١١٢.

(6) تقريب التهذيب ص ١٠٨.

(7) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٣٨.

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٠٢).

(9) الضعفاء الكبير للعقيلي (١ / ٨٦)، ولم أجده في كتبه.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٢٧٩).

(11) تهذيب التهذيب (١ / ٣١٧).

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر السابق.

(14) سؤالات الأجرى أبا داود ص ٥٧.

وقال أبو حاتم: (ليس بقويّ الحديث، وليس حدُّه الترك)، ثم قال له ابنه عبد الرحمن: (يكون مثل أشعث بن سوار في الضعف؟ فقال: نعم)⁽¹⁾، وابن حبان: (كان سيئ الحفظ، رديء الفهم، يقلب ما يروي)⁽²⁾.

وقال الفلاس: (كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدِّثان عنه)، وقال أيضاً: (رأيت عبد الرحمن بن مهدي، وذكر إسماعيل بن عبد الملك، وكان قد حمل عن سفيان عنه فقال: "اضرب على حديثه"، وقال يحيى القطان: "تركت إسماعيل بن عبد الملك، ثم كتبتُ عن سفيان عنه")⁽³⁾.

وقال النسائي⁽⁴⁾، وابن الجارود⁽⁵⁾: (ليس بالقوي) وقال الساجي: (ليس بذاك)⁽⁶⁾. قال الباحث: أولى الأقوال فيه أنه صدوق سيئ الحفظ رديء الفهم، ولكن بدون أن يصل الأمر إلى تضعيف حديثه أو تركه.

٢. أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس: قال ابن حجر: (صدوق، إلا أنه يدلس)⁽⁷⁾. وثقه ابن سعد، وزاد: (كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ)⁽⁸⁾، وابن معين⁽⁹⁾، وفي موضع: (صالح)⁽¹⁰⁾، ووثقه ابن المديني، وزاد: (ثَبَّتَ)⁽¹¹⁾، والعجلي⁽¹²⁾، ويعقوب بن شَيْبَةَ⁽¹³⁾، وزاد: (صدوق، وإلى الضعف ما هو)، والنسائي⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ مِنَ الْحَفَازِ)⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: (كفى بأبي الزبير صدقاً أن حدَّثَ عنه مالك، فإن مَالِكًا لا يَرُوي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه

(1) الجرح والتعديل (٢ / ١٨٦).

(2) المجروحين (١ / ١٢١).

(3) الجرح والتعديل (٢ / ١٨٦).

(4) الضعفاء والمتروكون ص ١٦.

(5) تهذيب التهذيب (١ / ٢٧٦).

(6) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٢ / ١٩١).

(7) تقريب التهذيب ص ٥٠٦.

(8) الطبقات الكبير (٨ / ٤٢).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٩٧.

(10) الجرح والتعديل (٨ / ٧٦).

(11) سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٨٧.

(12) الثقات للعجلي ص ٤١٣.

(13) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٠٨).

(14) المصدر نفسه (٢٦ / ٤٠٩).

(15) الثقات (٥ / ٣٥١، ٣٥٢).

بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبيله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة، لا بأس به⁽¹⁾، ووثقه الذهبي، وزاد: (حافظ، وكان مدلساً واسع العلم)⁽²⁾.

وقال عطاء بن أبي رباح: (كُنَّا نَكُونُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَيُحَدِّثُنَا، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ تَذَاكُرْنَا حَدِيثَهُ، فَكَانَ أَبُو الزُّبَيْرِ أَحْفَظَنَا لِلْحَدِيثِ)⁽³⁾، وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال: (قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحبُّ إليَّ من أبي سفيان - يعني طلحة بن نافع-، وأبو الزبير ليس به بأس)⁽⁴⁾، وقال الساجي: (صدوقٌ حُجَّةٌ في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل، وقبلوه، واحتجوا بحديثه)⁽⁵⁾، وأبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحبُّ إليَّ من أبي سفيان - طلحة بن نافع-)⁽⁶⁾.

وقال أبو عوانة: (كنا عند عمرو بن دينار جلوساً ومعنا أيوب، فحدث أبو الزبير بحديث، فقلت لأيوب: ما هذا؟ فقال: هو لا يدري ما حدث، أنا أدري)⁽⁷⁾، وقال معمر بن راشد: (كان أيوب إذا قعد إلى أبي الزبير قنَّع رأسه)⁽⁸⁾.

وقال سويد بن عبد العزيز: قال لي شعبة: (تأخذ عن أبي الزبير، هو لا يحسن يصلي؟)⁽⁹⁾، وفي موضع: (ثم ذهب، فكتب عنه)⁽¹⁰⁾، وقال هشيم بن بشير: (سمعت من أبي الزبير، فأخذ شعبة كتابي فمزقه)⁽¹¹⁾، وعن ورقاء بن عمر أنه قال لشعبة: (مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيت يزن، ويسترجح في الميزان)⁽¹²⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: قال شعبة: (عندي عن أبي الزبير مائة حديث إلا حديث، ما أحدثت منها بحديث)⁽¹³⁾، وقال الساجي: (بلغني عن يحيى بن معين أنه قال: استحلف شعبة أبا الزبير بين الركن والمقام: اللهم إنك

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٩٣).

(2) الكاشف (٢/ ٢١٦).

(3) الطبقات الكبير (٨/ ٤٢).

(4) الجرح والتعديل (٨/ ٧٦).

(5) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٣٧).

(6) الجرح والتعديل (٨/ ٧٦).

(7) الجرح والتعديل (٨/ ٧٥).

(8) المصدر نفسه.

(9) الجرح والتعديل (١/ ١٥١).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٨٧).

(11) الجرح والتعديل (١/ ١٥١).

(12) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٧).

(13) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٣٧).

سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: الله إني سمعتها من جابر، يقوله ثلاث مرار يردها عليه، ثم لم يحمل عنه، وحمل عن جابر الجعفي⁽¹⁾، ومن أسباب تركه لحديثه أيضاً ما رواه الطيالسي عن شعبة أنه قال: (لم يكن في الدنيا أحب إليّ من رجل يقدم فيسأل عن أبي الزبير، فقدمت مكة، فسمعت منه، فبينما أنا جالس عنده إذ جاء رجل، فسأله عن مسألة، فرد عليه، فافتري عليه، فقال له: يا أبا الزبير، تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني، قلت: ومن يغضبك تفتري عليه! لا رويت عنك شيئاً)⁽²⁾.

ومن خلال ذلك يتبين أن شعبة إنما تركه لأجل ثلاثة أسباب:

١. الاسترجاح في الميزان.

٢. عدم إحسان الصلاة.

٣. الافتراء على رجل مسلم.

وهذه الأسباب لا تدعو لترك حديثه، وقد ورد أنه روى عنه بعدها، وعلق على ذلك ابن حبان فقال: (لم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق التزك من أجله)⁽³⁾.

وقال ابن جريج: (ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يُروى)⁽⁴⁾، وكان ابن عيينة يقول: (حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير -أي كأنه يضعفه-)⁽⁵⁾، وفي موضع: (كان عندنا بمنزلة خبز الشعير، إذا لم نجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه)⁽⁶⁾، وقال الشافعي: (يحتاج إلى دعامة)⁽⁷⁾، وأبو زرعة: (روى عنه الناس، ف قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات)⁽⁸⁾.

وأما عن تدليسه فقد قال ابن القطان: (نص يحيى القطان، وأحمد بن حنبل، على أن ما لم يقل فيه: حدثنا جابر، لكن "عن جابر"؛ بينهما فيه فياف، فأعلم ذلك)⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: (والرجل صدوق، إلا أنه يُدلس، ولا ينبغي أن يتوقف من حديثه في شيء ذكر فيه سماعه، أو

(1) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٣٣٧).

(2) تهذيب التهذيب (٩ / ٤٤٢).

(3) الثقات (٥ / ٣٥٢).

(4) الجرح والتعديل (٨ / ٧٥).

(5) الجرح والتعديل (٨ / ٧٥).

(6) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٣٣٧).

(7) الجرح والتعديل (٨ / ٧٦).

(8) المصدر نفسه.

(9) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤ / ٣٢٣).

كَانَ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَمَدًا⁽¹⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في طبقات المدلسين⁽²⁾، فلا بد من التصريح بالسماع في رواياته إلا في رواية الليث بن سعد عنه.

وقد لخص ابن عبد البر أقوال النقاد فيه فقال: (تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحدٌ منهم بحُجَّةٍ توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ، وهو عندي من ثقات المحدثين، وقد كان عطاء بن أبي رباح يشهد له بالحفظ، وقد أثنى عليه سليمان بن موسى، وقول الشافعي فيه: (يحتاج إلى دعامة)، فإنه ذهب في تضعيفه مذهب ابن عيينة، بلا حُجَّةٍ، وقول أيوب: (ثنا أبو الزبير وأبو الزبير)، أبو الزبير اختلفوا فيه فقالوا: أراد بذلك تضعيفه، وقالوا: بل أراد الثناء عليه والترفع، والتأويل الأول أشبه بمذهب أيوب فيه دون غيره، وقول شعبة: (لا يحسن يصلي)، فهو تحاملٌ وغيبة، وقد حَدَّثَ عنه، وقول ابن جريج: (ما كنت أظن أن أعيش حتى أراه يحدث)، فإنهم احتقروه - فيما قيل - لفقره، وقد حَدَّثَ عنه ابن جريج بعدة أحاديث، وقول معمر: (كان أيوب إذا جاءه قَنَّعَ رأسه)، فليس بشيء لما كان يأتيه⁽³⁾).

ويرى الباحث أنه صدوق مدلس من المرتبة الثالثة، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته إلا في رواية الليث بن سعد عنه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: وجود إسماعيل بن عبد الملك، وهو صدوق سيئ الحفظ ردى الفهم، ولم يتابع

على حديثه.

الثاني: تدليس أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، ولم يصرح بالسماع.

وأما عن متابعة شريك بن عبد الله بن أبي نمر ففيها انقطاع عن جابر بن عبد الله، فلا

تقبل متابعته.

وضعف الحديث يسير كما قال النووي؛ لأن سبب هذا التضعيف وجود صدوق سيء

الحفظ، وعدم تصريح مدلس بالسماع.

(1) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ٣٢٢).

(2) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(3) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٣٣٧، ٣٣٨).

١١- قال النووي: (رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي غَفَارٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَرَدَفَهَا عَلَى حَقِيْبَةِ^(١)، فَحَاضَتْ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْسِلَ الدَّمَ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ"^(٢)).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ - يَعْنِي ابْنَ الْفَضْلِ -، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْحَاقَ -، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُهَيْمٍ، عَنْ أُمِّئَةَ بِنْتِ أَبِي الصَّلْتِ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي غَفَارٍ^(٣)، قَدْ سَمَّاهَا لِي قَالَتْ: أَرَدَفَنِي^(٤) رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى حَقِيْبَةِ رَحْلِهِ قَالَتْ: "قَوْلًا لَّهُ، لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الصُّبْحِ، فَأَنَاخَ وَنَزَلَتْ عَنْ حَقِيْبَةِ رَحْلِهِ، فَإِذَا بِهَا دَمٌ مِنِّي فَكَانَتْ أَوَّلَ حَيْضَةٍ حَضَّتْهَا قَالَتْ: فَتَقَبَّضْتُ إِلَى النَّاقَةِ، وَاسْتَحْيَيْتُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا بِي، وَرَأَى الدَّمَ قَالَ: "مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ خُذِي إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، فَاطْرَجِي فِيهِ مِلْحًا، ثُمَّ اغْسِلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيْبَةَ مِنَ الدَّمِ، ثُمَّ عُوْدِي لِمَرْكَبِكَ». قَالَتْ: فَلَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَيْبَرَ رَضَخَ لَنَا مِنَ الْفَيْءِ قَالَتْ: وَكَانَتْ لَا تَطَهَّرُ مِنْ حَيْضَةٍ إِلَّا جَعَلْتُ فِي طَهْوَرِهَا مِلْحًا، وَأَوْصَتْ بِهِ أَنْ يُجْعَلَ فِي غُسْلِهَا حِينَ مَاتَتْ"^(٥)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد^(٦)، وابن منده^(٧)، من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، والبيهقي من طريق يونس بن بكير^(٨)، كلاهما: (إبراهيم - يونس)، عن محمد بن إسحاق به بنحوه.

(١) حقيبة: الرِّبَادَةُ الَّتِي تُجْعَلُ فِي مَوْجِرِ الْقَتَبِ، وَالْوِعَاءُ الَّذِي يَجْمَعُ الرَّجُلُ فِيهِ زَادَهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤١٢).

(٢) المجموع شرح المذهب (٢/ ١٢٩).

(٣) امرأة من بني غفار: يقال: إن اسمها ليلي، وإنها امرأة أبي ذر الغفاري، صحابية. تقريب التهذيب ص ٧٦٤.

(٤) أردفني: قد يسأل سائل كيف يردفها الرسول صلى الله عليه وسلم وهي من غير محارمه؟ ولكنها قالت في رواية أخرى أخرجها ابن منده: "فخرجنا معه، وكنت جارية حديثة السنن، فأردفني عليه السلام على حقيبة راحلته". شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ص ٨٦٧. ولم أجد في كتب ابن منده.

(٥) سنن أبي داود (١/ ٨٤)، ح ٣١٣.

(٦) مسند أحمد (٤٥/ ١٠٨)، ح ٢٧١٣٦.

(٧) الإيعام بسننه عليه السلام لمغلطاي ص ٨٦٧. ولم أجد في كتب ابن منده.

(٨) السنن الكبرى (٢/ ٥٧٠)، ح ٤١١١.

دراسة رجال الإسناد:

رجالہ ثقات عدا:

١. سلمة بن الفضل الأبرش: صدوق، كثير الخطأ⁽¹⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (صدوق)⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، وزاد: (قد كتبنا عنه، كان كيساً، مغايبه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه)، وفي غيره: (ليس به بأس)⁽⁴⁾، وفي آخر: (كان يثشيع، وقد كتبت عنه، وليس به بأس)⁽⁵⁾.

ووثقه أبو داود⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخالف، ويخطيء)⁽⁷⁾، وقال جرير بن عبد الحميد: (ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل)⁽⁸⁾، وأحمد بن حنبل: (لا أعلم إلا خيراً)⁽⁹⁾، وأبو حاتم: (صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: (روى المغازي عن ابن إسحاق، وعنده سوى المغازي عن ابن إسحاق، وغيره أفراداً وغرائب، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة)⁽¹¹⁾.

وضعفه إسحاق بن راهويه⁽¹²⁾، وقال علي بن المديني: (رميناً بحديثه قبل أن يخرج من الرِّيِّ)⁽¹³⁾، وقال البخاري: (عنده مناكير، وفيه نظر)⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (لا أدري ما سلمة هذا؟ كان إسحاق يتكلم فيه، ما أروي عنه)⁽¹⁵⁾، وقال أبو زرعة: (كان من أهل الرِّيِّ، لا يرغبون فيه

(1) تقريب التهذيب ص ٢٤٨.

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٣٨٥).

(3) الجرح والتعديل (٤ / ١٦٩).

(4) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٨٣).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٣٦٤).

(6) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ١٩).

(7) الثقات (٨ / ٢٨٧).

(8) الجرح والتعديل (٤ / ١٦٩).

(9) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٢٠).

(10) الجرح والتعديل (٤ / ١٦٩).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٧٠).

(12) التاريخ الأوسط (٢ / ٢٦٨).

(13) المصدر نفسه (٢ / ٢٦٨).

(14) الضعفاء الصغير ص ٧١.

(15) العلل الكبير للترمذي ص ٣٨.

لمعانٍ فيه من سوء رأيه، وظلمٍ فيه⁽¹⁾، وضعفه النسائي⁽²⁾، وقال الساجي: (عنده مناكير)⁽³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم)⁽⁴⁾، وقال ابن خلفون: (تُكَلِّمُ في حفظه، ومذهبه)⁽⁵⁾.

قال الباحث: أرجح الأقوال قول ابن حجر فهو صدوق، كثير الخطأ.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ: صدوقٌ يدلُّس، ورمي بالتشيع والقدر⁽⁶⁾.

وثقه ابن معين⁽⁷⁾، وفي غيره زاد: (وكان حسن الحديث)⁽⁸⁾، وفي آخر: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّهْرِيِّ)⁽⁹⁾، وفي موضع: (هو رجلٌ تُكْتَبُ عنه هذه الأحاديث)⁽¹⁰⁾، وقال أبو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ: (سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: هُوَ حَجَّةٌ؟ فقال: هو صدوق، ولكن الحجة عبيد الله بن عمر الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز)⁽¹¹⁾.

ووثقه ابن المديني، وزاد: (لم يضعه عندي إلا روايته عن أهل الكتاب)⁽¹²⁾، والعجلي⁽¹³⁾، وأبو يعلى الخليلي، وزاد: (عالم كبير، واسع الرواية، والعلم)⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (حسن الحديث)⁽¹⁶⁾، وفي موضع: (ليس بحجة)⁽¹⁷⁾، وقال أبو زرعة: (صدوق)⁽¹⁸⁾، وقال الدارقطني: (لا يحتج به، وإنما يُعْتَبَرُ به)⁽¹⁹⁾، وفي موضع: (اختلف

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٣٦٢).

(2) الضعفاء والمتروكون ص ٤٧.

(3) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ١٩).

(4) المصدر نفسه (٦ / ١٩).

(5) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٢٠).

(6) تقريب التهذيب ص ٨٢٥.

(7) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ١٠٢).

(8) تهذيب الكمال (٢٤ / ٤١١).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - (١ / ٤٣).

(10) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣ / ٦٠).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٥٨).

(12) تهذيب التهذيب (٩ / ٤٥).

(13) معرفة الثقات (٢ / ٢٣٢).

(14) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٢٨٨).

(15) الثقات (٧ / ٣٨٠).

(16) علل أحمد رواية المروزي ص ٦١.

(17) تهذيب الكمال (٢٤ / ٤٢٢).

(18) الجرح والتعديل (٧ / ١٩٢).

(19) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٥٨.

الأئمة فيه، وأعرفهم به مالك⁽¹⁾ ، وقال أبو زرعة الدمشقي: (رجلٌ قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه)⁽²⁾ ، وقال ابن البرقي: (لم أرَ أهل الحديث يختلفون في ثقته، وحسن حديثه، وروايته، وفي حديثه عن نافع بعض الشيء)⁽³⁾ .

وقال مالك: (دَجَّالٌ من الدجاجلة)⁽⁴⁾ ، وقال النسائي: (ليس بالقوي)⁽⁵⁾ ، وقال ابن حجر: (كذبهُ سليمان التيمي، ويحيى القطان، وهيب بن خالد، فأما وهيب والقطان فقلداً فيه هشام بن عروة، ومالكاً، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمرٍ غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل)⁽⁶⁾ ، وأما عن تدليسه فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة الذين لا يقبل تدليسهم إلا إذا صرحوا بالسماع⁽⁷⁾ .

وقال ابن حبان: (تكلم فيه رجلان: هشامٌ، ومالكٌ، فأما قول هشام فليس مما يجرح به الإنسان، وذلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، وكذلك ابن إسحاق كان سمع من فاطمة، والسُّنَّزُ بينهما مُسْبَلٌ، وأما مالكٌ فإن ذلك كان منه مرَّةً واحدةً، ثم عادله إلى ما يحب، ولم يكن يُقدح فيه من أجل الحديث، إنما كان يُنكر تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم من أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر، وغيرها، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن، ولما سئل ابن المبارك قال: "إنا وجدناه صدوقاً - ثلاث مرات -، ولم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سيقاً للأخبار"، إلى أن قال: "وكان يكتب عن فوقه، ومثله ودونه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى النزول، فهذا يدل على صدقه"⁽⁸⁾ .

وقال الخطيب البغدادي: (قد ذكر بعض العلماء أن مالكاً عابه جماعة من أهل العلم في زمانه بإطلاق لسانه في قوم معروفين بالصلاح، والديانة، والثقة، والأمانة)⁽⁹⁾ ، وقال يحيى بن سعيد القطان: (سمعت هشام بن عروة يقول: "يُحَدِّثُ ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر،

(1)سؤالات السلمي للدارقطني ص ٢٨٢.

(2) تهذيب الكمال (٢٤ / ٤١٨).

(3) تهذيب التهذيب (٩ / ٤٠).

(4) الجرح والتعديل (٧ / ١٩٢) .

(5)الضعفاء والمتروكون ص ٩٠.

(6) تهذيب التهذيب (٩ / ٣٩).

(7) انظر: طبقات المدلسين ص ٥١.

(8) الثقات (٧ / ٣٨٠-٣٨٤).

(9) تاريخ بغداد (١ / ٢٢٣).

والله إن رآها قط"، وقال عبد الله بن أحمد: (فَحَدَّثْتُ أَبِي بِحَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ، فَقَالَ: وَلَمْ يَنْكَرْ هِشَامَ، لَعَلَّه جَاءَ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَأَذْنَتَ لَهُ، أَحْسَبُهُ قَالَ: وَلَمْ يَعْلَمْ⁽¹⁾).

وقال المزي: (قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسبابٍ منها: أنه كان يتشيع، ويُنسبُ إلى القدر، ويدلس⁽²⁾).

وقال الذهبي: (مَعَادَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ يَحْيَى وَهَوْلَاءَ بَدَا مِنْهُمْ هَذَا بِنَاءً عَلَى أَصْلِ فَاسِدٍ وَاهٍ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْخُرَافَةَ مِنْ صَنَعَةِ سُلَيْمَانَ، وَهُوَ الشَّاذِكُونِيُّ - لَا صَبَحَهُ اللَّهُ بِخَيْرٍ - فَإِنَّهُ - مَعَ تَقَدُّمِهِ فِي الْحِفْظِ - مُنَّهَمَّ عِنْدَهُمْ بِالْكَذِبِ، وَأَنْظُرْ كَيْفَ قَدْ سَلَسَلَ الْحِكَايَةَ، وَبَيَّنُّ لَكَ بُطْلَانَهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُنْذِرِ لَمَّا كَانَتْ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، لَمْ يَكُنْ زَوْجُهَا هِشَامٌ خَلَقَ بَعْدُ، فَهِيَ أَكْبَرُ مِنْهُ بِبَيِّفَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأَسْنَدُ مِنْهُ، فَإِنَّهَا رَوَتْ - كَمَا ذَكَرْنَا - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَحَّ أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ سَمِعَ مِنْهَا، وَمَا عَرَفَ بِذَلِكَ هِشَامٌ، أَفَبِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ الْوَاهِي يُكَذِّبُ الصَّادِقُ، كَلَّا وَاللَّهِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْهَوَى وَالْمُكَابِرَةِ⁽³⁾).

قال الباحث: محمد بن إسحاق صدوق، وأما ما رمي به من البدع فقد قبل العلماء رواياتهم بشرط ألا تكون رواياتهم موافقة لبدعتهم، وألا يكون داعية لها، وأما عن تكذيب هشام له فالقول ما قاله الذهبي، وأما عن قول مالك فهو من صراع الأقران، وأما عن الأخذ عن أهل الكتاب فهو جائز بشروطه المعروفة، وأما عن تدليسه فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة الذين لا يقبل تدليسهم إلا إذا صرحوا بالسماع.

٣. أبو أيوب سليمان بن سُحَيْمِ المدني: صدوق⁽⁴⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁵⁾، وابن معين⁽⁶⁾، وابن نمير⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وقال أحمد بن صالح المصري: (لَهُ شَأْنٌ، تَبَّتْ⁽¹⁰⁾)، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

(1) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٢).

(2) تهذيب الكمال (٢٤ / ٤١٦).

(3) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٦٠).

(4) تقريب التهذيب ص ٢٥١.

(5) الطبقات الكبير (٧ / ٥١٤).

(6) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٦٢).

(7) المصدر نفسه.

(8) تهذيب الكمال (١١ / ٤٣٤).

(9) الكاشف (١ / ٤٥٩).

(10) تاريخ أسماء الثقات ص ١٠٠.

(11) الثقات (٤ / ٣١٠).

وقال أحمد بن حنبل: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽¹⁾.

قال الباحث: ثقة، ولعل ابن حجر توسط فيه من أجل كلام أحمد فيه.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل سلمة بن الفضل الصدوق كثير الخطأ، فقد تابعه إبراهيم بن سعد الزهري، ويونس بن بكير، وأما عن تدليس محمد بن إسحاق فقد صرح بالسماع في راويتي أحمد، والبيهقي.

وأما أمية بنت أبي الصلت التي قال عنها ابن حجر: (لا يُعرف حالها)⁽²⁾.

فقد ذكر الخطيب البغدادي أن اسمها: أُمِّيَّة بنت أبي الصَّلْت الغفارية⁽³⁾، وأما ابن منده

فسماها: أَمْنَةُ بنت أبي الصَّلْت، وَلَمْ يُسَمِّهَا الطَّبْرَانِيُّ⁽⁴⁾.

وقال المزي: أمية بنت أبي الصلت الغفارية، ويُقال: أمانة، واسم أبي الصلت الحكم فيما

قيل، روت عن: امرأة من غفار، لها صحبة، روى عنها: سُلَيْمَان بن سحيم، ويُقال: إنها أمه⁽⁵⁾،

وقال ابن سعد: (أُمِّيَّةُ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ الْغِفَارِيَّةُ، أَسْلَمَتْ، وَبَايَعَتْ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَشَهِدَتْ

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبِيرًا)⁽⁶⁾، وقال مغلطاي عنها: (صحابية معروفة بالصحبة)

⁽⁷⁾، وعند أحمد روى سُلَيْمَانُ بْنُ سَحِيمٍ، عَنْ أُمِّهِ ابْنَةِ أَبِي الْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...⁽⁸⁾، ونقل مغلطاي عن ابن منده بإسناده إلى ابن إسحاق، عن سليمان

بن سحيم، عن أمانة بنت أبي الصلت الغفارية، قالت: أتيت النبي - عليه السلام - في نسوة من

بنى غفار...⁽⁹⁾.

قال الباحث: الراجح أنها صحابية، وليست مجهولة الحال.

وقال الألباني: (إسناده ضعيف؛ محمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعنه، وأمие بنت أبي

الصلت لا يعرف حالها)⁽¹⁰⁾.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (1/ 398).

(2) تقريب التهذيب ص 743.

(3) تلخيص المتشابه في الرسم (2/ 847).

(4) انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين (1/ 266).

(5) تهذيب الكمال (35/ 132).

(6) الطبقات الكبير (10/ 277).

(7) الإعلام بسننه عليه السلام لمغلطاي ص 868.

(8) مسند أحمد (27/ 106)، ح 16610.

(9) الإعلام بسننه عليه السلام لمغلطاي ص 867. ولم أجده في كتب ابن منده.

(10) ضعيف أبي داود (1/ 133).

١٢ - قال النووي: (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-⁽¹⁾ قَالَ " خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمَلَاحَةِ الصُّبْحِ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِرَجُلٍ إِلَّا نَادَاهُ بِالصَّلَاةِ، أَوْ حَرَكَهُ بِرِجْلِهِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي مَكِينٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْفُضَيْلِ - رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ -، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمَلَاحَةِ الصُّبْحِ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِرَجُلٍ إِلَّا نَادَاهُ بِالصَّلَاةِ، أَوْ حَرَكَهُ بِرِجْلِهِ"⁽³⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي بكر بن داسة عن أبي داود بمثله⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مسلم بن أبي بكر بن الحارث الثقفي: صدوق⁽⁵⁾.

وثقه العجلي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. أبو الفضيل، ويقال: أبو الفضل ابن خلف الأنصاري: مجهول⁽⁸⁾.

٣. أبو مكين نوح بن ربيعة الأنصاري: صدوق⁽⁹⁾.

(1) أَبُو بَكْرَةَ: نُفَيْعٌ، وَقِيلَ: مَسْرُوحٌ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: اسْمُهُ نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ، وَقَالَ أَبُو خَيْمَةَ: نُفَيْعُ بْنُ مَسْرُوحٍ... وَأُمُّهُ سُمَيْةٌ، وَهُوَ أَخُو زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ لِأُمِّهِ، كَانَ عَبْدًا لِبَعْضِ أَهْلِ الطَّائِفِ، فَتَدَلَّى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَكْرَةَ، فَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَنَا مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَتُوْفِّيَ بِهَا سَنَةَ إِحْدَى، وَقِيلَ: اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥ / ٢٦٨٠).

(2) المجموع شرح المذهب (٣ / ٧٥).

(3) سنن أبي داود (٢ / ٢١)، ح ١٢٦٤.

(4) السنن الكبرى (٣ / ٦٦)، ح ٤٨٩٤.

(5) تقريب التهذيب ص ٥٢٩.

(6) معرفة الثقات (٢ / ٢٧٦).

(7) الثقات (٥ / ٣٩١).

(8) تقريب التهذيب ص ٦٦٥.

(9) تقريب التهذيب ص ٥٦٧.

وثقه أحمد بن حنبل (1)، وذكره ابن حبان في الثقات (2)، وقال: (كان يخطيء)، وقال علي بن المديني: (سألت يحيى بن سعيد القطان عن عمر بن الوليد الشنّي (3)، فقال بيده: فحَرَكَهَا - كأنه لا يُقَوِّيه - فاسترجعتُ أنا، فقال: ما لك؟ قلت: إذا حَرَكَتَ يدك فقد أهلكتَ عندي، قال: ليس هو عندي ممن أعتد عليه، ولكنه لا بأس به، قلت: فأبو مَكِين؟ قال: لا، أبو مَكِينٍ فوقه (4)، وقال العقيلي: (لا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ) (5).

قال الباحث: صدوق.

٤. سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ: صدوق (6).

وثقه العجلي (7)، والبخاري (8)، وذكره ابن حبان في الثقات (9)، وقال أحمد بن حنبل: (لا بأس به) (10)، وأبو حاتم، وأبو زرعة: (صالح الحديث، شيخ) (11)، وابن قانع: (صالح) (12).

وقال عثمان الدارمي: (سألت ابن معين عن سهل بن حمّاد، فقال: من سهل؟ قلت: هَذَا الَّذِي مَاتَ قَرِيبًا - الْأَزْدِيُّ - حَدَّثَنَا عَنْهُ أَبُو مُسْلِمٍ وَغَيْرُهُ، فَقَالَ: مَا أَعْرَفُهُ)، ثم قال الدارمي: (هُوَ صَاحِبُ أَبِي عَوَانَةَ لَا بَأْسَ بِهِ) (13)، وقد علّق ابن عدي على ذلك فقال: (وقول يحيى بن معين أنه لا يعرفه هو كما قال ليس بمعروف، وقول عثمان الدارمي: (حدّثنا عنه أبو مسلم)، فإنما يعني عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يُونُسَ الْمَسْتَمْلِي، وسهلٌ غير معروف، ولم يحضرنى له حديث فأذكره) (14).

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة أبي الفضيل بن خلف الأنصاري، وعدم وجود من يتابعه.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٢ / ٤٩١).

(2) الثقات (٧ / ٥٤١).

(3) الشنّي: هذه النسبة إلى شنّ، وهو بطن من عبد القيس. انظر: الأنساب للسمعاني (٨ / ١٦١).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٨٥).

(5) الضعفاء الكبير (٤ / ٣٠٥).

(6) تقريب التهذيب ص ٢٥٧.

(7) معرفة الثقات (١ / ٤٧٩).

(8) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٥٠).

(9) الثقات (٨ / ٢٩٠).

(10) الجرح والتعديل (٤ / ١٩٦).

(11) المصدر نفسه.

(12) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٤٩).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٢٦.

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٥٢٠).

قال ابن القطان: (وعلمته أبو الفضل هذا، أو أبو الفضيل؛ فإنه رجل مجهول)⁽¹⁾، وقال الألباني: (إسناده ضعيف؛ أبو الفضل هذا مجهول)⁽²⁾.

١٣- قال الشيرازي: (روى ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً: "يُؤَدِّنُ لَكُمْ خِيَارَكُمْ")، وقال النووي: (قَوْلُهُ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا - أَي مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَقْدِيرُهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَيْسَى الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُؤَدِّنُ لَكُمْ خِيَارَكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ فِرَاؤُكُمْ")⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني عن الحسين بن إسحاق به بمثله⁽⁵⁾، وأخرجه ابن ماجه بمثله⁽⁶⁾، وأبو يعلى بمثله بدون لفظ: "لكم"⁽⁷⁾، كلاهما: (ابن ماجه - أبو يعلى) عن عثمان بن أبي شيبة به، والبيهقي من طريق يحيى الحماني، عن حسين الحنفي به بمثله⁽⁸⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الحسين بن عيسى الحنفي: ضعيف⁽⁹⁾.

قال البخاري: (مجهول، وحديثه منكر)⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي، روى عن الحكم بن أبان أحاديث منكرة)، وقال أبو زرعة: (منكر الحديث)⁽¹¹⁾.
قال الباحث: منكر الحديث خاصة ما رواه عن الحكم بن أبان.

(1) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣/ ٣٥٠).

(2) ضعيف أبي داود (٢/ ٤٤).

(3) المجموع شرح المذهب (٣/ ١٠١).

(4) سنن أبي داود (١/ ١٦١)، ح ٥٩٠.

(5) المعجم الكبير (١١/ ٢٣٧)، ح ١١٦٠٣.

(6) سنن ابن ماجه (١/ ٢٤٠)، ح ٧٢٦.

(7) مسند أبي يعلى (٤/ ٢٣١)، ح ٢٣٤٣.

(8) السنن الكبرى (١/ ٦٢٦)، ح ١٩٩٨.

(9) تقريب التهذيب ص ١٦٨.

(10) تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٣).

(11) الجرح والتعديل (٣/ ٦٠).

٢. أبو عيسى الحكم بن أبان العدني: صدوق عابد، وله أوهام^(١).
 وثقه ابن معين^(٢)، وابن نمير، وابن المدني، وأحمد بن حنبل^(٣)، والعجلي^(٤)، والذهبي^(٥)،
 وزادا: (صاحب سُنَّة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ، وَأَنَّ مَا وَقَعَ الْمَنَّاكِرِ فِي
 رِوَايَتِهِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْهُ، وَإِبْرَاهِيمَ ضَعِيفٌ)^(٦).
 وقال سفيان بن عيينة: (أَتَيْتُ عَدَنَ، فَقُلْتُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ عُلَمَاءَ، أَوْ يَكُونَ
 كُلُّهُمْ جُهَلَاءَ، فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ)^(٧)، وقال أبو زرعة: (صالح)^(٨).
 وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: (إِزْمَ بِهِ)^(٩)، وقال ابن خزيمة: (تَكَلَّمَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ
 فِي الْإِحْتِجَاجِ بِخَبْرِهِ)^(١٠).

قال الباحث: ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف الحسين بن عيسى الحنفي، وعدم وجود من يتابعه.
 قال ابن عدي عن هذا الحديث، وعن حديث آخر للحسين بن عيسى: (وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ
 بِمِثْلَيْهِمَا يَحْتَمِلَانِ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ بْنَ أَبَانَ فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَعَلَّ الْبَلَاءَ فِيهِ لَيْسَ مِنَ الْحُسَيْنِ بْنِ
 عِيسَى)^(١١)، وقال الألباني: (هذا إسناد ضعيف؛ حسين بن عيسى الحنفي: ضعفه الجمهور، وقد
 تقرد بهذا الحديث عن الحكم)^(١٢).

١٤ - قال النووي: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " مَنْ
 حَافَظَ عَلَى شَفْعَةِ الضَّحَى غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ
 ضَعْفٌ)^(١٣).

(١) تقريب التهذيب ص ١٧٤.

(٢) الجرح والتعديل (١ / ٤٩).

(٣) هذه الأقوال الثلاثة منقولة عن ابن خلفون. انظر: تهذيب التهذيب (٢ / ٤٢٣).

(٤) معرفة الثقات (١ / ٣١١).

(٥) الكاشف (١ / ٣٤٣).

(٦) الثقات (٦ / ١٨٦).

(٧) الجرح والتعديل (١ / ٤٩).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي (١ / ٢٥٥).

(١٠) صحيح ابن خزيمة (٢ / ٢٦).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٢٥).

(١٢) ضعيف أبي داود (١ / ٢٠٥).

(١٣) المجموع شرح المذهب (٤ / ٣٧).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، عَنْ شَدَّادِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ حَافَظَ عَلَى شَفْعَةِ الضُّحَى (1) غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ رَيْدِ الْبَحْرِ (2). "

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (3)، وأبو بكر بن أبي شيبة (4) - وعنه ابن ماجه في سننه (5) -، وإسحاق بن راهويه في مسنده (6)، ثلاثتهم: (أحمد بن حنبل - أبو بكر بن أبي شيبة - إسحاق بن راهويه) عن وكيع بن الجراح، وأخرجه أحمد بن حنبل عن علي بن عاصم (7)، وإسحاق بن راهويه عن النضر بن شَمَيْل (8)، وعبد بن حميد عن عثمان بن عمر العبيدي (9)، أربعتهم: (وكيع بن الجراح - علي بن عاصم - النضر بن شَمَيْل - عثمان بن عمر) عن النَّهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ به بمثله غير لفظ: "غُفِرَ"، فكل طرق التخريج فيها: "غُفِرَتْ"، وأما رواية عبد بن حميد فلفظها: "مَنْ حَافَظَ عَلَى سُبْحَةِ الضُّحَى غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ رَيْدِ الْبَحْرِ".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

النَّهَّاسُ بْنُ قَهْمٍ البصري: ضعيف (10).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

١. ضعف النهاس بن قهم، ولم يوجد من يتابعه.

(1) شَفْعَةُ الضُّحَى: يَعْنِي رَكْعَتِي الضُّحَى، مِنَ الشَّفْعِ: الرُّوْحُ، وَيُرْوَى بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، كَالْعَرْفَةِ، وَالْعُرْفَةِ، وَإِنَّمَا سَمَّاهَا شَفْعَةً؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٨٥).

(2) سنن الترمذي (٢/ ٣٤١)، ح ٤٧٦.

(3) مسند أحمد (١٥/ ٤٤٦)، ح ٩٧١٦.

(4) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ١٧٢)، ح ٧٧٨٤.

(5) سنن ابن ماجه (١/ ٤٤٠)، ح ١٣٨٢.

(6) مسند إسحاق بن راهويه (١/ ٤١١)، ح ٤٦٢.

(7) مسند أحمد (١٦/ ٢٧٦، ٢٩١)، ح ١٠٤٤٧، ١٠٤٨٠.

(8) مسند إسحاق بن راهويه (١/ ٣٣٨)، ح ٣٢٩.

(9) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٤١٦، ح ١٤٢٢.

(10) تقريب التهذيب ص ٥٦٦.

٢. وجود انقطاع بين شداد بن عبد الله أبي عمار وأبي هريرة، حيث قال العلائي: (روى عن أبي هريرة، وعوف بن مالك، وقال صالح جزرة: لم يسمع منهما، وقد سمع أنسًا وأبا أمامة، وغيرهما - رضي الله عنهم-) (1).

وقال الترمذي: (وَقَدْ رَوَى وَكَيْعٌ، وَالنَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ) (2)، وضعفه الألباني (3).

١٥ - قال الشيرازي: (روى عبد الله بن عمرو قال: " كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَلَمَّا سَجَدَ جَعَلَ يَنْفُخُ فِي الْأَرْضِ، وَيَبْكِي وَهُوَ سَاجِدٌ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ غَرِضْتُ عَلَيَّ النَّارَ حَتَّى إِنِّي لِأَطْفِيهَا خَشِيَةَ أَنْ تَغْشَاكُمْ"، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فِي الْبُكَاءِ فِي الصَّلَاةِ: فَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِلَفْظِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ بِنَحْوِهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، وَفِي الصَّحِيحِ مَا يُغْنِي عَنْهُ) (4).

نص الحديث:

قال النسائي: أَخْبَرَنَا هَلَالُ بْنُ بَشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي السَّائِبُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ، قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الصَّلَاةِ، وَقَامَ الَّذِينَ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَسَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَجَلَسَ فَأَطَالَ الْجُلُوسَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَقَامَ فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا صَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْقِيَامِ، وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَالْجُلُوسِ، فَجَعَلَ يَنْفُخُ فِي آخِرِ سُجُودِهِ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَبْكِي وَيَقُولُ: «لَمْ تَعِدْنِي هَذَا وَأَنَا فِيهِمْ، لَمْ تَعِدْنِي هَذَا وَنَحْنُ نَسْتَعْفِرُكَ»، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: " إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِذَا رَأَيْتُمْ كُسُوفَ أَحَدِهِمَا فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَقَدْ أُذْنِبْتُ الْجَنَّةَ مِنِّي، حَتَّى لَوْ بَسَطْتُ يَدَيَّ لَتَعَاطَيْتُ مِنْ قُطُوفِهَا، وَلَقَدْ أُذْنِبْتُ النَّارَ مِنِّي، حَتَّى لَقَدْ جَعَلْتُ أَتَقِيهَا خَشِيَةَ أَنْ تَغْشَاكُمْ" (5).

(1) جامع التحصيل ص ١٩٥.

(2) سنن الترمذي (٢ / ٣٤١)، ح ٤٧٦.

(3) ضعيف سنن الترمذي ص ٥٣.

(4) المجموع شرح المذهب (٤ / ٧٨).

(5) سنن النسائي (٣ / ١٣٧)، ح ١٤٨٢.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص مختصراً، وليس فيهما ذكر البكاء⁽¹⁾.

أخرجه أحمد من طريق محمد بن فضيل، وشعبة بن الحجاج، كلاهما عن عطاء بن السائب به بنحوه، وفيهما ذكر البكاء⁽²⁾، وأحمد من طريق أبي إسحاق السبيعي عن السائب بن مالك به مختصراً، وليس فيه البكاء⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عطاء بن السائب: صدوقٌ اختلط⁽⁴⁾، وفي موضع آخر لابن حجر: (من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط؛ فضعّفوه بسبب ذلك)⁽⁵⁾.

وثقه أيوب السختياني⁽⁶⁾، وابن سعد⁽⁷⁾، وأبو إسحاق الفزاري، وزاد: (من البقايا القدماء)⁽⁸⁾، ووثقه ابن معين في موضع⁽⁹⁾، وضعّفه في موضع آخر⁽¹⁰⁾، وفي موضع غيره: (لا يُحتجُّ بحديثه)⁽¹¹⁾، وسئل عن يزيد بن أبي زياد فقال: (ضعيف الحديث، فقيل: أيما أحب إليك هو أو عطاء بن السائب؟ فقال: ما أقربهما)⁽¹²⁾.

ووثقه أحمد بن حنبل بتكرار لفظ التوثيق، وزاد: (رجل صالح)⁽¹³⁾، وفي موضع آخر: (تَبَّتْ)⁽¹⁴⁾، وفي موضع آخر قيّد صلاحه بمن سمع منه قديماً، فقال: (صالحٌ من سمع منه

(1) صحيح البخاري (٢ / ٣٦)، ح ١٠٥١، صحيح مسلم (٢ / ٦٢٧)، ح ٩١٠.

(2) مسند أحمد (١١ / ٢١)، ح ٦٤٨٣، (١١ / ٣٧٣)، ح ٦٧٦٣.

(3) مسند أحمد (١١ / ٦٥١)، ح ٧٠٨٠.

(4) تقريب التهذيب ص ٣٩١.

(5) هدي الساري ص ٦٣٦.

(6) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(7) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢)، وعند ابن أبي حاتم قال أبو إسحاق: من البقايا. انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٩٣.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٥٩).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

(13) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).

(14) علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص ٥١.

قديمًا، وقد تَغَيَّرَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ؛ إِنَّهُ لِيَرْفَعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ⁽¹⁾، وَسُئِلَ عَنْ تُؤَيَّرَ بْنِ أَبِي فَاخْتَةَ، وَلَيْثَ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، فَقَالَ: (مَا أَقْرَبَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، قِيلَ لَهُ: عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ فَقَالَ: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا)⁽²⁾، وَعَلَى هَذَا تَبَعَهُ الْبَخَّارِيُّ فَقَالَ: (أَحَادِيثُهُ الْقَدِيمَةُ صَحِيحَةٌ)⁽³⁾.

وَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ، وَقَالَ مَرَّةً: (جَائِزُ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾، وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁵⁾، وَالْفَسَوِيُّ⁽⁶⁾، وَالنَّسَائِيُّ، وَقَبِيْدَهُ فِي حَدِيثِهِ الْقَدِيمِ⁽⁷⁾، وَالسَّاجِيُّ، وَزَادَ: (صَدُوقٌ، لَمْ يَتَكَلَّمِ النَّاسُ فِي حَدِيثِهِ الْقَدِيمِ)⁽⁸⁾، وَالطَّبْرَانِيُّ⁽⁹⁾، وَالْمَنْذَرِيُّ⁽¹⁰⁾، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (فِيهِ مَقَالٌ)⁽¹¹⁾، وَالذَّهَبِيُّ، وَزَادَ: (فِيهِ لَيْثٌ)⁽¹²⁾، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (حَسَنُ الْحَدِيثِ)⁽¹³⁾، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (صَدُوقٌ تَغَيَّرَ)⁽¹⁴⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ⁽¹⁵⁾.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ: (سَأَلْتُ عَنْهُ شُعْبَةَ فَقَالَ: إِذَا حَدَّثَكَ عَنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ فَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِذَا جَمَعَ فَقَالَ: زَادَانَ)⁽¹⁶⁾، وَمَيْسِرَةَ⁽¹⁷⁾، وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ⁽¹⁸⁾ فَاتَّقِهِ، كَانَ الشَّيْخُ قَدْ تَغَيَّرَ)⁽¹⁹⁾، وَفِي مَوْضِعٍ

(1) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤١٤).

(2) المصدر نفسه (٣ / ٥٠).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

(4) معرفة الثقات (٢ / ١٣٥).

(5) عون المعبود في شرح سنن أبي داود (١ / ٢٩١).

(6) المعرفة والتاريخ (٣ / ٨٤).

(7) تهذيب الكمال (٢٠ / ٩٢).

(8) تهذيب التهذيب (٧ / ٢٠٦).

(9) المصدر نفسه.

(10) الترغيب والترهيب (٢ / ٢٩١).

(11) عون المعبود في شرح سنن أبي داود (٤ / ٢٦٧).

(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٢).

(13) المغني في الضعفاء (٢ / ٤٣٤).

(14) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٧٦.

(15) الثقات (٧ / ٢٥١).

(16) زاذان: هو أبو عمر الكندي البزاز، ويكنى أبا عبد الله أيضًا، صدوق يرسل، وفيه شيعية. تقريب التهذيب ص ٢١٣.

(17) ميسرة: هو ميسرة بن يعقوب، أبو جميلة الطهوي الكوفي، مقبول. تقريب التهذيب ص ٥٥٥.

(18) أبو البختري: سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. تقريب التهذيب ص ٢٤٠.

(19) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

آخر قال شعبة: (كان نسيًا)⁽¹⁾، وفي موضع آخر جعله من الثلاثة الذين في القلب منهم هاجس⁽²⁾.

وقال أبو حاتم: (كان محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالح، مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغيّر حفظه، في حديثه تخاليف كثيرة)⁽³⁾.

وقال عثمان بن أبي شيبة: (سألت جريراً - يقصد ابن عبد الحميد - عن ليث - يقصد ابن أبي سليم -، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء)⁽⁴⁾.

وقال إسماعيل بن علية: (هو أضعف عندي من ليث - يقصد ابن أبي سليم -، والليث ضعيف)⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: (لم أكتب عنه إلا لوحًا واحدًا فمحوتُ أحد الجانبين)⁽⁶⁾.
وقال الدارقطني: (تركوه)⁽⁷⁾، وعلق ابن حجر على ذلك فقال: (كذا قال، ولعله أراد بالتّرك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط)⁽⁸⁾.

وأما عن علة اختلاطه فقد قال يحيى القطان: (ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء شيئًا في حديثه القديم)⁽⁹⁾، وقد توصل ابن حبان إلى خلاصة مفيدة فقال: (كان قد اختلط بأخرة، ولم يَفْحُشْ خطؤه حتى يستحق أن يُعدَلَ به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات)⁽¹⁰⁾، وهذا يدل على أنّ اختلاطه لم يكن فاحشًا.

ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده⁽¹¹⁾:

اختلف العلماء في ذلك إلى أربعة ضوابط:

-
- (1) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ١٠٩.
 - (2) الضعفاء الكبير (٣ / ٣٩٨). والهاجس هو الخاطر. انظر: مختار الصحاح ص ٣٢٤، والمراد بهذه العبارة أنه يحمل عليهم.
 - (3) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).
 - (4) المصدر نفسه (٦ / ٣٣٣).
 - (5) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).
 - (6) المصدر نفسه.
 - (7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٦٢.
 - (8) تهذيب التهذيب (٧ / ٢٠٦).
 - (9) التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ٤٦٥).
 - (10) الثقات (٧ / ٢٥١).
 - (11) انظر هذه الضوابط: شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٦ - ٧٣٨).

الضابط الأول: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف، وقد ذكر ابن رجب أن أبا داود نقله عن أحمد⁽¹⁾.

الضابط الثاني: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومن سمع منه في المرة الثانية فسماعه ضعيف.

قال الدارقطني: دخل عطاء البصرة مرتين، فسماع أيوب، وحمام بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح، والرحلة الثانية فيه اختلاط⁽²⁾.

الضابط الثالث: منهم من قال: إن حَدَّثَ عن رجلٍ واحدٍ فحديثه جيدٌ، وإذا حَدَّثَ عن جماعة فحديثه ضعيفٌ.

قال إسماعيل بن عُليّة: (قال لي شعبة ما حَدَّثَكَ عطاء بن السائب من رجاله عن زاذان، وميسرة، وأبي البَختَرِيِّ فلا تكتبه، وما حَدَّثَكَ عن رجلٍ بعينه فاكتبه)⁽³⁾، وقال أيضًا: (قدم علينا عطاء البصرة وكنا نسأله، قال: فكان يتوهم، قال: فنقول له: مَنْ؟ فيقول: أشياخنا ميسرة، وزاذان، وفلان، وفلان)⁽⁴⁾.

الضابط الرابع: منهم من قال: (إذا حَدَّثَ عن أبيه فهو صحيح، وإذا حَدَّثَ عن الشيوخ بعد التغير فحديثه مضطرب).

قال أبو داود: سمعت أحمد قال: (كان فلان - بعض المُحدِّثين سماه أحمد - عند عطاء بن السائب، وكان إذا حَدَّثَ عن أبيه أحاديثه المشهورة كتبها، وإذا حَدَّثَ بأحاديث ميسرة، وزاذان - يعني الشيوخ - لا يكتب - يعني حين أنكر عطاء -)⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أنّ الراوي عطاء بن السائب صدوق مختلط، فمن سمع منه قبل اختلاطه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك ففيه نظر.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لرواية عبد العزيز بن عبد الصمد عن عطاء بن السائب، ولم يتبين لي متى سمع منه؟ ولكن تابعه شعبة بن الحجاج الذي سمع من عطاء قبل الاختلاط إلا حديثين

(1) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٦).

(2) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني ص ٣٦٦.

(3) الضعفاء الكبير (٣ / ٣٩٨).

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٨).

سمعهما بعد الاختلاط، وهذا ما أفاده يحيى القطان⁽¹⁾ ، وأما محمد بن فضيل فقد سمع بعد الاختلاط، كما قال ابن معين⁽²⁾ .

١٦ - قال الشيرازي: (روى أبو هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى")، وقال النووي: (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ، وَقَالَ: أَسَانِيدُهَا صَحِيحَةٌ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالِدَارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: أَنْبَأَنَا عُمَرُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذُنَبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلْمَةَ⁽⁴⁾، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيَصِلْ إِلَيْهَا أُخْرَى»⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني من طريق عبد الرزاق بن عمر الدمشقي بمثله، والحجاج بن أرطاة بمثله، وياسين بن معاذ بنحوه، وفيه زيادة، وعمر بن قيس الملقب ب: (سندل) بمثله، أربعتهم: (عبد الرزاق بن عمر - الحجاج بن أرطاة - ياسين بن معاذ - عمر بن قيس) عن الزهري عن سعيد بن المسيب وحده به⁽⁶⁾ ، والدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب وحده به بنحوه⁽⁷⁾.

(1) سنن الترمذي (٥ / ١٢١).

(2) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(3) المجموع شرح المهذب (٤ / ٥٥٥).

(4) أبو سلمة: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ت ٩٤هـ، أو ١٠٤هـ. تقريب التهذيب ص ٦٤٥.

(5) سنن ابن ماجه (١ / ٣٥٦)، ح ١١٢١.

(6) سنن الدارقطني (٢ / ٣١٧-٣١٩)، ح ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٩.

(7) سنن الدارقطني (٢ / ٣٢٢)، ح ١٦٠٧.

وأخرجه النسائي من طريق سفيان بن عيينة بنحوه⁽¹⁾، وابن خزيمة⁽²⁾، والحاكم⁽³⁾، من طريق الأوزاعي بنحوه، والدارقطني⁽⁴⁾، والحاكم⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ من طريق أسامة بن زيد بمثله، والدارقطني من طريق ياسين بن معاذ بنحوه، وفيه زيادة⁽⁷⁾، وعمر بن قيس بمثله، والحاكم⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، من طريق صالح بن أبي الأخضر بمثله، وفيه زيادة⁽¹⁰⁾، والحاكم من طريق مالك بن أنس بمثله⁽¹¹⁾، سبعتهم عن الزهري عن أبي سلمة به.

وأخرجه الدارقطني من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أبي صالح ذكوان السمان عن أبي هريرة بنحوه⁽¹²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن الصَّبَّاح: صدوق⁽¹³⁾.

وثقه أبو زرعة⁽¹⁴⁾، ومحمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بمطين⁽¹⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁶⁾، وقال ابن معين: (ليس به بأس)⁽¹⁷⁾، وفي موضع: (حَدَّثَ بِحَدِيثِ)⁽¹⁸⁾، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)⁽¹⁹⁾.

-
- (1) سنن النسائي (٣ / ١١٢)، ح ١٤٢٥.
- (2) صحيح ابن خزيمة (٣ / ١٧٣)، ح ١٨٥٠.
- (3) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٤٢٩)، ح ١٠٧٧.
- (4) سنن الدارقطني (٢ / ٣١٨)، ح ١٥٩٨.
- (5) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٤٢٩)، ح ١٠٧٨.
- (6) السنن الكبرى (٣ / ٢٨٧)، ح ٥٧٣٥.
- (7) سنن الدارقطني (٢ / ٣١٨)، ح ١٥٩٧.
- (8) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٤٢٩)، ح ١٠٧٩.
- (9) السنن الكبرى (٣ / ٢٨٧)، ح ٥٧٣٦.
- (10) السنن الكبرى (٣ / ٢٨٧)، ح ٥٧٣٦.
- (11) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٤٢٩)، ح ١٠٧٩.
- (12) سنن الدارقطني (٢ / ٣٢٣)، ح ١٦٠٩.
- (13) تقريب التهذيب ص ٤٨٤.
- (14) الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٩).
- (15) تاريخ بغداد (٢ / ٤٤٤).
- (16) الثقات (٩ / ١٠٣).
- (17) تاريخ بغداد (٢ / ٤٤٤).
- (18) تاريخ بغداد (٢ / ٤٤٣).
- (19) الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٩).

قال الباحث: ثقة.

٢. عمرُ بن حبيب العدوي: ضعيف⁽¹⁾.

٣. محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري: قال ابن حجر: (متفق على جلالته وإتقانه وثبته)⁽²⁾، وذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽³⁾، فلا بد من التصريح بالسماع.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عمر بن حبيب، وأما عن تدليس الزهري فقد صرح بالإخبار في روايته عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، حيث قال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ الْيَحْصِبِيُّ: (وَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنِ الرَّجُلِ، يَجِيءُ وَقَدْ فَرَعَ مِنْ إِحْدَى الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ قَدْ رَكَعَ رُكْعَةً، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رُكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا"⁽⁴⁾)، وأما عن روايته عن سعيد بن المسيب فلم يصرح بالسماع، ولكن تابعه داود بن أبي هند متابعة تامة، كما أن أبا صالح ذكوان السمان تابع الزهري متابعة قاصرة، وقد توبع عمر بن حبيب متابعات قاصرة، حيث تابعه في رواية أبي سلمة: عبد الرزاق بن عمر، والحجاج بن أرطاة، وياسين بن معاذ، وفي رواية سعيد بن المسيب: ياسين بن معاذ، وأسامة بن زيد، وصالح بن أبي الأخضر، فيرتقي الإسناد إلى حسن لغيره.

١٧ - قال الشيرازي: (روي أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَالَ لِمَوْلَى لَهُ، وَهُوَ عَلَى أَمْوَالِهِ بِالطَّائِفِ: "كَيْفَ تَصْنَعُ فِي صَدَقَةِ مَالِي، قَالَ: مِنْهَا مَا أَتَصَدَّقُ بِهِ، وَمِنْهَا مَا أَدْفَعُ إِلَى السُّلْطَانِ، فَقَالَ: وَفِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّهُمْ يَشْتَرُونَ بِهَا الْأَرْضَ، وَيَتَزَوَّجُونَ بِهَا النِّسَاءَ، فَقَالَ: ادْفَعْهَا إِلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَنَا أَنْ نَدْفَعَهَا إِلَيْهِمْ")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُغِيرَةَ فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ يَسِيرٌ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو صَادِقٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الصَّيْدَلَانِيُّ قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو بَكْرِ يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَنبَأَ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، ثنا يُونُسُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي هُنَيْدٌ - مَوْلَى الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ -، وَكَانَ عَلَى أَمْوَالِهِ بِالطَّائِفِ، قَالَ: قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: " كَيْفَ تَصْنَعُ فِي صَدَقَةِ أَمْوَالِي؟" قَالَ: مِنْهَا مَا أَدْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ،

(1) تقريب التهذيب ص ٤١٠.

(2) تقريب التهذيب ص ٥٠٦.

(3) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(4) مسند الشاميين (٤ / ١١٩)، ح ٢٨٨٥.

(5) المجموع شرح المهذب (٦ / ١٦٢، ١٦٣).

وَمِنْهَا مَا أَتَّصَقُ بِهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ، وَمَا لِدَاكَ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ يَشْتَرُونَ بِهَا الْبُرُوزَ⁽¹⁾، وَيَتَزَوَّجُونَ بِهَا النِّسَاءَ، وَيَشْتَرُونَ بِهَا الْأَرْضِينَ، قَالَ: " فَادْفَعَهَا إِلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَنَا أَنْ نَدْفَعَهَا إِلَيْهِمْ، وَعَلَيْهِمْ حِسَابُهُمْ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرجه غير البيهقي.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو بكر يحيى بن أبي طالب:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو حاتم: (محلّه الصدق)⁽⁴⁾، والدارقطني: (لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحدٌ بحجة)⁽⁵⁾، وقد سئل البرقاني عنه، وعن الحارث بن أبي أسامة؟ فَفَضَّلَ يَحْيَى، وقال: (أمرني الدارقطني أن أُخْرِجَ عَنْهُمَا فِي الصَّحِيحِ)⁽⁶⁾، والذهبي: (محدث مشهور)⁽⁷⁾.

وقال أبو عبيد الآجري: (خطَّ أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب)⁽⁸⁾، وأبو أحمد الحاكم: (ليسَ بالمتين)⁽⁹⁾، وقد شهد عليه موسى بن هارون بأنه يكذب⁽¹⁰⁾، وعلق على ذلك الذهبي فقال: (عنى في كلامه، ولم يعن في الحديث، فالله أعلم)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: لا بأس به.

٢. يونس بن الحارث: ضعيف⁽¹²⁾.

٣. هنيذٌ - مولى المغيرة بن شعبة-: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً من أحد.

(1) البروز: الثياب، وقيل: متاع البيت من الثياب خاصة. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٩/ ١٤).

(2) السنن الكبرى (٤/ ١٩٢)، ح ٧٣٨٠.

(3) الثقات (٩/ ٢٧٠).

(4) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٤).

(5) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٢٤).

(6) المصدر نفسه.

(7) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٦).

(8) سؤالات الآجري أبا داود ص ٢٩٧.

(9) تاريخ بغداد (١٦/ ٣٢٣).

(10) المصدر نفسه.

(11) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٧).

(12) تقريب التهذيب ص ٦١٣.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة هنيذ مولى المغيرة، وضعف يونس بن الحارث، وعدم وجود متابعات للحديث.

١٨ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: " كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا صَلُّوا الْعَتَمَةَ حُرِّمَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَالنِّسَاءُ، وَصَامُوا إِلَى الْقَابِلَةِ، فَأَخْتَانِ رَجُلٌ نَفْسَهُ، فَجَامَعَ امْرَأَتَهُ، وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَلَمْ يُفِطِرْ، فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ يُسْرًا لِمَنْ بَقِيَ، وَرُخْصَةً، وَمَنْفَعَةً، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: "عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ"، وَكَانَ هَذَا مِمَّا نَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ النَّاسَ، وَرَخَّصَ لَهُمْ، وَيَسَّرَهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ(1).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَبُوبَةَ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدِ النَّخَوِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَمَّا أَيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ(2)، " فَكَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا صَلُّوا الْعَتَمَةَ حُرِّمَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ، وَالنِّسَاءُ، وَصَامُوا إِلَى الْقَابِلَةِ، فَأَخْتَانِ رَجُلٌ نَفْسَهُ، فَجَامَعَ امْرَأَتَهُ، وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ، وَلَمْ يُفِطِرْ، فَأَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ يُسْرًا لِمَنْ بَقِيَ وَرُخْصَةً وَمَنْفَعَةً، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: {عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ} الْآيَةَ(3)، وَكَانَ هَذَا مِمَّا نَفَعَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ، وَرَخَّصَ لَهُمْ، وَيَسَّرَ(4).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من نفس طريق أبي داود بمثله(5)، والضياء المقدسي من طريق محمد بن قهزاذ عن علي بن حسين بن واقد به بنحوه(6)، والخطيب البغدادي من طريق عطاء الخراساني عن عكرمة به بنحوه(7).

(1) المجموع شرح المذهب (٦ / ٢٥١).

(2) البقرة: ١٨٣.

(3) البقرة: ١٨٧.

(4) سنن أبي داود (٢ / ٢٩٥)، ح ٢٣١٣.

(5) السنن الكبرى (٤ / ٣٣٧)، ح ٧٩٠١.

(6) لأحاديث المختارة (١٢ / ٣٠٩)، ح ٣٤٠.

(7) الفقيه والمتفقه (١ / ٢٥١).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدِ الْمُرُوزِيِّ: قال ابن حجر: (صدوق يهم)⁽¹⁾.
ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال النسائي: (ليس به بأس)⁽³⁾، وقال الذهبي: (صدوق،
وُثِقَ)⁽⁴⁾، وقال البخاري: (رَأَيْتَا عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ فِي سَنَةِ عَشْرِ، وَكَانَ أَبُو يَعْقُوبَ -
إِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوِيَه- سَيِّئَ الرَّأْيِ فِيهِ فِي حَيَاتِهِ لِعِلَّةِ الْإِجْءَاءِ، فَتَرَكْنَا، ثُمَّ كَتَبْتُ عَنْ إِسْحَاقَ
عَنْهُ)⁽⁵⁾، وأبو حاتم: (ضعيف الحديث)⁽⁶⁾، وقال الذهبي معلقاً على هذه الأقوال: (ضعفه أبو
حاتم، وقواه غيره)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق يهم كما قال ابن حجر.

٢. أبيه: الحسين بن واقد المروزي: قال ابن حجر: (ثقة له أوهام)⁽⁸⁾.
وثقه ابن معين⁽⁹⁾، وفي موضع زاد: (ليس به بأس)⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات،
وقال: (وَكَانَ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ...، وَرُبَّمَا أَخْطَأَ فِي الرَّوَايَاتِ، وَقَدْ كَتَبَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ،
وَأَيُّوبَ بْنَ خُوَطٍ جَمِيعًا، فَكُلَّ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ عِنْدَهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، إِنَّمَا هُوَ
أَيُّوبُ بْنُ خُوَطٍ، وَلَيْسَ بِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ)⁽¹¹⁾.

وقال ابن سعد: (كَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ)⁽¹²⁾، وقال أبو بكر الأثرم: (قلت لأبي عبد الله -
أحمد بن حنبل-: ما تقول في الحسين بن واقد؟ فقال: لا بأس به، وأثنى عليه خيراً)⁽¹³⁾، وفي
موضع: (وَأَحَادِيثُ حُسَيْنٍ مَا أَرَى أَيَّ شَيْءٍ هِيَ؟ وَنَفَضَ يَدَهُ)⁽¹⁴⁾، وفي موضع غيره: (عبد الله

(1) تقريب التهذيب ص ٤٠٠.

(2) الثقات (٨ / ٤٦٠).

(3) تهذيب التهذيب (٧ / ٣٠٨).

(4) المغني في الضعفاء (٢ / ٤٤٥).

(5) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٢٢٦).

(6) الجرح والتعديل (٦ / ١٧٩).

(7) الكاشف (٢ / ٣٨).

(8) تقريب التهذيب ص ١٦٩.

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٣٥٤)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٠١.

(10) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٨٤.

(11) الثقات (٦ / ٢٠٩، ٢١٠).

(12) الطبقات الكبير (٩ / ٣٧٥).

(13) الجرح والتعديل (٣ / ٦٦).

(14) الضعفاء الكبير للعقيلي (١ / ٢٥١).

بن بُرَيْدَةَ الذي روى عَنْهُ حُسَيْنُ بنِ وَاقِدٍ، مَا أَنْكَرَهَا⁽¹⁾، وفي غيره: (لَيْسَ بِذَلِكَ)⁽²⁾، وفي آخر: (لَهُ أَشْيَاءٌ مَنَّاكِبِر)⁽³⁾.

وقال أبو زرعة⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾: (ليس به بأس).

وقال الذهبي: (صَدُوقٌ، استتكر أحمد بعض حديثه)⁽⁷⁾، وقال الساجي⁽⁸⁾، والأزدي⁽⁹⁾:

(فيه نظر، وهو صدوق)، زاد الساجي: (يهم).

وذكره أبو يعلى الخليلي ممن يدلس⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من

المدلسين⁽¹¹⁾، فلا يضير تدليسه.

قال الباحث: الراجح أنه صدوق يهم.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لوجود علي بن الحسين بن واقد، وأبيه الحسين بن واقد، وهما صدوقان

يهمان، وقد تابعهما عطاء الخراساني متابعة قاصرة، فيرتقي الإسناد إلى صحيح لغيره.

١٩ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

"الْمُرْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ"، فَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ)⁽¹²⁾.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٢٢).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ص ٧٣.

(3) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ص ١٨٣.

(4) الجرح والتعديل (٣/ ٦٦).

(5) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٤). ولم أجده في سؤالات الآجري.

(6) تهذيب الكمال (٦/ ٤٩٤).

(7) المغني في الضعفاء (١/ ١٧٦).

(8) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٤).

(9) التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، من إعداد: طلبة الماجستير في شعبة التفسير

والحديث بجامعة الملك سعود ص ١٧٨.

(10) التبيين لأسماء المدلسين ص ٢٢.

(11) طبقات المدلسين ص ٢٠.

(12) المجموع شرح المهذب (٨/ ١٢٦).

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُحَبُّوبِيُّ بِمَرَوْ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ⁽¹⁾، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " اِرْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ⁽²⁾، وَاِرْفَعُوا عَنْ مُحَسَّرٍ⁽³⁾"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن سفيان بن عيينة به، وفيه: "ارفعوا عن بطن محسّر، وعلىكم بمثل حصي الخذف"⁽⁵⁾⁽⁶⁾، والطحاوي من طريق أحمد بن المقدم العجلي عن ابن عيينة به بلفظ: "عرفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن عرنّة، والمزدلفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن محسّر، وشعاب منى كلها منحّر"⁽⁷⁾، والطبراني من طريق طاوس بن كيسان، وعكرمة مولى ابن عباس، كلاهما عن ابن عباس⁽⁸⁾، ولفظ طاوس: "عرفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن عرنّة"، ولفظ عكرمة: "عرفة كلها موقف، وارفعوا عن الصفاح"⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس: تقدم في الحديث رقم: (١٠)، أنه صدوق مدلس من الثالثة، ولا بد من التصريح بالسماع.

(1) أبو معبد: نافذ مولى ابن عباس المكي ت ١٠٤هـ. تقريب التهذيب ص ٥٥٨.

(2) بطن عرنّة: قال الأزهرى: وادٍ بحداء عرفات، وقال غيره: بطن عرنّة: مسجد عرفة، والمسيل كله. انظر: معجم البلدان (١١١ / ٤).

(3) محسّر: هو وادي المزدلفة، وفي كتاب مسلم أنه من منى، وفي الحديث: المزدلفة كلها موقف إلا وادي محسّر، قال ابن أبي نجيح: ما صبب من محسّر فهو منها وما صبب منها في منى فهو من منى. معجم البلدان (١ / ٤٤٩). وما ذكر أنه في كتاب مسلم انظره في صحيح مسلم (٢ / ٨٩١)، ح ١٢١٨.

(4) السنن الكبرى (٥ / ١٨٧)، ح ٩٤٦١.

(5) الخذف: هي الحصى الصغيرة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ١٦).

(6) مسند أحمد (٣ / ٣٨٣)، ح ١٨٩٦.

(7) شرح مشكل الآثار (٣ / ٢٢٩)، ح ١١٩٤.

(8) المعجم الكبير (١١ / ٤٩)، ح ١١٠٠٥، (١١ / ٢٢٦)، ح ١١٥٧٠.

(9) الصفاح: موضع بين حنين، وأنصاب الحرم على يسرة الداخل إلى مكة من مشاش. انظر: معجم البلدان (٣ / ٤١٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف بهذا اللفظ الذي ذكره النووي؛ لتدليس أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، وقد توبع على الارتفاع عن عُرْنَةِ، فالإسناد حسن لغيره، دون الارتفاع عن بطن مُحَسَّرٍ، ومزدلفة كلها موقف.

٢٠ - قال النووي: (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ فَاطِمَةَ أَنْ تَتَصَدَّقَ بِزِنَةِ شَعْرِ الْحُسَيْنِ فِضَّةً"، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنبَأَ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، ثنا حُسَيْنُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ⁽²⁾، عَنْ جَدِّهِ⁽³⁾، عَنْ عَلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - فَقَالَ: "زِنِي شَعْرَ الْحُسَيْنِ، وَتَصَدَّقِي بِوَزْنِهِ فِضَّةً، وَأَعْطِي الْقَابِلَةَ رِجْلَ الْعَقِيقَةِ"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم عن الحسين بن علي الحافظ به بمثله⁽⁶⁾، والترمذي من طريق عبد الله بن أبي بكر الأنصاري عن محمد بن علي بن الحسين الباقر عن علي بن أبي طالب موقوفًا، وفيه التصديق بزينة شعره فضة، وزيادة⁽⁷⁾.

(1) المجموع شرح المهذب (٨ / ٤٣٣).

(2) أبيه: محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب، السَّجَّاد، أبو جعفر الباقر، مات سنة بضع عشرة ومائة. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٩٧.

(3) جده: قد يكون جده الأقرب: وهو علي بن الحسين زين العابدين، وهذا روايته عن علي بن أبي طالب مرسله كما قال أبو زرعة. انظر: جامع التحصيل ص ٢٤٠، تهذيب التهذيب (٧ / ٢٠٤)، وقد يكون جده الأبعد: وهو الحسين بن علي بن أبي طالب، ورواية محمد الباقر عنه مرسله؛ لأن محمد الباقر لم يسمع من الحسين. انظر: جامع التحصيل ص ٢٤٠، تهذيب التهذيب (٩ / ٣٥٠).

(4) العَقِيقَةُ: الذبيحةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمُؤَلُودِ، وَأَصْلُ الْعَقِّ: الشَّقُّ، وَالقَطْعُ، وَقِيلَ لِلذَّبِيحَةِ عَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّهَا يُشَقُّ حَلْقُهَا. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٧٦).

(5) السنن الكبرى (٩ / ٥١١)، ح ١٩٢٩٨.

(6) المستدرک على الصحيحين (٣ / ١٩٧)، ح ٤٨٢٨.

(7) سنن الترمذي (٤ / ٩٩)، ح ١٥١٩.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: صدوق ربما أخطأ^(١).

وثقه الدارقطني^(٢)، وقال ابن عدي: (جُمَلَةٌ حَدِيثُهُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ النُّكْرَةَ)^(٣)، وقال ابن معين: (لَقِيْتُهُ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ)^(٤)، وابن المديني: (كان فيه ضعف، ويكتب حديثه)^(٥)، وقال ابن أبي حاتم: (قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فَحَرَّكَ يده، وقلبا - يعني تعرف وتكرر -)^(٦).

قال الباحث: صدوق له مناكير.

٢. جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالصادق: صدوق فقيه إمام^(٧).

وثقه الشافعي^(٨)، وابن معين، وزاد: (مَأْمُون)^(٩)، وعثمان بن أبي شيبة حيث قال: (مثلُ جَعْفَرٍ يُسْأَلُ عَنْهُ؟ هُوَ ثِقَةٌ إِذَا رَوَى عَنْهُ الثَّقَاتُ)^(١٠)، وأبو حاتم، وزاد: (لا يُسْأَلُ عَنْ مِثْلِهِ)^(١١).

وسئل أبو زرعة عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه، أيما أصح؟ قال: (لا يُفَرَّنُ جَعْفَرٌ إِلَى هَوْلَاءَ - يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى -)^(١٢)، ووثقه النسائي^(١٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٤)، وقد أوضح أن المشكلة في رواية أولاده عنه، وأما رواية الثقات عنه فلا مشكلة فيها، وقال ابن عدي:

(١) تقريب التهذيب ص ١٦٦.

(٢) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٢٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢١٨).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٩).

(٥) سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ١١٣.

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٤١.

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٤٨٧).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٩٦).

(١٠) تاريخ أسماء الثقات ص ٥٤.

(١١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٨٧).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٩).

(١٤) الثقات (٦/ ١٣١، ١٣٢).

(جعفر من ثقات الناس، كما قال يحيى بن معين)⁽¹⁾، وقال البيهقي: (هو ممن عُرفت حاله، وثقته، وشهرته بالعلم والدين)⁽²⁾.

ووثقه الذهبي، وزاد: (صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب، ونحوه، وغالب رواياته عن أبيه مراسيل)⁽³⁾، وفي موضع: (أحد الأئمة الأعلام، بر، صادق، كبير الشأن، لم يحتج به البخاري)⁽⁴⁾.

وقال الساجي: (كان صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم، وإذا حدث عنه من دونهم اضطرب حديثه)⁽⁵⁾، وقال حفص بن غياث: (قدمت البصرة، فقالوا: "لا تحدثنا عن ثلاثة: جعفر بن محمد، وأشعث بن سوار، وأشعث بن عبد الملك"، فقلت: أما جعفر بن محمد فلم أكن لأدع الحديث عنه؛ لقربته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفضله...)⁽⁶⁾.

وقال مصعب بن عبد الله الزبيري: (سمعت عبد العزيز الدراوردي يقول: "لم يرو مالك عن جعفر حتى ظهر أمر بني العباس"، ثم قال مصعب: (كان مالك لا يروي عن جعفر بن محمد حتى يضمه إلى آخر من أولئك الرفعاء ثم يجعله بعده)⁽⁷⁾، وقال علي بن المديني: (سئل يحيى القطان عنه فقال: في نفسي منه شيء، قلت: فمجالد؟ قال: مجالد أحب إلي منه)⁽⁸⁾، وعقب الذهبي على ذلك فقال: (هذه من زلات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرًا أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى)⁽⁹⁾، وقد نُقل عن القطان تركيته للرجل فقد قال: (ما كان كذوبًا)⁽¹⁰⁾، وفي موضع قال يحيى بن سعيد القطان لابن معين: (مالك لا تسأل عن حديث جعفر بن محمد؟ فقلت: ما أصنع بها؟ فقال يحيى بن سعيد: كان يحفظ هذه الأحاديث

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٦٠).

(2) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٠).

(3) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٧).

(4) ميزان الاعتدال (١/ ٤١٤).

(5) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٨).

(6) الثقات للعجلي ص ٩٩.

(7) تهذيب الكمال (٥/ ٧٦).

(8) المصدر نفسه.

(9) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٦).

(10) تهذيب الكمال (٥/ ٧٧).

الأَسَانِيد⁽¹⁾ ، بل وقال محمد بن المثنى: (ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يُحَدِّثُ عن سفيان عن جعفر بشيء، ولا عن غيره عنه بشيء قط، وسمعت يحيى يُحَدِّثُ عنه)⁽²⁾.

وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويُستضعف، سئل مرة: سمعت هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك منه؟ فقال: نعم، وسئل مرة أخرى عن مثل ذلك فقال: إنما وجدتها في كتبه)⁽³⁾، وقد علق ابن حجر على ذلك فقال: (يحتمل أن يكون الأولان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته)⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق إمام.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

١. وجود الحسين بن زيد، وهو صدوق له مناكير، ولم يتابعه أحد، والمتابعة التي عند الترمذي من رواية محمد الباقر، عن علي بن أبي طالب، وهي منقطعة، فقد قال الترمذي إنه لم يدركه⁽⁵⁾.

٢. وجود انقطاع في الرواية سواء كان المقصود بالجد في الرواية الأقرب أو الأبعد، فقد يكون علي بن الحسين زين العابدين، وهذا روايته عن علي بن أبي طالب مرسله، وقد يكون الحسين بن علي بن أبي طالب، ورواية محمد الباقر عنه مرسله.

٢١ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا أَبَالِي مَا أَتَيْتُ: إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تَرِياقًا، أَوْ تَعَلَّقْتُ تَمِيمَةً، أَوْ قُلْتُ الشُّعْرَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ)⁽⁶⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٢٩٦).

(2) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ٢٢٨).

(3) المصدر نفسه (٣ / ٢٢٩).

(4) تهذيب التهذيب (٢ / ١٠٤).

(5) سنن الترمذي (٤ / ٩٩).

(6) المجموع شرح المهذب (٩ / ٥٢).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا شَرَّاحِيلُ بْنُ يَزِيدَ الْمُعَاوِرِيُّ⁽¹⁾، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ التَّنُوخِيِّ⁽²⁾، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "مَا أَبَالِي مَا أَتَيْتُ إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تَرْيَاقًا⁽³⁾، أَوْ تَعَلَّقْتُ تَمِيمَةً⁽⁴⁾، أَوْ قُلْتُ الشَّعْرَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً، وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ قَوْمٌ - يَعْنِي التَّرْيَاقَ -"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي داود به بمثله⁽⁶⁾، وأخرجه أحمد⁽⁷⁾، وابن أبي شيبة⁽⁸⁾، عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب، وأحمد عن عبد الله بن يزيد عن حيوة بن شريح⁽⁹⁾، كلاهما: (سعيد بن أبي أيوب - حيوة بن شريح)، عن شرحبيل بن شريك، عن عبد الرحمن بن رافع بن بنحوه، وأخرجه الطبراني من طريق أبي عبد الرحمن الحُبَلِيِّ عن عبد الله بن عمرو بن العاص بنحوه⁽¹⁰⁾.

(1) الْمُعَاوِرِيُّ: هذه النسبة إلى الْمُعَاوِرِ بْنِ يَعْفَرَ بْنِ مَالِكٍ، قَبِيلٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ، عَامَتُهُمْ بِمِصْرَ. انظر: الأنساب للسمعاني (١٢ / ٣٢٨).

(2) التَّنُوخِيُّ: هذه النسبة إلى تَنُوخٍ، وهو اسم لعدة قبائل، اجتمعوا قديمًا بالبحرين، وتحالفوا على التوازر والتناصر، وأقاموا هناك فسموا تنوخًا، والتَّنُوخُ الإقامة. الأنساب للسمعاني (٣ / ٩٠).

(3) التَّرْيَاقُ: مَا يُسْتَعْمَلُ لِدَفْعِ السَّمِّ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَالْمَعَاجِينِ، وَإِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ أَجْلِ مَا يَقَعُ فِيهِ مِنْ لُحُومِ الْأَفَاعِي وَالْخَمْرِ، وَهِيَ حَرَامٌ نَجِسَةٌ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَقِيلَ: الْحَدِيثُ مُطْلَقٌ، فَلِأَوْلَى اجْتِنَابُهُ كُلُّهُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٨٨).

(4) التَمِيمَةُ: حَرَازَاتُ كَانَتْ الْعَرَبُ تُعَلِّقُهَا عَلَى أَوْلَادِهِمْ يَنْقُونَ بِهَا الْعَيْنَ فِي زَعْمِهِمْ، فَأَبْطَلَهَا الْإِسْلَامُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٩٧).

(5) سنن أبي داود (٤ / ٦)، ح ٣٨٦٩.

(6) السنن الكبرى (٩ / ٥٩٧)، ح ١٩٦٣٣.

(7) مسند أحمد (١١ / ٦٥١)، ح ٧٠٨١.

(8) مصنف ابن أبي شيبة (٥ / ٥٧)، ح ٢٣٦٦٤.

(9) مسند أحمد (١١ / ١٢٥)، ح ٦٥٦٥.

(10) المعجم الأوسط (٨ / ٥٩)، ح ٧٩٥٩. ولعل هذا خطأ من شيخ الطبراني المجهول، وهو موسى بن عيسى حيث قال عنه الهيثمي: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ شَيْخِهِ مُوسَى بْنِ عِيسَى بْنِ الْمُنْذِرِ الْجَمْصِيِّ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ، وَبِقِيَّةِ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥ / ١٠٣)، خاصة وأن الطبراني أخرجه عن شيخ آخر: وهو هَارُونَ بْنُ مَلُولٍ، من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ بِهِ. انظر: المعجم الكبير (١٣ / ٥٣)، ١٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عبد الرحمن بن رافع التُّوخيُّ: ضعيف^(١).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (رَوَى عَنْهُ الْمَصْرِيُّونَ، لَا يَحْتَجُّ بِخَبْرِهِ إِذَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْمَنَاقِيرُ فِي حَدِيثِهِ مِنْ أَجْلِهِ)^(٢)، وفي موضع آخر قال: (من ثقات المصريين، وإنما وقعت المناكير في روايته من جهة عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، لا من جهته)^(٣).

قال الباحث: يتضح مما سبق أنه ثقة إلا في روايته عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وروايته هنا ليست عنه.

٢. شراحيلُ بنُ يزيدَ المُعَاوِرِيُّ^(٤): صدوق^(٥).

وثقه الذهبي^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل شراحيل بن يزيد، وهو صدوق.

وقد ضعفه الألباني^(٨)، وشعيب الأرنؤوط^(٩)، ويبدو أن سبب التضعيف كان من أجل

عبد الرحمن بن رافع، والذي أكد ابن حبان رائد سبر الأحاديث أنه ثقة إلا في روايته عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي.

(١) تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

(٢) الثقات (٥ / ٩٥).

(٣) مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٥.

(٤) يرى المزي أن الصواب في اسمه هو شرحبيل بن شريك. انظر: تهذيب الكمال (١٢ / ٤٢٣)، وعلق على ذلك ابن حجر فقال: (أخشى أن يكون شرحبيل بن يزيد تصحيفاً من شراحيل بن يزيد؛ لأنه أيضاً مُعَاوِرِيُّ، ويروي عن عبد الرحمن بن رافع وغيره، ويروي عن سعيد بن أبي أيوب وغيره كما تقدم، ومن الجائز أن يكون الحديث عندهما جميعاً). تهذيب التهذيب (٤ / ٣٢٤). وقول ابن حجر أقرب من قول المزي للصواب، والله أعلم.

(٥) تقريب التهذيب ص ٢٦٥.

(٦) الكاشف (١ / ٤٨٢).

(٧) الثقات (٦ / ٤٥٠).

(٨) ضعيف الجامع الصغير وزيادته ص ٧١٩.

(٩) هامش مسند أحمد (١١ / ١٢٥).

٢٢ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ رَأَى جُبْنَةً، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا طَعَامٌ يُصْنَعُ بِأَرْضِ الْعَجَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ضَعُوا فِيهِ السَّكِّينَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَكُلُّوا". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ^(١)).

نص الحديث:

قال الطيالسي: (حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَانَ فَتْحَ مَكَّةَ رَأَى جُبْنَةً فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: هَذَا طَعَامٌ يُصْنَعُ بِأَرْضِ الْعَجَمِ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ضَعُوا فِيهِ السَّكِّينَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُّوا»^(٢)).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الطيالسي به بمثله^(٣)، وأخرجه أحمد^(٤)، والطبراني^(٥)، عن شريك بن عبد الله النخعي به بنحوه، وأحمد من طريق إسرائيل بن يونس^(٦)، والطبراني من طريق قيس بن الربيع^(٧)، كلاهما: (إسرائيل بن يونس - قيس بن الربيع)، عن جابر بن يزيد به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي: وقد تقدم في الحديث رقم: (٥) أنه صدوق يخطيء، وأنه اختلط بعد توليه قضاء الكوفة.

٢. جابر بن يزيد الجعفي:

قال وكيع بن الجراح: (مهما شككتم في شيء فلا تشكُّوا أن جابراً ثقة)^(٨)، وقال شعبة بن الحجاج: (صدوق في الحديث)^(٩)، وزهير بن معاوية: (كان جابراً إذا قال: "سمعتُ، أو سألتُ"،

(١)المجموع شرح المهذب (٩ / ٦٩).

(٢)مسند الطيالسي (٤ / ٤٠٥)، ح ٢٨٠٧.

(٣)السنن الكبرى (٩ / ١٠)، ح ١٩٦٨٥.

(٤)مسند أحمد (٤ / ٤٨١)، ح ٢٧٥٥.

(٥)المعجم الكبير (١١ / ٣٠٣)، ح ١١٨٠٧.

(٦)مسند أحمد (٣ / ٥٠٣)، ح ٢٠٨٠.

(٧)المعجم الكبير (١١ / ٣٠٣)، ح ١١٨٠٧.

(٨)الجرح والتعديل (٢ / ٤٩٨).

(٩)المصدر نفسه (٢ / ٤٩٧).

فهو من أصدق الناس⁽¹⁾، وسفيان الثوري: (كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أروع في الحديث من جابر)⁽²⁾.

وقال عمرو بن علي الفلاس: (كان يحيى، وعبد الرحمن لا يُحدَّثان عن جابر الجعفي وكان عبد الرحمن يُحدِّثنا عنه قبل ذلك، ثم تركه)⁽³⁾.

وقال العجلي: (كَانَ ضَعِيفًا يَغْلُو فِي التَّشْيِيعِ، وَكَانَ يُدَلِّسُ)⁽⁴⁾، وأبو زرعة: (لَيِّنٌ)⁽⁵⁾، وأبو حاتم: (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ عَلَى الْإِعْتِبَارِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽⁶⁾.

وقال ابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽⁷⁾، وفي موضع: (لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ، وَلَا كَرَامَةَ)⁽⁸⁾، وقال مسلم: (متروك الحديث)⁽⁹⁾، وكذا قال النسائي⁽¹⁰⁾، وقال أبو حنيفة: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْذَبَ مِنْهُ)⁽¹¹⁾، وزائدة بن قدامة: (كان كذاباً، يُؤْمَنُ بِالرَّجْعَةِ)⁽¹²⁾.

قال الباحث: ضعيف.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف جابر بن يزيد، وعدم وجود من يتابعه، وأما شريك بن عبد الله فقد تابعه إسرائيل بن يونس، وقيس بن الربيع.

(1) الجرح والتعديل (٢ / ٤٩٨).

(2) المصدر السابق (٢ / ٤٩٧).

(3) الجرح والتعديل (٢ / ٤٩٨). وقد تكلم العلماء عن رواية عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان عن الراوي، فقد قال العجلي عن حدث عنه يحيى القطان: (كان لا يُحدِّثُ إلا عن ثقة). معرفة الثقات (٢ / ٣٥٣)، بل وكان ابن معين يقول: (فحسبه أن يحدث عنه يحيى بن سعيد - يقصد القطان-). تاريخ ابن

معين - رواية الدوري - (٤ / ٣١١).

(4) الثقات للعجلي (١ / ٢٦٤).

(5) الجرح والتعديل (٢ / ٤٩٨).

(6) الجرح والتعديل (٢ / ٤٩٨).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٢٨٥).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٣٦٤).

(9) الكنى والأسماء (٢ / ٧٢٥).

(10) الضعفاء والمتروكون ص ٢٨.

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٢٩٦).

(12) المصدر نفسه.

وقال ابن طاهر المقدسي: (وَجَابِرٌ هَذَا تَكَلَّمَ فِيهِ بِالْكَذِبِ؛ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)⁽¹⁾، وقال الهيثمي: (فِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ وَقَدْ وَثَّقَ، وَبِقِيَّةِ رِجَالِ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ)⁽²⁾.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، قَالَ: «أَتَيْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ، فَدَعَا بِسِكِّينٍ، فَسَمَّى وَقَطَعَ»⁽³⁾. وإسناده حسن.

٢٣ - قال النووي: (عَنْ نَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ، وَإِلَى مِصْرَ، فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ، فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقَالَتْ: لَا تَفْعَلِ، مَا لَكَ مَنْزِلٌ! فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا سَبَبَ اللَّهُ لِأَحَدٍ رِزْقًا مِنْ وَجْهِهِ، فَلَا يَدْعُهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ، أَوْ يَتَنَكَّرَ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ⁽⁵⁾، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ نَافِعٍ، قَالَ: كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ، وَإِلَى مِصْرَ، فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ، فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقَالَتْ: لَا تَفْعَلِ، مَا لَكَ وَلِمَتَجَرِكِ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِذَا سَبَبَ اللَّهُ لِأَحَدِكُمْ رِزْقًا مِنْ وَجْهِهِ، فَلَا يَدْعُهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ، أَوْ يَتَنَكَّرَ لَهُ"⁽⁶⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق يونس بن محمد، عن مخلد بن الضحاك به بنحوه⁽⁷⁾، والعقيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبي عاصم به بنحوه⁽⁸⁾، وقال: (لا يُعْرَفُ إِلَّا بِمُخَلَدِ بْنِ الضَّحَاكِ).

(1) ذخيرة الحفاظ (٢/ ٦٧٣).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٤٣).

(3) سنن أبي داود (٣/ ٣٥٩)، ح ٣٨١٩.

(4) المجموع شرح المهذب (٩/ ١٥٣).

(5) أبو عاصم: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، ت ٢١٢هـ، أو بعدها. تقريب التهذيب ص ٢٨٠.

(6) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٢٧)، ح ٢١٤٨.

(7) شعب الإيمان (٢/ ٤٤٤)، ح ١١٨٧.

(8) الضعفاء الكبير (٤/ ٢٣١).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مخلد بن الضحَّاك والدُّ أبي عاصم: مقبول⁽¹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو حاتم: (روى عنه حَرَمِيُّ بن عمارة بن أبي حفصة، وابنه أبو عاصم النبيل)⁽³⁾، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال الساجي⁽⁴⁾، والعقيلي⁽⁵⁾: (لا يتابع على حديثه)، والذهبي: (فيه لينٌ ما)⁽⁶⁾.

قال الباحث: ضعيف.

٢. الزُّبَيْرُ بنُ عُبيدٍ: قال ابن حجر: (مجهول)⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: (يروى عن نافع،

ولست أدري من نافع هذا، روى عنه مخلد والدُّ أبي عاصم النبيل)⁽⁸⁾، وقال المزي:

(روى له ابن ماجه حديثًا واحدًا)⁽⁹⁾، وقال الذهبي: (لا يُعْرَفُ، لَقِيَ عَائِشَةَ)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: مجهول كما قال ابن حجر.

٣. نافع مولى عائشة: مجهول⁽¹¹⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، لجهالة الزُّبَيْرِ بنِ عُبيدٍ، ونافع مولى عائشة، وضعف مخلد بن

الضحَّاك، وعدم وجود من يتابعهم.

(1) تقريب التهذيب ص ٥٢٤.

(2) الثقات (٩ / ١٨٥).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٣٤٨).

(4) تهذيب التهذيب (١٠ / ٧٥).

(5) الضعفاء الكبير (٤ / ٢٣١).

(6) الكاشف (٢ / ٢٤٩).

(7) تقريب التهذيب ص ٢١٤.

(8) الثقات (٦ / ٣٣٢).

(9) تهذيب الكمال (٩ / ٣١٢).

(10) المغني في الضعفاء (١ / ٢٣٧).

(11) تقريب التهذيب ص ٥٥٩.

المطلب الثالث: ما قال فيه النووي: "فيه من يُضعَف":

٢٤ - قال النووي: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّهَا سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ، وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بِيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ، وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُضَعَّفُ⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ، وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بِيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ، وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً، أَوْ نَفْسَاءً»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم به بنحوه⁽³⁾، وعبد الرزاق من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن عبد الله بن عمرو بن العاص بنحوه⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ: ضعيف في حفظه⁽⁵⁾.

قال ابن معين: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ)⁽⁶⁾، وفي موضع: (ضعيف)⁽⁷⁾، وقال الفلاس: (مليح الحديث، ليس مثل غيره في الضعف)⁽⁸⁾، وقال الترمذي: (وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ - يَقْصِدُ الْبُخَارِيَّ - يَقُولُ أَمْرَهُ، وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ)⁽⁹⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٢ / ٢٠٤).

(2)سنن أبي داود (٤ / ٣٩)، ٤٠١١.

(3)سنن ابن ماجه (٢ / ١٢٣٣)، ح ٣٧٤٨.

(4)مصنف عبد الرزاق (١ / ٢٩٠)، ح ١١١٩.

(5)تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

(6)تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٢١).

(7)الجرح والتعديل (٥ / ٢٣٥).

(8)الجرح والتعديل (٥ / ٢٣٥).

(9)سنن الترمذي (١ / ٣٨٤).

وقال الفلاس: (كان يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه)⁽¹⁾، وقال أحمد: (ليس بشئ)⁽²⁾، وفي موضع: (لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْإِفْرِيقِيِّ)⁽³⁾، بل وقال في موضع آخر: (نَحْنُ لَا نُرْوِي عَنْهُ شَيْئًا)⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني: (غير محمود في الحديث، وكان صادقًا خشنًا)⁽⁵⁾.

وقال أبو زرعة: (ليس بقوي)⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽⁷⁾، وقال النسائي: (ضعيف)⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، وَيَأْتِي عَنِ الْأَنْبَاءِ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، وَكَانَ يُدَلِّسُ عَلَى مُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي قَيْسِ الْمَصْلُوبِ)⁽⁹⁾، وقال الدارقطني: (ليس بالقوي)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: ضعفه⁽¹²⁾.

وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من المدلسين⁽¹³⁾، وهؤلاء لا تقبل رواياتهم ولو صرحوا بالسماع.

قال الباحث: ضعيف مدلس من المرتبة الخامسة الذين لا تقبل رواياتهم ولو صرحوا بالسماع.

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ: ضعيف⁽¹⁴⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الضعيف، وأما عبد الرحمن بن رافع الضعيف فقد تابعه عبد الله بن يزيد المقرئ.

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٢٣٤).

(2) الجرح والتعديل (٥ / ٢٣٥).

(3) سنن الترمذي (١ / ٣٨٤).

(4) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢ / ٩٤).

(5) أحوال الرجال ص ٢٦٣.

(6) الجرح والتعديل (٥ / ٢٣٥).

(7) الجرح والتعديل (٥ / ٢٣٥).

(8) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٦٦.

(9) المجروحين (٢ / ٥٠).

(10) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢ / ١٦١).

(11) سنن الدارقطني (٢ / ٢١٧).

(12) الكاشف (١ / ٦٢٧).

(13) طبقات المدلسين ص ٥٥.

(14) تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

٢٥ - قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو بَكْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَاءَ الشَّيْءُ يُسْرُّ بِهِ، خَرَّ سَاجِدًا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى")، وقال النووي: ("حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ": رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفٌ، وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ"، قَالَ: "وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ")⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ بَكَارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَنِي أَبِي عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ «إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ سُرُورٍ، أَوْ بُشْرٍ بِهِ، خَرَّ سَاجِدًا شَاكِرًا لِلَّهِ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق محمد بن المثنى⁽³⁾، وابن ماجه من طريق عبدة بن عبد الله الخزاعي، وأحمد بن يوسف السلمي⁽⁴⁾، والبزار من طريق عمرو بن علي الفلاس⁽⁵⁾، والدارقطني من طريق علي بن حرب الطائي، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبي بكر النيسابوري، وأبي أمية الخزاعي، وإبراهيم بن مرزوق الأموي، وعباس بن محمد الدوري⁽⁶⁾، والحاكم من طريق أبي قلابة الرقاشي، كلهم عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل به بنحوه⁽⁷⁾.

وأخرجه الحاكم من طريق خالد بن خدّاش، وموسى بن إسماعيل، كلاهما عن بكار بن عبد العزيز به بنحوه⁽⁸⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجالہ ثقات عدا:

١. أبو بكر بكار بن عبد العزيز بن أبي بكر: صدوق يهيم⁽⁹⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٤/ ٦٧، ٦٨).

(2)سنن أبي داود (٣/ ٨٩)، ح ٢٧٧٤.

(3)سنن الترمذي (٤/ ١٤١)، ح ١٥٧٨.

(4)سنن ابن ماجه (١/ ٤٤٦)، ح ١٣٩٤.

(5)مسند البزار (٩/ ١٣١)، ح ٣٦٨٢.

(6)سنن الدارقطني (٢/ ٢٧٥)، ح ١٥٢٩، ١٥٣٠، (٥/ ٢٦٠)، ح ٤٢٨٥.

(7)المستدرک علی الصحیحین (١/ ٤١١)، ح ١٠٢٥.

(8)المستدرک علی الصحیحین (١/ ٤١١)، ح ١٠٢٥.

(9)تقريب التهذيب ص ١٢٦.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال البزار: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽²⁾، والحاكم: (صدوق عند الأئمة)⁽³⁾، وقال ابن معين: (صالح)⁽⁴⁾، وفي موضع: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ)⁽⁵⁾.
وقال الترمذي: (مُقَارِبُ الْحَدِيثِ)⁽⁶⁾، وضعفه الفسوي⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: (أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ يَكْتُبُ حَدِيثَهُمْ)⁽⁸⁾، والذهبي: (فيه لين)⁽⁹⁾.
قال الباحث: أنسب الأقوال فيه أنه صدوق فيه لين.

٢. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ: صدوق⁽¹⁰⁾.

وثقه العجلي⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾، وقال الذهبي: (وَتَقَى)⁽¹³⁾، وقال ابن القطان: (لَا تُعْرَفُ لَهُ حَالٌ)⁽¹⁴⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود بكار بن عبد العزيز، وهو صدوق فيه لين، ولم يتابع على حديثه.

قال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ رَأَوْا سَجْدَةَ الشُّكْرِ)⁽¹⁵⁾.

(1) الثقات (٦ / ١٠٧).

(2) مسند البزار (٩ / ١٣٤).

(3) المستدرک على الصحيحين (١ / ٤١١).

(4) الجرح والتعديل (٢ / ٤٠٨).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٨٦).

(6) سنن الترمذي (٤ / ١٤١).

(7) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٢٠).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٢١٩).

(9) الكاشف (١ / ٢٧٣).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٥٦.

(11) معرفة الثقات (٢ / ٩٥).

(12) الثقات (٥ / ١٢٢).

(13) الكاشف (١ / ٦٥٤).

(14) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣ / ٢٨٢).

(15) سنن الترمذي (٤ / ١٤١)، ح ١٥٧٨.

وقال البزار: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا نَعْلَمُ يَرَوِيهِ إِلَّا بَكَارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ)⁽¹⁾.

وقال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يُخَرِّجَاهُ؛ فَإِنَّ بَكَارَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ صَدُوقٌ عِنْدَ الْأَثَمَةِ) وَأَمَّا لَمْ يُخَرِّجَاهُ لِشَرْطِهِمَا فِي الرَّوَايَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَلَيْسَ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ رِوَاةٌ غَيْرُ ابْنِهِ، فَقَالَ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلِهَذَا الْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ يَكْثُرُ ذِكْرَهَا)⁽²⁾.
وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ مِنْ خِلَالِ الشَّوَاهِدِ⁽³⁾.

وقال شعيب الأرنؤوط: (إسناده ضعيف لضعف بكار بن عبد العزيز، وأبوه عبد العزيز بن أبي بكرة روى عنه جمع، وذكره ابن حبان، والعجلي في الثقات...، ولسجود الشكر شواهد...، وهذه الشواهد بمجموعها تدل على مشروعية سجود الشكر)⁽⁴⁾.

ومن هذه الشواهد:

١. حديث البراء بن عازب: " فَكَتَبَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا"⁽⁵⁾. وقال عنه البيهقي: (وَسُجُودُ الشُّكْرِ فِي تَمَامِ الْحَدِيثِ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِ)⁽⁶⁾(7).
٢. حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَوَجَّهَ نَحْوَ صَدَقْتِهِ فَدَخَلَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ فَخَرَّ سَاجِدًا، فَأَطَالَ السُّجُودَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَبِضَ نَفْسَهُ فِيهَا، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، ثُمَّ جَلَسْتُ فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَجَدْتُ سَجْدَةً خَشِيْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَبِضَ نَفْسَكَ فِيهَا، فَقَالَ: " إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَتَانِي فَبَشَّرَنِي، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ شُكْرًا"⁽⁸⁾. وإسناده حسن لغيره؛ لوجود عبد

(1) مسند البزار (٩ / ١٣١)، ح ٣٦٨٢.

(2) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٤١١)، ح ١٠٢٥.

(3) إرواء الغلیل فی تخريج أحادیث منار السبیل (٢ / ٢٢٦).

(4) هامش مسند أحمد (٣٤ / ١٠٦ - ١٠٨).

(5) السنن الكبرى (٢ / ٥١٦)، ح ٣٩٣٢.

(6) شرطه: شرط البخاري في صحيحه.

(7) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٥١٧).

(8) مسند أحمد (٣ / ٢٠١)، ح ١٦٦٤.

الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف الذي لم يذكره سوى ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقد تابعه محمد بن جبير بن مطعم⁽²⁾.

٢٦ - قال الشيرازي: (رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْعُذْرُ؟ قَالَ: خَوْفٌ، أَوْ مَرَضٌ ")، وقال النووي: (حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ ضَعِيفٌ مُدَلِّسٌ، وَنَمْ يُضَعِّفُهُ أَبُو دَاوُدَ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ، عَنْ مَعْرَاءِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُذْرٌ "، قَالُوا: وَمَا الْعُذْرُ؟ قَالَ: " خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ، لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّى " ⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق أبي معمر القطيعي عن جرير بن عبد الحميد به مختصراً⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾ من طريق شعبة بن الحجاج عن عدي بن ثابت به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

رجالہ ثقات عدا:

١. أَبُو جَنَابٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي حَيَّةَ الْكَلْبِيُّ: ضعفه لكثرة تدليسه⁽⁹⁾، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من طبقاته⁽¹⁰⁾، فلا تقبل روايته.
٢. مَعْرَاءُ الْعَبْدِيُّ: مقبول⁽¹¹⁾.

(1) الثقات (٥ / ١٢٧).

(2) مسند أحمد (٣ / ٢٠٠)، ح ١٦٦٢.

(3) المجموع شرح المذهب (٤ / ٢٠٥).

(4) سنن أبي داود (١ / ١٥١)، ح ٥٥١.

(5) المعجم الكبير (١١ / ٤٤٦)، ح ١٢٢٦٦.

(6) سنن ابن ماجه (١ / ٢٦٠)، ح ٧٩٣.

(7) صحيح ابن حبان (٥ / ٤١٥)، ح ٢٠٦٤.

(8) المعجم الكبير (١١ / ٤٤٦)، ح ١٢٢٦٥.

(9) تقريب التهذيب ص ٥٨٩.

(10) طبقات المدلسين ص ٥٧.

(11) تقريب التهذيب ص ٥٤٢.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال العجلي: (لا بأس به)⁽²⁾، وقال ابن القطان: (لم يثبت فيه ما يُنْزَكُ لَهُ حَدِيثُهُ)⁽³⁾، والذهبي: (تُكَلِّمُ فِيهِ)⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، وتدليسه، وقد تابعه شعبة بن الحجاج متابعة قاصرة، وهي كذلك متابعة قاصرة لجرير بن عبد الحميد الذي يهملهم، فقد قال عنه ابن حجر: (ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهملهم من حفظه)⁽⁵⁾، فالإسناد حسن لغيره.

٢٧- قال النووي: (رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانَ عَشْرَةَ لَيْلَةً يَفْصِرُ الصَّلَاةَ"، إِلَّا أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ، وَهَذَا لَفْظُهُ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: " غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً، لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ"، وَيَقُولُ: " يَا أَهْلَ الْبَلَدِ، صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ")⁽⁷⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق هشيم بن بشير مختصراً⁽⁸⁾، وأحمد عن عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة بنحوه، وفيه زيادة⁽⁹⁾، وعن محمد بن جعفر عن شعبة بن الحجاج مختصراً⁽¹⁰⁾، وعن إسماعيل بن علي بن روايتين بنحوه، إحداهما بزيادة⁽¹¹⁾، أربعتهم عن علي بن زيد به، والطبراني

(1) الثقات (٥ / ٤٦٤).

(2) تهذيب التهذيب (١٠ / ٢٥٥). ولم أجده في معرفة الثقات.

(3) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣ / ٩٦).

(4) ميزان الاعتدال (٤ / ١٥٨).

(5) تقريب التهذيب ص ١٣٩.

(6) المجموع شرح المهذب (٤ / ٣٦٠).

(7) سنن أبي داود (٢ / ٩)، ح ١٢٢٩.

(8) سنن الترمذي (٢ / ٤٣٠)، ح ٥٤٥.

(9) مسند أحمد (٣٣ / ٩٩)، ح ١٩٨٦٥.

(10) سنن أبي داود (٢ / ٩)، ح ١٢٢٩.

(11) مسند أحمد (٣٣ / ١١٠)، ح ١٩٨٧٨، (٣٣ / ١٠٤)، ح ١٩٨٧١.

من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي نضرة به بنحوه⁽¹⁾، وأبو بكر الشافعي من طريق الحسن البصري عن عمران بن حصين مختصراً⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي: ضعيف⁽³⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف علي بن زيد، وقد تابعه اثنان:

الأول: يحيى بن أبي كثير متابع تامّة، وفي الإسناد: ياسين الزيات، وهو متروك⁽⁴⁾.

الثاني: الحسن البصري متابع قاصرة، وفي الإسناد الخليل بن زكريا، وهو متروك⁽⁵⁾،

وبهذا يتبين نكارة المتابعات التي تابعت هذا الحديث.

٢٨ - قال النووي: (...لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: " أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَهٍ⁽⁶⁾، قَالَ: مَالِي أَجْدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ؟ فَطَرَحَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: مَالِي أَرَى عَلَيْكَ حُلَّةَ أَهْلِ النَّارِ؟ فَطَرَحَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ اتَّخَذَهُ؟ فَقَالَ: اتَّخَذَهُ مِنْ وَرَقٍ، وَلَا تُتَمَّهُ مِثْقَالًا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ ضَعِيفٌ⁽⁷⁾.

(1) المعجم الكبير (١٨ / ٢٠٩)، ح ٥١٧.

(2) الفوائد (١ / ١٥٤)، ح ١١٥.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٠١.

(4) ميزان الاعتدال (٤ / ٣٥٨).

(5) تقريب التهذيب ص ١٩٥.

(6) شَبَهٌ: هو النحاس. انظر: الإيجاز في شرح سنن أبي داود للنووي ص ٣٨٦.

(7) المجموع شرح المهذب (٤ / ٤٦٥).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ الْمَعْنَى، أَنَّ زَيْدَ بْنَ حُبَابٍ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ السُّلَمِيِّ⁽¹⁾ الْمَرْوَزِيِّ⁽²⁾ أَبِي طَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ⁽³⁾، أَنَّ رَجُلًا، جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبِّهِ، فَقَالَ لَهُ: «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ»، فَطَرَحَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ»، فَطَرَحَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ: «أَتَّخِذُهُ مِنْ وَرَقٍ، وَلَا تُتَمِّمَهُ مِثْقَالًا»، وَلَمْ يَقُلْ مُحَمَّدٌ: عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَقُلْ: الْحَسَنُ: السُّلَمِيُّ الْمَرْوَزِيُّ⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾ من طريق زيد بن حباب به بنحوه، والترمذي من طريق يحيى بن واضح عن عبد الله بن مسلم السُّلَمِيِّ به بنحوه⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ: صدوق يخطيء في حديث الثوري⁽⁸⁾.

(1) السُّلَمِيُّ: هذه النسبة إلى سُلَيْمٍ، وهي قبيلة من العرب مشهورة، يقال لها: سُلَيْمٌ بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر، تفرقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. الأنساب للسمعاني (٧/ ١٨٠، ١٨١).

(2) الْمَرْوَزِيُّ: هذه النسبة إلى مَرْوِ الشَّاهِجَانِ، وإنما قيل له: الشَّاهِجَانُ - يعنى الشَّاهِجَانِي - موضع الملوك، ومستقرهم. الأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٠٧). وَمَرْوُ الشَّاهِجَانِ: مَرْوُ العظمى، أشهر مدن خراسان، وقصبتها، ومَرْوُ الرُّودِ: هي الصغيرة. انظر: معجم البلدان (٥/ ١١٢).

(3) أبيه: هو بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ: كَانَ اسْمُهُ عَامِرَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَمِيمِ مُهَاجِرًا، فَأَسَلَّمَ، وَأَقَامَ فِي قَوْمِهِ، حَتَّى مَضَى بَدْرًا وَأُحُدًا، ثُمَّ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ مُهَاجِرًا، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى خُرَاسَانَ غَازِيًا، وَأَسْتَوَظَنَ مَرْوًا، حَتَّى مَاتَ وَدُفِنَ بِالْحِصْيَيْنِ مَقْبَرَةَ مَرْوًا، فِي وِلَايَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٤٣٠).

(4) سنن أبي داود (٤/ ٩٠)، ح ٤٢٢٣.

(5) سنن الترمذي (٤/ ٢٤٨)، ح ١٧٨٥.

(6) سنن النسائي (٨/ ١٧٢)، ح ٥١٩٥.

(7) سنن الترمذي (٤/ ٢٤٨)، ح ١٧٨٥.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

وثقه أبو جعفر البستي⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽³⁾، وفي موضع: (كَانَ يَقْلَبُ حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ)⁽⁴⁾، وفي آخر: (أَحَادِيثُ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مَقْلُوبَةٌ)⁽⁵⁾.

ووثقه علي بن المديني⁽⁶⁾، وعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽⁷⁾، وأحمد بن صالح المصري⁽⁸⁾، وزاد: (كَانَ مَعْرُوفًا بِالْحَدِيثِ، صَدُوقًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي أَنْ يُخْرِجَ كِتَابَهُ، فَكَانَ يَمْلِي مَنْ حَفِظَهُ، فَرِيضًا وَهَمَّ فِي الشَّيْءِ، وَكَانَ رَوَايَةً عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، وَكَانَ صَاحِبَ سُنَّةٍ).

ووثقه العجلي⁽⁹⁾، وأبو مسلم الكجِّي⁽¹⁰⁾، وزاد: (كَانَ مَعْرُوفًا بِالْحَدِيثِ، صَاحِبَ سُنَّةٍ، صَدُوقًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ).

وكذا وثقه الدارقطني⁽¹¹⁾، وأبو نصر ابن ماكولا⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ، يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنِ الْمَشَاهِيرِ، وَأَمَّا رَوَايَتُهُ عَنِ الْمَجَاهِيلِ فَفِيهَا الْمَنَاقِبُ)⁽¹³⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ يَضْبِطُ الْأَفْظَانَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، وَلَكِنْ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا)⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ كَيْسًا)⁽¹⁵⁾، وابن يونس المصري: (كَانَ

(1) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ١٤٦).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١١٢.

(3) سؤالات ابن الجنيدي ص ٤٧٢.

(4) تاريخ بغداد (٨ / ٤٤٥).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٦٦).

(6) الجرح والتعديل (٣ / ٥٦٢).

(7) تاريخ أسماء الثقات ص ٩١.

(8) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ١٤٦).

(9) معرفة الثقات (١ / ٣٧٧).

(10) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ١٤٤). وأبو مسلم الكجِّي: هو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن معاذ بن المهاجر، أبو مسلم البصري، المعروف بالكجِّي، وبالكشِّي، توفي عام ٢٩٢هـ. انظر: تاريخ بغداد (٦ / ١١٩ - ١٢٢).

(11) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ١٤٦).

(12) المصدر نفسه (٥ / ١٤٧).

(13) الثقات (٨ / ٢٥٠).

(14) تاريخ بغداد (٨ / ٤٤٥).

(15) المصدر نفسه (٨ / ٤٤٤).

جوّالاً فى البلاد فى طلب الحديث، وكان حسن الحديث⁽¹⁾، وأبو حاتم: (صدوق، صالح الحديث)⁽²⁾.

وقال ابن قانع: (صالح⁽³⁾)، وابن عدي: (له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك فى صدقه، والذي قاله ابن مَعِين أن أحاديثه عن الثَّورِيِّ مقلوبة، إنما له عن الثَّورِيِّ أحاديثٌ تشبه بعض تلك الأحاديث، يَسْتَعْرَبُ بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه، ولا يرفعه، والباقي عن الثَّورِيِّ، وعن غير الثَّورِيِّ مستقيمةٌ كُلُّها)⁽⁴⁾.

قال الباحث: ثقة يخطيء فى حديث الثوري.

٢. أَبُو طَيِّبَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ السُّلَمِيِّ الْمَرْوَزِيِّ: صدوق يهمل⁽⁵⁾.

ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال: (يخطيء وَيُخَالَفُ)⁽⁶⁾، والدارقطني: (ليس به بأس)⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽⁸⁾، والذهبي: (صالح الحديث)⁽⁹⁾.

قال الباحث: أنسب الأقوال قول ابن حجر أنه صدوق يهمل.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن عبد الله بن مسلم صدوق يهمل، ولم أجد من تابعه على حديثه، وقد قال ابن حجر عن الحديث: (فِي سَنَدِهِ أَبُو طَيِّبَةَ، اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمِ الْمَرْوَزِيِّ)، ثم ذكر فيه قول أبي حاتم، وابن حبان، ثم قال: (فَإِنْ كَانَ مَحْفُوظًا حُمِلَ الْمَنْعُ عَلَى مَا كَانَ حَدِيدًا صِرْفًا)⁽¹⁰⁾، وقال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)⁽¹¹⁾، وضعفه الألباني⁽¹²⁾، وشعيب الأرنؤوط⁽¹³⁾.

(1) تاريخ ابن يونس المصرى (٢ / ٨٨).

(2) الجرح والتعديل (٣ / ٥٦١).

(3) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ١٤٦).

(4) الكامل فى ضعفاء الرجال (٤ / ١٦٧).

(5) تقريب التهذيب ص ٣٢٣.

(6) الثقات (٧ / ٤٩).

(7) سوالات السلمى للدارقطني ص ٣٥٦.

(8) الجرح والتعديل (٥ / ١٦٥).

(9) ميزان الاعتدال (٢ / ٥٠٤).

(10) انظر: فتح الباري (١٠ / ٣٢٣).

(11) سنن الترمذي (٤ / ٢٤٨)، ح ١٧٨٥.

(12) ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠٣.

(13) هامش صحيح ابن حبان (١٢ / ٣٠٠).

المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "في صحته نظر":

يرى عبد الرحمن المُعَلِّمِيُّ التفريق بين مصطلحي: "فيه نظر"، "في حديثه نظر"، حيث يرى أن الأولى تقتضي الطعن في صدقه، وأن الثانية تشعر بأنه صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلة، أو سوء حفظ⁽¹⁾.

ومن خلال ذلك يتبين أن الحديث الذي يقال فيه: "فيه نظر" فإنما يكون ذلك لأجل خلل في ضبط الراوي لا لأجل العدالة.

وقد قال الذهبي عن البخاري: (وكذا عادته إذا قال: "فيه نظر": بمعنى أنه: "مُتَّهَمٌ"، أو: "ليس بثقة"، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف)⁽²⁾، وقال أيضاً: (وقل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم)⁽³⁾.

وكلام المعلمي في التفريق بينهما يخالف ما نقله الذهبي عن البخاري أنه قال: (إِذَا قُلْتُ: فُلَانٌ فِي حَدِيثِهِ نَظْرٌ، فَهُوَ مُتَّهَمٌ وَاهٍ)⁽⁴⁾.

ويبدو أن كلام المعلمي هو من حيث الأصل اللغوي من خلال وجود لام التعريف وعدمها.

وأحياناً يقول البخاري: "في إسناده نظر"، ويكون المقصود الانقطاع، فقد قال ابن عدي: (يقول البخاري: "في إسناده نظر": أنه لم يسمع من مثل: ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده)⁽⁵⁾.

٢٩- قال النووي: (وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: " أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "لَيْسَ هُوَ بِصَحِيحٍ"، قَالُوا: "وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْمُرَادَ بِفَضْلِ طَهُورِهَا مَا سَقَطَ عَنْ أَعْضَائِهَا؛ لِأَنَّ اتَّفَقْنَا نَحْنُ وَالْمُنَازِعُونَ عَلَى أَنَّ الْبَاقِيَ فِي الْإِنَاءِ مُطَهَّرٌ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى السَّاقِطِ، وَفِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْإِسْتِدْلَالِ بِهِ هُنَا نَظْرٌ)⁽⁶⁾.

(1) انظر: التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٤١٢).

(2) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٢).

(3) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٨٣.

(4) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤١).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٠٨).

(6) المجموع شرح المهذب (١/ ١٥٣).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ - يَعْنِي الطَّيَالِسِيَّ -، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمِ⁽¹⁾، عَنْ أَبِي حَاجِبٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو - وَهُوَ الْأَفْرَعُ⁽²⁾: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي عن محمد بن بشار، ومحمود بن غيلان على الشك بين: (طهور - سؤر) عند ابن غيلان⁽⁴⁾، والنسائي عن عمرو بن علي الفلاس بلفظ: وضوء⁽⁵⁾، والدارقطني من طريق زيد بن أكرم بنحوه، وفيه زيادة⁽⁶⁾، أربعتهم عن الطيالسي به، وأحمد عن وهب بن جرير بلفظ: (سؤر)، وعبد الصمد بن عبد الوارث على الشك بين: (طهور - سؤر)⁽⁷⁾، كلاهما عن شعبة بن الحجاج به، والطحاوي من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان به بلفظ: (سؤر)⁽⁸⁾، والترمذي من طريق سليمان التيمي عن سودة بن عاصم عن رجل من بني غفار بنحوه⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو حاجب سَوَادَةُ بْنُ عَاصِمِ الْبَصْرِيِّ: صدوق⁽¹⁰⁾.

(1) عاصم: عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، مات بعد سنة ١٤٠ هـ. تقريب التهذيب ص ٢٨٥.

(2) الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو: هو الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْعِفَارِيُّ، يُعْرَفُ بِالْأَفْرَعِ، صَحِبَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى قُبِضَ، ثُمَّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ، فَوَلَّاهُ زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ خُرَاسَانَ، فَخَرَجَ إِلَيْهَا، وَسَكَنَ مَرْوً، وَتُوِّفِيَ بِهَا وَالْيَا عَلَيْهَا سَنَةَ خَمْسِينَ، وَقِيلَ: خَمْسٌ وَأَرْبَعِينَ. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٧٠٨ / ٢).

(3) سنن أبي داود (٢١ / ١)، ح ٨٢.

(4) سنن الترمذي (٩٣ / ١)، ح ٦٤٤.

(5) سنن النسائي (١٧٩ / ١)، ح ٣٤٣.

(6) سنن الدارقطني (٨٢ / ١)، ح ١٤٢.

(7) مسند أحمد (٢٩ / ٤٠٥، ٤٠٨)، ح ١٧٨٦٣، ١٧٨٦٥.

(8) شرح معاني الآثار (٢٤ / ١)، ح ٨١.

(9) سنن الترمذي (٩٢ / ١)، ح ٦٣.

(10) تقريب التهذيب ص ٢٥٩.

وثقه يحيى بن معين⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (رُبَّمَا أَخْطَأَ)⁽³⁾، وأبو حاتم: (شيخ)⁽⁴⁾، وقال البخاري: (يَعَدُّ فِي الْبَصْرِيِّينَ، وَيُقَالُ: الْغِفَارِيُّ، وَلَا أَرَاهُ يَصِحُّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو)⁽⁵⁾.

قال الباحث: ثقة، ولعل البخاري لم يثبت عنده لقاء سودة للحكم فقال بذلك، وهذا أمر خاص بمنهج البخاري في ثبوت السماع، والراوي هنا غير مدلس فلا يلزمه ثبوت اللقاء لشيخه.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح.

وأما عن تضعيف البخاري له، فقد قال: (لَيْسَ بِصَحِيحٍ)⁽⁶⁾، ولعله أراد ما تقدم من عدم ثبوت اللقاء، فقد رد ابن حجر على ذلك فقال: (أَمَّا حَدِيثُ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو: فَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ⁽⁷⁾، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ⁽⁸⁾، وَأَغْرَبَ النَّوَوِيُّ، فَقَالَ: (اتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى تَضْعِيفِهِ)⁽⁹⁾.

قال الدارقطني: (أَبُو حَاجِبٍ: اسْمُهُ: سَوَادَةُ بْنُ عَاصِمٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، فَرَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ، وَعَزْرَوَانُ بْنُ حُجَيْرٍ السَّدُوسِيُّ عَنْهُ مَوْفُوقًا، مِنْ قَوْلِ الْحَكَمِ غَيْرِ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: وهذا لا يؤثر على الحكم بتصحيح رفع الحديث؛ لأن الحديث رفعه ثقتان من أصحاب سودة، وهما: عاصم بن سليمان، وسليمان التيمي.

وقال الدارقطني أيضًا: (يُرْوَاهُ سُلَيْمَانُ النَّيْمِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ أَبُو كُدَيْبَةَ - يحيى ابن المهلب البجلي -، عَنْ سُلَيْمَانَ النَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي حَاجِبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَذَلِكَ وَهُمْ، وَأَنَّمَا

(1) الجرح والتعديل (٤/ ٢٩٢).

(2) تهذيب الكمال (١٢/ ٢٣٥).

(3) الثقات (٤/ ٣٤١).

(4) الجرح والتعديل (٤/ ٢٩٢).

(5) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٩٦).

(6) العلل الكبير للترمذي ص ٤٠.

(7) انظر: سنن الترمذي (١/ ٩٣)، ح ٦٤.

(8) انظر: صحيح ابن حبان (٤/ ٧١)، ح ١٢٦٠.

(9) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٠٠).

(10) انظر: سنن الدارقطني (١/ ٨٢).

رَوَاهُ أَبُو حَاجِبٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ⁽¹⁾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو كُدَيْبَةَ، عَنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، وَأَسْنَدُهُ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ)⁽²⁾.

٣٠ - قال النووي: (عن المقدم بن معدي كَرَبَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " عَلَيْكُمْ بِهَذَا السَّحُورِ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الْغِدَاءُ الْمُبَارَكُ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْعَرَبِيَّاتِ بْنِ سَارِيَةَ بِمَعْنَاهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدِ الْخِيَّاطُ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ سَيْفٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي رُهْمٍ⁽⁴⁾، عَنِ الْعَرَبِيَّاتِ بْنِ سَارِيَةَ⁽⁵⁾)، قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى السَّحُورِ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: "هَلُمَّ إِلَيَّ الْغِدَاءِ الْمُبَارَكِ"⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنِ شُعَيْبِ بْنِ يُونُسَ بِلَفْظٍ: "هَلُمَّوا"⁽⁷⁾، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِمِثْلِهِ⁽⁸⁾، كِلَاهِمَا عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَمَادٍ بْنِ خَالِدٍ بِمِثْلِهِ⁽⁹⁾، كِلَاهِمَا عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ بِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

رجالہ ثقات عدا:

١. مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ الْحَضْرَمِيُّ الْحِمَاصِيُّ: صدوق له أوهام⁽¹⁰⁾.

(1) العطل الواردة في الأحاديث النبوية (٨ / ٢٨٠).

(2) أطراف الغرائب والأفراد (٥ / ٢٨١).

(3) المجموع شرح المذهب (٦ / ٣٦١).

(4) أبو رُهْمٍ: هو أحزاب بن أُسَيْدِ السَّمْعِيِّ، مختلف في صحبته، والصحيح أنه مخضرم ثقة. تقريب التهذيب ص ٩٦.

(5) الْعَرَبِيَّاتُ بْنُ سَارِيَةَ: هو أَبُو نَجِيحٍ، تُوفِّيَ بِالشَّامِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤ / ٢٢٣٤، ٢٢٣٥).

(6) سنن أبي داود (٢ / ٣٠٣)، ح ٢٣٤٤٤.

(7) سنن النسائي (٤ / ١٤٥)، ح ٢١٦٣.

(8) مسند أحمد (٢٨ / ٣٨٢)، ح ١٧١٥٢.

(9) مسند أحمد (٢٨ / ٣٧١)، ح ١٧١٤٣.

(10) تقريب التهذيب ص ٥٣٨.

وثقه عبد الرحمن بن مهدي⁽¹⁾، وابن سعد، وزاد: (كان كثير الحديث)⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، ويحيى بن معين⁽⁴⁾، وفي موضع: (صالح)⁽⁵⁾، وفي موضع: (ليس برضي)⁽⁶⁾، وقال أيضاً: (ليس بالقوي، ولا جاء بمنكر)⁽⁷⁾، وقال محمد بن وضاح: (قال لي يحيى بن معين: جمعتم حديث معاوية بن صالح؟ قلت: لا، قال: أضعتم والله علماً عظيماً)⁽⁸⁾.

ووثقه العجلي⁽⁹⁾، وأبو زرعة، وزاد: (محدث)⁽¹⁰⁾، والترمذي، وزاد: (عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير يحيى القطان)⁽¹¹⁾، والبزار⁽¹²⁾، والنسائي⁽¹³⁾، وفي موضع آخر قالوا: (ليس به بأس)⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾.

وقال يعقوب بن شيبان السدوسي: (قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط، ليس بالثابت، ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه)⁽¹⁶⁾، وقال ابن خراش: (صدوق)⁽¹⁷⁾، وابن عدي: (حدث عنه الليث، وبشر بن السري، وثقات الناس، وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات)⁽¹⁸⁾، وقال ابن القطان: (مختلف فيه، ومن ضعفه ضعفه بسوء حفظه)⁽¹⁹⁾، والذهبي: (صدوق إمام)⁽²⁰⁾.

(1) التاريخ الكبير (٧ / ٣٣٥).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٥٣٠).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٢).

(4) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٨٩).

(5) المصدر نفسه (٢٨ / ١٩٠).

(6) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٣).

(7) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٢٧٠).

(8) تهذيب التهذيب (١٠ / ٢١١).

(9) معرفة الثقات (٢ / ٢٨٤).

(10) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٣).

(11) سنن الترمذي (٥ / ٣٢).

(12) تهذيب التهذيب (١٠ / ٢١١).

(13) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٩١).

(14) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٢٦٩، ٢٧٠).

(15) الثقات (٧ / ٤٧٠).

(16) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٩٢).

(17) المصدر نفسه.

(18) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٤٦).

(19) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ١١٢).

(20) الكاشف (٢ / ٢٧٦).

وقال أحمد بن محمد بن عبد البر⁽¹⁾: (كان إماماً في الحديث، راوية عن كبار الشاميين مقتدياً بسيرتهم)⁽²⁾، وقال محمد بن أحمد بن أبي خيثمة: (أردت أن أدخل الأندلس حتى أفئتس عن أصول كتب معاوية بن صالح، فلما قدمت طلبت ذلك، فوجدت كتبه قد ذهبت لسقوط همم أهله، وكان معاوية يغرب بحديث أهل الشام جداً)⁽³⁾، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽⁴⁾.

وقال يحيى القطان: (ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفاً)⁽⁵⁾، وقد علق ابن معين على ذلك فقال: (كَانَ ابْنُ مَهْدِي إِذَا حَدَّثَ بِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ زَبْرَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَقَالَ: إِيَّاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَكَانَ ابْنُ مَهْدِي لَا يَبَالِي عَمَّنْ رَوَى، وَيَحْيَى ثِقَةٌ فِي حَدِيثِهِ)⁽⁶⁾.

وقال موسى بن سلمة: (أَتَيْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ صَالِحٍ؛ لِأَكْتُبَ عَنْهُ فَرَأَيْتُ أَدَاةَ الْمَلَاهِي، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: شَيْءٌ يُهْدِيهِ إِلَيَّ ابْنُ مَسْعُودٍ صَاحِبُ الْأَنْدَلُسِ، قَالَ: تَرَكْتُهُ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ)⁽⁷⁾، وقال أبو إسحاق الفزاري: (مَا كَانَ بِأَهْلِ أَنْ يُرَوَى عَنْهُ)⁽⁸⁾، وقال حميد بن زنجويه: (قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: إِنَّكَ تَطْلُبُ الْغَرَائِبَ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَالِحٍ، وَكَتَبَ كِتَابَ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ تَسْتَفِدُّ مَائَتِي حَدِيثٍ)⁽⁹⁾، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَارِ الْمَوْصِلِيِّ: (النَّاسُ يَرَوُونَ عَنْهُ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي أَيَّ شَيْءٍ الْحَدِيثِ)⁽¹⁰⁾، وقال الساجي: (ليس بالقوي)⁽¹¹⁾، وضعفه الأزدي⁽¹²⁾.

قال الباحث: صدوق له أوهام كما قال ابن حجر.

٢. يُونُسُ بْنُ سَيْفٍ: مقبول⁽¹³⁾.

(1) أحمد بن محمد بن عبد البر: هو أبو عبد الملك القرطبي الأموي، صاحب كتاب تاريخ الفقهاء والقضاة، وأخذ عن شيوخ الأندلس، وكان واسع الزاوية والدراية. انظر: تاريخ الإسلام (٧/ ٧١٤).

(2) إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٠).

(3) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١١).

(4) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣).

(5) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٢).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ١٤٣).

(7) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٨٣).

(8) المصدر نفسه (٤/ ١٨٣).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ١٤٣).

(10) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٩٢).

(11) إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٠).

(12) المصدر نفسه (١١/ ٢٦٩).

(13) تقريب التهذيب ص ٦١٣.

وثقه الدارقطني⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾.
وقال البزار: (صَالِحُ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: (كان معروفًا، له أحاديث)⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: (لا يُعرف إلا بهذا الحديث - يعني الحارث بن زياد-، ولا أعلم يونس بن سيف سمع منه أم لا)⁽⁶⁾.

قال الباحث: ثقة.

٣. الْحَارِثُ بْنُ زِيَادٍ الشَّامِي: لِيْنُ الْحَدِيثِ⁽⁷⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف الحارث بن زياد الشامي.

قال البزار: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنِ الْعَرِيَّاضِ بْنِ سَارِيَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَحَدِيثُ الْعَرِيَّاضِ فِيهِ عِلَّتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ زِيَادٍ لَا نَعْلَمُ كَبِيرًا أَحَدٌ رَوَى عَنْهُ، وَيُونُسُ بْنُ سَيْفٍ صَالِحُ الْحَدِيثِ قَدْ رَوَى عَنْهُ)⁽⁸⁾، وعلق ابن القطان عليه فقال: (ولم يبين العلة الأخرى، وهي: إمَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْجَهْلِ بِحَالِ أَبِي رَهْمٍ، وَإِمَّا مَا بِمُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ مِنَ الضَّعْفِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يوثقه)⁽⁹⁾.

وقال ابن القطان: (هذا الحديث لا يصح)⁽¹⁰⁾، وقال الألباني: (هذا إسناد ضعيف،

رجاله ثقات؛ غير الحارث بن زياد- وهو الشامي- مجهول)⁽¹¹⁾.

(1) تهذيب التهذيب (١١ / ٤٤٠).

(2) الكاشف (٢ / ٤٠٣).

(3) الثقات (٥ / ٥٥٥).

(4) مسند البزار (١٠ / ١٣٨).

(5) الطبقات الكبير (٩ / ٤٦٢).

(6) جامع التحصيل ص ٣٠٥.

(7) تقريب التهذيب ص ١٤٦.

(8) مسند البزار (١٠ / ١٣٨).

(9) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ٢٦٥).

(10) المصدر نفسه (٤ / ٢٦٤).

(11) صحيح أبي داود (٧ / ١٠٨).

٣١- قال الشيرازي: (رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: "أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ أَجْهَزَ جَيْشًا فَنَفِدَتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آخِذَ عَلَى قِلَاصِ الصَّدَقَةِ، فَكُنْتُ آخِذَ الْبَعِيرِ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ")، وقال النووي: (حديث ابن عمرو بن العاص: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ عِنْدَهُ حَسَنٌ كَمَا سَبَقَ تَفْرِيرُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرًا^(١)).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَارِثٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُجْهَزَ جَيْشًا، فَنَفِدَتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قِلَاصِ^(٢) الصَّدَقَةِ، فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ^(٣)».

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني^(٤)، والدارقطني^(٥) من طريق حماد بن سلمة به بنحوه، والدارقطني من طريق شعيب بن محمد السهمي عن عبد الله بن عمرو بن العاص بنحوه^(٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. حَفْصُ بْنُ عُمَرَ أَبُو عَمْرٍو الضَّرِيرُ الْأَكْبَرُ الْبَصْرِيُّ: صدوق عالم^(٧).

ذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال أبو حاتم: (كُتِبَتْ عَنْهُ، وَهُوَ صَدُوقٌ صَالِحٌ الْحَدِيثِ، عَامَةٌ حَدِيثُهُ يَحْفَظُهَا)^(٩)، والذهبي: (صَدُوقٌ حَافِظٌ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَّقِينَ)^(١٠)، وقال ابن معين: (لَا يُرْضَى)^(١١).

(١)المجموع شرح المهذب (٩/ ٣٩٩، ٤٠٠).

(٢)قِلَاصٌ: جَمْعُ قُلُوصٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الشَّابَّةُ. النّهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٠٠).

(٣)سنن أبي داود (٣/ ٢٥٠)، ٢٣٥٧.

(٤)المعجم الكبير (١٣/ ٦٣)، ح ١٥٥.

(٥)سنن الدارقطني (٤/ ٣٦)، ح ٣٠٥٥، ٣٠٥٤.

(٦)سنن الدارقطني (٤/ ٣٥)، ح ٣٠٥٢.

(٧)تقريب التهذيب ص ١٧٣.

(٨)الثقات (٨/ ١٩٩).

(٩)الجرح والتعديل (٣/ ١٨٣).

(١٠)ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٥).

(١١)الضعفاء الكبير (١/ ٢٧٢).

قال الباحث: صدوق.

٢. حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة⁽¹⁾.

٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ: تقدم في الحديث رقم: (١١)، أنه صدوق مدلس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الرابعة الذين لا يقبل تدليسهم إلا إذا صرحوا بالسماع.

٤. مُسْلِمُ بْنُ جُبَيْرٍ: مجهول⁽²⁾.

٥. أَبُو سُفْيَانَ: مقبول⁽³⁾.

وثقه ابن معين⁽⁴⁾، وزاد: (مشهور)، والذهبي⁽⁵⁾، وفي موضع: (لا يُعرف)⁽⁶⁾.

قال الباحث: ثقة.

٦. عَمْرُو بْنُ حَرِيْشٍ: له حديث مشهور، وهو مجهول الحال من الرابعة، وزعم ابن حبان أنه عمرو بن حبشي فوهم⁽⁷⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة مسلم بن جبير، وعمرو بن حريش، وقد تابع عمراً شعيب بن محمد السهمي، فيرتقي الإسناد إلى حسن لغيره. وقد حسنه الألباني⁽⁸⁾.

وقال عبد الحق الإشبيلي: (برويه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَخْتَلَفَ عَنْهُ فِي إِسْنَادِهِ، وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ)، ورد ابن القطان عليه فقال: (وَهُوَ قَوْلٌ تَبِعَ فِيهِ غَيْرُهُ⁽⁹⁾) ، والشهرة لَا تَنْفَعُهُ، فَإِنَّ الضَّعِيفَ قَدْ يَشْتَهَرُ، وَهُوَ حَدِيثُ ضَعِيفٍ⁽¹⁰⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ١٧٨.

(2) تقريب التهذيب ص ٥٢٩.

(3) تقريب التهذيب ص ٦٤٥. ولم أجد له له اسماً، أو نسبة.

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٩٩.

(5) الكاشف (٢/ ٤٣٠).

(6) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٨٧).

(7) تقريب التهذيب ص ٤٢٠. وقد ذكره ابن حبان في الثقات باسم: عمرو بن حبشي الزبيدي، وهو الذي يُقال له: عمرو بن حريش. انظر: الثقات (٥/ ١٧٣).

(8) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٥/ ٢٠٥).

(9) يقصد: يحيى بن معين. انظر: البدر المنير (٦/ ٤٧٢).

(10) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٥/ ١٦٢، ١٦٣).

المطلب الخامس: ما قال فيه النووي: "ليس بالقوي" أو "ليس بقوي":

المراد بمصطلح: "ليس بقوي" هو نفي القوة مطلقاً، وإن لم يثبت الضعف المطلق، وأما مصطلح: "ليس بالقوي" فإنما ينفي الدرجة الكاملة من القوة⁽¹⁾. وقد يختلف مراد العلماء بمصطلح "ليس بالقوي"، فقد قال الذهبي: (وقد قيل في جماعات: "ليس بالقوي"، واحتجَّ به"، وهذا النسائي قد قال في عِدَّة: "ليس بالقوي"، ويُخرجُ لهم في كتابه، قال: قولنا: "ليس بالقوي": ليس بجرحٍ مُفسِدٍ)⁽²⁾، وأضاف أيضاً: (وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، يُريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القويِّ النَّبَتِ، والبخاريُّ قد يُطلقُ على الشيخ: "ليس بالقوي"، ويريد أنه: "ضعيف")⁽³⁾.

قال الشيرازي: (رَوَى الْعَبَّاسُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " اسْتَأْكُوا، لَا تَدْخُلُوا عَلَيَّ قُلْحًا"⁽⁴⁾)، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ الْعَبَّاسِ فَهُوَ ضَعِيفٌ. رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخِهِ، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْعَبَّاسِ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِسْنَادُهُمَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

٣٢ - أولاً: حديث العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه -:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: (حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصِ الْأَبَّارِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ تَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَيَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَسْتَأْكُوا، فَقَالَ: "تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا، اسْتَأْكُوا".⁽⁶⁾

(1) انظر: التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (١/ ٤٤٢).

(2) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٨٢.

(3) المصدر نفسه ص ٨٣.

(4) قُلْحًا: الفلح: صفة تَعْلُو الأسنان، وَوَسَخٌ يَرْكَبُهَا، وَالرَّجُلُ أَفْلَحٌ، وَالْجَمْعُ: قُلْحٌ، مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْمُنْتَوَسَخِ النِّيَابِ: قُلْحٌ، وَهُوَ حَتٌّ عَلَى اسْتِعْمَالِ السَّوَاكِ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٩٩).

(5) المجموع شرح المذهب (١/ ٢٦٧، ٢٦٨).

(6) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٩٥٨).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار من طريق سليمان بن كراز⁽¹⁾، وأبو يعلى من طريق سريح بن يونس⁽²⁾، والضياء المقدسي من طريق شيبان بن عبد الرحمن⁽³⁾، ثلاثتهم عن أبي حفص الأبار به بنحوه، وفيه زيادة. ولم أجد في السنن الكبرى للبيهقي الرواية مسندة بل أوردتها في سياق تخريج المتابعات⁽⁴⁾.

وأخرجه أحمد⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق سفيان الثوري، والطبراني من طريق شيبان بن عبد الرحمن، وجريز بن عبد الحميد⁽⁷⁾، وابن قانع من طريق الفضيل بن عياض⁽⁸⁾، ثلاثتهم عن منصور بن المعتمر، الاثنان: (سفيان - منصور)، عن أبي علي الأزدي، عن جعفر بن تَمَّام بن عباس، عن أبيه تَمَّام بن عباس مرفوعاً بنحوه، وفيه زيادة، وليس فيه: "عن العباس".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرِ الْحَضْرَمِيِّ: صدوق يخطيء⁽⁹⁾.

وثقه محمد بن غالب تَمَّام⁽¹⁰⁾، ويعقوب بن شيبان⁽¹¹⁾، وابن الجوزي⁽¹²⁾، وزادا: (صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال أبو حاتم: (صدوق عندي، يغلط أحياناً)⁽¹⁴⁾، وقال أبو الشيخ الأصبهاني: (لَهُ أَحَادِيثُ غَرَائِبُ)⁽¹⁵⁾.

(1) مسند البزار (٤ / ١٣١)، ح ١٣٠٣.

(2) مسند أبي يعلى (١٢ / ٧١)، ح ٦٧١٠.

(3) لأحاديث المختارة (٨ / ٣٩٤)، ح ٤٨٧.

(4) انظر: السنن الكبرى (١ / ٥٩).

(5) مسند أحمد (٣ / ٣٣٤)، ح ١٨٣٥.

(6) السنن الكبرى (١ / ٥٩)، ح ١٥١.

(7) المعجم الكبير (٢ / ٦٤)، ح ١٣٠٢، ١٣٠٣.

(8) معجم الصحابة (١ / ١١٣).

(9) تقريب التهذيب ص ٤٧٠.

(10) تاريخ بغداد (٢ / ٩٥).

(11) تاريخ بغداد (٢ / ٩٥).

(12) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١١ / ٣٣٥).

(13) الثقات (٩ / ٨٢).

(14) الجرح والتعديل (٧ / ٢١٤).

(15) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٢ / ٨٩).

وقال أبو نعيم الأصبهاني: (صاحب غرائب)⁽¹⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء كما قال ابن حجر.

٢. أبو علي الأزدي: مقبول⁽²⁾.

قال الباحث: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم متابعة أحد لأبي علي الأزدي، وأما محمد بن بكير، وهو صدوق يخطيء، فقد تابعه سليمان بن كراز، وسريج بن يونس، وشيبان بن عبد الرحمن.

٣٣- ثانيًا: حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيُّ، أَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيِّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فَارِسٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - هُوَ الْبُخَارِيُّ - قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ مَحْبُوبٍ، ثنا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ تَمَّامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحًا، اسْتَاكُوا"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في تاريخه عن محمد بن محبوب به بمثله⁽⁴⁾، وأخرجه البيهقي من طريق جَعْفَرِ بْنِ تَمَّامٍ عن ابن عباس بلا واسطة بنحوه، وفيه زيادة⁽⁵⁾، وأخرجه أحمد من طريق أريدة التميمي عن ابن عباس بالترغيب باستعمال السواك⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيُّ:

قال الذهبي: (حَدَّثَ بَنِيْسَابُور عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ مَطَرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ السَّرَاجِ، وَطَبَقْتَهُمْ، رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرِ الْبِيهَقِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْأَخْرَمِ)⁽⁷⁾، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(1) تاريخ أصبهان (٢/ ١٤٦).

(2) تقريب التهذيب ص ٦٥٩.

(3) السنن الكبرى (١/ ٥٩)، ح ١٥٢.

(4) التاريخ الكبير (٢/ ١٥٧).

(5) السنن الكبرى (١/ ٥٩)، ح ١٥١.

(6) مسند أحمد (٤/ ٢٩)، ح ٢١٢٥.

(7) تاريخ الإسلام (٩/ ٣٣٤).

٢. إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ:

لم أجد فيه إلا قول ابن العماد: (العدل)^(١).

٣. مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسِ الدَّلَالِ:

قال السمعاني: (من أهل نيسابور، كانت له ثروة ظاهرة وتجارة واسعة، فذهبت، فاشتغل بالدلالة بعد أن كان أقام ببغداد على التجارة سنين، وقد كان أنفق على العلم الأموال الكثيرة)^(٢)، وقال محمد بن يعقوب بن الأخرم: (ما أنكرنا عليه إلا لسانه؛ فإنه كان فحاشاً)^(٣).

قال الباحث: صالح.

٤. عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَيْسِ الْأَبَّارِ: صدوق، وكان يحفظ^(٤).

وثقه يحيى بن معين^(٥)، والعجلي^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وقال أبو زرعة، وأبو

حاتم: (صدوق)^(٨).

قال الباحث: ثقة.

٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَزْدِيُّ: تقدم في الحديث السابق أنه مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل أبي علي الأزدي، وأما أبو بكر الفارسي فقد توبع في الروايات التي أوردها البخاري في تاريخه^(٩)، ولم أجد متابعة لهذه الألفاظ، إلا ما وجدته من الترغيب في فضل السواك فقط من طريق أريدة التميمي عن ابن عباس.

٣٤ - قال الشيرازي: (روى طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْصَلُ بَيْنَ الْمُمْضِئَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ: فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ بِقَوِيٍّ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ)^(١٠).

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٤ / ٣٩٢).

(٢) الأنساب للسمعاني (٥ / ٤٣١).

(٣) المصدر نفسه (٥ / ٤٣٢).

(٤) تقريب التهذيب ص ٤١٥.

(٥) الجرح والتعديل (٦ / ١٢٢).

(٦) معرفة الثقات (٢ / ١٦٩).

(٧) الثقات (٧ / ١٨٩).

(٨) الجرح والتعديل (٦ / ١٢٢).

(٩) انظر: التاريخ الكبير (٢ / ١٥٧).

(١٠) المجموع شرح المذهب (١ / ٣٥١، ٣٥٢ - ٣٥٣).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ⁽¹⁾، قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا، يَذْكُرُ عَنْ طَلْحَةَ⁽²⁾، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ⁽³⁾، قَالَ: "دَخَلْتُ - يَعْنِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ، وَالْإِسْتِنْشَاقِ"⁽⁴⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق أمية بن بسطام عن المعتمر بن سليمان به بمثله⁽⁵⁾، والبيهقي من طريق أبي داود به بمثله⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: صدوق⁽⁷⁾.

وثقه النسائي⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾، والذهبي⁽¹¹⁾:
(صدوق).

قال الباحث: صدوق.

٢. الليث بن أبي سليم: صدوق، اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فَنُزِكَ⁽¹²⁾.

(1) مُعْتَمِرٌ: مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّيْمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، يَلْقَبُ: الطَّفِيلُ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ. تَقْرِيْبُ التَّهْذِيْبِ ص ٥٣٩.

(2) طَلْحَةُ: طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ كَعْبِ الْيَامِيِّ الْكُوفِيِّ، مَاتَ سَنَةَ ١١٢ هـ أَوْ بَعْدَهَا. تَقْرِيْبُ التَّهْذِيْبِ ص ٢٨٣.

(3) جده: الصحابي كعب بن عمرو الياامي، وقيل: عمرو بن كعب. انظر: معرفة السنن والآثار (١/ ٢٧١).

(4) سنن أبي داود (١/ ٣٤)، ح ١٣٩.

(5) المعجم الكبير (١٩/ ١٨١)، ح ٤١٠.

(6) السنن الكبرى (١/ ٨٥)، ح ٢٣٤.

(7) تقریب التهذيب ص ١٨٢.

(8) تسمية الشيوخ ص ٧٠.

(9) الثقات (٨/ ١٩٧).

(10) الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٩).

(11) الكاشف (١/ ٣٥٥).

(12) تقریب التهذيب ص ٤٦٤.

وثقه عثمان بن أبي شيبة، وزاد: (صدوق، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ)⁽¹⁾ ، وقال البخاري: (صدوق)⁽²⁾ ، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق، ضعيف الحديث)⁽³⁾ ، وقال الساجي: (صدوق، فيه ضعف، كان سيء الحفظ، كثير الغلط)⁽⁴⁾ ، وقال الذهبي: (حسن الحديث، ومن ضَعَّفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ لِاخْتِلَافِهِ بِأَخْرَجِهِ)⁽⁵⁾ ، وفي موضع: (فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة، وصيام، وعلم كثير، وبعضهم احتج به)⁽⁶⁾ .

وقال عبد الرحمن بن مهدي: (ليث بن أبي سليم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد: ليث أحسنهم حالاً عندي)⁽⁷⁾ ، وقال البزار: (كان أحد العبَّاد، إلا أنه أصابه اختلاط، فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه)⁽⁸⁾ ، وقال الدارقطني: (صاحب سُنَّةٍ، يُخَرِّجُ حَدِيثَهُ، أَنْكَرُوا عَلَيْهِ الْجَمْعَ بَيْنَ عَطَاءٍ، وَطَاوَسٍ، وَمَجَاهِدٍ حَسَبِ)⁽⁹⁾ ، وفي موضع: ضَعِيفٌ⁽¹⁰⁾ ، وفي موضع غيره: (لَيْسَ بِحَافِظٍ)⁽¹¹⁾ ، وفي موضع آخر: (سيء الحفظ)⁽¹²⁾ .

وقال عيسى بن يونس السَّبَّيْعِيُّ: (قد رأيتَه، وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فَيُؤَدِّنُ)⁽¹³⁾ ، وقال عثمان بن أبي شيبة: (سألت جريراً - يعني: ابن عبد الحميد - عن ليث، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم

(1) تاريخ أسماء الثقات ص ١٩٦ .

(2) اللعل الكبير للترمذي ص ٢٩٣ . وقع في تهذيب التهذيب: زيادة: بهم. انظر: تهذيب التهذيب (٨ / ٤٦٨) .

(3) تهذيب التهذيب (٨ / ٤٦٨) .

(4) تهذيب التهذيب (٨ / ٤٦٨) .

(5) ديوان الضعفاء ص ٣٣٣ .

(6) الكاشف (٢ / ١٥١) .

(7) الجرح والتعديل (٧ / ١٧٨) .

(8) تهذيب التهذيب (٨ / ٤٦٨) .

(9) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٥٨ .

(10) سنن الدارقطني (٢ / ١٢٢) .

(11) المصدر نفسه (١ / ١١٢) .

(12) سنن الدارقطني (١ / ١١٤) .

(13) الجرح والتعديل (٧ / ١٧٨) .

عطاء، وكان ليثٌ أكثرهم تخليطاً⁽¹⁾، وقال الفلاس: (كان يحيى - يقصد: القطان - لا يحدث عن ليث، وكان عبد الرحمن - يقصد: ابن مهدي - يحدث عنه)⁽²⁾،

وقال ابن سعد: (كَانَ رَجُلًا صَالِحًا عَابِدًا، وَكَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ)⁽³⁾، وضعفه ابن معين⁽⁴⁾، وفي موضع: (ليس بذاك القوي)⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: (ليس حديثه بذاك)⁽⁶⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (قلت ليحيى بن معين: ليث بن أبي سليم أضعف من يزيد بن أبي زياد، وعطاء بن السائب؟ قال: نعم، يزيد فوقه في الحديث)⁽⁷⁾،

وقال أحمد: (مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ)⁽⁸⁾، وفي موضع: (لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِ)⁽⁹⁾، وقال الجوزجاني: (يُضَعَّفُ حَدِيثَهُ، لَيْسَ بِثَبَّتٍ)⁽¹⁰⁾، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: (لا يُشْتَعَلُّ بِهِ، هُوَ مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ)⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة: (لَيْنَ الْحَدِيثِ، لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ)⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم: (ليث بن أبي سليم أحب إلي من يزيد بن أبي زياد، كان أبرأ ساحة، يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، فذكرت له قول جرير بن عبد الحميد فيه، فقال: أقول كما قال جرير)⁽¹³⁾.

وضعفه النسائي⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ مِنَ الْعُبَّادِ، وَلَكِنْ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، حَتَّى كَانَ لَا يَذَرِي مَا يَحَدَّثُ بِهِ، فَكَانَ يِقْلِبُ الْأَسَانِيدَ، وَيَرْفَعُ الْمَرَّاسِيلَ، وَيَأْتِي عَنِ النَّقَاتِ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، كُلَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ فِي اخْتِلَاطِهِ)⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: (له من الحديث

(1) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨).

(2) المصدر نفسه.

(3) الطبقات الكبير (٨/ ٤٦٨).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٥٨.

(5) سؤالات ابن الجنيدي ص ٤٠٣.

(6) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - السفر الثالث - (١/ ٢٣٠).

(7) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨).

(8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٧٩).

(9) العلل الكبير للترمذي ص ٢٩٣.

(10) أحوال الرجال ص ١٤٩.

(11) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩).

(12) المصدر نفسه.

(13) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨، ١٧٩).

(14) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٩٠.

(15) المجروحين (٢/ ٢٣١).

أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شُعْبَةُ والثوري، وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه⁽¹⁾، وقال الحاكم أبو أحمد: (ليس بالقوي عندهم)⁽²⁾، وقال الحاكم أبو عبد الله: (مجمع على سوء حفظه)⁽³⁾.

قال الباحث: أرجح الأقوال ما قاله ابن حجر أنه صدوقٌ، اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فنُّرك.

٣. أبيه: مُصَرِّفُ بَنِ عمرو: مجهول⁽⁴⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة مصرف بن عمرو، واختلاط الليث بن أبي سليم، وعدم وجود من يتابعهما، وأما عن صحبة كعب بن عمرو: فقد أنكر سفيان بن عيينة أن يكون كعبًا لقي النبي صلى الله عليه وسلم، وأما عبد الرحمن بن مهدي فقد أثبتها، وقال يحيى بن معين: (المُحَدِّثُونَ يَقُولُونَ: قَدْ رَأَاهُ، وَأَهْلُ بَيْتِ طَلْحَةَ يَقُولُونَ: لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ)⁽⁵⁾، وقد ذكره ابن حجر في الصحابة⁽⁶⁾، وأرجح الأقوال أنه أحد الصحابة.

٣٥ - قال النووي: (واحتجوا له بِحَدِيثِ عُثَيْمٍ - بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ -، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَسَلَّمْتُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ - يَقُولُ: اخْلِقْ -". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ؛ لِأَنَّ عُثَيْمًا، وَكُلَيْبًا لَيْسَا بِمَشْهُورَيْنِ، وَلَا وَثَقًا، لَكِنَّ أبا دَاوُدَ رَوَاهُ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ، وَقَدْ قَالَ إِنَّهُ إِذَا ذَكَرَ حَدِيثًا، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ فَهُوَ عِنْدَهُ صَالِحٌ - أَيَّ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ -، فَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَهُ حَسَنٌ)⁽⁷⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٣٨).

(2) تهذيب التهذيب (٨ / ٤٦٨).

(3) تهذيب التهذيب (٨ / ٤٦٨).

(4) تقريب التهذيب ص ٥٣٣.

(5) السنن الكبرى (١ / ٨٥).

(6) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥ / ٤٥٣).

(7) المجموع شرح المهذب (٢ / ١٥٤).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرْتُ عَنْ عَثِيمِ بْنِ كَلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ⁽¹⁾، أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: قَدْ أَسْلَمْتُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ - يَقُولُ: احْلِقْ -"، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي آخَرُ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِآخَرَ مَعَهُ: "أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ، وَأَخْتَتِنِ"⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن عبد الرزاق بن همام به بمثله⁽³⁾، وابن قانع من طريق يزيد بن أبي حبيب عن كثير بن كليب عن أبيه كليب بن إساف مرفوعاً بنحو الجزء الأول، وفيه زيادة، ومن طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن عثيم بن كثير بن كليب به، بنحو الجزء الأول⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَثِيمُ بْنُ كَلْبٍ: وهو عَثِيمُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ كَلْبٍ: مجهول⁽⁵⁾.
٢. أبيه: كثير بن كليب الجهني: قال ابن القطان: (مجهول)⁽⁶⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

السبب الأول: جهالة كثير بن كليب والد عثيم، ولم يتابع على حديثه.

السبب الثاني: وجود عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي: وهو مدلس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، وقال: (مشهورٌ بالعلم والثبت، كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس)، ثم ذكر قول الدارقطني: (شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح)⁽⁷⁾، فلا بد من التصريح بالسماع، وفي هذا الحديث

(1) جده: هو كليب بن إساف الجهني، وقد شهد أحدًا. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥ / ٤٦٤).

(2) سنن أبي داود (١ / ٩٨)، ح ٣٥٦.

(3) مسند أحمد (٢٤ / ١٦٣)، ح ١٥٤٣٢.

(4) معجم الصحابة (٢ / ٣٨٢)، (٢ / ٣٨٩).

(5) تقريب التهذيب ص ٣٨٧.

(6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣ / ٤٣).

(7) طبقات المدلسين ص ٤١.

انقطاع بين ابن جريج المدلس، وعثيم بن كليب، والرجل الذي بينهما هو إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متروك، كما قال ابن حجر (1).

وقال ابن القطان: (هَذَا إِسْنَادُهُ، وَهُوَ غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ، مِنَ الْإِنْقِطَاعِ الَّذِي فِي قَوْلِ ابْنِ جَرِيحٍ: أَخْبَرْتُ، وَذَلِكَ أَنَّ عُنَيْمَ بْنَ كَلَيْبٍ وَأَبَاهُ، وَجَدَهُ، مَجْهُولُونَ⁽²⁾، وَمَعَ هَذَا فَلَيْتَهُ بَقِيَ هَكَذَا بَلْ فِيهِ زِيَادَةٌ لَا أَقُولُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ، وَلَكِنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ، وَهِيَ أَنَّ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ قَالَ: "إِنَّ ابْنَ جَرِيحٍ الْقَائِلَ الْآنَ: أَخْبَرْتُ عَنْ عَثِيمِ بْنِ كَلَيْبٍ، إِنَّمَا رَوَاهُ لَهُ عَنْ عَثِيمِ بْنِ كَلَيْبٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى"، وَهُوَ مَنْ قَدْ عَلِمَ ضَعْفَهُ، وَأُمُورٌ أُخْرَى رُمِيَ بِهَا فِي دِينِهِ، وَقَدْ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَابْنُ جَرِيحٍ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيحٍ أَحَادِيثَ، قَالُوا: "إِنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهَا عَنْهُ، فَأَسْقَطَهُ وَأَرْسَلَهَا، مِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ"، وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ فِيهِ: أَبُو أَحْمَدَ ابْنِ عَدِيٍّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ ثَابِتٍ الْخَطِيبُ فِي تَلْخِيصِ الْمَتَشَابِهِ⁽³⁾).

٣٦ - قال الشيرازي: (...ولقوله - صلى الله عليه وسلم-: "الأئمة ضمنا، والمؤذنون أمناء، فأرشد الله الأئمة، وغفر للمؤذنين")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: "الْأئِمَّةُ ضُمَّنَاءُ" إِلَى آخِرِهِ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنْ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِقَوِيٍّ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْأَئِمَّةَ، وَاعْفِرْ لِلْمُؤَدِّنِينَ")⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق أبي الأحوص سَلَامَ بْنِ سُلَيْمٍ، ومحمد بن خازم⁽⁶⁾، وأحمد من طريق معمر بن راشد، وسفيان الثوري⁽⁷⁾، أربعتهم عن الأعمش عن أبي صالح ذكوان عن أبي

(1) تقريب التهذيب ص ٩٣.

(2) هذا مقبول في غير الصحابي، وهو كليب بن إساف جد كثير بن كثير بن كليب، وهو قد شهد أحدًا كما تقدم، ولو سلم بجهالته، فجهالة الصحابي لا تضر.

(3) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٤٣)، وانظر كلام ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٦١)، وكلام الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٥٠٠).

(4) المجموع شرح المهذب (٣/ ٧٨).

(5) سنن أبي داود (١/ ١٤٣)، ح ٥١٧.

(6) سنن الترمذي (١/ ٤٠٢)، ح ٢٠٧.

(7) مسند أحمد (١٥/ ٢٨٧)، ح ٩٤٧٨.

هريرة بدون رجل مبهم بينهما بمثله، وأحمد من طريق أبي إسحاق السبيعي بتقديم وتأخير، وسهيل بن أبي صالح بمثله، كلاهما عن أبي صالح به⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن فضيل بن غزوان: تقدم في الحديث رقم: (٨)، أنه صدوق رمي بالتشيع⁽²⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود رجل مبهم في الإسناد، وقد يكون الأعمش رواه من الطريقتين، كما ورد في التخريج، فقد قال عن نفسه: (حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَلَا أُرَانِي إِلَّا قَدْ سَمِعْتُهُ)⁽³⁾، كما أن هناك متابعات للحديث، فيرتقي إلى حسن لغيره.

قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمُنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ"، فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَإِسْنَادُهُمَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

٣٧ - أولاً: رواية عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، أَنَّ أَبَا أَحْمَدَ بْنَ عَدِيٍّ الْحَافِظَ، ثنا أَبُو عَرُوبَةَ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ، ح قَالَ: وَأَبَا أَبُو أَحْمَدَ، وَثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ قَالَ: ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، وَقَالَ الْوَلِيدُ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ أَبِي عَوْنٍ الْفَرَشِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَنَا مِنْ مَنْبَرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الْجُلُوسِ، فَإِذَا صَعِدَ الْمُنْبَرَ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ سَلَّمَ"⁽⁵⁾.

(1) مسند أحمد (١٤ / ٤٨٥)، ح ٨٩٠٩، (١٥ / ٢٥١)، ح ٩٤٢٨.

(2) تقريب التهذيب ص ٥٠٢.

(3) مسند أحمد (١٤ / ٥٢٦)، ح ٨٩٧٠.

(4) المجموع شرح المذهب (٤ / ٥٢٦).

(5) السنن الكبرى (٣ / ٢٩٠)، ح ٥٧٤٢.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المنذر من طريق عبد الوهاب بن نجدة⁽¹⁾، والطبراني من طريق محمد بن أبي السري⁽²⁾، والبيهقي من طريق عمرو بن عثمان⁽³⁾، ثلاثتهم: (عبد الوهاب بن نجدة- محمد بن أبي السري- عمرو بن عثمان)، عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ: متروك، كَذَّبَهُ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁴⁾.

٢. الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

قال ابن عدي: (حَدَّثَنَا بِأَحَادِيثٍ لَمْ نَكْتُبْهَا عَنْ غَيْرِهِ، وَأَوْصَلَ أَحَادِيثَ، وَسَرَقَ أَحَادِيثَ، وَزَادَ فِي الْمَتُونِ)⁽⁵⁾، وقال حمزة بن يوسف السهمي: (سمعت ابن عدي، والدارقطني، وغيرهما يقولون: إنه كذاب، لا يسوى شيئاً، أو كلامٌ هذا معناه)⁽⁶⁾.

قال الباحث: كذاب.

٣. عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: مقبول⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال الذهبي: (وُثِّقَ)⁽⁹⁾.

قال الباحث: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

الحكم على الإسناد:

موضوع؛ لأن في الحديث كذاب، وهو الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، ومتروك، وهو عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ، وفيه عيسى بن عبد الله الأنصاري، وقد قال ابن عدي عنه الذي هو مدار الحديث: (عامه ما يرويه، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ)⁽¹⁰⁾، ولم أجد من تابعه على حديثه هذا.

(1) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤/ ٦٣)، ح ١٧٩٩.

(2) المعجم الأوسط (٦/ ٣٨١)، ح ٦٦٧٧.

(3) السنن الكبرى (٣/ ٢٩٠)، ح ٥٧٤٢.

(4) تقريب التهذيب ص ٣٦٨.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٢٦).

(6) تاريخ دمشق (٤٨/ ٣٦٢).

(7) تقريب التهذيب ص ٤٣٩.

(8) الثقات (٥/ ٢١٤).

(9) الكاشف (٢/ ١١٠).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٤٦).

وأما الوليد بن مسلمٍ الدمشقي: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية⁽¹⁾، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة التي يجب أن يصرح أصحابها بالسماع⁽²⁾، وقد صرح هنا بالسماع في هذه الرواية.

٣٨ - ثانيًا: رواية جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه تمام بن محمد من طريق موسى بن محمد بن أبي عوف المزني بمثله⁽⁴⁾، والبيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان، وعبيد بن عبد الواحد بن شريك بنحوه⁽⁵⁾، ثلاثتهم: (موسى - أحمد - عبيد)، عن عمرو بن خالد الحراني به، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن عبد الله بن لهيعة به⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الله بن لهيعة: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما⁽⁷⁾.

قال ابن شاهين: (قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ: ابْنُ لَهَيْعَةَ ثَقَّةٌ، وَرَفَعَ بِهِ، وَقَالَ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَوَقَعَ فِيهَا تَخْلِيطٌ: يُطْرَحُ ذَلِكَ التَّخْلِيطُ)⁽⁸⁾، وفي موضع: (قيل لأحمد بن صالح: أيما أحب إليك حديث ابن لهيعة الذي رواه الثقات، أو حديث يحيى بن أيوب⁽⁹⁾؟ فقال: كان يحيى حافظًا، وفي بعض أحاديثه شيء، وحديث ابن لهيعة أصح، فقيل له فحديث الليث،

(1) تقريب التهذيب ص ٥٨٤.

(2) طبقات المدلسين ص ٥١.

(3) سنن ابن ماجه (١/ ٣٥٢)، ح ١١٠٩.

(4) فوائد تمام (١/ ١٥٢)، ح ٣٥٢.

(5) السنن الكبرى (٣/ ٤١٩)، ح ٦٢١١.

(6) تاريخ أصبهان (١/ ٢٩٠).

(7) تقريب التهذيب ص ٣١٩.

(8) تاريخ أسماء الثقات ص ١٢٥.

(9) يحيى بن أيوب: يحيى ابن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري: صدوق ربما أخطأ. تقريب التهذيب ص ٥٨٨.

وابن لهيعة؟ فقال: ابن لهيعة راوية المصريين، وأي شيء عند الليث من حديث مصر، كان ابن لهيعة من الثقات، إذا لُقِّنَ شيئاً يحدثه⁽¹⁾.

وقال أبو داود: (سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: مَنْ كَانَ مِثْلَ ابْنِ لَهَيْعَةَ بِمِصْرَ فِي كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَضَبْطِهِ وَإِتْقَانِهِ؟ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ كَثِيرٍ)⁽²⁾، وفي موضع سأله حرب بن إسماعيل الكرماني عنه فضغفه⁽³⁾، وفي موضع آخر قال: (مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: (وحديثه حسن، كأنه يستبان عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ)⁽⁵⁾.

وقال ابن المديني: (سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وقيل له نحمل عن ابن لهيعة؟ قال: لا، لا تحمل عنه قليلاً، ولا كثيراً)⁽⁶⁾، وقال الحميدي عن يحيى القطان: (كان لا يراه شيئاً)⁽⁷⁾، وقال ابن سعد: (كَانَ ضَعِيفًا، وَعِنْدَهُ حَدِيثٌ كَثِيرٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ أَحْسَنُ حَالًا فِي رِوَايَتِهِ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بِآخِرِهِ، وَأَمَّا أَهْلُ مِصْرَ فَيَذْكُرُونَ أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ، وَلَمْ يَزَلْ أَوَّلُ أَمْرِهِ وَآخِرُهُ وَاحِدًا، وَلَكِنْ كَانَ يُفَرِّغُ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَيَسْكُتُ عَلَيْهِ)⁽⁸⁾.

وقال ابن معين: (ليس حديثه بذلك القوي)⁽⁹⁾، وفي موضع قال: (لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَقِيلَ لَهُ: فَهَذَا الَّذِي يَحْكِي النَّاسُ أَنَّهُ احْتَرَقَتْ كَتَبُهُ، قَالَ: لَيْسَ لِهَذَا أَصْلٌ، سَأَلْتُ عَنْهَا بِمِصْرَ)⁽¹⁰⁾، وفي موضع قال: (لَيْسَ بِشَيْءٍ، تَغْيِيرٌ، أَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ)⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر قال: (لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ)⁽¹²⁾، وقال ابن محرز: (سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس هو بذلك، وسمعت يحيى مرة أخرى يقول: ابن لهيعة ضعيف الحديث، وسمعت مرة أخرى: ابن لهيعة في حديثه كله ليس بشيء)⁽¹³⁾.

(1) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٤٤، ١٤٥).

(2) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٢٩.

(3) الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧).

(4) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجوزقاني (١ / ٥٣٢).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٥٣).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ١٤٦).

(7) التاريخ الكبير للبخاري (٥ / ١٨٢).

(8) الطبقات الكبير (٩ / ٥٢٤).

(9) الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧).

(10) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان - ص ٩٧.

(11) المصدر نفسه ص ١٠٨.

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٨١).

(13) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٦٧).

وقال الفلاس: (احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل: ابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث)⁽¹⁾، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: (لا يُكْتَبُ حديثه، احترقت كتبه، وكان من جاء بشيء قرأه عليه، ومن وضع حديثاً، فدفعه إليه، قرأه عليه)⁽²⁾، وقال الجوزجاني: (لا يُؤَقَفُ على حديثه، ولا ينبغي أن يُحْتَجَّ به، ولا يُعْتَرَّ بروايته)⁽³⁾.

وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة، والإفريقي⁽⁴⁾ أيهما أحب إليكما؟ فقالا: جميعاً ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك، وابن وهب يحتج به؟ قال: لا)⁽⁵⁾، وقال ابن أبي حاتم: (سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره، وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا ينتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه)⁽⁶⁾.

وقال الترمذي: (ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، وَغَيْرُهُ)⁽⁷⁾، وقال النسائي: (ضعيف)⁽⁸⁾، وفي موضع قال: (ليس بثقة)⁽⁹⁾، وقال الساجي: (ضعيف عندهم، احترقت كتبه بعد ما حمل عنه)⁽¹⁰⁾، وقال ابن الجارود: (لا يحتج بحديثه)⁽¹¹⁾، وقال ابن خزيمة: (لَيْسَ مِمَّنْ أُخْرِجَ حَدِيثُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِذَا تَقَرَّدَ بِرِوَايَةٍ)⁽¹²⁾.

وقال ابن حبان: (كَانَ شَيْخًا صَالِحًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ عَنِ الضُّعْفَاءِ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ، ثُمَّ احْتَرَقَتْ كِتَابُهُ فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَكَانَ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنْ سَمِعَ

(1) الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧).

(2) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٤٥).

(3) أحوال الرجال ص ٢٦٦.

(4) الإفريقي: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيها: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً. تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

(5) الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧، ١٤٨).

(7) سنن الترمذي (١ / ١٦).

(8) الضعفاء والمتركون للنسائي ص ٦٤.

(9) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٤٥).

(10) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٤٤).

(11) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٤٦).

(12) صحيح ابن خزيمة (١ / ٧٥).

من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث، والجماعين للعلم، والرّجالين فيه⁽¹⁾، وفي موضع قال: (قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المُتقدِّمين، والمتأخرين عنه، فرأيت التّخْلِيط في رواية المُتأخِّرين عنه مَوْجُودًا، وَمَا لَا أصلَ لَهُ من رواية المُتقدِّمين كثيرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى الإِعتِبَارِ، فرأيتَه كَأَن يُدلسَ عَن أَقوامِ ضَعْفَى، عَن أَقوامِ رَأَهُمُ ابنَ لهيعةِ ثِقَاتٍ، فالتزقت بِتلكَ الموضوعات بِهِ)⁽²⁾.

وقال الدارقطني: (يُعتَبَرُ بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب)⁽³⁾، وفي موضع قال: (لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ)⁽⁴⁾، وفي موضع غيره: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁶⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)⁽⁷⁾، وقال أبو عبد الله الحاكم: (لم يقصد ابن لهيعة الكذب، ولكن احترقت كتبه فحدث من حفظه فأخطأ فيه)⁽⁸⁾.

وقال الخطيب البغدادي: (كَانَ سَيِّءَ الحِفْظِ وَاحْتَرَقَتْ كُتُبُهُ، وَكَانَ يَتَسَاهَلُ فِي الأَخْذِ، وَأَيَّ كِتَابٍ جَاءُوهُ بِهِ حَدَّثَ مِنْهُ، فَمِنْ هُنَاكَ كَثُرَتِ المَنَاكِرُ فِي حَدِيثِهِ)⁽⁹⁾، وقال ابن طاهر المقدسي: (ضعيف)⁽¹⁰⁾، وفي موضع قال: (أَجْمَعَ أَهْلُ النُّقْلِ عَلَى تَرْكِ الإِحتِجَاجِ بِحَدِيثِهِ)⁽¹¹⁾، وقال الجوزقاني: (ضعيف الحديث)⁽¹²⁾، وقال الذهبي: (ضَعْفَ)⁽¹³⁾، وفي موضع: (ضَعَّفُوهُ، ولكن حديث ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ عنه أحسن، وأجود، وبعض الأئمة صحّح رواية هؤلاء عنه، وَاحْتَجَّ بِهَا)⁽¹⁴⁾، وقال سبط ابن العجمي: (والعمل على تضعيف حديثه)⁽¹⁵⁾.

(1)المجروحين (١١ / ٢).

(2)المجروحين (١٢ / ٢).

(3)الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٦٠ / ٢).

(4)سنن الدارقطني (١ / ١٢٨).

(5)سنن الدارقطني (١ / ١٢٩).

(6)سنن الدارقطني (٢ / ١٦٢).

(7)إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٤٧).

(8)سؤالات السجزي للحاكم ص ١٣٥.

(9)الكفاية في علم الرواية ص ١٥٢.

(10)ذخيرة الحفاظ (١ / ٣١٧).

(11)تذكرة الحفاظ ص ٩٧.

(12)الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١ / ٥١٤).

(13)الكاشف (١ / ٥٩٠).

(14)ديوان الضعفاء ص ٢٢٥.

(15)الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص ١٩٠.

وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة، وقال: (اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في روايته)⁽¹⁾، وقد قال عنهم في مقدمته: (الخامسة: من ضَعَّفَ بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يُوثَّقَ من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة)⁽²⁾.

واختلاط ابن لهيعة هذا إنما كان بسبب احتراق كتبه، قَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ: (احتراق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة سبعين ومائة)⁽³⁾.

قال الباحث: عبد الله بن لهيعة ضعيف بسبب اختلاطه؛ وذلك لاحتراق كتبه كما نص على ذلك العديد من النقاد، ويعتبر برواية العبادلة عنه: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن وهب، وكذلك رواية سفيان الثوري، وشعبة، والأوزاعي، وعمرو بن الحارث المصري؛ لأنهم رووا عنه، وماتوا قبل احتراق كتبه؛ لأن كتبه احترقت سنة ١٦٩هـ، وتوفي سنة ١٧٤هـ⁽⁴⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن عمرو بن خالد الحراني سمع من ابن لهيعة بعد اختلاطه، وقد تابعه عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وقد روى عن ابن لهيعة قبل اختلاطه، فيرتقي الإسناد إلى حسن لغيره.

٣٩ - قال الشيرازي: (رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ، أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ، وَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»)، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَآخَرُونَ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُحْنَسَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سَفْيَانَ الْأَخْنَسِيِّ، عَنْ جَدَّتِهِ حُكَيْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ، أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ

(1) طبقات المدلسين ص ٥٤.

(2) طبقات المدلسين ص ١٤.

(3) التاريخ الكبير للبخاري (٥ / ١٨٢).

(4) انظر: الكواكب النيرات ص ٤٨٣.

(5) المجموع شرح المذهب (٧ / ١٩٩، ٢٠٠).

- أَوْ - وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ. - شَكََّ عَبْدُ اللَّهِ أَيُّهُمَا - . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "يَرْحَمُ اللَّهُ وَكَيْعًا أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ - يَعْنِي إِلَى مَكَّةَ -" (1).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي داود بمثله (2)، ومن طريق أحمد بن الفرغ الحجازي، وسعيد بن سليمان الملقب ب: (سعدويه)، كلاهما عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك به بمثله (3).

وأخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن أبي سفيان بنحوه (4)، ومرة عن سليمان بن سحيم مختصراً (5)، كلاهما عن أم حكيم حكيمة بنت أمية عن أم سلمة، وأخرجه الطبراني من طريق عبد العزيز بن محمد عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس به مختصراً (6).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١ . محمد بن إسماعيل بن أبي فديك: صدوق (7).

وثقه ابن معين (8)، وفي موضع: (ليس به بأس) (9)، ووثقه الخليلي (10)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ) (11).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ليس به بأس) (12)، والذهبي: (صدوق) (13)، وفي موضع زاد: (مشهور، يُحتج به في الكتب الستة) (14).

(1) سنن أبي داود (٢ / ١٤٣، ١٤٤)، ح ١٧٤١.

(2) السنن الكبرى (٥ / ٤٤)، ح ٨٩٢٦.

(3) السنن الكبرى (٥ / ٤٤)، ح ٨٩٢٦.

(4) سنن ابن ماجه (٢ / ٩٩٩)، ح ٣٠٠٢.

(5) سنن ابن ماجه (٢ / ٩٩٩)، ح ٣٠٠١.

(6) المعجم الكبير (٢٣ / ٣٦١)، ح ٨٤٩.

(7) تقريب التهذيب ص ٤٦٨.

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ١٥٧).

(9) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٨٠).

(10) فوائد أبي يعلى الخليلي ص ٦٤.

(11) الثقات (٩ / ٤٢).

(12) تهذيب الكمال (٢٤ / ٤٨٨).

(13) الكاشف (٢ / ١٥٨).

(14) ميزان الاعتدال (٣ / ٤٨٣).

وضعه الفسوي⁽¹⁾، وقال ابن سعد: (كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ)⁽²⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُحْنَسَ: مقبول⁽³⁾.

قال الذهبي: (ثِقَةٌ مُؤَلِّ)⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

قال الباحث: صدوق.

٣. يَحْيَى بْنُ أَبِي سَفْيَانَ الْأَخْنَسِيِّ: مستور⁽⁶⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يُرْوَى الْمَرَّاسِيلُ)⁽⁷⁾، وقال الذهبي: (وُثِّقَ)⁽⁸⁾، وقال أبو

حاتم: (شَيْخٌ مِنْ شَيْوخِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ)⁽⁹⁾.

قال الباحث: شيخ، ليس بالمشهور كما قال أبو حاتم.

٤. حُكَيْمَةُ بِنْتُ أُمِيَّةَ: مقبولة⁽¹⁰⁾.

ذكرها ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: (وُثِّقَتْ)⁽¹²⁾.

قال الباحث: مقبولة حيث تتابع، وإلا فلينة الحديث.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم متابعة حُكَيْمَةَ بِنْتُ أُمِيَّةَ، وأما يحيى بن أبي سفيان فقد تابعه

سليمان بن سحيم.

٤٠ - قال الشيرازي: (روى ابن عباس، وجابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَحْرَمَ")، وقال النووي: (وَأَمَّا "حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ

فِي صَلَاةِ الرُّكْعَتَيْنِ": فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ)⁽¹³⁾.

(1) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٣).

(2) الطبقات الكبير (٧/ ٦١٥).

(3) تقريب التهذيب ص ٣١١.

(4) تاريخ الإسلام (٣/ ٦٨٠).

(5) الثقات (٧/ ٤٤).

(6) تقريب التهذيب ص ٥٩١.

(7) الثقات (٥/ ٥٢٧).

(8) الكاشف (٢/ ٣٦٦).

(9) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٥).

(10) تقريب التهذيب ص ٧٤٥.

(11) الثقات (٤/ ١٩٥).

(12) الكاشف (٢/ ٥٠٦).

(13) المجموع شرح المهذب (٧/ ٢١٤ - ٢١٦).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ -، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ، عَجِبْتُ لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أُوجِبَ، فَقَالَ: " إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ، إِنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةً وَاحِدَةً، فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجًّا فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رُكِعَتْهُ أُوجِبَ فِي مَجْلِسِهِ، فَأَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَعَ مِنْ رُكْعَتَيْهِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفِظْتُهُ عَنْهُ...)(1).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن إبراهيم به بنحوه(2)، ومن طريقه الحاكم في مستدرکه بنحوه(3)، والطحاوي من طريق عبد السلام بن حرب عن خُصَيْفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ بنحوه(4)، وأبو داود من طريق أبي حسان مسلم بن عبد الله البصري، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد بن جبر(5)، ثلاثتهم عن ابن عباس مختصرًا.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: سبق دراسته في الحديث رقم: (١١)، وأنه صدوق مدلس من الرابعة، ولا بد من التصريح بالسماع.
٢. خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيُّ: صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء(6).
- وثقه ابن سعد(7)، وأبو زرعة(8).

(1) سنن أبي داود (٢/ ١٥٠)، ح ١٧٧٠.

(2) مسند أحمد (٤/ ١٨٨)، ح ٢٣٥٨.

(3) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٦٢٠)، ح ١٦٥٧.

(4) شرح معاني الآثار (٢/ ١٢٣)، ح ٣٥٥٠.

(5) سنن أبي داود (٢/ ١٤٦، ١٥٦)، ح ١٧٥٢، ١٧٩١، ١٧٩٢.

(6) تقريب التهذيب ص ١٩٣.

(7) الطبقات الكبير (٩/ ٤٨٧).

(8) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٤).

وقال ابن معين: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽¹⁾، وفي موضع: (صالح)⁽²⁾، والفسوي⁽³⁾، وقال ابن خراش⁽⁴⁾: (لا بأس به)، وقال الساجي: (صدوق)⁽⁵⁾.

وقال عبد الله بن أبي نَجِيح⁽⁶⁾: (كان امرأً صالحًا، من صالحِي الناس فيما نعلم)⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾: (صالح)، زاد أبو حاتم: (يخلط، وتُكَلِّمَ في سوء حفظه)، وفي موضع آخر للنسائي: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹⁰⁾، والدارقطني: (يُعتَبَرُ به، يهَم)⁽¹¹⁾، وقال ابن عمار الموصلي: (ما علمت أحدًا تركه)⁽¹²⁾.

وقال يحيى القطان: (كنا تلك الأيام نجتنب حديث خفيف، وما كتبت عن خفيفٍ بالكوفة شيئًا، إنما كتبت عنه عن خفيفٍ بأخرة)⁽¹³⁾، وقال أحمد بن حنبل: (ضعيف الحديث)⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (مضطرب الحديث)⁽¹⁵⁾، وفي آخر: (ليس بحجة، ولا قويٌّ في الحديث)⁽¹⁶⁾، وفي موضع: (لَيْسَ هُوَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ)، وفي غيره: (لَيْسَ بِذَاكَ، وفي آخر: شَدِيدُ الْإِضْطِرَابِ فِي الْمُسْنَدِ)⁽¹⁷⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٠٦.

(2) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٣).

(3) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٥٤).

(4) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ١٩٣).

(5) المصدر نفسه (٤ / ١٩٢).

(6) عبد الله بن أبي نجیح: عبد الله بن أبي نجیح يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولاہم، مات سنة ١٣١هـ، أو بعدها. تقريب التهذيب ص ٣٢٦.

(7) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ١٩٣).

(8) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٤).

(9) تهذيب الكمال (٨ / ٢٥٩).

(10) الضعفاء والمتروكون ص ٣٧.

(11) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٢٧.

(12) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ١٩٣).

(13) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٣).

(14) المصدر نفسه

(15) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ١٩٢).

(16) تهذيب الكمال (٨ / ٢٥٨).

(17) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ٣٢).

وقال ابن خزيمة: (لا يحتج بحديثه)⁽¹⁾، وأبو الفتح الأزدي: (ليس بذاك)⁽²⁾، وأبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم)⁽³⁾، والبيهقي: (غَيْرُ مُحْتَجِّجٍ بِهِ)⁽⁴⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁵⁾.
 ويلخص ابن حبان خلاصة القول فيه فيقول: (تَرَكَ جَمَاعَةً مِنْ أُمَّمَتِنَا، وَاحْتَجَّ بِهِ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ، وَكَانَ خَصِيفٌ شَيْخَنَا صَالِحًا فَفِيهَا عَابِدًا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَخْطِئُ كَثِيرًا فِيمَا يَرْوِي، وَيُنْفِرُ عَنِ الْمَشَاهِيرِ بِمَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ إِلَّا أَنْ الْإِنْصَافَ فِي أَمْرِهِ قَبُولُ مَا وَافَقَ النَّقَاتَ مِنَ الرِّوَايَاتِ، وَتَرَكَ مَا لَمْ يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي النَّقَاتِ، وَهُوَ مِمَّنْ أَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ)⁽⁶⁾.

قال الباحث: والقول ما قال ابن حبان من البحث عن متابعات له، فهو صدوق سيئ الحفظ، اختلط، ورمي بالإرجاء.
الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل خصيف بن عبد الرحمن، وهو صدوق سيئ الحفظ، وقد توبع على بعض حديثه، فيرتقي إسناده إلى صحيح لغيره، وأما صلاة الركعتين فلم يُتَابَعِ خُصِيفٌ عَلَيْهَا، وأما محمد بن إسحاق فقد صرح بالسماع في هذه الرواية.

٤١ - قال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْعَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ". فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ حَبِيبَةَ بِنْتِ تَجْرَةَ، وَحَبِيبَةَ - بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ - هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَيُقَالُ: حَبِيبَةَ - بِضَمِّ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَحَدِيثُهَا هَذَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ، فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ)⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ الْعَابِدِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيْصِنٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ⁽⁸⁾ قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَةَ - إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - قَالَتْ: "دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ ابْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ نَنْظُرُ

(1) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ١٩٣).

(2) المصدر نفسه (٤ / ١٩٥).

(3) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ١٩٤).

(4) السنن الكبرى (١ / ٤٧٢).

(5) السنن الكبرى (٣ / ٣٧١).

(6) المجروحين (١ / ٢٨٧).

(7) المجموع شرح المهذب (٨ / ٦٣ - ٦٥).

(8) صفية بنت شيبة: هي صفية بنت شيبة بن عثمان العبدي، مختلف في صحبتها، وأبعد من قال: لا رؤية لها، فقد ثبت حديثها في صحيح البخاري تعليقا. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٢١٣).

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَرَأَيْتَهُ يَسْعَى، وَإِنَّ مَنَزْرَهُ لَيَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: إِنِّي لَا أَرَى رُكْبَتَيْهِ، وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: اسْعَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن سريح بن النعمان عن عبد الله بن المؤمل به بنحوه⁽²⁾، وابن خزيمة من طريق الخليل بن عثمان عن عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم⁽³⁾، والطبراني من طريق عمر بن عبد الرحمن بن محيصن⁽⁴⁾، كلاهما عن صفية بنت شيبة بنحوه. وأخرجه الحاكم من طريق عبد الله بن المؤمل عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن⁽⁵⁾، والطبراني من طريق عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبي حسين⁽⁶⁾، كلاهما عن عطاء بن أبي رباح عن حبيبة بنحوه. وأخرجه أبو نعيم من طريق جبرة بنت محمد عن حبيبة مختصراً⁽⁷⁾، والدارقطني من طريق معروف بن مُشْكَان عن منصور بن عبد الرحمن الحَجَبِيِّ، عن أمه صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنحوه⁽⁸⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ الْعَابِدِيُّ: ضعيف الحديث⁽⁹⁾.
 ٢. عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيْصِنٍ: مقبول⁽¹⁰⁾.
- ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: (ما علمت به بأساً في الحديث)⁽¹²⁾. قال الباحث: لا بأس به.

(1) الأم (٢ / ٢٣١).

(2) مسند أحمد (٤٥ / ٣٦٧)، ح ٢٧٣٦٨.

(3) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٢٣٢)، ح ٢٧٦٤.

(4) المعجم الكبير (٢٤ / ٢٢٥)، ح ٥٧٢.

(5) المستدرک على الصحيحين (٤ / ٧٩)، ح ٦٩٤٤.

(6) المعجم الكبير (٢٤ / ٢٢٦)، ح ٥٧٥.

(7) معرفة الصحابة (٦ / ٣٢٩٧)، ح ٧٥٧٢.

(8) سنن الدارقطني (٣ / ٢٨٩)، ح ٢٥٨٢.

(9) تقريب التهذيب ص ٣٢٥.

(10) تقريب التهذيب ص ٤١٥.

(11) الثقات (٧ / ١٧٨).

(12) ميزان الاعتدال (٣ / ٢١٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن المؤمل، وقد تابعه عبد الله بن عثمان بن خثيم، ومنصور الحَجَبِيُّ، فيرتقي إلى حسن لغيره.

وقال الألباني: (صحيح)⁽¹⁾، وقال شعيب الأرنؤوط: (حسن بطرقه وشاهده)⁽²⁾.

وقال ابن عبد الهادي عن رواية أحمد: (هذا الحديث لم يخرج أحد من أصحاب السنن، وفي إسناده اختلاف)⁽³⁾.

وقال الألباني عن إسناد الدارقطني الذي فيه متابعة لعبد الله بن المؤمل: (وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون، غير ابن مُشْكَان هذا، وقد روى عنه جماعة من الثقات مثل: عبد الله بن المبارك، ومروان بن معاوية، وبشر بن السري وغيرهم، وكان أحد القراء المشهورين، ولم يذكر فيه صاحب الجرح والتعديل فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا صاحب التهذيب⁽⁴⁾، لكن شهرته هذه مع رواية الثقات عنه تغنى عن نقل في توثيقه، ولذلك قال الحافظ في التريب: صدوق⁽⁵⁾)⁽⁶⁾.

وقال ابن عبد الهادي عن رواية الدارقطني: (إسناد هذا الحديث صحيح، وإن كان غير مخرَج في السنن)⁽⁷⁾.

(1) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٤ / ٢٦٩).

(2) هامش مسند أحمد (٤٥ / ٣٦٣).

(3) تنقيح التحقيق (٣ / ٥١٢).

(4) انظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٢٢)، تهذيب التهذيب (١٠ / ٢٣٣).

(5) قال ابن حجر: (صدوق، مقرئ، مشهور). تقريب التهذيب ص ٥٤٠.

(6) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٤ / ٢٧٠).

(7) تنقيح التحقيق (٣ / ٥١٣).

المبحث الثاني:

التضعيف اليسير للروايات: وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

ما قال فيه النووي: "إسناده ضعيف".

المطلب الثاني:

ما قال فيه النووي: "حديث ضعيف".

المبحث الثاني: التضعيف اليسير للروايات:

يقصد بالتضعيف اليسير أن يكون التضعيف غير شديد بحيث يكون سبب التضعيف ناشئاً عن ضعف أحد الرواة اليسير، أو من المرتبة الخامسة، أو السادسة عند ابن حجر، ولم يتابع على حديثه، أو في إسناده أحد المجاهيل، أو الانقطاع، وسيدرس الباحث في هذا المبحث لفظتي: "إسناد ضعيف"، "حديث ضعيف".

وعن الفرق بينهما يقول ابن الصلاح: (إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ فَلَاكَ أَنْ تَقُولَ: هَذَا ضَعِيفٌ، وَتَعْنِي أَنَّهُ بِذَلِكَ الْإِسْنَادِ ضَعِيفٌ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا ضَعِيفٌ وَتَعْنِي بِهِ ضَعْفَ مَنْنِ الْحَدِيثِ بِنَاءً عَلَى مُجَرَّدِ ضَعْفِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، فَقَدْ يَكُونُ مَرُوبًا بِإِسْنَادٍ آخَرَ صَحِيحٍ يَثْبُتُ بِمِثْلِهِ الْحَدِيثُ، بَلْ يَتَوَقَّفُ جَوَازُ ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَمْ يُرَوْ بِإِسْنَادٍ يَثْبُتُ بِهِ، أَوْ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَوْ نَحْوُ هَذَا مُفَسَّرًا وَجَهَ الْقَدْحِ فِيهِ)⁽¹⁾.

ومن خلال ذلك يتبين أن مصطلح: "حديث ضعيف" أشد من مصطلح: "إسناد ضعيف"، فقد يضعف الإسناد، ويصح الحديث بإسناد آخر.

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "إسناده ضعيف":

٤٢ - قال الشيرازي: (...لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "خَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ، لَا يُخَلَّلُ اللَّهُ بَيْنَهَا بِالنَّارِ")، وقال النووي: (الْحَدِيثُ الْآخِرُ: رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (نا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَاقُ، نا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الوَاسِطِيُّ، نا الْحَارِثُ بْنُ مَنْصُورٍ، نا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، وَيُخَلَّلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَيُدَلِّكُ عَقْبِيهِ، وَيَقُولُ: "خَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ، لَا يُخَلَّلُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهَا بِالنَّارِ، وَيُلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ")⁽³⁾.

(1) معرفة أنواع علوم الحديث ص ١٠٢، ١٠٣.

(2) المجموع شرح المذهب (١/ ٤٢٤).

(3) سنن الدارقطني (١/ ١٦٦)، ح ٣١٧.

تخريج الحديث:

لم أجد من تابع هذه الرواية بهذا اللفظ، وأما لفظ " وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ "، فقد أخرجها مسلم من طريق سالم مولى شداد⁽¹⁾، وابن ماجه من طريق هشام بن عروة عن أبيه⁽²⁾، ومن طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بلفظ: "ويل للعراقيب"⁽³⁾، ثلاثتهم عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ:

وثقه الدارقطني⁽⁴⁾، وابن شاهين، وزاد: (مأمون⁽⁵⁾)، وأبو الحسين بن الفضل القطان⁽⁶⁾، وزاد: (صدوق⁽⁷⁾، صالح⁽⁷⁾)، والخطيب البغدادي⁽⁸⁾، وزاد: (ثبت)، وقال الذهبي: (صدوق في نفسه، لكن روايته لتلك البلايا عن الطيور: كوصية أبي هريرة، فالأفة من فوق)⁽⁹⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الوَاسِطِيِّ: صدوق⁽¹⁰⁾.

وثقه الدارقطني⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾، وقال ابن أبي حاتم: (صدوق)⁽¹³⁾.

قال الباحث: ثقة.

٣. الْحَارِثُ بْنُ مَنْصُورٍ: صدوق يهم⁽¹⁴⁾.

(1) صحيح مسلم (١/ ٢١٣)، ح ٢٥.

(2) سنن ابن ماجه (١/ ١٥٤)، ح ٤٥١.

(3) سنن ابن ماجه (١/ ١٥٤)، ح ٤٥٢.

(4) المؤلف والمختلف (٣/ ١٢٤٥).

(5) تاريخ بغداد (١١/ ٣٠١)، وكذا ذكره ابن حجر من قول ابن شاهين. انظر: لسان الميزان (٥/ ٣٧٥).

(6) أبو الحسين بن الفضل القطان: هو أبو الحسين مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْبَغْدَادِيِّ، الْقَطَّانُ، الْأَزْرَقُ، ت ٤١٥ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٣١).

(7) تاريخ بغداد (١١/ ٣٠٢).

(8) تاريخ بغداد (١١/ ٣٠١).

(9) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٩٨.

(11) تاريخ بغداد (١١/ ٣٣٤).

(12) الكاشف (٢/ ٣٥).

(13) الجرح والتعديل (٦/ ١٧٥).

(14) تقريب التهذيب ص ١٤٨.

وثقه الذهبي⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽³⁾، وأبو داؤد: (كَانَ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ)⁽⁴⁾، وابن عدي: (في حديثه اضطراب)⁽⁵⁾، وأبو نعيم الأصبهاني: (هذا حديث مرضي، لولا الحارث بن منصور، وكثرة وهمه)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق يهم.

٤. عمرُ بنُ قيسِ المكي المعروف ب(سندل): متروك⁽⁷⁾

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عمر بن قيس المكي المتروك، وللحديث شاهد بلفظ: "خَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ، لَا يُخَلِّلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ"، أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة⁽⁸⁾، وفيه يحيى بن ميمون بن عطاء، وهو متروك⁽⁹⁾.

٤٣ - قال النووي: (عن عليّ - رضي الله عنه - قال: "كان رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يأمرنا أن نُرْسِلَ الْأَذَانَ، وَنَحْدِرَ⁽¹⁰⁾ الْإِقَامَةَ". رواه الدارقطني بإسناد ضعيف)⁽¹¹⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الثَّبَعِيِّ، ثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ، ثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُرْتِّلَ الْأَذَانَ، وَنَحْدِفَ الْإِقَامَةَ"⁽¹²⁾).

(1) الكاشف (١ / ٣٠٥).

(2) الثقات (٨ / ١٨٢).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٩١).

(4) تهذيب الكمال (٥ / ٢٨٧).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٤٦٨).

(6) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ٣٢٠).

(7) تقريب التهذيب ص ٤١٦.

(8) سنن الدارقطني (١ / ١٦٦)، ح ٣١٨.

(9) انظر: تقريب التهذيب ص ٥٩٧.

(10) نَحْدِرُ: أي نُسْرِعُ، حَدَرَ فِي قِرَاءَتِهِ، وَأَذَانِهِ يَحْدُرُ حَدْرًا، وَهُوَ مِنَ الْحُدُورِ ضِدُّ الصُّعُودِ. انظر: النهاية في

غريب الحديث والأثر (١ / ٣٥٣).

(11) المجموع شرح المهذب (٣ / ١٠٩).

(12) سنن الدارقطني (١ / ٤٤٥)، ح ٩١٥.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، وأبو نعيم⁽²⁾ من طريق عمر بن بشير، عن عمران بن مسلم، عن سعيد بن علقمة بنحوه، ولعله وقع تصحيف في: "عمر بن بشير" بدل: "عمرو بن شيمر"، و"سعيد بن علقمة" بدل: "سويد بن غفلة"، وقد عقب الطبراني على الرواية: (وَلَا يَرْوَى عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ).

قال الباحث: الرواية التي عندنا هي الأقرب.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الحسين بن إسماعيل المحاملي:

قال الخطيب البغدادي: (كان فاضلاً صادقاً دِيناً)⁽³⁾.

قال الباحث: صالح.

٢. أحمد بن محمد بن سعيد التَّبَعِيُّ:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يُغْرِبُ)⁽⁴⁾، ووثقه الخطيب البغدادي⁽⁵⁾، وقال ابن أبي

حاتم: (صدوق)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق.

٣. القاسم بن الحكم العُرْنِيُّ: صدوقٌ فيه لين⁽⁷⁾.

قال أحمد بن حنبل: (مات العُرْنِيُّ، أو عُرْنِيكُم، ونحن نريد أن نَشُدَّ إليه الرحال)⁽⁸⁾،

وابن حبان: (مستقيم الحديث)⁽⁹⁾، وقال الفضل بن دكين: (فيه تلك الغفلة كما كانت)⁽¹⁰⁾.

(1) المعجم الأوسط (٥ / ١٨٨)، ح ٥٠٣٠.

(2) تاريخ أصبهان (٢ / ٢٤٠).

(3) تاريخ بغداد (٨ / ٢٠).

(4) الثقات (٨ / ٥٠).

(5) تاريخ بغداد (٥ / ٢١٦).

(6) الجرح والتعديل (٢ / ٧٢).

(7) تقريب التهذيب ص ٤٤٩.

(8) الجرح والتعديل (٧ / ١٠٩).

(9) الثقات (٩ / ١٦).

(10) الجرح والتعديل (٧ / ١٠٩).

وقال أبو زرعة: (صدوق)⁽¹⁾، وأبو حاتم: (محلّه الصدق، يُكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽²⁾.
قال الباحث: صدوق، ولعل ابن حجر نزل به؛ لأجل كلام الفضل بن دكين.

٤. عمرو بن شمر:

قال يحيى بن معين: (ليس بثقة)⁽³⁾، وفي موضع: (لا يُكتب عنه)⁽⁴⁾، والبخاري⁽⁵⁾،
والفلاس⁽⁶⁾: (منكر الحديث)، وزاد الفلاس: (حدّث بأحاديث منكرة)، وقال أبو زرعة: (ضعيف
الحديث)⁽⁷⁾، وابن عدي: (عامّة ما يرويه غير محفوظ)⁽⁸⁾.

وقال ابن سعد: (كان ضعيفاً جداً، متروك الحديث)⁽⁹⁾، وأبو حاتم: (منكر الحديث جداً،
ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه)⁽¹⁰⁾، والنسائي: (متروك الحديث)⁽¹¹⁾.

وقال الجوزجاني: (كذاب زائغ)⁽¹²⁾، وابن حبان: (كان رافضياً، يشتم أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت، وغيرها،
لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)⁽¹³⁾.

قال الباحث: ضعيف.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عمرو بن شمر، ولم أجد من تابعه عليه.

٤٤ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: " لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرَأُوا مَا اسْتَنْطَعْتُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ
شَيْطَانٌ"، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽¹⁴⁾.

(1)المصدر نفسه.

(2)المصدر السابق.

(3)تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٢٧٩).

(4)المصدر نفسه (٣ / ٤٥٦).

(5)التاريخ الكبير (٦ / ٣٤٤).

(6)الجرح والتعديل (٦ / ٢٣٩).

(7)المصدر نفسه (٦ / ٢٤٠).

(8)الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ١٣٠).

(9)الطبقات الكبير (٨ / ٥٠١).

(10)الجرح والتعديل (٦ / ٢٤٠).

(11)الضعفاء والمتروكون ص ٨٠.

(12)أحوال الرجال ص ٥٦.

(13)المجروحين (٢ / ٧٥).

(14)المجموع شرح المذهب (٣ / ٢٤٦).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرَعُوا مَا اسْتَنْطَعْتُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ")⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق عبد الواحد بن زياد عن مجالد بن سعيد به، حيث أفاد أن لفظة: "لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ": موقوفة من كلام أبي سعيد، وأن باقي الحديث مرفوع⁽²⁾، وقد أخرجه البخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾ من طريق أبي صالح ذكوان السمان، ومسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد⁽⁵⁾، كلاهما عن أبي سعيد الخدري في دفع المصلي لمن يمر أمامه، بدون لفظ: "لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مجالد بن سعيد الهمداني: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره⁽⁶⁾.
- وثقه الفسوي⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، وفي موضع: (ضعيف)⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: (ليس بالقوي)⁽¹⁰⁾.
- وقال البخاري: (صدوق)⁽¹¹⁾، وقال العجلي: (جائز الحديث، حسن الحديث)⁽¹²⁾.

(1) سنن أبي داود (١/ ١٩١)، ح ٧١٩.

(2) سنن أبي داود (١/ ١٩١)، ح ٧٢٠.

(3) صحيح البخاري (١/ ١٠٨)، ح ٥٠٩.

(4) صحيح مسلم (١/ ٣٦٢)، ح ٢٥٩.

(5) صحيح مسلم (١/ ٣٦٢)، ح ٢٥٨.

(6) تقريب التهذيب ص ٥٢٠.

(7) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٠٠).

(8) تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٢٣).

(9) الضعفاء والمتركون للنسائي ص ٩٥.

(10) تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٢٣).

(11) إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٧١).

(12) معرفة الثقات (٢/ ٢٦٤).

وقال محمد بن المثني: (يحتمل حديثه لصدقه)⁽¹⁾ ، وقال يحيى بن معين: (صالح)⁽²⁾ ، وفي موضع: (لا يُحْتَجُّ بحديثه)⁽³⁾ ، وفي موضع آخر: (ضعيف واهي الحديث)⁽⁴⁾ ، وقال الذهبي: (مشهورٌ، صاحب حديث، على لين فيه)⁽⁵⁾ .

قال البخاري: (كَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ يُضَعِّفُهُ، وَكَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَرَوِي عَنْهُ)⁽⁶⁾ ، وقال يحيى القطان: (في نفسي منه شيء)⁽⁷⁾ ، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (حديث مجالد عند الأحداث: يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة، وحماد بن زيد، وهشيم، وهؤلاء القدماء)⁽⁸⁾ ، وفسرها ابن أبي حاتم بقوله: (يعني: أنه تغير حفظه في آخر عمره)⁽⁹⁾ .

وقال ابن سعد: (كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ)⁽¹⁰⁾ ، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء، يرفع حديثاً كثيراً، لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس)⁽¹¹⁾ ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سألته - يعني: أبا- عن مجالد، فقال: كَذَا وَكَذَا، وحرك يده، ولكنه يزيد في الإسناد)⁽¹²⁾ ، وقال الجوزجاني: (يضعف حديثه)⁽¹³⁾ ، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي الحديث)⁽¹⁴⁾ ، وقال الترمذي: (وَقَدْ ضَعَّفَ مُجَالِدًا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلْطِ)⁽¹⁵⁾ .

وقال ابن حبان: (كَانَ رَدِيءَ الْحِفْظِ، يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ، وَيَرْفَعُ الْمَرَّاسِيلَ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ)⁽¹⁶⁾ ، وقال الدارقطني: (ليس بقوي)⁽¹⁷⁾ ، وفي موضع آخر: (ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد

(1) إكمال تهذيب الكمال (٧٢ / ١١).

(2) المصدر نفسه (٧١ / ١١).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٥٩ / ٤).

(4) الجرح والتعديل (٣٦٢ / ٨).

(5) ميزان الاعتدال (٤٣٨ / ٣).

(6) التاريخ الكبير (٩ / ٨).

(7) الجرح والتعديل (٣٦١ / ٨).

(8) الجرح والتعديل (٣٦١ / ٨).

(9) المصدر نفسه.

(10) الطبقات الكبير (٤٦٨ / ٨).

(11) الجرح والتعديل (٣٦١ / ٨).

(12) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٤١٣ / ١).

(13) أحوال الرجال ص ١٤٤.

(14) الجرح والتعديل (٣٦٢ / ٨).

(15) سنن الترمذي (٣٠ / ٣).

(16) المجروحين (١٠ / ٣).

(17) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٣٤ / ٣).

أرجح منه، ومجالد لا يُعْتَبَرُ به⁽¹⁾ ، وقال الجوزقاني: (ضعيف، منكر الحديث، يسرق الحديث)⁽²⁾ .

قال الباحث: ضعيف، وقد تغير في آخر عمره.

٢. أبو الوَدَّاءِ جَبْرُ بْنُ نَوْفٍ الهمداني: صدوق يهم⁽³⁾ .

وثقه ابن معين⁽⁴⁾ ، والذهبي⁽⁵⁾ ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾ ، وقال ابن سعد: (كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ)⁽⁷⁾ ، وقال أبو حاتم: (أبو الوَدَّاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَشْرِ بْنِ حَرْبٍ، وَأَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، وَشَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ)⁽⁸⁾ ، والنسائي: (صالح)⁽⁹⁾ .

قال الباحث: ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده بهذا اللفظ ضعيف، وقد رواه حماد بن أسامة عن مجالد، وقد سمع من مجالد بعد اختلاطه⁽¹⁰⁾ ، وحمادٌ هذا: ثقةٌ ثبتٌ، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره⁽¹¹⁾ ، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية⁽¹²⁾ ، فلا يضير تدليسه.

وقد رواه عبد الواحد بن زياد عن مجالد بجعل لفظه: " لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ " موقوفة من كلام أبي سعيد، ورواية عبد الواحد أولى من رواية حماد بن أسامة، عدا عن ضعف مجالد بن سعيد، ولكن باقي الحديث إسناده حسن لغيره، لوجود متابعات له.

(1)سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٦٤.

(2)إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٧١).

(3)تقريب التهذيب ص ١٣٧.

(4)تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٨٨.

(5)الكاشف (١ / ٢٨٩).

(6)الثقات (٤ / ١١٧).

(7)الطبقات الكبير (٨ / ٤١٦).

(8)الجرح والتعديل (٢ / ٥٣٣). وقد قال أبو حاتم عن بشر بن حرب: (شيخ ضعيف الحديث، هو وأبو هارون العبدى متقاربان). الجرح والتعديل (٢ / ٣٥٣). وقال عن شهر بن حوشب: (أحب إلي من أبي هارون العبدى ومن بشر بن حرب). الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٣).

(9)تهذيب الكمال (٤ / ٤٩٦).

(10)انظر: طرح التثريب في شرح التقريب (٢ / ٣٨٩).

(11)تقريب التهذيب ص ١٧٧.

(12)طبقات المدلسين ص ٣٠.

قال الألباني: (إسناده ضعيف، وكذا قال النووي⁽¹⁾)؛ وعلته مجالد هذا، وهو ابن أبي سعيد الهمداني-، وهو سيئ الحفظ، وكان قد تغير في آخر عمره، وقد اضطرب في هذا الحديث: فمرة يرفع الجملة الأولى منه- كما في هذه الرواية-، ومرة يوقفها- كما في الرواية الآتية-⁽²⁾، وهي أشبه بالصواب، وأما قوله: " وادرؤا... إلخ؛ فهو حديث صحيح⁽³⁾ .

٤٥ - قال النووي: (عن الْحَجَّاجِ بْنِ فَرُوحٍ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: " كَانَ بِلَالٌ إِذَا قَالَ: قَدَ قَامَتِ الصَّلَاةُ نَهَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ بِلَالٍ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحْسَنُهُمَا، وَهُوَ جَوَابُ الْبَيْهَقِيِّ، وَالْمَحْقِقِينَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، رُوِيَ مُرْسَلًا، وَفِي رِوَايَةِ مُسْنَدًا، فإسناده ضعيف، ليس بشيء، وَأَمَّا رَوَاهُ الثَّقَاتُ مُرْسَلًا⁽⁴⁾ .

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، أَنبَأَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو يَعْلَى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ، ثنا ابْنُ صَاعِدٍ، ثنا أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ قَالَا: ثنا حَجَّاجُ بْنُ فَرُوحٍ التَّمِيمِيُّ الْوَاسِطِيُّ، ثنا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ إِذَا قَالَ بِلَالٌ: " قَدَ قَامَتِ الصَّلَاةُ نَهَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ ")⁽⁵⁾ .

تخريج الحديث:

أخرجه البزار عن محمد بن المثني عن حجاج بن فرُّوخ به بنحوه⁽⁶⁾، وأبو يعلى الموصلي عن محمد بن عبد الرحمن بن سهم به بمثله، وليس فيه "فكَبَّرَ"⁽⁷⁾. وأخرجه أبو داود من طريق عاصم بن سليمان الأحول، عن أبي عثمان التَّهْدِيّ، عن بلال بن رباح، أَنَّهُ قَالَ: « يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَسْقِئَنِي بِأَمِينٍ »⁽⁸⁾ .

(1) انظر: المجموع شرح المذهب (٣/ ٢٤٦). وهو الموضع الذي ندرسه.

(2) انظر: سنن أبي داود (١/ ١٩١)، ح ٧٢٠.

(3) ضعيف أبي داود (١/ ٢٦٣).

(4) المجموع شرح المذهب (٣/ ٢٥٣، ٢٥٤).

(5) السنن الكبرى (٢/ ٣٥)، ح ٢٢٩٧.

(6) مسند البزار (٨/ ٢٩٨)، ح ٣٣٧١.

(7) انظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٣/ ٨٤٧)، ح ٤٥١. ولم أجد لها في مسنده.

(8) سنن أبي داود (١/ ٢٤٦)، ح ٩٣٧.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ سَهْمِ الْأَنْطَاكِيِّ: ثقة يغرب^(١).

٢. أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ: صدوق يغرب^(٢).

وثقه النسائي^(٣)، وفي موضع: (لا بأس به)^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال مسلمة بن قاسم: (صدوق، لا بأس به)^(٦).

قال الباحث: صدوق.

٣. حَجَّاجُ بْنُ فَرُّوخِ التَّمِيمِيِّ الْوَأَسِطِيِّ:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وقال ابن عدي: (لا أعرف له كثير رواية)^(٨).

وقال أبو حاتم: (شيخ مجهول)^(٩)، وقال محمد بن المثنى: (حدَّثنا الحجاج بن فرُّوخ،

حدَّثنا زياد أبو عمارة الأبرص، عن أنس بن مالك عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أحاديث

مناكير يطول ذكرها)^(١٠)، وضعفه النسائي^(١١)، وذكره الساجي في الضعفاء^(١٢)، وضعفه

الدارقطني^(١٣)، وفي موضع: (متروك)^(١٤)، وقال ابن معين^(١٥)، وابن الجارود^(١٦): (ليس بشيء).

قال الباحث: ضعيف.

(١) تقريب التهذيب ص ٤٩٢.

(٢) تقريب التهذيب ص ٩٧.

(٣) التعديل والتجريح (١/ ٣٩٧).

(٤) تسمية الشيوخ ص ٨٣، التعديل والتجريح (١/ ٣٩٧).

(٥) الثقات (٨/ ١٣٢).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٤).

(٧) الثقات (٦/ ٢٠٣).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥٣٥).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ١٦٥).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥٣٥).

(١١) الضعفاء والمتروكون ص ٣٦.

(١٢) لسان الميزان (٢/ ٥٦٥).

(١٣) المؤلف والمختلف (٤/ ١٨٣٨).

(١٤) الضعفاء والمتروكون (٢/ ١٤٩).

(١٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٨٦).

(١٦) لسان الميزان (٢/ ٥٦٥).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف حجاج بن فروخ، ولم يتابعه عليه أحد، وأما رواية أبي عثمان النهدي، فهي مرسلة، فقد قال العلائي: (أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وصدق إليه، ولم يره، فحديثه عنه مرسل)⁽¹⁾، وقال أبو حاتم: (مرسل)⁽²⁾.

٤٦ - قال الشيرازي: (في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب")، وقال النووي: (وعن حديث أبي هريرة: " لا صلاة إلا بقرآن" أنه حديث ضعيف، رواه أبو داود بإسناد ضعيف)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حدثنا إبراهيم بن موسى الرزازي، أخبرنا عيسى⁽⁴⁾، عن جعفر بن ميمون البصري، حدثنا أبو عثمان النهدي، قال: حدثني أبو هريرة، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن، ولو بفاتحة الكتاب فما زاد"⁽⁵⁾).

تخريج الحديث:

لم يخرج به هذا اللفظ أحد، وهذا الحديث يفيد عدم ركنية الفاتحة في الصلاة، وأنها اختيارية، وقد أخرجه أبو داود⁽⁶⁾، وأحمد⁽⁷⁾ من طريق يحيى بن سعيد عن جعفر بن ميمون به، وإسحاق بن راهويه عن جعفر به⁽⁸⁾، كلهم بلفظ: " أنه لا صلاة إلا بقرآن، ولو بقرآن فاتحة الكتاب فما زاد"، وهذا اللفظ مخالف للفظ حديثنا في المعنى.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

جعفر بن ميمون البصري: صدوق يخطيء⁽⁹⁾.

(1) جامع التحصيل ص ٢٢٧.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٧).

(3) المجموع شرح المهذب (٣/ ٣٢٧ - ٣٢٩).

(4) عيسى: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي، نزل الشام مرابطاً، ت ١٨٧هـ، وقيل:

١٩١هـ. تقريب التهذيب ص ٤٤١.

(5) سنن أبي داود (١/ ٢١٦)، ح ٨١٩.

(6) سنن أبي داود (١/ ٢١٦)، ح ٨٢٠.

(7) مسند أحمد (١٥/ ٣٢٤)، ح ٩٥٢٩.

(8) مسند إسحاق بن راهويه (١/ ١٧٩)، ح ١٢٦.

(9) تقريب التهذيب ص ١٤١.

قال الحاكم: (مِنْ ثِقَاتِ الْبَصْرِيِّينَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ)⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وقال ابن معين: (صالح الحديث)⁽³⁾، وفي موضع: (لَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ)⁽⁴⁾، وفي آخر: (لَيْسَ بِثِقَّةً)⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: (صالح)⁽⁶⁾، وابن عدي: (لَيْسَ بِكَثِيرِ الرِّوَايَةِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ الثَّقَاتُ مِثْلَ: سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَمْ أَرَّ بِأَحَادِيثِهِ نُكْرَةً، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَيَكْتُبُ حَدِيثَهُ فِي الضَّعْفَاءِ)⁽⁷⁾، وَالذَّارِقُطِيُّ: (يُعْتَبَرُ بِهِ)⁽⁸⁾.

وقال البخاري: (ليس بشيء)⁽⁹⁾، وأحمد بن حنبل: (ليس بقوي في الحديث)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (أُخْشِيَ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ)⁽¹¹⁾، وقال النسائي: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹²⁾، وفي موضع: (ليس بذلك)⁽¹³⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف بهذا اللفظ؛ لعدم متابعة أحد لجعفر بن ميمون، وقد قال العقيلي: (وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَالْحَدِيثُ فِي هَذَا الْبَابِ ثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ)⁽¹⁴⁾، وأما اللفظ الآخر المذكور في التخریج فهو لفظ صحيح.

(1) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٣٦٥).

(2) الثقات (٦/ ١٣٥).

(3) تاریخ ابن معین - رواية الدوري (٤/ ٢٣٩).

(4) المصدر نفسه (٤/ ٢٥٥).

(5) تاریخ ابن معین - رواية الدوري (٣/ ٥٧٨).

(6) الجرح والتعديل (٢/ ٤٩٠).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٧٠).

(8) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٢١.

(9) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٩).

(10) الجرح والتعديل (٢/ ٤٩٠).

(11) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٣/ ١٠٣).

(12) الضعفاء والمتروكون ص ٢٨.

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٧٠).

(14) الضعفاء الكبير (١/ ١٨٩).

٤٧ - قال النووي: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْعِزُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَّقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ - يَعْنِي النَّافِلَةَ -". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)^(١).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَيْعِزُّ أَحَدُكُمْ - قَالَ: عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ - أَنْ يَتَّقَدَّمَ، أَوْ يَتَأَخَّرَ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ شِمَالِهِ " - زَادَ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ: "فِي الصَّلَاةِ" - يَعْنِي فِي السُّبْحَةِ -)^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة^(٣)، وأحمد في مسنده^(٤)، كلاهما عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن ليث بن أبي سليم به بنحوه، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق أيوب بن أبي تميمة عن الحجاج بن عبيد، وقد سماه: "يحيى بن عبيد"، عن إبراهيم بن إسماعيل به بنحوه^(٥).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الليث بن أبي سليم: صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فُتْرِك^(٦)، وقد سبقت

دراسته في الحديث رقم: (٣٤).

٢. الحجاج بن عبيد: مجهول^(٧).

٣. إبراهيم بن إسماعيل، ويقال: إسماعيل بن إبراهيم الحجازي: مجهول الحال^(٨).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة الحجاج بن عبيد، وإبراهيم بن إسماعيل، واختلاط الليث.

(١)المجموع شرح المذهب (٣/ ٤٩٢).

(٢)سنن أبي داود (١/ ٢٦٤)، ح ١٠٠٦.

(٣)سنن ابن ماجه (١/ ٤٥٨)، ح ١٤٢٧.

(٤)مسند أحمد (١٥/ ٣٠٠)، ح ٩٤٩٦.

(٥)تاريخ أصبهان (١/ ٢٣٥).

(٦)تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

(٧)تقريب التهذيب ص ١٥٣.

(٨)تقريب التهذيب ص ٨٨.

وقد قال البخاري: (لم يثبت هذا الحديث)⁽¹⁾.

٤٨ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " اسْتَعِينُوا بِطَعَامِ السَّحَرِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ، وَبِالْقَيْلُولَةِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ سَلْمَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "اسْتَعِينُوا بِطَعَامِ السَّحَرِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ، وَبِالْقَيْلُولَةِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ")⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة من طريق الضحاك بن مخلد⁽⁴⁾، والطبراني من طريق إسماعيل بن عياش⁽⁵⁾، والحاكم من طريق محمد بن سنان عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي⁽⁶⁾، ثلاثتهم عن زمعة بن صالح به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. زمعة بن صالح اليماني: ضعيف⁽⁷⁾.

٢. سلمة بن وهرام اليماني: صدوق⁽⁸⁾.

وثقه يحيى بن معين⁽⁹⁾، وأبو زرعة⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْهُ)⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي: (لسلمة عن عكرمة عن ابن عباس أحاديث يرويها زمعة عنه، قد بقي منه القليل، وقد ذكرت عامته، وأرجو أنه لا بأس

(1) التاريخ الكبير (١ / ٣٤١).

(2) المجموع شرح المذهب (٤ / ٤٨).

(3) سنن ابن ماجه (١ / ٥٤٠)، ح ١٦٩٣.

(4) صحيح ابن خزيمة (٣ / ٢١٤)، ح ١٩٣٩.

(5) المعجم الكبير (١١ / ٢٤٥)، ح ١١٦٢٥.

(6) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٥٨٨)، ح ١٥٥١.

(7) تقريب التهذيب ص ٢١٧.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٤٨.

(9) سوالات ابن الجنيد ص ٤٧٣.

(10) الجرح والتعديل (٤ / ١٧٥).

(11) الثقات (٦ / ٣٩٩).

برواياته هذه الأحاديث التي يروونها عنه زمعة⁽¹⁾، وأحمد بن حنبل: (روى عنه زمعة أحاديث مَنَّاكِير، أَخْشَى أَنْ يَكُونَ حَدِيثُهُ حَدِيثًا ضَعِيفًا)⁽²⁾، وضعفه أبو داود⁽³⁾، وقال العقيلي: (لَهُ عَنُ عَكْرِمَةَ أَحَادِيثٌ لَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ)⁽⁴⁾، والحاكم: (لَيْسَ بِالْمَثْرُوكِ الَّذِي لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽⁵⁾.

قال الباحث: صدوق، إلا فيما رواه عنه زمعة بن صالح.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف زمعة بن صالح.

٤٩ - قال الشيرازي: (روى المغيرة بن شعبة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فليجلس، فَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِس، وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ")، وقال النووي: ("حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ": رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَارِمٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوُ")⁽⁷⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن الوليد القرشي⁽⁸⁾، وأحمد عن الحجاج بن محمد المصيصي⁽⁹⁾، كلاهما عن سفیان الثوري عن جابر بن يزيد به بنحوه، والطحاوي من طريق قيس بن الربيع بنحوه⁽¹⁰⁾، وإبراهيم بن طهمان بنحوه، وفيه زيادة⁽¹¹⁾، كلاهما عن المغيرة بن شبيب به.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٦٨).

(2) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٢٧).

(3) تهذيب الكمال (١١ / ٣٢٩).

(4) الضعفاء الكبير (٢ / ١٤٦).

(5) المستدرک على الصحيحين (١ / ٥٨٨).

(6) المجموع شرح المذهب (٤ / ١٢٢).

(7) سنن ابن ماجه (١ / ٣٨١)، ح ١٢٠٨.

(8) سنن أبي داود (١ / ٢٧٢)، ح ١٠٣٦.

(9) مسند أحمد (٣٠ / ١٦٢)، ح ١٨٢٢٣.

(10) شرح معاني الآثار (١ / ٤٤٠)، ح ٢٥٦١.

(11) شرح معاني الآثار (١ / ٤٤٠)، ح ٢٥٦٢.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن يوسف بن واقد الفريابي: ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيء من حديث

سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق^(١).

٢. جابر بن يزيد الجعفي: ضعيف رافضي^(٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف جابر بن يزيد، وكذلك محمد بن يوسف يخطيء في حديثه عن

سفيان الثوري، وقد توبع، فالإسناد حسن لغيره.

٥٠ - قال الشيرازي: (رَوَى عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى جَالِسًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى مُسْتَقْبِلًا عَلَى قَفَاهُ، وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَأَوْمَأَ بِطَرْفِهِ"، وقال النووي: ("حَدِيثُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَقَالَ: "فِيهِ نَظَرٌ")^(٣).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَطْحَا، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ الْجَبْرِيُّ، ثنا حَسَنُ بْنُ حُسَيْنِ الْعُرَيْي، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْمَأَ وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَقْبِلًا وَرِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ")^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الدارقطني به بمثله إلا لفظة: "وَرِجْلَاهُ"، فقال: "رِجْلُهُ"^(٥).

(١) تقريب التهذيب ص ٥١٥.

(٢) تقريب التهذيب ص ١٣٧.

(٣) المجموع شرح المهذب (٤/ ٣١٥، ٣١٦).

(٤) سنن الدارقطني (٢/ ٣٧٧)، ح ١٧٠٦.

(٥) السنن الكبرى (٢/ ٤٣٦)، ح ٣٦٧٨.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. حَسَنُ بْنُ حُسَيْنِ الْعُرْنِيِّ الْكُوفِيِّ:

قال أبو حاتم: (لم يكن بصدوقٍ عندهم، كان من رؤساء الشيعة)^(١)، وابن حبان: (يُرْوَى عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الحميد، والكوفيين المقلوبات)^(٢)، وابن عدي: (لَا يُشْبِهُ حَدِيثَهُ حَدِيثُ الثَّقَاتِ)^(٣).

قال الباحث: ضعيف.

٢. الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٠)، أنه صدوق له مناكير.

٣. جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ: وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٠)، أنه صدوق إمام.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف حَسَنَ بْنِ حُسَيْنِ الْعُرْنِيِّ، والحسين بن زيد: صدوق له مناكير، ولم يتابعا على ذلك، ولبعض أجزاء الحديث شاهد من رواية الصحابي عمران بن حصين - رضي الله عنه -، ولفظه: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(٤).

٥١ - قال النووي: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ آخَرَ أَمَرَ الْجُمُعَةَ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ "). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ^(٥).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى، وَعُمَرُ بْنُ حَفْصِ الْوَصَّابِيُّ، الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ الضَّبِّيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ آخِرَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ "، قَالَ عُمَرُ: " عَنْ شُعْبَةَ ")^(٦).

(١) الجرح والتعديل (٦ / ٣).

(٢) المجروحين (١ / ٢٣٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١٨١).

(٤) صحيح البخاري (٢ / ٤٨)، ح ١١١٧.

(٥) المجموع شرح المذهب (٤ / ٤٩٢).

(٦) سنن أبي داود (١ / ٢٨١)، ح ١٠٧٣.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق يزيد بن عبد ربه بنحوه⁽¹⁾، والحاكم من طريق محمد بن عبد الله الصفار بمثله⁽²⁾، كلاهما عن بقية بن الوليد به، والبيهقي من طريق زياد البكائي عن عبد العزيز بن ربيع به بنحوه⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بنُ المصَفَّى بنِ بهلولِ الحمصِيُّ: صدوق له أوهام، وكان يدلّس⁽⁴⁾.

وثقه مسلمة بن قاسم، وزاد: (مشهور)⁽⁵⁾، والذهبي، وزاد: (صدوق مشهور، صاحب

سُنَّة، من علماء الحديث)⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (وكان يخطيء)⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽⁸⁾، وَصَالِحِ جزرة: (كان مُخَلَّطًا، وأرجو أن يكون صادقًا، وقد

حَدَّثَ بأحاديث مناكير)⁽⁹⁾، والنسائي: (صالح)⁽¹⁰⁾.

ويرى أبو زرعة الدمشقي أنه كان ممن يدلّس تدليس التسوية⁽¹¹⁾، وقد ذكره ابن حجر في

المرتبة الثالثة من طبقاته⁽¹²⁾.

قال الباحث: صدوق له مناكير، مدلس من الثالثة، ولا بد من التصريح بالسماع.

(1) سنن ابن ماجه (١/ ٤١٦)، ح ١٣١١.

(2) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٤٢٥)، ح ١٠٦٤.

(3) السنن الكبرى (٣/ ٤٤٤)، ح ٦٢٨٧.

(4) تقريب التهذيب ص ٥٠٧.

(5) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٦١).

(6) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣).

(7) الثقات (٩/ ١٠١).

(8) الجرح والتعديل (٨/ ١٠٤).

(9) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٦٩).

(10) تسمية الشيوخ ص ٥٠.

(11) تهذيب التهذيب (٤/ ٤٢٧).

(12) طبقات المدلسين ص ٤٥.

٢. عُمَرُ بْنُ حَفْصِ الْوَصَّابِيِّ^(١):

قال ابن المواق: (لا يعرف حاله)^(٢)، وقد قرنه ابن ماجه بمحمد بن مصفى.

٣. بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَمْصِيِّ: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء^(٣).

وثقه ابن معين^(٤)، وفي موضع: (إذا لم يسمَّ بَقِيَّةُ الرَّجُلِ الَّذِي يَرُوي عنه وَكُنَّاهُ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُسَاوِي شَيْئًا)^(٥)، وفي موضع: (إذا حدث عن ثقة، فليس به بأس)^(٦)، وفي آخر: (إذا حَدَّثَ عن الثقات مثل: صفوان بن عمرو وغيره، فأما إذا حَدَّثَ عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كُنِيَ، ولم يسمَّ اسم الرجل فليس يساوي شيئًا، فقيل ليحيى: أيما أثبت بقية، أو إسماعيل بن عياش؟ قال: كلاهما صالحان)^(٧).

ووثقه الحاكم، وزاد: (مأمون)^(٨)، وقال ابن سعد: (كَانَ ثِقَّةً فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الثَّقَاتِ، وَكَانَ ضَعِيفَ الرِّوَايَةِ عَنِ غَيْرِ الثَّقَاتِ)^(٩)، والعجلي: (ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء)^(١٠)، ويعقوب بن شيبة: (صدوق ثقة، وَيَتَّقَى حَدِيثَهُ عن مشيخته الذين لا يُعرفون، وله أحاديث مناكير جدًا)^(١١)، وأبو زرعة: (بقية أحبُّ إليَّ من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيبٌ إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حَدَّثَ عن الثقات فهو ثقة)^(١٢)، والفسوي: (يُقَارِبُ إِسْمَاعِيلَ، وَالْوَلِيدَ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَلِيدِ فِي حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ، وَهُوَ ثِقَّةٌ، إِذَا حَدَّثَ عَنِ ثِقَّةٍ فَحَدِيثُهُ يَقُومُ مَقَامَ الْحُجَّةِ، يُذَكَّرُ بِحِفْظِ إِلَّا أَنَّهُ يَشْتَهِي الْمُلْحَاحَ

(١) الْوَصَّابِيُّ: هذه النسبة إلى وَصَّاب، وهو من جَمِير. انظر: الأنساب للسمعاني (١٣ / ٣٤٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٧ / ٤٣٥). وابن المواق: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، من أهل سرقسطة، ولي قضاء روضة من أعمال سرقسطة، وَكَانَ قَفِيهًا حَافِظًا، وَأَدِيبًا مَاهِرًا. ت ٥٠٣ هـ. انظر: التكملة لكتاب الصلة (١ / ٣٣٣).

(٣) تقريب التهذيب ص ١٢٦.

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٧٩.

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٤١٥).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٧٩).

(٧) الجرح والتعديل (٢ / ٤٣٥).

(٨) سؤالات السجزي للحاكم ص ٩٣.

(٩) الطبقات الكبير (٩ / ٤٧٤).

(١٠) معرفة الثقات (١ / ٢٥٠).

(١١) تاريخ بغداد (٧ / ١٢٩).

(١٢) الجرح والتعديل (٢ / ٤٣٥).

وَالطَّرَائِفَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرَوِي عَنْ شُيُوخٍ فِيهِمْ ضَعْفٌ، وَكَانَ يَشْتَهِي الْحَدِيثَ، فَيَكْنِي الضَّعِيفَ الْمَعْرُوفَ بِالْإِسْمِ، وَيُسَمِّي الْمَعْرُوفَ بِالْكُنْيَةِ بِاسْمِهِ⁽¹⁾.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (إِذَا قَالَ: "حَدَّثَنِي، وَحَدَّثْنَا"، فَلَا بَأْسَ: إِنْ قَالَ: "أَخْبَرْنَا، أَوْ حَدَّثْنَا"، فَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِنْ قَالَ: "عَنْ"، فَلَا يُوْخَذُ عَنْهُ، لَا يُدْرَى عَمَّنْ أَخَذَهُ⁽²⁾)، وَابْنُ حَبَانَ: (رَأَيْتَهُ ثِقَةً مَأْمُونًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَدْلَسًا، سَمِعَ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَشُعْبَةَ، وَمَالِكِ أَحَادِيثَ يَسِيرَةً مُسْتَقِيمَةً، ثُمَّ سَمِعَ عَنْ أَقْوَامٍ كَذَّابِينَ ضَعَفَاءَ مَتْرُوكِينَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، وَشُعْبَةَ وَمَالِكِ مِثْلَ: الْمَجَاشِعِ بْنِ عَمْرٍو، وَالسَّرِيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَشْبَاهِهِمْ، وَأَقْوَامٌ لَا يُعْرَفُونَ إِلَّا بِالْكُنْيَةِ، فَرَوَى عَنْ أَوْلَادِكَ النَّقَاتِ الَّذِينَ رَأَهُمْ بِالتَّدْلِيسِ مَا سَمِعَ مِنْ هَؤُلَاءِ الضُّعَفَاءِ، وَكَانَ يَقُولُ: "قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عَنْ نَافِعٍ"، وَقَالَ مَالِكٌ: عَنْ نَافِعٍ كَذَا"، فَحَمَلُوا عَنْ بَقِيَّةِ عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَبَقِيَّةِ عَنِ مَالِكِ، وَأَسْقَطَ الْوَاهِي بَيْنَهُمَا، فَالتَزَقَ الْمَوْضُوعُ بِبَقِيَّةِ، وَتَخَلَّصَ الْوَاضِعُ مِنَ الْوَسْطِ، وَإِنَّمَا امْتَحِنَ بَقِيَّةٌ بِتَلَامِيذِ لَهُ كَانُوا يَسْقُطُونَ الضُّعَفَاءَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَيُسَوُّونَهُ، فَالتَزَقَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِهِ⁽³⁾).

وقد كان يحيى بن معين مُبْجَلًا لبقيّة حين قدم بغداد⁽⁴⁾، وقال ابن المبارك: (كان صدوقًا، ولكنه كان يكتب عن أقبِل وأدبر)⁽⁵⁾، وفي موضع: (إذا اجتمع إسماعيل بن عياش وبقيّة في الحديث، فبقيّة أحب إليّ)⁽⁶⁾، وابن عيينة: (لا تسمعوا من بقيّة ما كان في سنّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب، وغيره)⁽⁷⁾.

ويرى ابن المديني أنه صالحٌ فيما روى عن أهل الشام، وأما حديثه عن عبيد الله بن عمر، وأهل الحجاز، والعراق فضعيفة جدًا⁽⁸⁾، وقال عبد الله بن أحمد: (سئل أبي عن بقيّة وإسماعيل بن عياش، فقال: بقيّة أحب إليّ، نظرت في كتابٍ عن إسماعيل عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنّف أحاديثٌ مضطربة، وإذا حدّث بقيّة عن قوم ليسوا بمعروفين فلا يعنني تقبلون-)⁽⁹⁾، وأبو حاتم: (يكتب حديث بقيّة، ولا يحتج به، وهو أحب إليّ من إسماعيل

(1) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٤).

(2) تاريخ بغداد (٧/ ١٢٩، ١٣٠).

(3) المجروحين (١/ ٢٠٠).

(4) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥).

(5) تاريخ بغداد (٧/ ١٢٨).

(6) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥).

(7) المصدر نفسه.

(8) تاريخ بغداد (٧/ ١٢٩).

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٥٣).

بن عياش⁽¹⁾، وابن عدي: (له حديث صالح غير ما ذكرناه، ففي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط،... وربما كان الوهم من الراوي عنه، وبقية صاحب حديث، ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذا صورة بقية⁽²⁾)، وقال الخطيب البغدادي: (في حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً)⁽³⁾.

وقال له حماد بن زيد: (ما أجود حديثك لو كان لها أجنحة!)⁽⁴⁾، وعبد الأعلى بن مسهر: (أحاديثه ليست نقيّة، فكن منها على تقيّة)⁽⁵⁾، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقاته⁽⁶⁾.

قال الباحث: ثقة في روايته عن الثقات، وأما روايته عن المجهولين فضعيفة، وكذلك لا بد من التصريح بالسماع من شيوخه.

٤. المغيرة بن مقسم الضبي: ثقة مدلس من المرتبة الثالثة⁽⁷⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على المغيرة بن مقسم الضبي الذي لم يصرح بالسماع في أي طريق، ولكنه تابعه زياد بن عبد الله البكائي، وأما عن بقية بن الوليد فقد صرح بالسماع في هذه الرواية، وأما محمد بن المصفي، وهو صدوق مدلس له مناكير صرح بالسماع في هذه الرواية، وعمر بن حفص مجهول الحال، وقد توبعا، فالإسناد حسن لغيره.

٥٢ - قال الشيرازي: (رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "مَضَتِ السُّنَّةُ أَنْ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جَمْعَةٌ، وَأُضْحَى، وَفَطْرًا")، وقال النووي: (حَدِيثُ جَابِرٍ ضَعِيفٌ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَضَعَّفُوهُ)⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٧٦).

(3) تاريخ بغداد (٧/ ١٢٦).

(4) تاريخ بغداد (٧/ ١٢٧).

(5) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥).

(6) طبقات المدلسين ص ٤٩.

(7) طبقات المدلسين ص ٤٦.

(8) المجموع شرح المذهب (٤/ ٥٠٢).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (قُرئَ عَلَى أَبِي عَيْسَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ الْأَنْبَارِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، حَدَّثَكُمْ إِسْحَاقُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بِنَالِسٍ⁽¹⁾، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا خُصَيْفٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، أَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جُمُعَةٌ، وَأَضْحَى، وَفِطْرًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ"⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي الشيخ الأصبهاني عن إسحاق بن حكيم عن إسحاق بن خالد البالسي به بنحوه⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إِسْحَاقُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ الْبَالِيسِيِّ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ خَلْدُونَ:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: (روى غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ، ولم يتفق لي إخراج شيء من حديثه يدل عن يروي عنه حتى أحكم بأنه ضعيف)⁽⁵⁾.

قال الباحث: يتبين من كلام ابن عدي أن أحاديثه منكورة.

٢. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ:

قال أحمد بن حنبل لابنه عبد الله: (اضرب على أحاديثه هي كذب، أو قال: مَوْضُوعَةٌ)⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: (يروى عن خُصَيْفٍ أَحَادِيثَ بَوَاطِيلَ يَرُويهَا عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ زُرَّارَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ خَلْدُونَ الْبَالِيسِيُّ، وَفِيهَا غَيْرُ حَدِيثِ خُصَيْفٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَسَائِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ لَيْسَ لَهَا أَصُولٌ، وَلَا يَتَابَعُهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهَا)⁽⁷⁾.

قال الباحث: أحاديثه منكورة.

٣. خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيِّ: وقد تقدم في الحديث رقم: (٤٠)، أنه صدوق

سيئ الحفظ.

(1) باليس: بلدة بالشام بين حلب والرقة. انظر: معجم البلدان (١/ ٣٢٨).

(2) سنن الدارقطني (٢/ ٣٠٦)، ح ١٥٧٩.

(3) السنن الكبرى (٣/ ٢٥٢)، ح ٥٦٠٧.

(4) الثقات (٨/ ١٢٠).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٥٩).

(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣١٨).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥٠٥).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن مداره على إسحاق بن خالد البالسي، وعبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي، وأحاديثهما منكرة، وفيه صدوق سيئ الحفظ، ولم يتابع على ذلك.

٥٣ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَلَسَ عَلَى الْمُنْبَرِ إِلَى آخِرِهِ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي ابْنَ عَطَاءٍ -، عَنِ الْغَمْرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ، كَانَ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمُنْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ - أَرَاهُ قَالَ: الْمُؤَدِّنُ - ثُمَّ يَقُومُ، فَيَخْطُبُ، ثُمَّ يَجْلِسُ فَلَا يَتَكَلَّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ")⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق عبيد الله بن عمر العمري مختصراً⁽³⁾، والطبراني من طريق المغيرة بن زياد البجلي بمعناه⁽⁴⁾، والحاكم من طريق هشام بن الغار بلفظ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ أَدْنَى بِلَالٍ"⁽⁵⁾، ثلاثتهم عن نافع به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ: صدوق⁽⁶⁾.

وثقه مسلمة بن قاسم⁽⁷⁾، والخطيب البغدادي⁽⁸⁾.

قال الباحث: ثقة.

(1) المجموع شرح المذهب (٤ / ٥٢٦).

(2) سنن أبي داود (١ / ٢٨٦)، ح ١٠٩٢.

(3) صحيح البخاري (٢ / ١٠)، ح ٩٢٠، صحيح مسلم (٢ / ٥٨٩)، ح ٨٦١.

(4) المعجم الأوسط (٧ / ٢٩٠)، ح ٧٥٢٣.

(5) المستدرک على الصحيحين (١ / ٤٢٠)، ح ١٠٤٧.

(6) تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

(7) تهذيب التهذيب (٩ / ٢٠٣).

(8) تاريخ بغداد (٢ / ٣٨٧).

٢. عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ: صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس
يقال: دلَّسَهُ عن ثور (1).

وثقه ابن معين (2)، وفي موضع: (ليس به بأس) (3)، وفي آخر: (يكتب حديثه) (4)، ووثقه
صالح جزرة، وزاد: (أنكروا على الخفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد، وما أنكروا عليه غيره، فكان
يحيى بن معين يقول: "هذا موضوع"، وعبد الوهاب لم يقل فيه: "حدَّثنا ثور"، ولعله دلَّس فيه) (5)،
ووثقه الدارقطني (6)، وذكره ابن حبان في الثقات (7).

وقال ابن سعد: (كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، مَعْرُوفًا، صَدُوقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ) (8)، وقال محمد بن
عبد الله بن نمير: (ليس به بأس) (9)، والساجي: (صدوق، ليس بالقوي عندهم) (10)، وابن عدي:
(لا بأس به) (11)، والذهبي: (صدوق، وثق) (12)، وفي موضع: (حَدِيثُهُ فِي دَرَجَةِ الْحَسَنِ) (13).
وَكَانَ يَحْيَى الْقَطَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ (14)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (قلت له -
يقصد أباه-: أَيُّمَا أَحَبَّ إِلَيْكَ: عَبْدُ الْوَهَّابِ الْخَفَّافِ، أَوْ عَبْدُ الْوَهَّابِ النَّفَّيِّ، قَالَ: لَا، النَّفَّيُّ أَحَبُّ
إِلَيَّ) (15)، وفي موضع: (لَمَّا أَرَادَ الْخَفَّافُ أَنْ يُحَدِّثَهُمْ بِحَدِيثِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ أَعْطَانِي كِتَابَهُ، فَقَالَ

(1) تقريب التهذيب ص ٣٦٨. والحديث أخرجه الترمذي عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ
عَطَاءٍ، عَنْ ثُورِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلْعَبَّاسِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «إِذَا كَانَ غَدَاةَ الْإِثْنَيْنِ فَأْتِنِي أَنْتَ وَوَلَدُكَ حَتَّى أَدْعُو لَهُمْ
بِدَعْوَةِ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا، وَوَلَدُكَ»، فَعَدَا وَغَدَوْنَا مَعَهُ فَأَلْبَسَنَا كِسَاءً ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مَغْفِرَةً ظَاهِرَةً
وَبَاطِنَةً لَا تُغَادِرُ ذَنْبًا، اللَّهُمَّ احْفَظْهُ فِي وَوَلَدِهِ». انظر: سنن الترمذي (٥ / ٦٥٣)، ح ٣٧٦٢، وإسناده حسن
لتصريح عبد الوهاب بالسماع. انظر التصريح في مسند الشاميين للطبراني (١ / ٢٦٥)، ح ٤٦٠.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٨٣).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٥٠.

(4) تاريخ بغداد (١١ / ٢٦).

(5) تاريخ بغداد (١١ / ٢٥).

(6) تاريخ بغداد (١١ / ٢٦).

(7) الثقات (٧ / ١٣٣).

(8) الطبقات الكبير (٩ / ٣٣٥).

(9) الجرح والتعديل (٦ / ٧٢).

(10) تاريخ بغداد (١١ / ٢٤).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٥١٧).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٢٨.

(13) سير أعلام النبلاء (٩ / ٤٥٤).

(14) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٢ / ٣٥٤).

(15) المصدر نفسه (٢ / ٣٥٢).

لي: انظر فِيهِ فَتَظَرَّتْ فِيهِ، فَضَرِبْتُ عَلَى أَحَادِيثِ مِنْهَا، فَحَدَّثْتُهُمْ، فَكَانَ صَحِيحَ الْحَدِيثِ⁽¹⁾، وفي موضع: (مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ هُوَ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَحْلَى مِنَ الْخُفَافِ، إِلَّا أَنْ الْخُفَافَ أَقْدَمَ سَمَاعًا)⁽²⁾، وفي غيره: (أما أنا فأروي عنه)⁽³⁾، وفي موضع آخر سئل: (عبد الوهاب ثقة؟، فقال: تُدْرِي مِنَ الثَّقَةِ؟ الثَّقَةُ: يحيى القَطَّان)⁽⁴⁾، وأبو حاتم: (يكتب حديثه، محله الصدق، قلت: هو أحب إليك، أو أبو زيد النحوي في ابن أبي عروبة؟ فقال عبد الوهاب، وليس عندهم بقوى الحديث)⁽⁵⁾، وأبو زرعة: (هو أصلح قليلاً من علي بن عاصم)⁽⁶⁾، وفي موضع: (روى عن ثور بن يزيد حديثين ليسا من حديث ثور)⁽⁷⁾.

وَقَالَ عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (لَيْسَ بِكَذَّابٍ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُتَّكَلُّ عَلَيْهِ)⁽⁸⁾، والبخاري: (ليس بالقوي عندهم، وهو يُحْتَمَلُ)⁽⁹⁾، والنسائي: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹⁰⁾، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق مدلس، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته، ولم يصرح بذلك.
٣. عبد الله بن عمر بن حفص العُمريُّ: ضعيف عابد⁽¹²⁾، وقد رأيت أن أدرسه لوجود أقوال في قبول رواياته.

قال يحيى بن معين: (ليس به بأس، يكتب حديثه)⁽¹³⁾، وفي موضع: (صالح)⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (صويلح)⁽¹⁵⁾، وفي موضع ضَعْفُهُ⁽¹⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل: (صالح، لا بأس به، قد

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٢ / ٣٥٥).

(2) المصدر نفسه (٢ / ٣٥٦).

(3) المصدر السابق (٣ / ٣٠١).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٤٧.

(5) الجرح والتعديل (٦ / ٧٢).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٣٩٧).

(7) الجرح والتعديل (٦ / ٧٢).

(8) تاريخ أسماء الثقات ص ١٦٧.

(9) الضعفاء الصغير ص ٩٢.

(10) الضعفاء والمتروكون ص ٦٨.

(11) طبقات المدلسين ص ٤١.

(12) تقريب التهذيب ص ٣١٤.

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٤١).

(14) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٥٠، وفي الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٤١) قال: صالح ثقة.

(15) الجرح والتعديل (٥ / ١١٠).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٤١).

روي عنه، ولكن ليس مثل عبيد الله - هو أخوه-⁽¹⁾ ، وفي موضع: (كذا وكذا)⁽²⁾، وقال أبو زرعة الدمشقي: (قيل لابن حنبل: كيف حديث عبد الله بن عمر؟ فقال: كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً)⁽³⁾ ، وقال العجلي: (لا بأس به)⁽⁴⁾ ، وقال أحمد بن يونس: (لو رأيت هيبته لعرفت أنه ثقة)⁽⁵⁾ .

وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب)⁽⁶⁾ ، وقال أبو حاتم: (أحب إلي من عبد الله بن نافع، يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽⁷⁾ ، وقد كان أحمد بن صالح المصري يحسن الثناء عليه⁽⁸⁾ .

وقال ابن عدي: له حديث صالح، وأروى من رأيت عنه ابن وهب، ووكيع، وغيرهما من ثقات المسلمين، وهو لا بأس به في رواياته، وإنما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله، وإلا فهو في نفسه صدوق، لا بأس به⁽⁹⁾ ، والذهبي: صدوق، حسن الحديث⁽¹⁰⁾ .

وقد كان يحيى القطان لا يُحدِّثُ عنه، بينما كان عبد الرحمن بن مهدي يُحدِّثُ عنه⁽¹¹⁾ ، وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث، يُستضعف)⁽¹²⁾ ، وضَعَفَهُ ابن المديني⁽¹³⁾ .

وقال صالح جزرة: (ليِّنٌ، مختلط الحديث)⁽¹⁴⁾ ، والنسائي: (ضعيف الحديث)⁽¹⁵⁾ ، وفي موضع: (ليس بالقوي)⁽¹⁶⁾ .

(1) الجرح والتعديل (٥ / ١٠٩).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٤١).

(3) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٠).

(4) معرفة الثقات (٢ / ٤٨).

(5) المعرفة والتاريخ (٣ / ٣٦٨).

(6) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٠).

(7) الجرح والتعديل (٥ / ١١٠).

(8) المصدر نفسه.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٤٣).

(10) المغني في الضعفاء (١ / ٣٤٨).

(11) الجرح والتعديل (٥ / ١٠٩).

(12) الطبقات الكبير (٧ / ٥٣٢).

(13) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٠).

(14) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٠).

(15) تهذيب الكمال (١٥ / ٣٣١).

(16) الضعفاء والمتروكون ص ٦١.

وكان أشد ما قيل فيه ما قاله البخاري، وابن حبان:

قال البخاري: (ذاهب، لا أروي عنه شيئاً)⁽¹⁾، وقال أيضاً: (كان يحيى - يقصد القطان - يضعفه)⁽²⁾، وقال ابن حبان: (كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار، وجودة الحفظ للآثار، فرفع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك)⁽³⁾.

قال الباحث: أولى الأقوال هو قول الذهبي الذي سبر حديثه، وأثبت أنه حسن الحديث، وكذلك ابن عدي، ولقد كان الكثير من العلماء يثني عليه، وقول أحمد بن يونس فيه إنما هو تعديل بما لا يلزم كالهبة وغيرها، ولعل البخاري قال فيه: (ذاهب)، لأجل ترك القطان له، ولكن يرى الباحث أنه صدوق في حديثه اضطراب.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن لغيره؛ لأن فيه عبد الوهاب بن عطاء مدلس لم يصرح بالسماع، وعبد الله العمري، وهو صدوق في حديثه اضطراب، وقد توبع الإسناد.

٥٤ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُ بِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يُشَبِّكَنَّ يَدَهُ؛ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرٍو، حَدَّثَهُمْ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبُو ثَمَامَةَ الْحَنَاطِيُّ، أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ⁽⁵⁾، أَدْرَكَهُ وَهُوَ يَرِيدُ الْمَسْجِدَ أَدْرَكَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، قَالَ: فَوَجَدَنِي وَأَنَا مُشَبَّكٌ بِيَدِي، فَهَنَانِي عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ"⁽⁶⁾).

(1) العلل الكبير للترمذي ص ٣٨٩.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٤١).

(3) المجروحين (٢ / ٧).

(4) المجموع شرح المذهب (٤ / ٥٤٤).

(5) كعب بن عُجْرَةَ: هو كعب بن عُجْرَةَ بن أمية بن عدي بن عبيد بن خالد، حليف الأنصار، شهد عمرة الحديبية، ونزلت فيه قصة الفدية. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥ / ٤٤٨).

(6) سنن أبي داود، (١ / ١٥٤)، ح ٥٦٢.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق الليث بن سعد⁽¹⁾، وابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش⁽²⁾، وأحمد من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج⁽³⁾، ثلاثهم عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن رجل عن كعب بن عجرة.
وأحمد من طريق محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن رجل من بني سالم، عن أبيه، عن جده⁽⁴⁾، ومن طريق سعيد بن أبي سعيد عن كعب مباشرة⁽⁵⁾، ومن هنا يتضح اضطراب رواية سعيد بن أبي سعيد.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن سليمان الأنباري: وقد تم توثيقه في الحديث السابق.

٢. أبو ثُمَامَةَ الحَنَاط: مجهول الحال⁽⁶⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال الذهبي: (وَتَقَى)⁽⁸⁾، وفي موضع: (لا يُعْرَف، وخبره

منكر عن كعب بن عجرة)⁽⁹⁾.

قال الباحث: يحتاج إلى متابعة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم متابعة أبي ثُمَامَةَ الحَنَاط.

٥٥ - قال الشيرازي: (روى ابن عباس - رضي الله عنهما -: " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس في العيد بُرْدَ حَبْرَةَ")، وقال النووي: (هذا الحديث رواه الشافعي من غير رواية ابن عباس بإسنادٍ ضعيفٍ)⁽¹⁰⁾.

(1) سنن الترمذي، (١ / ٤٩٧)، ح ٣٨٦.

(2) سنن ابن ماجه، (١ / ٣١٠)، ح ٩٦٧.

(3) مسند أحمد (٣٠ / ٤١)، ح ١٨١١٤.

(4) مسند أحمد (٣٠ / ٣٩)، ح ١٨١١٢.

(5) مسند أحمد (٣٠ / ٤٢)، ح ١٨١١٥.

(6) تقريب التهذيب ص ٦٢٧.

(7) الثقات (٥ / ٥٦٦).

(8) الكاشف (٢ / ٤١٥).

(9) ميزان الاعتدال (٤ / ٥٠٩).

(10) المجموع شرح المذهب (٥ / ٨).

نص الحديث:

قال الشافعي: (أخبرنا إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه⁽¹⁾، عن جدّه⁽²⁾): " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس بُردَ حَبْرَةَ⁽³⁾ في كل عيد"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الشافعي في كتاب المسند بنفس السند، والمتن⁽⁵⁾، ومن طريقه البيهقي بمثله⁽⁶⁾. وأخرجه عبد الرزاق عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، ولم يذكر: (جده)⁽⁷⁾. وأخرجه الطبراني من طريق سعد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ: "بردة حمراء"⁽⁸⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: متروك⁽⁹⁾.
٢. جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصادق: تقدم في الحديث رقم: (٢٠)، أنه صدوق إمام.

(1) أبيه: محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب السجّاد، أبو جعفر الباقر، مات سنة بضع عشرة ومائة. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٩٧.

(2) جده: علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب الهاشمي زين العابدين مات دون المائة، سنة ثلاث وتسعين، وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب ص ٤٠٠. وقد ورد ذلك موضعاً في رواية الطبراني. انظر: المعجم الأوسط (٧/٣١٦)، ح ٧٦٠٩.

(3) حَبْرَةَ: الحَبِيرُ مِنَ البُرُودِ: مَا كَانَ مَوْشِيًّا مُحَطَّطًا، يُقَالُ: بُرْدٌ حَبِيرٌ، وَبُرْدٌ حَبْرَةٌ - بَوْرُنٌ عَنَبَةٌ -: عَلَى الوَصْفِ وَالإِضَافَةِ، وَهُوَ بُرْدٌ يَمَانٍ. انظر: النهاية في غريب الحديث والآثر (١/٣٢٨).

(4) الأم (١ / ٢٣٣).

(5) مسند الشافعي (٢/٤٢)، ح ٤٧٣.

(6) السنن الكبرى (٣/٣٩٧)، ح ٦١٣٧، معرفة السنن والآثار (٥/٥٥)، ح ٦٨٢٨.

(7) مصنف عبد الرزاق (٣/٢٠٣)، ح ٥٣٣١.

(8) المعجم الأوسط (٧/٣١٦)، ح ٧٦٠٩.

(9) تقريب التهذيب ص ٩٣.

ثالثاً: الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود إبراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي المتروك، وفيه إرسال بين زين العابدين علي بن الحسين، والنبى - صلى الله عليه وسلم-، وقد ورد الحديث موصولاً من رواية ابن عباس كما في التخريج، وإسناده حسن.

٥٦- قال النووي: (فِي حَدِيثٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنَ الْحِجَامَةِ، وَغَسَلَ الْمَيْتَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبِ الْعَنْزِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: "مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنَ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتِ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريق عبد الله بن أبي السَّقَرِ عن مصعب بن شيبة به⁽³⁾، وابن خزيمة عن عبدة بن عبد الله الخزاعي عن محمد بن بشر به بتقديم وتأخير⁽⁴⁾، والحاكم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن زكريا بن أبي زائدة، ومصعب بن شيبة، كلاهما: (زكريا- مصعب)، عن طلق بن حبيب به بتقديم وتأخير⁽⁵⁾، وهذا خطأ لأن الرواية أخرجها البيهقي عن الحاكم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب به بمثل حديث الحاكم⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مصعبُ بْنُ شَيْبَةَ الْمَكِّيُّ: لِيْنُ الْحَدِيثِ⁽⁷⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٥ / ١٨٥).

(2)سنن أبي داود (١ / ٩٦)، ح ٣٤٨.

(3)مسند أحمد (٤٢ / ١٠٦)، ح ٢٥١٩٠.

(4)صحيح ابن خزيمة (١ / ١٢٦)، ح ٢٥٦.

(5)المستدرک على الصحيحين (١ / ٢٦٧)، ح ٥٨٢.

(6)السنن الكبرى (١ / ٤٤٧)، ح ١٤٢٩.

(7)تقريب التهذيب ص ٥٣٣.

٢. **طَلَقُ بَنُ حَبِيبِ الْعَنْزِيِّ**^(١): صدوق عابد، رمي بالإرجاء^(٢).
 وثقه ابن سعد بلفظ المشيئة، وزاد: (كَانَ مُرَجِّئًا)^(٣)، والعجلي^(٤)، وأبو زرعة، وزاد: (ولكن
 كان يرى رأي الإرجاء)^(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان عابداً مُرَجِّئاً)^(٦).
 وقال البخاري^(٧)، وأبو حاتم^(٨)، والساجي^(٩): (صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء).
 وقال أبو العرب^(١٠): (لم يُنْقَمَ عليه غير الإرجاء فقط، ولم يطعن عليه بكذب، ولا ضعف
 في الرواية فيما علمت)^(١١)، وقال أبو الفتح الأزدي: (كان داعية إلى مذهبه، تركوه)^(١٢).
 قال الباحث: صدوق مرجيء.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف مصعب بن شيبة، قال ابن أبي حاتم: (سألتُ أبا زُرْعَةَ عَنِ
 الْغُسْلِ مِنَ الْحِجَامَةِ، قُلْتُ: يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ: الْغُسْلُ مِنْ أَرْبَعٍ ... ؟ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ هَذَا؛ رَوَاهُ
 مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ، قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: لِمَ يُرَوَى عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ مُصْعَبٍ؟
 قَالَ: لَا)^(١٣)، وقال البخاري: (حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ بِذَلِكَ)^(١٤).

(١) الْعَنْزِيُّ: هذه النسبة إلى عَنَزَةَ، وهو حيٌّ من ربيعة، وهو عَنَزَةُ بْنُ أَسَدِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ.
 الأنساب للسمعاني (٩ / ٣٩١).
 (٢) تقريب التهذيب ص ٢٨٣.
 (٣) الطبقات الكبير (٩ / ٢٢٦).
 (٤) معرفة الثقات (١ / ٤٨٢).
 (٥) الجرح والتعديل (٤ / ٤٩١).
 (٦) الثقات (٤ / ٣٩٧).
 (٧) الضعفاء الصغير ص ٧٧.
 (٨) الجرح والتعديل (٤ / ٤٩١).
 (٩) إكمال تهذيب الكمال (٧ / ٩٢).
 (١٠) أَبُو الْعَرَبِ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمِ الْمَغْرِبِيِّ الْإِفْرِيقِيِّ، كَانَ جَدُّهُ مِنْ أَمْرَاءِ أَفْرِيقِيَّةَ، ت ٣٣٣هـ. سير أعلام
 النبلاء (١٥ / ٣٩٤).
 (١١) إكمال تهذيب الكمال (٧ / ٩١).
 (١٢) إكمال تهذيب الكمال (٧ / ٩٢).
 (١٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٥٧٠ - ٥٧١).
 (١٤) العلل الكبير للترمذي ص ١٤٣.

٥٧- قال النووي: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَقَالَ: "عَرِيبٌ"(1).

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانَ، عَنْ زَيْدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ-، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى جِنَازَةٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ، وَوَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى"(2).

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن سليمان بن الحارث عن إسماعيل بن أبان به نحوه(3)، وأبو يعلى عن الحسن بن حماد عن يحيى بن يعلى عن أبي فروة يزيد بن سنان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بدون ذكر رفع اليدين في أول تكبيرة، وليس بينهما زيد بن أبي أنيسة(4).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ: ضعيف شيعي(5).
٢. أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ التَّمِيمِيُّ الرَّهَاطِيُّ: ضعيف(6).
٣. محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري: مدلس من الثالثة(7).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على يحيى بن يعلى، ويزيد بن سنان، وهما ضعيفان، ولم يتابعا، وأما عن تصريح الزهري بالسماع، فلم يصرح بالسماع في أي طريق، ولا يضر ذلك فقد قال الذهبي: (كان يدلس في النادر)(8).

(1)المجموع شرح المذهب (٥/ ٢٣١).

(2)سنن الترمذي (٣/ ٣٨٠)، ح ١٠٧٧.

(3)سنن الدارقطني (٢/ ٤٣٨)، ح ١٨٣١.

(4)مسند أبي يعلى (١٠/ ٢٤٣)، ح ٥٨٥٨.

(5)تقريب التهذيب ص ٥٩٨.

(6)تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(7)طبقات المدلسين ص ٤٥.

(8)ميزان الاعتدال (٤/ ٤٠).

وقد قال الترمذي عنه: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)⁽¹⁾، وقال الدارقطني: (لَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ)⁽²⁾.

وضعف الألباني إسناده⁽³⁾، ثم قال: (لكن يشهد له الحديث الآتي، وهو الثاني: عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - " أن رسول الله كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة، ثم لا يعود". أخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ بسند رجاله ثقات غير الفضل بن السكن؛ فإنه مجهول⁽⁵⁾)⁽⁶⁾.

٥٨ - قال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟ قَالَتْ: أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ، فَرَحَّمْتُ إِلَيْهِمْ مَيَّتَهُمْ، قَالَ: لَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى؟ قَالَتْ: مَعَادَ اللَّهِ أَنْ أَكُونَ بَلَغْتَهَا، وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذَكُرُ فِي ذَلِكَ مَا تَذَكُرُ، فَقَالَ: لَوْ بَلَغْتَهَا مَعَهُمْ مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكَ، فَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال أحمد: (حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ⁽⁹⁾، حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفِ الْمَعَاوِرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ بَصُرَ بِامْرَأَةٍ لَا نَظُنُّ أَنَّهَا عَرَفَتْهَا، فَلَمَّا تَوَجَّهْنَا الطَّرِيقَ، وَقَفَ حَتَّى انْتَهَتْ إِلَيْهِ، فَإِذَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: "مَا أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ يَا فَاطِمَةُ؟" قَالَتْ: أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ، فَرَحَّمْتُ إِلَيْهِمْ مَيَّتَهُمْ، وَعَزَيْتُهُمْ، فَقَالَ:

(1) سنن الترمذي (٣/ ٣٨٠)، ح ١٠٧٧.

(2) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٩/ ١٥٠).

(3) انظر: أحكام الجنائز (١/ ١١٦).

(4) انظر: سنن الدارقطني (٢/ ٤٣٨)، ح ١٨٣٢. وانظر الحديث رقم: (٨٨) في هذه الرسالة.

(5) الفضل بن السكن: قال الذهبي عنه: لا يعرف، وضعفه الدارقطني. ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٢).

(6) أحكام الجنائز (١/ ١١٦).

(7) المجموع شرح المذهب (٥/ ٢٧٧، ٢٧٨).

(8) أبو عبد الرحمن: عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ، أصله من البصرة، أو الأهواز، ت ٢١٣هـ. تقريب التهذيب ص ٣٣٠.

(9) سَعِيدٌ: سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم، المصري، أبو يحيى بن مقلص، ت ١٦١هـ. تقريب التهذيب ص ٢٣٣.

"لَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى"⁽¹⁾؟" قَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَكُونَ بَلَغْتُهَا مَعَهُمْ، وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكَرُ فِي ذَلِكَ مَا تَذْكَرُ قَالَ: "لَوْ بَلَغْتَهَا مَعَهُمْ مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكَ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد العدوي به بنحوه⁽³⁾، وأبو داود من طريق المفضل بن فضالة⁽⁴⁾، وأحمد من طريق حيوة بن شريح⁽⁵⁾، والطبراني من طريق نافع بن يزيد⁽⁶⁾، ثلاثتهم عن ربيعة بن سيف به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

ربيعة بن سيف المَعَاوِرِيُّ: صدوق له مناكير⁽⁷⁾.

وثقه العجلي⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطيء كثيراً)⁽⁹⁾، وقال

النسائي: (ليس به بأس)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (ضعيف)⁽¹¹⁾، والدارقطني: (صالح)⁽¹²⁾.

وقال البخاري: (عنده مناكير)⁽¹³⁾، وفي موضع: (روى أحاديث لا يتابع عليها)⁽¹⁴⁾، وقال

ابن يونس: (في حديثه مناكير)⁽¹⁵⁾، وقال عبد الحق الإشبيلي: (ضعيف الحديث، عنده

مناكير)⁽¹⁶⁾، وقال ابن خلفون: (تكلم فيه بعضهم)⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁾الْكُدَى: المقابر، وذلك لِأَنَّهَا كَانَتْ مَقَابِرُهُمْ فِي مَوَاضِعَ صُلْبَةٍ، وَهِيَ جَمْعُ كُدْيَةٍ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٥٦).

⁽²⁾مسند أحمد (١١/ ١٣٧)، ح ٦٥٧٤. وهذه الرواية هي الأقرب للفظ الذي أورده النووي.

⁽³⁾سنن النسائي (٤/ ٢٧)، ح ١٨٨٠.

⁽⁴⁾سنن أبي داود (٣/ ١٩٢)، ح ٣١٢٣.

⁽⁵⁾مسند أحمد (١١/ ٦٥٣)، ح ٧٠٨٢.

⁽⁶⁾المعجم الكبير (١٣/ ٢٤)، ح ٤٥٥.

⁽⁷⁾تقريب التهذيب ص ٢٠٧.

⁽⁸⁾معرفة الثقات (١/ ٣٥٧).

⁽⁹⁾الثقات (٦/ ٣٠١).

⁽¹⁰⁾تهذيب الكمال (٩/ ١١٤).

⁽¹¹⁾سنن النسائي (٤/ ٢٧).

⁽¹²⁾سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٣٠.

⁽¹³⁾التاريخ الكبير (٣/ ٢٩٠).

⁽¹⁴⁾التاريخ الأوسط (١/ ٣٠٢).

⁽¹⁵⁾تاريخ ابن يونس المصري (١/ ١٧٢).

⁽¹⁶⁾بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٥/ ٣٦١).

⁽¹⁷⁾إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣٤٩).

قال الباحث: صدوق له مناكير كما قال ابن حجر .

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على ربيعة بن سيف، وهو صدوق له مناكير، ولم يتابع على حديثه هذا.

٥٩ - قال الشيرازي: (رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنَّ عَمَّكَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ، فَقَالَ: "أَذْهَبَ فَوَارِهِ"، وَقَالَ النُّووي: ("حَدِيثُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -": رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ نَاجِيَةَ بِنِ كَعْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ، قَالَ: "أَذْهَبَ فَوَارِ أَبَاكَ، ثُمَّ لَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا، حَتَّى تَأْتِيَنِي، فَذَهَبْتُ فَوَارِيَّتُهُ، وَجِئْتُهُ، فَأَمَرَنِي، فَأَغْسَلْتُ، وَدَعَا لِي")⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى القطان⁽³⁾، وأحمد عن وكيع بن الجراح⁽⁴⁾، كلاهما: (يحيى القطان - وكيع بن الجراح)، عن سفيان الثوري به بنحوه، وفيه زيادة، والنسائي عن محمد بن المثنى⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، كلاهما: (محمد بن المثنى - أحمد)، عن محمد بن جعفر عن شعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق الهمداني به بنحوه، وفيه زيادة، وليس في النسائي: "دعا لي"، وأحمد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بنحوه، وفيه زيادة⁽⁷⁾، والطيالسي من طريق الشعبي مختصراً⁽⁸⁾، كلاهما: (أبو عبد الرحمن السلمي - الشعبي) عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

(1)المجموع شرح المذهب (٥ / ٢٨٠، ٢٨١).

(2)سنن أبي داود (٣ / ٢١٤)، ح ٣٢١٤.

(3)سنن النسائي (٤ / ٧٩)، ح ٢٠٠٦.

(4)مسند أحمد (٢ / ٣٣٢)، ح ١٠٩٣.

(5)سنن النسائي (١ / ١١٠)، ح ١٩٠.

(6)مسند أحمد (٢ / ١٥٣)، ح ٧٥٩.

(7)مسند أحمد (٢ / ١٨٦)، ح ٨٠٧.

(8)مسند الطيالسي (١ / ١١٤)، ح ١٢٣.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح.

وقد يكون تضعيف النووي له لأنه يرى تضعيف ناجية بن كعب، فقد قال البيهقي: (ناجية بن كعب الأسدي لم تثبت عدالته عند صاحب الصحيح، وليس فيه أنه غسلة)، ثم ذكر بإسناده قول علي بن المدني: حديث علي - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمره أن يُؤاري أبا طالب لم نجد إلا عند أهل الكوفة، وفي إسناده بعض الشيء⁽¹⁾، ولكن القول الراجح هو توثيق ناجية بن كعب كما قال ابن حجر.

٦٠ - قال الشيرازي: (والمستحب أن يسجى القبر بثوب عند الدفن؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ستر قبر سعد بن معاذ - رضي الله عنه - بثوب لما دفنه)، وقال النووي: (وأما حديث ستر قبر سعد بن معاذ، فرواه البيهقي من رواية ابن عباس - رضي الله عنهم - بإسناد ضعيف)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أخبرنا أبو حازم الحافظ⁽³⁾، أن أبا أحمد محمد بن محمد الحافظ⁽⁴⁾، أن أبا القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البعوي، ثنا مخرز بن عون، ثنا يحيى بن عتبة، عن علي بن بديمة الجزري، عن مفسم، عن ابن عباس قال: " جَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ سَعْدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِثَوْبِهِ"⁽⁵⁾)⁽⁶⁾.

(1) السنن الكبرى (١ / ٤٥٤).

(2) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٨٨).

(3) أبو حازم الحافظ: عمر بن أحمد بن إبراهيم، أبو حازم الهذلي العبدي الأعرج، من أهل نيسابور. وقال أبو علي الحسن بن علي الوخشي: مات في يوم عيد الفطر من سنة سبع عشرة وأربعمائة. انظر: تاريخ بغداد (١١ / ٢٧١، ٢٧٢).

(4) أبو أحمد محمد بن محمد الحافظ: أبو أحمد الحاكم، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الكرابيسي، محدث خراسان، الحاكم الكبير، مؤلف كتاب الكنى، ولد: في حدود سنة تسعين ومائتين، أو قبلها. قال أبو عبد الله الحاكم: مات أبو أحمد، وأنا غائب في شهر ربيع الأول، سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة، وله ثلاث وتسعون سنة. سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٧٠ - ٣٧٦).

(5) سعد: سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس الأنصاري الأشهلي، سيد الأوس، وأمه كبشة بنت رافع، لها صحبة، ويكنى أبا عمرو، شهد بدرًا باتفاق، ورُمي بسهم يوم الخندق، فعاش بعد ذلك شهرًا حتى حكم في بني قريظة، وأجيب دعوته في ذلك، ثم انتفض جرحه، فمات. الإصابة في تمييز الصحابة (٣ / ٧٠).

(6) السنن الكبرى (٤ / ٨٩)، ح ٧٠٤٩.

تخريج الحديث:

تفرد به البيهقي.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَرَّرُ بْنُ عَوْنِ الْهَلَالِيِّ: صدوق^(١).

وثقه ابن سعد، وزاد: (تَبَّتْ)^(٢)، وابن معين^(٣)، وأبو محمد ابن الأَخْضَرِ^(٤)، وزادا: (لا بأس به)، وقال ابن الجنيدي: (نعيتُ ليحيى بن معين محرز بن عون، فاستغفر له، وترحم عليه، وقال: "كان شيخ صدق، لا بأس به")^(٥)، وصالح جزرة، وفي موضع: (لا بأس به)^(٦)، وابن قانع^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (كان أبي لا يرى بالكتاب عن هؤلاء الشيوخ بأسًا، وَكَانَ يَرْضَاهُمْ، وَقَدْ حَدَّثَنَا عَنْ بَعْضِهِمْ)، وذكر مِنْهُمْ: محرز بن عون^(٩)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ليس به بأس)^(١٠).

قال الباحث: ثقة.

٢. يحيى بن عقبة بن أبي العيزار:

قال البخاري: (منكر الحديث)^(١١)، وابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)^(١٢)، وفي موضع: (كذاب خبيث عدو لله، ليس ممن يكتب حديثه)^(١٣)، وأبو زرعة: (ضعيف الحديث)^(١٤)، وأبو حاتم:

(١) تقريب التهذيب ص ٥٢٢.

(٢) الطبقات الكبير (٩ / ٣٦٥).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٩٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٩٤).

(٥) سؤالات ابن الجنيدي ص ٢٩٦.

(٦) تاريخ بغداد (١٣ / ٢٦٣).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٩٤).

(٨) الثقات (٩ / ١٩١).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ١٠٣).

(١٠) تهذيب الكمال (٢٧ / ٢٨٢).

(١١) التاريخ الكبير (٨ / ٢٩٧).

(١٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٤٠١).

(١٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٦١).

(١٤) الجرح والتعديل (٩ / ١٧٩).

(متروك الحديث، زاهب الحديث، كان يفتعل الحديث)⁽¹⁾، وصالح جزرة: (ضعيف، منكر الحديث جداً)⁽²⁾، وابن عدي: (عامة ما يزويه لا يتابع عليه)⁽³⁾.
قال الباحث: متروك.

٣. مفسم بن بجرّة: صدوق، وكان يرسل⁽⁴⁾.

وثقه أحمد بن صالح المصري، وزاد: (ثبت، لا شك فيه)⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، والفسوي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾.

وقال مهنا بن يحيى: (سألت أحمد، قلت: من أصحاب ابن عباس؟ قال: ستة، قلت: من هم؟ قال: مجاهد، وطاووس، وعطاء بن أبي رباح، وجابر بن زيد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، قلت: مفسم؟ قال: مفسم دون هؤلاء)⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، لا بأس به)⁽¹⁰⁾، والذهبي: (صدوق، من مشاهير التابعين)⁽¹¹⁾.

وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث ضعيفاً)⁽¹²⁾، والساجي: (تكلم الناس في بعض روايته)⁽¹³⁾، وابن حزم: (ليس بالقوي، فسقط الاحتجاج به)⁽¹⁴⁾.
قال الباحث: صدوق يرسل.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل يحيى بن عقبة بن أبي العيزار المتروك.

(1) المصدر نفسه.

(2) تاريخ بغداد (١٤ / ١١٨).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ٧٢).

(4) تقريب التهذيب ص ٥٤٥.

(5) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٣٢.

(6) معرفة الثقات (٢ / ٢٩٥).

(7) المعرفة والتاريخ (٣ / ٣٧٤).

(8) سوالات الحاكم للدارقطني ص ٢٧٨.

(9) تهذيب الكمال (٢٨ / ٤٦٣).

(10) الجرح والتعديل (٨ / ٤١٤).

(11) ميزان الاعتدال (٤ / ١٧٦).

(12) الطبقات الكبير (٨ / ٣٢).

(13) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٣٤٨).

(14) المحلى بالآثار (١ / ٤٠٣).

٦١ - قال الشيرازي: (رَوَى جَابِرٌ: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَشَّ عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ الْمَاءَ")، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ، وَرَشُّ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَوَضْعُ الْحَصْبَاءِ عَلَيْهِ، فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)^(١).

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٢): " أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَشَّ عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصْبَاءً"^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الشافعي بمثله^(٤).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: متروك^(٥).

٢. جعفر بن محمد بن علي بن الحسي بن علي بن أبي طالب الملقب ب:

(الصادق): وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٠)، أنه صدوق إمام.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المتروك، كما أن الحديث

مرسل، فقد أرسله محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - والد جعفر -.

٦٢ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: "أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ"، فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَأَشَارَ إِلَى تَضْعِيفِهِ)^(٦).

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِيُّ، أَنبَأَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، ثنا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ الْقَاضِي، ثنا أَبُو الرَّبِيعِ، ثنا أَبُو مَعْشَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُخْرِجَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ

(١)المجموع شرح المذهب (٥ / ٢٩٥، ٢٩٦).

(٢)أبيه: محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب السَّجَّاد، أبو جعفر الباقر، مات سنة بضع عشرة ومائة. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٩٧.

(٣)الأم (١ / ٣١١).

(٤)السنن الكبرى (٣ / ٥٧٦)، ح ٦٧٤٠.

(٥)تقريب التهذيب ص ٩٣.

(٦)المجموع شرح المذهب (٦ / ١٢٦).

وَحَرٌّ وَمَمْلُوكٍ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ قَالَ: وَكَانَ يُؤْتَى إِلَيْهِمْ بِالزَّبِيبِ وَالْأَقِطِ⁽¹⁾، فَيَقْبَلُونَهُ مِنْهُمْ، وَكُنَّا نُؤَمِّرُ أَنْ نُخْرِجَهُ قَبْلَ أَنْ نَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَسِّمُوهُ بَيْنَهُمْ، وَيَقُولُ: " اِغْنَوْهُمْ عَنْ طَوَافِ هَذَا الْيَوْمِ " ⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق مالك بن أنس عن نافع به بذكر الجزء الأول فقط⁽³⁾، وأخرجه ابن وهب عن محمد بن سعيد⁽⁴⁾، وابن زنجويه عن الفضل بن دكين⁽⁵⁾، والدارقطني من طريق وكيع بن الجراح⁽⁶⁾، ثلاثتهم عن أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السُّنْدِيِّ به مختصراً بذكر الجزء الأخير فقط، وابن سعد من طريق عبيد الله بن عمر العُمَرِيِّ عن نافع به بنحوه، وفيه زيادة⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِي: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.
٢. أَبُو مَعْشَرَ نَجِيحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّنْدِيِّ: ضعيفٌ، أَسَنَّ، واختلط⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف نجيح بن عبد الرحمن السُّنْدِيِّ، وأما عن متابعة عبيد الله العمري له فلا تفيدُه لأن الراوي عنه هو الواقدي، وهو متروك⁽⁹⁾.

(1) الأَقِطُ: واحدة الأَقِطِ أَقِطَةٌ، وهو يُنَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخِيضِ، يُطْبَخُ ثُمَّ يُنْزَعُ حَتَّى يُمَصَّلَ. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٩٤ / ٥).

(2) السنن الكبرى (٢٩٢ / ٤)، ح ٧٧٣٩.

(3) صحيح البخاري (١٣١ / ٢)، ح ١٥٠٧، صحيح مسلم (٦٧٧ / ٢)، ح ٩٨٤، ولهما طرق أخرى عن ابن عمر لا حاجة لذكرها.

(4) الجامع (١١٥ / ١)، ح ١٩٨.

(5) الأموال (١٢٣٩ / ٣)، ح ٢٣٦٢.

(6) السنن الكبرى (٥٤٦ / ٤)، ح ٨٦٦١.

(7) الطبقات الكبير (٢١٣ / ١)، ح ٢١٤.

(8) تقريب التهذيب ص ٥٥٩.

(9) تقريب التهذيب ص ٤٩٨.

٦٣ - قال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ: " أَحْيِي مَسْكِينًا، وَأَمْتِي مَسْكِينًا"، فَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَعَبَّرَهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ^(١)).

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلِ الْكُوفِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَابِدِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ النُّعْمَانِ اللَّيْثِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "اللَّهُمَّ أَحْيِي مَسْكِينًا، وَأَمْتِي مَسْكِينًا، وَأَحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "إِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا، يَا عَائِشَةُ: لَا تَرُدِّي الْمَسْكِينِ، وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، يَا عَائِشَةُ: أَحْبَبِي الْمَسَاكِينِ، وَقَرِّبِيهِمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُقَرِّبُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٢)).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن حازم بن أبي غرزة^(٣)، وأحمد بن مهرا^(٤)، كلاهما عن ثابت بن محمد به بمثله، مع اختلاف يسير، فعند أحمد بن حازم في الشُّعَبِ: "لَا تَرُدِّي الْمَسَاكِينِ"، وعند أحمد بن مهرا: "لَا تَرُدِّي الْمَسَاكِينِ... جَبِّي الْمَسَاكِينِ".

دراسة رجال الإسناد:

١. ثابت بن محمد الشيباني: صدوق، زاهد، يخطيء في أحاديث^(٥).

وثقه محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بمُطَيَّن^(٦)، وابن عدي^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال أبو حاتم^(٩)، والذهبي^(١٠): (صدوق).

وقد أنكر عليه ابن عدي ثلاثة أحاديث رواها عن سفيان الثوري، ثم قال: (وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، ولعله يخطيء، وله عن الثوري وعن غيره غير ما ذكرت، وفي أحاديثه

(١)المجموع شرح المهذب (٦ / ١٩٦).

(٢)سنن الترمذي (٤ / ٥٧٧)، ح ٢٣٥٢.

(٣) شعب الإيمان (٣ / ٥٠)، ح ١٣٨٠، السنن الكبرى للبيهقي (٧ / ١٨)، ح ١٣١٥٢.

(٤) شعب الإيمان (١٣ / ١٠٥)، ح ١٠٠٢٥.

(٥) تقريب التهذيب ص ١٣٣.

(٦) تهذيب الكمال (٤ / ٣٧٦).

(٧) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح ص ١٠٨.

(٨) الثقات (٨ / ١٥٨).

(٩) الجرح والتعديل (٢ / ٤٥٨).

(١٠) الكاشف (١ / ٢٨٣).

يُشْتَبَهُ عَلَيْهِ فَيُرْوَاهُ حَسَبَ مَا يَسْتَحْسِنُهُ، وَالزُّهَادُ وَالصَّالِحُونَ كَثِيرًا مَا يُشْتَبَهُ عَلَيْهِمْ فَيُرْوَوْنَهَا عَلَى حُسْنِ نِيَاتِهِمْ^(١).

وضعه الحاكم فقال: (ليس بضابط)^(٢)، والدارقطني: (ليس بالقوي، لا يضبط، وهو يخطيء في أحاديث كثيرة)^(٣).

وقال ابن حجر: (قد ذكره البخاري في الضعفاء، وأورد له حديثاً، وبَيَّنَّ أن العلة فيه من غيره)^(٤)، وقد رَدَّ على ذلك الذهبي فقال: (العجب من البخاري حَدَّثَ عن ثابت بن محمد الزاهد في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء)^(٥)، وقد أوضح سبب تضعيفه فقال: (ضَعَّفَ لغلطه عن الثوري، وعدة)^(٦).

ويبدو للباحث أن سبب ذكر البخاري له في الضعفاء ثم روايته عنه أن ثابت بن محمد من شيوخه، وهو أدرى بشيوخه من غيره، كما أنه كان ينتقي من أحاديثهم، وقد يكون تضعيفه لغلطه عن سفيان الثوري خاصة، كما أن أحاديثه عن سفيان الثوري لها متابعات في الصحيح نفسه، ولا ننسى أنه من الزهاد المتصوفة، وهم متساهلون في الرجال. ويرى الباحث أن الراوي صدوق يخطيء خاصة في حديثه عن الثوري، وسبب ضعفه هذا التساهل؛ لأنَّه من الزهاد.

٢. الْحَارِثُ بْنُ النُّعْمَانَ اللَّيْثِيُّ: ضَعِيفٌ^(٧).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على الحارث بن النعمان الليثي الضعيف، عدا عن وجود ثابت بن محمد الشيباني، وهو صدوق يخطيء. قال الترمذي عنه: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)^(٨)، وعقب الألباني عليه بقوله: (يعني: ضعيف، وعلته الحارث هذا)^(٩).

(١) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٩٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٢ / ١٤).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٩٢.

(٤) تهذيب التهذيب (٢ / ١٤). ولم أجده في كتاب الضعفاء الصغير للبخاري.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٩٩).

(٦) المغني في الضعفاء (١ / ١٢١).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٤٨.

(٨) سنن الترمذي (٤ / ٥٧٧)، ح ٢٣٥٢.

(٩) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣ / ٣٥٩).

٦٤ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْ مَيْمُونَةَ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَتْ: " سَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ رَجُلٍ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ، وَهُمَا صَائِمَانِ فَقَالَ: "قَدْ أَفْطَرَا". رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أحمد: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الضَّنِّيِّ⁽²⁾)، عَنْ مَيْمُونَةَ، مَوْلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ، قَالَ: "قَدْ أَفْطَرَا"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه في مسنده⁽⁴⁾، والطبراني من طريق فضيل بن محمد المَلْطِيِّ⁽⁵⁾، ثلاثتهم: (أبو بكر - إسحاق - فضيل)، عن أبي نعيم الفضل بن دكين به بنحوه⁽⁶⁾.

وأخرجه إسحاق بن راهويه عن يحيى بن آدم الأموي⁽⁷⁾، والطحاوي من طريق أبي أحمد الزبير⁽⁸⁾، والطبراني من طريق محمد بن يوسف الفريابي⁽⁹⁾، والدارقطني من طريق عبيد الله بن موسى، وإسماعيل بن جعفر⁽¹⁰⁾، خمستهم عن إسرائيل بن يونس به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو يزيد الضَّنِّي: مجهول⁽¹¹⁾.

(1) المجموع شرح المذهب (٦ / ٣٥٥).

(2) الضَّنِّي: هذه النسبة إلى ضنَّة بن سعد، بطن من قُضَاعَةَ، وإلى ضنَّة بن عبد بن كَبِير بن عذرة، وإلى ضنَّة بن الحلاف بن سعد، وإلى ضنَّة بن العاص بن عمرو، وإلى ضنَّة وهو عمرو بن ثعلبة. اللباب في تهذيب الأنساب (٢ / ٢٦٥). ولم يتبين لي إلى أيها يرجع نسب أبي يزيد.

(3) مسند أحمد (٤٥ / ٥٩٧)، ح ٢٧٦٢٥.

(4) مسند إسحاق بن راهويه (٥ / ١٠٧)، ح ٢٢١٢.

(5) المعجم الكبير (٢٥ / ٣٤)، ح ٥٧.

(6) سنن ابن ماجه (١ / ٥٣٨)، ح ١٦٨٦.

(7) مسند إسحاق بن راهويه (٥ / ١٠٧)، ح ٢٢١٢.

(8) شرح معاني الآثار (٢ / ٨٨)، ح ٣٣٥٧.

(9) المعجم الكبير (٢٥ / ٣٤)، ح ٥٧.

(10) سنن الدارقطني (٣ / ١٥٢)، ح ٢٢٧٠، ٢٢٧١.

(11) تقريب التهذيب ص ٦٨٤.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة أبي يزيد الضنّي.

قال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف)⁽¹⁾ ، وقال الألباني: (وهو باطل، مخالف لهديه - صلى الله عليه وسلم-)⁽²⁾ ، وقال شعيب الأرنؤوط: (إسناده ضعيف، أبو يزيد الضنّي مجهول)⁽³⁾ .

٦٥- قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو أَمَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْحَجِّ حَاجَةً، أَوْ مَرَضٌ حَابِسٌ، أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ، فَلْيُمْتُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا")، وقال النووي: ("حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ": رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي مُسْنَدِهِ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁴⁾ .

نص الحديث:

قال الدارمي: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ لَمْ يَمْنَعَهُ عَنِ الْحَجِّ حَاجَةً ظَاهِرَةً، أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ، أَوْ مَرَضٌ حَابِسٌ فَمَاتَ وَلَمْ يَحْجْ، فَلْيُمْتُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا"⁽⁵⁾ .

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى عن بشر بن الوليد الكندي⁽⁶⁾، والرويانى من طريق علي بن قادم الخزاعي⁽⁷⁾، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق يزيد بن هارون⁽⁸⁾، والبيهقي من طريق شاذان أسود بن عامر⁽⁹⁾، أربعتهم عن شريك النخعي به بنحوه، وليس عند أبي يعلى: سلطان جائر، ولم يذكر الرويانى: مرض حابس، وأبو يعلى من طريق عمار بن مطر عن شريك النخعي عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة بنحوه، ولم يذكر: سلطان جائر⁽¹⁰⁾ .

(1) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٣ / ١٠١).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٠ / ٢٢٦).

(3) هامش مسند أحمد (٤٥ / ٥٩٦).

(4) المجموع شرح المذهب (٧ / ٦٣).

(5) سنن الدارمي (٢ / ١١٢٢)، ح ١٨٢٦.

(6) معجم أبي يعلى ص ١٩٦، ح ٢٣٢.

(7) مسند الرويانى (٢ / ٣٠١)، ح ١٢٤٦.

(8) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩ / ٢٥١).

(9) السنن الكبرى (٤ / ٥٤٦)، ح ٨٦٦٠.

(10) معجم أبي يعلى ص ١٩٦، ح ٢٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. شريك بن عبد الله النخعي: تقدم في الحديث رقم: (٥)، أنه صدوق يخطيء، وقد اختلط بعد توليه قضاء الكوفة.

٢. الليث بن أبي سليم: سبق في حديث رقم: (٣٤) أنه صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فترك.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لاختلاط الليث بن أبي سليم، وأما عن متابعة سالم بن أبي الجعد، فلا تفيد؛ لأن فيها عمار بن مطر، وقد قال عنه الذهبي: (هالك)^(١)، وقد روي موقوفاً على عمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حيث يقول: " لِيَمْتُ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، يَقُولُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، رَجُلٌ مَاتَ، وَلَمْ يَحْجْ، وَجَدَ لِذَلِكَ سَعَةً، وَخُلِّيَتْ سَبِيلُهُ"^(٢)، وإسناده ضعيف؛ لأن فيه عبد الله بن نعيم الأردني، وهو لين الحديث^(٣).

٦٦ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُحْرِمَاتٍ، فَإِذَا حَادَوْنَا سَدَلْتِ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ»، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَغَيْرُهُمَا، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)^(٤).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْرِمَاتٍ، فَإِذَا حَادَوْنَا بِنَا سَدَلْتِ^(٥) إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ"^(٦)).

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٩).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٥٤٦)، ح ٨٦٦١.

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٢٧.

(٤) المجموع شرح المهذب (٧/ ٢٥١).

(٥) سَدَلْتِ: أي أسبلته. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٥٥).

(٦) سنن أبي داود (٢/ ١٦٧)، ح ١٨٣٣.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد بن حنبل⁽¹⁾، وابن خزيمة عن محمد بن هشام الطالقاني⁽²⁾، كلاهما: (أحمد - محمد بن هشام)، عن هشيم بن بشير به بنحوه وأخرجه إسحاق بن راهويه⁽³⁾، وابن خزيمة عن يوسف بن موسى الرازي⁽⁴⁾، كلاهما: (إسحاق - يوسف بن موسى)، عن جرير بن عبد الحميد، وابن ماجه من طريق محمد بن فضيل⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، وابن خزيمة⁽⁷⁾، من طريق عبد الله بن إدريس، والدارقطني من طريق علي بن عاصم التميمي⁽⁸⁾، أربعتهم: (جرير - ابن فضيل - ابن إدريس - علي بن عاصم)، عن يزيد بن أبي زياد به بنحوه، إلا ابن راهويه، فعنده زيادة، وليس عند ابن خزيمة، والدارقطني: "فإذا جاوزونا كشفناه".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي⁽⁹⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته⁽¹⁰⁾، فلا بد من التصريح بالسماع.

٢. يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً⁽¹¹⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على يزيد بن أبي زياد الضعيف، وأما عن تدليس هشيم بن بشير فقد صرح بالقراءة على شيخه.

(1) مسند أحمد (٤٠ / ٢١)، ح ٢٤٠٢١.

(2) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٢٠٣)، ح ٢٦٩١.

(3) مسند إسحاق بن راهويه (٣ / ٦١٥)، ح ١١٨٩.

(4) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٢٠٣)، ح ٢٦٩١.

(5) سنن ابن ماجه (٢ / ٩٧٩)، ح ٢٩٣٥.

(6) سنن ابن ماجه (٢ / ٩٧٩)، ح ٢٩٣٥.

(7) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٢٠٣)، ح ٢٦٩١.

(8) سنن الدارقطني (٣ / ٣٦٤)، ح ٢٧٦٢.

(9) تقريب التهذيب ص ٥٧٤.

(10) طبقات المدلسين ص ٤٧.

(11) تقريب التهذيب ص ٦٠١.

٦٧- قال النووي: (عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: أَنْزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ: "إِذَا جَاءَ نَصْرَ اللَّهِ وَالْفَتْحَ" عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ الْوَدَاعُ، فَأَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ الْقِصَوَاءَ، فَرَحَّلَتْ لَهُ، فَرَكِبَ، فَوَقَفَ بِالْعَقَبَةِ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ" فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي خُطْبَتِهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ^(١)).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَامِدٍ الْمُقْرِيُّ قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدِ الْعَطَّارِ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرَّبِذِيُّ، أَخْبَرَنِي صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَنْزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ: "إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ"^(٢) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ الْوَدَاعُ، فَأَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ الْقِصَوَاءَ، فَرَحَّلَتْ لَهُ فَرَكِبَ، فَوَقَفَ بِالْعَقَبَةِ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ" فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي خُطْبَتِهِ^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار، والرويانى من طريق بهلول بن مورك^(٤)، والبزار من طريق محمد بن الزبيران^(٥)، والرويانى من طريق مكي بن إبراهيم^(٦)، ثلاثتهم عن موسى بن عبيدة عن صدقة بن يسار، وعبد الله بن دينار عن ابن عمر بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَامِدٍ الْمُقْرِيُّ: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً من أحد.
٢. زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: وقد تقدم توثيقه في الحديث رقم: (٢٨).
٣. مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرَّبِذِيُّ: ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً^(٧).

(١)المجموع شرح المهذب (٨ / ٩١).

(٢)سورة النصر: ١.

(٣)السنن الكبرى (٥ / ٢٤٧)، ح ٩٦٨٢.

(٤)مسند البزار (١٢ / ٢٩٨)، ح ٦١٣٤، مسند الرويانى (٢ / ٤١٠)، ح ١٤١٦.

(٥)المصدر نفسه، ح ٦١٣٥.

(٦)مسند الرويانى (٢ / ٤١٠)، ح ١٤١٦.

(٧)تقريب التهذيب ص ٥٥٢.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على موسى بن عبيدة الضعيف، وأما عبد الرحمن بن أبي حامد فقد روى له مقروناً مع أبي عبد الله الحاكم.

٦٨ - قال النووي: (وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا أَيْضًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَيَّ فَرَائِضٌ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ: النَّحْرُ، وَالْوِثْرُ، وَرِكَعَتَا الضُّحَى". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَبَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشْرَانَ وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيِّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْغَضَائِرِيُّ⁽²⁾)، قَالُوا: ثنا أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ عَمْرٍو الرَّزَّازُ⁽³⁾، ثنا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ، ثنا أَبُو بَدْرٍ، ثنا أَبُو جَنَابِ الْكَلْبِيُّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَيَّ فَرَائِضٌ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ: النَّحْرُ، وَالْوِثْرُ، وَرِكَعَتَا الضُّحَى"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي عن أبي الحسن علي بن عبد الله الهاشمي، والحسين بن الحسن الغضائري به بمثله⁽⁵⁾، ومن طريق إسماعيل بن محمد الصفار عن سعدان بن نصر به مرة بمثله، ومرة بنحوه⁽⁶⁾.

وأحمد من طريق شريك النخعي عن جابر بن يزيد الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ: "كُتِبَ عَلَيَّ النَّحْرُ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ، وَأَمْرَتْ بِرِكَعَتِي الضُّحَى، وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِهَا"⁽⁷⁾، والبيهقي من طريق شريك النخعي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس بنحو حديث أحمد⁽⁸⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٨ / ٣٨٦).

(2)الغضائري: هذه النسبة إلى الغضارة، وهي إناء يؤكل فيه الطعام، ونسبوا جماعة إلى عملها، أو واحد من آبائهم. انظر: الأنساب للسمعاني (١٠ / ٥١)

(3)الرَّزَّازُ: هذه النسبة إلى الرُّزِّ، وهو الأرز، وهو اسم لمن يبيع الرُّزَّ. انظر: الأنساب للسمعاني (٦ / ١٠٦).

(4)السنن الكبرى (٢ / ٦٥٨)، ح ٤١٤٥.

(5)معرفة السنن والآثار (١٤ / ١٨)، ح ١٨٩٠٥.

(6)السنن الصغير (٢ / ٢٢٢)، ح ١٨١١، السنن الكبرى (٩ / ٤٤٢)، ح ١٩٠٣٠.

(7)مسند أحمد (٥ / ٨٥)، ح ٢٩١٧.

(8)السنن الكبرى (٩ / ٤٤٣)، ح ١٩٠٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو بدرٍ شجاعُ بنُ الوليدِ السُّكُونِيُّ^(١): صدوق، ورع، له أوهام^(٢). وثقه ابن معين^(٣)، وابن نمير^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥). وقال أحمد بن حنبل: (كان شيخًا صالحًا، صدوقًا، كتبنا عنه قديمًا)^(٦)، وقال العجلي^(٧)، وأبو زرعة^(٨): (لا بأس به).
- وقال أبو حاتم: (لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح)^(٩). قال الباحث: صدوق.
٢. أبو جنابٍ يحيى بنُ أبي حَيَّةِ الكَلْبِيُّ: ضعفه؛ لكثرة تدليسه^(١٠). ذكره ابن حبان في الثقات^(١١)، وفي موضع آخر قال: (كَانَ مِمَّنْ يُدَلِّسُ عَلَى الثَّقَاتِ مَا سَمِعَ مِنَ الضُّعَفَاءِ، فَالتَّرَقُّ بِهِ الْمَنَاكِيرِ الَّتِي يَزُويهَا عَنِ الْمَشَاهِيرِ، فَوَهَّاهُ يَحْيَى بنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ حَمَلًا شَدِيدًا)^(١٢).

(١) السُّكُونِيُّ: هذه النسبة إلى السُّكُونِ، وهو بطن من كِنْدَةَ. انظر: الأنساب للسمعاني (٧/ ١٦٥).

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٦٤.

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٧٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/ ٣١٤).

(٥) الثقات (٦/ ٤٥١).

(٦) تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٠).

(٧) معرفة الثقات (١/ ٤٥٠).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٩).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) تقريب التهذيب ص ٥٨٩.

(١١) الثقات (٧/ ٥٩٧).

(١٢) المجروحين (٣/ ١١١).

وقال ابن معين: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽¹⁾، زاد في موضع: (إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ)⁽²⁾، وقال في موضع: صدوق⁽³⁾، وفي موضع آخر: (ليس بقوي)⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة: (صدوق غير أنه كان يدلّس)⁽⁵⁾.

وقال أحمد: (أَحَادِيثُهُ مَنَّاكِيرٌ)⁽⁶⁾، وقال العجلي: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ)⁽⁷⁾، وقال عثمان بن سعيد الدارمي⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾: (ضَعِيفٌ)، وقال الذهبي: (قال النسائي وغيره: ليس بالقوي)⁽¹⁰⁾.

وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من المدلسين⁽¹¹⁾.

قال الباحث: ضعيف، مدلس من المرتبة الخامسة، وهؤلاء لا تقبل رواياتهم حتى لو صرحوا بالسماع.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف يحيى بن أبي حية، وأما عن متابعة شريك بن عبد الله فقد رواها عن شيخه: جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف⁽¹²⁾، وسماك بن حرب: وقد قال عنه ابن حجر: (صدوقٌ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن)⁽¹³⁾، وروايته هنا عن عكرمة.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٣٥٠).

(2) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣ / ١٩٣).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٢٣٨.

(4) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٧٠).

(5) الجرح والتعديل (٩ / ١٣٩).

(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١١٤).

(7) معرفة الثقات (٢ / ٣٩٢).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٢٣٨.

(9) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ١٠٩.

(10) الكاشف (٢ / ٣٦٤).

(11) طبقات المدلسين ص ٥٧.

(12) تقريب التهذيب ص ١٣٧.

(13) تقريب التهذيب ص ٢٥٥.

٦٩ - قال النووي: (وَأَمَّا الْأَثَرُ الْمَذْكُورُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي الْقُنْفُذِ: فَهُوَ بَعْضُ حَدِيثٍ طَوِيلٍ عَنْ عِيسَى بْنِ نُمَيْلَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَسُئِلَ عَنْ أَكْلِ الْقُنْفُذِ فَتَلَا: "قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا" الْآيَةَ، قَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ"، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ هَذَا فَهُوَ كَمَا قَالَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ^(١).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْكَلْبِيُّ أَبُو ثَوْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ نُمَيْلَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَسُئِلَ عَنْ أَكْلِ الْقُنْفُذِ، فَتَلَا: "قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا" الْآيَةَ^(٢)، قَالَ: قَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ "خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ"، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: "إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ هَذَا فَهُوَ كَمَا قَالَ مَا لَمْ نَدْرِ"^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد^(٤)، وابن أبي حاتم عن الفضل بن شاذان^(٥)، كلاهما عن سعيد بن منصور به بنحوه، والبيهقي من طريق أبي داود به بنحوه^(٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عبد العزيز بن محمد الدراوردي^(٧): صدوق، كان يُحَدِّثُ من كتب غيره فيخطيء^(٨).

(١)المجموع شرح المذهب (٩ / ١١).

(٢)سورة الأنعام: ١٤٥.

(٣)سنن أبي داود (٣ / ٣٥٤)، ح ٣٧٩٩.

(٤)مسند أحمد (١٤ / ٥١٥)، ح ٨٩٥٤.

(٥)تفسير ابن أبي حاتم (٥ / ١٤٠٦)، ح ٨٠٠٧.

(٦)السنن الكبرى (٩ / ٥٤٧)، ح ١٩٤٣١.

(٧)الدراوردي: كان أبو عبد العزيز من دارابجرّد - مدينة بفارس، وكان مولى لجهينة، فاستنقلوا أن يقولوا دارابجردي فقالوا: الدراوردي، وقد قيل إنه من اندرابية. انظر: الأنساب للسمعاني (٥ / ٣٣٠). واندرابية: مدخل الناس إلى

كابل. معجم البلدان (٢ / ٣٥١).

(٨)تقريب التهذيب ص ٣٥٨.

وثقه مالك بن أنس⁽¹⁾، وابن سعد، وزاد: (كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، يَغْلُظُ)⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، وفي موضع زاد: (حجة)⁽⁴⁾، وفي موضع: (لَا بَأْسَ بِهِ)⁽⁵⁾، وفي موضع: (صالح، ليس به بأس)⁽⁶⁾، وفي غيره: (فليح، وابن أبي الزناد، وأبو أويس دون الدَّرَاوَزْدِيِّ، الدَّرَاوَزْدِيُّ أَثْبَتَ مِنْهُمْ)⁽⁷⁾، وفي آخر: (الدَّرَاوَزْدِيُّ مَا رَوَى مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ أَثْبَتُ مَنْ حَفِظَهُ)⁽⁸⁾. ووثقه ابن المديني، وزاد: (ثَبَّتْ)⁽⁹⁾، والعجلي⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطيء)⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم: (مُحَدَّثٌ)⁽¹²⁾، وقال مَعْنُ بْنُ عِيسَى: (يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ الدَّرَاوَزْدِيُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ)⁽¹³⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطيء، وربما قلب حديث عبد الله العمري، يرويه عن عبيد الله بن عمر)⁽¹⁴⁾، وفي موضع غيره: (قيل له عبد العزيز بن أبي حازم؟ قال: أَرَجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَقِيلَ لِأَحْمَدَ: هُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوِ الدَّرَاوَزْدِيُّ، فَقَالَ: لَا، بَلْ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَكِنَّ الدَّرَاوَزْدِيَّ أَعْرَفَ مِنْهُ)⁽¹⁵⁾، وفي آخر: (كتابه أصح من حفظه)⁽¹⁶⁾، وفي موضع: (حاتم بن إسماعيل أحب إلي منه)⁽¹⁷⁾.

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٣٩٥)

(2) الطبقات الكبير (٧ / ٦٠٢). ولم أجد لفظ ثقة في الطبقات بل في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨ / ١٩٤).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٢٤.

(4) تهذيب الكمال (١٨ / ١٩٤).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٧٤.

(6) الجرح والتعديل (٥ / ٣٩٦).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٢٣٠).

(8) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص ٩٣.

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ١٢٧.

(10) معرفة الثقات (٢ / ٩٧).

(11) الثقات (٧ / ١١٦).

(12) الجرح والتعديل (٥ / ٣٩٦).

(13) سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٦٧).

(14) الجرح والتعديل (٥ / ٣٩٥، ٣٩٦).

(15) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص ٢٢١.

(16) المصدر نفسه.

(17) تهذيب التهذيب (٦ / ٣٥٥).

وقال الذهبي: (صدوق، من علماء المدينة، غيره أقوى منه)⁽¹⁾، وفي موضع: (حَدِيثُهُ وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ لَا يَنْحَطُّ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ)⁽²⁾، وقال عياش بن المغيرة بن عبد الرحمن: (جاء الدراوردي إلى أبي يعرض عليه الحديث فجعل يلحن لحناً منكراً، فقال له أبي: "ويحك إنك كنت إلى لسانك أحوج منك إلى هذا")⁽³⁾.

وقال أبو زرعة: (سيئ الحفظ، فرما حدث من حفظه الشيء فيخطئ)⁽⁴⁾، وقال النسائي: (ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر)، وقال في موضع: (ليس بالقوي)⁽⁵⁾، وقال الساجي: (كان من أهل الصدق والأمانة، إلا أنه كثير الوهم)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق، وكتابه أصح من حفظه.

٢. عيسى بن نميلة الفزاري: مجهول⁽⁷⁾.

٣. نميلة الفزاري: مجهول⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: وجود شيخ مبهم بين نميلة الفزاري، وأبي هريرة، وجهالة نميلة، وابنه عيسى، ووجود عبد العزيز الدراوردي، وهو صدوق كتابه أصح من حفظه، ولم يتابع.
الثاني: الانقطاع بين عيسى بن نميلة، وأبيه، وقد ذكر ذلك البخاري⁽⁹⁾.
وقد قال البيهقي: (هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يُرَوْ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَهُوَ إِسْنَادٌ فِيهِ ضَعْفٌ)⁽¹⁰⁾.

٧٠- قال الشيرازي: (روى سفينة - رضي الله عنه - مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَحْمَ خُبَارِي"، وقال النووي: "حَدِيثُ سَفِينَةَ": رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽¹¹⁾.

(1) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٣٣).

(2) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٦٨).

(3) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٥).

(4) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٦).

(5) تهذيب الكمال (١٨/ ١٩٤).

(6) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٥).

(7) تقريب التهذيب ص ٤٤١.

(8) تقريب التهذيب ص ٥٦٦.

(9) التاريخ الكبير (٦/ ٣٩٨).

(10) السنن الكبرى (٩/ ٥٤٧).

(11) المجموع شرح المذهب (٩/ ١٨، ١٩).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنِي بُرَيْهٌ بْنُ عَمَرَ بْنِ سَفِينَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَحْمَ حُبَارَى»⁽¹⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي عن الفضل بن سهل به بمثله⁽²⁾، والبزار عن الجراح بن خالد⁽³⁾، والطبراني عن محمد بن محمد الثَّمَار⁽⁴⁾، كلاهما عن إبراهيم بن عبد الرحمن به بمثله، والبزار عن النضر بن طاهر عن إبراهيم بن عمر به بمثله⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الفضل بن سهل الأعرج: صدوق⁽⁶⁾.

وثقه النسائي⁽⁷⁾، والذهبي، وزاد: مشهور⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽¹⁰⁾، وقال أحمد بن الحسين الصوفي⁽¹¹⁾: (كان أحد الدواهي)، وعلق على ذلك الخطيب البغدادي فقال: -يعني في الذكاء، والمعرفة، وجودة الأحاديث-⁽¹²⁾، وقال الذهبي: (كان ذكياً يحفظ)⁽¹³⁾، وقال أبو داود: (أَنَا لَا أُحَدِّثُ عَنْ فَضْلِ الْأَعْرَجِ، قِيلَ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَفُوتُهُ حَدِيثٌ جَيِّدٌ)⁽¹⁴⁾.

قال الباحث: ثقة

(1) سنن أبي داود (٣ / ٣٥٤)، ح ٣٧٩٧.

(2) سنن الترمذي (٤ / ٢٧٢)، ح ١٨٢٨.

(3) مسند البزار (٩ / ٢٨٥)، ح ٣٨٣٧.

(4) المعجم الكبير (٧ / ٨١)، ح ٦٤٣٥.

(5) مسند البزار (٩ / ٢٨٥)، ح ٣٨٣٦.

(6) تقريب التهذيب ص ٤٤٦.

(7) تسمية الشيوخ ص ٩٥.

(8) ميزان الاعتدال (٣ / ٣٥٢).

(9) الثقات (٩ / ٧).

(10) الجرح والتعديل (٧ / ٦٣).

(11) أحمد بن الحسين الصوفي: قال الذهبي: ثقة إن شاء الله، وليَّنه بعضهم. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٩٣).

(12) انظر: تاريخ بغداد (١٢ / ٣٦١).

(13) الكاشف (٢ / ١٢٢).

(14) تاريخ بغداد (١٢ / ٣٦٠).

٢. إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي البصري: صدوق له مناكير، قيل: إنها من قبل الراوي عنه^(١).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يُنْقَى حَدِيثُهُ مِنْ رِوَايَةِ جَعْفَرِ عَنْهُ)^(٢)، وقال ابن عدي: (رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَحَادِيثَ مَنَّاكِيرٍ)، وروى حديثين عنه، ثم قال: (وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَمْ أَرَهُ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا، وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ قِبَلِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّهُ لَيِّنٌ، وَلَمْ أَرْ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدِيثًا مُنْكَرًا يُحْكَمُ مِنْ أَجْلِهِ عَلَى ضَعْفِهِ)^(٣)، وقال الذهبي: (له مناكير)^(٤).

قال الباحث: صدوق، له مناكير من قبل جعفر بن عبد الواحد.

٣. بُرَيْهٌ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَفِينَةَ: إبراهيم بن عمر بن سفينة الملقب ب(بريه): مستور^(٥).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ)^(٦)، وفي موضع: (يُخَالِفُ الثَّقَاتَ فِي الرِّوَايَاتِ، وَيُرْوَى عَنْ أَبِيهِ مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ الْأَنْبَاءِ، فَلَا يَحِلُّ الْاِخْتِجَاجَ بِخَبْرِهِ بِحِلِّ)^(٧)، وقال ابن عدي: (له عن أبيه، عن جدّه أحاديث، وإنّما ذكرته في كتابي هذا، ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا؛ لأنّي رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، ولبريه غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، وأرجو أنه لا بأس به)^(٨).

وقال البخاري: (إسناده مجهول)^(٩)، والعقيلي: (لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ)^(١٠)، والذهبي: (لَيِّنٌ)^(١١)، وفي موضع: (تفرد بريه عن أبيه بمناكير)^(١٢).
قال الباحث: لَيِّنٌ.

٤. عمر بن سفينة - مولى أم سلمة - : صدوق^(١٣).

(١) تقريب التهذيب ص ٩١.

(٢) الثقات (٦٧ / ٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٨ / ١).

(٤) الكاشف (٢١٧ / ١).

(٥) تقريب التهذيب ص ٩٢.

(٦) الثقات (١١٩ / ٦).

(٧) المجروحين (١١١ / ١).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٨ / ٢).

(٩) التاريخ الكبير (١٤٩ / ٢).

(١٠) الضعفاء الكبير (١٦٧ / ١).

(١١) الكاشف (٢٦٥ / ١).

(١٢) ميزان الاعتدال (٢٠١ / ٣).

(١٣) تقريب التهذيب ص ٤١٣.

وثقه العجلي⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء)⁽²⁾، وقال أبو زرعة: (صدوق)⁽³⁾.

وقال أبو حاتم: (شيخ)⁽⁴⁾، وقال البخاري: (إسناده مجهول)⁽⁵⁾، وابن عدي: (روى ابن أبي فديك له أحاديث أفراد لا تروى إلا من طريق بريه عن أبيه)⁽⁶⁾.
قال الباحث: صدوق يخطيء.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف إبراهيم بن عمر بن سفينة، وعدم متابعة أبيه، وهو صدوق يخطيء.

قال البخاري: (إسناده مجهول)⁽⁷⁾، وقال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: (وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)⁽⁹⁾.

وقال ابن حبان عن إبراهيم بن عمر بن سفينة: (ويروى عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الأتبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحل)⁽¹⁰⁾، وقال العقيلي: (لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ)⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: (عَمْرُ بْنُ سَفِينَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ)⁽¹²⁾، وقال الذهبي: (عمر بن سفينة عن أبيه في أكل الحبارى لا يعرف)⁽¹³⁾.

٧١ - قال النووي: (عن ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال:

"خير ما تحتجمون فيه: سبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرون". رواه البيهقي بإسنادٍ ضعيف)⁽¹⁴⁾.

(1) معرفة الثقات (٢/ ١٦٧).

(2) الثقات (٥/ ١٤٩).

(3) الجرح والتعديل (٦/ ١١٣).

(4) المصدر نفسه.

(5) التاريخ الكبير (٦/ ١٦٠).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٠٩).

(7) التاريخ الكبير (٦/ ١٦٠).

(8) سنن الترمذي (٤/ ٢٧٢).

(9) التلخيص الحبير (٤/ ٣٨٠).

(10) المجروحين (١/ ١١١).

(11) الضعفاء الكبير (١/ ١٦٧).

(12) الضعفاء الكبير (٣/ ١٦٨).

(13) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٠١).

(14) المجموع شرح المذهب (٩/ ٦٢).

نص الحديث:

قال الطيالسي: (حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنْ عِرْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «خَيْرُ مَا تَحْتَجُمُونَ فِيهِ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ»⁽¹⁾ .

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الطيالسي بنفس السند، والمتن⁽²⁾، وأخرجه الترمذي⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، وابن أبي شيبة⁽⁵⁾ عن يزيد بن هارون عن عباد بن منصور به بمثله، وفي رواية الترمذي زيادة، والطبراني من طريق مجاهد عن ابن عباس، بنحوه، وفيه زيادة⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عباد بن منصور النّاجي البصري: صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة⁽⁷⁾. وثقه يحيى القطان، وزاد: (ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأيٍ أخطأ فيه)⁽⁸⁾، وقال علي بن المديني ليحيى بن سعيد القطان: (عباد بن منصور تغير؟ قال: لا أدري إلا أنا حين رأيناه نحن، كان لا يحفظ، ولم أرَ يحيى يرضاه)⁽⁹⁾. وقال العجلي: (لَا بَأْسَ بِهِ، يَكْتَبُ حَدِيثَهُ)، وَقَالَ مَرَّةً: (جَائِزُ الْحَدِيثِ)⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: (هو في جملة من يكتب حديثه)⁽¹¹⁾. وضعفه ابن سعد، وزاد: (لَهُ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ)⁽¹²⁾.

(1) مسند الطيالسي (٤ / ٣٨٨)، ح ٢٧٨٨.

(2) السنن الكبرى (٩ / ٣٤٠)، ح ٢٠٠١٩.

(3) سنن الترمذي (٤ / ٣٩١)، ح ٢٠٥٣.

(4) مسند أحمد (٥ / ٣٤٠)، ح ٣٣١٦.

(5) مصنف ابن أبي شيبة (٥ / ٥٨)، ح ٢٣٦٧٤.

(6) المعجم الكبير (١١ / ٧٠)، ح ١١٠٧٦.

(7) تقريب التهذيب ص ٢٩١.

(8) الجرح والتعديل (٦ / ٨٦).

(9) المصدر نفسه.

(10) معرفة الثقات (٢ / ١٨).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥٤٩).

(12) الطبقات الكبير (٩ / ٢٦٩).

وضعه ابن معين، وقال: (كان قدرياً)⁽¹⁾، وفي موضع: (ليس بشيء)⁽²⁾، وقال الجوزجاني: (كان سييء الحفظ فيما سمعه، وتغير أخيراً)⁽³⁾، وأبو زرعة: (لِين)⁽⁴⁾، وأبو حاتم: (في روايته عن عكرمة، وأيوب ضعف، كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس)⁽⁵⁾، وأبو بكر البزار: (روى عن عكرمة أحاديث، ولم يسمع منه)⁽⁶⁾.

وضعه الساجي، وقال: (مدلس)⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ قَدْرِيًّا دَاعِيًّا إِلَى الْقَدْرِ، وَكَانَ عَلَى قَضَاءِ الْبَصْرَةِ، وَكُلَّ مَا رَوَى عَنْ عَكْرِمَةَ سَمِعَهُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، فَدَلَسَهَا عَنْ عَكْرِمَةَ)⁽⁸⁾.

وضعه محمد بن طاهر المقدسي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وقد جعله ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق، رمي بالقدر، وفيه علة الاختلاط، وهو مدلس من الرابعة، وكذلك روايته عن عكرمة ضعيفة سمعها من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة، ولا داعي لتضعيف كل حديثه لأجل أنه رمي ببدعة القدر.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل عباد بن منصور الناجي، وهو صدوق، رمي بالقدر، مدلس من الرابعة، وتغير بأخرة، فأما رميه بالقدر، فحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وعن تدليسه، فقد صرح بالسماع في رواية الترمذي، فبذلك زالت علة التدليس، وعن تغيره بأخرة، فلم يتبين لي زمن سماع الطيالسي منه، ولكنه توبع متابعة قاصرة من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، فيرتقي الإسناد إلى صحيح لغيره.

(1)سؤالات ابن الجنيدي ص ٤١٤.

(2)تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٤٢).

(3)أحوال الرجال ص ١٩٠.

(4)الجرح والتعديل (٦ / ٨٦).

(5)الجرح والتعديل (٦ / ٨٦).

(6)تهذيب التهذيب (٥ / ١٠٥).

(7)ميزان الاعتدال (٢ / ٣٧٦).

(8)المجروحين (٢ / ١٦٦).

(9)ذخيرة الحفاظ (٢ / ٦١٢).

(10)الكاشف (١ / ٥٣٢).

(11)طبقات المدلسين ص ٥٠.

وقد قال عنه الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ)⁽¹⁾، وقال الطبري: (وَهَذَا خَبْرٌ عِنْدَنَا صَحِيحٌ سَنَدُهُ، وَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْرِيِّينَ سَقِيمًا غَيْرَ صَحِيحٍ، لِمِثْلِ الْعَلَلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْخَبَرِ الَّذِي مَضَى ذِكْرُهُ قَبْلَ هَذَا الْخَبَرِ، مِنْ خَبَرِ عَبَّادٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ وَافَقَ عِكْرَمَةَ فِي رَوَايَةِ مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ، وَالنَّدْبِ إِلَى الْحِجَامَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَصْحَابِهِ غَيْرُهُ)⁽²⁾.

وقال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ)⁽³⁾.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود مرفوعاً: «مَنْ اخْتَجَمَ لِسَبْعِ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَاحِدَى وَعِشْرِينَ، كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ»⁽⁴⁾، وإسناده صحيح لغيره؛ لأجل سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وهو صدوق له أوهام⁽⁵⁾، وقد توبع متابعات قاصرة من أكثر من طريق⁽⁶⁾.

٧٢- قال النووي: (عَنْ صُهِيبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهَاجِرًا وَبَيْنَ يَدَيْهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: تَعَالَ فُكُلْ، فَجَعَلْتُ أَكُلُّ، فَقَالَ: تَأْكُلُ التَّمْرَ، وَبِكَ رَمَدٌ؟ قُلْتُ: إِنِّي أَمْضَعُهُ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ صَيْفِيٍّ - مِنْ وَلَدِ صُهِيبٍ -، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ صُهِيبِ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ خُمُزٌ وَتَمْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادْنُ فُكُلْ» فَأَخَذْتُ أَكُلُّ مِنَ التَّمْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَأْكُلُ تَمْرًا، وَبِكَ رَمَدٌ؟» قَالَ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَمْضَعُ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽⁸⁾.

(1) سنن الترمذي (٤ / ٣٩١).

(2) تهذيب الآثار (١ / ٤٨٩).

(3) المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٤ / ٢٣٣).

(4) سنن أبي داود (٤ / ٤)، ح ٣٨٦١.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٣٨.

(6) انظر: المعجم الأوسط (١ / ٢٠٩)، ح ٦٧٦، (٤ / ٣٦٧)، ح ٤٤٥٣، المعجم الصغير (١ / ١٥٣)، ح ٢٣٦.

(7) المجموع شرح المذهب (٩ / ٦٤).

(8) سنن ابن ماجه (٢ / ١١٣٩)، ح ٣٤٤٣.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن عوف⁽¹⁾، والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان الملقب ب(عبدان)⁽²⁾، وسعيد بن سليمان⁽³⁾، والبيهقي من طريق سهل بن عثمان⁽⁴⁾، أربعتهم عن عبد الله بن المبارك به بنحوه، غير حديث عبدان فهو بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عبد الحميد بن صَيْفِيٍّ: وهو عبد الحميد بن زياد بن صَيْفِيٍّ بن صهيب الروميّ: لِيَنَّ الحديث⁽⁵⁾.

٢. أبيه: زياد بن صَيْفِيٍّ بن صهيب الروميّ: صدوق⁽⁶⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال الذهبي: (وَتَقَى)⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لعدم وجود متابعة لعبد الحميد بن زياد بن صيفي الضعيف.

٧٣- قال النووي: (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِجُبْنٍ فِي تَبُوكَ فَدَعَا بِسِكِّينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبُلْخِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ، فَدَعَا بِسِكِّينٍ، فَسَمَّى وَقَطَعَ»)⁽¹⁰⁾.

(1) المعجم الكبير (٨ / ٣٥)، ح ٧٣٠٤.

(2) المستدرک علی الصحیحین (٤ / ٤٥٦)، ح ٨٢٦٣.

(3) المصدر نفسه (٣ / ٤٥١)، ح ٥٧٠٣.

(4) السنن الكبرى (٩ / ٥٧٨)، ح ١٩٥٦٣.

(5) تقريب التهذيب ص ٣٣٣.

(6) تقريب التهذيب ص ٢٢٠.

(7) الثقات (٦ / ٣٢٥).

(8) الكاشف (١ / ٤١٠).

(9) المجموع شرح المذهب (٩ / ٦٩).

(10) سنن أبي داود (٣ / ٣٥٩)، ح ٣٨١٩.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان عن الحسن بن سفيان عن يحيى بن موسى به بمثله غير أنه قال: "من تبوك"⁽¹⁾، والطبراني من طريق محمد بن عباد المكي عن إبراهيم بن عيينة به بنحوه⁽²⁾، والبيهقي من طريق أبي داود بنحوه⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الكوفي: صدوق يهم⁽⁴⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال ابن معين: (صدوق)⁽⁶⁾، وفي موضع: (كان مسلماً صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث)⁽⁷⁾، والعجلي: (صدوق)⁽⁸⁾، وقال الآجري: (سئل أبو داود عن إبراهيم بن عيينة، وعمران ومحمد ابني عيينة؟ فقال: كلهم صالح، وحديثهم قريب من بعض)⁽⁹⁾،

وقال أبو حاتم: (شيخ، يأتي بمناكير)⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي بعد أن أورد كلام أبي حاتم: (حديثه صالح)⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر قال: (حسن)⁽¹²⁾، وقال النسائي: (ليس بالقوي)⁽¹³⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. عمرو بن منصور الهمداني المشرقي: صدوق يهم⁽¹⁴⁾.

(1) صحيح ابن حبان (١٢ / ٤٦)، ح ٥٢٤١.

(2) المعجم الأوسط (٧ / ١٣٤)، ح ٧٠٨٤.

(3) السنن الكبرى (١٠ / ٩)، ح ١٩٦٨٤.

(4) تقريب التهذيب ص ٩٢.

(5) الثقات (٨ / ٥٩).

(6) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٨٢).

(7) سؤالات ابن الجنيدي ص ٣٣٢.

(8) معرفة الثقات (١ / ٢٠٣).

(9) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٦٨.

(10) الجرح والتعديل (٢ / ١١٩).

(11) ميزان الاعتدال (١ / ٥١).

(12) الكاشف (١ / ٢٢٠).

(13) تهذيب الكمال (٢ / ١٦٤).

(14) تقريب التهذيب ص ٤٢٧.

وثقه ابن معين⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال الذهبي: (مختلف فيه)⁽³⁾، وأبو حاتم: (ضعيف الحديث)⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لوجود إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران، وهو صدوق.

وحسنه الألباني⁽⁵⁾، وشعيب الأرنؤوط⁽⁶⁾.

٧٤- قال النووي: (عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَبَيْنَ الْأَخِ وَأَخِيهِ". رواه ابن ماجه، والدارقطني بإسنادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْهَيَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَنَبَانَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ظَلِيقِ بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهَا، وَبَيْنَ الْأَخِ، وَبَيْنَ أَخِيهِ»)⁽⁸⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البزار عن محمد بن عمر بن هيَّاج به، ولم يذكر إلا التفريق بين الوالد والولد⁽⁹⁾، وأبو يعلى عن أبي بكر بن أبي شيبة بلفظ: "الوالد"⁽¹⁰⁾، والطبراني من طريق عثمان بن أبي شيبة بلفظ: "الوالد"⁽¹¹⁾، والدارقطني من طريق محمد بن علي الوراق بمثله⁽¹²⁾، ثلاثتهم عن عبيد الله بن موسى به.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٥ / ٤).

(2) الثقات (٢١٦ / ٧).

(3) الكاشف (٨٩ / ٢).

(4) الجرح والتعديل (٢٦٥ / ٦).

(5) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٤٥٥ / ٧).

(6) هامش صحيح ابن حبان (٤٦ / ١٢).

(7) المجموع شرح المهذب (٣٦٢ / ٩).

(8) سنن ابن ماجه (٧٥٦ / ٢)، ح. ٢٢٥٠.

(9) مسند البزار (١٣٢ / ٨)، ح. ٣١٤٠.

(10) مسند أبي يعلى (٢٢٦ / ١٣)، ح. ٧٢٥٠.

(11) الدعاء ص ٥٨٢، ح. ٢١١٥.

(12) سنن الدارقطني (٣١ / ٤)، ح. ٣٠٤٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن عمر بن هَيَّاج الهمداني: صدوق⁽¹⁾.
- وثقه البزار⁽²⁾، ومحمد بن عبد الله الحضرمي (مُطَيَّن)⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال النسائي: (لا بأس به)⁽⁵⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمَّع الأنصاري: ضعيف⁽⁶⁾.

٣. طُلَيْق بن عمران بن حصين: مقبول⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال الذهبي: (وُثِّق)⁽⁹⁾.

قال الباحث: يحتاج إلى متابعة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمَّع، وعدم متابعة طُلَيْق بن عمران.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٩٨.

(2) مسند البزار (٨ / ١٣١).

(3) تهذيب التهذيب (٩ / ٣٦٣).

(4) الثقات (٩ / ١١٩).

(5) تسمية الشيوخ ص ٩٨.

(6) تقريب التهذيب ص ٨٨.

(7) تقريب التهذيب ص ٢٨٤.

(8) الثقات (٦ / ٤٩٤).

(9) الكاشف (١ / ٥١٦).

المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "حديث ضعيف":

٧٥- قال النووي: (أَمَّا الْحَدِيثُ الْمُرَوِيُّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُجْزِي مِنَ السَّوَاكِ الْأَصَابِعُ"، فَحَدِيثٌ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ⁽²⁾، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ، ثنا السَّاجِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، ثنا عِيسَى بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَكَمِ الْقَسْمَلِيِّ⁽³⁾، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "تَجْزِي مِنَ السَّوَاكِ الْأَصَابِعُ"⁽⁴⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عن عِيسَى بْنِ شُعَيْبٍ، عن عبد الله بن الْمُثَنَّى، عن النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عن أبيه بمثله، ومن طريق عبد الرَّحْمَنِ بْنِ صَادِرِ الْمَدَائِنِيِّ، عن عِيسَى بْنِ شُعَيْبٍ، عن عبد الله بن الْمُثَنَّى، عن النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ مرسلاً بنحوه، ومن طريق خَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ، عن عبد الله بن الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيِّ، عن بَعْضِ أَهْلِ بَيْتِهِ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بنحوه، وفيه زيادة، ومن طريق عبد الله بن عُمرَ الْحَمَّالِ، عن عبد الله بن الْمُثَنَّى، عن ثُمَامَةَ، عن أَنَسِ بنحوه⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَشِيُّ⁽⁶⁾: لَيْسَ⁽⁷⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (١/ ٢٨٢).

(2)الماليني: هذه النسبة إلى مالين، وهي في موضعين: أحدهما: كورة ذات قرى مجتمعة على فرسخين من هراة، يقال لجمعها: مالين، وأهل هراة يقولون: مالان...، فأما أبو سعد الماليني، فمن مالين هراة. انظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٥٤، ٥٥).

(3)القَسْمَلِيُّ: هذه النسبة إلى القساملة، وهي قبيلة من الأزدي، نزلت البصرة، فُنُسِبَتِ المحلة إليهم. الأنساب للسمعاني (١٠/ ٤٢٠).

(4)السنن الكبرى (١/ ٦٦، ٦٧)، ح ١٧٦.

(5)انظر: السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٦٧)، ح ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠.

(6)الْحَرَشِيُّ: هذه النسبة إلى بني الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس، وأكثرهم نزلوا البصرة، ومنها تفرقت إلى البلاد. الأنساب للسمعاني (٤/ ١٢١).

(7)تقريب التهذيب ص ٥٠٩.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال الذهبي: (من شيوخ الأئمة، صدوق)⁽²⁾.
 وقال أبو حاتم: (شيخ)⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، ومسلمة بن القاسم⁽⁵⁾: (صالح)، وفي موضع
 آخر للنسائي زاد: (أرجو أن يكون صدوقاً)⁽⁶⁾، ووهاه أبو داود، وضعفه⁽⁷⁾.
 قال الباحث: صدوق.

٢. عيسى بن شعيب البصري: صدوق له أوهام⁽⁸⁾.
 قال الفلاس: (صدوق)⁽⁹⁾، وابن حبان: (كان ممن يخطيء حتى فحش خطؤه فلما غلب
 الأوهام على حديثه استحق الترك)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء كثيراً.
 ٣. عبد الحكم بن عبد الله القسملبي: ضعيف⁽¹¹⁾.
 الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الحكم بن عبد الله القسملبي، وعيسى بن شعيب فهو صدوق
 يخطيء كثيراً، وقد تابعهما عبد الله بن المثنى، فالإسناد حسن لغيره.

٧٦ - قال النووي: (وأما حديث: "المضمضة والإستنشاق ثلاثاً فريضة"، فضعيف)⁽¹²⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: حدثنا عبد الباقي بن قانع، نا الحسن بن علي المغمري، وأحمد بن
 النضر بن بحر العسكري، وغيرهما، قالوا: نا بركة بن محمد، نا يوسف بن أسباط، عن سفيان
 الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي هريرة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المضمضة
 والإستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة"⁽¹³⁾.

(1) الثقات (٩/ ١٠٨).

(2) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٠).

(3) الجرح والتعديل (٨/ ٨٤).

(4) تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٣٠).

(5) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٨٢).

(6) المصدر نفسه.

(7) تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٣٠).

(8) تقريب التهذيب ص ٤٣٩.

(9) تهذيب الكمال (٢٢/ ٦١٣).

(10) المجروحين (٢/ ١٢٠).

(11) تقريب التهذيب ص ٣٣٢.

(12) المجموع شرح المذهب (١/ ٣٦٦).

(13) سنن الدارقطني (١/ ٢٠٧)، ح ٤٠٩.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن محمد السَّمَّانِي⁽¹⁾، عن بركة بن محمد به بمثله⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُعَمَّرِيُّ:

قال ابن حجر: (واسع العلم والرحلة، سمع علي بن المديني، وشيبان، والطبقة، وله غرائب، وموقوفات يرفعها)⁽³⁾، وقد روى له مقروناً بثقة.

٢. بَرَكَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ:

قال ابن عدي: (اليوسف بن أسباط عن الثوري أحاديث، يروي تلك الأحاديث عن يوسف بركة، وبركة لا اعتماد عليهما)⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: (يضع الحديث)⁽⁵⁾.

قال الباحث: أقل أحواله أنه متروك.

٣. يُونُسُ بْنُ أَسْبَاطٍ:

وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، رُبَّمَا أَخْطَأَ)⁽⁷⁾. وقال البخاري: (دفن كتبه، فكان لا يجيء حديثه بعد كما ينبغي)⁽⁸⁾، وأبو حاتم: (كان رجلاً عابداً، دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يُحْتَجُّ بحديثه)⁽⁹⁾، والعقيلي: (كَانَ مِنَ الْعَابِدِينَ، دَفَنَ كُتُبَهُ، فَحَدَّثَ بَعْدُ مِنْ حِفْظِهِ بِأَحَادِيثَ، مِنْهَا مَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَمِنْهَا مَا يُخْطِئُ فِيهِ)⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: (من أجلة الزهاد بالشام، وهو عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم

(1) السَّمَّانِيُّ: بلدة من بلاد قُومِسَ بين الدَّامِغَانَ، وخُوار الري، يقال لها سَمْنان، وسَمْنان قرية من قرى نَسَا...، وعبد الله بن محمد من الثانية، التي هي من قرى نَسَا. انظر: الأنساب للسمعاني (٢٣٩/٧، ٢٤٠).

(2) معرفة السنن والآثار (١/ ٤٨٥)، ١٤٤٣.

(3) لسان الميزان (٢/ ٢٢١).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٨٨).

(5) سنن الدارقطني (١/ ٢٠٧)، ح ٤٠٩.

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٢٢٧.

(7) الثقات (٧/ ٦٣٨).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٨٦، ٤٨٧).

(9) الجرح والتعديل (٩/ ٢١٨).

(10) الضعفاء الكبير (٤/ ٤٥٤).

كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه، ولا يتعمد الكذب⁽¹⁾، وقال الخليلي: (زاهدٌ، إلا أنه لم يرضَ حفظه)⁽²⁾.

ولم يصفه بالكذب إلا عبدان -عبد الله بن عثمان بن جبلة-، فقد قال: (رأيتُه بقلب، ولم أكتب عنه على عمد؛ لأنه كان يكذب)⁽³⁾.

قال الباحث: محله الصدق، وربما أخطأ.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن مداره على بركة بن محمد المتروك، وقد اعترف هو بنكارة حديثه هذا، فقد قال بركة: (وأنا أتقيه)، وقال أحمد بن حنبل: (فأعترف بركة بكونه منكراً، ولذلك كان يتقيه)، ثم قال البيهقي: (ويشبهه أن يكون غلط فيه)⁽⁴⁾، عدا عن وجود يوسف بن أسباط، وهو محله الصدق، وربما أخطأ.

وقال الدارقطني: (هذا باطلٌ، ولم يحدث به إلا بركة، وبركة هذا يضع الحديث، والصواب حديث وكيع، الذي كتبتاه قبل هذا مُرسلاً، عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم سنَّ الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً، وتابع وكيعاً عبيد الله بن موسى، وغيره)⁽⁵⁾.

٧٧- قال الشيرازي: (...وبحديث أنس بن مالك، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا توضأ أحدكم، ولبس خفيه، فليصل فيهما، وليمسح عليهما، ثم لا يخلعهما إن شاء، إلا من جنابة")، وقال النووي: (وأما "حديث أنس": فضعيف، رواه البيهقي، وأشار إلى تضعيفه)⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أخبرنا أبو الحسن بن بشران، أنا علي بن محمد المصري، ثنا المقدم بن داود، وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ أنبأ أبو جعفر البغدادي، ثنا المقدم بن داود بن تليد الرعيني، ثنا عبد الغفار بن داود الحراني، أنا حماد بن سلمة، عن عبد الله بن أبي بكر، وثابت، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا توضأ

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٤٨٩).

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٣١١).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٤٨٨).

(4) انظر: معرفة السنن والآثار (١ / ٤٨٥).

(5) سنن الدارقطني (١ / ٢٠٧)، ح ٤٠٩.

(6) المجموع شرح المهذب (١ / ٤٨٤، ٤٨٥).

أَحَدِكُمْ، وَلَيْسَ خُفَّيْهِ، فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ لَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني عن علي بن محمد المصري⁽²⁾، والحاكم عن أبي جعفر البغدادي⁽³⁾، كلاهما: (علي بن محمد - أبو جعفر)، عن المقدم بن داود بمثله، والدارقطني⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾ من طريق أسد بن موسى عن حماد بن سلمة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْمُقَدَّمُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ عَيْسَى بْنِ تَلَيْدِ الرَّعَيْنِيِّ⁽⁶⁾:

قال مسلمة بن قاسم: (رواياته لا بأس بها)⁽⁷⁾، وقال المسعودي: (كان من جِلَّةِ الفقهاء، ومن كبار أصحاب مالك)⁽⁸⁾.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الكِنْدِيِّ: (كَانَ فَعِيهَا مُفْتِيًّا، لَمْ يَكُنْ بِالمَحْمُودِ فِي الرِّوَايَةِ)⁽⁹⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)⁽¹⁰⁾، وابن أبي حاتم⁽¹¹⁾، وابنُ يُوسُفَ⁽¹²⁾: (تكلّموا فيه)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ: (ضعيف)⁽¹³⁾، وابن القطان: (أهل مصر تكلّموا فيه)⁽¹⁴⁾.
قال الباحث: ضعيف.

(1) السنن الكبرى (١/ ٤٢٠)، ح ١٣٢٩.

(2) سنن الدارقطني (١/ ٣٧٦)، ح ٧٨٠.

(3) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٢٩٠)، ح ٦٤٣.

(4) سنن الدارقطني (١/ ٣٧٦)، ح ٧٧٩.

(5) السنن الكبرى (١/ ٤٢٠)، ح ١٣٣١.

(6) الرَّعَيْنِيُّ: هذه النسبة إلى ذي رُعَيْنٍ من اليمن، وهو قبيلٌ من اليمن. انظر: الأنساب للسمعاني (٦/ ١٤٣).

(7) لسان الميزان (٨/ ١٤٥).

(8) المصدر نفسه.

(9) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٥).

(10) المصدر نفسه.

(11) الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٣).

(12) تاريخ ابن يونس المصري (١/ ٤٨٤).

(13) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٢/ ٣٣٢).

(14) المصدر نفسه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف المقدم بن داود، وقد توبع، فيرتقي الإسناد إلى حسن لغيره، وقد تبع النووي البيهقي في تضعيفه، فقد قال ابن صاعد: (وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَسَدَ بْنَ مُوسَى)، وعلق البيهقي على ذلك فقال: (وَقَدْ تَابَعَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، وَلَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَنْ حَمَّادٍ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَأَمَّا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَالْرَوَايَةُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ⁽¹⁾)، وطالما قد توافقا على ذلك فلا بأس بقبول هذه الرواية، لأن أسداً لم يتفرد بها، وقال ابن عبد الهادي: (إسناد هذا الحديث قوي)⁽²⁾.

٧٨- قال النووي: (وَاحْتَجَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِحَدِيثٍ: ...، وَيَحْدِيثِ حُدَيْفَةَ: " كُنْتُ أَخْفَقُ بِرَأْسِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَجَبَ عَلَيَّ وَضُوءٌ، قَالَ: لَا، حَتَّى تَضَعَ جَنْبَكَ، وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ ضَعِيفَانِ، بَيْنَ الْبِيهَقِيِّ، وَغَيْرِهِ ضَعْفَهُمَا)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، نَا أَبُو أَحْمَدَ بْنَ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، نَا عَبْدَانُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ حِسَابٍ، نَا قَزْعَةُ بْنُ سُؤَيْدٍ، حَدَّثَنِي بَحْرُ بْنُ كُنَيْزِ السَّقَّاءِ، عَنْ مَيْمُونِ الْخَيَّاطِ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ جَالِسًا أَخْفَقُ فَأَحْتَضَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، فَالْتَفَتُ فَإِذَا أَنَا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ وَجَبَ عَلَيَّ وَضُوءٌ؟ قَالَ: " لَا، حَتَّى تَضَعَ جَنْبَكَ"⁽⁴⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه العجلي من طريق يحيى بن إسحاق عن قزعة بن سويد به بنحوه⁽⁵⁾، ومن طريق حماد بن واقد عن بحر السقاة عن ميمون الخياط، عن ضبة بن جوين، عن أبي عياض به بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. قَزْعَةُ بْنُ سُؤَيْدٍ: ضعيف⁽⁷⁾.

(1) السنن الكبرى (١/ ٤٢٠، ٤٢١).

(2) تنقيح التحقيق (١/ ٣٣٤).

(3) المجموع شرح المذهب (٢/ ١٩).

(4) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٩٤)، ح ٥٩٦.

(5) الضعفاء الكبير (٢/ ٧٥).

(6) المصدر نفسه.

(7) تقريب التهذيب ص ٤٥٥.

٢. بَحْرُ بْنُ كُنَيْزٍ: ضعيف⁽¹⁾.

٣. مَيْمُونُ الْخَيَّاطُ:

قال ابن حبان: (يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ بَحْرِ عَنْهُ)⁽²⁾، وحديثه هنا عن بحر بن

كنيز.

٤. أَبُو عِيَاضٍ مَسْلُومُ بْنُ نُذَيْرٍ: مقبول⁽³⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: (لا بأس بحديثه)⁽⁵⁾، والذهبي: (صالح)⁽⁶⁾،

وابن سعد: (كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، وَيَذْكُرُونَ أَنَّهُ كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ وذلك لضعف قزعة بن سويد، وبحر بن كنيز، وميمون الخياط حيث أن

الرواية عنه رواها بحر، وهو ضعيف فيه.

٧٩- قال الشيرازي: (رَوَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَمْسُونَ فُرُوجَهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّئُونَ"، قَالَتْ: بِأَبِي وَأُمِّي، هَذَا لِلرِّجَالِ، أَفَرَأَيْتِ النِّسَاءَ؟ فَقَالَ: "إِذَا مَسَّتْ إِحْدَاكُنَّ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ"، وقال النووي: أَمَا "حَدِيثُ عَائِشَةَ" فَضَعِيفٌ⁽⁸⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، نَا حَمْرَةَ بْنَ الْعَبَّاسِ الْمَرْوَزِيَّ، ح وَحَدَّثَنَا

الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا يَحْيَى بْنَ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَا: نَا عَتِيقُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعُمَرِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَمْسُونَ فُرُوجَهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا

(1) تقريب التهذيب ص ١٢٠.

(2) الثقات (٧/ ٤٧٣).

(3) تقريب التهذيب ص ٥٣١.

(4) الثقات (٥/ ٣٩٨).

(5) الجرح والتعديل (٨/ ١٩٧).

(6) الكاشف (٢/ ٢٦٠).

(7) الطبقات الكبير (٨/ ٣٤٧).

(8) المجموع شرح المذهب (٢/ ٣٤، ٣٥).

يَتَوَضَّئُونَ". قَالَتْ عَائِشَةُ: بِأَبِي وَأُمِّي هَذَا لِلرِّجَالِ أَفَرَأَيْتِ النَّسَاءَ؟، قَالَ: "إِذَا مَسَّتْ إِحْدَاكُنَّ فَرَجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ لِلصَّلَاةِ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة موقوفاً، وذكرت نحو الجزء الثاني من الحديث.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورٍ الرَّازِي: صدوق، صاحب حديث⁽⁴⁾.
- وثقه الخطيب البغدادي⁽⁵⁾، والذهبي، وزاد: (مُحَدَّثٌ)⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعُمَرِيِّ: متروك⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عبد الرحمن العمري المتروك، والراجح أنها موقوفة من كلام عائشة - رضي الله عنها-، قال الحاكم: (وَقَدْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهَا قَالَتْ: «إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرَجَهَا تَوَضَّأَتْ»)⁽⁹⁾.

٨٠- قال النووي: (أَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَكْرَهُ الْبُؤُولَ فِي الْهَوَاءِ"، فَضَعِيفٌ، بَلْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: "إِنَّهُ مَوْضُوعٌ")⁽¹⁰⁾.

(1) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٩)، ح ٥٣٥.

(2) المستدرک على الصحيحین (١/ ٢٣٤)، ح ٤٨٠، ٤٨١.

(3) السنن الكبرى (١/ ٢١٠)، ح ٦٤٠، معرفة السنن والآثار (١/ ٣٩٤)، ح ١٠٤٥.

(4) تقريب التهذيب ص ٥٩٧.

(5) تاريخ بغداد (١٤/ ٢١٥).

(6) الكاشف (٢/ ٣٧٦).

(7) الثقات (٩/ ٢٦٧).

(8) تقريب التهذيب ص ٣٤٤.

(9) المستدرک على الصحيحین (١/ ٢٣٣).

(10) المجموع شرح المذهب (٢/ ٩٣).

نص الحديث:

قال ابن عدي: (حَدَّثَنَا ابْنُ صَاعِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ الْعَابِدِيُّ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ ابْنُ الْفَيْضِ، قَالَ ابْنُ صَاعِدٍ: هَكَذَا كَانَ يُسَمِّيهِ، وَهُوَ يُوسُفُ بْنُ السَّقَرِ بْنِ الْفَيْضِ أَبُو الْفَيْضِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ⁽¹⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ الْبُؤْلَ فِي الْهَوَاءِ"⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق ابن عدي به بمثله⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عبد الله بن عمران العابدِيُّ: صدوق مُعَمَّر⁽⁴⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء وَيُخَالَفُ)⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. يُوسُفُ بْنُ السَّقَرِ بْنِ الْفَيْضِ: هناك إجماع من العلماء على الحكم بأنه متروك، وقد

قال ابن عبد البر: (أجمعوا على أنه منكر الحديث)⁽⁷⁾.

٣. يحيى بن أبي كثير: ثقة ثبت لكنه يدللس ويرسل⁽⁸⁾، وقد ذكره ابن حجر في

المرتبة الثانية من المدلسين⁽⁹⁾، فلا يضير تدليسه.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل يوسف بن السفر المتروك، وقد قال ابن عدي: (وهذه الأحاديث عن

يحيى، عن أبي سلمة مع غيرها بهذا الإسناد يرونها كلها يُوسُفُ بْنُ السَّقَرِ، وهي موضوعة كلها)⁽¹⁰⁾.

(1) أبو سلمة: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، مات

سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين. تقريب التهذيب ص ٦٤٥.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٤٩٨).

(3) السنن الكبرى (١ / ١٥٩)، ح ٤٧٢.

(4) تقريب التهذيب ص ٣١٦.

(5) الثقات (٨ / ٣٦٣).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ١٣٠).

(7) لسان الميزان (٦ / ٣٢٣).

(8) تقريب التهذيب ص ٥٩٦.

(9) طبقات المدلسين ص ٣٦.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٤٩٨).

٨١ - قال الشيرازي: (عن عبد الواحد بن نافع، عن ابن رافع بن خديج، عن أبيه - رضي الله عنه - قال: " أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر"، وقال النووي: (وعن حديث رافع أنه ضعيف. رواه الدارقطني، والبيهقي، وضعفاه، وبيننا ضعفه، ونقل البيهقي عن البخاري أنه ضعفه، وضعفه أيضًا: أبو زرعة الرازي، وأبو القاسم اللالكائي، وغيرهما)^(١).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حدثنا به إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا محمد بن علي الوراق، ثنا أبو سلمة، قال: سمعت عبد الواحد أبا الرماح الكلابي، ثنا عبد الرحمن بن رافع بن خديج، وأذن مؤذنه بصلاة العصر، فكانت عجلها، فلأمه، قال: ويحك، أخبرني أبي، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم بتأخير العصر"^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الدولابي من طريق مؤمل بن إسماعيل عن عبد الواحد بن نافع به بنحوه^(٣)، والطبراني من طريق حرمي بن عمارة عن عبد الواحد بن نافع عن عبد الله بن رافع بن خديج - وقيل هو عبد الرحمن بن رافع نفسه -، عن أبيه بنحوه^(٤).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو الرماح عبد الواحد بن نافع الكلابي:

قال ابن حبان: (شيخ يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدر فيه)^(٥)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (يروى عن الشاميين الموضوعات)^(٦)، وابن طاهر المقدسي: (يروى الموضوعات)^(٧).

قال الباحث: متروك.

(١)المجموع شرح المهذب (٣ / ٥٤، ٥٥).

(٢)سنن الدارقطني (١ / ٤٧٢)، ح ٩٩٠.

(٣)الكنى والأسماء (٢ / ٥٤٩)، ٩٩١.

(٤)المعجم الكبير (٤ / ٢٦٧)، ح ٤٣٧٦.

(٥)المجروحين (٢ / ١٥٤).

(٦)الضعفاء ص ١٠٩.

(٧)تذكرة الحفاظ ص ٢٤٣.

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: لم أجد من وثقه أو جرحه غير ذكر ابن حبان له في الثقات^(١).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن عبد الواحد بن نافع متروك، كما أن فيه عبد الرحمن بن رافع الذي ذكره ابن حبان في الثقات، وقد تابعه أخوه عبد الله، وقيل: هو عبد الرحمن نفسه، وليس أخوه، وعلى كلتا الحالتين فالراوي عنه، أو عنهما هو عبد الواحد المتروك، وقد قال الدارقطني: (وهذا حديث ضعيف الإسناد من جهة عبد الواحد هذا؛ لأنه لم يروه عن ابن رافع بن خديج غيره)^(٢).

٨٢- قال الشيرازي: (يجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لقوله -صلى الله عليه وسلم-: " أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله")، وقال النووي: (حديث: " أول الوقت رضوان الله" حديث ضعيف)^(٣).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق، نا الحسين بن حميد بن الربيع، حدثني فرج بن عبيد المهلب، ثنا عبيد بن القاسم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أول الوقت رضوان الله، وآخر الوقت عفو الله عز وجل")^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني من طريق عبد الملك بن أبي محذورة عن أبيه، وفيه زيادة: " ووسط الوقت رحمة الله"^(٥).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عثمان بن أحمد الدقاق: وقد سبق توثيقه في الحديث رقم: (٤٢).

٢. الحسين بن حميد بن الربيع الخزاز:

قال مطين الحضرمي: (كذاب بن كذاب بن كذاب)، وقال ابن عدي: (متهم فيما يرويه كما قال مطين)^(٦).

(١) الثقات (٥ / ٧٦).

(٢) سنن الدارقطني (١ / ٤٧٢).

(٣) المجموع شرح المذهب (٣ / ٦٢).

(٤) سنن الدارقطني (١ / ٤٦٨)، ح ٩٨٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٤٤).

قال الباحث: أقل أحواله أنه متهم بالكذب.

٣. فَرَجُ بْنُ عَبْدِ الْمُهَلَّبِيِّ^(١): لم أجد إلا ذكر المزي له ضمن تلاميذ إبراهيم بن صالح الباهلي^(٢).

٤. عُبَيْدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيِّ: متروك^(٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لوجود الحسين بن حميد، وهو متهم بالكذب، وعبيد بن القاسم متروك، كما أن فرج بن عبيد مجهول الحال، وقد قال البيهقي عن الطرق الأخرى: (وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى اللَّفْظِ الْأَوَّلِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ مَرْفُوعًا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ)^(٤).

٨٣- قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: "أَدْنْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلصُّبْحِ، وَأَنَا عَلَى رَاحَتِي"، فَضَعِيفٌ)^(٥).

نص الحديث:

قال عبد الرزاق: (عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيِّ^(٦) قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرْتُ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: "أَدْنُ يَا أَخَا صَدَاءٍ"، فَأَدْنْتُ، وَأَنَا عَلَى رَاحَتِي)^(٧).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن عمر بن غانم^(٨)، والترمذي من طريق يعلى بن عبيد، وعبد بن سليمان^(٩)، وابن ماجه من طريق يعلى بن عبيد^(١٠)، ثلاثتهم: (عبد الله بن عمر

(١) الْمُهَلَّبِيُّ: هذه النسبة إلى أبي سعيد الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ الْأَزْدِيِّ أمير خراسان، وأولاده العشرة نسبة وولاء.

انظر: الأنساب للسمعاني (١٢ / ٥٠١).

(٢) تهذيب الكمال (٢ / ١٠٧).

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٧٨.

(٤) السنن الكبرى (١ / ٦٤٠).

(٥) المجموع شرح المذهب (٣ / ١٠٦).

(٦) زياد بن الحارث الصَّدَائِيُّ: قيل اسمه: زياد بن حارثة، وهذه النسبة إلى صَدَاءٍ، وهي قبيلة من اليمن. انظر:

الإصابة في تمييز الصحابة (٢ / ٤٨٠)، الأنساب للسمعاني (٨ / ٢٨٢).

(٧) مصنف عبد الرزاق (١ / ٤٧٠)، ح ١٨١٧.

(٨) سنن أبي داود (١ / ١٤٢)، ح ٥١٤.

(٩) سنن الترمذي (١ / ٣٨٣)، ح ١٩٩.

(١٠) سنن ابن ماجه (١ / ٢٣٧)، ح ٧١٧.

ابن غانم - يعلى بن عبيد - عبدة بن سليمان)، عن عبد الرحمن بن زياد به، ولم يذكر إلا الأذان، والإقامة، وليس فيه الأذان على الراحلة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الْبَجَلِيُّ: رمي بالوضع^(١)، وفي موضع آخر: ضَعِيفٌ جِدًّا^(٢).

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ الْإِفْرِيْقِيِّ: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً^(٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ وذلك لأن يحيى بن العلاء رمي بالوضع، وعبد الرحمن بن زياد ضعيف في حفظه.

٨٤ - قال الشيرازي: (رَوَى عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " سَبْعَةٌ مَوَاطِنٌ لَا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلَاةُ: الْمَجْزَرَةُ، وَالْمَزْبَلَةُ، وَالْمَقْبَرَةُ، وَمِعَاطِنُ الْإِبِلِ، وَالْحَمَامِ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَفَوْقَ بَيْتِ اللَّهِ الْعَتِيقِ")، وقال النووي: (حَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَعَزَّيْرُهُمْ، لَكِنْ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، لَا مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ، وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ عُمَرَ^(٤)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ)، وَكَذَا ضَعَّفَهُ غَيْرُهُ)، وقال في موضع آخر: (حَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ضَعِيفٌ سَبِقَ بَيَانُهُ)^(٥).

(١) تقريب التهذيب ص ٥٩٥.

(٢) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (١٣ / ٩٠٢).

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

(٤) لم أجد رواية مسندة للحديث عند الترمذي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، وقد أوردها في سياق ذكر المتابعات، فقال: (وَقَدْ رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِثْلَهُ). سنن الترمذي (٢ / ١٧٩). ثم قال: (وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ. سنن الترمذي (٢ / ١٧٩).

(٥) المجموع شرح المهذب (٣ / ١٥١، ١٦٢).

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي الْمَزْبَلَةِ، وَالْمَجْرَزَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَفِي الْحَمَامِ، وَفِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ")⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن محمد بن إبراهيم الدمشقي بنحوه⁽²⁾، والرويانى من طريق محمد بن مهدي المصري بمثله⁽³⁾، كلاهما عن عبد الله بن يزيد المقرئ به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْغَافِقِيُّ⁽⁴⁾: صدوق ربما أخطأ⁽⁵⁾.
- وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وإبراهيم الحربي⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر قال: (من ثقات أهل مصر)⁽¹¹⁾.
- وقال أبو حاتم: (مَحَلُّ يَحْيَى الصَّدُوقِ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ)⁽¹²⁾، وأحمد: (كَانَ سَيِّئَ الْحِفْظِ)⁽¹³⁾، والبخاري: (صدوق)⁽¹⁴⁾.

(1) سنن الترمذي (٢/ ١٧٧، ١٧٨)، ح ٣٤٦٦.

(2) سنن ابن ماجه (١/ ٢٤٦)، ح ٧٤٦٦.

(3) مسند الرويانى (٢/ ٤٢٠)، ح ١٤٣١.

(4) الغافقي: هذه النسبة إلى غافق. انظر: الأنساب للسمعاني (١٠ / ٦).

(5) تقريب التهذيب ص ٥٨٨.

(6) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٩٨).

(7) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان - ص ٥٧.

(8) معرفة الثقات (٢ / ٣٤٧).

(9) تهذيب التهذيب (١١ / ١٨٧).

(10) الثقات (٧ / ٦٠٠).

(11) مشاهير علماء الأمصار ص ٣٠٢.

(12) الجرح والتعديل (٩ / ١٢٨).

(13) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٥٢).

(14) العلل الكبير للترمذي ص ١١٨.

وقال النَّسَائِي : (ليس به بأس)⁽¹⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِي)⁽²⁾، والساجي: (صدوق يهم)⁽³⁾.

وقال ابن عدي: (من فقهاء مصر، ومن علمائهم، ويقال: إنه كان قاضياً بها، ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق، لا بأس به)⁽⁴⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: (إذا حَدَّثَ من حفظه يخطيء، وما حَدَّثَ من كتاب فليس به بأس)⁽⁵⁾، وقال ابن سعد: (منكر الحديث)⁽⁶⁾، والدارقطني: (في بَعْضِ أَحَادِيثِهِ اضْطِرَابٌ)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق يهم.

٢. زَيْدُ بْنُ جَبْرِةَ: متروك⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود زيد بن جبيرة المتروك، عدا عن وجود يحيى بن أيوب، وهو صدوق يهم، وهذا الإسناد غير متابع، وقد قال عبد الله بن نافع مولى ابن عمر في رسالته لليث بن سعد: (لا أعلم الذي حَدَّثَ بهذا عن نافع إلا قد قال عليه الباطل)⁽⁹⁾.

وقال الساجي عن زيد بن جبيرة: (يُحَدَّثُ عن داود بن الحصين حديثاً منكراً - يعني: "نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في سبع مواطن: المزبلة، والمجزرة، الحديث-) ⁽¹⁰⁾. وقال ابن عدي: (عامّة ما يرويه عمّن روى عنهم لا يتابعه عليه أحد)⁽¹¹⁾، وقال الحاكم: (روى عن أبيه وداود بن الحصين وغيرهما المناكير)⁽¹²⁾.

(1) تهذيب الكمال (٣١ / ٢٣٦).

(2) الضعفاء والمتروكون ص ١٠٧.

(3) تهذيب التهذيب (١١ / ١٨٧).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ٥٩).

(5) تهذيب التهذيب (١١ / ١٨٧).

(6) الطبقات الكبير (٩ / ٥٢٣).

(7) سنن الدارقطني (١ / ١١٣).

(8) تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(9) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ٧١).

(10) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ١٣٩).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٠٣).

(12) المدخل إلى الصحيح ص ١٣٩.

٨٥ - قال النووي: (عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ"، ثُمَّ يَقُولُ: "اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا"، ثُمَّ يَقُولُ: "أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ". رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وَضَعَفَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(١)).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيِّ الرَّفَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ"، ثُمَّ يَقُولُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" ثَلَاثًا، ثُمَّ يَقُولُ: "اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا" ثَلَاثًا، "أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ"، ثُمَّ يَقْرَأُ^(٢)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق محمد بن موسى البصري^(٣)، والنسائي من طريق عبد الرزاق بن همام^(٤)، والنسائي^(٥)، وابن ماجه^(٦) من طريق زيد بن الحباب، أربعهم عن جعفر بن سليمان به، وكلهم ذكر أوله عدا الترمذي فذكره بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرِ الْأَزْدِيِّ: صدوق^(٧).

وثقه الدارقطني^(٨)، والذهبي^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠).

(١)المجموع شرح المهذب (٣/ ٣١٩، ٣٢٠).

(٢)سنن أبي داود (١/ ٢٠٦)، ح ٧٧٥.

(٣)سنن الترمذي (٢/ ٩)، ح ٢٤٢.

(٤)سنن النسائي (٢/ ١٣٢)، ح ٨٩٩.

(٥)سنن النسائي (٢/ ١٣٢)، ح ٩٠٠.

(٦)سنن ابن ماجه (١/ ٢٦٤)، ح ٨٠٤.

(٧)تقريب التهذيب ص ٣٥٥.

(٨)سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٤٨.

(٩)الكاشف (١/ ٦٥٣).

(١٠)الثقات (٨/ ٤٢٨).

وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽¹⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ الضُّبَيْعِيِّ⁽²⁾: صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع⁽³⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (وَبِهِ ضَعْفٌ، وَكَانَ يَتَشَيَّعُ)⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، والجوزجاني، وزاد: (روى أحاديث منكورة، وهو متمسك، كان لا يكتُبُ)⁽⁶⁾، والعجلي، وزاد: (وكان يتشيع)⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ الْمُتَقِينَ فِي الرِّوَايَاتِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَحِلُ الْمِيلَ إِلَى أَهْلِ النَّبِيِّتِ، وَلَمْ يَكُنْ بِدَاعِيَةٍ إِلَى مَذْهَبِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ أُمَّتِنَا، خِلافٌ أَنَّ الصَّدُوقَ الْمُتَقِنَ إِذَا كَانَ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُو إِلَيْهَا أَنْ الْاِحْتِجَاجَ بِأَخْبَارِهِ جَائِزٌ، فَإِذَا دَعَا إِلَى بِدْعَتِهِ سَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِأَخْبَارِهِ)⁽⁸⁾، ووثقه الذهبي، وزاد: (فيه شيء مع كثرة علومه، قيل: كان أمياً، وهو من زُهَّادِ الشَّيْعة)⁽⁹⁾.

وقال أحمد: (لا بأس به)، فقيل له: إن سليمان بن حرب يقول: (لا يكتب حديثه)، فقال: (حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، إنما كان يتشيع، وكان يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثِ فِي فَضْلِ عَلِيٍّ، وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ يَغْلُوبُونَ فِي عَلِيٍّ، وَعَامَةٌ حَدِيثُهُ رَقَائِقٌ، رَوَى عَنْهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُ)⁽¹⁰⁾، وقال البزار: (لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم)⁽¹¹⁾.

وقال ابن عدي: (له حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيع، وجمع الرقاق، وجالس زهاد البصرة، فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد، يرويه ذلك عنه سيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَالَّذِي ذَكَرَ فِيهِ مِنَ التَّشْيِيعِ، وَالرِّوَايَاتِ الَّتِي رَوَاهَا الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى أَنَّهُ شَيْعِيٌّ، فَقَدْ رَوَى فِي فِضَائِلِ الشَّيْخِينَ أَيْضًا كَمَا ذَكَرْتُ بَعْضَهَا، وَأَحَادِيثُهُ

(1) الجرح والتعديل (٦ / ٤٨).

(2) الضُّبَيْعِيُّ: هذه النسبة إلى بني ضُبَيْعَةَ بن قيس، نزل أكثرهم البصرة، وكانت بها محلَّةٌ تنسب إليهم يقال لها:

بني ضُبَيْعَةَ. انظر: الأنساب للسمعاني (٨ / ٣٧٦).

(3) تقريب التهذيب ص ١٤٠.

(4) الطبقات الكبير (٩ / ٢٨٩).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ١٣٠).

(6) أحوال الرجال ص ١٨٤.

(7) معرفة الثقات (١ / ٢٦٨).

(8) الثقات (٦ / ١٤٠، ١٤١).

(9) الكاشف (١ / ٢٩٤).

(10) الجرح والتعديل (٢ / ٤٨١).

(11) تهذيب التهذيب (٢ / ٩٧، ٩٨).

ليست بالمنكرة، وما كَانَ منها منكرًا، فلعل البلاء فيه من الراوي عَنهُ، وَهُوَ عِنْدِي مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَ حَدِيثَهُ⁽¹⁾.

وقال أحمد بن سنان: (رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينشط لحديثه)، وقال ابن سنان: (وأنا أستنقل حديثه)⁽²⁾، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْفُطَّانِ لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ⁽³⁾، بَلْ وَكَانَ يَسْتَضَعِفُهُ⁽⁴⁾، وقال عبد الله بن أبي الأسود: (يخالف في بعض حديثه)⁽⁵⁾، وضعفه ابن عمار الموصلي⁽⁶⁾، وقال علي بن المديني: (أكثر جعفر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق يتشيع، ولم يكن داعية إلى مذهبه.

٣. عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيُّ: لا بأس به، رمي بالقدر، وكان عابدًا⁽⁸⁾.

وثقه وكيع بن الجراح⁽⁹⁾، وابن معين⁽¹⁰⁾، وابن عمار الموصلي⁽¹¹⁾، وأبو زرعة⁽¹²⁾. وقال أحمد بن حنبل: (لم يكن به بأس)⁽¹³⁾، وفي موضع: (لم يكن بهذا الشيخ بأسًا، إلا أنه رفع أحاديث)⁽¹⁴⁾، وفي آخر: (صالح)⁽¹⁵⁾، وقال أبو حاتم: (ليس بحديثه بأس)، فقال ابنه عبد الرحمن: (يحتج بحديثه)؟ قال: (لا، وكان علي بن علي حسن الصوت بالقرآن، فاضلاً في نفسه)⁽¹⁶⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٨٩).

(2) الجرح والتعديل (٢ / ٤٨١).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٣٠).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٧٩).

(5) التاريخ الكبير (٢ / ١٩٢).

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٩٧).

(7) الجرح والتعديل (٢ / ٤٨١).

(8) تقريب التهذيب ص ٤٠٤.

(9) الجرح والتعديل (٦ / ١٩٦).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٤٦.

(11) تهذيب الكمال (٢١ / ٧٣).

(12) الجرح والتعديل (٦ / ١٩٦).

(13) المصدر نفسه.

(14) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٦٧.

(15) تهذيب الكمال (٢١ / ٧٣).

(16) الجرح والتعديل (٦ / ١٩٦).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَا بَأْسَ بِهِ)⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ: (كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ كَثِيرًا، عَلَى قَلَّةِ رَوَايَتِهِ، وَيَنْفَرِدُ عَنِ الْأَثْبَاتِ بِمَا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الثَّقَاتِ، لَا يُعْجِبُنِي الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ)⁽²⁾.
وهذا الراوي فيه بدعة القدر فقد قال يحيى القطان: (كان يرى القدر)⁽³⁾.
قال الباحث: ثقة، رمي بالقدر.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل جعفر بن سليمان الصدوق. وقد قال أبو داود: (هَذَا الْحَدِيثُ، يَقُولُونَ هُوَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، الْوَهُمُ مِنْ جَعْفَرٍ)⁽⁴⁾، وقال الترمذي: (وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَتَكَلَّمُ فِي عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ"، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ»)⁽⁵⁾، وأما قول أحمد بن حنبل: (لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ)، فقد قال الألباني: (ولعل الإمام أحمد يريد نفي الصحة المصطلح عليها؛ وهي التي فوق الحسن، فلا ينافي حينئذ كون الحديث حسناً، والله أعلم)⁽⁶⁾.

٨٦- قال النووي: (عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: " مِنْ السُّنَّةِ إِذَا نَهَضَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ أَنْ لَا يَعْتَمِدَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ... فَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -، فَضَعِيفٌ، ضَعْفُهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "ضَعْفُهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمَا"⁽⁷⁾).

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: " إِنَّ مِنْ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ إِذَا نَهَضَ الرَّجُلُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، أَنْ لَا يَعْتَمِدَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ"⁽⁸⁾).

(1) تهذيب الكمال (٧٤ / ٢١).

(2) المجروحين (١١٢ / ٢).

(3) تهذيب الكمال (٧٤ / ٢١).

(4) سنن أبي داود (٢٠٦ / ١)، ح ٧٧٥.

(5) سنن الترمذي (٩ / ٢)، ح ٢٤٢.

(6) أصل صفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - (٢٥٣ / ١).

(7) المجموع شرح المذهب (٤٤٤ / ٣)، ح ٤٤٥.

(8) السنن الكبرى (١٩٥ / ٢)، ح ٢٨١٢.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية محمد بن خازم به بمثله⁽¹⁾، ومن طريقه ابن المنذر عن إسماعيل بن قتيبة عن أبي بكر به بمثله⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أحمدُ بنُ عبدِ الجبَّارِ: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح⁽³⁾.
٢. أبو معاويةَ محمدُ بنُ خازمٍ: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره⁽⁴⁾.
٣. أبو شَيْبَةَ عبدُ الرحمنِ بنُ إسحاقِ الواسطيُّ: ضعيف⁽⁵⁾.
٤. زيادُ بنُ زيَدِ الكوفي: مجهول⁽⁶⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، لضعف عبد الرحمن بن إسحاق، وجهالة زياد بن زيد، إضافة لوجود محمد بن خازم الذي يهم، وأما أحمد بن عبد الجبار فقد توبع.

٨٧- قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ"، فَضَعِيفٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: "عَطَاءٌ لَمْ يُدْرِكِ الْمُغِيرَةَ"⁽⁷⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْفَرَشِيُّ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ»⁽⁸⁾).

(1) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٣٤٧)، ح ٣٩٩٨.

(2) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٣/ ٢٠٠)، ح ١٥٠٩.

(3) تقريب التهذيب ص ٨١.

(4) تقريب التهذيب ص ٤٧٥.

(5) تقريب التهذيب ص ٣٣٦.

(6) تقريب التهذيب ص ٢١٩.

(7) المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٩٢).

(8) سنن أبي داود (١/ ١٦٧)، ح ٦١٦.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه عطاء الخراساني به بمعناه⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْفَرَسِيُّ: مجهول⁽²⁾.

٢. عطاء بن أبي مسلم الخراساني: صدوق يهيم كثيراً، ويرسل، ويدلس⁽³⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، والبخاري⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، وزاد البخاري:

(رَوَى عَنْهُ الثَّقَاتُ مِنَ الْأَيْمَةِ مِثْلُ: مَالِكٍ، وَمَعْمَرٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ تَكَلَّمَ فِيهِ بِشَيْءٍ).

وقال أبو حاتم: (لا بأس به، صدوق، فقليل له: يحتج بحديثه؟ قال: نعم)⁽⁹⁾، والنسائي:

(ليس به بأس)⁽¹⁰⁾، وابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)⁽¹¹⁾، والذهبي: (صدوق ضعيف)⁽¹²⁾.

وقال شعبة: (كان نسياً)⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: (كان من خيار عباد الله، غير أنه زديء

الجفّظ، كثير الوهم، يخطيء، ولا يعلم، فحمل عنه، فلمّا كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به)⁽¹⁴⁾.

قال الباحث: عطاء ثقة مدلس، ولم يذكره ابن حجر في طبقاته، وعلته هنا هي

الانقطاع؛ لأنه لم يسمع من المغيرة بن شعبة، قال أبو داود: (عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة

(1) سنن ابن ماجه (١/ ٤٥٩)، ح ١٤٢٨.

(2) تقريب التهذيب ص ٣٥٨.

(3) تقريب التهذيب ص ٣٩٢.

(4) الطبقات الكبير (٩/ ٣٧٣).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٧٨).

(6) العلل الكبير للترمذي ص ٢٧٣.

(7) معرفة الثقات (٢/ ١٣٧).

(8) تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٠).

(9) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٥).

(10) تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٠).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٧٢).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٣٥.

(13) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٥).

(14) المجروحين (٢/ ١٣١).

بْنِ شُعْبَةَ⁽¹⁾، وقيل لابن معين: عطاء لقي أحدًا من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فقال: (ما سمعت)⁽²⁾، وقال الطبراني: (لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أنس)⁽³⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ للسببين التاليين:

الأول: جهالة عبد العزيز بن عبد الملك، وقد تابعه عثمان بن عطاء، وهو ضعيف⁽⁴⁾.

الثاني: أن عطاء لم يسمع من المغيرة بن شعبة، فهو منقطع.

٨٨- قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " أَرَبِعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهَا تَسْلِيمٌ، يُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ"، فَضَعِيفٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَّفَهُ⁽⁵⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ مَنجَابٍ⁽⁶⁾، عَنْ قَزْعٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " أَرَبِعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهَا تَسْلِيمٌ، تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ"⁽⁷⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع بن الجراح⁽⁸⁾، وأحمد عن محمد بن خازم⁽⁹⁾، كلاهما عن عبيدة بن معتب به، وفيهما عدم التسليم، والحميدي عن سفيان بن عيينة⁽¹⁰⁾، والطبراني من طريق محمد بن فضيل⁽¹¹⁾، كلاهما عن عبيدة بن مُعْتَبِ، وليس فيهما عدم التسليم.

(1) سنن أبي داود (١/ ١٦٧)، ح ٦١٦٦.

(2) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١/ ١٢٩).

(3) تهذيب التهذيب (٧/ ٢١٥).

(4) تقريب التهذيب ص ٣٨٥.

(5) المجموع شرح المذهب (٤/ ١٠).

(6) ابن منجاب: هو سهم بن منجاب الضبي.

(7) سنن أبي داود (٢/ ٢٣)، ح ١٢٧٠.

(8) سنن ابن ماجه (١/ ٣٦٥)، ح ١١٥٧.

(9) مسند أحمد (٣٨/ ٥١٢)، ح ٢٣٥٣٢.

(10) مسند الحميدي (١/ ٣٧٤)، ح ٣٨٩.

(11) المعجم الكبير (٤/ ١٦٨)، ح ٤٠٣١.

وأخرجه الطبراني من طريق عبد الخالق بن سلمة عن سهم بن منجاب⁽¹⁾، ومن طريق المسيب بن رافع⁽²⁾، كلاهما عن قرثع الضبيّ به، وليس فيهما عدم التسليم، وأحمد من طريق المسيب بن رافع عن علي بن الصلت عن أبي أيوب الأنصاري⁽³⁾، والطبراني من طريق أبي أمامة عن أبي أيوب⁽⁴⁾، وليس فيهما عدم التسليم.

دراسة رجال الإسناد:

١. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهُدَلِيِّ: ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة⁽⁵⁾.

٢. عُبَيْدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ: ضعيف، واختلط بأخرة⁽⁶⁾.

٣. قَرْنَعُ الضَّبِّيِّ الْكَوْفِيُّ: صدوق⁽⁷⁾.

وثقه العجلي⁽⁸⁾، والبخاري⁽⁹⁾، وقال المزي: (كَانَ مِنَ الْقُرَاءِ الْأُولِينَ)⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: (رَوَى أَحَادِيثَ يَسِيرَةً خَالَفَ فِيهَا الْأَثْبَاتَ لَمْ تَظْهَرْ عَدَالَتُهُ، فَيَسْلُكُ بِهِ مَسَلَّكَ الْعُدُولِ حَتَّى يَحْتَجَّ بِمَا أَنْفَرْدَ، وَلَكِنَّهُ عِنْدِي يَسْتَحِقُّ مَجَانِبَةَ مَا أَنْفَرْدَ مِنَ الرَّوَايَاتِ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَثْبَاتِ)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبيدة بن مُعْتَبٍ، وقد توبع على حديثه عدا لفظة: " ليس فيهن تسليم"، حتى إن في بعض روايات عبيدة ذكرها، وفي بعضها بحذفها، فالإسناد حسن لغيره بدون هذه اللفظة.

قال الألباني: (حديث حسن، دون قوله: " ليس فيهن تسليم")⁽¹²⁾.

(1) المصدر نفسه (٤ / ١٦٩)، ح ٤٠٣٥.

(2) المعجم الكبير (٤ / ١٦٩)، ح ٤٠٣٦.

(3) مسند أحمد (٣٨ / ٥٣٢)، ح ٢٣٥٥١.

(4) المعجم الكبير (٤ / ١١٩)، ح ٣٨٥٤.

(5) تقريب التهذيب ص ٤٧٢.

(6) تقريب التهذيب ص ٣٧٩.

(7) تقريب التهذيب ص ٤٥٤.

(8) معرفة الثقات (٢ / ٢١٦).

(9) التاريخ الكبير (٧ / ١٩٩).

(10) تهذيب الكمال (٢٣ / ٥٦٣).

(11) المجروحين (٢ / ٢١١).

(12) صحيح سنن أبي داود (٥ / ١١).

٨٩ - قال النووي: (وَمِمَّا أُحْتَجَّ بِهِ لِلْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، يُسَلِّمُ مِنْهَا، وَيَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ"، وهذا حديث ضعيف، ضعفه ابن المنذر، وابن خزيمة، وغيرهما من الأئمة^(١)).

نص الحديث:

قال النسائي: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سُفْيَانَ^(٢)، عَنْ زُبَيْدٍ^(٣)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّلَاثَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَيَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ، فَإِذَا فَرَغَ، قَالَ عِنْدَ فَرَغِهِ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُطِيلُ فِي آخِرِهِنَّ^(٤)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن علي بن ميمون به، وذكر فيه القنوت قبل الركوع^(٥)، والطحاوي من طريق محمد بن موسى الأصم، وإسحاق بن رزيق، كلاهما عن سفیان الثوري، وذكر فيهما القنوت قبل الركوع^(٦)، وابن المنذر^(٧)، والطحاوي^(٨)، من طريق حفص بن غياث عن مسعر بن كدام، وعند الطحاوي القنوت قبل الركوع، وليس عند ابن المنذر ذلك، والنسائي من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، وليس فيه أبي بن كعب، ولا ذكر القنوت قبل الركوع^(٩)، والدارقطني من طريق عيسى بن يونس عن فطر بن خليفة^(١٠)، ثلاثتهم: (مسعر - فطر - عبد الملك)، عن زيد الياامي به.

(١)المجموع شرح المهذب (٤ / ٢٤).

(٢)سفیان: سفیان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ت ١٦١هـ. تقريب التهذيب ص ٢٤٤.

(٣)زُبَيْدٌ: زُبَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبِ الْيَامِي، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ت ١٢٢هـ، أو بعدها. تقريب التهذيب ص ٢١٣.

(٤)سنن النسائي (٣ / ٢٣٥)، ح ١٦٩٩.

(٥)سنن ابن ماجه (١ / ٣٧٤)، ح ١١٨٢.

(٦)شرح مشكل الآثار (١١ / ٣٧١)، ح ٤٥٠٣.

(٧)الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٥ / ٢٠٣)، ح ٢٧٠٣.

(٨)شرح مشكل الآثار (١١ / ٣٦٨)، ح ٤٥٠١.

(٩)سنن النسائي (٣ / ٢٤٥)، ح ١٧٣٥.

(١٠)سنن الدارقطني (٢ / ٣٥٥)، ح ١٦٦٠.

وأخرجه النسائي⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، من طريق الأعمش، والنسائي من طريق شعبة بن الحجاج، وليس عنده أبي بن كعب⁽⁴⁾، وأحمد من طريق جرير بن حازم⁽⁵⁾، ثلاثتهم: (الأعمش - شعبة - جرير)، عن زبيد اليامي، وأبو داود⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، وابن ماجه⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، من طريق طلحة بن مُصَرِّف، والنسائي من طريق سلمة بن كهيل، وليس عنده أبي بن كعب⁽¹⁰⁾، والبيهقي من طريق حصين بن عبد الرحمن السلمي⁽¹¹⁾، أربعتهم: (زيد - طلحة - سلمة - حصين)، عن زر بن عبد الله عن سعيد بن عبد الرحمن به، وليس عندهم ذكر القنوت قبل الركوع.

وأخرجه أبو داود من طريق الأعمش عن طلحة، وزبيد، عن سعيد بن عبد الرحمن به، وليس عندهما ذكر القنوت قبل الركوع⁽¹²⁾، والنسائي⁽¹³⁾، والطحاوي⁽¹⁴⁾، والدارقطني⁽¹⁵⁾، من طريق عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة بن دعامة، عن سعيد بن عبد الرحمن به، وفي رواية الطحاوي، والدارقطني ذكر القنوت قبل الركوع، والنسائي من طريق عبد العزيز بن خالد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزة بن عبد الرحمن عن سعيد بن عبد الرحمن به، وليس فيها ذكر القنوت قبل الركوع⁽¹⁶⁾.

-
- (1) سنن النسائي (٣ / ٢٤٤)، ح ١٧٣٠.
- (2) سنن ابن ماجه (١ / ٣٧٠)، ح ١١٧١.
- (3) مسند أحمد (٣٥ / ٧٨)، ح ٢١١٤١.
- (4) سنن النسائي (٣ / ٢٤٤)، ح ١٧٣٢.
- (5) مسند أحمد (٣٥ / ٨٠)، ح ٢١١٤٣.
- (6) سنن أبي داود (٢ / ٦٥)، ح ١٤٣٠.
- (7) سنن النسائي (٣ / ٢٤٤)، ح ١٧٣٠.
- (8) سنن ابن ماجه (١ / ٣٧٠)، ح ١١٧١.
- (9) مسند أحمد (٣٥ / ٧٨)، ح ٢١١٤١.
- (10) سنن النسائي (٣ / ٢٤٤)، ح ١٧٣٢.
- (11) السنن الكبرى (٣ / ٥٥)، ح ٤٨٥٥.
- (12) سنن أبي داود (٢ / ٦٣)، ح ١٤٢٣.
- (13) سنن النسائي (٣ / ٢٣٥)، ح ١٧٠٠.
- (14) شرح مشكل الآثار (١١ / ٣٧٢)، ح ٤٥٠٤.
- (15) سنن الدارقطني (٢ / ٣٥٤)، ح ١٦٥٩.
- (16) سنن النسائي (٣ / ٢٣٥)، ح ١٧٠١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

مخلد بن يزيد الحرّاني: صدوق له أوهام⁽¹⁾.

وثقه ابن معين⁽²⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽³⁾، والفسوي⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾،
والذهبي⁽⁶⁾، وفي موضع: (صدوق مشهور)⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (كان لا بأس به، كتبت عنه، وكان يهمل)⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم:
(صدوق)⁽¹⁰⁾، وقال الساجي: (كان يهمل)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح.

وأما من ضعفه فقد ضعفه لأجل زيادة: "وكان يقنت قبل الركوع"، قال أبو داود: (حديثُ
زُبَيْدٍ، رَوَاهُ سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، وَشُعْبَةُ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ
زُبَيْدٍ، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْفُتُوتَ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ زُبَيْدٍ، فَإِنَّهُ
قَالَ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَلَيْسَ هُوَ بِالْمَشْهُورِ مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ
نَخَافُ أَنْ يَكُونَ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ غَيْرِ مِسْعَرٍ»⁽¹²⁾، وقال ابن الملقن: (هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ،
ضعفه أبو داود في سننه فأطنب، وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهما من الأئمة؛ كما نقله النووي
في شرح المُهَدَّبِ)⁽¹³⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٥٢٤.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٢٠٤.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٤٠).

(4) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٥٩).

(5) تهذيب الكمال (٢٧ / ٣٤٥).

(6) الكاشف (٢ / ٢٤٩).

(7) ميزان الاعتدال (٤ / ٨٤).

(8) الثقات (٩ / ١٨٦).

(9) الجرح والتعديل (٨ / ٣٤٧).

(10) الجرح والتعديل (٨ / ٣٤٧).

(11) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ١١٤).

(12) سنن أبي داود (٢ / ٦٤).

(13) البدر المنير (٤ / ٣٣٠).

وأما عن تضعيف ابن المنذر، فقد وجدت الحديث، ولم أجد له أي تعقيب عليه، وأما عن ابن خزيمة، فلم أعر عليه، ولعله في المفقود منه.

بل وقال أحمد بن حنبل: (أَخْتَارَ الْقُنُوتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْقُنُوتِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَلَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ شَيْءٍ) (1).

وقد صحح هذه الزيادة جمع من أهل العلم، فقد قال ابن القطان: (وَقَدْ صَحَّحْتُ الزِّيَادَةَ الْمَذْكُورَةَ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ الثَّوْرِيِّ، ذَكَرَهَا الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ فَطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، فَأَعْلَمَ ذَلِكَ) (2).

وقال ابن الترمذاني: (فظهر بهذا أن ذكر القنوت عن زبيد زيادة ثقة من وجوه، فلا يصير سكوت من سكت عنه حجة على من ذكره) (3).

وقال العراقي: (أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه من حديث أبي بن كعب بإسناد صحيح) (4)، وقال الألباني: (إسناده صحيح) (5).

٩٠ - قال الشيرازي: (رَوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " الْكَلَامُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ")، وقال النووي: (أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَضَعِيفٌ) (6).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ، حَدَّثَنِي أَبِي (7)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي (8)، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْكَلَامُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ " (9).

(1) البدر المنير (٤ / ٣٣١).

(2) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٥ / ٣٥٢).

(3) الجواهر النقي (٣ / ٤٠).

(4) المغني عن حمل الأسفار ص ٤٠٧.

(5) صحيح سنن أبي داود (٥ / ١٦٥).

(6) المجموع شرح المذهب (٤ / ٧٧، ٧٨).

(7) أبي: إسحاق بن بهلول بن حسان الأنباري، أبو يعقوب، من الأنبار، ت ٢٥٢هـ. الثقات لابن حبان (٨ / ١١٩، ١٢٠).

(8) أبي: بهلول بن حسان بن سنان، أبو الهيثم التُّوخي، من أهل الأنبار، سمع ببغداد، والبصرة، والكوفة، والمدينة، ومكة، مات بالأنبار سنة ٢٠٤هـ. تاريخ بغداد (٧ / ١١١، ١١٢).

(9) سنن الدارقطني (١ / ٣١٩)، ح ٦٥٩.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي من طريق الدارقطني به بمثله⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو شَيْبَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيِّ: ضعيف⁽²⁾.

قال ابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽³⁾ ، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء، منكر الحديث)⁽⁴⁾ ، وقال أبو زرعة: (ليس بقوي)⁽⁵⁾ ، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)⁽⁶⁾ ، وقال ابن حبان: (كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ، وَالْأَسَانِيدَ، وَيَنْفِرُ بِالْمَنَّاكِيرِ عَنِ الْمَشَاهِيرِ، لَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ)⁽⁷⁾ .

قال الباحث: ضعيف كما قال ابن حجر.

٢. أبو خالدٍ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدالاني⁽⁸⁾: صدوق يخطيء كثيرًا، وكان يدلس⁽⁹⁾. وثقه ابن أبي حاتم، وزاد: (صدوق)⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ).

وقال البخاري: (صَدُوقٌ، وَإِنَّمَا يَهْمُ فِي الشَّيْءِ)⁽¹³⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: (لا يتابع في بعض حديثه)⁽¹⁴⁾، وأكد أبو عبد الله الحاكم أن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان⁽¹⁵⁾.

(1) التحقيق في مسائل الخلاف (١ / ١٩٣)، ح ٢٠٩.

(2) تقريب التهذيب ص ٣٣٦.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٦).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٣).

(5) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٣).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٣).

(7) المجروحين (٢ / ٥٤).

(8) الدالاني: هذه النسبة إلى بني دالان، وهي قبيلة من همدان. انظر: الأنساب للسمعاني (٥ / ٢٩٧).

(9) تقريب التهذيب ص ٦٣٦.

(10) الجرح والتعديل (٩ / ٢٧٧).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٢٨.

(12) تهذيب الكمال (٣٣ / ٢٧٥).

(13) العلل الكبير للترمذي ص ٤٥.

(14) تهذيب الكمال (٣٣ / ٢٧٥).

(15) تهذيب التهذيب (١٢ / ٨٣).

وقال ابن سعد⁽¹⁾، والفسوي⁽²⁾: (منكر الحديث)، وقال ابن حبان: (كان كثير الخطأ، فأحش الوهم، يخالف الثقات في الروايات، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصنعة علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات؟)⁽³⁾، وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة، وأروى الناس عنه عبد السلام بن حبيب، وفي حديثه لين، إلا أنه مع لينه يكتب حديثه)⁽⁴⁾، وقال ابن عبد البر: (ليس بحجة)⁽⁵⁾، وذكره الكرايسي في المدلسين⁽⁶⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁷⁾، فلا بد أن يصرح بالسماع.

قال الباحث: صدوق يخطئ كثيراً، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته؛ لأنه مدلس.

٣. أبو سفيان طلحة بن نافع السعدي: صدوق⁽⁸⁾.

وثقه أبو بكر البزار⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

وقال أحمد⁽¹²⁾، والنسائي⁽¹³⁾، وابن عدي⁽¹⁴⁾: (ليس به بأس)، وزاد ابن عدي: (روى عن جابر أحاديث صالحة، رواه الأعمش عنه، ورواه عن الأعمش الثقات، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة)، وقال ابن المديني: (يكتب حديثه، وليس بالقوي)⁽¹⁵⁾.

(1) الطبقات الكبير (٩ / ٣١٢).

(2) المعرفة والتاريخ (٣ / ١١٣).

(3) المجروحين (٣ / ١٠٥).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ١٦٨).

(5) تهذيب التهذيب (١٢ / ٨٣).

(6) المصدر نفسه.

(7) طبقات المدلسين ص ٤٨.

(8) تقريب التهذيب ص ٤٦٥.

(9) تهذيب التهذيب (٥ / ٢٧).

(10) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٢٥.

(11) الثقات (٤ / ٣٩٣).

(12) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٤٧٤).

(13) تهذيب الكمال (١٣ / ٤٣٩).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١١٣).

(15) تهذيب التهذيب (٥ / ٢٧).

وقال العجلي: (جائز الحديث، وليس بالقوي)⁽¹⁾، وقال أبو زرعة: (روى عنه الناس، فقيل له: أبو الزبير - محمد بن مسلم بن تدرس - أحبُّ إليك أم طلحة بن نافع؟ قال: أبو الزبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فيه فقال: تريد أن أقول هو ثقة؟ الثقة: سفيان، وشعبة)⁽²⁾، وقال أبو حاتم: (أبو الزبير أحبُّ إليَّ من طلحة)⁽³⁾، وقال يحيى بن معين: (لا شيء)⁽⁴⁾.

وهذا الراوي فيه علة الإرسال عن جابر بن عبد الله، وكذلك عن عمر بن الخطاب وأبي أيوب، أما روايته عن جابر فقد قال شعبة: (أحاديثه عن جابر إنما هو كتاب سليمان اليشكري)⁽⁵⁾، وقال أيضاً: (لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث)⁽⁶⁾، وكذا قال ابن المديني⁽⁷⁾، وقال ابن عيينة: (حديثه عن جابر إنما هي صحيفة)⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر: (لم يخرج البخاري له سوى أربعة أحاديث عن جابر، وأظنها التي عنها شيخه علي بن المديني)⁽⁹⁾، وقد دافع هو عن نفسه فقال: (جاورت جابراً بمكة ستة أشهر)، وقال أيضاً: (كنت أحفظ، وكان سليمان اليشكري يكتب، يعنى: عن جابر)⁽¹⁰⁾.

وقال أبو زرعة: (طلحة بن نافع عن عمر مرسل، وهو عن جابر أصح)⁽¹¹⁾، وبذلك يتبين لنا سلامة روايته عن جابر.

وأما روايته عن أبي أيوب قال أبو حاتم فيها: (لم يسمع من أبي أيوب)⁽¹²⁾.

قال الباحث: القول الراجح فيه أنه صدوق، ولا يضره جرح ابن معين له فإن قوله: "لا شيء" معناه أن أحاديثه قليلة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف أبي شَيْبَةَ عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وأبي خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني صدوق يخطيء كثيراً، وكان يدلس، ولم يصرح بالسماع في أحاديث الكلام

(1) معرفة الثقات (١ / ٤٨١).

(2) الجرح والتعديل (١ / ١٤٤).

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٠٠.

(7) تهذيب التهذيب (٥ / ٢٧).

(8) الجرح والتعديل (١ / ١٤٤).

(9) تهذيب التهذيب (٥ / ٢٧).

(10) انظر: التاريخ الكبير (٤ / ٣٤٦).

(11) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٠٠.

(12) المصدر نفسه.

في الصلاة، وقد صرح بالسماع في أحاديث الضحك فيها⁽¹⁾، وقد وردت روايات كثيرة من طريق جابر: "الضَّحِكُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَنْقُضُ الوُضُوءَ"، وقد رواه أبو شيبة عبد الرحمن بن إسحاق به، وتوبع من أكثر من طريق⁽²⁾، وبذلك يتبين ضعف هذا الإسناد.

٩١ - قال النووي: (أما حديث: جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "السَّلَامُ قَبْلَ الْكَلَامِ"، فَضَعِيفٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: "هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ")⁽³⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَادَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "السَّلَامُ قَبْلَ الْكَلَامِ")⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الأعرابي⁽⁵⁾، والقضاعي⁽⁶⁾ من طريق غسان بن مالك البصري، وابن المقريء⁽⁷⁾ وأبو يعلى⁽⁸⁾ من طريق سعيد بن زكريا، كلاهما عن عنبسة بن عبد الرحمن به بمثله عدا ابن المقريء ففيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. سَعِيدُ بْنُ زَكْرِيَّا الْمَدَائِنِيُّ: صدوق، لم يكن بالحافظ⁽⁹⁾.

(1) انظر: مسند الحارث (١/ ٢٢٧)، ح ٩٣.

(2) انظر: سنن الدارقطني (١/ ٣١٨)، ح ٦٥٨.

(3) المجموع شرح المذهب (٤/ ٥٩٩).

(4) سنن الترمذي (٥/ ٥٩)، ح ٢٦٩٩.

(5) معجم ابن الأعرابي (٢/ ٥٤٣)، ح ١٠٥٩.

(6) مسند الشهاب (١/ ٥٦)، ح ٣٤.

(7) معجم ابن المقريء ص ٣٠٩، ح ١٠٠١.

(8) مسند أبي يعلى (٤/ ٤٨)، ح ٢٠٥٩.

(9) تقريب التهذيب ص ٢٣٥.

وثقه ابن معين⁽¹⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽²⁾، وفي موضع غيره: (شيخ صالح)⁽³⁾، وفي آخر: (ليس بشيء)⁽⁴⁾، وقد علق الخطيب البغدادي على القول الأخير فقال: (قد روى غير أبي داود عن يحيى بن معين توثيقه لسعيد)⁽⁵⁾.

ووثقه أحمد بن حنبل⁽⁶⁾، وفي موضع: (مَا بِهِ بَأْسٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، كَتَبْنَا عَنْهُ أَحَادِيثَ زَمَعَةَ، ثُمَّ عَرَضْتَهَا بَعْدَ عَلَى أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، فَحَدَّثَنِي بِهَا كُلَّهَا إِلَّا شَيْءً مِنْ يَسِيرٍ: أَرْبَعَةٌ أَحَادِيثٌ، أَوْ حَمْسَةٌ، أَوْ أَقْلٌ، أَوْ أَكْثَرُ)⁽⁷⁾، وفي آخر: (هَذَا قَدْ كَتَبْنَا عَنْهُ ثُمَّ تَرَكْنَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ بِهِ - أَرَى فِي نَفْسِهِ - بَأْسٌ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِصَاحِبِ حَدِيثٍ)⁽⁸⁾.

ووثقه محمد بن عيسى البغدادي المعروف بابن الطباع⁽⁹⁾، وصالح بن محمد الملقب بجزرة⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

وقال البخاري: (صدوق)⁽¹²⁾، وعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (لَا بَأْسَ بِهِ، صَدُوقٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْحَدِيثَ)⁽¹³⁾، وأبو حاتم⁽¹⁴⁾، والنسائي⁽¹⁵⁾: (صالح)، زاد أبو حاتم: (ليس بذاك القوي)، ولم يضعفه غير الساجي، وعلق على ذلك الخطيب البغدادي فقال: (خالف زكريا في هذا القول جماعة من الأئمة فوصفوا سعيدًا بالصلاح، والثقة)⁽¹⁶⁾.

قال الباحث: ثقة.

(1) تاريخ بغداد (٧٢ / ٩).

(2) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (٨٢ / ١).

(3) المصدر نفسه (٩٥ / ١).

(4) تاريخ بغداد (٧٢ / ٩).

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر السابق.

(7) العلل ومعرفة الرجال (٣٠١ / ٣).

(8) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٠٩ / ٢).

(9) تاريخ بغداد (٧٢ / ٩).

(10) تاريخ بغداد (٧٣ / ٩).

(11) الثقات (٢٦٣ / ٨).

(12) التاريخ الكبير (٤٧٤ / ٣).

(13) تاريخ أسماء الثقات ص ٩٧.

(14) الجرح والتعديل (٢٣ / ٤).

(15) تاريخ بغداد (٧٣ / ٩).

(16) انظر: تاريخ بغداد (٧٢ / ٩).

٢. عُنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأُمَوِيِّ: متروك^(١).

٣. مُحَمَّدُ بْنُ زَادَانَ الْمَدَنِيِّ: متروك^(٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل عُنْبَسَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأُمَوِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ زَادَانَ الْمَدَنِيِّ، وهما

متروكان.

٩٢- قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِحَدِيثَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ". زَادَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "ثُمَّ لَا يَعُودُ". رواهما الدارقطني، وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمَا ضَعِيفَانِ)^(٣).

تخريج الحديث:

حديث أبي هريرة سبق في مطلب: "إسناده ضعيف"^(٤)، وأما حديث ابن عباس فقد قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَرِيرِ بْنِ جَبَلَةَ، ثنا الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ السَّكَنِ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، ثنا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ ثُمَّ لَا يَعُودُ"^(٥)).

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي عن عيسى بن موسى الخبلي، عن عبيد الله بن جدير بن جبلة به بمثله^(٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ: ضعيف، كان يقبل التلقين^(٧).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٣٣.

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٧٨.

(٣) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٣٢).

(٤) انظر: الحديث رقم: (٥٧)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ، وَوَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى". سنن الترمذي (٣ / ٣٨٠)، ح ١٠٧٧.

(٥) سنن الدارقطني (٢ / ٤٣٨)، ح ١٨٣٢.

(٦) الضعفاء الكبير (٣ / ٤٤٩).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٥٣.

٢. الْفَضْلُ بْنُ السَّكَنِ الْكُوفِيُّ:

ضعفه الدارقطني^(١)، وقال العقيلي: (لَا يَضْبُطُ الْحَدِيثَ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَجْهُولٌ)^(٢)، وقال الذهبي: (لَا يُعْرَفُ)^(٣).

قال الباحث: القول ما قاله العقيلي.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف الحجاج بن نصير، وجهالة الفضل بن السَّكَنِ الذي لا يضبط الحديث، وقال الألباني: (أخرجه الدارقطني^(٤) بسند رجاله ثقات غير الفضل بن السَّكَنِ؛ فإنه مجهول^(٥))^(٦)، وحديث أبي هريرة مع هذا الحديث يقويان بعضهما.

٩٣ - قال النووي: (رُويَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: " لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ"، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْتَجَّ الْمُصَنِّفُ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ)^(٧).

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَارِثَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: " لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ"^(٨)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن أسامة^(٩)، والدارقطني^(١٠) من طريق هُرَيْمِ بْنِ سَفْيَانَ، وشجاع بن الوليد، ثلاثتهم عن حارثة بن محمد به بنحوه.

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٢).

(٢) الضعفاء الكبير (٣/ ٤٤٩).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٢).

(٤) انظر: سنن الدارقطني (٢/ ٤٣٨)، ح ١٨٣٢.

(٥) الفضل بن السَّكَنِ: قال الذهبي عنه: لا يعرف، وضعفه الدارقطني. ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٢).

(٦) أحكام الجنائز (١/ ١١٦).

(٧) المجموع شرح المذهب (٥/ ٣٦١).

(٨) سنن ابن ماجه (١/ ٥٧١)، ح ١٧٩٢.

(٩) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٣٨٧)، ح ١٠٢٢٢.

(١٠) سنن الدارقطني (٢/ ٤٦٩)، ح ١٨٨٩.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ السَّكُونِيُّ: تقدم في الحديث رقم: (٦٨)، أنه صدوق.

٢. حَارِثَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ابْنُ أَبِي الرَّجَالِ): ضعيف^(١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف حارثة بن محمد، وقال البوصيري: (هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ حَارِثَةُ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي الرَّجَالِ - ضَعِيفٌ)^(٢).

٩٤ - قال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "لَا يَحُجُّ الْأَغْلَفُ"^(٣) حَتَّى يُخْتَنَ، فَضَعِيفٌ)^(٤).

لم أجد من أخرج هذا الحديث، وقد قال ابنُ المُنْذِرِ عنه فيما نقله عنه النووي: (هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَنْبُتُ، وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ)^(٥).

٩٥ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَاشِيًا حَتَّى رَجَعَ إِلَيْهَا، كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ سَبْعِمِائَةَ حَسَنَةٍ مِنْ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ، وَحَسَنَاتِ الْحَرَمِ: الْحَسَنَةُ بِمِائَةِ أَلْفِ حَسَنَةٍ"، وَهُوَ ضَعِيفٌ)^(٦).

نص الحديث:

قال ابن خزيمة: (ثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الْكِنْدِيِّ، ثَنَا عِيسَى بْنُ سَوَادَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ زَادَانَ قَالَ: مَرِضَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَرَضًا شَدِيدًا فَدَعَى وَلَدَهُ فَجَمَعَهُمْ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَاشِيًا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ، كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ سَبْعِمِائَةَ حَسَنَةٍ، كُلُّ حَسَنَةٍ مِثْلُ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ، قِيلَ لَهُ: مَا حَسَنَاتُ الْحَرَمِ؟ قَالَ: بِكُلِّ حَسَنَةٍ مِائَةِ أَلْفِ أَلْفِ حَسَنَةٍ"^(٧)).

(١) تقريب التهذيب ص ١٤٩.

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٨٧ / ٢).

(٣) الأغلغف: لم يُخْتَنَ. غريب الحديث لابن الجوزي (١٦٠ / ٢).

(٤) المجموع شرح المذهب (٦٢ / ٧).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المجموع شرح المذهب (٩٢ / ٧).

(٧) صحيح ابن خزيمة (٢٤٤ / ٤)، ح ٢٧٩١.

تخريج الحديث:

أخرجه الدولابي من طريق عمار بن الحسن⁽¹⁾، والطبراني⁽²⁾ من طريق محمد بن عيسى ابن الطَّبَّاع، ومنصور بن مزاحم، ثلاثتهم عن عيسى بن سودة به بنحوه، والأزرقي من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحوه، وفيه زيادة⁽³⁾، وأبو يعلى من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن مبهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحوه، وفيه زيادة⁽⁴⁾، والطبراني من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مختصراً، وفيه زيادة⁽⁵⁾، والأزرقي من طريق زيد بن الحواري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحوه، وفيه زيادة⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الْكُنْدِيِّ: صدوق⁽⁷⁾.

وثقه محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بمطين⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، والخطيب البغدادي⁽¹⁰⁾، وفي موضع للنسائي: (لا بأس به)⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽¹³⁾.

قال الباحث: ثقة.

(1) الكنى والأسماء (٢/ ٦٧٢)، ح ١١٨٥.

(2) المعجم الكبير (١٢/ ١٠٥)، ح ١٢٦٠٦.

(3) أخبار مكة (٢/ ٧).

(4) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٦/ ٢٧٥)، ح ١١٣٥.

(5) المعجم الكبير (١٢/ ٧٥)، ح ١٢٥٢٢.

(6) أخبار مكة (٢/ ٧).

(7) تقريب التهذيب ص ٤٠١.

(8) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٧).

(9) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٥١).

(10) السابق واللاحق ص ٢٦٢.

(11) تسمية الشيوخ ص ٥٩.

(12) الثقات (٨/ ٤٧٥).

(13) الجرح والتعديل (٦/ ١٩٠).

٢. عَيْسَى بْنُ سَوَادَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يروى عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارِ الْمُقَاتِلِ⁽¹⁾)⁽²⁾، وقال البيهقي: (مَجْهُولٌ)⁽³⁾.

وقال ابن معين: (كان هاهنا، سمعت منه ببغداد، ليس حديثه بشيء)، وقال في موضع آخر: (ابن سواده كان هاهنا، يُحَدِّثُ عن إسماعيل، وعن هؤلاء، كان كَذَّابًا، قد رأيتُه، وكتبت عنه)⁽⁴⁾، وأبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف، روى عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثًا منكرًا)⁽⁵⁾.

قال الباحث: متروك.

٣. أَبُو عَمْرِو زَادَانُ الْكَنْدِيُّ الْبَزَّازُ: صدوق يرسل، وفيه شيعية⁽⁶⁾.

وثقه ابن معين⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، والخطيب البغدادي⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء كثيرًا)⁽¹⁰⁾.

وقال ابن عدي: (أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه)⁽¹¹⁾، وقد سأل شعبة بن الحجاج الحكم بن عتيبة: (ما لك لم تحمل عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام)⁽¹²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالمتين عندهم)⁽¹³⁾.

قال الباحث: ثقة.

(1) المقاطيع: يقصد بها الأحاديث المنقطعة، وهذا واضح من خلال استخدامه لهذا المصطلح في مواضع كثيرة من كتابه، بدليل أنه كان يقرنها أحيانًا مع المراسيل، فيقول: (يروى المراسيل، والمقاطيع). انظر على سبيل المثال: الثقات (٧/ ٢٠٨، ٢١٢).

(2) الثقات (٧/ ٢٣٦).

(3) السنن الكبرى (٤/ ٥٤٢).

(4) تاريخ بغداد (١١/ ١٥٧).

(5) الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٧).

(6) تقريب التهذيب ص ٢١٣.

(7) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٣٨، ورواية ابن طهمان ص ٦٤.

(8) معرفة الثقات (١/ ٣٦٦).

(9) تاريخ بغداد (٨/ ٤٨٩).

(10) الثقات (٤/ ٢٦٥).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢١٠).

(12) المصدر نفسه.

(13) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل عيسى بن سودة المتروك، وأما عن تابعه فقد رواه عن ابن عباس سعيد بن جبير، وعنه راويان: أحدهما: زيد بن الحواري، وهو ضعيف⁽¹⁾، ومحمد بن مسلم الطائفي، وهو صدوق يخطيء⁽²⁾، وقد اضطرب في حديثه فمرة عن إبراهيم بن ميسرة، ومرة عن إسماعيل بن أمية، وفي أخرى عن مبهم.

٩٦- قال النووي: (جاء في هذه المسألة حديثان ضعيفان: أحدهما: يوافق المذهب، والآخر يخالفه، فالموافق عن جابر: "أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الحجر فقبله، واستلم الركن اليماني فقبل يده". رواه البيهقي، وضعفه⁽³⁾).

قال البيهقي: (أخبرنا أبو حامد أحمد بن أبي العباس الزوزني⁽⁴⁾، ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا محمد بن أحمد بن أبي العوام الرياحي، ثنا يزيد بن هارون، أنبا عمر بن قيس المكي، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلم الحجر فقبله، واستلم الركن اليماني فقبل يده"⁽⁵⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر الشافعي عن محمد بن أحمد بن أبي العوام به بمثله⁽⁶⁾، وقد أخرجه عنه البيهقي في هذا السند.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن أحمد بن أبي العوام الرياحي:

وثقه مسلمة بن قاسم⁽⁷⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، والدارقطني: (صدوق)⁽⁸⁾، وزاد عبد الله: (ما علمت منه إلا خيراً). قال الباحث: صدوق.

(1) تقريب التهذيب ص ٢٢٣.

(2) تقريب التهذيب ص ٥٠٦.

(3) المجموع شرح المذهب (٨ / ٣٥).

(4) الزوزني: هذه النسبة إلى زوزن وهي بلدة كبيرة حسنة بين هراة ونيسابور. انظر: الأنساب للسمعاني (٦ / ٣٤٢).

(5) السنن الكبرى (٥ / ١٢٣)، ح ٩٢٣٥.

(6) الفوائد (١ / ٣٣٨)، ح ٣٤٣.

(7) لسان الميزان (٦ / ٥٣٧).

(8) تاريخ بغداد (١ / ٣٨٩).

٢. عمرُ بنُ قيسِ المكيِّ المعروف ب(سندل): متروك^(١).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل عمر بن قيس المكي المتروك.

٩٧- قال النووي: (جاء في هذه المسألة حديثان ضعيفان: أحدهما: يوافق المذهب، والآخر يخالفه...، والمخالف: عن عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا استلم الركن اليماني قبله، ووضع خده الأيمن عليه". رواه البيهقي، وقال: "هذا حديث لا يثبت مثله"، قال: "تفرد به عبد الله بن مسلم بن هرمز، وهو ضعيف"^(٢).

نص الحديث:

قال البيهقي: (أخبرنا أبو محمد الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس، بمكة، أنبا أبو حفص عمر بن محمد الجمحي، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا إبراهيم أبو إسماعيل المؤدب، عن عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلم الركن اليماني قبله، ووضع خده الأيمن عليه". تفرد به عبد الله بن مسلم بن هرمز، وهو ضعيف)^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن قتيبة بن سعيد عن إبراهيم المؤدب به مختصراً^(٤)، وعبد بن حميد عن الفضل بن دكين^(٥)، والفاكهي^(٦)، وابن خزيمة^(٧)، من طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله - مولى بني هاشم -، كلاهما: (الفضل بن دكين - عبد الرحمن بن عبد الله)، عن إسرائيل بن يونس، والفاكهي من طريق يحيى بن أبي الحجاج^(٨)، الاثنان عن عبد الله بن مسلم بن هرمز به بنحوه، وفي رواية يحيى بن أبي الحجاج زيادة: "ويسجد عليه".

(١) تقريب التهذيب ص ٤١٦.

(٢) المجموع شرح المذهب (٨ / ٣٥).

(٣) السنن الكبرى (٥ / ١٢٣)، ح ٩٢٣٦.

(٤) التاريخ الكبير (١ / ٢٨٩).

(٥) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٢١٥، ح ٦٣٨.

(٦) أخبار مكة (١ / ١٣٨)، ح ١٥٠.

(٧) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٢١٧)، ح ٢٧٢٧.

(٨) أخبار مكة (١ / ١٣٨)، ح ١٥١.

وأخرجه البخاري عن علي بن أبي هاشم عن إبراهيم المؤدب مختصراً⁽¹⁾، وأبو يعلى⁽²⁾،
والدارقطني⁽³⁾، من طريق يحيى بن أبي بكير عن إسرائيل بن يونس بنحوه، كلاهما: (إبراهيم -
إسرائيل) عن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِرَاسٍ: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.
٢. أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَمَحِيُّ: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.
٣. أَبُو إِسْمَاعِيلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ رَزِينَ الْمُؤَدَّبِ الْأُرْدُنِيِّ: صدوق يغرب⁽⁴⁾.
وثقه ابن معين⁽⁵⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽⁶⁾، وفي رواية ابن طهمان: (لَيْسَ بِهِ
بِأَسٍّ، ثِقَّةٌ)⁽⁷⁾، ونقل معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: (ثِقَّةٌ، صحيح الكتاب، كتبتُ
عنه)⁽⁸⁾، وعند العقيلي، وابن عدي نقلاً عن معاوية بن صالح عن ابن معين: (ضعيف)، وقال
ابن عدي: (لَمْ أَجِدْ فِي ضَعْفِهِ إِلَّا مَا حَكَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ يَحْيَى)⁽⁹⁾.
قال الباحث: الراجح ما ورد في تاريخ بغداد من رواية التوثيق، لأن جميع الرواة عن
يحيى ينقلون قبول الراوي، ولم ينقل أحد منهم التضعيف.
ووثقه العجلي⁽¹⁰⁾، وأبو داود، وزاد: (ورأيت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَكْتُبُ أَحَادِيثَهُ بِنَزُولِ)⁽¹¹⁾،
والدارقطني⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

(1) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٠).

(2) مسند أبي يعلى (٤/ ٤٧٢)، ح ٢٦٠٥.

(3) سنن الدارقطني (٣/ ٣٥٦)، ح ٢٧٤٣.

(4) تقريب التهذيب ص ٩٠.

(5) سؤالات ابن الجنيدي ص ٣٨٠، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٢٤١، تاريخ بغداد (٦/ ٨٥) من رواية الطيالسي عنه.

(6) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٣). وقد رواه أبو قدامة السرخسي عنه.

(7) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص ٨٨.

(8) تاريخ بغداد (٦/ ٨٥).

(9) انظر: الضعفاء الكبير (١/ ٥٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٠٤، ٤٠٥).

(10) معرفة الثقات (١/ ٢٠١).

(11) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٨١.

(12) تاريخ بغداد (٦/ ٨٥).

(13) الثقات (٦/ ١٤).

وقال أحمد بن حنبل⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: (كان صدوقاً)⁽³⁾، وقال ابن عدي: (هو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية بن صالح، عن يحيى، وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، وتدل على أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وهو ممن يكتب حديثه)⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق.

٤. عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ هُرْمَزٍ الْمَكِّي: ضعيف⁽⁵⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مدار الحديث على عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي الضعيف.

٩٨ - قال الشيرازي: (رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ دَخَلَ فِي حَسَنَةٍ، وَخَرَجَ مِنْ سَيِّئَةٍ مَغْفُورًا لَهُ"، وَقَالَ النَّووي: (وَاسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا سَبَقَ، وَيُغْنِي عَنْهُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي الصَّحِيحِ)⁽⁶⁾/⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال ابن خزيمة: (ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، ثَنَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيْصِنٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ دَخَلَ فِي حَسَنَةٍ، وَخَرَجَ مِنْ سَيِّئَةٍ مَغْفُورًا لَهُ"⁽⁸⁾).

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٢ / ٤٨٩).

(2) تاريخ بغداد (٦ / ٨٥).

(3) تاريخ بغداد (٦ / ٨٥).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٠٥).

(5) تقريب التهذيب ص ٣٢٣.

(6) ذكر النووي أحاديث كثيرة في المجموع شرح المهذب (٨ / ٢٦٧)، منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». والحديث في الصحيحين: انظر: صحيح البخاري (٢ / ٦٠)، ح ١١٩٠، صحيح مسلم (٢ / ١٠١٢)، ح ١٣٩٤.

(7) المجموع شرح المهذب (٨ / ٢٦٧، ٢٦٨).

(8) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٣٣٢)، ح ٣٠١٣.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق أحمد بن القاسم الجوهري وقد ذكر المغفرة فقط⁽¹⁾، وأحمد بن يحيى الخُلَوَانِيّ بمثله⁽²⁾، وأخرجه تَمَّام بن محمد من طريق أبي زرعة الدمشقي، وقد قال: "حُسْنِهِ، سَيِّئُهُ" بالهاء، بدل: "حسنة، سيئة" بالتاء المربوطة⁽³⁾، ثلاثهم عن سعيد بن سليمان به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ الْعَابِدِيُّ: ضعيف الحديث⁽⁴⁾.

٢. عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحْيِصِينَ: مقبول⁽⁵⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال الذهبي: (ما علمت به بأسًا في الحديث)⁽⁷⁾.

قال الباحث: لا بأس به.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن المؤمل، وعدم وجود من يتابعه.

٩٩ - قال النووي: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ وَجَدَ سَعَةً لَأَنْ يُضْحِيَ فَلَمْ يَضْحَ، فَلَا يَحْضُرُ مُصَلًّا نَا". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)⁽⁸⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَنبَأَ الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَدْلُ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ وَجَدَ سَعَةً لَأَنْ يُضْحِيَ فَلَمْ يَضْحَ فَلَا يَحْضُرُ مُصَلًّا نَا"⁽⁹⁾.

(1) المعجم الكبير (١١ / ١٧٧)، ح ١١٤١٤.

(2) المعجم الكبير (١١ / ٢٠٠)، ح ١١٤٩٠.

(3) فوائد تمام (٢ / ١١١)، ح ١٢٨٣.

(4) تقريب التهذيب ص ٣٢٥.

(5) تقريب التهذيب ص ٤١٥.

(6) الثقات (٧ / ١٧٨).

(7) ميزان الاعتدال (٣ / ٢١٢).

(8) المجموع شرح المهذب (٨ / ٣٨٥).

(9) السنن الكبرى (٩ / ٤٣٧)، ح ١٩٠١٢.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن حُبَابٍ به بنحوه مرفوعاً⁽¹⁾، وأحمد عن عبد الله بن يزيد العدوي المقرئ⁽²⁾، والبيهقي من طريق حيوة بن شريح⁽³⁾، كلاهما عن عبد الله بن عياش به بنحوه مرفوعاً.

وأخرجه الدارقطني من طريق عبيد الله بن أبي جعفر⁽⁴⁾، والحاكم من طريق عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش⁽⁵⁾، كلاهما عن الأعرج به موقوفاً بنحوه، والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موقوفاً بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَدَلِ: لم أجد فيه إلا قول الذهبي: (الشَّيْخُ، الصَّدُوقُ، النَّبِيلُ)⁽⁷⁾.
٢. يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَانَ: تقدم في الحديث رقم: (١٧)، أنه لا بأس به.

٣. زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ: سبق توثيقه دراسته في الحديث رقم: (٢٨).

٤. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ: صدوق يغلط⁽⁸⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم: (ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة)⁽¹⁰⁾، وابن خلفون: (أرجو أنه لا بأس به)⁽¹¹⁾، والذهبي: (صالح الحديث)⁽¹²⁾.

(1) سنن ابن ماجه (٢/ ١٠٤٤)، ح ٣١٢٣.

(2) مسند أحمد (١٤/ ٢٤)، ح ٨٢٧٣.

(3) شعب الإيمان (٩/ ٤٤٩)، ح ٦٩٥٢.

(4) سنن الدارقطني (٥/ ٥١٤)، ح ٤٧٦٢.

(5) المستدرک على الصحيحين (٤/ ٢٥٨)، ح ٧٥٦٦.

(6) سنن الدارقطني (٥/ ٥٠٠)، ح ٤٧٤٣.

(7) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٣٣).

(8) تقريب التهذيب ص ٣١٧.

(9) الثقات (٧/ ٥١).

(10) الجرح والتعديل (٥/ ١٢٦).

(11) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٠٩).

(12) المغني في الضعفاء (١/ ٣٥٠).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)⁽¹⁾ ، وَضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ⁽²⁾ ، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: (مَنْكَرُ الْحَدِيثِ)⁽³⁾.

قال الباحث: صدوق يغلط، كما قال ابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم وجود من يتابع عبد الله بن عياش - وهو صدوق يغلط - على رفعه، وقد توبع على وقف الحديث، فالمحفوظ هو الموقوف.

(1)سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٣٣.

(2)تهذيب الكمال (١٥ / ٤١١).

(3)تاريخ ابن يونس المصري (١ / ٢٧٩).

المبحث الثالث:

التضعيف الشديد للروايات: وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول:

ما قال فيه النووي: "ضعيف جداً".

المطلب الثاني:

ما قال فيه النووي: "منكر".

المطلب الثالث:

ما ذكر النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه.

المطلب الرابع:

ما قال فيه النووي: "بين الضعف" أو "مشهور الضعف".

المطلب الخامس:

ما قال فيه النووي: "واه".

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "ضعيف جداً":

١٠٠ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُبَاهَاةِ بِالسَّاجِدِ فَيُرَوَّى مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا)^(١).

نص الحديث:

قال تمام الرازي: (أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِالرَّمْلَةِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بَاهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ مَلَائِكَتَهُ قَالَ: انظُرُوا إِلَيَّ عَبْدِي: رُوحُهُ عِنْدِي، وَجَسَدُهُ فِي طَاعَتِي"^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة^(٣)، وأحمد^(٤)، والمروزي^(٥) من طريق الحسن البصري مقطوعاً من كلامه بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عليُّ بنُ جعفرِ بنِ عبدِ الله الرَّمْلِيُّ: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً من أحد.
 ٢. إسحاقُ بنُ عبدِ الواحدِ المَوْصِلِيِّ: مُحَدَّثٌ، مُكْتَبَرٌ، مُصَنِّفٌ، تكلم فيه بعضهم^(٦).
- ذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وقال الخطيب البغدادي: (لا بأس به)^(٨)، وقال يزيد بن محمد الأزدي^(٩): (كثير الحديث، رَحَّالٌ فيه)^(١٠).

(١) المجموع شرح المذهب (١٣ / ٢).

(٢) فوائد تمام (٢ / ٢٥٥)، ح ١٦٧٠.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٧ / ٢٣٢)، ح ٣٥٥٩٩.

(٤) الزهد ص ٢٢٧، ح ١٦٠٦.

(٥) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٣١٩)، ح ٢٩٨.

(٦) تقريب التهذيب ص ١٠٢.

(٧) الثقات (٨ / ١١٥).

(٨) ميزان الاعتدال (١ / ١٩٥). ولم أجد فيه تاريخ بغداد.

(٩) يزيد بن محمد الأزدي: أبو زكريا، يزيدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِيَّاسِ الأَزْدِيِّ المَوْصِلِيِّ، مؤلف تاريخ الموصيل، وقاضيها،... توفي قريباً من سنة ٣٣٤هـ. سير أعلام النبلاء (١٥ / ٣٨٦، ٣٨٧).

(١٠) تهذيب الكمال (٢ / ٤٥٥).

وقال النسائي⁽¹⁾، وقال عبد الرحمن بن أحمد الموصلي⁽²⁾: (لا أعرفه)، وقال أبو علي النيسابوري⁽³⁾: (متروك الحديث)⁽⁴⁾، وقال الذهبي: (وقد لُين)⁽⁵⁾، وفي موضع: (متروك)⁽⁶⁾، وفي موضع رَدَّ على قول الخطيب البغدادي السابق، فقال: (بل هو واه)⁽⁷⁾.

قال الباحث: ضعيف

٣. داودُ بنُ الزُّبيرِ البصريُّ: متروك، وكذبه الأزدي⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل داود بن الزبيران المتروك، عدا عن ضعف إسحاق بن عبد الواحد، وله شاهدٌ أخرجه ابن سمعون من طريق الحسن البصري عن أبي هريرة بنحوه مرفوعاً⁽⁹⁾، وإسناده ضعيف لضعف الحجاج بن نصير⁽¹⁰⁾.

١٠١ - قال الشيرازي: (روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - استشار المسلمين فيما يجمعهم على الصلاة، فقالوا: البوق، فكرهه من أجل اليهود، ثم ذكر الناقوس، فكرهه من أجل النصارى، فأرى تلك الليلة عبد الله بن زيد النداء، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بلألاً فأذن به)، وقال النووي: (هذا الحديث الذي ذكره رواه بهذا اللفظ ابن ماجه بإسناد ضعيف جداً من رواية ابن عمر - رضي الله عنهما-)⁽¹¹⁾.

(1) تهذيب الكمال (٢ / ٤٥٥).

(2) ميزان الاعتدال (١ / ١٩٥).

(3) أبو علي النيسابوري: الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري، أحد النقاد، ولد في سنة سبع وسبعين ومائتين، قال أبو عبد الله الحاكم: مات أبو علي في جمادى الأولى، سنة تسع وأربعين وثلاث مائة. سير أعلام النبلاء (١٦ / ٥١ - ٥٦).

(4) ميزان الاعتدال (١ / ١٩٤).

(5) الكاشف (١ / ٢٣٧).

(6) ديوان الضعفاء ص ٢٨.

(7) ميزان الاعتدال (١ / ١٩٥).

(8) تقريب التهذيب ص ١٩٨.

(9) أمالي ابن سمعون الواعظ ص ١٢١، ح ٥٩.

(10) تقريب التهذيب ص ١٥٣.

(11) المجموع شرح المهذب (٣ / ٧٦).

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي⁽¹⁾، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَشَارَ النَّاسَ لِمَا يُهْمُهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَذَكَرُوا الْبُوقَ، فَكَرِهَهُ مِنْ أَجْلِ الْيَهُودِ، ثُمَّ ذَكَرُوا النَّافُوسَ، فَكَرِهَهُ مِنْ أَجْلِ النَّصَارَى، فَأَرَى النَّدَاءَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَعَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَطَرَقَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلًا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَلَّا بِهِ، فَأَذَّنَ⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾ من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر بنحوه، وليس فيها رؤيا عبد الله بن زيد للأذان، بل هي من رأي عمر بن الخطاب. وأخرجه أبو يعلى⁽⁵⁾، والطبراني⁽⁶⁾ من طريق وهب بن بقية عن خالد الطحان به بنحوه، وأخرجه ابن شاهين من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سعيد بن المسيب بنحوه مرسلًا⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن خالد الطحان: ضعيف⁽⁸⁾، وقد تابعه وهب بن بقية.
٢. عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني: صدوق رمي بالقدر⁽⁹⁾.

(1) أبي: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني مولا هم، ت ١٨٢ هـ. تقريب التهذيب ص ١٨٩.

(2) سنن ابن ماجه (١ / ٢٣٣)، ح ٧٠٧.

(3) صحيح البخاري (١ / ١٢٤)، ح ٦٠٤.

(4) صحيح مسلم (١ / ٢٨٥)، ح ٣٧٧.

(5) مسند أبي يعلى (٩ / ٣٧٨)، ح ٥٥٠٣.

(6) المعجم الكبير (١٢ / ٢٨٧)، ح ١٣١٤٠.

(7) ناسخ الحديث ومنسوخه ص ١٧٢، ح ١٧٧.

(8) تقريب التهذيب ص ٤٧٦.

(9) تقريب التهذيب ص ٣٣٦.

وثقه ابن معين⁽¹⁾، وقال في موضع: (صالح)⁽²⁾، وفي موضع آخر: (صالح الحديث)⁽³⁾، وفي موضع: (هو أحبُّ إليَّ من صالح بن أبي الأخضر)⁽⁴⁾، وفي موضع: (كان ابن عليّة يرضاه)⁽⁵⁾.

ووثقه البخاري⁽⁶⁾، وفي موضع: (ربما وهم)⁽⁷⁾، وفي موضع: (ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يُحتمل في بعض)⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (متقن جدًّا)⁽⁹⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (رجلٌ صالحٌ، أو مقبولٌ)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (صالح الحديث)⁽¹¹⁾، وفي موضع سأله ابنه عبد الله عنه فقال: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فقال له: إن يحيى القطان يقول: "سألت عنه بِالْمَدِينَةِ فلم يحمده"⁽¹²⁾، فسكت⁽¹³⁾، وفي موضع: (روى عن أبي الزناد أحاديث منكراً، وكان يحيى لا يعجبه، صالح الحديث)⁽¹⁴⁾.

وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث، وليس بثبت، ولا قوي، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبه)⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ١٧١).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٤٤.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٣٣١).

(4) سوالات ابن الجنيّد ص ٣٨٥.

(5) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٢).

(6) علل الترمذي الكبير ص ١٧٨.

(7) التاريخ الكبير (٥ / ٢٥٨).

(8) تهذيب الكمال (١٦ / ٥٢٤).

(9) الثقات (٧ / ٨٦).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٩٠).

(11) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٥٢).

(12) قول يحيى القطان هو: (سألت بالمدينة عن عبد الرحمن بن إسحاق فلم أرهم يحمده). انظر: الجرح

والتعديل (٥ / ٢١٢).

(13) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٠١).

(14) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٢).

(15) المصدر نفسه (٥ / ٢١٣).

وَقَالَ الْفَسْوِيُّ^(١)، وَالنَّسَائِيُّ^(٢)، وَابْنُ خَزِيمَةَ^(٣): (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ).
 وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: (صَالِحٌ)^(٤)، وَابْنُ عَدِي: (فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ مَا يَنْكُرُ، وَلَا يَتَابِعُ
 عَلَيْهِ وَالْأَكْثَرُ مِنْهُ صَاحِحٌ، وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ كَمَا قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ)^(٥).
 وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: (يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ)^(٦)، وَالِدَارِقُطْنِيُّ: (يَرْمَى بِالْقَدْرِ، ضَعِيفُ
 الْحَدِيثِ)^(٧).

قال الباحث: صدوق رمي بالقدر، ويخالف الثقات في بعض رواياته.
 ٣. محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري: مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن
 حجر^(٨).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود عبد الرحمن بن إسحاق، وهو صدوق يخالف الثقات في حديثه،
 وهذه الطريق قال عنها الطبراني: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ،
 وَلَا عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا خَالِدٌ)^(٩)، والراجح أنها من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلة
 كما في طريق شعيب بن أبي حمزة في التخريج، وقد قال ابن شاهين: (وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنْ
 كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَفِظَهُ، وَقَدْ خَالَفَ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ؛ يُونُسُ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَمَعْمَرٌ،
 وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَأَبْنُ جُرَيْجٍ كُلُّهُمْ رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ)^(١٠).
 وهذه العلة مضعفة للإسناد حيث كان مصدرها عبد الرحمن بن إسحاق الذي أكد أهل
 السبر للحديث إلى عدم قبول ما انفرد به، وأما عن تدليس الزهري، فلم يصرح بالسماع في رواية
 ابن ماجه المعلولة، لكنه صرح بالسماع في رواية ابن شاهين المرسلة.

(١) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (١٦ / ٥٢٤).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تهذيب الكمال (١٦ / ٥٢٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٩٥).

(٦) معرفة الثقات (٢ / ٧٢).

(٧) الضعفاء والمتروكون (٢ / ١٦٢).

(٨) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(٩) المعجم الأوسط (٨ / ٣٤).

(١٠) ناسخ الحديث ومنسوخه ص ١٧١. ولم أجد طريقاً أخرى للحديث المرسل غير طريق شعيب بن أبي حمزة
 الواردة في التخريج.

وأما طريق نافع مولى ابن عمر فهي من رواية البخاري، ومسلم، وليس فيها رؤيا عبد الله بن زيد، بل فيها أن المناداة بالأذان من رأي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.

١٠٢ - قال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا، لَا يَفْصِلُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ"، فَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، لَيْسَ بِشَيْءٍ^(١)).

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ مُبَشَّرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَطِيَّةِ الْعُوفِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَرْكَعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا، لَا يَفْصِلُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ"^(٢)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن عثمان الحمصي عن بقية بن الوليد به، وفيه زيادة أربع ركعات بعدها^(٣).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ: سبقت دراسته في الحديث رقم: (٥١)، وأنه ثقة في روايته عن

الثقات، وأما روايته عن المجهولين فضعيفة، وكذلك لا بد من التصريح بالسماع من شيوخه، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقاته.

٢. مُبَشَّرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ: متروك، ورماه أحمد بالوضع^(٤).

٣. حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ والتدليس^(٥).

وثقه الخليلي، وزاد: (عَالِمٌ كَبِيرٌ، ضَعْفُوهُ لِتَدْلِيْسِهِ غَيْرٌ مُخْرَجٌ)^(٦)، وقال عبد الله بن أبي

نَجِيح: (ما رأيت من كُوفِيِّكُمْ مثله)^(٧)، وقال أبو شهاب عبد ربه بن نافع: (قال لي شعبة: عليك

بالحجاج بن أرتاة، ومحمد بن إسحاق)^(٨)، وقال حماد بن زيد: (كان أسرد للحديث من سفيان

(١)المجموع شرح المذهب (٤ / ١٠).

(٢)سنن ابن ماجه (١ / ٣٥٨)، ح ١١٢٩.

(٣)المعجم الكبير (١٢ / ١٢٩)، ح ١٢٦٧٤.

(٤)تقريب التهذيب ص ٥١٩.

(٥)تقريب التهذيب ص ١٥٢.

(٦)الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ١٩٥).

(٧)الجرح والتعديل (٣ / ١٥٥).

(٨)المصدر نفسه.

الثوري⁽¹⁾، وفي موضع آخر: (كان عندنا أقهر لحديثه من سفيان الثوري⁽²⁾)، وقال أبو طالب: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان الحجاج من الحفاظ، قلت: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة)⁽³⁾، وفي موضع: (مضطرب الحديث)⁽⁴⁾.

وقال حرب بن إسماعيل: (قلت لأحمد بن حنبل: حديث الحجاج عن الزهري؟ قال: يقولون لم يلقَ الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقيهم، وكأنه ضعفه)⁽⁵⁾.

وقال يحيى بن معين: (صدوق ليس بالقوي، يدللس عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب)⁽⁶⁾، وفي موضع: (صدوق، وليس بالقوي في الحديث، وليس هو من أهل الكذب)⁽⁷⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽⁸⁾، وفي غيره: (صالح)⁽⁹⁾، وفي موضع: (ليس بذاك القوي، وهو كمثل أبي ليلي، ومجالد)⁽¹⁰⁾، وفي مواضع قال: (ضعيف، يدللس)⁽¹¹⁾، (لا يحتج بحديثه)⁽¹²⁾.

وقال البخاري: (مَا قَالَ فِيهِ حَدَّثَنَا يُحْتَمَلُ)⁽¹³⁾، وَقَالَ الْعَجَلِي: (جائز الحديث، وكان فقيهاً، وكان أحد مفتي الكوفة، إلا أنه صاحب إرسال...، فإنما يعيب الناس منه التدليس)⁽¹⁴⁾، وقال يعقوب بن شيبان: (صدوق، وفي حديثه اضطراب)⁽¹⁵⁾، وفي موضع: (واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء)⁽¹⁶⁾.

(1) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٥، ١٥٦).

(2) تاريخ بغداد (٨/ ٢٢٨).

(3) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦).

(4) المصدر نفسه (٣/ ١٥٥).

(5) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦).

(6) المصدر نفسه.

(7) تاريخ بغداد (٨/ ٢٣١).

(8) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١/ ٨٤).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٥٠.

(10) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦).

(11) تاريخ بغداد (٨/ ٢٣١).

(12) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦).

(13) التاريخ الأوسط (٢/ ١١٠).

(14) معرفة الثقات (١/ ٢٨٤).

(15) تاريخ بغداد (٨/ ٢٣١).

(16) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٧).

وقال أبو زرعة: (صدوق مدلس)⁽¹⁾، وأبو حاتم: (صدوق، يدلس عن الضعفاء، يُكتب حديثه، وإذا قال: "حدثنا" فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه)⁽²⁾.

وقال البزار: (كان حافظاً مدلساً)⁽³⁾، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش: (كَانَ مدلساً، وكان حافظاً للحديث)⁽⁴⁾، وابن عدي: (إِنَّمَا عَاب النَّاسَ عَلَيْهِ تَدْلِيْسَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَعَنْ غَيْرِهِ، وَرَبِمَا أَخْطَأَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، فَأَمَّا أَنْ يَتَّعَمِدَ الكَذْبَ فَلَا، وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)⁽⁵⁾، والساجي: (كان مدلساً، وكان صدوقاً سيء الحفظ، مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي الْأَحْكَامِ وَالْفُرُوجِ)⁽⁶⁾، والخطيب البغدادي: (أحد العلماء بالحديث، والحفاظ له، وَكَانَ مدلساً، يروي عن لم يلقه)⁽⁷⁾، والذهبي: (أَحَدُ الْأَيْمَّةِ الْأَعْلَامِ، عَلَى لَيْنٍ فِي حَدِيثِهِ)⁽⁸⁾.

وقال أحمد بن يونس: (كان زائدة بن قدامة لا يروي عن الحجاج، كان قد ترك حديثه)⁽⁹⁾، وقال الفلاس: (كان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه)⁽¹⁰⁾، وقال يحيى القطان: (الحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق عندي سواء، وتركت الحجاج متعمداً، ولم أكتب عنه حديثاً قط)⁽¹¹⁾.

وقال ابن سعد: (كَانَ ضَعِيفاً فِي الْحَدِيثِ)⁽¹²⁾، والجوزجاني: (كان يروي عن قوم لم يلقهم الزهري وغيره فيثبت في حديثه)⁽¹³⁾، والنسائي: (ليس بالقوي)⁽¹⁴⁾، وابن خزيمة: (لا أحتج به إلا فيما قال أنبا أو سمعت)⁽¹⁵⁾.

(1) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦).

(2) المصدر نفسه.

(3) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٨٧).

(4) تاريخ بغداد (٨/ ٢٣١).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥٢٧).

(6) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٨٧).

(7) تاريخ بغداد (٨/ ٢٢٥).

(8) تاريخ الإسلام (٣/ ٨٣٩).

(9) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٥).

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر السابق.

(12) الطبقات الكبير (٨/ ٤٧٩).

(13) أحوال الرجال ص ١٢١.

(14) تاريخ بغداد (٨/ ٢٣١).

(15) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٨٧).

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم)⁽¹⁾.

وقال أبو عبد الله الحاكم: (وثقه شعبة، وغيره من الأئمة، وأكثر ما أخذ عليه التدليس؛ والكلام فيه يطول)⁽²⁾، وفي موضع: (هو دُونَ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي خَالِدِ الدَّالَانِيِّ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ)⁽³⁾، وفي آخر: (هو ممن لا يحتج به)⁽⁴⁾، وقال الجوزقاني: (ضعيف الحديث)⁽⁵⁾.

قال الباحث: صدوق كثير الخطأ، والتدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة⁽⁶⁾، وهؤلاء لا تقبل رواياتهم إلا إذا صرحوا بالسماح.

٤. عطيةُ بنُ سعدِ العوفِيُّ: صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً⁽⁷⁾.

وثقه ابن سعد بقوله: (كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به)⁽⁸⁾، وحسن البخاري حديثه⁽⁹⁾، وسئل ابن معين عن حديثه فقال: (صالح)⁽¹⁰⁾.

وقال أحمد: (ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديث عطية)⁽¹¹⁾، والجوزجاني: (مائل)⁽¹²⁾، وأبو زرعة: (لين)⁽¹³⁾.

وقال أبو داود: (ليس بالذي يعتمد عليه)⁽¹⁴⁾، وأبو حاتم: (ضعيف الحديث، يكتب حديثه وأبو نضرة أحب إلي من عطية)⁽¹⁵⁾.

(1) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ٣٨٧).

(2) المصدر نفسه.

(3) المستدرک على الصحيحين (١ / ٤٩٣).

(4) سوالات السجزي للحاكم ص ٩٠.

(5) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٢ / ١٧٣).

(6) طبقات المدلسين ص ٤٩.

(7) تقريب التهذيب ص ٣٩٣.

(8) الطبقات الكبير (٨ / ٤٢١).

(9) العلل الكبير للترمذي ص ١٩٥.

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٥٠٠).

(11) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٤٨).

(12) أحوال الرجال ص ٥٦.

(13) الجرح والتعديل (٦ / ٣٨٣).

(14) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٨١.

(15) الجرح والتعديل (٦ / ٣٨٣). وأبو نضرة هو منذر بن مالك، ولم يرد سوى هذا القول فيه عن أبي حاتم، وقد

وثقه الكثير. انظر: الجرح والتعديل (٨ / ٢٤١).

وقال ابن عدي: (هو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد من شيعَة الكوفة)⁽¹⁾، وضعفه البوصيري⁽²⁾.

وقال الذهبي: (ضعفه)⁽³⁾، وفي موضع: (مجمع على ضعفه)⁽⁴⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وقال: (ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح)⁽⁵⁾.

قال الباحث: صدوق شيعي سيء الحفظ كما قال ابن حجر في طبقاته، وقول الذهبي أنه مجمع على ضعفه غير دقيق لوجود من وثقه، بل وحسن البخاري حديثه، ولكن لا بد أن يصرح بالسماع فيما دلس فيه.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود مُبَشِّرِ بْنِ عُيَيْدِ الحمصي المتروك، وبقيّة بن الوليد روى عن متروك، وهو مدلس لم يصرح بالسماع، وكذا حجاج بن أرطاة، وعطية العوفي فإنهم كثيرو الأخطاء، ومدلسون لم يصرحوا بالسماع.

١٠٣ - قال الشيرازي: (روى أبو موسى الأشعري عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الاثنان فما فوقهما جماعة")، وقال النووي: (هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جِدًّا)⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَمْرِو بْنِ جَرَادٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ")⁽⁷⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٩).

(2) إتحاف الخيرة المهرة (٢ / ٤٧٣).

(3) الكاشف (٢ / ٢٧).

(4) المغني في الضعفاء (٢ / ٤٣٦).

(5) طبقات المدلسين ص ٥٠.

(6) المجموع شرح المذهب (٤ / ١٩٦).

(7) سنن ابن ماجه، (١ / ٣١٢)، ح ٩٧٢.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون⁽¹⁾، وأبو يعلى عن خالد بن مزداس⁽²⁾، والدارقطني من طريق عبد الرحمن بن واقد⁽³⁾، والبيهقي من طريق يحيى بن إسحاق البجلي⁽⁴⁾، أربعتهم: (يزيد - خالد - عبد الرحمن - يحيى)، عن الربيع بن بدر به بمثله، وعند ابن أبي شيبة، والدارقطني: (الاثنان) بلام التعريف بدل: (اثنان).

دراسة رجال الإسناد:

١. هشام بن عمار الدمشقي: صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح⁽⁵⁾.
وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وفي موضع: (ثِقَّةٌ، وَفَوْقَ الثَّقَّةِ، لَوْ كَانَ تَحْتَ رِدَائِهِ كِبَرٌ، أَوْ مُنْقَلَدًا كِبَرًا، مَا ضَرَّهُ شَيْءٌ لِحَيْرِهِ وَفَضْلِهِ)⁽⁷⁾، وفي موضع: (كَيْسٌ كَيْسٌ)⁽⁸⁾، وفي موضع: (ليس بالكذوب)⁽⁹⁾، وقال هشام بن عمار: (نظر يحيى بن معين في حديثي كله إلا حديث سويد بن عبد العزيز، فإنه قال: سويد ضعيف)⁽¹⁰⁾.
ووثقه العجلي، وقال مرة: (صدوق)⁽¹¹⁾، ووثقه الخليلي، وزاد: (كَبِيرٌ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَسَمِعَ مِنْهُ الْأَيْمَةَ، وَالْقَدَمَاءَ، رَضِيَهُ الْحَفَّاطُ)⁽¹²⁾، وابن عساكر، وزاد: (أحد المكثرين)⁽¹³⁾، والذهبي، وزاد: (مكثّر، لَهُ مَا يُنْكَرُ)⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (صدوق مكثّر، له ما يُنْكَرُ)⁽¹⁵⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٢٦٤)، ح ٨٨١١.

(2) مسند أبي يعلى (١٣/ ١٨٩)، ح ٧٢٢٣.

(3) سنن الدارقطني (٢/ ٢٤)، ح ١٠٨٧.

(4) السنن الكبرى (٣/ ٩٧)، ح ٥٠٠٨.

(5) تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

(6) سوالات ابن الجنيد ص ٣٩٧.

(7) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٣).

(8) الجرح والتعديل (٩/ ٦٦).

(9) تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٧).

(10) تهذيب التهذيب (١١/ ٥٤).

(11) معرفة الثقات (٢/ ٣٣٢).

(12) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٤٥).

(13) تاريخ دمشق (٧٤/ ٣٢).

(14) المغني في الضعفاء (٢/ ٧١١).

(15) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٢).

وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال ابن الجزري: (كان فصيحًا، عَلَامَةً، واسع الرواية)⁽²⁾.

وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽³⁾، وفي موضع: (لما كبر تغير، وكل ما دُفِعَ إليه قرأه، وكلما لُقِّنَ تَلَفَّنَ، وكان قديمًا أصح، كان يقرأ من كتابه)⁽⁴⁾.

وقال النسائي: (لا بأس به)⁽⁵⁾، وقال مسلمة بن قاسم: (تُكَلِّمَ فِيهِ، وهو جائر الحديث، صدوق)⁽⁶⁾، والدارقطني: (صدوق، كبير المحل)⁽⁷⁾، وقال معن بن عيسى القزاز: (آفته أنه ربما لُقِّنَ أَحَادِيثَ فَتَلَقَّنَهَا)⁽⁸⁾، وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ: (كان هشام بن عمار يأخذ عَلَى الحديث، ولا يُحَدِّثُ ما لم يأخذ)⁽⁹⁾.

قال الباحث: ثقة، إلا في روايته عن سويد بن عبد العزيز، وأما عن قبوله للتلقين فقد قال الذهبي: (روى أبو بكر الإسماعيلي عن عبد الله بن محمد بن سيار، قال: كان هشام يُلقِّنُ كل شيء، ما كان من حديثه، ويقول: أنا قد أخرجت هذه الأحاديث صحاحًا، وقال الله تعالى: "فمن بَدَّلَهُ بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه"⁽¹⁰⁾، وكان يأخذ على كل ورقتين درهمًا، ويشارط، وقلت له: إن كنت تحفظ فَحَدِّثْ، وإن كنت لا تحفظ فلا تتلقن ما يُلقِّن، فاختلف في ذلك، وقال: أنا أعرف هذه الأحاديث، ثم قال لي بعد ساعة: إن كنت تشتهي أن تعلم، فَأَدْخِلْ عَلَيَّ إِسْنَادًا فِي إِسْنَادِ، تَفَقَّدْتُ الْأَسَانِيدَ الَّتِي فِيهَا قَلِيلٌ اضْطُرَابٍ فَجَعَلْتُ أَسْأَلُهُ، فَكَانَ يَمُرُّ فِيهَا يَعْرِفُهَا)⁽¹¹⁾، وأما أخذ الأجرة على التحديث، فقد أفتى بجوازها أبو نعيم الفضل بن دكين، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وَأَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيَّ أَبَا الْحُسَيْنِ بْنِ النَّفَّوْرِ بِجَوَازِهَا لِأَنَّهُ مِمَّنْ

(1)الثقات (٩/ ٢٣٣).

(2)غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣٥٥).

(3)الجرح والتعديل (٩/ ٧٠).

(4)المصدر نفسه (٩/ ٦٦).

(5)تسمية الشيوخ ص ٦٣.

(6)تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٩).

(7)سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٨١.

(8)تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٩).

(9)تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٩).

(10)البقرة: ١٨١.

(11)ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٣).

امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْكَسْبُ لِعِيَالِهِ بِسَبَبِ التَّحْدِيثِ⁽¹⁾، وقال السيوطي: (وَيَشْهَدُ لَهُ جَوَازُ أَخْذِ الْوَصِيِّ الْأُجْرَةَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا، أَوْ اشْتَعَلَ بِحِفْظِهِ عَنِ الْكَسْبِ مِنْ غَيْرِ رُجُوعِ عَلَيْهِ)⁽²⁾.

٢. الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد السعدي: متروك⁽³⁾.

ضعفه قتيبة بن سعيد⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وفي موضع: (ليس بشيء)⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: (ضعيف، ليس بشيء)⁽⁷⁾، وفي موضع آخر: (لَيْسَ بِثِقَّةً)⁽⁸⁾، وضعفه العجلي⁽⁹⁾، وقال أبو داود: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، وفي موضع: (لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)⁽¹⁰⁾.

وقال أبو حاتم: (لا يُشْتَعَلُ بِهِ، وَلَا بِرِوَايَتِهِ، فَإِنَّهُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ)⁽¹¹⁾، وقال النسائي: (مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ)⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ، وَيُرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَعَنِ الضُّعَفَاءِ الْمَوْضُوعَاتِ)⁽¹³⁾، وقال الأزدي: (مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ)⁽¹⁴⁾، وقال الدارقطني: (منكر الحديث)⁽¹⁵⁾، وقال الذهبي: (تركه الدارقطني، وغيره)⁽¹⁶⁾.

قال الباحث: متروك ذاهب الحديث.

٣. أبيه: بدر بن عمرو بن جراد السعدي: مجهول⁽¹⁷⁾.

٤. جده: عمرو بن جراد السعدي: مجهول⁽¹⁸⁾.

(1) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٩٩).

(2) المصدر نفسه. وانظر للتفصيل: مرويات هشام بن عمار في الكتب الستة، للباحث: نعيم أسعد الصفدي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، عام ١٩٩٧م، (١/ ٩٠ - ١٠١).

(3) تقريب التهذيب ص ٢٠٦.

(4) الضعفاء الصغير للبخاري ص ٦١.

(5) المجروحين (١/ ٢٩٧).

(6) سوالات ابن الجنيد ص ٣٧٤.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٩).

(8) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان - ص ١٠١.

(9) معرفة الثقات (١/ ٣٥٠).

(10) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ١٢١، ١٤٣.

(11) الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٥).

(12) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٤١.

(13) المجروحين (١/ ٢٩٧).

(14) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٨٠).

(15) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢/ ١٥٢).

(16) ديوان الضعفاء ص ١٣٤.

(17) تقريب التهذيب ص ١٢٠.

(18) تقريب التهذيب ص ٤١٩.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود الربيع بن بدر المتروك، عدا عن وجود أبيه، وجده المجهولين.

١٠٤ - قال الشيرازي: (روي أن حذيفة صلى على دُكَّانٍ، والناس أسفل منه، ف جذبته سلمان، حتى أقامه، فلما انصرف قال: أما علمت أن أصحابك يكرهون أن يصلي الإمام على شيء، وهم أسفل منه؟ قال حذيفة: بلى، قد ذكرت حين جذبتني)، وقال النووي: (وأما قصة حذيفة وسليمان، فهكذا وقع في المذهب أن سلمان جذب حذيفة، وقد رواه البيهقي في السنن الكبير هكذا بإسناد ضعيف جدًا)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد المخزومي الغضائري ببغداد، ثنا أبو جعفر محمد بن عمرو البخترى الرزاز إملاءً، ثنا محمد بن داود بن أبي نصر الفرشي، ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني الليث⁽²⁾، عن زيد بن جبيرة، عن أبي طوالة⁽³⁾، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن حذيفة بن اليمان أمهم بالمداين على دُكَّانٍ ف جذبته⁽⁴⁾ سلمان، ثم قال له: ما أدري، "أطال بك العهد، أم نسيت؟ أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يصلي الإمام على نشز⁽⁵⁾ مما عليه أصحابه". كذا قال: "سلمان بدل: "أبي مسعود"، وروي من وجه آخر مسندًا مع اختلاف فيه لما مضى)⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرج هذا الحديث الذي وقع الجذب فيه من سلمان، ولكن وجدت في روايات أخرى وقوعه من أبي مسعود الأنصاري، وإسنادها صحيح.

(1)المجموع شرح المذهب (٤ / ٢٩٤).

(2)الليث: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، مات في شعبان سنة ١٧٥هـ. تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

(3)أبو طوالة: عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، أبو طوالة المدني، قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، مات سنة ١٣٤هـ، ويقال بعد ذلك. تقريب التهذيب ص ٣١١.

(4)فجذبته: الجذب لغة في الجذب، وقيل هو مقلوب. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٣٥).

(5)النشز: المرتفع من الأرض. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٥٥).

(6)السنن الكبرى (٣ / ١٥٤)، ح ٥٢٣٤.

وقد أخرجها أبو داود⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ من طريق يعلى بن عبيد، والحاكم⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾ من طريق زياد بن عبد الله، كلاهما عن سليمان بن مهران الأعمش عن إبراهيم عن همام بن منبه فذكر القصة، وفي طريق يعلى قوله: " أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ؟"، وفي طريق زياد نسبة ذلك النهي للرسول صلى الله عليه وسلم، وفي رواية أن الإمام هو عمار بن ياسر، وأن الذي نهاه هو حذيفة بن اليمان، وفيها رجل مبهم، وقد أخرجها أبو داود⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾ من طريق عدي بن ثابت الأنصاري عن رجل عن عمار بن ياسر.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

زَيْدُ بْنُ جَبْرِةَ الْأَنْصَارِيِّ: متروك⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود زيد بن جبيرة المتروك، وجبذ حذيفة بن اليمان ثابت وقوعه من أبي مسعود الأنصاري، لا من سلمان الفارسي.

١٠٥ - قال النووي: (فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتِهَا: ...، وَأَمَّا السَّفَرُ بَيْنَ الْفَجْرِ وَالزَّوَالِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَصْحَاحَ عِنْدَنَا تَحْرِيمُهُ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَمَرَ، وَعَائِشَةُ، وَالنَّخَعِيُّ⁽⁹⁾، وَجَوْرَةُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ⁽¹⁰⁾، وَالْحَسَنُ⁽¹¹⁾، وَابْنُ

(1) سنن أبي داود (١/ ١٦٣)، ح ٥٩٧.

(2) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٣٢٩)، ح ٧٦٠.

(3) السنن الكبرى (٣/ ١٥٤)، ح ٥٢٣٢.

(4) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٣٢٩)، ح ٧٦١.

(5) السنن الكبرى (٣/ ١٥٤)، ح ٥٢٣٣.

(6) سنن أبي داود (١/ ١٦٣)، ح ٥٩٨.

(7) السنن الكبرى (٣/ ١٥٥)، ح ٥٢٣٥.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(9) النَّخَعِيُّ: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعِيُّ، أبو عمران الكوفي الفقيه، مات دون المائة سنة ست وتسعين، وهو ابن خمسين، أو نحوها. تقريب التهذيب ص ٩٥.

(10) أبو عبيدة: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال: اسمه عامر، مات قبل المائة، بعد سنة ثمانين. تقريب التهذيب ص ٦٥٦.

(11) الحسن: الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: ياسر، الأنصاري مولاهم، مات سنة ١١٠ هـ، وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب ص ١٦٠.

سِيرِينَ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ⁽¹⁾، وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ ابْنِ رَوَاحَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مِثْمَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ، فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَدَا أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: أَتَخَلَّفُ فَأُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَلَمَّا صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَاهُ، فَقَالَ لَهُ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَعْدُوَ مَعَ أَصْحَابِكَ؟"، فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَقَالَ: "لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكْتَ فَضْلَ غَدْوَتِهِمْ"⁽³⁾)⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن محمد بن خازم⁽⁵⁾، والطيالسي عن حماد بن سلمة⁽⁶⁾، والترمذي⁽⁷⁾، وابن أبي شيبه في موضعين⁽⁸⁾ عن سليمان بن حيان، ثلاثتهم عن الحجاج بن أرطاة به بنحوه، غير أن في إحدى روايتي ابن أبي شيبه عن الحكم عن ابن عباس، وفي رواية الترمذي: "غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ: وقد سبقت دراسته في الحديث رقم: (١٠٢)، وتوصلت إلى أنه صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة، وهؤلاء لا تقبل رواياتهم إلا إذا صرحوا بالسماع.
٢. مِثْمَمُ بْنُ بُجْرَةَ: تقدم في الحديث رقم: (٦٠)، أنه صدوق.

(1) ابن المنذر: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيُّ الْفَقِيهُ، نَزِلُ مَكَّةَ، وَصَاحِبُ النَّصَانِيْفِ كَالِإِشْرَافِ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَكِتَابِ الْإِجْمَاعِ، وَتُوفِيَ سَنَةَ ٣١٨ هـ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤ / ٤٩٠ - ٤٩٢).

(2) المجموع شرح المذهب (٤ / ٤٩٩).

(3) غَدْوَتِهِمْ: الْغَدْوَةُ: الْمَرَّةُ مِنَ الْغَدْوِ، وَهُوَ سَيْرٌ أَوَّلُ النَّهَارِ، نَقِيضُ الرَّوْحِ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٣ / ٣٤٦).

(4) سنن الترمذي (٢ / ٤٠٥)، ح ٥٢٧.

(5) مسند أحمد (٣ / ٤٣١)، ح ١٩٦٦.

(6) مسند الطيالسي (٤ / ٤١٨)، ح ٢٨٢٢.

(7) سنن الترمذي (٤ / ١٨٠)، ح ١٦٤٩.

(8) مصنف ابن أبي شيبه (٤ / ٢٠١)، ح ١٩٣٠٣، (٧ / ٤١٢)، ٣٦٩٦٥.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

أحدهما: عدم سماع الحكم بن عتيبة من مقسم، حيث قال الترمذي: (قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: "لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَحَادِيثَ"، وَعَدَّهَا شُعْبَةُ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا عَدَّ شُعْبَةُ، وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَسْمَعْهُ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ")⁽¹⁾.

الثانية: وجود الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، وعدم تصريحه بالسماع، وعدم متابعة أحد له.

وأما عن أبي معاوية محمد بن خازم، فهو ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهيم في حديث غيره⁽²⁾، وقد تابعه هنا حماد بن سلمة، وسليمان بن حيان.

وله شاهد من حديث أبي هريرة، وليس فيه إلا: "عَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا". أخرجه الترمذي، وقال عنه: (حَسَنٌ غَرِيبٌ)⁽³⁾.

١٠٦ - قال الشيرازي: (روي عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة أنهم قالوا فيمن عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان آخر: "يطعم عن الأول")، وقال النووي: (أما الآثار التي ذكرها المصنف عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة في الإطعام، فرواها الدارقطني، وقال في إسناده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - "هذا إسناد صحيح"⁽⁴⁾، ورواه عنه مرفوعاً، وإسناده ضعيف جداً)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّيْرَفِيِّ، ثنا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُكْرَمِ الْفَرَارِيِّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعِ بْنِ إِسْحَاقَ الْجَلَّابِ، ثنا عُمَرُ بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيهِ، ثنا الْحَكَمُ، عَنْ مُجَاهِدٍ⁽⁶⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَجُلٍ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ مَرَضٍ، ثُمَّ صَحَّ، وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخِرُ، قَالَ: "يَصُومُ الَّذِي أَدْرَكَهُ، ثُمَّ يَصُومُ الشَّهْرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ، وَيُطْعَمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا")⁽⁷⁾.

(1) سنن الترمذي (٢/ ٤٠٦).

(2) تقريب التهذيب ص ٤٧٥.

(3) سنن الترمذي (٤/ ١٨١)، ح ١٦٤٩.

(4) انظر تصحيح الدارقطني للحديث الموقوف عن أبي هريرة في سنن الدارقطني (٣/ ١٨٠)، ح ٢٣٤٦.

(5) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٦٣، ٣٦٤).

(6) مجاهد: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، مات سنة إحدى، أو اثنتين، أو ثلاث، أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون. تقريب التهذيب ص ٥٢٠.

(7) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٩، ١٨٠)، ح ٢٣٤٥.

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرجه مرفوعاً، وقد أخرجه موقوفاً على أبي هريرة عبد الرزاق⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ من طريق مجاهد بن جبر، وعبد الرزاق⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾ من طريق عطاء بن أبي رباح، كلاهما عن أبي هريرة بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. بَكْرُ بْنُ مَخْمُودِ بْنِ مُكْرَمِ الْفَزَارِيِّ: لم أجد له ترجمة.

٢. أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ نَافِعِ الْجَلَّابِ:

قال ابن عدي: (منكر الحديث عن الثقات، وعن الضعفاء... ولم أرَ لإبراهيم بن نافع هذا أوحش من هذه الأحاديث، ولعل هذه الأحاديث من جهة من رواه هو عنه؛ لأنه روى عن ضعاف مثل: مقاتل بن سليمان، وعمر بن موسى، وجميعاً ضعيفان)⁽⁶⁾، وضعفه الدارقطني⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: (لا بأس به، كان حَدَّثَ بأحاديث عن عمر بن موسى الوجيهي بواطيل)⁽⁸⁾، وفي موضع: (كان يكذب، كتبت عنه)⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: (وَلْيُحَرَّرْ فِي أَيِّ الْأَمَاكِنِ كَذَّبَهُ أَبُو حَاتِمٍ)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: ولم يتبين لي هذا المكان، والراوي ضعيف.

٣. عُمَرُ بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيهِ:

قال البخاري: (منكر الحديث)⁽¹¹⁾، والجوزجاني: (سمعتهم يذمون حديثه)⁽¹²⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق (٤ / ٢٣٤)، ح ٧٦٢٠.

(2) سنن الدارقطني (٣ / ١٧٩)، ح ٢٣٤٤.

(3) السنن الكبرى (٤ / ٤٢٢)، ح ٨٢١٢.

(4) مصنف عبد الرزاق (٤ / ٢٣٤)، ح ٧٦٢١.

(5) السنن الكبرى (٤ / ٤٢٢)، ح ٨٢١٢.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٣١، ٤٣٢).

(7) سنن الدارقطني (٣ / ١٨٠)، ح ٢٣٤٥.

(8) الجرح والتعديل (٢ / ١٤١).

(9) ميزان الاعتدال (١ / ٦٩).

(10) لسان الميزان (١ / ٣٧٤).

(11) التاريخ الكبير (٦ / ١٩٧).

(12) أحوال الرجال ص ٢٩٥.

وقال الفسوي: (يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ)⁽¹⁾، وضعفه الدارقطني⁽²⁾، وفي موضع: (متروك)⁽³⁾.
 وقال ابن معين: (ليس بثقة)⁽⁴⁾، وفي موضع: (ليس حديثه بشيء)⁽⁵⁾، وفي آخر:
 (كذاب، ليس بشيء)⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يضع
 الحديث)⁽⁷⁾، وأبو داود: (ليس بشيء)⁽⁸⁾، والنسائي: (متروك الحديث)⁽⁹⁾، وابن عدي: (بين الأمر
 في الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: متروك.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عمر بن موسى بن وجيه المتروك، وكذلك إبراهيم بن نافع ضعيف،
 وقد حكم الدارقطني بصحة إسناد الموقوف⁽¹¹⁾.

(1) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٤٠). وفي معنى هذه العبارة: قال السيوطي: (أي: يأتي مرةً بالمناكير، ومرةً
 بالمشاهير). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١ / ٤١٢). وقال عبد الله الجديع: (عبارة جرح في التحقيق،
 تتصل بحديث الراوي لا بشخصه، والمعنى: تارة هكذا وتارة هكذا، يأتي بالحديث مرة على الوجه، ومرة على غير
 ذلك، أي: لم يكن يتقن حديثه). تحرير علوم الحديث (١ / ٦٠١). وأما عن ضبطها، فقد قال عبد اللطيف هميم،
 وماهر الفحل: (المشهور في هذه الجملة: (تُعْرَفُ وَتُنْكَرُ) بقاء الخطاب، وتقال أيضاً: (يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ) بقاء الغيبة
 مبنياً للمجهول). انظر: هامش فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١ / ٣٥٢).

(2) سنن الدارقطني (٣ / ١٧٩، ١٨٠)، ح ٢٣٤٥٥.

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٥٠.

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٢٣).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٤١).

(6) لسان الميزان (٦ / ١٥١).

(7) الجرح والتعديل (٦ / ١٣٣).

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ص ٩٦.

(9) الضعفاء والمتروكون ص ٨٢.

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٢٣).

(11) سنن الدارقطني (٣ / ١٧٩)، ح ٢٣٤٤٤.

المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "منكر":

يرى ابن الصلاح أن المقصود بالحديث المنكر أحد أمرين⁽¹⁾:

الأول: بمعنى الشاذ: وهو مخالفة الثقة لما رواه الثقات.

الثاني: الفرد الذي ليس في روايه من الثقة، والإتقان ما يُحْتَمَل معه تفرده.

ويرى ابن حجر أن المنكر مختص بما رواه الضعيف مخالفاً للثقات، ويقابله الحديث المعروف⁽²⁾.

والراجح من ذلك اختصاص الحديث المنكر بما خالف فيه الضعيف للثقات، واختصاص الحديث الشاذ بما رواه الثقة مخالفاً لغيره من الثقات.

١٠٧ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي النَّهْيَةِ، وَالْوَسِيطِ: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَاخْرَتْ الْعِشَاءَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ " فَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا يُعْرَفُ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال الطوسي: (نا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ النُّمَيْرِيُّ أَبُو زَيْدٍ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ - إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْهَيْثَمِ - الْبَصْرِيُّانِ جَمِيعًا، قَالَا: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ - يَعْنِي ابْنَ حَسَّانٍ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ -، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَاخْرَتْ الْعِشَاءَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ")⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق جعفر بن ربيعة⁽⁵⁾، ومسلم من طريق أبي الزناد عبد الله بن ذكوان⁽⁶⁾، كلاهما عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة، حيث ذكرا شطر الحديث الأول، وعند البخاري لم يذكر: "عند كل صلاة".

(1) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث ص ٨٠-٨٢.

(2) انظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٧٢٢ / ٤).

(3) المجموع شرح المذهب (٥٦ / ٣).

(4) مختصر الأحكام المستخرج على جامع الترمذي (٤٢٧ / ١)، ح ١٥١.

(5) صحيح البخاري (٨٥ / ٩)، ح ٧٢٤٠.

(6) صحيح مسلم (٢٢٠ / ١)، ح ٤٢.

وأما الشطر الثاني: فقد أخرجه الترمذي من طريق عبدة بن سليمان⁽¹⁾، وابن ماجه من طريق حماد بن أسامة، وعبد الله بن نمير⁽²⁾، وأحمد عن يحيى القطان⁽³⁾، أربعتهم: (عبدة- حماد- عبد الله- يحيى)، عن عبيد الله بن عمر العُمريّ به، بلفظ: "إلى ثلث الليل، أو نصفه"، وأخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن السَّرَّاج عن سعيد بن أبي سعيد المقبريّ به⁽⁴⁾، وعن الحاكم البيهقي⁽⁵⁾، بلفظ: "نصف الليل"، بغير شك، وقال: "صحيح على شرطهما جميعاً، وليس له علة".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَمْرُ بْنُ شَبَّةَ النُّمَيْرِيُّ: صدوق، له تصانيف⁽⁶⁾.

وثقه الدارقطني⁽⁷⁾، والخطيب البغدادي، وزاد: (كان عالماً بالسَّير، وأيام الناس، وله تصانيف كثيرة)⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ صَاحِبَ أَدَبٍ، وَشَعْرٍ، وَأَخْبَارٍ، وَمَعْرِفَةٍ بِتَارِيخِ النَّاسِ)⁽¹⁰⁾، وقال الفسوي: (لا بأس به)⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم، وابنه: (صدوق)⁽¹²⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. أَبُو الْعَالِيَةِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْهَيْثَمِ: لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً من أحد، وقد روى له مقروناً بثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح.

(1) سنن الترمذي (١/ ٣١٠)، ح ١٦٧.

(2) سنن ابن ماجه (١/ ٢٢٦)، ح ٦٩١.

(3) مسند أحمد (١٢/ ٣٧٤)، ح ٧٤١٢.

(4) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٢٤٥)، ح ٥١٦.

(5) السنن الكبرى (١/ ٥٨)، ح ١٤٨.

(6) تقريب التهذيب ص ٤١٣.

(7) تاريخ بغداد (١١/ ٢١٠).

(8) المصدر نفسه (١١/ ٢٠٨).

(9) الكاشف (٢/ ٦٣).

(10) الثقات (٨/ ٤٤٦).

(11) المعرفة والتاريخ (٣/ ١١٣). وقد ذكره باسم: عمر بن شيبه.

(12) الجرح والتعديل (٦/ ١١٦).

وأما سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، فهو ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين⁽¹⁾، وقد قال الذهبي: (ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط)⁽²⁾.

وقد ردَّ ابن حجر على النووي الذي قال بِنَكَارَتِهِ فقال: (كَأَنَّهُ نَبَعَ فِي ذَلِكَ ابْنَ الصَّلَاحِ فَإِنَّهُ قَالَ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْوَسِيطِ: (لَمْ أَجِدْ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: "إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ" فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ مَعَ شِدَّةِ الْبَحْثِ، فَلْيُحْتَجَّ لَهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ"⁽³⁾، وَهَذَا يُتَعَجَّبُ فِيهِ مِنْ ابْنِ الصَّلَاحِ أَكْثَرَ مِنَ النَّوَوِيِّ؛ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي قَلَّةِ الثَّقَلِ مِنْ مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ؛ فَإِنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ كَثِيرُ الثَّقَلِ مِنْ سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ، وَالْحَدِيثُ فِيهِ أَخْرَجَهُ عَنِ الْحَاكِمِ، وَفِيهِ "إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ" بِالْجَزْمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ رَوَاهُ بِالتَّرَدُّدِ)⁽⁴⁾.

١٠٨ - قال النووي: (وَأَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَذْبُحُ، وَيُنْسَى أَنْ يُسَمِّيَ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "اسْمُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ"، فَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الطبراني: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحُسَيْنِ الصَّابُونِيُّ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ الْأَهْوَازِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو هَمَّامِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَذْبُحُ، وَيُنْسَى أَنْ يُسَمِّيَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "اسْمُ اللَّهِ عَلَى فَمِ كُلِّ مُسْلِمٍ"⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾ من طريقَي الحسن بن الحارث، ويحيى بن يزيد الأهوازي، كلاهما عن أبي همام محمد بن الزُّبَيْرِ بْنِ مَرْوَانَ بِهِ بِنُحُوهِ.

(1) تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(2) ميزان الاعتدال (٢ / ١٤٠).

(3) انظر حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في صحيح مسلم (١ / ٤٢٦)، ح ٦١٢.

(4) التلخيص الحبير (١ / ٢٣٦).

(5) المجموع شرح المذهب (٨ / ٤١٢).

(6) المعجم الأوسط (٥ / ٩٤)، ح ٤٧٦٩.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٢٠).

(8) سنن الدارقطني (٥ / ٥٣٣)، ح ٤٨٠٣.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الصَّابُؤِيِّ: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.

٢. يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ الْأَهْوَازِيِّ:

لم أجد فيه إلا ذكر ابن حبان له في الثقات⁽¹⁾، وقال الذهبي: (لا يعرف)⁽²⁾.
قال الباحث: لا يُعرف.

٣. أَبُو هَمَّامٍ مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْقَانِ الْأَهْوَازِيُّ: صدوق ربما وهم⁽³⁾.

وثقه علي بن المديني⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)⁽⁶⁾، وقال ابن معين⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾: (ليس به بأس)، وفي موضع لابن معين: (لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به)⁽⁹⁾.

وقال البخاري: (معروف الحديث)⁽¹⁰⁾، وأبو زرعة: (صالح، هو وسط)⁽¹¹⁾، وأبو حاتم: (صالح الحديث، صدوق)⁽¹²⁾.

قال الباحث: صدوق ربما وهم، كما قال ابن حجر.

٤. مَرْوَانَ بْنَ سَالِمٍ: متروك، ورماه السَّاجِي، وغيره بالوضع⁽¹³⁾.

(1) الثقات (٩ / ٢٦٦).

(2) ميزان الاعتدال (٤ / ٤١٤).

(3) تقريب التهذيب ص ٤٧٨.

(4) الكاشف (٢ / ١٧١).

(5) تهذيب التهذيب (٩ / ١٦٦).

(6) الثقات (٧ / ٤٤١).

(7) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٨٦).

(8) تهذيب الكمال (٢٥ / ٢١٠).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٢٦٨).

(10) التاريخ الكبير (١ / ٨٧).

(11) الجرح والتعديل (٧ / ٢٦٠).

(12) المصدر نفسه.

(13) تقريب التهذيب ص ٥٢٦.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن مداره على مروان بن سالم الغفاري المتروك، وأما عن يحيى بن يزيد الذي لا يُعرف، فقد تابعه الحسن بن الحارث، وهي متابعة قاصرة لعبد الرحمن بن الحسين، وأما محمد بن الزُّبَيْرِ، وهو صدوق ربما وهم، فلم يتابعه على روايته أحد، وقد حكم البيهقي بِنكارتِه⁽¹⁾.

(1) السنن الكبرى (٩ / ٤٠٢).

المطلب الثالث: ما ذكر النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه:

١٠٩ - قال الشيرازي: (رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِعَائِشَةَ، وَقَدْ سَخَّنتُ مَاءً بِالشَّمْسِ "يَا حُمَيْرَاءُ"⁽¹⁾، لَا تَفْعَلِي هَذَا فَإِنَّهُ يُورِثُ البَرَصَ"، وقال النووي: (هَذَا الحَدِيثُ المَذْكُورُ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ المُحَدِّثِينَ، وَقَدْ رَوَاهُ البِيهَقِيُّ مِنْ طَرُقٍ، وَبَيَّنَّ ضَعْفَهَا كُلَّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مَوْضُوعًا)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (نا الحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَآخَرُونَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ، نا خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ المَخْزُومِيُّ، نا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَدْ سَخَّنتُ مَاءً فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلِي يَا حُمَيْرَاءُ، فَإِنَّهُ يُورِثُ البَرَصَ»⁽³⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق محمد بن مروان السدي⁽⁴⁾، والبيهقي من طريق إسماعيل بن محمد الصفار⁽⁵⁾، كلاهما عن سعدان بن نصر به بنحوه، والدارقطني من طريق عمرو بن محمد الأعمش عن فليح بن سليمان عن الزهري عن عروة بن الزبير به بمعناه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ المَخْزُومِيُّ: قال ابن حجر: (مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ)⁽⁷⁾.

قال الدارقطني: (متروك)⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: (يضع الحديث على ثقات المسلمين)⁽⁹⁾.

قال الباحث: القول ما قال ابن حجر.

(1) حُمَيْرَاءُ: تَصْغِيرُ الحَمْرَاءِ، يُرِيدُ البَيْضَاءَ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١/ ٤٣٨).

(2) المجمع شرح المذهب (١/ ٨٧).

(3) سنن الدارقطني (١/ ٥٠)، ح ٨٦.

(4) المعجم الأوسط (٦/ ٤٤)، ح ٥٧٤٧.

(5) السنن الكبرى (١/ ١١)، ح ١٤٤.

(6) سنن الدارقطني (١/ ٥١)، ح ٨٧.

(7) المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية (٨/ ٢٨٤).

(8) سنن الدارقطني (١/ ٥١).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٧٥).

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لوجود خالد بن إسماعيل المخزومي، وهو متهم بالكذب، وقد قال عنه الدارقطني: (غَرِيبٌ جِدًّا)⁽¹⁾، وقال البيهقي: (هَذَا لَا يَصِحُّ)⁽²⁾.
وأما عن طريق الدارقطني الثانية ففيها عمرو بن محمد الأعشم، وهو منكر الحديث كما قال الدارقطني⁽³⁾.

١١٠ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: " تَحْتَ الْبَحْرِ نَارٌ "، فَضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ بَشْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا»)⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور عن إسماعيل بن زكريا به بمثله، وفيه زيادة⁽⁶⁾، والبيهقي من نفس طريق أبي داود بمثله⁽⁷⁾، والبخاري عن سليمان بن داود العتكي، وذكر الجزء الأول⁽⁸⁾، والبيهقي من طريق سعيد بن سليمان بنحوه⁽⁹⁾، كلاهما عن إسماعيل بن زكريا عن مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم⁽¹⁰⁾، عن عبد الله بن عمرو به، وعند البيهقي قرن صالح بن عمر مع إسماعيل، والبخاري من طريق صالح بن عمر عن مطرف عن بشير عن رجل عن عبد الله بن عمرو، وذكر الجزء الأول⁽¹¹⁾، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي أيوب المراغي عن

(1) سنن الدارقطني (١ / ٥٠)، ح ٨٦.

(2) السنن الكبرى (١ / ١١).

(3) سنن الدارقطني (١ / ٥١)، ح ٨٧.

(4) المجموع شرح المذهب (١ / ٩١).

(5) سنن أبي داود (٣ / ٦)، ح ٢٤٨٩.

(6) سنن سعيد بن منصور (٢ / ١٨٦)، ح ٢٣٩٣.

(7) السنن الكبرى للبيهقي (٤ / ٥٤٦)، ح ٨٦٦٣.

(8) التاريخ الكبير (٢ / ١٠٤).

(9) السنن الكبرى للبيهقي (٤ / ٥٤٦)، ح ٨٦٦٢.

(10) وقع في التاريخ الكبير: "حَدَّثَنِي بَشِيرٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُنْدِيُّ". وفي هامش التحقيق للكتاب: في نسخة: "بِشْرٌ".

انظر: التاريخ الكبير (٢ / ١٠٤). وقد حُذِفَ من رواية البيهقي "بِشْرٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ".

(11) التاريخ الكبير (٢ / ١٠٤).

عبد الله بن عمرو موقوفاً، حيث قال: "مَاءُ الْبَحْرِ لَا يُجْزِئُ مِنْ وُضُوءٍ، وَلَا جَنَابَةٍ، إِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، ثُمَّ مَاءٌ، ثُمَّ نَارًا"⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إسماعيل بن زكريا الخُلُقاني⁽²⁾: صدوق يخطيء قليلاً⁽³⁾.

اختلفت في هذا الراوي أقوال ابن معين، وأحمد، فقد وثقه ابن معين⁽⁴⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽⁵⁾، وسئل: (إسماعيل بن زكريا أحب إليك في الحديث، أو يحيى بن زكريا؟ فقال: يحيى أحب إلي)⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: (صالح الحديث، فقليل له: أفحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر)⁽⁷⁾، وضعفه في موضع آخر⁽⁸⁾.

وأما أحمد بن حنبل فقد وثقه⁽⁹⁾، وفي موضع: (مَا كَانَ بِهِ بَأْسٌ)⁽¹⁰⁾، وفي غيره: (حَدِيثُهُ حَدِيثُ مُقَارِبٍ)⁽¹¹⁾، وفي آخر: (ضعيف الحديث)⁽¹²⁾، وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: (قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ لِي: أَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي يَرْوِيهَا فَهِيَ فِيهَا مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ يَنْشَرُحُ الصَّدْرُ لَهُ، هُوَ شَيْخٌ لَيْسَ يُعْرَفُ، هَكَذَا يُرِيدُ بِالطَّلَبِ)⁽¹³⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ١٢٢)، ح ١٣٩٤.

(2) الخُلُقاني: هذه النسبة إلى بيع الخلق من الثياب، وغيرها. انظر: الأنساب للسمعاني (٥/ ١٧٩).

(3) تقريب التهذيب ص ١٠٧.

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣/ ٢٦٦).

(5) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١/ ٨٥).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٧٦.

(7) تاريخ بغداد (٦/ ٢١٥).

(8) الضعفاء الكبير (١/ ٧٨).

(9) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٠). وقد جاء هذا القول عندما سئل عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع، وإسماعيل بن زكريا، فقال: (كلاهما ثقتان).

(10) سوالات أبي داود للإمام أحمد ص ٣٦٦.

(11) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٩٥).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥١٧).

(13) الضعفاء الكبير (١/ ٧٨).

وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: (صدوق)⁽²⁾، وقال النسائي: (أرجو أن لا يكون به بأس)⁽³⁾.

وقال ابن عدي: (حسن الحديث، يكتب حديثه)⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: (صالح)⁽⁵⁾، وضعفه العجلي⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. أبو عبد الله بشر الكندي: مجهول⁽⁷⁾.

٣. أبو عبد الله بشير بن مسلم الكندي: مجهول⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود مجهولين، ولم يتابع بشيراً على روايته أحد، وقال البخاري: (لم يصح حديثه)⁽⁹⁾.

١١١ - قال النووي: (أما النبيذ فلا يجوز الطهارة به عندنا على أي صفة كان... واحتج لمن جوز برواية شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد - مولى عمرو بن حريث - عن ابن مسعود، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له ليلة الجن⁽¹⁰⁾: "هل في إداوتك ماء؟" قال: "لا، إلا نبيذ تمر، قال: ثمرة طيبة، وماء طهور، وتوضأ به. رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه في سننهم... وأما الجواب عن شبههم، فحديث ابن مسعود: ضعيف بإجماع المحدثين)⁽¹¹⁾.

(1) الثقات (٦ / ٤٤).

(2) تاريخ بغداد (٦ / ٢١٦).

(3) تهذيب الكمال (٣ / ٩٥).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٥١٨).

(5) الجرح والتعديل (٢ / ١٧٠).

(6) معرفة الثقات (١ / ٢٢٥).

(7) تقريب التهذيب ص ١٢٤.

(8) تقريب التهذيب ص ١٢٥.

(9) التاريخ الكبير (٢ / ١٠٥).

(10) ليلة الجن: هي الليلة التي جاءت الجن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذهبوا به إلى قومه؛ ليتعلموا

منه الدين، وأحكام الإسلام. عون المعبود شرح سنن أبي داود (١ / ١٦٥).

(11) المجموع شرح المذهب (١ / ٩٣).

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي فَرَّازَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَأَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا فِي إِدَاوَتِكَ؟"، فَقُلْتُ: نَبِيذٌ، فَقَالَ: "تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ"، قَالَ: فَتَوَضَّأَ مِنْهُ⁽¹⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق شريك النخعي⁽²⁾، وابن ماجه من طريق سفيان الثوري⁽³⁾، وأحمد من طريقي إسرائيل بن أبي إسحاق⁽⁴⁾، وعتبة بن عبد الله بن عتبة⁽⁵⁾، أربعهم عن أبي فزارة العبسي به بنحوه، وفي رواية عتبة زيادة، وابن ماجه من طريق ابن عباس⁽⁶⁾، والطحاوي من طريق أبي رافع نُفَيْع بن رافع⁽⁷⁾، والدارقطني من طريق شقيق بن سلمة⁽⁸⁾، وفلان بن غيلان النَّقَّي⁽⁹⁾، وعبيدة بن عمرو، وعوف بن مالك⁽¹⁰⁾، ستتهم عن عبد الله بن مسعود بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

1. شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ: وقد تقدمت دراسته في الحديث رقم: (٥)، وتبين أنه صدوق يخطيء، وقد اختلط بعد توليه قضاء الكوفة.
2. أَبُو زَيْدٍ الْمَخْزُومِيُّ: مجهول⁽¹¹⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل شريك النَّخَعِيِّ، وهو صدوق يخطيء، وجهالة أبي زيد المخزومي، وقد تابع أبا زيد سنة:

(1) سنن الترمذي (١ / ١٤٧)، ح ٨٨.

(2) سنن أبي داود (١ / ٢١)، ح ٨٤.

(3) سنن ابن ماجه (١ / ١٣٥)، ح ٣٨٤.

(4) مسند أحمد (٦ / ٣٥٩)، ح ٣٨١٠.

(5) مسند أحمد (٧ / ٣٩٠)، ح ٤٣٨١.

(6) سنن ابن ماجه (١ / ١٣٥)، ح ٣٨٥.

(7) شرح معاني الآثار (١ / ٩٥)، ح ٦٠٧.

(8) سنن الدارقطني (١ / ١٣١)، ح ٢٥٠.

(9) سنن الدارقطني (١ / ١٣٢)، ح ٢٥٢.

(10) المصدر نفسه، ح ٢٥١.

(11) تقريب التهذيب ص ٦٤٢.

الأول: عبد الله بن عباس - رضي الله عنه-، وفي إسناده عبد الله بن لهيعة، وقد قال عنه ابن حجر: (صدوق خلط بعد احتراق كتبه)⁽¹⁾، وذكره في المرتبة الخامسة من طبقاته⁽²⁾، وقال عن أهل هذه المرتبة: (الخامسة: من ضَعَّفَ بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة)⁽³⁾، وقد صرح بالسماع من شيخه في رواية ابن ماجه، فهي متابعه مقبولة، وهي متابعه قاصرة لإبراهيم النخعي كذلك، وقد قال الدارقطني عن هذا الإسناد: (تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾.
والثاني: أبو رافع: قال الدارقطني: (لَمْ يَثْبُتْ سَمَاعُهُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ)⁽⁵⁾، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وقد ضعفه ابن حجر⁽⁶⁾.

والثالث: شقيق بن سلمة، وفي إسناده الحسين بن عبيد الله، وقد قال الدارقطني عنه: (يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى النَّقَاتِ)⁽⁷⁾.

والرابع: فلان بن غيلان، وقد قال عنه الدارقطني: (الرَّجُلُ النَّفِيُّ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَجْهُولٌ، قِيلَ: اسْمُهُ عَمْرُو، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ غَيْلَانَ)⁽⁸⁾.

والخامس، والسادس: عبيدة بن عمرو، وعوف بن مالك، وقد قال الدارقطني عن سنده: (تَفَرَّدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ قُنَيْبَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالْحَسَنُ بْنُ قُنَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى ضَعِيفَانِ)⁽⁹⁾.

وقال ابن عدي عن هذا الحديث: (مَدَارُهُ عَلَى أَبِي فَرَزَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ - مَوْلَى عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ -، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبُو فَرَزَةَ مَشْهُورٌ، وَاسْمُهُ رَاشِدُ بْنُ كَيْسَانَ، وَأَبُو زَيْدٍ - مَوْلَى عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ - مَجْهُولٌ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَهُوَ خِلَافُ الْقُرْآنِ)⁽¹⁰⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٣١٩.

(2) طبقات المدلسين ص ٥٤.

(3) طبقات المدلسين ص ١٤.

(4) سنن الدارقطني (١/ ١٢٩). ولكن الصحيح أنه لم يتفرد به بل تابعه أبو زيد المجهول الذي في الحديث، وغيره كما سيأتي.

(5) سنن الدارقطني (١/ ١٣١).

(6) تقريب التهذيب ص ٢٠٤.

(7) سنن الدارقطني (١/ ١٣٢).

(8) المصدر نفسه (١/ ١٣٣).

(9) سنن الدارقطني (١/ ١٣٢).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٩٤).

ومن خلال مجموع هذه المتابعات نعلم أن هناك أصلاً للحديث، فالإسناد حسن لغيره، ولكن المشكلة فيه أنه يخالف روايات صحيحة تثبت عدم حضور عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ليلة الجن، حيث أخرجها مسلم في صحيحه من طريق أبي معشرٍ زياد بن كليب، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ الْجِنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ"⁽¹⁾، وأخرجها الشاشي من طريق شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: "سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ: أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - لَيْلَةَ الْجِنِّ؟ فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنْ صَاحِبِنَا كَانَ ذَلِكَ"⁽²⁾.

وقال البيهقي: (وَقَدْ أَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ شُهُودَهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجِنِّ فِي رِوَايَةِ عَلْقَمَةَ عَنْهُ، وَأَنْكَرَهُ ابْنُهُ، وَأَنْكَرَهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ)⁽³⁾.

قال الباحث: كلا الإسنادين في درجة القبول، ولكن الراجح منها ما ورد في صحيح مسلم، الذي يثبت عدم حضور عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ليلة الجن.

١١٢ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ مِنْ قَالَ بِطَهَارَةِ الْمَيِّتَةِ بِحَدِيثِ عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: " أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - امْتَشَطَ بِمُشْطٍ مِنْ عَاجٍ، ... وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ضَعِيفٌ، ضَعْفُهُ الْأَيْمَةُ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال أبو الشيخ الأصبهاني: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، نَا ابْنُ مُصَفَّى، نَا بَقِيَّةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَضِعَ لَهُ سِوَاكُهُ، وَطَهَّرَهُ، وَمَشَطَهُ، فَإِذَا أَهَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ اللَّيْلِ، اسْتَاكَ، وَتَوَضَّأَ وَامْتَشَطَ". قَالَ: "وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْتَشِطُ بِمُشْطٍ مِنْ عَاجٍ"⁽⁵⁾)⁽⁶⁾.

(1) صحيح مسلم (١/ ٣٣٣)، ح ١٥٢.

(2) مسند الشاشي (١/ ٣٥٠)، ح ٣٣٢.

(3) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٧).

(4) المجموع شرح المذهب (١/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(5) عاج: قال الأصمعي: العَاجُ الدَّبْلُ، وَهُوَ يُقَالُ: ظَهَرَ السُّلْحَفَاءُ الْبُحْرِيَّةُ، وَأَمَّا الْعَاجُ الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَامَّةُ فَهُوَ عَظْمُ أُنْيَابِ الْفَيْلَةِ، وَهُوَ مَيْتَةٌ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ. معالم السنن (٤/ ٢١٢).

(6) أخلاق النبي (٣/ ٩٢)، ح ٥٢٩.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق يزيد بن عبد ربه عن بقية بن الوليد به بنحوه⁽¹⁾، والبعوي من طريق أبي الشيخ الأصبهاني به بنحوه⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن المصفي بن بهلول الحمصي: تقدم في الحديث رقم: (٥١) أنه صدوق له

مناكير، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة من طبقاته⁽³⁾، فلا بد من التصريح

بالسماع، وقد صرح بذلك.

٢. عمرو بن خالد: متروك⁽⁴⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عمرو بن خالد المتروك، وقد قال عثمان الدارمي: (هَذَا مُنْكَرٌ)، وقال البيهقي: (رَوَايَةُ بَقِيَّةَ عَنْ شَيْوْخِهِ الْمَجْهُولِينَ ضَعِيفَةٌ)⁽⁵⁾، وكأنه يرى أن عمرو بن خالد من المجهولين، وليس كذلك فهو من المتروكين.

وأما عن بقية بن الوليد: فقد سبق في الحديث رقم: (٥١)، أنه ثقة في روايته عن الثقات، أما روايته عن المجهولين فضعيفة، وكذلك لا بد من التصريح بالسماع من شيوخه، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقاته⁽⁶⁾، ولم يصرح بذلك، وقتادة بن دعامة: ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين⁽⁷⁾، فلا بد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بذلك.

قال عثمان الدارمي: (مُنْكَرٌ)⁽⁸⁾، وقال البيهقي: (رَوَايَةُ بَقِيَّةَ عَنْ شَيْوْخِهِ الْمَجْهُولِينَ ضَعِيفَةٌ)⁽⁹⁾، وقال الألباني: (منكر)⁽¹⁰⁾.

(1) السنن الكبرى (١ / ٤٢)، ح ٩٨.

(2) الأنوار في شمائل النبي المختار ص ٦٨٥، ح ١٠٨٣.

(3) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(4) تقريب التهذيب ص ٤٢١.

(5) انظر: السنن الكبرى (١ / ٤٢)، ح ٩٨.

(6) طبقات المدلسين ص ٤٩.

(7) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(8) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٤٢).

(9) المصدر نفسه.

(10) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٠ / ٤١١).

١١٣ - قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: " من تَوَضَّأ، وذكر اسم الله تعالى عليه كان طهوراً لجميع بدنه"، فإن نسي التسمية في أولها، وذكرها في أثنائها أتى بها؛ حتى لا يخلو الوضوء من اسم الله عز وجل، وإن تركها عمداً أجزأه؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: " ومن تَوَضَّأ، ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لِمَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ"، وقال النووي: (هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- هُوَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فَرَّقَهُ فِرْقَتَيْنِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الثَّانِي: "وَمَنْ تَوَضَّأَ بِوَاوِ الْعَطْفِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ"^(١)).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، نا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الزُّهَيْرِيُّ، نا مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِدِ الطَّائِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ تَوَضَّأَ، وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَطَهَّرَ جَسَدُهُ كُلُّهُ، وَمَنْ تَوَضَّأَ، وَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَتَطَهَّرْ إِلَّا مَوْضِعَ الْوُضُوءِ»^(٢)).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الدارقطني بمثله^(٣)، والخطيب البغدادي عن أبي عمر بن مهدي عن محمد بن مخلد به بمثله^(٤).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يعرب، وينفرد)^(٥)، وليَّنه الدَّارِقُطْنِيُّ^(٦)، والحاكم^(٧).

(١)المجموع شرح المذهب (١/ ٣٤٢، ٣٤٣).

(٢)سنن الدارقطني (١/ ١٢٤، ١٢٥)، ح ٢٣٢.

(٣)السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٧٤)، ح ٢٠٠.

(٤)موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٩٢).

(٥)الثقات (٩/ ١٩٩).

(٦)تاريخ الإسلام (٥/ ٧٣٧).

(٧)اللسان الميزان (٨/ ٢٧).

وقال ابن القطان: (لا يُعْرَفُ البَيْتَةُ)⁽¹⁾، وعلق ابن حجر على قوله، فقال: (وَهُم فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مَعْرُوفٌ)⁽²⁾، وقال الذهبي: (لا أَعْرِفُهُ)⁽³⁾.

قال الباحث: ضعيف.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ:

قال البخاري: (يتكلمون فِي حفظه)⁽⁴⁾، وفي موضع زاد: (لا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ)⁽⁵⁾، وفي غيره: (ليس بالقوي)⁽⁶⁾، وفي آخر: (لَيْسَ بِالْحَافِظِ عِنْدَهُمْ)⁽⁷⁾، وَضَعَفَهُ ابن معين⁽⁸⁾، وفي موضع: (ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه)⁽⁹⁾، وفي آخر: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ)⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: (ليس هو بقوي الحديث، يكتب حديثه على المجاز، ولا يحتج به)⁽¹¹⁾، وضعفه النسائي⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: (في بعض ما يرويه نُكْرَةٌ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، ومع وضعفه يكتب حديثه)⁽¹³⁾.

وقال أحمد: (كَانَ يَقُولُ بِالْإِرْجَاءِ، وَكَانَ رَئِيسًا مِنْ رُؤَسَائِهِمْ، فَتَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (أما إنه لم يكن ممن يكذب)⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ، وَلَهُ الْوَهْمُ الْكَثِيرُ فِي الْأَثَارِ)⁽¹⁶⁾.

قال الباحث: ضعيف.

(1) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣/ ٢٢٧).

(2) لسان الميزان (٨/ ٢٧).

(3) ميزان الاعتدال (٤/ ٨٨).

(4) التاريخ الكبير (١/ ٣٤).

(5) التاريخ الأوسط (٢/ ١٥٩).

(6) الضعفاء الصغير ص ١١٩.

(7) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٥٩).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣/ ٣٣١).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٩٧).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣/ ٥٧٣).

(11) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٩).

(12) الضعفاء والمتروكون ص ٩٠.

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٩٨).

(14) المصدر نفسه (٧/ ٢٩٧).

(15) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٩).

(16) المجروحين (٢/ ٢٦٠).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود محمد بن أبان القرشي، ومرداس بن محمد، وهما ضعيفان، ولم يتابعهما أحد، وقد ضعفه البيهقي⁽¹⁾، وقال الذهبي: (خبره منكر في التسمية على الوضوء)⁽²⁾.

١١٤ - قال النووي: (رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَيَّ طَهَّرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مُتَّفَقٌ عَلَيَّ ضَعْفِهِ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُفْرِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَنَا لِحَدِيثِ ابْنِ يَحْيَى أَتَقَنَّ، عَنْ غُطَيْفٍ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهُذَلِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلَمَّا نُودِيَ بِالظُّهْرِ تَوَضَّأَ فَصَلَّى، فَلَمَّا نُودِيَ بِالْعَصْرِ تَوَضَّأَ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَيَّ طَهَّرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا حَدِيثٌ مُسَدَّدٌ وَهُوَ أَتَمُّ)⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق محمد بن يزيد الواسطي عن عبد الرحمن بن زياد به بمثله⁽⁵⁾، وابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي به بمثله، وفي القصة زيادة⁽⁶⁾، والبيهقي من طريق أبي داود بنفس السند، والمتن⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ الْإِفْرِيقِيُّ: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً⁽⁸⁾.

٢. غُطَيْفُ الْهُذَلِيِّ وَقِيلَ: أَبُو غُطَيْفٍ: مجهول⁽⁹⁾.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٧٤).

(2) ميزان الاعتدال (٤ / ٨٨).

(3) المجموع شرح المذهب (١ / ٤٧٠).

(4) سنن أبي داود (١ / ١٦)، ح ٦٢.

(5) سنن الترمذي (١ / ٨٧)، ح ٥٩.

(6) سنن ابن ماجه (١ / ١٧٠)، ح ٥١٢.

(7) السنن الكبرى (١ / ٢٥١)، ح ٧٦٢.

(8) تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

(9) تقريب التهذيب ص ٦٦٤.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود أبي غُطَيْفِ الْهُذَلِيِّ، وهو مجهول، وضعف عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، والإسناد غير متابع.

قال هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بن الزبير: (هَذَا إِسْنَادٌ مَشْرُقِيٌّ⁽¹⁾)⁽²⁾، وقال الترمذي: (وهو إسناد ضعيف)⁽³⁾.

١١٥ - قال الشيرازي: (روى المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - قال: " وَضَّاتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ، وَأَسْفَلَهُ"، وقال النووي: (حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَغَيْرُهُمْ، وَضَعَّفَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، نَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، نَا رَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: وَضَّاتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ، وَأَسْفَلَهُ)⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن موسى بن مروان الثَّمَارِ، ومحمود بن خالد المشقي، والترمذي عن أحمد بن عبد الرحمن الدمشقي⁽⁶⁾، وابن ماجه عن هشام بن عمار⁽⁷⁾، كلاهما: (موسى - محمود - أحمد - هشام)، عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

(1) إِسْنَادٌ مَشْرُقِيٌّ: قال العظيم آبادي: (أَيُّ: مَا رَوَاهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، بَلْ رَوَاهُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ، وَهُمْ أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَكَأَنَّهُ جَرَّحَ فِي رِوَايَتِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ). عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٤ / ١٩). وقال المباركفوري: (أَيُّ رُؤَاةٍ هَذَا الْحَدِيثِ أَهْلُ الْمَشْرِقِ، وَهُمْ أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَالْبَصْرَةِ. كَذَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي). تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي (١ / ١٦٠).

(2) سنن الترمذي (١ / ٨٧)، ح ٥٩.

(3) سنن الترمذي (١ / ٨٧)، ح ٥٩.

(4) المجموع شرح المذهب (١ / ٥١٦، ٥١٧).

(5) سنن الدارقطني (١ / ٣٥٩)، ح ٧٥٢. وقد بدأ الباحث برواية الدارقطني لأنها أقرب للفظ الرواية عند الشيرازي.

(6) سنن الترمذي (١ / ١٦٢)، ح ٩٧.

(7) سنن ابن ماجه (١ / ١٨٣)، ح ٥٥٠.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف موصولاً، والراجح الإرسال في هذا الحديث، ولم يسنده إلا الوليد بن مسلم، وهو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية⁽¹⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين⁽²⁾، وقد صرح بالسماع في روايتي التخريج، وفي الإسناد علة أخرى، حيث قال أبو داود: (بَلَّغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ثَوْرٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَجَاءٍ)⁽³⁾، وقد رواه هنا بصيغة السماع، ولكن باقي روايات الحديث فيها العنعنة، ولذلك قال ابن حجر: (وَوَقَعَ فِي سُنَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ مَا يُوهِمُ رَفَعَ الْعِلَّةِ، وَهِيَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، ثَنَا رَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ، فَذَكَرَهُ، فَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّ ثَوْرًا سَمِعَهُ مِنْ رَجَاءٍ فَتَزَوَّلَ الْعِلَّةُ، وَلَكِنْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ الصَّفَّارُ فِي مُسْنَدِهِ⁽⁴⁾، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْخُلَوَانِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ رُشَيْدٍ، فَقَالَ: "عَنْ رَجَاءٍ" وَلَمْ يَقُلْ: "حَدَّثَنَا رَجَاءٌ"، فَهَذَا اخْتِلَافٌ عَلَى دَاوُدَ يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِصِحَّةِ وَصْلِهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ⁽⁵⁾، إضافة إلى أن عبد الله بن المبارك أتقن من الوليد بن مسلم المدلس، ولهذا قال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُومٌ، لَمْ يُسْنَدْهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَا: "لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمَغِيرَةُ)⁽⁶⁾، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: (رواه الوليد هكذا، ورواه غيره، ولم يذكر المغيرة، وأفسد هذا الحديث حديث الوليد؛ وهذا أشبه)⁽⁷⁾، ورواية المغيرة الصحيحة وردت من طريق عروة بن الزبير عن المغيرة حيث أخرجها أحمد، وفيها: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُحُ عَلَى ظُهُورِ الْخُفَيْنِ"⁽⁸⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٥٨٤.

(2) طبقات المدلسين ص ٥١.

(3) سنن أبي داود (١/ ٤٢)، ح ١٦٥.

(4) لم يعثر الباحث على هذا المسند.

(5) التلخيص الحبير (١/ ٤١٨).

(6) سنن الترمذي (١/ ١٦٢)، ح ٩٧. ولم يجد الباحث رواية عبد الله بن المبارك في الكتب المسندة، وقد علقها الترمذي عنه.

(7) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥١٥).

(8) مسند أحمد (٣٠/ ٨٩، ٩٠)، ح ١٨١٥٦.

١١٦ - قال النووي: (وَاحتجَّ مَنْ قَالَ: لَا يَنْقُضُ النَّوْمُ عَلَى هَيْئَةٍ مِنْ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ بِمَا رَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا"، وَأَمَّا " حَدِيثُ الدَّالَانِيِّ " فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِضَعْفِهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١)).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ، وَقَدْ نِمْتَ؟ فَقَالَ: "إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا"، زَادَ عُثْمَانُ، وَهَنَّادُ: فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ"^(٢))

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي بنحوه^(٣) عن إسماعيل بن موسى، وهَنَّادِ بْنِ السَّرِيِّ، ومحمد بن عبيد المَحَارِبِيِّ، وأحمد عن أبي بكر بن أبي شيبة مختصراً^(٤)، وأبو يعلى^(٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة مختصراً، أربعتهم: (إسماعيل بن موسى - هَنَّادِ بْنِ السَّرِيِّ - محمد بن عبيد - أبو بكر بن أبي شيبة) عن عبد السلام بن حرب به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّالَانِيُّ: وقد درسه الباحث في الحديث رقم: (٩٠)، وكان خلاصة القول فيه أنه صدوق يخطيء كثيراً، وكان يدلس، وقد ذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين^(٦)، فلا بد أن يصرح بالسماع.

(١)المجموع شرح المهذب (٢/ ١٩، ٢٠).

(٢)سنن أبي داود (١/ ٥٢)، ح ٢٠٢.

(٣)سنن الترمذي (١/ ١١١)، ح ٧٧.

(٤)مسند أحمد (٤/ ١٦٠)، ح ٢٣١٥.

(٥)مسند أبي يعلى (٤/ ٣٦٩)، ح ٢٤٨٧.

(٦)طبقات المدلسين ص ٤٨.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لتفرد عبد السلام بن حرب به، وهو ثقة حافظ له مناكير⁽¹⁾، كما أن يزيد بن عبد الرحمن الدالاني: صدوق يخطيء كثيراً وكان يدلس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، وكذلك قتادة بن دعامة ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته⁽²⁾، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، وقد ذكر شعبة بن الحجاج أن قتادة سمع من أبي العالية أربعة أحاديث، وزاد عليها البيهقي اثنين، وليس هذا الحديث منها⁽³⁾، وقال أبو داود: (ذَكَرْتُ حَدِيثَ يَزِيدِ الدَّالَانِيِّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَأَنْتَهَرَنِي اسْتِعْظَامًا لَهُ، وَقَالَ: «مَا لِيْزِيدِ الدَّالَانِيِّ يُدْخِلُ عَلَيَّ أَصْحَابِ قَتَادَةَ، وَلَمْ يَعْبَأْ بِالْحَدِيثِ»)⁽⁴⁾، وقال أبو داود عنه: (هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا يَزِيدُ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ وَرَوَى أَوْلَاهُ جَمَاعَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا مِنْ هَذَا)⁽⁵⁾.

وقال الترمذي: (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا لَا شَيْءَ، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا الْعَالِيَةِ، وَلَا أَعْرِفُ لِأَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ سَمَاعًا مِنْ قَتَادَةَ، قُلْتُ: أَبُو خَالِدٍ كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: صَدُوقٌ، وَإِنَّمَا يَهْمُ فِي الشَّيْءِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَعَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ صَدُوقٌ)⁽⁶⁾، وقال البيهقي: (وَرَوَى ذَلِكَ مَرْفُوعًا، وَلَا يَنْبَغُ رَفْعُهُ)⁽⁷⁾.

وقد روي الحديث موقوفًا على ابن عباس - رضي الله عنهما - حيث أخرجه ابن أبي شيبه من طريق مفسم بن بجرة بلفظ: "وَجَبَ الْوُضُوءُ عَلَيَّ كُلِّ نَائِمٍ، إِلَّا مَنْ خَفَقَ بِرَأْسِهِ خَفَقَةً، أَوْ خَفَقْتَيْنِ"، وعبارة ابن أبي رباح بلفظ: "مَنْ نَامَ وَهُوَ جَالِسٌ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ اضْطَجَعَ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ"⁽⁸⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٣٥٥.

(2) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(3) انظر: سنن أبي داود (١ / ٥٢)، السنن الكبرى للبيهقي (١ / ١٩٥).

(4) سنن أبي داود (١ / ٥٢).

(5) سنن أبي داود (١ / ٥٢).

(6) العلل الكبير للترمذي ص ٤٥.

(7) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ١٩١).

(8) مصنف ابن أبي شيبه (١ / ١٢٤)، ح ١٤١٢، (١ / ١٢٣)، ح ١٣٩٩.

١١٧ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِمَنْ قَالَ: لَا يَنْتَقِضُ مطلقًا بحديث حبيب بن أبي ثابت، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : " أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ... وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ احْتِجَاجِهِمْ بِحَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَمِنْ وَجْهَيْنِ: أَحْسَنُهُمَا، وَأَشْهُرُهُمَا أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ(1).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ حَبِيبِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ". قَالَ عُرْوَةُ: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ فَضَحِكَتْ(2).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي(3)، وابن ماجه(4)، وأحمد(5) من طريق وكيع بن الجراح به بنحوه، ومسلم من طريق عمر بن عبد العزيز(6)، وهشام بن عروة(7) عن عروة بن الزبير به بذكر الصوم بدل الصلاة.

وقد أخرجه الدارقطني من ثلاثة طرق:

أحدها: من طريق حاجب بن سليمان عن وكيع بنحوه(8)، والثانية: من طريق أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بلفظ: «يُقَبَّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يَتَوَضَّأُ»(9)، والثالثة: من طريق عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِمَعْنَاهُ(10)، ثلاثتهم عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير به.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

(1)المجموع شرح المذهب (٢ / ٣١، ٣٢).
(2)سنن أبي داود (١ / ٤٦)، ح ١٧٩.
(3)سنن الترمذي (١ / ١٣٣)، ح ٨٦.
(4)سنن ابن ماجه (١ / ١٦٨)، ح ٥٠٢.
(5)مسند أحمد (٤٢ / ٤٩٧)، ح ٢٥٧٦٦.
(6)صحيح مسلم (٢ / ٧٧٨)، ح ٦٩.
(7)صحيح مسلم (٢ / ٧٧٦)، ح ٦٢.
(8)سنن الدارقطني (١ / ٢٤٧)، ح ٤٨٨.
(9)سنن الدارقطني (١ / ٢٤٨)، ح ٤٨٩.
(10)المصدر نفسه، ح ٤٩٠.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن لغيره؛ لأنَّ حبيب بن أبي ثابت: في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽¹⁾، فلا بد أن يصرح بالسماع، ولم يصرح به في أي رواية، ولكنه توبع، غير أن الدارقطني قال: (تَقَرَّدَ بِهِ حَاجِبٌ، عَنْ وَكَيْعٍ، وَوَهَمَ فِيهِ، وَالصَّوَابُ عَنْ وَكَيْعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُقْبَلُ، وَهُوَ صَائِمٌ"، وَحَاجِبٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ، إِنَّمَا كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ)⁽²⁾.

وردَّ على ذلك الزيلعي فقال: (حَاجِبٌ لَا يُعْرَفُ فِيهِ مَطْعَنٌ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ وَوَتَّقَهُ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "لَا بَأْسَ بِهِ"، وَبَاقِي الْإِسْنَادِ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ...، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: هُوَ تَقَرَّدُ ثِقَةً، وَتَحْدِيثُهُ مِنْ حِفْظِهِ إِنْ كَانَ أُوجِبَ كَثْرَةُ خَطْبِهِ بِحَيْثُ يَجِبُ تَرْكُ حَدِيثِهِ، فَلَا يَكُونُ ثِقَةً، وَلَكِنَّ النَّسَائِيَّ وَتَّقَهُ، وَإِنْ لَمْ يُوجِبْ خُرُوجُهُ عَنِ الثَّقَّةِ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَهْمُ، وَكَانَ لِنِسْبَتِهِ إِلَى الْوَهْمِ بِسَبَبِ مُخَالَفَةِ الْأَكْثَرِينَ لَهُ)⁽³⁾.

وقال أبو داود: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَخْلَدٍ الطَّلَقَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَعْرَاءَ -، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، أَخْبَرَنَا أَصْحَابُنَا، عَنْ عُرْوَةَ الْمُرَيْيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ لِرَجُلٍ أَحْك عَنِّي أَنْ هَذَيْنِ - يَعْنِي حَدِيثَ الْأَعْمَشِ هَذَا، عَنْ حَبِيبٍ، وَحَدِيثَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ «فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ» - قَالَ يَحْيَى: أَحْك عَنِّي أَنَّهُمَا شِبْهُ لَا شَيْءٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: مَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، إِلَّا عَنْ عُرْوَةَ الْمُرَيْيِّ - يَعْنِي: لَمْ يُحَدِّثْهُمْ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ -، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَدْ رَوَى حَمْرَةُ الزِّيَّاتُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثًا صَحِيحًا)⁽⁴⁾.

وقال البيهقي: (فَعَادَ الْحَدِيثُ إِلَى رِوَايَةِ عُرْوَةَ الْمُرَيْيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ)⁽⁵⁾.

وقد ورد في رواية ابن ماجه التصريح بأنه عروة بن الزبير⁽⁶⁾، وقد قال ابن حجر عن عبد الرحمن بن معرء الذي روى عن الأعمش هذه الرواية التي فيها المجاهيل، وتغيير اسم عروة: (صدوق، تُكَلِّمُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ)⁽⁷⁾.

وقال الترمذي: (وَإِنَّمَا تَرَكَ أَصْحَابُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ لِحَالِ الْإِسْنَادِ. وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْعَطَّارَ الْبَصْرِيَّ يَذْكَرُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

(1) طبقات المدلسين ص ٣٧.

(2) سنن الدارقطني (١/ ٢٤٧).

(3) نصب الراية (١/ ٧٥).

(4) سنن أبي داود (١/ ٤٦)، ح ١٨٠.

(5) السنن الكبرى (١/ ٢٠١).

(6) سنن ابن ماجه (١/ ١٦٨)، ح ٥٠٢.

(7) تقريب التهذيب ص ٣٥٠.

المَدِينِي، قَالَ: ضَعَّفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: هُوَ شَبِيهٌ، لَا شَيْءَ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»، وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَلَا نَعْرِفُ لِإِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ سَمَاعًا مِنْ عَائِشَةَ، وَلَيْسَ يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ⁽¹⁾.

وقد مال ابن عبد البر إلى تصحيح الحديث فقال: (وَصَحَّحَهُ الْكُوفِيُّونَ وَتَبَتُّوهُ لِرِوَايَةِ النَّقَاتِ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ لَهُ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَا يُنْكَرُ لِقَاؤَهُ عُرْوَةَ؛ لِرِوَايَتِهِ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْ عُرْوَةَ، وَأَجَلٌ، وَأَقْدَمُ مَوْتًا، وَهُوَ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْعُلَمَاءِ الْجِلَّةِ)⁽²⁾.

قال الباحث: وأقرب الأقوال هو الاعتراف بعلّة التدليس عند حبيب بن أبي ثابت، وأن الإسناد قد توبع، ولعل الحديث مكون من قسمين أحدهما يتحدث عن الصلاة، والآخر عن الصوم، فمنهم من روى شطره، ومنهم من روى الآخر، والدليل رواية أبي أويس بلفظ: «يُقَبَّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يَتَوَضَّأُ».

١١٨ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُوْلَاءِ بِحَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُئِلَ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: "هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ"... وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ اخْتِجَاجِهِمْ بِحَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، فَمِنْ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال النسائي: (أَخْبَرَنَا هَنَادٌ، عَنْ مَلَاذِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ⁽⁴⁾، قَالَ: خَرَجْنَا وَفَدًا حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعَنَاهُ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ رَجُلٌ - كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَرَى فِي رَجُلٍ مَسَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْكَ، أَوْ بَضْعَةٌ مِنْكَ»⁽⁵⁾).

(1) سنن الترمذي (١ / ١٣٤ - ١٣٩).

(2) الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار (١ / ٢٥٧).

(3) المجموع شرح المذهب (٢ / ٤٢).

(4) أبيه: هو طلق بن علي بن طلق بن عمرو، ويقال: ابن علي بن المنذر بن قيس بن عمرو، يكنى أبا علي.

مشهور، وله صحبة، ووفادة، ورواية. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣ / ٤٣٧).

(5) سنن النسائي (١ / ١٠١)، ح ١٦٥.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن مسدد بن مسرهد⁽¹⁾، والترمذي عن هناد بن السري⁽²⁾، كلاهما عن ملازم بن عمرو به بنحوه، وأحمد من طريق أيوب بن عتبة⁽³⁾، وابن ماجه من طريق وكيع بن الجراح⁽⁴⁾، وأحمد عن موسى بن داود⁽⁵⁾، وقرآن بن تمام⁽⁶⁾، ثلاثتهم: (وكيع - موسى - قرآن)، عن محمد بن جابر، وكلاهما: (أيوب بن عتبة - محمد بن جابر)، عن قيس بن طلق به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مَلَازِمُ بْنُ عَمْرِو الْيَمَامِيُّ: صدوق⁽⁷⁾.

وثقه ابن معين⁽⁸⁾، وفي موضع: (هو أحبُّ إليَّ من أيوب بن عتبة)⁽⁹⁾، وابنُ نُمَيْرٍ⁽¹⁰⁾، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽¹¹⁾، وأحمد بن حنبل⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: (حاله مقارب)⁽¹³⁾، وفي موضع آخر: (كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ يَخْتَارُ مَلَازِمَ بْنَ عَمْرٍو عَلَى عِكْرِمَةَ بْنَ عَمَارٍ - يَعْنِي يَقُولُ: هُوَ أَثْبَتُ حَدِيثًا مِنْهُ-)⁽¹⁴⁾، وكذا وثقه أبو زرعة⁽¹⁵⁾، والفسوي⁽¹⁶⁾، والنسائي⁽¹⁷⁾، والدارقطني⁽¹⁸⁾،

(1) سنن أبي داود (١/ ٤٦)، ح ١٨٢.

(2) سنن الترمذي (١/ ١٣١)، ح ٨٥.

(3) مسند أحمد (٢٦/ ٢١٤)، ح ١٦٢٨٦٦.

(4) سنن ابن ماجه (١/ ١٦٣)، ح ٤٨٣.

(5) مسند أحمد (٢٦/ ٢١٩)، ح ١٦٢٩٢٢.

(6) مسند أحمد (٢٦/ ٢٢٢)، ح ١٦٢٩٥٥.

(7) تقريب التهذيب ص ٥٥٥.

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٨٣)، رواية الدارمي ص ٢٠١.

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٢٧٦).

(10) المحلى بالآثار (٢/ ٣٧٤).

(11) المحلى بالآثار (٢/ ٣٧٤).

(12) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٧٩).

(13) الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٦).

(14) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٧٩).

(15) الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٦).

(16) المعرفة والتاريخ (٢/ ١١٩).

(17) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٩٠).

(18) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٦٦.

وابن حزم⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو حاتم: (لا بأس به، صدوق)⁽⁴⁾، وأبو داود: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽⁵⁾.

وقال أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّبَّغِيُّ⁽⁶⁾: (فِيهِ نَظَرٌ)⁽⁷⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. قَيْسُ بْنُ طَلْقِ بْنِ عَلِيِّ اليمامي: صدوق⁽⁸⁾.

قال ابن معين عندما سئل عنه: (شيوخُ يماميةٌ ثقات)⁽⁹⁾، وعلّق ابن القطان على ذلك فقال: (فإن هذا التعميم لا يصح القضاء به على من لعنه قد زلّ عن خاطره، أو خفي عليه بعض أمره)⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر لابن معين: (وقد أكثر الناس في قيس بن طلق، ولا يحتج بحديثه)⁽¹¹⁾، ووثقه العجلي⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال الشافعي: (سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره، وقد عارضه من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث وتبته)⁽¹⁴⁾، وقال أحمد بن حنبل: (غيره أثبت منه)⁽¹⁵⁾، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن جابر، عن قيس بن طلق، عن أبيه، أنه سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هل في مس الذكر وضوء؟ قال: لا؟ فلم

(1)المطلى بالآثار (٢/ ٣٧٤).

(2)الكاشف (٢/ ٣١٠).

(3)الثقات (٩/ ١٩٥).

(4)الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٦).

(5)سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود ص ١٤٣.

(6)أحمد بن إسحاق الصبغى: هو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري، الشافعي، المعروف بالصبغى، وجمع وصنف، وبرع في الفقه، وتميز في علم الحديث، توفي سنة ٣٤٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٨٣ - ٤٨٧).

(7)السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢١٢).

(8)تقريب التهذيب ص ٤٥٧.

(9)تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٤٣.

(10)بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ١٤٤).

(11)سنن الدارقطني (١/ ٢٧٤). وقد قال ذلك ضمن مناظرة بينه، وبين ابن المديني، وأحمد بن حنبل، وقد رواها الدارقطني مسندة.

(12)معرفة الثقات (٢/ ٢٢٠).

(13)الثقات (٥/ ٣١٣).

(14)السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢١٣).

(15)تهذيب التهذيب (٨/ ٣٩٩).

يُنْبِئُهُ، وَقَالَ: قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ لَيْسَ مِمَّنْ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَوَهَّأَهُ^(١)، والدارقطني: (لَيْسَ بِأَقْوَى)^(٢).
قال الباحث: من الإنصاف أن يقال في هذا الرجل أنه صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأن قيس بن طلق بن علي صدوق، ولم يتابعه على هذا الحديث أحدٌ،
وقال ابن القطان: (وَالْحَدِيثُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَيُنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ: حَسَنٌ)^(٣)، وقد سبق قبل قليل
توهين أبي زرعة، وأبي حاتم للحديث.

وقال البرقاني: (سَأَلْتُ الدَّارِقَطَنِيَّ عَنْ هَذَيْنِ الْإِسْنَادَيْنِ: مَلَازِمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
بَدْرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ شَيْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "حَمَلَهُمَا النَّاسُ،
وَيُخْرِجَانِ"^(٤)، وسئل عن حديثه عن عبد الله بن بدر اليمامي عن قيس بن طلق عن أبيه، قال:
(كُلُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ يُخْرِجُ)^(٥).

وقال الترمذي: (وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ
أَيُّوبُ بْنُ عُثْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي
مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، وَأَيُّوبِ بْنِ عُثْبَةَ، وَحَدِيثِ مُلَازِمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ أَصْحُ
وَأَحْسَنُ)^(٦).

وقال الطحاوي: (فَهَذَا حَدِيثٌ مُلَازِمٌ، صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ الْإِسْنَادِ، غَيْرٌ مُضْطَرِبٌ فِي إِسْنَادِهِ،
وَلَا فِي مَتْنِهِ، فَهُوَ أَوْلَى عِنْدَنَا مِمَّا رَوَيْنَاهُ أَوْلَا مِنَ الْآثَارِ الْمُضْطَرِبَةِ فِي أَسَانِيدِهَا)^(٧).

وقد روى قيس بن طلق عن أبيه الحديث المخالف لهذا، وقد أخرجه الطبراني حيث قال:
(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَسَوِيُّ، ثنا حَمَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَيُّوبُ بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ
أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». لَمْ يَزُوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ
أَيُّوبِ بْنِ عُثْبَةَ إِلَّا حَمَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ الْآخَرَ حَمَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَهُمَا عِنْدِي
صَحِيحَانِ، وَيُسَبِّهُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَبْلَ هَذَا، ثُمَّ

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٦٨).

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١١٧).

(٣) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤/ ١٤٤).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٧٣.

(٥) المصدر نفسه ص ٦٦.

(٦) سنن الترمذي (١/ ١٣٢).

(٧) شرح معاني الآثار (١/ ٧٦).

سَمِعَ هَذَا بَعْدُ، فَوَافَقَ حَدِيثَ بُسْرَةَ⁽¹⁾، وَأُمَّ حَبِيبَةَ⁽²⁾، وَأَبِي هُرَيْرَةَ⁽³⁾، وَزَيْدَ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ⁽⁴⁾، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكْرِ، فَسَمِعَ الْمُنْسُوحَ وَالنَّاسِخَ⁽⁵⁾.

وقال الباحث: وبهذا يتبين لنا أن الإسناد حسن، وغاية ما في الأمر أنه منسوخ، لا ضعيف.

١١٩ - قال النووي: (رَوِيَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمَعْبَدِ الْجُهَنِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ: " أَنَّ رَجُلًا أَعْمَى جَاءَ وَالنَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الصَّلَاةِ، فَتَرَدَّى فِي بِنْرِ، فَضَحِكَ طَوَائِفُ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنْ ضَحِكَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، وَأَمَّا مَا نَقَلُوهُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَرَفَّقْتَهُ، وَعَنْ عِمْرَانَ⁽⁶⁾، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا رَوَاهُ، فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ⁽⁷⁾).

نص الحديث:

قال عبد الرزاق: (عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ، عَنْ أُمِّ الْهُدَيْلِ⁽⁸⁾، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّي بِالنَّاسِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فِي بَصَرِهِ سُوءٌ، فَوَقَعَ فِي بِنْرِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ضَحِكَ فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ، وَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ»⁽⁹⁾.

(1) انظر حديث بسرة بنت صفوان: سنن أبي داود (١/ ٤٦)، ح ٨١. وإسناده صحيح.

(2) انظر حديث أم حبيبة: سنن ابن ماجه (١/ ١٦٢)، ح ٤٨١. وإسناده ضعيف؛ للانقطاع بين محول الشامي، وعنبسة بن أبي سفيان، وممن قال بالانقطاع بينهما: البخاري، وأبو زرعة. انظر: جامع التحصيل ص ٢٨٥.

(3) انظر حديث أبي هريرة: مسند أحمد (١٤/ ١٣٠)، ح ٨٤٠٤. وإسناده ضعيف؛ لأجل يزيد بن عبد الملك النوفلي، وهو ضعيف. تقريب التهذيب ص ٦٠٣، ويحيى بن يزيد بن عبد الملك، وهو ابنه، وقد قال عنه أبو حاتم: (منكر الحديث، لا أدري منه، أو من أبيه، لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً). الجرح والتعديل (٩/ ١٩٨)، وقال ابن عدي: (وهو ضعيف، ووالده يزيد ضعيف، والضعف على أحاديثه التي أمليت، والذي لم أمليه بيّن، وعامتها غير محفوظة). الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١١٦).

(4) انظر حديث زيد بن خالد: مسند أحمد (٣٦/ ١٩)، ح ٢١٦٨٩. وإسناده حسن؛ لأجل محمد بن إسحاق، وهو صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر. تقريب التهذيب ص ٤٦٧، وأما عن تدليس، فهو من المرتبة الرابعة عند ابن حجر. طبقات المدلسين ص ٥١، وقد صرح في الرواية بالسماع، وحديثه لا علاقة له ببدعتي التشيع، والقدر.

(5) المعجم الكبير للطبراني (٨/ ٣٣٤)، ح ٨٢٥٢.

(6) انظر الحديث التالي لهذا الحديث.

(7) المجموع شرح المهذب (٢/ ٦١).

(8) أم الهُدَيْل: حفصة بنت سيرين الأنصارية، ماتت بعد المائة. تقريب التهذيب ص ٧٤٥.

(9) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٣٧٦)، ح ٣٧٦٣.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان⁽¹⁾، والدارقطني من طريق حفص بن سليمان⁽²⁾، ومطر بن طهمان⁽³⁾، ثلاثتهم عن أم الهُدَيْلِ حفصة بنت سيرين به مرسلًا بنحوه، وعبد الرزاق⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾ من طريق قتادة بن دعامة، والدارقطني من طريق محمد بن سيرين، ويحيى بن دينار⁽⁶⁾، ثلاثتهم عن أبي العالية رُفِيعَ بن مِهْرَانَ مرسلًا بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل إرسال أبي العالية رُفِيعَ بن مِهْرَانَ للحديث، وهو ثقة، كثير الإرسال⁽⁷⁾.

وقد ورد الحديث من طريق بعض التابعين مرسلًا، كما ذكر النووي⁽⁸⁾، وقد قال ابن عدي: (لأبي العالية الرياحي أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وأكثر ما نقم عليه من هذا الحديث: حديث الضحك في الصلاة، وكل من رواه غيره، فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية، والحديث له، وبه يعرف، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة)⁽⁹⁾، وقال الدارقطني: (رَجَعَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا الَّتِي قَدَّمْتُ ذِكْرَهَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى أَبِي الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيِّ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ أَرْسَلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُسَمِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ رَجُلًا سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَكَانَ

(1) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٣٧٦)، ح ٣٧٦٠.

(2) سنن الدارقطني (١/ ٣١٠)، ح ٦٣٢.

(3) سنن الدارقطني (١/ ٣١٠)، ح ٦٣١.

(4) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٣٧٦)، ح ٣٧٦١.

(5) سنن الدارقطني (١/ ٢٩٨)، ح ٦٠٣.

(6) سنن الدارقطني (١/ ٣٠٧، ٣١٢)، ح ٦٢٤، ٦٣٨.

(7) تقريب التهذيب ص ٢١٠.

(8) انظر حديث الحسن البصري: السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٢٧)، ح ٦٨٠، وانظر: حديث معبد الجهني: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٠٢)، وانظر حديث إبراهيم النخعي: سنن الدارقطني (١/ ٣١٤)، ح ٦٤٣، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٢٨)، ح ٦٨١، وحديث الزهري: السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٢٨)، ح ٦٨٢. وكل هذه الطرق مرسله.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٠٥).

عَالِمًا بِأَبِي الْعَالِيَةِ وَبِالْحَسَنِ، فَقَالَ: لَا تَأْخُذُوا بِمَرَاسِيلِ الْحَسَنِ وَلَا أَبِي الْعَالِيَةِ فَإِنَّهُمَا لَا يُبَالِيَانِ عَنْ مَنْ أَخَذَا^(١).

ولعل النووي قال بأنها واهية لأنها اعتمدت كلها على أبي العالوية، وهي مما أنكر عليه كما سبق عند ابن عدي، والدارقطني.

١٢٠ - قال النووي: (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٢)، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ قَرْقَرَةٌ، يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَالْوُضُوءُ...، وَأَمَّا مَا نَقَلُوهُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَرَفَّقْتِهِ، وَعَنْ عِمْرَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ"^(٣)).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا بِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ حَيَّانٍ، نَا الْحَسَنَ بْنَ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، نَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّرْحُمِيُّ^(٤)، نَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْعَلَاءِ، نَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ قَرْقَرَةً فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ»^(٥)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الأعرابي عن محمد بن عيسى به بنحوه^(٦)، وابن عدي من طريق عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش به بمثله^(٧)، وابن قانع من طريق بقية بن الوليد عن محمد بن راشد الخزاعي، عن الحسن البصري به بمعناه، وفيه قصة^(٨).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣١٤).

(٢) عمران بن الحصين: عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنِ بْنِ عَبِيدِ بْنِ خَلْفِ بْنِ عَبْدِ نَهْمِ بْنِ حُدَيْفَةَ، أَبُو نُجَيْدِ الْخَزَاعِيِّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، أَسْلَمَ وَغَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزَاوَاتٍ، وَعَقِبَهُ بِالْبَصْرَةِ، بَعَثَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُفَقِّهُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ، كَانَتْ الْمَلَائِكَةُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ مِنْ جَوَانِبِ بَيْتِهِ فِي عِلَّتِهِ، فَلَمَّا اكْتَوَى فَقَدَهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ، تُوفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: ائْتَنَيْنَ وَخَمْسِينَ. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢١٠٨).

(٣) المجموع شرح المهذب (٢/ ٦١).

(٤) التَّرْحُمِيُّ: هذه النسبة إلى التَّراخمة، وهي بطن من يَحْصُبُ، نزلت بحمص. الأنساب للسمعاني (٣/ ٣٦).

(٥) انظر: سنن الدارقطني (١/ ٣٠٢)، ح ٦١٢.

(٦) معجم ابن الأعرابي (١/ ٢٥١)، ح ٤٦٥.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٩٤).

(٨) معجم الصحابة (٣/ ٩٦)، ح ٩٧.

دراسة رجال الإسنادين:

رجالهما ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ حَيَّانِ الْمَدَائِنِيِّ:

وثقه أبو بكر البرقاني، وفي موضع: (لا بأس به)⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال اللالكائي: (صالح، ليس يُدْفَعُ عن السماع، لكن كان الغالب عليه إقراء القرآن)⁽³⁾، وفي موضع: (ضعيف)⁽⁴⁾.

وضعه الدارقطني⁽⁵⁾، وفي موضع: (متروك الحديث)⁽⁶⁾، وفي موضع: (لا شيء)⁽⁷⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: حَدَّثَ عن مشايخه بما لم يُتَابِعْ عليه، سمعت من يحكي أنه كان مغفلاً لم يكن يدرى ما الحديث؟⁽⁸⁾.

قال الباحث: ضعيف.

٢. الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ الْمَدَائِنِيِّ:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان يخطيء، ويخالف)⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: (وَلِلْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ هَذَا أَحَادِيثُ غَرَائِبُ حِسَانٌ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ)⁽¹⁰⁾. وقال أبو حاتم: (ليس بقوي الحديث، ضعيف الحديث)⁽¹¹⁾، وقال العقيلي: (كثير الوهم)⁽¹²⁾، وقال الأزدي: (واهي الحديث)⁽¹³⁾، وضعفه الدارقطني⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (متروك الحديث)⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ بغداد (٣ / ٢٠٤).

(2) الثقات (٩ / ١٤٣).

(3) تاريخ بغداد (٣ / ٢٠٤).

(4) تاريخ بغداد (٣ / ٢٠٤).

(5) تاريخ بغداد (٣ / ٢٠٤).

(6) سوالات الحاكم للدارقطني ص ١٣٥.

(7) سوالات السلمي للدارقطني ص ٢٧٦.

(8) تاريخ بغداد (٣ / ٢٠٤).

(9) الثقات (٨ / ١٦٨).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١٧٤).

(11) الجرح والتعديل (٣ / ٣٣).

(12) الضعفاء الكبير (١ / ٢٤١).

(13) تاريخ بغداد (٧ / ٤١٧).

(14) سنن الدارقطني (١ / ١٣٢).

(15) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥ / ٣٤٧).

وقال الذهبي تعقيباً على تحسين ابن عدي لحديثه: (بل هو هالك)⁽¹⁾.

قال الباحث: متروك الحديث.

٣. سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّرْخُمِيُّ: لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.

٤. إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ: صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم⁽²⁾، ولا داعي لدراسته لأن روايته عن عمر بن قيس، وهو مكّي، وبالتالي فهو مُخَلِّطٌ في روايته عنه.

٥. عمر بن قيس المكي المعروف ب(سندل): متروك⁽³⁾.

٦. عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ: المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته، اتَّهَمَهُ جماعة مع أنه كان عابداً⁽⁴⁾.

قال الباحث: للعلماء في عمرو بن عبّيد كلامٌ كثيرٌ، فقد كان يحيى القطان وعبد الرحمن ابن مهدي لا يُحَدِّثَانِ عنه⁽⁵⁾، وقال ابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بأهلٍ أن يُحَدِّثَ عنه)⁽⁷⁾، وقال الفلاس، وأبو حاتم: (متروك الحديث)⁽⁸⁾، زاد الفلاس: (صاحب بدعة)، وقال ابن حبان: (كَانَ دَاعِيَةً إِلَى الاعتزال، يشتم أصحابَ رسولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ويكذب مع ذلك في الحديث توهمًا لا تعمداً)⁽⁹⁾، وابن عدي: (للسلفِ فيمن يُنسبُ إلى الصّلاحِ كلامٌ كثيرٌ، حتّى قال يحيى القطان: "مَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَصْرَحَ بِالْكَذِبِ مِنْ قَوْمٍ يُنْسَبُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَكَانَ يَغُرُّ النَّاسَ بِنُسُكِهِ وَنَقَشُفِهِ، وَهُوَ مَذْمُومٌ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جَدًّا، مُعَلَّنٌ بِالْبِدَعِ"، وَقَدْ كَفَّانَا مَا قَالَ فِيهِ النَّاسُ)⁽¹⁰⁾، وقد اتهمه أيوب السخيتاني بالكذب في الحديث⁽¹¹⁾.

قال الباحث: متروك.

(1) ميزان الاعتدال (١/ ٥١٩).

(2) تقريب التهذيب ص ١٠٩.

(3) تقريب التهذيب ص ٤١٦.

(4) تقريب التهذيب ص ٤٢٤.

(5) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٧).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٢١٣).

(7) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٧).

(8) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٧).

(9) المجروحين (٢/ ٦٩).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٩٥).

(11) المجروحين (٢/ ٦٩).

الحكم على الإسناد:

إسنادهما منكران؛ لأن مدارهما على عمر بن قيس المكي، وعمرو بن عبّيد المعتزلي المتروكين، وقد تابع محمد بن راشد عمرو بن عبّيد متابعة تامة، وفي إسناد الرواية المتابعة بقية بن الوليد، وهو مدلس من المرتبة الرابعة، ولم يصرح بالسماع⁽¹⁾.

كما أن في الإسناد الأول ضعيف، ومتروك الحديث، وهما: محمد بن عيسى بن حيّان، والحسن بن قتيبة.

وفي الإسناد الثاني: إسماعيل بن عيَّاش، وهو مُخَلِّطٌ في روايته عن غير أهل بلده، وروايته هنا عن عمر بن قيس، وهو مكي، وقد تابعه الحسن بن قتيبة في الإسناد الأول، وهو متروك الحديث، فلا يصلح للمتابعة.

قال ابن عدي: (وَقَدْ اِخْتَلَفَ عَنِ الْحَسَنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ مَعْبُدِ بْنِ هُوْدَةَ، وَعَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ قَدْ قَالَ: عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَكُلُّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ)⁽²⁾، وقال الدارقطني عن روايات الحسن: (فَهَذِهِ أَقَاوِيلُ أَرْبَعَةٌ عَنِ الْحَسَنِ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَسَانَ إِنَّمَا سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سَبْرِينَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيِّ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽³⁾.

١٢١ - قال الشيرازي: (روى ابنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: " يَتَّصِقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ"، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: (وَاتَّفَقَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، وَاضْطِرَابِهِ)، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ: (وَمُعْتَمَدُهُمْ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ)⁽⁴⁾.

(1) طبقات المدلسين ص ٤٩.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٩٤).

(3) سنن الدارقطني (١ / ٣٠٣).

(4) المجموع شرح المذهب (٢ / ٣٥٩ - ٣٦١).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى⁽¹⁾، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي الْحَكَمُ⁽²⁾)، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَكَذَا الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ قَالَ: «دِينَارٌ، أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق أبي الحسن الجزري موقوفاً على التفصيل في نوع الدم⁽⁴⁾، وأحمد من طريق قتادة بن دعامة مرفوعاً بمثله⁽⁵⁾، والدارمي مرفوعاً على التفصيل في نوع الدم⁽⁶⁾، والطحاوي على التفصيل في نوع الدم⁽⁷⁾، وقال سفيان بن عيينة في الرواية: (أراه مرفوعاً)، والدارقطني بمثله مرفوعاً⁽⁸⁾، والبزار موقوفاً على التفصيل في نوع الدم⁽⁹⁾، أربعتهم: (الدارمي - الطحاوي - الدارقطني - البزار) من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق. وأخرجه الدارمي من طريق سفيان الثوري مرفوعاً، حيث ذكر التصديق بنصف دينار⁽¹⁰⁾، والطحاوي من طريق حماد بن سلمة موقوفاً بمثله، وشريك بن عبد الله النخعي بلفظ: "يتصدق بنصف دينار"، ثلاثتهم: (سفيان - حماد - شريك)، عن خُصَيْفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽¹¹⁾، والطحاوي من طريق يعقوب بن عطاء بمثله مرفوعاً⁽¹²⁾، والدارقطني من طريق علي بن بذيمة بمثله مرسلًا⁽¹³⁾، والدارمي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى موقوفاً بمثله⁽¹⁴⁾، سبعتهم:

(1) يحيى: يحيى بن سعيد بن قُرُوحِ التميمي، أبو سعيد القطان، البصري، ت ١٩٨ هـ. تقريب التهذيب ص ٥٩١.

(2) الحكم: الحكم بن عُنَيْبَةَ، أبو محمد الكِنْدِيُّ، الكوفي، ت ١١٣ هـ أو بعدها. تقريب التهذيب ص ١٧٥.

(3) سنن أبي داود (١ / ٦٩)، ح ٢٦٤.

(4) سنن أبي داود (١ / ٦٩)، ح ٢٦٥.

(5) مسند أحمد (٤ / ٢٧)، ح ٢١٢١.

(6) المصدر نفسه (١ / ٧٢٢)، ح ١١٥١.

(7) شرح مشكل الآثار (١٠ / ٤٣٤)، ح ٤٢٣١. وورد في هذه الرواية عبد الكريم الجزري بدل عبد الكريم بن أبي المخارق. وهو خلاف ما عليه جميع الروايات.

(8) سنن الدارقطني (٤ / ٤٣٧)، ح ٣٧٤٦. وفيه بعد الكريم بن مالك بدل: عبد الكريم بن أبي المخارق.

(9) مسند البزار (١١ / ٥٥)، ح ٤٧٥٠.

(10) سنن الدارمي (١ / ٧٢١)، ح ١١٤٩.

(11) شرح مشكل الآثار (١٠ / ٤٣٣، ٤٣٤)، ح ٤٢٣٠.

(12) شرح مشكل الآثار (١٠ / ٤٣٩)، ح ٤٢٣٧.

(13) سنن الدارقطني (٤ / ٤٣٧)، ح ٣٧٤٦.

(14) سنن الدارمي (١ / ٧٢٣)، ح ١١٥٥.

(أبو الحسن الجزري - قتادة بن دعامة - عبد الكريم بن أبي المخارق - خُصِيفُ بن عبد الرحمن - يعقوب بن عطاء - علي بن بَدِيْمَة - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلَى)، عن مِقْسَمِ بن بُجْرَة به. وأُخرجَه أحمد من طريق عطاء العطار مرفوعاً، ولفظه: " يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفَ دِينَارٍ"⁽¹⁾، والبيهقي عن عبد الكريم بن أبي المخارق مرفوعاً، بنفس لفظ أحمد السابق⁽²⁾، والنسائي من طريق الحكم بن عتيبة موقوفاً بمثله⁽³⁾، ثلاثتهم: (عطاء العطار - عبد الكريم بن أبي المخارق - الحكم بن عتيبة)، عن عكرمة مولى ابن عباس، والدارمي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلَى عن عطاء بن أبي رباح موقوفاً، وفيه التصديق بدینار⁽⁴⁾، والدارمي عن رجل مبهم موقوفاً على التفصيل في موعد الإتيان⁽⁵⁾، ثلاثتهم: (عكرمة - عطاء - رجل مبهم)، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

مِقْسَمُ بْنُ بُجْرَةَ: وقد سبقت دراسته في الحديث رقم: (٦٠)، وأنه صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لوجود مِقْسَمِ بْنِ بَجْرَةَ، وهو صدوق، وقد قَالَ الشَّافِعِيُّ: (لَوْ كَانَ ثَابِتًا أَحَدْنَا بِهِ)⁽⁶⁾، وقال الألباني: (وفي ذلك ما يَرُدُّ على النووي في دعواه في شرح المهذب، والتنقيح، والخلاصة: أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم، وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح)⁽⁷⁾.

١٢٢ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " لَا جُمُعَةَ، وَلَا تَشْرِيْقَ إِلَّا فِي مِصْرٍ" ... وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي اِخْتَجُّوا بِهِ فَضَعِيفٌ، مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ)⁽⁸⁾.

(1) مسند أحمد (٥ / ٣٩٩)، ح ٣٤٢٨.

(2) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٤٧٣)، ح ١٥٢٣.

(3) السنن الكبرى (٨ / ٢٣٠)، ح ٩٠٥٤.

(4) سنن الدارمي (١ / ٧٢٣)، ح ١١٥٣.

(5) سنن الدارمي (١ / ٧٢١)، ح ١١٤٨.

(6) السنن الصغير (١ / ٦٩).

(7) صحيح أبي داود (٢ / ١٩).

(8) المجموع شرح المهذب (٤ / ٥٠٥).

لم أجد هذا الحديث مرفوعاً، ووجدته موقوفاً من قول علي بن أبي طالب، قال ابن الجعد: (أنا أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا جُمُعَةَ، وَلَا تَشْرِيقَ»⁽¹⁾ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ»⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة عن محمد بن خازم عن الأعمش بمثله⁽³⁾، ومن طريق طلحة بن نافع، وفيه زيادة⁽⁴⁾، وعبد الرزاق في مصنفه بمثله⁽⁵⁾، والطحاوي بنحوه⁽⁶⁾ من طريق يزيد اليامي، وعبد الرزاق من طريق جابر الجعفي بمثله، وفيه زيادة⁽⁷⁾، أربعته: (الأعمش - طلحة بن نافع - عبد الرزاق - يزيد اليامي - جابر الجعفي)، عن سعد بن عبيدة به، وعبد الرزاق من طريق الحارث بن عبد الله الأعور عن علي بن أبي طالب بمثله⁽⁸⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو جَعْفَرٍ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاهَانَ الرَّازِي: صدوق سيء الحفظ⁽⁹⁾.
- وثقه ابن سعد⁽¹⁰⁾، وابن معين⁽¹¹⁾، وزاد في موضع: (وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة)⁽¹²⁾، وفي موضع قال: (صالح)⁽¹³⁾، وفي آخر: (يُكْتَبُ حديثه، إلا أنه يخطئ)⁽¹⁴⁾.

(1) تَشْرِيقٌ: صلاة العِيدِ، وَيُقَالُ لِمَوْضِعِهَا الْمُسَرَّقُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٦٤).

(2) مسند ابن الجعد ص ٤٣٨، ح ٢٩٩٠.

(3) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٣٩)، ح ٥٠٦٤.

(4) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٣٩)، ح ٥٠٥٩.

(5) مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٦٨)، ح ٥١٧٧.

(6) شرح مشكل الآثار (٣/ ١٨٨)، ح ١١٥٤.

(7) مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٦٧)، ح ٥١٧٥.

(8) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٣٠١)، ح ٥٧١٩.

(9) تقريب التهذيب ص ٦٢٩.

(10) الطبقات الكبير (٩/ ٣٨٤).

(11) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١/ ٩٩).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٣٥٨).

(13) الجرح والتعديل (٦/ ٢٨١).

(14) تاريخ بغداد (١١/ ١٤٨).

ووثقه ابن المديني⁽¹⁾، وفي موضع: (هو نحو موسى بن عبيدة، وهو يخلط فيما روى عن مغيرة، ونحوه)⁽²⁾، وكذا وثقه ابن عمار الموصلي⁽³⁾، وأبو حاتم، وزاد: (صدوق، صالح الحديث)⁽⁴⁾، والحاكم⁽⁵⁾، وقال ابن عبد البر: (هو عندهم ثقة، عالم بتفسير القرآن)⁽⁶⁾.
وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة مستقيمة يرويهها، وقد روى عنه الناس، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به)⁽⁷⁾، والذهبي: (صالح الحديث)⁽⁸⁾.
وقال الفلاس: (فيه ضعف، وهو من أهل الصدق، سيئ الحفظ)⁽⁹⁾، وأبو زرعة: (شيخ، يهم كثيراً)⁽¹⁰⁾، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش: (سيئ الحفظ، صدوق)⁽¹¹⁾، والساجي: (صدوق، ليس بمتقن)⁽¹²⁾.
وقال أحمد: (ليس بقوي في الحديث)⁽¹³⁾، وفي موضع: (مضطرب الحديث)⁽¹⁴⁾، وقال العجلي: (ليس بالقوي)⁽¹⁵⁾، والنسائي: (ليس بالقوي في الحديث)⁽¹⁶⁾، وابن حبان: (كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات، ولا يجوز الإعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات)⁽¹⁷⁾.
قال الباحث: صدوق سيئ الحفظ.

(1)سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ١٢٢.

(2)تاريخ بغداد (١١ / ١٤٨).

(3)المصدر نفسه.

(4)الجرح والتعديل (٦ / ٢٨١).

(5)تهذيب التهذيب (١٢ / ٥٧).

(6)المصدر نفسه.

(7)الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٤٤٩).

(8)ميزان الاعتدال (٣ / ٣١٩).

(9)تاريخ بغداد (١١ / ١٤٨).

(10)الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٤٤٣).

(11)تاريخ بغداد (١١ / ١٤٩).

(12)تاريخ بغداد (١١ / ١٤٩).

(13)العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١٣٣).

(14)المجروحين (٢ / ١٢٠).

(15)تهذيب التهذيب (١٢ / ٥٧). ولم أجد في معرفة الثقات له.

(16)سنن النسائي (٣ / ٢٥٨).

(17)المجروحين (٢ / ١٢٠).

٢. أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبِ السُّلَمِيِّ: ثِقَةٌ نَبِيَتْ (1)، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ
مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالرَّاجِحُ السَّمَاعُ (2).

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن موقوفًا؛ لأجل أبي جعفر الرازي، وهو صدوق سيئ الحفظ، وقد تابعه محمد بن خازم متابعة تامة، فيرتقي إلى صحيح لغيره، وأما رفع الحديث فهو معضل، فقد قال أبو يوسف القاضي: (وَزَعَمَ أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا جُمُعَةَ وَلَا تَشْرِيْقَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ» (3)).

قال الزيلعي: (غَرِيبٌ مَرْفُوعًا، وَإِنَّمَا وَجَدْنَاهُ مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (4)، وقال ابن حجر: (لم أجدُه، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا: "لَا تَشْرِيْقَ وَلَا جُمُعَةَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ". وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ) (5).

وقال الألباني: (لا أصل له مرفوعًا فيما علمت إلا قول أبي يوسف في كتاب الآثار له رقم (٢٩٦): "وزعم أبو حنيفة أنه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال.... " فذكره مرفوعًا، وهذا وهم، وإليه أشار أبو يوسف بقوله: "وزعم أبو حنيفة" مع أنه إمام، على أنه معضل) (6).

١٢٣ - قال النووي: (... وَبِحَدِيثِ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمَقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ (7)، عَنْ جَدِّهِ (8)، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ، وَالْبَعَالِ، وَالْحَمِيرِ، وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، مِنْ رِوَايَةِ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ صَالِحِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكْرِبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ خَالِدِ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ (9).

(1) تقريب التهذيب ص ٢٩٩.

(2) انظر: جامع التحصيل ص ٢٠٨.

(3) الآثار لأبي يوسف ص ٦٠.

(4) نصب الراية (٢ / ١٩٥).

(5) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١ / ٢١٤).

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٢ / ٣١٧).

(7) أبيه: يحيى بن المقدام بن معديكرب. تقريب التهذيب ص ٥٩٧.

(8) جده: المقدام بن معديكرب بن عمرو بن يزيد بن معديكرب، يكنى أبا كريمة، وقيل كنيته: أبو يحيى، صحب النبي - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه أحاديث، وعن خالد بن الوليد، ومعاذ، وأبي أيوب. ونزل حمص.

(9) الإصابة في تمييز الصحابة (٦ / ١٦١).

(9) المجموع شرح المذهب (٩ / ٤).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ شَيْبٍ، وَحَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحِ الْحَمِصِيِّ، قَالَ حَيُّوَةُ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْحَمِيرِ»، زَادَ حَيُّوَةُ: «وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي عن إسحاق بن راهويه بنحوه⁽²⁾، وابن ماجه عن محمد بن المصفي بمثله⁽³⁾، وأحمد عن يزيد بن عبد ربه بمثله⁽⁴⁾، ثلاثهم عن بقية بن الوليد به، وأبو داود من طريق سليمان بن سليم الحمصي⁽⁵⁾، والطبراني من طريق سعيد بن غزوان⁽⁶⁾، كلاهما عن صالح ابن يحيى عن جده عن خالد بن الوليد بنحوه مع زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. سَعِيدُ بْنُ شَيْبٍ: صدوق⁽⁷⁾.

قال الجوزجاني: (كَانَ شَيْخًا صَالِحًا)⁽⁸⁾، وقال الذهبي: (صدوق من الصالحاء)⁽⁹⁾، وفي موضع: (كان شيخًا صالحًا مقبولًا)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق كما قال الذهبي.

٢. بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ: وقد سبقت دراسته في الحديث رقم: (٥١)، وأنه ثقة في روايته عن الثقات، وأما روايته عن المجهولين فضعيفة، وكذلك لا بد من التصريح بالسماع من شيوخه، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقاته.

(1) سنن أبي داود (٣/ ٣٥٢)، ح ٣٧٩٠. ويلاحظ سقوط: ثور بن يزيد، من نص المجموع، وهو هكذا في المطبوع.

(2) سنن النسائي (٧/ ٢٠٢)، ح ٤٣٣١.

(3) سنن ابن ماجه (٢/ ١٠٦٦)، ح ٣١٩٨.

(4) مسند أحمد (٢٨/ ١٨)، ح ١٦٨١٧.

(5) سنن أبي داود (٣/ ٣٥٦)، ح ٣٨٠٦.

(6) المعجم الكبير (٤/ ١١١)، ح ٣٨٢٨.

(7) تقريب التهذيب ص ٢٣٧.

(8) تهذيب الكمال (١٠/ ٤٩٩). ولم أجد في أحوال الرجال.

(9) الكاشف (١/ ٤٣٨).

(10) تاريخ الإسلام (٥/ ٥٧٦).

٣. صَالِحُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ: لَيْنٌ^(١).
وقال البخاري: (فيه نظر)^(٢).

قال الباحث: ضعيف.

٤. يَحْيَى بْنُ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ: مستور^(٣).
وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

قال الباحث: مستور كما قال ابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

١. لأن مداره على صالح بن يحيى الكندي الضعيف، وأباه يحيى بن المقدم المستور،
ولم يتابعهما أحد على ذلك.

٢. أن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم من بعض
كما قال الخطابي^(٥).

وأما عن بقية بن الوليد فقد صرح بالسماع في رواية النسائي، وابن ماجه، وأحمد.

قال أحمد بن حنبل: (هَذَا حَدِيثٌ مَنْكُرٌ، وَبَقِيَّةٌ مِنَ الْمَدْلِسِيِّينَ يَحْدُثُ عَنِ الضَّعْفَاءِ،
وَيَحْذَفُ ذِكْرَهُمْ فِي أَوْقَاتٍ)^(٦)، وقال الخطابي: (في إسناده نظر)^(٧)، وقال ابن عبد البر: (وَهَذَا
حَدِيثٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِضَعْفِ إِسْنَادِهِ، وَحَدِيثُ الْإِبَاحَةِ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ
بْنُ سَعْدٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ لُحْمِ الْخَيْلِ)^(٨).

ولم يعارضهم إلا العيني حيث قال: (سَنَدُ حَدِيثِ خَالِدٍ جَيِّدٌ، وَلِهَذَا لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
سَكَتَ عَنْهُ، فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ)^(٩).

قال الباحث: وحكم العيني يعارض ما ذكر من وجود ضعيف، ومستور، وانقطاع في
الإسناد، وهذا كله مضعف للإسناد، عدا عن معارضته لما أخرجه البخاري من حديث جابر بن

(١) تقريب التهذيب ص ٢٧٤.

(٢) التاريخ الكبير (٤ / ٢٩٣).

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٩٧.

(٤) الثقات (٥ / ٥٢٤).

(٥) معالم السنن (٤ / ٢٤٥).

(٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢ / ١٧١).

(٧) معالم السنن (٤ / ٢٤٥).

(٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠ / ١٢٨).

(٩) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٧ / ٢٤٨).

عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ، وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ»⁽¹⁾، ولهذا قال بعضهم بأن هذا الحديث الضعيف منسوخ⁽²⁾.

١٢٤ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِمَنْ جَوَزَ بَيْعَهُ بِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " أَنَّهُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ ... ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا احْتَجُّوا بِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَالْآثَارِ⁽³⁾، فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ⁽⁴⁾).

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: "نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ"⁽⁵⁾).

تخريج الحديث:

وردت روايات كثيرة تنهى عن ثمن الكلب، حيث رويت عن أبي هريرة، وقد أخرج إحداهما أبو داود من طريق علي بن رباح اللخمي عن أبي هريرة⁽⁶⁾، حيث قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ⁽⁷⁾، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ»، ولم أجد استثناء كلب الصيد إلا في رواية البيهقي حيث رواها من طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء، عن أبي هريرة، وقال: (رَوَايَةُ حَمَادٍ عَنْ قَيْسٍ فِيهَا نَظَرٌ)⁽⁸⁾، وفي إسناده مؤمل بن إسماعيل، وهو صدوق سيء الحفظ⁽⁹⁾، ورواية موقوفة على أبي هريرة أنه كره ذلك، حيث أخرجها ابن أبي شيبة من طريق حماد بن سلمة عن أبي المهزَّم يزيد بن سفيان⁽¹⁰⁾، وورد في

(1) صحيح البخاري (٧ / ٩٥)، ح ٥٥٢٠.

(2) انظر: المجموع شرح المذهب (٩ / ٤).

(3) من هذه الآثار: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّهُ قَضَى فِي كَلْبٍ صَنَدٍ قَتَلَهُ رَجُلٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَقَضَى فِي كَلْبٍ مَاشِيَةٍ بِكَبْشٍ). المجموع شرح المذهب (٩ / ٢٢٨)، وقد أخرجه الطحاوي من طريق ابن جريج، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. انظر: شرح معاني الآثار (٤ / ٥٨)، ح ٥٧٢٧. وإسناده منقطع؛ لأن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب. انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ١٢).

(4) المجموع شرح المذهب (٩ / ٢٢٨، ٢٢٩).

(5) سنن الترمذي (٣ / ٥٧٠)، ح ١٢٨١.

(6) سنن أبي داود (٣ / ٢٧٩)، ح ٣٤٨٤.

(7) حُلْوَانُ الْكَاهِنِ: هُوَ مَا يُعْطَاهُ مِنَ الْأَجْرِ، وَالرَّسُوَّةُ عَلَى كَهَانَتِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤٣٥). والكاهن: الَّذِي يَتَعَاطَى الْخَبَرَ عَنِ الْكَاثِنَاتِ فِي مُسْتَقْبَلِ الرَّمَانِ، وَيَدْعِي مَعْرِفَةَ الْأَسْرَارِ. المصدر نفسه (٤ / ٢١٤).

(8) السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ١٠)، ح ١١٠١١.

(9) تقريب التهذيب ص ٥٥٥.

(10) مصنف ابن أبي شيبة (٤ / ٣٤٨)، ح ٢٠٩١٠.

روایتین استثناء الكلب الضَّارِي، وقد أخرجهما الدارقطني من طريقَي الوليدِ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ أبي رباحٍ، والمثنى بن الصباح، وضَعَفَهُمَا، كلاهما عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو المهزَّم يزيد بن سفيان: متروك⁽²⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود يزيد بن سفيان المتروك، وقال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَضَعَفَهُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَحْوُ هَذَا، وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ أَيْضًا)⁽³⁾.

١٢٥ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً"، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ الْوَجْهِينِ، فَقَدْ اتَّفَقَ الْخُفَّاءُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ: الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: "الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ مَرْسَلٌ"⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال عبد الرزاق: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً »)⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجارود⁽⁶⁾، والطحاوي⁽⁷⁾ من طريق داود العطار، والبيهقي من طريق إبراهيم ابن طهمان⁽⁸⁾، كلاهما عن معمر بن راشد به بمثله موصولاً، والطحاوي من طريق أبي أحمد

(1) سنن الدارقطني (٤/ ٤٢، ٤٣)، ح ٣٠٦٤، ٣٠٦٦.

(2) تقريب التهذيب ص ٦٧٦.

(3) سنن الترمذي (٣/ ٥٧٠)، ح ١٢٨١.

(4) المجموع شرح المهذب (٩/ ٤٠٣).

(5) مصنف عبد الرزاق (٨/ ٢٠)، ح ١٤١٣٣.

(6) المنتقى ص ١٥٦، ح ٦١٠.

(7) شرح معاني الآثار (٤/ ٦٠)، ح ٥٧٣٩.

(8) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٤٧٢)، ح ١٠٥٣٣.

محمد بن عبد الله بن الزبير الزُّبَيْرِيُّ⁽¹⁾، وابن حبان من طريق أبي داود عمر بن سعد الحَقَرِيُّ⁽²⁾، والدارقطني من طريق عبد الملك بن عبد الرحمن الدَّمَارِيُّ⁽³⁾، ثلاثتهم عن سفیان الثوري عن معمر بن راشد به بمثله موصولاً، إلا رواية الدَّمَارِيِّ ففيها النهي عن السلف في الحيوان⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح.

وقد قال البيهقي عن هذه الطرق أن كلها وهم، ثم ذكر الروايات المرسلة حيث رواه عبد الرزاق، وعبد الأعلى، ومحمد بن يوسف الفريابي عن سفیان الثوري، ثلاثتهم عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه علي بن المبارك عن يحيى به، ولم يعثر الباحث على أسانيد لها، ثم رجح البيهقي الإرسال.

وقال الترمذي: (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يعني البخاري - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: قَدْ رَوَى دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ مَعْمَرٍ هَذَا، وَقَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ النَّاسُ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا. فَوَهْنٌ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثُ)⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: (الصَّحِيحُ: عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَسَلٌ - مرسل)⁽⁶⁾، وقال ابن خزيمة: (الصَّحِيحُ عَنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ هَذَا الْخَبْرُ مُرْسَلٌ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ)⁽⁷⁾.

(1) شرح معاني الآثار (٤ / ٦٠)، ح ٥٧٣٨. والزُّبَيْرِيُّ: هذه النسبة معروفة إلى الزبير بن العوام ابن عمه النبي - صلى الله عليه وسلم -...، والذي انتسب إلى جده، واشتهر بهذه النسبة أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي الزُّبَيْرِيُّ، من أهل الكوفة، وقيل هو من ولد الزبير بن العوام، ولا يصح. الأنساب للسمعاني (٦ / ٢٦٥ - ٢٦٩).

(2) صحيح ابن حبان (١١ / ٤٠١)، ح ٥٠٢٨. والحَقَرِيُّ: هذه النسبة إلى محلة بالكوفة، يقال لها: الحَقَرُ. الأنساب للسمعاني (٤ / ١٩٣).

(3) سنن الدارقطني (٤ / ٣٩)، ح ٣٠٥٩. والدَّمَارِيُّ: هذه النسبة إلى قرية باليمن على ستة عشر فرسخاً من صنعاء. الأنساب للسمعاني (٦ / ١٠).

(4) السلف: قال ابن الأثير: (وَهُوَ فِي الْمَعَامِلَاتِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْقَرْضُ الَّذِي لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ لِلْمُقْرِضِ غَيْرِ الْأَجْرِ وَالشُّكْرِ، وَعَلَى الْمُقْرِضِ رَدُّهُ كَمَا أَخَذَهُ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْقَرْضَ سَلْفًا. وَالثَّانِي هُوَ أَنْ يُعْطَى مَالًا فِي سِلْعَةٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بزيادة في السعر الموجود عند السلف، وَذَلِكَ مَنَفَعَةٌ لِلْمُسْلِفِ، وَيُقَالُ لَهُ سَلَمٌ دُونَ الْأَوَّلِ). النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٩٠).

(5) العطل الكبير (١ / ١٨٢).

(6) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣ / ٦٣٥).

(7) السنن الكبرى (٥ / ٤٧٣).

بل قال الشافعي: (وَأَمَّا قَوْلُهُ: " أَنَّهُ نَهَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ بَيْعِ الْحَيَّوَانِ بِالْحَيَّوَانِ نَسِيئَةً"، فَهَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ عَنِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -)⁽¹⁾.

قال الباحث: الروايات الكثيرة في الوصل أرجح من الإرسال، حتى إن بعض من رواه مرسلاً كعبد الرزاق، والثوري رواه متصلاً أيضاً.

قَالَ الْبِرَّازُ: (لَيْسَ فِي الْبَابِ أَجَلٌ إِسْنَادًا مِنْ هَذَا)⁽²⁾، وقال الألباني: (صحيح)⁽³⁾.

(1) السنن الكبرى (٥ / ٤٧٣).

(2) نصب الرأية (٤ / ٤٨). ولم أجده في مسنده.

(3) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٧ / ٣١٦).

المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "بين الضعف" أو "مشهور الضعف":

١٢٦ - قال الشيرازي: (رَوَى عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: " الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا")، وقال النووي: (حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالْبَيْهَقِيُّ هَكَذَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ فَرُوزَةَ الصَّحَابِيَّةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -^(١)، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَكَذَا، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَضَعَّفَهُ بَيْنٌ^(٢)).

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَنَامٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فَرُوزَةَ - وَكَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا")^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن محمد بن عبد الله الخزاعي^(٤)، وقد رواه القاسم عن عمته أم فروة، وعن عبد الله بن مسلمة^(٥)، وفيه: "عن بعض أمهاته عن أم فروة"، وأحمد بن حنبل عن منصور بن سلمة الخزاعي^(٦)، وفيه: "عن جدته الدنيا عن أم فروة"، وعن الضحاك بن مخلد^(٧)، وفيه: "عن عماته عن أم فروة"، وعن يزيد بن هارون^(٨)، وفيه: "عن أهل بيته عن أم فروة"، جميعهم عن عبد الله بن عمر العمري به بنحوه.

(١) أم فروة: أم فروة الأنصارية، عمّة قاسم بن عنّام، الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٤٤٩).

(٢) المجموع شرح المذهب (٣ / ٥١).

(٣) سنن الترمذي (١ / ٣١٩، ٣٢٠)، ح ١٧٠.

(٤) سنن أبي داود (١ / ١١٥)، ح ٤٢٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) مسند أحمد (٤٥ / ٦٥)، ح ٢٧١٠٤.

(٧) مسند أحمد (٤٥ / ٦٣)، ح ٢٧١٠٣.

(٨) مسند أحمد (٤٥ / ٤٧٠)، ح ٢٧٤٧٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ: تقدم في الحديث رقم: (٥٣)، أنه صدوق، في حديثه اضطراب.

٢. الْقَاسِمُ بْنُ غَنَامٍ: صدوق، مضطرب الحديث^(١).

ذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال العقيلي: (في حديثه اضطراب)^(٣).

قال الباحث: القول ما قال ابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل الاضطراب، وهذا الاضطراب واقع من عبد الله بن عمر العمري، وشيخه القاسم بن غنام، وقد قال الترمذي: (حَدِيثُ أُمِّ قُرُوءَةَ لَا يُرَوَّى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَوَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ)^(٤).

١٢٧ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ... وَبِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " إِذَا قَعَدَ الْإِمَامُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَحَدَثَ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ"، وَفِي رِوَايَةٍ: " ثُمَّ أَحَدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَالْفَائِظُ مُحَمَّدُ بْنُ مُخْتَلَفَةَ... وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ، مِمَّنْ نَصَّ عَلَى ضَعْفِهِ التِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِقَوِيٍّ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِيهِ"^(٥)).

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ، وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ، أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَحَدَثَ - يَعْنِي الرَّجُلُ -، وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ»^(٦)).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٥١.

(٢) الثقات (٧/ ٣٣٦).

(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ٤٧٥).

(٤) انظر: سنن الترمذي (١/ ٣٢٣).

(٥) المجموع شرح المذهب (٣/ ٤٦٢، ٤٦٣).

(٦) سنن الترمذي (٢/ ٢٦١)، ح ٤٠٨. وقد اختارها الباحث لأنها أقرب لما أورده النووي.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي عن عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الرحمن بن رافع لوحده به بنحوه⁽¹⁾، وأبو داود من طريق زهير بن معاوية الجعفي⁽²⁾، والبزار من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي⁽³⁾، والدارقطني من طريق مروان بن معاوية⁽⁴⁾، والبيهقي من طريق عبد الله بن مسلمة⁽⁵⁾، أربعتهم: (زهير - عبد الرحمن بن محمد - مروان - عبد الله بن مسلمة)، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي به بنحوه، والدارقطني من طريق سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد عن بكر بن سوادة لوحده به بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً⁽⁷⁾.

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ التَّنُوخِيِّ: ضعيف⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، ولم يتابعه على حديثه أحد، وأما

عبد الرحمن بن رافع فقد روى له مقروناً.

قال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ)⁽⁹⁾، وقال البزار: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَافِعٍ لَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ إِلَّا الْإِفْرِيقِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ بِحَافِظٍ لِلْحَدِيثِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ)⁽¹⁰⁾، وقال ابن الجوزي: (هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ أَحْمَدُ: بِنُ حَنْبَلٍ زُهَيْرٌ لَا يَرْوِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ شَيْئًا)⁽¹¹⁾.

(1) مسند الطيالسي (٤ / ١٢)، ح ٢٣٦٦.

(2) سنن أبي داود (١ / ١٦٧)، ح ٦١٧.

(3) مسند البزار (٦ / ٤٢١)، ح ٢٤٥١.

(4) سنن الدارقطني (٢ / ٢١٦)، ح ١٤٢٢.

(5) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ١٩٩)، ح ٢٨٢٣.

(6) سنن الدارقطني (٢ / ٢١٧)، ح ١٤٢٤.

(7) تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

(8) تقريب التهذيب ص ٣٤٠.

(9) سنن الترمذي (٢ / ٢٦١)، ح ٤٠٨.

(10) مسند البزار (٦ / ٤٢٢)، ح ٢٤٥١.

(11) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١ / ٤٤٢).

وقال البيهقي عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي: (وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنْ صَحَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا كَانَ قَبْلَ فَرَضِ التَّسْبُحِ، وَالصَّلَاةِ، وَالتَّسْلِيمِ)⁽¹⁾.

١٢٨ - قال النووي: (وَمِمَّا أُحْتَجَّ بِهِ لِلْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ⁽²⁾: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، يُسَلِّمُ مِنْهَا، وَيَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ"، وهذا حديث ضعيف، ضعفه ابن المنذر، وابن خزيمة، وغيرهما من الأئمة، وحديث آخر عن ابن مسعود رفعه مثل حديث أبي، وهو ضعيف، ظاهر الضعف⁽³⁾).

نص الحديث:

قال الطحاوي: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "بِتُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَنْظُرَ كَيْفَ يَقْنُتُ فِي وَتَرِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَقَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ بَعَثْتُ أُمَّ عَبْدِ، فَقُلْتُ: بَيْتِي مَعَ نِسَائِهِ، فَاَنْظُرِي كَيْفَ يَقْنُتُ؟ فَأَتْتَنِي فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّهُ قَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ"⁽⁴⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة⁽⁵⁾، والدارقطني من طريق الحسن بن محمد الزعفراني⁽⁶⁾، كلاهما عن يزيد بن هارون به بنحوه، غير أنه في رواية ابن أبي شيبة ذكر ابن مسعود أن أمه أخبرته بقنوت الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الركوع، وأخرجه عبد الرزاق مختصراً⁽⁷⁾، والدارقطني بمعناه⁽⁸⁾ عن سفيان الثوري عن أبان بن أبي عياش به.

وقد روي موقوفاً على عبد الله بن مسعود من فعله، وفعل الصحابة، وقد أخرجه الطحاوي من طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود⁽⁹⁾.

(1) معرفة السنن والآثار (٣/ ١٠٢).

(2) سبقته دراسته في حديث رقم: (٨٩).

(3) المجموع شرح المذهب (٤/ ٢٤).

(4) شرح مشكل الآثار (١١/ ٣٦٥)، ح ٤٥٠٠.

(5) مسند ابن أبي شيبة (١/ ٢٢٤)، ح ٣٣١.

(6) سنن الدارقطني (٢/ ٣٥٦)، ح ١٦٦٢.

(7) مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٢٠)، ح ٤٩٩٢.

(8) سنن الدارقطني (٢/ ٣٥٦)، ح ١٦٦٣.

(9) شرح مشكل الآثار (١١/ ٣٦٧)، ح ٤٥٠٠.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشِ الْبَصْرِيِّ: متروك⁽¹⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل أبان بن أبي عياش المتروك.

١٢٩- قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تُكْرَهُوا مَرْضَاكُم عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ، وَيَسْقِيهِمْ"، فَضَعِيفٌ، ضَعْفُهُ الْبُخَارِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ، وَادَّعَى التِّرْمِذِيُّ أَنَّهُ حَسَنٌ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تُكْرَهُوا مَرْضَاكُم عَلَى الطَّعَامِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ")⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁴⁾، وأبو يعلى⁽⁵⁾، عن أبي كُرَيْبٍ محمد بن عبد الله بن نمير به بمثله، وفيه زيادة: "الشراب"، والرويانى من طريق يوسف القطان عن بكر بن يونس بن بكير به بمثله، وفيه زيادة: "الشراب"⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

١. بَكْرُ بْنُ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ الشَّيْبَانِيُّ: ضعيف⁽⁷⁾.

٢. مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ اللَّخْمِيُّ: صدوق، ربما أخطأ⁽⁸⁾.

وثقه عبد الرحمن بن مهدي بتكرار اللفظ⁽⁹⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٨٧.

(2) المجموع شرح المذهب (١٠٧ / ٥).

(3) سنن الترمذي (٣٨٤ / ٤)، ح ٢٠٤٠.

(4) سنن ابن ماجه (١١٤٠ / ٢)، ح ٣٤٤٤٤.

(5) مسند أبي يعلى (٢٨١ / ٣)، ح ١٧٤١.

(6) مسند الرويانى (١٦٧ / ١)، ح ٢٠٤.

(7) تقريب التهذيب ص ١٢٧.

(8) تقريب التهذيب ص ٥٥٣.

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٢٠٨ / ٢).

ووثقه ابن سعد، وزاد: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، وفي موضع: (لم يكن في الحديث بالقوي، وليس هو يكذب)⁽³⁾، وابن المديني، وزاد: (ثبت)⁽⁴⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁵⁾، والبخاري⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، وأبو حاتم، وزاد: (كان رجلاً صالحاً، وكان يتقن حديثه، لا يزيد، ولا ينقص، صالح الحديث)⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: (تَبَّتْ، صالح)⁽¹¹⁾، والساجي: (صدوق)⁽¹²⁾، وابن عبد البر: (ما انفرد به فليس بالقوي)⁽¹³⁾.

قال الباحث: ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف بكر بن يونس، ولم يتابعه على ذلك أحد.

قال البخاري: (بكر بن يونس بن بكير الكوفي، عن موسى بن عليّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)⁽¹⁴⁾، وقال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)⁽¹⁵⁾، وقال البيهقي: (لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي نَصْرِ إِسْنَادًا وَمَتْنًا، تَقَرَّدَ بِهِ بَكْرُ بْنُ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ: وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)⁽¹⁶⁾، وقال حسين سليم أسد: (إسناده ضعيف)⁽¹⁷⁾.

(1) الطبقات الكبير (٩ / ٥٢٢).

(2) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٩٧).

(3) إكمال تهذيب الكمال (١٢ / ٣٣).

(4) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٩٩.

(5) الجرح والتعديل (٨ / ١٥٣).

(6) العلل الكبير للترمذي ص ٣٩١.

(7) معرفة الثقات (٢ / ٣٠٥).

(8) الجرح والتعديل (٨ / ١٥٤).

(9) تهذيب الكمال (٢٩ / ١٢٤).

(10) الثقات (٧ / ٤٥٣).

(11) الكاشف (٢ / ٣٠٦).

(12) إكمال تهذيب الكمال (١٢ / ٣٣).

(13) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٦٤).

(14) التاريخ الأوسط (٢ / ٢٨٩).

(15) سنن الترمذي (٤ / ٣٨٤)، ح ٢٠٤٠.

(16) السنن الكبرى (٩ / ٥٨٣).

(17) هامش مسند أبي يعلى (٣ / ٢٨١).

١٣٠ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِأَحَادِيثٍ... وَمِنْهَا رِوَايَةُ أَبِي مَالِكٍ الْغِفَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:- " أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ عَشْرَةَ عَشْرَةَ، فِي كُلِّ عَشْرَةٍ حَمْرَةٌ حَتَّى صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعِينَ صَلَاةً". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ،... وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا الْقَائِلُونَ فِي الصَّلَاةِ، فَاتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ضَعْفِهَا كُلِّهَا إِلَّا حَدِيثَ عُفْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَالضَّعْفُ فِيهَا بَيِّنٌ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ: " وَأَقْرَبُ مَا رُوِيَ حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ (1)، وَهُوَ مُرْسَلٌ"، وَكَذَا حَدِيثُ شَدَّادٍ مُرْسَلٌ أَيْضًا، فَإِنَّهُمَا تَابِعِيَانِ (2).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ أُحُدٍ بِحَمْرَةٍ بِنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَوَضَعَ، وَجِيءَ بِتِسْعَةٍ فَصَلَّى عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَفَعُوا وَتَرَكَ حَمْرَةً، ثُمَّ جِيءَ بِتِسْعَةٍ فَوَضَعُوا، فَصَلَّى عَلَيْهِمْ سَبْعَ صَلَوَاتٍ، حَتَّى صَلَّى عَلَى سَبْعِينَ رَجُلًا، مِنْهُمْ حَمْرَةٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاةً (3).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن فضيل (4)، والبيهقي من طريق أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة (5)، كلاهما عن حصين بن عبد الرحمن به بمعناه، والطحاوي (6)، والدارقطني (7)، والبيهقي (8) من طريق شعبة بن الحجاج عن حصين بن عبد الرحمن به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجال ثقاة عدا:

١. سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَدِيُّ: لا بأس به في غير الزهري (9).

(1) أبو مالك: غزوان الغفاري، أبو مالك الكوفي، مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص ٤٤٢.

(2) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٦٤، ٢٦٥).

(3) المراسيل ص ٣٠٦، ح ٤٢٧.

(4) مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٤٩٧)، ح ١١٤٦٢.

(5) السنن الكبرى (٤ / ١٨)، ح ٦٨٠٤.

(6) شرح معاني الآثار (١ / ٥٠٣)، ح ٢٨٨٨.

(7) سنن الدارقطني (٢ / ٤٤٥)، ح ١٨٤٨.

(8) السنن الكبرى (٤ / ١٨)، ح ٦٨٠٣.

(9) تقريب التهذيب ص ٢٥٤.

قال ابن معين: (ليس به بأس)⁽¹⁾، وضعفه في موضع آخر⁽²⁾، وقال العجلي: (جائز الحديث، لا بأس به)⁽³⁾، والنسائي: (ليس به بأس إلا في الزُّهريِّ، فإنه يخطئ عليه)⁽⁴⁾، وابن عدي: (له غير ما ذكرت من الحديث، عن الزُّهريِّ، وعن غيره أحاديث سالحة، وقد روى عنه أخوه مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ بِأَحَادِيثِ عَدَدٍ، وَأَحَادِيثُهُ عِنْدِي مِقْدَارُ مَا يَرُويهِ لَا بِأَسْ بِهِ)⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه)⁽⁶⁾، والذهبي: (صويلح)⁽⁷⁾.

وقال محمد بن يحيى الذهلي: (رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَإِنَّهُ قَدْ اضْطَرَبَ فِي أَشْيَاءَ مِنْهَا، وَهُوَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ أَثْبَتُ)⁽⁸⁾، وعن سبب ذلك قال ابن معين: (سما ع هشيم، وسليمان بن كثير من الزُّهريِّ، سمعا وهما صغيران)⁽⁹⁾.

وقال ابن حبان: (كَانَ يَخْطِئُ كَثِيرًا، أَمَا رِوَايَتُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَقَدْ اخْتَلَطَ عَلَيْهِ صَحِيفَتُهُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ يَنْفَرِدُ بِهِ عَنِ الثَّقَاتِ، وَيُعْتَبَرُ بِمَا وَافَقَ الْأَثْبَاتَ فِي الرِّوَايَاتِ)⁽¹⁰⁾، والعقيلي: (مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْ حُصَيْنٍ، وَحُمَيْدِ الطُّوَيْلِ أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: ليس به بأس في غير الزهري، وتفرد عن حصين بن عبد الرحمن، وحميد الطويل بما لا يتابع عليه.

٢. حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ: ثَقَّةٌ، تَعَيَّرَ حَفْظُهُ فِي الْآخِرِ⁽¹²⁾، وقد ذكره العلاءي في القسم الأول⁽¹³⁾، فلا يضير اختلاطه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لإرسال أبي مالك غزوان الغفاري للحديث، وهو تابعيٌّ، ولم يذكر ممن سمع الحديث، وأما عن تفرد سليمان بن كثير عن حصين بن عبد الرحمن فقد توبع.

(1) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٨٤).

(2) الجرح والتعديل (٤ / ١٣٨).

(3) معرفة الثقات (١ / ٤٣٠).

(4) تهذيب الكمال (١٢ / ٥٨).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٩٠).

(6) الجرح والتعديل (٤ / ١٣٨).

(7) الكاشف (١ / ٤٦٣).

(8) الضعفاء الكبير (٢ / ١٣٧).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٨٩).

(10) المجروحين (١ / ٣٣٤).

(11) الضعفاء الكبير (٢ / ١٣٧).

(12) تقريب التهذيب ص ١٧٠.

(13) المختلطين ص ٢١.

١٣١ - قال النووي: (عن شداد بن الهاد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمن به وأتبعه، وذكر الحديث بطوله، وفيه أنه استشهد فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم. رواه النسائي... وأما الأحاديث التي احتج بها القائلون في الصلاة فاتفق أهل الحديث على ضعفها كلها،... والضعف فيها بين، قال البيهقي، وغيره: "وأقرب ما روي حديث أبي مالك، وهو مرسل"، وكذا حديث شداد مرسل أيضاً، فإنهما تابعيان^(١).

نص الحديث:

قال النسائي: (أخبرنا سويد بن نصر، قال: أنبأنا عبد الله^(٢)، عن ابن جريج، قال: أخبرني عكرمة بن خالد، أن ابن أبي عمار^(٣) أخبره، عن شداد بن الهاد: "أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمن به وأتبعه، ثم قال: أهاجر معك، فأوصى به النبي - صلى الله عليه وسلم - بغض أصحابه، فلما كانت غزوة غنم النبي - صلى الله عليه وسلم - سبياً، فقسّم وقسم له،... ثم كفته النبي صلى الله عليه وسلم في جبة النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم قدمه فصلى عليه..."^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج به بنحوه^(٥)، والطحاوي من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك به بنحوه^(٦).

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، ولا يوجد فيه إرسال، وقد اعتبر النووي شداد بن الهاد تابعياً، وكذا الشوكاني^(٧)، وقد ذكره ابن الأثير^(٨)، وكذا ذكره ابن حجر في الصحابة، وقال عنه: (روى عنه ابنه عبد الله، وله رؤية، وإبراهيم بن محمد بن طلحة، وعبد الرحمن بن أبي عمارة، وكانت تحته

(١)المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٦٥).

(٢)عبد الله: عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ت ١٨١هـ. تقريب التهذيب ص ٣٢٠.

(٣)ابن أبي عمار: عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكي، وقد ينسب إلى جده، حليف بني جُمح، الملقب بالقسّ. تقريب التهذيب ص ٣٤٤.

(٤)سنن النسائي (٤ / ٦٠)، ح ١٩٥٣.

(٥)مصنف عبد الرزاق (٣ / ٥٤٥)، ح ٦٦٥١.

(٦)شرح معاني الآثار (١ / ٥٠٥)، ح ٢٨٩١.

(٧)انظر: نيل الأوطار (٤ / ٥٤).

(٨)أسد الغابة (٦ / ٤١٣).

سلمى بنت عميس أخت أسماء بنت عميس، فكان من أسلاف النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن سلمى أخت ميمونة لأمها، ومن أسلاف أبي بكر⁽¹⁾.

قال الباحث: قد يكون اشتبه اسمه باسم ابنه عبد الله الذي له رؤية عند هؤلاء العلماء الذين قالوا بأنه تابعي.

وقد قال البخاري: (له صحبة)⁽²⁾، وقال ابن سعد: (شهد الخندق، وسكن المدينة، وتحول إلى الكوفة، وله رواية عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعن ابن مسعود)⁽³⁾، وقد قال أبو عبيد الآجري: (قلت لأبي داود: عبد الله بن شداد بن الهاد، عن أبيه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: قد روي، وما أدري)⁽⁴⁾.

فالراجح من كل ما تقدم أنه أحد الصحابة.

وأما عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي: فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁵⁾، فلا بد أن يصرح بالسماع، وقد صرح بالإخبار في الحديث.

١٣٢ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِحَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "الْمُحْرَمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى رَأْسِهِ شَعْرٌ يُمِرُّ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ"، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، ظَاهِرُ الضَّعْفِ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُ: "لَا يَصِحُّ رَفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَإِنَّمَا هُوَ مَرْوِيُّ مُؤْتَوِّفًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ"⁽⁶⁾).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (نا أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي الرجال ، نا أبو أمية محمد بن إبراهيم ، نا عبد الكريم بن روح، عن عنبسة بن سعيد، نا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال في الأصلع: «يُمِرُّ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ». قَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي رَفَعَهُ مَرَّةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَمَرَّةً لَمْ يَرْفَعَهُ)⁽⁷⁾.

(1) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٢٦٢).

(2) التاريخ الكبير (٤/ ٢٢٤).

(3) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٢٦٢). ولم أجد في الطبقات الكبير.

(4) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٠٦).

(5) طبقات المدلسين ص ٤١.

(6) المجموع شرح المذهب (٨/ ٢١٢ - ٢١٤).

(7) سنن الدارقطني (٣/ ٢٩٣، ٢٩٤)، ح ٢٥٨٩.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني من طرق عن عبد الله بن عمر العمري⁽¹⁾، ومن طريق عبيد الله بن عمر العمري⁽²⁾، ومن طريقه البيهقي⁽³⁾، كلاهما: (عبد الله - عبيد الله) عن نافع مولى ابن عمر به بمثله موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو أُمَيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَزَاعِي: صدوق، صاحب حديث يهم⁽⁴⁾.

وثقه أبو داود⁽⁵⁾، ومسلمة بن قاسم، وفي موضع: (أُنْكَرْتُ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ وَلَجَ فِيهَا، وَحَدَّثَ فَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ)⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال: (كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ، دَخَلَ مِصْرَ فَحَدَّثَهُمْ مِنْ حِفْظِهِ مِنْ غَيْرِ كِتَابٍ بِأَشْيَاءَ أَخْطَأَ فِيهَا، فَلَا يُعْجِبُنِي إِلَّا حِجَابُ بَخْبَرِهِ إِلَّا مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ).

وقال ابن أبي حاتم: (كتب إلي أبي ببعض فوائده، وأدركته، ولم أكتب عنه)⁽⁸⁾، وقال أبو بكر الخلال: (رجل رفيع القدر جداً، كان إماماً في الحديث، مُقَدِّمًا فِي زَمَانِهِ)⁽⁹⁾، وابن يونس: (كان من أهل الرحلة، فَهَمًّا بِالْحَدِيثِ، وَكَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ)⁽¹⁰⁾، وقال أبو عبد الله الحاكم: (صدوق كثير الوهم)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق يهم.

٢. عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ رَوْحِ بْنِ عَنبَسَةَ بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ: ضعيف⁽¹²⁾.

٣. عَنبَسَةَ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عِيَّاشِ الْأُمَوِيِّ: مجهول⁽¹³⁾.

(1) المصدر نفسه (٣/ ٢٩٤)، ح ٢٥٩٠.

(2) المصدر السابق (٣/ ٢٩٣)، ح ٢٥٨٨.

(3) السنن الكبرى (٥/ ١٦٨)، ح ٩٤٠٢.

(4) تقريب التهذيب ص ٤٦٦.

(5) تاريخ بغداد (١/ ٤١٢).

(6) تهذيب التهذيب (٩/ ١٦).

(7) الثقات (٩/ ١٣٧).

(8) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٧).

(9) تاريخ بغداد (١/ ٤١٢).

(10) تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ١٨٦).

(11) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٣٠).

(12) تقريب التهذيب ص ٣٦١.

(13) تقريب التهذيب ص ٤٣٢.

٤. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ: وقد تقدمت دراسته في الحديث رقم: (٥٣)، وأنه صدوق، في حديثه اضطراب.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف مرفوعاً، وأما وقفه فقد توبع عليه عبد الله بن عمر، وهو صدوق في حديثه اضطراب، حيث تابعه عبيد الله بن عمر العمري، وهذا يجعل الحديث الموقوف حسناً لذاته صحيحاً لغيره، وقد قال البيهقي: (لا يَصِحُّ مَرْفُوعًا الْبُتَّةُ)^(١).

^(١) معرفة السنن والآثار (٧/ ٢٦٧).

المطلب الخامس: ما قال فيه النووي: "واه":

١٣٣ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - رَفَعَهُ: " النَّبِيُّدُ وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ... وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، ... فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ(1)).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَاقُ(2)، نا أَبُو الْقَاسِمِ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي، نا الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاصِحٍ، نا مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيُّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النَّبِيُّدُ وَضُوءٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ»(3)).

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن مُحَرَّرٍ عن قتادة بن دعامة عن عكرمة مولى ابن عباس بمثله مرفوعاً(4)، والبيهقي من طريق يوسف بن بحر عن المسيب بن واضح به بمثله مرفوعاً(5).

والدارقطني من طريق محمد بن محمد بن سليمان عن المسيب بن واضح به موقوفاً(6)، ومن طريق هُفْلٍ بن زياد(7)، والوليد بن مسلم(8)، كلاهما عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ومن طريق علي بن المبارك(9)، الاثنان: (الأوزاعي، علي بن المبارك)، عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة من قوله، غير مرفوع، ولا موقوف بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

(1)المجموع شرح المهذب (١/ ٩٣ - ٩٥).

(2)الدَّقَاقُ: هذه النسبة إلى الدَّقِيقِ، وعمله، وبيعه. الأنساب للسمعاني (٥/ ٣٦١).

(3)سنن الدارقطني (١/ ١٢٦)، ح ٢٣٤.

(4)المصدر نفسه (١/ ١٢٧)، ح ٢٤١.

(5)السنن الكبرى (١/ ١٨)، ح ٣١.

(6)سنن الدارقطني (١/ ١٢٦)، ح ٢٣٥.

(7)المصدر نفسه ح ٢٣٦.

(8)المصدر السابق ح ٢٣٧.

(9)المصدر السابق (١/ ١٢٧)، ح ٢٣٩.

١. الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ:

كان النسائي حسن الرأي فيه، فقد كان يقول: (الناس يؤذونا فيه - أي يتكلمون فيه-) (1)، وفي موضع: (هو عندي ضعيف) (2)، وقال أبو عروبة الحسين بن محمد الحراني: (لا يحدث إلا بشيء يعرفه، ويقف عليه) (3).

وقال أبو حاتم: (صدوق، كان يخطئ كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل) (4)، وابن عدي: (عامّة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته لا يتعمده، بل كان يُشَبَّهُ عليه، وهو لا بأس به) (5)، وضعفه الدارقطني (6)، وقال البيهقي: (ليس بالقوي) (7)، وفي موضع: (كثير الوهم) (8)، وقال ابن الجوزي مثل قول البيهقي الثاني (9).

قال الباحث: صدوق يخطيء.

٢. مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلْبِيِّ: صدوق (10)

وثقه ابن سعد، وزاد: مأمون (11)، وابن معين (12)، وأحمد (13)، وفي موضع: (لم يكن به بأس) (14)، والذهبي (15)، وقال في موضع: (صدوق، عالم، مشهور) (16)، وذكره ابن حبان في الثقات (17)، وقال النسائي: (ليس به بأس) (18).

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٢٣).

(2) تسمية الشيوخ ص ٧٢.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٢٣).

(4) الجرح والتعديل (٨ / ٢٩٤).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٢٦).

(6) سنن الدارقطني (١ / ١٢٦).

(7) السنن الكبرى (١ / ١٣٠).

(8) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ١٩).

(9) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١ / ٣٥٩).

(10) تقريب التهذيب ص ٥١٩.

(11) الطبقات الكبير (٩ / ٤٧٦).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٠٤.

(13) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٦١).

(14) سوالات أبي داود للإمام أحمد ص ٢٧١.

(15) الكاشف (٢ / ٢٣٨).

(16) ميزان الاعتدال (٣ / ٤٣٣).

(17) الثقات (٩ / ١٩٣).

(18) تهذيب الكمال (٢٧ / ١٩٢).

وضعه ابن قانع⁽¹⁾، وعلق على ذلك الذهبي فقال: (تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا حُجَّةٍ)⁽²⁾، وعلق ابن حجر فقال: (لَمْ أَرِ فِيهِ كَلَامًا لِأَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ قَانِعٍ فِي الْوَفِيَّاتِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَابْنُ قَانِعٍ لَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ)⁽³⁾، وفي موضع: (ضعفه ابن قانع، وَهُوَ أضعف مِنْهُ)⁽⁴⁾.

قال الباحث: ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود المسيب بن واضح وهو صدوق يخطيء، وقد تابعه هفلي بن زياد، والوليد بن مسلم متابعة قاصرة، ولكن من قول عكرمة، وقد وهم المسيب في موضعين: في رفع الحديث، وفي وقفه، والمحفوظ أنه من قول عكرمة مولى ابن عباس، وأما متابعة عبد الله بن محرر، فعبد الله هذا متروك⁽⁵⁾.

وقد قال الدارقطني: (وَهَمَّ فِيهِ الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي ذِكْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى الْمُسَيَّبِ، فَحَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُطَفَّرِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، نَا الْمُسَيَّبُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَوْفُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عِكْرِمَةَ غَيْرَ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَلَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُسَيَّبُ ضَعِيفٌ)⁽⁶⁾.

وقال ابن الجوزي: (لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ شَيْءٌ يَصِحُّ)⁽⁷⁾.

١٣٤ - قال النووي: (... وَبِحَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ". رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ... أَمَّا مَنْ قَالَ: أَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرَةٌ، فَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ وَائِلَةَ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَأَنَسٍ⁽⁸⁾، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ)⁽⁹⁾.

(1) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٦١).

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٤٣٣).

(3) فتح الباري (١ / ٤٤٣).

(4) المصدر نفسه (١ / ٤٦٣).

(5) تقريب التهذيب ص ٣٢٠.

(6) سنن الدارقطني (١ / ١٢٦).

(7) التحقيق في مسائل الخلاف (١ / ٥٥).

(8) ستأتي دراستهما في الحديثين التاليين لهذا الحديث.

(9) المجموع شرح المهذب (٢ / ٣٨٢، ٣٨٣).

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسِ الشَّامِيِّ، ثنا حَمَّادُ بْنُ الْمُنْهَالِ الْبَصْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ أَيَّامٍ»⁽¹⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي من طريق الدارقطني بمثله⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسِ الشَّامِيِّ: صدوق⁽³⁾.

وثقه أبو عبد الله الحاكم⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: (ضَعِيفٌ)⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: (قرأت بخط الحسيني⁽⁶⁾ أن الذهبي اتهمه بالوضع)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. حَمَّادُ بْنُ الْمُنْهَالِ الْبَصْرِيُّ: قال الدارقطني: مَجْهُولٌ⁽⁸⁾.

٣. مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدِ الْخَزَاعِيِّ: صدوق يهيم، ورمي بالقدر⁽⁹⁾.

(1) سنن الدارقطني (١/ ٤٠٦، ٤٠٧)، ح ٨٤٧.

(2) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٣٨٥)، ح ٦٤٣.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٦٧.

(4) لسان الميزان (٥/ ٣٤).

(5) سنن الدارقطني (١/ ٤٠٧).

(6) الحسيني: شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن أبي المحاسن الحسيني، أبو المحاسن الدمشقي، ولد سنة ٧١٥هـ، وله تعليق على كتاب ميزان الاعتدال للذهبي بين فيه كثيرا من الأوهام، واستدرك عليه عدة أسماء، وقد وقف ابن حجر على قدر يسير منه قد احترقت أطرافه. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٥/ ٣١٣، ٣١٤).

(7) لسان الميزان (٥/ ٣٣). وقد ذكره الذهبي في كتابه: المغني في الضعفاء (٢/ ٥٤٧)، ميزان الاعتدال

(٣/ ٤٥٥). ولم يحكم عليه.

(8) سنن الدارقطني (١/ ٤٠٧).

(9) تقريب التهذيب ص ٤٧٨.

وثقه ابن معين⁽¹⁾، وفي موضع: (صالح، وكان ثقةً صدوقاً)⁽²⁾، وفي آخر: (لم يكن به بأس، كان يقول بالقدر)⁽³⁾، ووثقه علي بن المديني⁽⁴⁾، وأحمد بن حنبل بتكرار لفظ التوثيق⁽⁵⁾، وفي موضع: (ثقةً، ليس به بأس)⁽⁶⁾، وفي موضع: (ثقة)⁽⁷⁾، وقال الأثرم: (سمعت أحمد بن حنبل قال: لا بأس به - يعني في الحديث -، قلت له: كان يقول بالقدر؟ فقال: كذا يقولون)⁽⁸⁾.
وسأل أبو زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب ب(دحيم) عنه فقال: (ثقةً، وقد كان يميل إلى هوى، فقال: فأين هو من سعيد بن بشير؟ فقدم سعيداً عليه)⁽⁹⁾، ووثقه محمد بن عثمان التَّنُوخِيُّ⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽¹²⁾، وفي آخر: (ليس بالثَّقوي)⁽¹³⁾.
وقال شعبة بن الحجاج: (ما كتبتُ عنه، أما إنه صدوقٌ، ولكنهُ شيعيٌّ، أو قدرِي)⁽¹⁴⁾، وسئل عنه عبد الله بن المبارك فقال: (صدوق اللسان، وأراه اتهم بالقدر)⁽¹⁵⁾، وقال يحيى القطان: (كان شيعياً قدرياً، وليس بحديثه بأس)⁽¹⁶⁾، وقد كان يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي يُحدِّثان عنه⁽¹⁷⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٦٥).

(2) سوالات ابن الجنيد ص ٣٣٧.

(3) المصدر نفسه ص ٣٠٦.

(4) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٩).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٤١٩).

(6) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٠٤).

(7) الجرح والتعديل (٧ / ٢٥٣).

(8) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٨).

(9) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص ٤٠١.

(10) محمد بن عثمان التَّنُوخِيُّ: أبو الجماهر، أو أبو عبد الرحمن الكَفْرَسُوسِيُّ، ت ٢٢٤هـ. تقريب التهذيب

ص ٤٩٦. والكَفْرَسُوسِيُّ: هذه النسبة إلى كَفْرَسُوسَةَ، قَرْيَةٌ بغوطة دمشق. اللباب في تهذيب الأنساب (٣ / ١٠٣).

(11) تهذيب الكمال (٢٥ / ١٩٠).

(12) المصدر نفسه.

(13) الضعفاء والمتروكون ص ٩٥.

(14) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٠٤)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٦٦).

(15) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٨).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٤١٩).

(17) الجرح والتعديل (٧ / ٢٥٣).

وقال عَبْدُ الرَّزَّاقِ بن همام: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَوْرَعَ فِي الْحَدِيثِ مِنْهُ)⁽¹⁾، وفي رواية: (أَوْ أَشَدَّ تَوْقِيًّا)⁽²⁾، وقال الجوزجاني: (كان مشتتملاً على غير بدعة، وكان فيما سمعت متحريراً الصدق في حديثه)⁽³⁾.

وقال أبو حاتم⁽⁴⁾، ويعقوب بن شيبه⁽⁵⁾، والساجي⁽⁶⁾: (صدوق)، زاد أبو حاتم: (حسن الحديث)، وزاد الساجي: (إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير)، وقال ابن عدي: (لَيْسَ بِرِوَايَاتِهِ بَأْسٌ إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةٌ فَحَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ)⁽⁷⁾، وقال الدارقطني: (يعتبر به)⁽⁸⁾، وفي موضع: (ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ)⁽⁹⁾.

وسئل عبد الأعلى بن مسهر: كَيْفَ لَمْ تَكْتُبْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ؟ قَالَ: (كَانَ يَرَى الْخُرُوجَ عَلَى الْأَيْمَةِ)⁽¹⁰⁾، وقال المفضل بن غسان الغلابي: (يقولون في محمد بن راشد أنه معتل الحديث)⁽¹¹⁾، وقال علي بن الحسن الرازي: (ضعيف الحديث)⁽¹²⁾.

وقال الفلاس: (كان يقول بالقدر)⁽¹³⁾، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: (متروك الحديث)⁽¹⁴⁾، وابن حبان: (كان من أهل الورع والنسك، كَانَ يَأْتِي بِالشَّيْءِ عَلَى الْحَسْبَانِ، وَيَحْدِثُ عَلَى النَّوْهُمِ، فَكَثُرَ الْمَنَّاكِرُ فِي رِوَايَتِهِ، فَاسْتَحَقَّ تَرْكَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ)⁽¹⁵⁾. قال الباحث: صدوق يهم، ورمي بالقدر كما قال ابن حجر.

(1) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٠٩).

(2) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٨٩).

(3) أحوال الرجال ص ٢٧٨.

(4) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣).

(5) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).

(6) تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٢١).

(8) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٥٩.

(9) سنن الدارقطني (٤/ ٢٣١).

(10) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص ٤٠١.

(11) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٨).

(12) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤١٩).

(14) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).

(15) المجروحين (٢/ ٢٥٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لأجل حماد بن المنهال، وهو مجهول، ومحمد بن راشد، وهو صدوق يهيم، ولم أجد من تابعه على هذه الرواية.

١٣٥ - قال النووي: (عَنْ أَبِي أَمَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " لَا يَكُونُ الْحَيْضُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَلَا أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ... " أَمَا مَنْ قَالَ: أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرَةٌ، فَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ وَائِلَةَ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَأَنْسِ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ غَانِمٍ، ثنا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرٌ»⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني عن أحمد بن القاسم بن مساور عن الفضل بن غانم، ومحرز بن عون بمثله⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾ من طريق عمرو بن عون بمعناه، والدارقطني من طريق إبراهيم بن مهدي بمعناه⁽⁶⁾، أربعتهم: (الفضل - محرز - عمرو - إبراهيم) عن حسان بن إبراهيم به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ الطَّيَالِسِيُّ:

قال أحمد بن كامل الشَّجَرِيُّ⁽⁷⁾: (كَانَ قَلِيلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَلَمْ يُطْعَنَ عَلَيْهِ فِي السَّمَاعِ)⁽⁸⁾، وَلَيْتَهُ الدَّارِقَطَنِيُّ⁽⁹⁾.

(1) المجموع شرح المذهب (٢ / ٣٨٢، ٣٨٣).

(2) المعجم الكبير (٨ / ١٢٩)، ح ٧٥٨٦.

(3) المعجم الأوسط (١ / ١٨٩)، ح ٥٩٩.

(4) سنن الدارقطني (١ / ٤٠٥)، ح ٨٤٥.

(5) معرفة السنن والآثار (٢ / ١٧٠)، ح ٢٢٦٥.

(6) سنن الدارقطني (١ / ٤٠٥)، ح ٨٤٦.

(7) أحمد بن كامل الشَّجَرِيُّ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ خَلْفِ بْنِ شَجَرَةَ الْبَغْدَادِيِّ، تَلْمِيزُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٣٥٠ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٤٤).

(8) تاريخ بغداد (٤ / ٢٧٤).

(9) لسان الميزان (١ / ١٤٠).

قال الباحث: يعتبر به.

٢. الْفَضْلُ بْنُ عَانِمٍ:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال ابن معين: (ضعيف، ليس بشيء)⁽²⁾، وقال علي بن الحسن بن خلف بن قُديد: (كان متهمًا في نفسه)⁽³⁾، والدارقطني: (ليس بالقوي)⁽⁴⁾.
قال الباحث: ضعيف.

٣. حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيِّ⁽⁵⁾: صدوق يخطيء⁽⁶⁾.

وثقه ابن معين⁽⁷⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽⁸⁾، وفي موضع زاد: (ليس به بأس إذا حَدَّثَ عن ثقة)⁽⁹⁾.

ووثقه كذلك ابن المديني⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾، وفي موضع آخر: (صدوق، موثوق)⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)⁽¹⁴⁾.

وقال أحمد: (حديثه حديث أهل الصدق)⁽¹⁵⁾، وسئل عن حديثين يرويهما حسان، فقال عن الأول: (ليس هذا من حديث عاصم الأحول، هذا من حديث ليث بن أبي سُلَيْمٍ)⁽¹⁶⁾، وأما الحديث الآخر فأنكره جدًّا، وقال: (اضرب عليه)⁽¹⁷⁾.

(1) الثقات (٦ / ٩).

(2) سؤالات ابن الجنيد ص ٢٧٤.

(3) تاريخ بغداد (١٢ / ٣٥٤).

(4) المصدر نفسه.

(5) الْكِرْمَانِيُّ: هذه النسبة إلى بلدان شتى: مثل: حَبِيبِص، وَجِيزْفُت، وَبِرْدَسِير، يقال لجميعها كِرْمَان، وقيل بفتح الكاف، وهو الصحيح، غير أنه اشتهر بكسر الكاف. الأنساب للسمعاني (٥ / ٥٦).

(6) تقريب التهذيب ص ١٥٧.

(7) تاريخ بغداد (٨ / ٢٥٤).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٠٠.

(9) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٣٠.

(10) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٤٦).

(11) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ٣٠.

(12) الكاشف (١ / ٣٢٠).

(13) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٦٨.

(14) الثقات (٦ / ٢٢٤).

(15) الجرح والتعديل (٣ / ٢٣٨).

(16) ليث بن أبي سُلَيْمٍ: قال عنه أحمد: مضطرب الحديث. العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٧٩).

(17) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٨١).

وقال أبو زرعة : (لا بأس به)⁽¹⁾، وابن عدي: (هو عندي من أهل الصدق، إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يُظنُّ به أنه يعتمد في باب الرواية إسنادًا أو متناً، وإنما هو وهمٌ منه، وهو عندي لا بأس به)⁽²⁾.

وقال النسائي: (ليس بالقوي)⁽³⁾، والعقيلي: (في حديثه وهم)⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء كما قال ابن حجر .

٤ . عَبْدُ الْمَلِكِ الْكُوفِيُّ: قال الدارقطني: مجهول⁽⁵⁾ .

٥ . الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَضْرَمِيُّ: صدوق فقيه، لكن رمي بالفقر، وقد اختلط⁽⁶⁾.

وليس هو المقصود في الحديث، وإنما هو خطأ؛ لأن راوي هذا الحديث هو العلاء بن كثير كما في المعجم الأوسط.

قال الدارقطني: (وَالْعَلَاءُ: هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)⁽⁷⁾ ، وقال ابن حبان: (الْعَلَاءُ بْنُ كَثِيرٍ مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، يَرْوِي عَنْ مَكْحُولٍ وَعَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الشَّامِ وَمِصْرَ، وَكَانَ مِمَّنْ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِمَا رَوَى وَإِنْ وَافَقَ فِيهَا النَّقَاتِ، وَمَنْ أَصْحَابُنَا مِنْ زَعَمَ أَنَّهُ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَارِثِ حَضْرَمِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ وَهَذَا مِنْ مَوَالِي بَنِي أُمَيَّةَ، وَذَلِكَ صَدُوقٌ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَكُونُ الْحَيْضُ لِلْجَارِيَةِ الْبِكْرِ وَالنَّيْبِ الَّتِي أَيْسَتْ مِنَ الْحَيْضِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَا أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ..."⁽⁸⁾).

وقال ابن حجر عن العلاء بن كثير: (متروك، رماه ابن حبان بالكذب)⁽⁹⁾.

قال الباحث: أقل أحواله أن يكون متروكًا كما قال ابن حجر .

(1) الجرح والتعديل (٣ / ٢٣٨).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٧٢-٣٧٥).

(3) الضعفاء والمتروكون ص ٣٤.

(4) الضعفاء الكبير (١ / ٢٧٤).

(5) سنن الدارقطني (١ / ٤٠٦).

(6) تقريب التهذيب ص ٤٣٤.

(7) سنن الدارقطني (١ / ٤٠٦).

(8) المجروحين (٢ / ١٨٢، ١٨١).

(9) تقريب التهذيب ص ٤٣٦.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل العلاء بن كثير المتروك، عدا عن وجود حسان بن إبراهيم فهو صدوق يخطيء، ولم يتابع على حديثه، وعبد الملك الكوفي: مجهول، وعدم سماع مكحول من أبي أمامة، فقد قال الدارقطني: (مَكْهُولٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي أَمَامَةَ شَيْئًا)(1).

١٣٦ - قال النووي: (عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "الْحَيْضُ ثَلَاثٌ، أَرْبَعٌ، خَمْسٌ، سِتٌّ، سَبْعٌ، ثَمَانٍ، تِسْعٌ، عَشْرٌ"، قَالُوا: "وَأَنَسٌ لَا يَقُولُ هَذَا إِلَّا تَوْقِيفًا"... أَمَا مَنْ قَالَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرَةً فَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ وَائِلَةَ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَأَنَسٍ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ)(2).

نص الحديث:

قال ابن الجوزي: (أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: نَا ابْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمْرَةُ، قَالَ: نَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ الْكَرْخِيِّ، قَالَ الْحَسَنُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَرْبَعَةٌ، وَخَمْسَةٌ، وَسِتَّةٌ، وَسَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ، وَتِسْعَةٌ وَعَشْرَةٌ، فَإِذَا جَاوَزَتْ الْعَشْرَ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ"(3).

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرجه مرفوعاً إلا ابن الجوزي، وقد روي موقوفاً على أنس بن مالك من قوله حيث أخرجه الدارقطني من طريق الجلد بن أيوب، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك(4).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ الْكَرْخِيِّ: لم أجد لأحد فيه جرماً ولا تعديلاً.

٢. الْحَسَنُ بْنُ شَبِيبٍ الْمُكْتَبُ:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أغرب)(5)، وقال أبو بكر ابن المقرئ: (كان

يوثق)(6).

(1) سنن الدارقطني (١/ ٤٠٦).

(2) المجموع شرح المذهب (٢/ ٣٨٢، ٣٨٣).

(3) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٣٨٤).

(4) سنن الدارقطني (١/ ٣٨٨)، ح ٨٠٧.

(5) الثقات (٨/ ١٧٢).

(6) تاريخ بغداد (٧/ ٣٣٩).

وقال ابن عدي: (حَدَّثَ عن الثقات بالبواطيل، وأوصل أحاديث هي مرسله، وأرى أحاديثه قَلَمًا يتابع عليها)⁽¹⁾، وقال الدارقطني: (أخباري، يعتبر به، وليس بالقوي)⁽²⁾، وقال الذهبي عن أحد الأحاديث: (آفته المُكَنَّب)، وعن حديث آخر: (كأنه سرقة؛ فإنه ليس بصحيح)⁽³⁾.
قال الباحث: ضعيف.

٣. أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاضِي:

وثقه ابن معين، وزاد: (لم يكن يعرف الحديث)⁽⁴⁾، وفي موضع: (ثقة إذا حَدَّثَ عن الثقات)⁽⁵⁾، وفي موضع: (أنبل من أن يكذب)⁽⁶⁾، وقال عباس الدوري: (كَانَ يَمِيلُ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَكَتَبَتْ عَنْهُ، وَقَدْ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْهُ)⁽⁷⁾، وفي موضع آخر: (لا يكتب حديثه)⁽⁸⁾.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ شَيْخًا مَتَقَّنًا، لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ صَاحِبِيهِ إِلَّا فِي الْفُرُوعِ، وَكَانَ بَيَانِيهِمَا فِي الْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ...، لَسْنَا مِمَّنْ يُوهَمُ الرِّعَاعَ مَا لَا يَسْتَحِلُّهُ، وَلَا مِمَّنْ يَحِيفُ بِالْقَدْحِ فِي إِنْسَانٍ، وَإِنْ كَانَ لَنَا مُخَالَفًا، بَلْ نَعْطِي كُلَّ شَيْخٍ حَظَّهُ مِمَّا كَانَ فِيهِ، وَنَقُولُ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعَدَالَةِ وَالْجُرْحِ، أَدْخَلْنَا زُفَرَ، وَأَبَا يُوسُفَ بَيْنَ الثَّقَاتِ لَمَّا تَبَيَّنَ عِنْدَنَا مِنْ عَدَالَتِهِمَا فِي الْأَخْبَارِ، وَأَدْخَلْنَا مِنْ لَا يَشْبَهُهُمَا فِي الضُّعْفَاءِ مِمَّا صَحَّ عِنْدَنَا مِمَّا لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ)⁽⁹⁾.

وقال ابن المديني⁽¹⁰⁾، وأحمد⁽¹¹⁾، والفلاس⁽¹²⁾: (صدوق)، زاد أحمد: (وَلَكِنَّ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَوَى عَنْهُمْ شَيْءٌ)، وزاد الفلاس: (صدوق كثير الغلط).
وقال ابن عدي: (لأبي يوسف أصناف، وليس من أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه، إلا أنه يروى عن الضعفاء الكثير مثل: الحسن بن عمار، وغيره، وهو كثيراً ما يخالف أصحابه،

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٧٨-١٨٠).

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٢٢.

(3) ميزان الاعتدال (١/ ٤٩٥، ٤٩٦).

(4) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٦٠).

(5) المصدر نفسه.

(6) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٦١).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٤٧٤).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٦٦).

(9) الثقات (٧/ ٦٤٥، ٦٤٦).

(10) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٥٧).

(11) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٣/ ٣٠٠).

(12) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٦٢).

ويتبع أهل الأثر إذا وجد فيه خبراً مسنداً، وإذا روى عنه ثقة، ويروي هو عن ثقة، فلا بأس به ورواياته⁽¹⁾، وقال الدارقطني: (هو أقوى من محمد بن الحسن)⁽²⁾.

وقال عمرو الناقد: (لا أرى أن أروي عن أحد من أصحاب الرأي إلا أبو يوسف، فإنه كان صاحب سنة)⁽³⁾، وأبو حاتم: (يُكْتَبُ حديثه)⁽⁴⁾.

وقال أبو حنيفة له: (إنكم تكتبون في كتابنا ما لا نقوله)⁽⁵⁾، وفي موضع: (أبو يوسف يكذب علي)⁽⁶⁾، وقيل لعبد الله بن المبارك: أبو يوسف أعلم أم محمد بن الحسن؟ قال: (لا تقل أيهما أعلم؟ ولكن قل: أيهما أكذب؟)⁽⁷⁾، وقال البخاري: (تركوه)⁽⁸⁾، وقال يحيى القطان⁽⁹⁾، والساجي⁽¹⁰⁾: (مرجئ)، زاد الساجي: (مذموم).

قال الباحث: صدوق، ولا داعي للقول بتضعيفه لأجل مذهبه.

٤. الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ، وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ وَاصِلِ التَّمِيمِيِّ:

تركه وكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك⁽¹¹⁾، وقال الفلاس: (كان يحيى - يعني القطان -، وعبد الرحمن - يقصد: ابن مهدي - لا يحدثان عن الحسن بن دينار)⁽¹²⁾، وقال سفيان ابن عيينة: (كان يقال فيه)⁽¹³⁾، وقال ابن سعد: (ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽¹⁴⁾. وقال ابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽¹⁵⁾، وقال ابن المديني: (ضَعِيفٌ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽¹⁶⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٤٦٨).

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٧٣.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٤٦٦).

(4) الجرح والتعديل (٩ / ٢٠٢).

(5) الجرح والتعديل (٩ / ٢٠١).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٤٦٦).

(7) المصدر نفسه.

(8) التاريخ الكبير (٨ / ٣٩٧).

(9) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٥٨).

(10) المصدر نفسه (١٤ / ٢٥٩).

(11) الضعفاء الصغير ص ٤١.

(12) الجرح والتعديل (٣ / ١٢).

(13) الجرح والتعديل (٣ / ١١).

(14) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٩).

(15) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٢٤١).

(16) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ١٧٠.

وقال أحمد بن حنبل: (لا يُكْتَبُ حديث الحسن بن دينار)⁽¹⁾ ، وقال الجوزجاني: (من
الذَّاهِبِينَ)⁽²⁾، وقال أبو خيثمة: (ضَعِيفٌ)⁽³⁾، وفي موضع: (كَذَّابٌ)⁽⁴⁾، وقال ابن أبي حاتم: (ترك
أبو زرعة حديث الحسن بن دينار، ولم يقرأه علينا، فقيل له: عندنا مكتوب، قال: اضربوا عليه)
(5)، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، كذاب)⁽⁶⁾ .

وقال النَّسَائِيُّ: (متروك الحديث)⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: يحدث الموضوعات عَن الْأَنْبَاءِ،
وَيُخَالِفُ النَّقَّاتِ فِي الرَّوَايَاتِ حَتَّى يَسْبِقَ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَمَدُ لَهَا⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: (وقد
أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، على أني لم أر له حديثاً قد جاوز الحدَّ في الإنكار، وهو
إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)⁽⁹⁾، وقال الدارقطني: (مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ)⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي:
(وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ)⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: (وَدَكَرَهُ فِي الضَّعْفَاءِ كُلِّ مَنْ صَنَّفَ فِيهِمْ، وَلَا
أَعْرِفُ لِأَحَدٍ فِيهِ تَوْثِيقًا)⁽¹²⁾ .

قال الباحث: متروك.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل الحسن بن دينار المتروك، عدا عن أحمد بن حسن الكرخي الذي لم
يذكره أحد بجرح ولا تعديل، وضعف الحسن بن شبيب المُكْتَبُ، وقد قال ابن الجوزي: (هَذَا حَدِيثٌ
لَا يَصِحُّ عَن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ قَدْ كَذَّبَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْهُمْ شُعْبَةً).
وأما الطريق الموقوفة فهي ضعيفة، فقد اتفق النقاد على تضعيف الجلد بن أيوب، ومنهم
من تركه⁽¹³⁾ .

(1) الجرح والتعديل (٣ / ١٢) .

(2) أحوال الرجال ص ١٧٠ .

(3) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - السفر الثالث - (٢ / ٨٦) .

(4) التاريخ الكبير - السفر الثاني - (١ / ٤٠٣) .

(5) الجرح والتعديل (٣ / ١٢) .

(6) الجرح والتعديل (٣ / ١٢) .

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١١٨) .

(8) المجروحين (١ / ٢٣٢) .

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١٣١) .

(10) سنن الدارقطني (١ / ٢٩٨) .

(11) تاريخ الإسلام (٤ / ٣٣٣) .

(12) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٧٥) .

(13) انظر: لسان الميزان (٢ / ٤٨٣) .

١٣٧ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ يُرَوَى عَنِ الْبِرَاءِ مَرْفُوعًا: "مَا أَكَلَ لَحْمَهُ، فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ"، وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ... وَعَنْ حَدِيثِي الْبِرَاءِ وَجَابِرٍ أَنَّهُمَا ضَعِيفَانِ وَاهِيَانِ، ذَكَرَهُمَا الدَّارِقُطْنِيُّ، وَضَعَفَهُمَا، وَبَيَّنَّ ضَعْفَهُمَا)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَدَمِيُّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ الْمُخَرَّمِيِّ، نَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، نَا سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ، عَنِ الْبِرَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا بَأْسَ بِبَوْلِ مَا أَكَلَ لَحْمَهُ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي عبد الله بن رجاء وفيه: " فلا بأس بسوره"، ومحمد بن عبد الوهاب بنحوه، كلاهما عن سوار بن مصعب به⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سوار بن مصعب الهمداني:

قال البخاري: (منكر الحديث)⁽⁴⁾، وضعفه ابن معين⁽⁵⁾، وفي موضع: (ليس بشيء)⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: (لم يكن بثقة، ولا يكتب حديثه)⁽⁷⁾، وضعفه ابن المديني⁽⁸⁾،

(1)المجموع شرح المذهب (٢ / ٥٤٩).

(2)سنن الدارقطني (١ / ٢٣١)، ح ٤٦٠.

(3)السنن الكبرى (١ / ٣٨١)، ح ١١٨٩، (٢ / ٥٧٩)، ح ٤١٤٧.

(4)التاريخ الكبير (٤ / ١٦٩).

(5)تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٣٦١).

(6)تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٤٢٢).

(7)تاريخ بغداد (٩ / ٢٠٨).

(8)تاريخ بغداد (٩ / ٢٠٨).

وقال أحمد بن حنبل⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وأبو نعيم الأصبهاني⁽⁴⁾ : (متروك الحديث)، زاد أبو حاتم: (لا يكتب حديثه، ذاهب الحديث)، وفي موضع لأحمد: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽⁵⁾.
 وقال أبو داود: (غير ثقة)⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ مِمَّنْ يَأْتِي بِالْمَنَاقِيرِ عَنِ الْمَشَاهِيرِ، حَتَّى يَسْبِقَ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمِدَ لَهَا)⁽⁷⁾، وضعفه الدارقطني في تعليقه على هذا الحديث، وقال في حديث آخر: (متروك)⁽⁸⁾، وقال الذهبي: (أَحَدُ الضُّعَفَاءِ)⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: (في جزء أبي الجهم عنه مناكير)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: متروك.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل سَوَّارِ بْنِ مَصْعَبِ الْمَتْرُوكِ، وقد اتضح في التخريج وجود اضطراب في منته، وقد قال البيهقي: (وَمَعَ ضَعْفِ سَوَّارِ بْنِ مَصْعَبٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي مَتْنِهِ فَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ عَنْهُ هَكَذَا، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ: " لَا بَأْسَ بِبَوْلٍ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ"⁽¹¹⁾).

١٣٨ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ يُرْوَى عَنِ الْبَرَاءِ مَرْفُوعًا: "مَا أُكِلَ لَحْمُهُ، فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ" وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَالْجَوَابُ عَنْ... وَعَنْ حَدِيثِي الْبَرَاءِ وَجَابِرٍ أَنَّهُمَا ضَعِيفَانِ وَاهِيَانِ)⁽¹²⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: (حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ بْنُ زِيَادٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَهْوَازِيُّ، نَا عَمْرُو بْنُ الْخُصَيْنِ، نَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَا أُكِلَ لَحْمُهُ، فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ"⁽¹³⁾).

(1) الجرح والتعديل (٤ / ٢٧٢).

(2) الجرح والتعديل (٤ / ٢٧٢).

(3) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٥٠.

(4) الضعفاء لأبي نعيم ص ٩٠.

(5) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ص ٨٣.

(6) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود ص ٢٨٨.

(7) المجروحين (١ / ٣٥٦).

(8) سنن الدارقطني (١ / ٢٣٢)، ح ٤٦١.

(9) تاريخ الإسلام (٤ / ٦٣٦).

(10) لسان الميزان (٣ / ١٢٨).

(11) السنن الكبرى (١ / ٣٨٢).

(12) المجموع شرح المذهب (٢ / ٥٤٩).

(13) سنن الدارقطني (١ / ٢٣٢)، ح ٤٦١.

تخريج الحديث:

أخرجه تَمَّامٌ من طريق أحمد بن إسحاق الوزَّان⁽¹⁾، والبيهقي من طريق أحمد بن عبيد الصَّفَّار عن سعيد بن عثمان⁽²⁾، كلاهما عن عمرو بن الحصين به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ الْعَقِيلِي: متروك⁽³⁾.

٢. يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الْجَلِي: رمي بالوضع⁽⁴⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لأجل يحيى بن العلاء الذي رمي بالوضع، عدا عن وجود عمرو بن

الحصين المتروك.

(1) الفوائد (٢/ ٣٢)، ح ١٠٥٤.

(2) السنن الكبرى (٢/ ٥٨٠)، ح ٤١٤٨.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٢٠.

(4) تقريب التهذيب ص ٥٩٥.

المبحث الرابع: بطلان الروايات وردّها:
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول:
ما قال فيه النووي: "باطل"

المطلب الثاني:
ما قال فيه النووي: "لا يحتج به" أو "لا يصح عن النبي ﷺ"
أو "ليس بصحيح"

المطلب الثالث:
ما قال فيه النووي: "لا أعلم له أصلاً" أو "لا أصل له"

المطلب الرابع:
ما قال فيه النووي: "لم يثبت"

المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "باطل":

قال ابن فارس: (بَطَلَ: الْبَاءُ وَالطَّاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ ذَهَابُ الشَّيْءِ، وَقَلَّةُ مَكْنِهِ، وَلُبْنَاهُ، يُقَالُ: بَطَلَ الشَّيْءُ يَبْطُلُ بَطْلًا، وَيُطْوَلُ، وَسُمِّيَ الشَّيْطَانُ الْبَاطِلَ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لِأَفْعَالِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ فَلَا مَرْجُوعَ لَهُ، وَلَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ)⁽¹⁾.

فأصل الوضع اللغوي للكلمة يدل على ذهاب الشيء وقلة مكثه.

وأما عن استخدام العلماء لمصطلح: "باطل"، فقد كان على أربع استعمالات:

١. الحديث المنكر الذي في إسناده متروك أو ليس بثقة، أو يسرق الحديث⁽²⁾.
٢. الحديث الموضوع⁽³⁾.
٣. الحديث الخطأ، وإن كان فيه ثقات⁽⁴⁾.
٤. الحديث الذي فيه مجهول⁽⁵⁾.

١٣٩ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِعُرْوَةَ بِمَا رُوِيَ: " مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَوْ أُنْتِيَهُ، أَوْ رُفِعِيَهُ⁽⁶⁾ فَلَيْتَوَضَّأَ، وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، مُوضُوعٌ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ عُرْوَةَ. كَذَا قَالَه أَهْلُ الْحَدِيثِ⁽⁷⁾).

(1) معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٥٨).

(2) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٩٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٨٣)، (٥/ ٣٨٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٧، ١٣٢).

(3) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٨٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٤، ٤٣٥)، (٦/ ١٢٩)، ميزان الاعتدال (١/ ١١١).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٨١)، (٥/ ١٧٨).

(5) انظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٩٧، ٣٧٠)، (٧/ ٥٢، ١٨٩)، (٨/ ٤٤٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٦، ٩٤).

(6) رُفِعِيَهُ: أَيِ الْإِبْطِينَ، الرُّفْعُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ: وَاحِدُ الْأَرْفَاعِ، وَهِيَ أَصُولُ الْمَعَابِينِ كَالْأَبَاطِ وَالْحَوَالِبِ، وَغَيْرِهَا مِنْ مَطَاوِي الْأَعْضَاءِ، وَمَا يَجْتَمِعُ فِيهِ مِنَ الْوَسَخِ وَالْعَرَقِ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤٤).

(7) المجموع شرح المهذب (٢/ ٤٠).

نص الحديث:

قال الطبراني: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، ثنا أَيُّوبُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ⁽¹⁾، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ، أَوْ أَنْتَيْبِهِ، أَوْ رَفَعِيهِ فَلْيَتَوَضَّأْ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽³⁾، النسائي⁽⁴⁾ من طريق يحيى القطان، والترمذي من طريق حماد بن أسامة⁽⁵⁾، وابن ماجه من طريق عبد الله بن إدريس⁽⁶⁾، ثلاثتهم عن هشام بن عروة، وأبو داود⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾ من طريق عبد الله بن أبي بكر بن حزم، والترمذي من طريق أبي الزناد عبد الله بن ذكوان⁽⁹⁾، والنسائي من طريق الزهري⁽¹⁰⁾، أربعتهم عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم عن بسرة بنت صفوان في مس الذكر فقط.

والنسائي من طريقي عبد الله بن أبي بكر بن حزم، والزهري، كلاهما عن عروة بن الزبير به في مس الذكر فقط⁽¹¹⁾، والدارقطني من طريق أحمد بن المقدم عن يزيد بن زريع به بفصل كلام النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام عروة⁽¹²⁾.

(1) بسرة بنت صفوان: هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل، وقيل بنت صفوان بن أمية، من بني مالك بن كنانة، وأمها سالمة بنت أمية الأوقص السلمية، وكانت أخت عقبة بن أبي معيط لأمه، وكانت زوج المغيرة بن أبي العاص. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥١ / ٨).

(2) المعجم الكبير (٢٤ / ٢٠٠)، ح ٥١٠.

(3) سنن الترمذي (١ / ١٢٦)، ح ٨٢.

(4) سنن النسائي (١ / ٢١٦)، ح ٤٤٧.

(5) سنن الترمذي (١ / ١٢٩)، ح ٨٣.

(6) سنن ابن ماجه (١ / ١٦١)، ح ٤٧٩.

(7) سنن أبي داود (١ / ٤٦)، ح ١٨١.

(8) سنن النسائي (١ / ١٠٠)، ح ١٦٣.

(9) سنن الترمذي (١ / ١٢٩)، ح ٨٤.

(10) سنن النسائي (١ / ٢١٦)، ح ٤٤٦.

(11) المصدر نفسه، ح ٤٤٤، ٤٤٥.

(12) سنن الدارقطني (١ / ٢٧٠)، ح ٥٣٧.

وأخرجه الطبراني⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة به بمثل حديثنا، وعبد الرزاق⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾ من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه من كلام عروة بن الزبير.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح عدا لفظتي: "أنثييه، أو رغيه" فهما مدرجتان من كلام عروة بن الزبير كما أوضحت الروايات، وقد قال الدارقطني: (كَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، وَوَهُمْ فِي ذِكْرِ الْأُنْثِيَيْنِ، وَالرَّفْعِ، وَإِدْرَاجِهِ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ بُسْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عُرْوَةَ غَيْرِ مَرْفُوعٍ)⁽⁵⁾، ولم يقتصر الإدراج على ما ذكره الدارقطني بل ورد هذا من طريق أيوب رواه عنه يزيد بن زريع، وعن يزيد بن زريع رواه أبو كامل الفضيل بن حسين الجحدري مخالفاً لأحمد بن المقدم العجلي، وهو هذا الحديث الذي بين أيدينا.

١٤٠ - قال النووي: (قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّنْبِيهِ⁽⁶⁾)، وَكَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: "يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَسْتَقْبَلَ الشَّمْسَ وَلَا الْقَمَرَ"، وَاسْتَأْنَسُوا فِيهِ بِحَدِيثِ ضَعِيفٍ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: أَنَّ دَلِيلَ الْقِبْلَةِ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ، وَدَلِيلٌ هَذَا ضَعِيفٌ، بَلْ بَاطِلٌ⁽⁷⁾.

قال ابن حجر: (قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: لَا يُعْرَفُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، رَوَى فِي كِتَابِ الْمَنَاهِي⁽⁸⁾ مَرْفُوعًا: "تَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ، وَفَرَجُهُ بَادٍ لِلشَّمْسِ، وَتَهَى أَنْ يَبُولَ، وَفَرَجُهُ بَادٍ لِلْقَمَرِ")، ثم قال ابن حجر: (وَكِتَابُ الْمَنَاهِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَكِيمُ التَّرْمِذِيُّ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ، وَمَدَارُهُ عَلَى عَبَادِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ عُمَانَ الْأَعْرَجِ، عَنِ الْحَسَنِ: حَدَّثَنِي سَبْعَةُ رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: أَبُو هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَمَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَسُّ بْنُ مَالِكٍ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْحَدِيثِ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمُعْتَسَلِ، وَتَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ، وَتَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي

(1) المعجم الكبير (٢٤ / ٢٠٠)، ح ٥١١.

(2) سنن الدارقطني (١ / ٢٦٩)، ح ٥٣٦.

(3) مصنف عبد الرزاق (١ / ١٢٢)، ح ٤٤٥.

(4) سنن الدارقطني (١ / ٢٧٠)، ح ٥٣٨.

(5) المصدر نفسه (١ / ٢٦٩)، ح ٥٣٦.

(6) انظر: التنبيه في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي ص ١٨.

(7) المجموع شرح المهذب (٢ / ٩٤).

(8) كتاب المناهي: لمحمد بن حكيم الترمذي. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢ / ١٤٦٤).

المَشَارِعِ⁽¹⁾، وَنَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ، وَفَرَجُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ"، فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا فِي نَحْوِ خَمْسَةِ أَوْزَاقٍ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، بَلْ هُوَ مِنْ اخْتِلَاقِ عَبَادٍ⁽²⁾.

قال الباحث: وعبادٌ هذا هو عباد بن كثير الثقفي البصري، وهو متروك⁽³⁾، فالإسناد منكر.

وقال ابن القيم - رحمه الله - عنه: (إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يُقَلَّ عَنْهُ ذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَلَا ضَعِيفٍ، وَلَا مُرْسَلٍ، وَلَا مُتَّصِلٍ، وَلَيْسَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ)⁽⁴⁾.

وقال ابن عثيمين: (ليس هناك دليل صحيح، بل تعليل وهو: لما فيهما من نور الله، وهذا النور الذي فيهما ليس نور الله الذي هو صفته، بل هو نور مخلوق، وفي هذا نظر؛ لأن مقتضاه كراهة استقبال النجوم مثلاً، فإذا قلنا بهذا قلنا: كل شيء فيه نور، وإضاءة يُكره استقباله، ثم إن هذا التعليل منقوضٌ بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببولٍ، ولا غائطٍ، ولكن شرفوا، أو غرّبوا»⁽⁵⁾، ومعلوم أن من شرف، أو غرّب والشَّمْسُ طالعة فإنه يستقبلها، وكذا لو غرّب والشَّمْسُ عند الغروب، والرسول صلى الله عليه وسلم لم يقل: إلا أن تكون الشمس أو القمر بين أيديكم فلا تفعلوا، فالصحيح: عدم الكراهة لعدم الدليل الصحيح، بل ولثبوت الدليل الدال على الجواز)⁽⁶⁾.

١٤١ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: تَمَكُّتُ شَطْرَ دَهْرِهَا"، فَحَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا يُعْرَفُ، وَأَمَّا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِينَ: "تَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي")⁽⁷⁾.

لم أجد هذا الحديث في الكتب المسندة، وقد قال ابن مندّه: (وَلَا يَثْبُتُ هَذَا بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -)⁽⁸⁾.

(1)المشارع: طرق الماء. غريب الحديث للخطابي (١/ ١٠٧).

(2)التلخيص الحبير (١/ ٣٠٢).

(3)تقريب التهذيب ص ٢٩٠.

(4)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (٢/ ٢٠٥).

(5)صحيح البخاري (١/ ٤١، ٨٨)، ح ١٤٤٤، ٣٩٤، صحيح مسلم (١/ ٢٢٤)، ح ٢٦٤.

(6)الشرح الممتع على زاد المستقنع (١/ ١٢٣).

(7)المجموع شرح المذهب (٢/ ٣٧٧).

(8)البدر المنير (٣/ ٥٥).

وقال البيهقي: (طَلَبْتُهُ كَثِيرًا فَلَمْ أَجِدْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ إِسْنَادًا بِحَالٍ)⁽¹⁾.

وقال ابن الجوزي: (هَذَا لَفْظٌ لَا أَعْرِفُهُ)⁽²⁾، وقال ابن الملقن: (هَذَا الْحَدِيثُ بِهِذَا اللَّفْظِ غَرِيبٌ جَدًّا، وَقَدْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقَاطِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ)⁽³⁾.
وقد أخرج مسلم لفظ: "وَتَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي" من طريق الصحابي عبد الله بن عمر ابن الخطاب⁽⁴⁾.

١٤٢ - قال النووي: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: "طَهَّرْتُهَا - يَقْصِدُ: الْمُسْتَحَاضَةَ - مُقَدَّرَةً بِالْوَقْتِ فَتُصَلِّي مَا شَاءَتْ مِنَ الْفَرَائِضِ الْفَائِتَةِ فِي الْوَقْتِ، فَإِذَا خَرَجَ بَطَلَتْ طَهَّارَتُهَا"...، وَاحْتَجَّ مِنْ جَوَازِ فَرَائِضِ بَحْدِيثِ رَوَاهُ: "الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ"، وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا يُعْرَفُ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ، وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ⁽⁶⁾، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: " تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَالْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ "). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: (زَادَ عُثْمَانُ: " وَتُصُومُ، وَتُصَلِّي ")⁽⁷⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي عن قتيبة بن سعيد⁽⁸⁾، وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وإسماعيل بن موسى⁽⁹⁾، ثلاثتهم عن شريك بن عبد الله النخعي به بنحوه.

(1) معرفة السنن والآثار (٢/ ١٤٥).

(2) التحقيق في مسائل الخلاف (١/ ٢٦٣).

(3) البدر المنير (٣/ ٥٥).

(4) صحيح مسلم (١/ ٨٦)، ح ١٣٢.

(5) المجموع شرح المذهب (٢/ ٥٣٥).

(6) جده: أبو موسى عبد الله بن يزيد الخطمي الأنصاري، سكن الكوفة، يكنى أبا موسى، شهد الحديبية، وهو ابن سبع عشرة سنة، استعمله عبد الله بن الزبير على الكوفة سنة خمس وستين، وتوفي زمنه، وهو جدُّ عدي بن ثابت، أبو أمه. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٨٠٣).

(7) سنن أبي داود (١/ ٨٠)، ح ٢٩٧.

(8) سنن الترمذي (١/ ٢٢٠)، ح ١٢٦.

(9) سنن ابن ماجه (١/ ٢٠٤)، ح ٦٢٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. شريك بن عبد الله النخعي: تقدمت دراسته في الحديث رقم: (٥)، أنه صدوق يخطيء، وقد اختلط بعد توليه قضاء الكوفة.
٢. أبو اليقظان عثمان بن عمير، ويقال: ابن قيس: ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع^(١).
٣. أبيه: ثابت الأنصاري: مجهول الحال^(٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود رجل ضعيف، ومجهول، وصدوق يخطيء، ولا يوجد متابعات للحديث، ولكن الحديث من رواية عائشة - رضي الله عنها - قالت: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي». قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ - محمد بن خازم - فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ»^(٣)، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: (حَسَنٌ صَحِيحٌ)^(٤).

١٤٣ - قال الشيرازي: (...وبحديث علي بن شيبان^(٥) - رضي الله عنه - قال: " قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ، مَا دَامَتِ الشَّمْسُ نَقِيَّةً"، وقال النووي: (بَاطِلٌ، لَا يُعْرَفُ)^(٦).

(١) تقريب التهذيب ص ٣٨٦.

(٢) تقريب التهذيب ص ١٣٣.

(٣) سنن الترمذي (١ / ٢١٧، ٢١٨)، ح ١٢٥.

(٤) سنن الترمذي (١ / ٢١٩).

(٥) علي بن شيبان: علي بن شيبان بن مخرز بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن عبد العزى بن سحيم بن مرة بن الدول بن حنيفة، من ساكني اليمامة، وقد على النبي صلى الله عليه وسلم. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤ / ١٩٧١).

(٦) المجموع شرح المهذب (٣ / ٥٤ - ٥٥).

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْيَمَامِيُّ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ⁽¹⁾)، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: «قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَكَانَ يُوَجِّرُ الْعَصْرَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ بَيضاءَ نَقِيَّةً»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي، عن محمد بن عبد الرحمن العنبري به بمثله⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، وهو إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمَرَ بْنِ مُطَرِّفِ الْهَاشِمِيِّ: صدوق⁽⁴⁾. وثقه الترمذي⁽⁵⁾، والدارقطني، وزاد: (وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ مَا يُخَالِفُ الثَّقَاتِ)⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: (ليس به بأس)⁽⁸⁾، والنسائي: (لا بأس به)⁽⁹⁾. قال الباحث: ثقة.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْيَمَامِيُّ: قال ابن حجر: (مجهول)⁽¹⁰⁾.

قال المزي: (روى له أبو داود)⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: (مجهول)⁽¹²⁾.

قال الباحث: مجهول كما قال ابن حجر.

٣. يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ: قال ابن حجر: (مجهول)⁽¹³⁾.

(1) أبيه: عبد الرحمن بن علي بن شيبان الحنفي، اليمامي. تقريب التهذيب ص ٣٤٧.

(2) سنن أبي داود (١/ ١١١)، ح ٤٠٨.

(3) معرفة الصحابة (٤/ ١٩٧١)، ح ٤٩٥٢.

(4) تقريب التهذيب ص ٩٢.

(5) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٦١).

(6) سوالات الحاكم للدارقطني ص ١٧٨.

(7) الثقات (٨/ ٦٥).

(8) الجرح والتعديل (٢/ ١١٤).

(9) تهذيب الكمال (٢/ ١٥٨).

(10) تقريب التهذيب ص ٥١٤.

(11) تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٤).

(12) ديوان الضعفاء ص ٣٨٠.

(13) تقريب التهذيب ص ٦٠٣.

قال المزي: (روى له أبو داود)⁽¹⁾.

قال الباحث: مجهول كما قال ابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْيَمَامِيِّ، وَيَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ

شَيْبَانَ، وهما مجهولان.

١٤٤ - قال النووي: (وَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي نَقَلَهُ الْخُرَاسَانِيُّونَ أَنَّهُ يُؤَدَّنُ فِي الشِّتَاءِ لِسُبُعٍ يَبْقَى، وَفِي الصَّيْفِ لِنِصْفِ سُبُعٍ، فَهُوَ أَيْضًا تَقْيِيدٌ بَاطِلٌ، وَكَأَنَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى حَدِيثِ بَاطِلٍ، نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ سَعْدِ الْقَرْظِ الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: " كَانِ الْأَدَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الشِّتَاءِ لِسُبُعٍ يَبْقَى مِنَ اللَّيْلِ، وَفِي الصَّيْفِ لِنِصْفِ سُبُعٍ ". وَهَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽²⁾.

قَالَ الزُّعْفَرَانِيُّ: (قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْقَدِيمِ: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ سَعْدِ الْقَرْظِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «أَدْنَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِقُبَاءَ، وَفِي زَمَنِ عُمَرَ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ أَدَانُنَا لِلصُّبْحِ لَوْقَتٍ وَاحِدٍ فِي الشِّتَاءِ، لِسُبُعٍ وَنِصْفِ تَبْقَى، وَفِي الصَّيْفِ لِسُبُعٍ يَبْقَى مِنْهُ»)⁽³⁾.

تخريج الحديث:

تفرد به الشافعي.

دراسة رجال الإسناد:

١. إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ: لم أجد له ترجمة.

٢. أبيه: محمد بن عُمَارَةَ: وهو محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ

الملقب ب(كشاكش): لا بأس به⁽⁴⁾.

وثقه علي بن المديني⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ مِمَّنْ يَخْطِءُ،

ويتفرد)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾تهذيب الكمال (٣٢ / ١٨٨).

⁽²⁾المجموع شرح المهذب (٣ / ٨٨).

⁽³⁾معرفة السنن والآثار (٢ / ٢١٠، ٢١١)، ح ٢٤١٥.

⁽⁴⁾تقريب التهذيب ص ٤٩٨.

⁽⁵⁾تهذيب الكمال (٢٦ / ١٦٥).

⁽⁶⁾الثقات (٧ / ٤٣٦).

وقال ابن معين: (لم يكن به بأس)⁽¹⁾، وأحمد: (ما أرى به بأساً)⁽²⁾، وأبو حاتم: (شيخ، ليس به بأس، يكتب حديثه)⁽³⁾، وقال الذهبي: (تكلم فيه البخاري، وغيره، ولم يُترك)⁽⁴⁾. قال الباحث: لا بأس به.

٣. جده: عُمارة، ويقال: حفصُ بنُ عمرِ بنِ سعدِ القرظي: مقبول⁽⁵⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (روى عنه الزُّهري)⁽⁶⁾.

قال الباحث: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم متابعة عمارة، والإبهام في قول الشافعي: "بعض أصحابنا". وقد قال عنه ابن الصلاح: (هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ، وَضَعِيفٌ، غَيْرَ مَعْرُوفٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ)⁽⁷⁾.

قال النووي: (الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ بِصَلَاةِ الرَّغَائِبِ، وَهِيَ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً تُصَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ فِي رَجَبٍ، وَصَلَاةٌ لَيْلَةَ نِصْفِ شَعْبَانَ مِائَةَ رَكْعَةٍ، وَهَاتَانِ الصَّلَاتَانِ بِدَعَتَانِ وَمُنْكَرَانِ قَبِيحَتَانِ، وَلَا يُغْتَرُّ بِذِكْرِهِمَا فِي كِتَابِ قُوتِ الْقُلُوبِ، وَإِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ، وَلَا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِيهِمَا؛ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ)⁽⁸⁾.

١٤٥ - أولاً: حديث صلاة الرغائب:

قال الغزالي: روي بإسناد عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: " ما من أحد يصوم أول خميس من رجب، ثم يصلي فيما بين العشاء والعتمة اثنتي عشرة ركعة، يفصل بين كل ركعتين بتسليمة، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة، و"إنا أنزلناه في ليلة القدر"⁽⁹⁾ ثلاث مرات، و"قل هو الله أحد"⁽¹⁰⁾ اثنتي عشرة مرة، فإذا فرغ من صلاته صلى عليّ سبعين مرة..."⁽¹¹⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ١٩٨).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٨٤).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٤٣).

(4) ميزان الاعتدال (٣ / ٦٦١).

(5) تقريب التهذيب ص ١٧٢.

(6) الثقات (٤ / ١٥٣).

(7) البدر المنير (٣ / ٢٠٣).

(8) المجموع شرح المهذب (٤ / ٥٦).

(9) سورة القدر: ١.

(10) سورة الإخلاص: ١.

(11) إحياء علوم الدين (١ / ٢٠٢).

لم أجد من أخرج هذا الحديث من أصحاب الكتب المسندة، وقال عنه العراقي: (أورده رزين في كتابه -يقصد التجريد للصحاح الستة-، وهو حديث مَوْضُوع⁽¹⁾).

١٤٦ - ثانيًا: صلاة النصف من شعبان:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَقومُوا لَيْلَهَا وَصومُوا نهارها، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِيهَا لَغُروبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مِنْ مُسْتَغْفِرٍ لِي فَأَغْفِرَ لَهُ، أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ، أَلَا مُبْتَلَى فَأَعَافِيَهُ، أَلَا كَذَّاءٌ، أَلَا كَذَّاءٌ، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ")⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الحسن بن علي الحلواني عن عبد الرزاق بن همام به بنحوه⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبيرة: رموه بالوضع⁽⁴⁾.
٢. إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: صدوق⁽⁵⁾. ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال الذهبي: شيخ⁽⁷⁾. قال الباحث: صدوق.
٣. معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: مقبول⁽⁸⁾. وثقه العجلي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾.

(1) المغني عن حمل الأسفار ص ٢٤٠.

(2) سنن ابن ماجه (١ / ٤٤٤)، ح ١٣٨٨.

(3) شعب الإيمان (٥ / ٣٥٤)، ح ٣٥٤٢.

(4) تقريب التهذيب ص ٦٢٣.

(5) تقريب التهذيب ص ٩٣.

(6) الثقات (٦ / ٤).

(7) الكاشف (١ / ٢٢٤).

(8) تقريب التهذيب ص ٥٣٨.

(9) معرفة الثقات (٢ / ٢٨٤).

(10) الكاشف (٢ / ٢٧٦).

وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال يعقوب بن شيبة: (كَانَ مُقَدِّمًا، وَكَانَ يُوصَفُ بِالْفَضْلِ وَالْعِلْمِ)⁽²⁾.

قال الباحث: ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لأجل ابن أبي سبرة، وهو متهم بالوضع.

١٤٧ - قال النووي: (قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَصِحُّ لِحَدِيثِ رَوَاهُ مَرْفُوعًا: " مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ طَرِيقٌ فَلَيْسَ مَعَ الْإِمَامِ"، وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُرْوَى عَنْ عُمَرَ مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ نُعَيْمٍ، وَلَيْثٌ ضَعِيفٌ، وَنُعَيْمٌ مَجْهُولٌ)⁽³⁾.

لم أجد هذا الحديث مرفوعاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وروي موقوفاً حيث قال ابن أبي شيبة: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ لَيْثِ، عَنْ نُعَيْمٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ طَرِيقٌ، أَوْ نَهْرٌ، أَوْ حَائِطٌ، فَلَيْسَ مَعَهُ»)⁽⁴⁾، وإسناده ضعيف؛ لأجل ليث بن أبي سليم: وهو صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فَتَرِكَ⁽⁵⁾، وقد سبقت دراسته في الحديث رقم: (٣٤)، كما أن نُعَيْمًا لم أجد فيه كلاماً لأحد إلا قول النووي: مجهول كما سبق، ولعله يقصد جهالة العين.

١٤٨ - قال النووي: (أَمَّا مَا حَكَاهُ الْبُنْدَنِيْجِيُّ⁽⁶⁾: أَنَّ أَوَّلَ مَا أُتِّخِذَ ذَلِكَ - يَقْصِدُ النَّعْشَ - فِي جِنَازَةِ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ بِذَلِكَ، فَبَاطِلٌ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ، نَبَّهْتُ عَلَيْهِ لئَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ)⁽⁷⁾.

لم أجد هذا الحديث في الكتب المسندة، وقد ورد أن أول استخدامه كان لزینب بنت جحش زوج النبي - صلى الله عليه وسلم -، وليست بنته، وهذه قد توفيت بعده، قال ابن

(1) الثقات (٥ / ٤١٢).

(2) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٩٧).

(3) المجموع شرح المذهب (٤ / ٣٠٩).

(4) مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٣٥)، ح ٦١٥٥.

(5) تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

(6) البُنْدَنِيْجِيُّ: هو الحسن بن عبيد الله، أبو علي البندنيجي الفقيه القَاضِي، سكن بغداد، ودرس بها فقه الشافعي على أبي حامد الإسفراييني، وكان له حلقة في جامع المنصور للفتوى، وتوفي سنة ٤٢٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (٧ / ٣٥٤).

(7) المجموع شرح المذهب (٥ / ٢٧١).

القاسم⁽¹⁾: (قد فعله عمر بن الخطاب، وأخبرني مالك: أن أول من فَعَلَ به ذلك زينب زوج النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، فقال عمر للنبي فعلته بها: "سَتَرْتَهَا سَتْرَكَ اللهُ"، فقد استحسنته عمر)⁽²⁾.

١٤٩ - قال النووي: (وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ: " لَا يَجْتَمِعُ عُشْرٌ وَخَرَجٌ"، فَهُوَ أَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ، مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، انفرد به يَحْيَى بْنُ عُبَيْسَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ⁽³⁾.

نص الحديث:

قال ابن عدي: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى السَّرْحَسِيُّ⁽⁴⁾)، قَالَ يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْسَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا يَجْتَمِعُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَرَجٌ وَعُشْرٌ" ⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني من طريق أبي القاسم أيوب بن يوسف عن يوسف بن سعيد به بمثله⁽⁶⁾، والبيهقي من طريق ابن عدي به بمثله⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى السَّرْحَسِيُّ:

قال أبو عبد الله الحاكم: (شيخ حسن الحديث، كثير الإفراد، ولست أقف على حاله)⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: (حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ لَمْ يَتَابِعُوهُ عَلَيْهَا، وَكَانَ مَتَهَمًا فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُ لَمْ

(1) ابن القاسم: أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنَادَةَ، الفقيه المالكي، جمع بين الزهد والعلم، وتفقه بالإمام مالك - رضي الله عن - ونظرائه، وصحب مالكًا عشرين سنة، وانتفع به أصحاب مالك بعد موت مالك، وهو صاحب المدونة في مذهبهم، وهي من أجل كتبهم، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائة. وفيات الأعيان (٣/ ١٢٩).

(2) البيان والتحصيل لابن رشد (٢/ ٢٧٦). ولم أجده في كتاب المدونة لابن القاسم.

(3) المجموع شرح المذهب (٥/ ٥٥٠، ٥٥١).

(4) السَّرْحَسِيُّ: هذه النسبة إلى بلدة قديمة من بلاد خراسان، يقال لها: سَرْحَس، وسَرْحَس. الأنساب للسمعاني (٧/ ١١٨).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٢٨).

(6) مسند أبي حنيفة - رواية أبي نعيم - ص ٨١.

(7) السنن الكبرى (٤/ ٢٢٢)، ح ٧٤٩٩٩.

(8) لسان الميزان (٣/ ٣٧٧).

يلحقهم⁽¹⁾، وقال ابن حجر عن أحد الأحاديث: (رجالہ ثقَات اثبات غير هذا الرجل، فهو آفته - يقصد أنه المتهم به-) ⁽²⁾.

قال الباحث: متهم بالوضع.

٢. يحيى بن عنبسة:

قال ابن حبان: (شيخ دجال، يضع الحديث على ابن عيينة، ودأود بن أبي هند، وأبي حنيفة، وغيرهم من الثقات لا تحل الرواية عنه بحال، ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار)⁽³⁾، وقال ابن عدي: (منكر الحديث، مكشوف الأمر في ضعفه لرواياته عن الثقات، والمؤضوعات)⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: (كذاب)⁽⁵⁾، وفي موضع: (دجال يضع الحديث)⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: (واه)⁽⁷⁾.
قال الباحث: كذاب.

٣. أبو حنيفة النعمان بن ثابت: فقد قال ابن حجر: (فقيه مشهور)⁽⁸⁾، وفي موضع:

(مناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً)⁽⁹⁾، ولم يوثقه.

وثقه يحيى بن معين في الحديث⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب، كان عندنا من أهل الصدق، ولم يُنَّهَم بالكذب)⁽¹¹⁾، وسئل: هل هو كذاب؟ قال: (كان أنبل من أن يكذب، كان صدوقاً، إلا أن في حديثه ما في حديث الشيوخ)⁽¹²⁾، وفي موضع: (كان

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٣٩).

(2) اللسان الميزان (٣ / ٣٧٧).

(3) المجروحين (٣ / ١٢٤).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ١٢٦ - ١٢٨).

(5) الضعفاء والمتركون (٣ / ١٣٦).

(6) ميزان الاعتدال (٤ / ٤٠٠).

(7) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢ / ١٣٢).

(8) تقريب التهذيب ص ٥٦٣.

(9) تهذيب التهذيب (١٠ / ٤٥٢).

(10) تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٢٤).

(11) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٢١).

(12) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٢١).

أبو حنيفة جهميًّا⁽¹⁾، ولم يكن كذابًا⁽²⁾، وفي موضع: (أبو يوسف أوثق منه في الحديث، فقيل: كان يكذب، قال: كان أنبل في نفسه من أن يكذب)⁽³⁾.

وقال أحمد بن الصلت الحِمَّاني: سمعت يحيى بن معين وهو يُسأل عن أبي حنيفة: أتقّة هو في الحديث؟ قال: (نعم؛ ثقة ثقة، كان والله أروع من أن يكذب، وهو أجلُّ قدرًا من ذلك)⁽⁴⁾، وأضاف: سئل ابن معين: هل حَدَّثَ سفيان عنه، قال: (نعم؛ كان أبو حنيفة ثقةً صدوقًا في الحديث، والفقه، وأمورًا على دين الله)⁽⁵⁾، وقد وردت عنه أقوالٌ في تضعيفه فقال: (كان يُضَعَّفُ في الحديث)⁽⁶⁾، وفي موضع: (لا تكتب حديثه)⁽⁷⁾، ويبدو أن ابن معين كان يضعفه تضعيفًا سييرًا بدون تكذيب له، وقال البخاري: (كان مرجئًا، سكتوا عنه، وعن رأيه، وعن حديثه)⁽⁸⁾.

وقد تعددت الأقوال التي تضعفه في الحديث، فقد قال سفيان الثوري: (غير ثقة، ولا مأمون)⁽⁹⁾، وسئل سفيان: أسمعَ حديثَ المرتدة من عاصم؟ قال: (سمعت من أخذ عنه، قال: أما من ثقة فلا)⁽¹⁰⁾، وعن سبب كلام الثوري فيه، قال عبد الصمد بن حسان: (كان بين سفيان الثوري وأبي حنيفة شيءٌ، فكان أبو حنيفة أكفَّهُما لسانًا)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: وهذا ما يكون بين الأقران ينبغي التجاوز عنه.

وقال عبد الله بن المبارك: (كان مسكينًا في الحديث)⁽¹²⁾، وفي موضع: (اضربوا على حديثه)⁽¹³⁾، وقال الفضل بن موسى: (كثير الكذب)⁽¹⁴⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: (لم يكن

(1) جَهْمِيًّا: الجَهْمِيَّة: هم أصحاب جَهْم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء. الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٥).

(2) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٢١).

(3) المصدر نفسه.

(4) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٢٢).

(5) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٢٢). وقد قال عن أحمد بن الصلت: كان غير ثقة.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر السابق.

(8) التاريخ الكبير (٨ / ٨١).

(9) الضعفاء الكبير (٤ / ٢٨١).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٥). وكان أبو حنيفة يحدثه عن عاصم كما ذكر أحمد بن حنبل، وورد أن سفيان دلس حديثه عن عاصم. انظر: نفس الموضع.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٦).

(12) الجرح والتعديل (٨ / ٤٥٠).

(13) الضعفاء الكبير (٤ / ٢٨٢).

(14) المصدر نفسه (٤ / ٢٨٣).

بصاحب الحديث⁽¹⁾، وقال النضر بن شميل: (كان متروك الحديث، ليس بثقة)⁽²⁾، وقال مسلم: (صاحب الرأي، مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح)⁽³⁾، وقال ابن المديني: (صاحب الرأي)، وضَعَفَهُ جَدًّا، وقال: (لو كان بين يدي ما سألتُه عن شيء، وروى خمسين حديثاً أخطأ فيها)⁽⁴⁾، وقال أحمد بن حنبل: (حديثه ضعيفٌ، ورأيه ضعيفٌ)⁽⁵⁾، وفي موضع: (يكذب)⁽⁶⁾، وفي موضع: (رأيه مضموم، وحديثه لا يذكر)⁽⁷⁾.

وقال الفلاس: (ليس بالحافظ، مضطرب الحديث، واهي الحديث)⁽⁸⁾، والجوزجاني: (لا يُقْنَعُ بحديثه، ولا برأيه)⁽⁹⁾، ويعقوب بن شيبان: (صدوق، ضعيف الحديث)⁽¹⁰⁾، والنسائي: (ليس بالقوي في الحديث)⁽¹¹⁾.

وقال ابن حبان: (كان رجلاً جدلاً، ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حَدَّثَ بمائةٍ وثلاثين حديثاً مسانيداً، ماله حديثٌ في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مائةٍ وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده أو غَيَّرَ منته من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار، ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج به لأنه كان داعياً إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً، على أن أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار، وسائر الأقطار جرحوه، وأطلقوا عليه القدرح إلا الواحد بعد الواحد)⁽¹²⁾، وابن شاهين: (أبو يوسف أوثق منه في الحديث، وكان أبو حنيفة أنبل في نفسه من أن يكذب)⁽¹³⁾، وأبو نعيم الأصبهاني: (قال أبو حنيفة بخلق القرآن، واستتیب من كلامه الرديء غير مرة، كثير الخطأ والأوهام)⁽¹⁴⁾.

(1) الضعفاء الكبير (٤ / ٢٨٢).

(2) المصدر نفسه (٧ / ٧).

(3) الكنى والأسماء (١ / ٢٧٦).

(4) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٥٠).

(5) المصدر نفسه.

(6) الضعفاء الكبير (٤ / ٢٨٤).

(7) الجرح والتعديل (٨ / ٤٥٠).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٦).

(9) أحوال الرجال ص ٧٥.

(10) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٢٣).

(11) المصدر نفسه.

(12) المجروحين (٣ / ٦٣، ٦٤).

(13) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٤١. وهذا قول ابن معين ولكن لم ينسبه إليه.

(14) الضعفاء ص ١٥٤.

وخلاصة القول فيه ما قاله ابن أبي داود: (الوقية في أبي حنيفة جماعة من العلماء لأن إمام البصرة أيوب السخيتاني وقد نُكِّمَ فيه، وإمام الكوفة الثوري وقد نُكِّمَ فيه، وإمام الحجاز مالك وقد نُكِّمَ فيه، وإمام مصر الليث بن سعد وقد نُكِّمَ فيه، وإمام الشام الأوزاعي وقد نُكِّمَ فيه، وإمام خراسان عبد الله بن المبارك وقد نُكِّمَ فيه، فالوقية فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق)⁽¹⁾.

قال الباحث: الكلام في أبي حنيفة شائك حيث إن أغلب أهل الحديث على أن حديثه فيه ضعف، وأنه كان مرجئاً، وحتى لا ندخل في متاهة في الدفاع، أو في إثبات هذه التهم؛ فإن أولى الأقوال أن نقول أنه كان مهتماً بالفقه وحفظ المتن على حفظ الأسانيد وروايتها، وكل ما يقع من اضطراب في حديثه هو بسبب ذلك لا تعمداً منه، ولا لأنه في مرتبة الترك، وأما مذهبه العقدي فإن بعض العلماء جعله من مرجئة الفقهاء، وأما عن مذهبه الفقهي وقوله بالرأي فإنه بنى آراءه على اجتهاد، ولم يخالف النصوص، وكان له منهجه الخاص في قبول خبر الأحاد، والمرسل، وقد أصاب ابن حجر عندما تجنب ذلك وقال: فقيه مشهور، فالأصل أنه كان حافظاً للمتون يخطيء في الأسانيد.

٤. حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ: فقيه صدوق له أوهام⁽²⁾.

وثقه ابن معين⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، والنسائي، وزاد: (إلا أنه مرجئ)⁽⁵⁾، والذهبي، وزاد: (إمام مجتهد كريم جواد)⁽⁶⁾، وفي موضع: (نُكِّمَ فيه للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته)⁽⁷⁾.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء، وَكَانَ مَرَجِّئًا)⁽⁸⁾.

وقال شعبة بن الحجاج: (صدوق اللسان)، وفي موضع: (كان لا يحفظ)، وقد فسره ابن أبي حاتم بأن الغالب عليه الفقه وأنه لم يبرز حفظ الآثار⁽⁹⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٠).

(2) تقريب التهذيب ص ١٧٨.

(3) الجرح والتعديل (٣ / ١٤٧).

(4) معرفة الثقات (١ / ٣٢٠).

(5) تهذيب الكمال (٧ / ٢٧٧).

(6) الكاشف (١ / ٣٤٩).

(7) ميزان الاعتدال (١ / ٥٩٥).

(8) الثقات (٤ / ١٦٠).

(9) الجرح والتعديل (٣ / ١٤٧).

وقال أحمد بن حنبل: (رواية القدماء عنه تقارب الثوري، وشعبة، وهشام، وأما غيرهم فجاؤوا عنه بأعاجيب)⁽¹⁾، وفي موضع: (مقارب الحديث ما روى عنه سُفْيَان، وَشُعْبَةَ، وَالْقَدَمَاءَ، فَقِيلَ لَهُ: هَشَامٌ كَيْفَ سَمَاعِهِ؟ قَالَ: قَدِيمٌ، وَأَضَافَ: لَكِنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ عِنْدَهُ عَنْهُ تَخْلِيْطٌ)⁽²⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق، ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شَوْشَ)⁽³⁾، وابن عدي: (كثير الرواية، خاصة عن إبراهيم المُسَنَّدُ وَالْمَقْطُوعُ، وَرَأَى إِبْرَاهِيمَ وَيُحَدِّثُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَعَنْ غَيْرِهِمَا بِحَدِيثٍ صَالِحٍ، وَيَقَعُ فِي أَحَادِيثِهِ إِفْرَادَاتٌ وَغَرَائِبٌ، وَهُوَ مُتَمَسِكٌ فِي الْحَدِيثِ، لَا بِأَسْ بِهِ)⁽⁴⁾.

وقال إبراهيم النَّخَعِيُّ: (لم يكن ثقة)⁽⁵⁾، وقد ورد في موضع آخر سبب قوله ذلك، فقد قال أبو حمزة السكري: (قال لنا إبراهيم: لا تدعوا هذا الملعون يدخل عليّ - يعني حماد بن أبي سليمان، حين تكلم في الإرجاء)⁽⁶⁾، وقال الأعمش: (حدثني حماد بحديث عن إبراهيم، وكان غير ثقة)، وفي موضع: (وما كنا نصدقه)⁽⁷⁾، وقال محمد بن يحيى الذهلي: (كثير الخطأ والوهم)⁽⁸⁾، وابن سعد: (كان ضعيفاً في الحديث، فاختلف في آخر أمره، وكان مرجياً، وكان كثير الحديث)⁽⁹⁾.

قال الباحث: صدوق له إفرادات، وغرائب.

الحكم على الإسناد:

موضوع؛ لوجود يحيى بن عنبسة، وهو كذاب، عدا عن وجود عبد الله بن يحيى السرخسي وهو متهم بالكذب، وقد قال ابن عدي عن هذا الحديث: (هذا الحديث لا يزويه غير يحيى بن عنبسة بهذا الإسناد، عن أبي حنيفة، وإنما يزوي هذا من قول إبراهيم، ويحكيه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في قوله، وهو مذموب أبي حنيفة، وجاء يحيى بن عنبسة فرواه، عن أبي حنيفة، فأوصله إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأبطل فيه)⁽¹⁰⁾، وقد ورد عن التابعين من

(1) الجرح والتعديل (٣/ ١٤٧).

(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص ٢٩١.

(3) الجرح والتعديل (٣/ ١٤٧).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٨).

(5) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٥٠).

(6) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٣٠٣).

(7) ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٦).

(8) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٥٠).

(9) الطبقات الكبير (٨/ ٤٥٢).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٢٨).

أقوالهم، فقد قال الشَّعْبِيُّ: «لَا يَجْتَمِعُ خَرَجٌ وَعُشْرٌ فِي أَرْضٍ»، وقال عِكْرِمَةُ مولى ابن عباس: «لَا يَجْتَمِعُ خَرَجٌ وَعُشْرٌ فِي مَالٍ»⁽¹⁾.

١٥٠ - قال النووي: (مِمَّا شَاعَ عِنْدَ الْعَامَّةِ فِي الشَّامِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ الْمُتَأَخَّرَةِ مَا يَزْعُمُهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " مَنْ زَارَنِي، وَزَارَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ، ضَمِنْتُ لَهُ الْجَنَّةَ"، وَهَذَا بَاطِلٌ، لَيْسَ هُوَ مَرْوِيًّا عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَلَا يُعْرَفُ فِي كِتَابِ صَحِيحٍ، وَلَا ضَعِيفٍ، بَلْ وَضَعَهُ بَعْضُ الْفَجَرَةِ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: "إِذَا حَجَّ وَقَدَّسَ حَجَّتَيْنِ، فَيَذْهَبُ فَيُزُورُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ"، وَيُرْوَى ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ، وَهَذَا بَاطِلٌ أَيْضًا)⁽²⁾.

لم أجد هذا الحديث في الكتب المسندة، وقد قال ابن تيمية: (كذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم)⁽³⁾.

١٥١ - قال النووي: (وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: "إِذَا حَجَّ وَقَدَّسَ حَجَّتَيْنِ، فَيَذْهَبُ فَيُزُورُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ"، وَيُرْوَى ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ، وَهَذَا بَاطِلٌ أَيْضًا)⁽⁴⁾.

لم أجد هذا الحديث في الكتب المسندة، وقد قال النووي في موضع آخر عنه: (لَا أَصِلُ لَهُ)⁽⁵⁾.

١٥٢ - قال النووي: (عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: " أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَقَّ⁽⁶⁾ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النَّبُوءَةِ"، وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ)⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال عبد الرزاق: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَرَّرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ مَا بُعِثَ بِالنَّبُوءَةِ»)⁽⁸⁾.

(1) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤١٩)، ح ١٠٦٠٨، ١٠٦٠٩.

(2) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٧٧).

(3) الرد على الإخنائي ص ٤٠١.

(4) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٧٧).

(5) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٢/ ١٧٦).

(6) عَقَّ: العَقِيقَةُ: الذبيحة التي تُذبح عن المولود. وأصل العَقَّ: الشَّقُّ والْقَطْعُ. وَقِيلَ لِلذَّبِيحَةِ عَقِيقَةٌ، لِأَنَّهَا يُشَقُّ

حَلْفُهَا. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٣/ ٢٧٦).

(7) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٣١).

(8) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٣٢٩)، ح ٧٩٦٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البزار من طريق عوف بن محمد⁽¹⁾، والرويانى من طريق علي بن هاشم⁽²⁾، كلاهما عن عبد الله بن مُحَرَّر به بنحوه، والطحاوي⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾ من طريق عبد الله بن المثنى عن ثمامة بن أنس، عن أنس بن مالك بنحوه، وفي إحدى طرق الطحاوي قال: "عن رجل من آل بيت أنس"⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عبدُ اللهِ بنُ مُحَرَّرٍ: متروك⁽⁶⁾.

٢. قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ: مدلس من الثالثة في طبقات ابن حجر⁽⁷⁾، ولم يصرح بالسمع في أي رواية.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عبد الله بن محرر المتروك، ولم يصرح قتادة بن دعامة في أي طريق بالسمع.

(1) مسند البزار (١٣ / ٤٧٨)، ح ٧٢٨١.

(2) مسند الرويانى (٢ / ٣٨٦)، ح ١٣٧١.

(3) شرح مشكل الآثار (٣ / ٧٨)، ح ١٠٥٣.

(4) المعجم الأوسط (١ / ٢٩٨)، ح ٩٩٤.

(5) شرح مشكل الآثار (٣ / ٧٩)، ح ١٠٥٤.

(6) تقريب التهذيب ص ٣٢٠.

(7) طبقات المدلسين ص ٤٣.

المطلب الثاني:

ما قال فيه النووي: "لا يحتج به" أو "لا يصح عن النبي ﷺ"

أو "ليس بصحيح":

١٥٣ - قال النووي: (وَأَمَّا قَوْلُ الْغَزَالِيِّ: (إِنَّ مَسْحَ الرَّقَبَةِ سُنَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَسْحُ الرَّقَبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغُلِّ")، فَغَلَطَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضُوعٌ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (1).

لم أجد حديثاً مرفوعاً بهذا اللفظ، وقد قال ابن الملقن: (هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ جَدًّا، لَا أَعْلَمُ مِنْ خَرَجِهِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهُ) (2).

وذكر ابن حجر العديد من الأقوال حول هذا الحديث فقال: (قال أبو محمد الجويني: "لَمْ يَرْتَضِ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ إِسْنَادَهُ، فَحَصَلَ التَّرَدُّدُ فِي أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ هُوَ سُنَّةٌ، أَوْ أَدَبٌ"، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ: "لَمْ تَرِدْ فِيهِ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ"، وَقَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: "لَمْ تَرِدْ فِيهِ سُنَّةٌ"، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، فَقَالَ: "هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ السَّلَفِ)، وَأَضَافَ أَيْضًا: (كَلَامُ بَعْضِ السَّلَفِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الطُّهُورِ: عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: "مَنْ مَسَحَ قَفَاهُ مَعَ رَأْسِهِ، وَقِيَ الْغُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (3)، قُلْتُ - ابن حجر - : فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ هَذَا، وَإِنْ كَانَ مَوْثُوقًا فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِيِّ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مُرْسَلٌ) (4).

قال الباحث: كأن ابن حجر يميل إلى عدم الحكم بالوضع بل بالإرسال، وهذا الحديث الموقوف ضعيف لرواية عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي بعد اختلاطه، وقد قال ذلك محمد بن عبد الله بن نمير (5).

(1) المجموع شرح المذهب (١/ ٤٦٥).

(2) البدر المنير (٢/ ٢٢١).

(3) الحديث أخرجه القاسم بن سلام في كتاب الطهور ص ٣٧٣، ح ٣٦٨، ٣٦٩.

(4) التلخيص الحبير (١/ ٢٨٧، ٢٨٨).

(5) انظر: الجرح والتعديل (١/ ٣٢٢).

١٥٤ - قال الشيرازي: (قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ، أَوْ رِيحَهُ")، وقال النووي: (أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، فَضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أَمَامَةَ، وَذَكَرَا فِيهِ: طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رِشْدِينٌ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ، وَطَعْمِهِ، وَلَوْنِهِ»⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق محمد بن هارون بن محمد بن بكار، عن العباس بن الوليد به⁽³⁾، والبيهقي من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر العبدي، عن مروان بن محمد به⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾ من طريق محمد بن يوسف العَضِيضِيُّ⁽⁷⁾، عن رشدين بن سعد به، وجميع هذه الطرق ذكرت الحديث بنحوه، وليس فيها: "ولونه"، إلا طريق البيهقي الثانية، فقد ذكر أن الماء إذا كان قلتين لم ينجسه شيء، والبيهقي من طريق بقية بن الوليد، وزاد فيه: "ولونه"، وحفص بن عمر الرازي بنحوه، وليس فيها: "ولونه"، عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد به⁽⁸⁾، والطحاوي من طريق عيسى بن يونس عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد بنحوه مرسلاً، وليس فيه: "ولونه"⁽⁹⁾، والدارقطني من طريق حماد بن أسامة عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد بنحوه موقوفاً، وليس فيه: "ولونه"⁽¹⁰⁾.

(1)المجموع شرح المذهب (١ / ١١٠).

(2)سنن ابن ماجه (١ / ١٧٤)، ح ٥٢١.

(3)المعجم الكبير (٨ / ١٠٤)، ح ٧٥٠٣.

(4)السنن الكبرى (١ / ٣٩٢)، ح ١٢٢٦، ١٢٢٧.

(5)المعجم الأوسط (١ / ٢٢٦)، ح ٧٤٤.

(6)سنن الدارقطني (١ / ٣١)، ح ٤٧.

(7)العَضِيضِيُّ: هذه النسبة إلى غَضِيض، والمشهور بالنسبة إليها محمد بن يوسف بن الصباح العَضِيضِيُّ، كان يتولى حمدونة بنت غَضِيض أم ولد الرشيد فنسب إليها. انظر: الأنساب للسمعاني (١٠ / ٥٥).

(8)السنن الكبرى (١ / ٣٩٢، ٣٩٣)، ح ١٢٢٨، ١٢٢٩.

(9)شرح معاني الآثار (١ / ١٦)، ح ٣٠.

(10)سنن الدارقطني (١ / ٣٢)، ح ٥٠.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. العباس بن الوليد الخلال الدمشقي: صدوق^(١).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (مُسْتَقِيمُ الْأَمْرِ فِي الْحَدِيثِ)^(٢)، وكان مروان بن محمد الطاطري، وعبد الأعلى بن مسهر يقدمانه، ويوجبان له^(٣)، وقال أبو حاتم: (شيخ)^(٤)، والذهبي: (صويلح)^(٥)، وقال أبو داود: (كُتِبَتْ عَنْهُ، كَانَ عَالِمًا بِالرِّجَالِ، عَالِمًا بِالْأَخْبَارِ، لَا أُحَدِّثُ عَنْهُ)^(٦).

قال الباحث: صدوق.

٢. رشدين بن سعد المهري^(٧): ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة^(٨)، وقال ابن

يونس: كان صالحًا في دينه، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث^(٩).

٣. معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي: سبق في الحديث رقم: (٣٠)، أنه صدوق له أوهام.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف رشدين بن سعد، ووجود معاوية بن صالح صدوق له أوهام، وقد

توبع الحديث من ثور بن يزيد من طريقين ضعيفتين:

الأولى: طريق بقية بن الوليد، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، ولم

يصرح بالسماع^(١٠).

(١) تقريب التهذيب ص ٢٩٤.

(٢) الثقات (٨ / ٥١٢).

(٣) تاريخ دمشق (٢٦ / ٤٣٨).

(٤) الجرح والتعديل (٦ / ٢١٥). وفي ميزان الاعتدال (٢ / ٣٨٧) قال أبو حاتم: يكتب حديثه، شيخ.

(٥) الكاشف (١ / ٥٣٦).

(٦) تهذيب الكمال (١٤ / ٢٥٤).

(٧) المهري: هذه النسبة إلى مهرة، وهي قبيلة. الأنساب للسمعاني (٥ / ٤١٧).

(٨) قول أبو حاتم هو: (ضعيف الحديث، منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ما أقربه من

داود بن المحبر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف). الجرح والتعديل (٣ / ٥١٣).

(٩) تقريب التهذيب ص ٢٠٩. وكلام ابن يونس في تاريخه (١ / ١٧٨)، وعبارته هي: (كان رجلاً صالحاً، لا يُشكُّ

في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث).

(١٠) طبقات المدلسين ص ٤٩.

الثانية: طريق حفص بن عمر الأبلبي: وقد قال عنه ابن عدي: (أحاديثه كلها إما منكرو المتن أو منكرو الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب)⁽¹⁾.
وأما الروايتان المرسلتان، والموقوفة ففيهما الأحوص بن حكيم، وهو ضعيف الحفظ⁽²⁾، فكل الطرق ضعيفة.

١٥٥ - قال الشيرازي: (المستحب أن يستأخرك عرَضًا؛ لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "استأخروا عرَضًا، وأدهنوا غبًا، واكتحلوا وترًا")، وقال النووي: (وأما الحديث الذي اعتمده المصنف فلا اعتماد عليه، ولا يحتج به،... هذا الحديث ضعيف غير معروف، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: "بحث عنه، فلم أجد له أصلًا، ولا ذكرًا في شيء من كتب الحديث"، واعتنى جماعة بتخريج أحاديث المهذب، فلم يذكروه أصلًا)⁽³⁾.

لم أجد حديثًا بهذا اللفظ يشتمل على الجمل الثلاث، ولكن هذه الجمل وردت مفردة في أحاديث أخرى، وهي كالتالي:

أولاً: الجملة الأولى: "استأخروا عرَضًا":

قال أبو داود: (حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، أخبرنا هشيم، عن محمد بن خالد القرشي، عن عطاء بن أبي رباح قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا شربتم فأشربوا مصًا، وإذا استكنتم فاستأخروا عرَضًا»)⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق ثببت بن كثير عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن الصحابي بهز، ومن طريق علي بن ربيعة القرشي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن الصحابي ربيعة بن أكرم بنحوه، وفيه زيادة⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن خالد القرشي: مجهول⁽⁶⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٨٨). وانظر التفاصيل في لسان الميزان (٣/ ٢٢٨).

(2) تقريب التهذيب ص ٩٦.

(3) المجموع شرح المهذب (١/ ٢٨٠).

(4) المراسيل ص ٧٤، ح ٥.

(5) السنن الكبرى (١/ ٦٦)، ح ١٧٣، ١٧٤.

(6) تقريب التهذيب ص ٤٧٦.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لثلاثة أسباب:

١. إرسال عطاء بن أبي رباح للحديث.
٢. جهالة محمد بن خالد القرشي.
٣. تدليس هشيم بن بشير: فهو مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر^(١)، فلا بد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بذلك.

وله شاهدان من رواية الصحابين: بهز، وربيعة بن أكرم.

فأما رواية بهز، ففيها نُبِيتُ بن كثير، وقد قال ابن حبان عنه: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَلَى قَلْتِهِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبْرِهِ إِذَا انْفَرَدَ)^(٢)، وأما رواية ربيعة بن أكرم، ففيها: علي بن ربيعة القرشي، وقد قال أبو حاتم عنه: (هو مثل يزيد بن عياض في الضعف)^(٣)، وقال العقيلي: (مَجْهُولٌ بِالنَّقْلِ، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَا يُتَابَعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ)^(٤).

وقال البيهقي: (وَأَمَّا يُعْرَفُ بِهِزٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، ذَكَرَهُ ابْنُ مَنِيْعٍ، وَأَبْنُ مَنْدَهَ، فَأَمَّا رَبِيعَةُ بْنُ أَكْرَمٍ فَإِنَّهُ اسْتُشْهِدَ بِخَيْرٍ)^(٥)، وقد ذكر ابن منده، وأبو نعيم ما يدل على أن بهزاً هو ابن حكيم^(٦)، وعلى هذا فالحديث منقطع، وقد قال ابن عبد البر: (ربيعة قُتِلَ بخيبر، فلم يدركه سعيد)، وقال أيضاً: (لا يَصِحَّانِ من جهة الإسناد)^(٧).

وبهذا يتبين ضعف الإسنادين من حيث الرجال، والاتصال.

وقال العراقي: (رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي كِتَابِهِ لَهُ فِي السُّوَالِكِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَسْتَأْذِنُكَ عَرَضًا، وَلَا يَسْتَأْذِنُكَ طَوَّلًا»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)^(٨).

(١) طبقات المدلسين ص ٤٧.

(٢) المجروحين (١/ ٢٠٨).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٥).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٢٢٩).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٦٦).

(٦) معرفة الصحابة لابن منده ص ٣٠٦، معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٤٤١)، ح ١١٩٥.

(٧) المقاصد الحسنة ص ١٠٧، طرح التثريب في شرح التقریب (٢/ ٦٩).

(٨) طرح التثريب في شرح التقریب (٢/ ٦٩). ولم يجده الباحث فيما توفر له من كتب أبي نعيم، ولعله في المفقود.

ثانيًا: الجملة الثانية: "وَادْهِنُوا غِيًّا":

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقَلٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّرْجِيلِ (1) إِلَّا غِيًّا (2)» (3)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد بن حنبل (4)، والترمذي عن محمد بن بشار (5)، وابن حبان من طريق سهل بن صالح (6)، ثلاثتهم: (أحمد - محمد بن بشار - سهل بن صالح)، عن يحيى بن سعيد القطان به بنحوه، والترمذي (7)، والنسائي (8)، من طريق عيسى بن يونس السبّيعي عن هشام بن حسان به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح.

قال الترمذي: (حَسَنٌ صَحِيحٌ) (9)، وقال الألباني: (صحيح) (10).

(1) التَّرْجِيلُ: التَّرْجِيلُ والتَّرْجِيلُ: تَسْرِيحُ الشَّعْرِ وَتَنْظِيفُهُ وَتَحْسِينُهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ كَثْرَةَ التَّرْفُهِ وَالتَّنَعُّمِ، وَالْمِرْجَلُ وَالْمِسْرَحُ: الْمَشْطُ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٢/ ٢٠٣).

(2) غِيًّا: الْغَبُّ مِنَ أَوْزَادِ الْإِبِلِ: أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ يَوْمًا، وَتَدَعَهُ يَوْمًا ثُمَّ تَعُودَ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ

(٣/ ٣٣٦). وقال ابن قتيبة: (كرهه كل يوم، وأذن فيه في اليومين، وأكثر من ذلك). غريب الحديث لابن قتيبة

(٢/ ٢٤١). وقال ابن الجوزي: (كأثفه كره كثرة الأدهان والامتشاط). غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٣٨٣).

(3) سنن أبي داود (٤/ ٧٥)، ح ٤١٥٩.

(4) مسند أحمد (٢٧/ ٣٤٨)، ح ١٦٧٩٣.

(5) سنن الترمذي (٤/ ٢٣٤)، ح ١٧٥٦.

(6) صحيح ابن حبان (١٢/ ٢٩٥)، ح ٥٤٨٤.

(7) سنن الترمذي (٤/ ٢٣٤)، ح ١٧٥٦.

(8) سنن النسائي (٨/ ١٣٢)، ح ٥٠٥٥.

(9) سنن الترمذي (٤/ ٢٣٤)، ح ١٧٥٦.

(10) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٨/ ٩٣).

الجملة الثالثة: "وَاكتحلوا وترا":

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ثَوْرِ، عَنِ الْحُصَيْنِ الْخُبْرَانِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ اُكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ...»⁽¹⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن سريح بن النعمان⁽²⁾، والطحاوي من طريق يحيى بن حسان⁽³⁾، كلاهما عن عيسى بن يونس السبيعي به بنحوه، وابن ماجه من طريق عبد الملك بن الصباح مختصراً⁽⁴⁾، والدارمي⁽⁵⁾، والطحاوي⁽⁶⁾، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد بنحوه، كلاهما: (عبد الملك - أبو عاصم)، عن ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الحُصَيْنُ الْخُبْرَانِيُّ: الحُصَيْنُ الْحَمِيرِيُّ ثم الحُبراني: مجهول⁽⁷⁾.

٢. أبو سعيد: أبو سعيد الخُبْرَانِيُّ، الحمصي، ويقال: أبو سعد الخير، اسمه: زياد، وقيل: عامر، وقيل: عمر: مجهول⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على مجهولين: الحُصَيْنُ الْخُبْرَانِيُّ، وأبي سعيد الخُبْرَانِيُّ. قال ابن الملقن: (واختلف الحفاظ في تصحيح هذا الحديث، وتضعيفه بحسب توثيق بعض الأئمة لأبي سعد الخَيْر، وجهالة بعضهم إياه)⁽⁹⁾.

(1) سنن أبي داود (١ / ٩)، ح ٣٥٥.

(2) مسند أحمد (١٤ / ٤٣٢)، ح ٨٨٣٨.

(3) شرح مشكل الآثار (١ / ١٢٧)، ح ١٣٨.

(4) سنن ابن ماجه (٢ / ١١٥٧)، ح ٣٤٩٨.

(5) سنن الدارمي (١ / ٥٢٤)، ح ٦٨٩.

(6) شرح معاني الآثار (١ / ١٢١)، ح ٧٤٢.

(7) تقريب التهذيب ص ١٧١.

(8) تقريب التهذيب ص ٦٤٤.

(9) البدر المنير (٢ / ٣٠١).

وأما ابن عبد البر فقد ضعفه بقوله: (حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ لِأَنَّ إِسْنَادَهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، فِيهِ مَجْهُوْلُونَ)⁽¹⁾ ، وقال الألباني: (إسناده ضعيف)⁽²⁾ ، وقال شعيب الأرنؤوط: (إسناده ضعيف؛ لضعف حصين - وهو الحميري، ثم الحبراني-، ولجهالة أبي سعد الخير، ويقال: أبو سعيد)⁽³⁾ . وقال النووي في خلاصة الأحكام: (حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ)⁽⁴⁾ . ويبدو من خلال ذلك أن الذي قال عنه النووي بأنه لا يحتج به، وأنه ضعيف هو الجمع بين هذه الجمل الثلاثة في نص واحد، فهو غير ثابت في نص واحد.

١٥٦ - قال الشيرازي: (رَوَى أَبِي بِنُ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، ثُمَّ قَالَ: " هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ"، ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ: " مَنْ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ آتَاهُ اللَّهُ أَجْرَهُ مَرَّتَيْنِ"، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: " هَذَا وُضُوءِي، وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، وَوُضُوءُ خَلِيلِي إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وقال النووي: (حَدِيثُ أَبِي هَذَا ضَعِيفٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سُنَنِهِ هَكَذَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْنَادٍ ضَعِيفٍ...، وَكَيْفَ كَانَ فَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽⁵⁾ .

نص الحديث:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَعْنَبٍ أَبُو بَشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَرَادَةَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَوَارِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ غَمِيرٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، فَقَالَ: «هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ» أَوْ قَالَ " وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْهُ، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً، ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ تَوَضَّأَهُ، أَعْطَاهُ اللَّهُ كِفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ»، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ: «هَذَا وَضُوءِي، وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ مِنْ قَبْلِي»)⁽⁶⁾ .

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١١ / ٢١) .

(2) ضعيف سنن أبي داود (١ / ٢٢) .

(3) هامش مسند أحمد (٤ / ٤٣٢) .

(4) خلاصة الأحكام (١ / ١٤٧) .

(5) المجموع شرح المذهب (١ / ٤٣٠، ٤٢٩) .

(6) سنن ابن ماجه (١ / ١٤٥) .

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي عن إسحاق بن إبراهيم بن جبلة⁽¹⁾، والعقيلي عن عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة⁽²⁾، والدارقطني من طريق يحيى بن عثمان بن صالح⁽³⁾، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق إسماعيل بن عبد الله⁽⁴⁾، أربعهم عن إسماعيل بن قعنب به بنحوه، غير رواية الأصبهاني فهي مختصرة، وأبو عروبة الحراني من طريق أبي أيوب المنقري عن زيد بن بن الحواري به مختصراً⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. جعفر بن مسافر التميمي: صدوق ربما أخطأ⁽⁶⁾.

وثقه مسلمة بن قاسم⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)⁽⁸⁾، وقال الذهبي: صدوق⁽⁹⁾.

وقال أبو حاتم: (شيخ)⁽¹⁰⁾، وقال النسائي: (صالح)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق، ولعل ابن حجر تبع ابن حبان في قوله: ربما أخطأ.

٢. إسماعيل بن قعنب أبو بشر: وهو إسماعيل بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعبي: صدوق يخطئ⁽¹²⁾.

وثقه الحاكم⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾، وقال: (كان من خيار الناس).

(1) مسند الشاشي (٣/ ٣٧٣)، ح ١٤٩٨.

(2) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٨٨).

(3) سنن الدارقطني (١/ ١٣٨)، ح ٢٦٣.

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/ ٢٧٨).

(5) جزء أبي عروبة الحراني برواية الحاكم ص ٥٥، ح ٥٠.

(6) تقريب التهذيب ص ١٤١.

(7) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٢).

(8) الثقات (٨/ ١٦١).

(9) الكاشف (١/ ٢٩٦).

(10) الجرح والتعديل (٢/ ٤٩١).

(11) تسمية الشيوخ ص ٨٤.

(12) تقريب التهذيب ص ١١٠.

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٢٠٩).

(14) الثقات (٨/ ٩٦).

وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽¹⁾، وقال الذهبي: (وثق)⁽²⁾.

قال الباحث: صدوق.

٣. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَرَادَةَ الشَّيْبَانِيُّ: ضعيف⁽³⁾.

٤. زَيْدُ بْنُ الْحَوَارِيِّ الْعَمِّيُّ⁽⁴⁾: ضعيف⁽⁵⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على زيد بن الحوارِيِّ، ولم يتابعه على روايته أحد.

١٥٧ - قال الشيرازي: (رَوَى سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا أَتَيْنَا الْخَلَاءَ أَنْ نَتَوَكَّأَ عَلَى الْيُسْرَى")، وقال النووي: (هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُرَاقَةَ قَالَ: "عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا دَخَلْنَا الْخَلَاءَ أَنْ يِعْتَمِدَ الْيُسْرَى، وَيُنْصَبَ الْيُمْنَى"... لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَنَّ بَنِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظِ⁽⁷⁾ إِجَازَةً، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيه، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ، فَقَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " إِذَا دَخَلْنَا الْخَلَاءَ أَنْ يِعْتَمِدَ الْيُسْرَى، وَيُنْصَبَ الْيُمْنَى ")⁽⁸⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق زمعة بن صالح عن محمد بن عبد الرحمن الجمحي به بنحوه⁽⁹⁾، ومن طريقه أبو نعيم⁽¹⁰⁾.

(1) الحرج والتعديل (٢ / ٢٠١).

(2) الكاشف (١ / ٢٥٠).

(3) تقريب التهذيب ص ٣١٤.

(4) العمِّيُّ: هذه النسبة إلى العم، وهو بطن من تميم. انظر: الأنساب للسمعاني (٩ / ٣٧٨).

(5) تقريب التهذيب ص ٢٢٣.

(6) المجموع شرح المذهب (٢ / ٨٩).

(7) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُوَيْهِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ بْنُ الْبَيْعِ الضَّبِّيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، وُلِدَ سَنَةَ ٣٢١ هـ بَنِيْسَابُورَ، وَطَلَبَ الْعِلْمَ مِنْذُ صَغُرِهِ، وَارْتَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَهُوَ فِي سِنِ الْعِشْرِينَ، وَهُوَ

مصنف كتاب المستدرک علی الصحیحین، ت ٤٠٥ هـ. سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٦٢ - ١٧٧).

(8) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ١٥٦)، ح ٤٥٧.

(9) المعجم الكبير (٧ / ١٣٦)، ح ٦٦٠٥.

(10) معرفة الصحابة (٦ / ٣٠٧٧)، ح ٧١١١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

١. عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبيدِ أبو بكرِ ابنِ أبي الدنيا: صدوق حافظ، صاحب تصانيف⁽¹⁾.

وثقه أبو إسحاق الصّريفي⁽²⁾، وزاد: (صدوق)، وقال أبو حاتم⁽³⁾، وصالح بن محمد جزرة⁽⁴⁾: (صدوق)، وقال المزي: (صاحب التصانيف المشهورة المفيدة)⁽⁵⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. ربيعة بن عبد الرحمن بن حصن: مقبول⁽⁶⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال الذهبي: (فيه جهالة)⁽⁸⁾، وفي موضع: (وثق)⁽⁹⁾.

قال الباحث: فيه جهالة كما قال الذهبي.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجُمحي: مقبول⁽¹⁰⁾.

لم أجد فيه إلا ذكره ابن حبان له في الثقات⁽¹¹⁾.

قال الباحث: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم متابعة ربيعة بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبد الرحمن الجُمحي، والإبهام في اسم الرجل، واسم أبيه.

(1) تقريب التهذيب ص ٣٢١.

(2) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٧٨). والصّريفي: هو تقيّ الدّين، أبو إسحاق إبراهيم بن مُحمّد بن الأزهري بن

أحمد بن مُحمّد العِراقيّ، الصّريفيّ، الحنّليّ. ت ٦٤١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٨٩، ٩٠).

(3) الجرح والتعديل (٥ / ١٦٣).

(4) تاريخ بغداد (١٠ / ٩٠).

(5) تهذيب الكمال (١٦ / ٧٢).

(6) تقريب التهذيب ص ٢٠٧.

(7) الثقات (٤ / ٢٣١).

(8) ميزان الاعتدال (٢ / ٤٤).

(9) الكاشف (١ / ٣٩٣).

(10) تقريب التهذيب ص ٤٩١.

(11) الثقات (٥ / ٣٧٥).

١٥٨ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ الْأَصْحَابُ أَيْضًا بِحَدِيثِ رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "الِاسْتِنْجَاءُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ، قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، قَالَ: ثَلَاثُ حَفَنَاتٍ مِنْ تُرَابٍ"، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١)، وَفِي مَوْضِعٍ: (وَالْحَدِيثُ بَاطِلٌ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -)^(٢)).

نص الحديث:

قال الخلال: (ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الزِّيَّاتِ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَاجِيَةَ، ثَنَا أَبُو عُثْبَةَ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ، ثَنَا بَقِيَّةُ، ثَنَا بَشْرُ بْنُ عَبْدِ الْحَلْبِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَدِمَ سُرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنِ التَّغَوُّطِ: " فَأَمْرُهُ أَلَّا يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ، وَأَنْ يَنْتَكِبَ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَقْبِلَهَا، وَلَا يَسْتَنْدِرُهَا، وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيْعٌ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ، أَوْ حَفَنَاتٍ مِنْ تُرَابٍ"^(٣)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود^(٤)، والنسائي^(٥) من طريق مسلم بن قُرظ عن عروة بن الزبير به، ولم يذكر فيه إلا الاستنجاء بثلاثة أحجار، والدارقطني من طريق أحمد بن الفرّج، عن ببيعة بن الوليد، عن مُبَشَّرِ بْنِ عَيْدٍ، عن الحجاج بن أرطاة، عن هشام بن عروة به بنحوه^(٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو عُثْبَةَ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ الْكِنْدِيُّ:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء)^(٧)، وقال ابن أبي حاتم: (كتبنا عنه، ومحلّه عندنا محل الصدق)^(٨)، وقال أبو أحمد الحاكم: (قدم العراق فكتبوا عنه، وأهلها حسنوا الرأي فيه)^(٩).

(١)المجموع شرح المذهب (٢/ ١١٣).

(٢)المصدر نفسه (٢/ ١٢٤).

(٣)المجالس العشرة الأمالي ص ٧٨، ٧٩، ح ٨٧.

(٤)سنن أبي داود (١/ ١٠)، ح ٤٠.

(٥)سنن النسائي (١/ ٤١)، ح ٤٤.

(٦)سنن الدارقطني (١/ ٨٩)، ح ١٥٤.

(٧)الثقات (٨/ ٤٥).

(٨)الجرح والتعديل (٢/ ٦٧).

(٩)تاريخ بغداد (٥/ ١٠١).

وضَعَفَهُ محمد بن عوف الطائي⁽¹⁾، وأحمد بن عمير بن جوصا⁽²⁾، وفي موضع لابن عوف: (أَشْهَدُ عَلَيْهِ بِاللَّهِ أَنَّهُ كَذَّابٌ، وَلَقَدْ نَسَخْتُ كُتُبَ أَبِي الْيَمَانِ⁽³⁾ لِشُعَيْبِ⁽⁴⁾ مَا لَا أُخْصِيهِ، وَأَخَذْتُ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ غَيْرَ مَرَّةٍ، كُنْتُ أَكْتُبُهَا الْجُزْءَ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ صِحَاحٍ، فَكَيْفَ يُحَدِّثُ الْحِجَازِيُّ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثِ أَبِي الزُّنَادِ، فَيُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شَيْطَانًا لَقَنَهُ إِيَّاهُ)⁽⁵⁾.

وقال ابن عدي: (هُوَ مَعَ ضَعْفِهِ قَدْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ، وَرَوَوْا عَنْهُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - أَظُنُّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ -، وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَطٌ بَيْنَهُمَا، لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، أَوْ يُتَدَيَّنُ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)⁽⁶⁾.

قال الباحث: يعتبر بحديثه.

٢. بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَمْصِيِّ: وقد تقدم في الحديث رقم: (٥١)، أنه ثقة في روايته عن الثقات، وأما روايته عن المجهولين فضعيفة، وكذلك لا بد من التصريح بالسماع عن شيوخه.

٣. بَشْرُ بْنُ عُبَيْدِ الْحَلْبِيِّ: وهو بَشْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ: صدوق، كان من حرس عمر بن عبد العزيز⁽⁷⁾.

وقد ذكره ابن حبان له في الثقات⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل أحمد بن الفرغ الكندي، وقد توبع على الاستتجاء بثلاثة أحجار فقط، ولم يتابع على الحفقات الثلاث من التراب، فهو حسن لغيره بدون هذه الزيادة، وأما بقية بن الوليد فقد صرح بالسماع في الرواية عن شيخه الصدوق بَشْرِ بْنِ عُبَيْدِ الْحَلْبِيِّ.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣١٣).

(2) تاريخ بغداد (٥/ ١٠١).

(3) أبو اليمان: الحكم بن نافع البَهْرَانِيُّ، الحَمْصِيُّ، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، ت ٢٢٢هـ. تقريب التهذيب ص ١٧٦.

(4) شعيب: شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بَشْرٍ الحَمْصِيُّ، ثقة عابد، ت ١٦٢هـ، أو بعدها. تقريب التهذيب ص ٢٦٧.

(5) تاريخ بغداد (٥/ ١٠٢).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣١٣).

(7) تقريب التهذيب ص ١٢٣.

(8) الثقات (٦/ ٩٥).

ولعله قال بعدم صحته، وبطلانه؛ لأجل الحففات الثلاث، وهي التي لم تتابع في أي

رواية.

١٥٩ - قال الشيرازي: (وأما الغائط فهو نجس، لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لعمار - رضي الله عنه -: "إنما تغسل ثوبك من الغائط، والبول، والمني، والدم، والقيح")، وقال النووي: (سَبَقَ قَرِيبًا أَنَّ حَدِيثَ عَمَارٍ بَاطِلٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو يعلى: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ حَمَادٍ أَبُو زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَمَارٍ، قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَا أَسْقِي نَاقَةً لِي، فَتَنَحَّمْتُ، فَأَصَابَتْ نُخَامَتِي ثَوْبِي، فَأَقْبَلْتُ أَعْسِلُ ثَوْبِي مِنَ الرُّكُوعِ⁽²⁾ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَمَارُ، مَا نُخَامَتُكَ وَلَا دُمُوعُ عَيْنَيْكَ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الَّذِي فِي رِكْوَتِكَ، إِنَّمَا تَغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنَ الْبَوْلِ، وَالْغَائِطِ، وَالْمَنِيِّ مِنَ الْمَاءِ الْأَعْظَمِ، وَالْدَّمِ، وَالْقَيْءِ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي⁽⁴⁾، والبخاري⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾ من طريق إبراهيم بن زكريا أبي إسحاق الضرير، كلاهما عن ثابت بن حماد به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. ثابت بن حماد:

وثقه إبراهيم بن زكريا⁽⁷⁾، وقال العقيلي: (حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ بِالنَّقْلِ)⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: (لَهُ أَحَادِيثٌ يَخَالِفُ فِيهَا، وَفِي أَسَانِيدِهَا الثَّقَاتُ، وَأَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرٌ، وَمَقْلُوبَاتٌ)⁽⁹⁾،

(1) المجموع شرح المذهب (٢/ ٥٤٩ - ٥٥١).

(2) الرُّكُوعُ: إِنَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ يُشْرَبُ فِيهِ الْمَاءُ، وَالْجَمْعُ رِكَاءٌ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٦١).

(3) مسند أبي يعلى (٣/ ١٨٥)، ح ١٦١١.

(4) المعجم الأوسط (٦/ ١١٣)، ح ٥٩٦٣.

(5) مسند البخاري (٤/ ٢٣٤)، ح ١٣٩٧.

(6) سنن الدارقطني (١/ ٢٣٠)، ح ٤٥٨.

(7) مسند البخاري (٤/ ٢٣٤). وإبراهيم بن زكريا هذا قال عنه البخاري: مُتَكْرِرُ الْحَدِيثِ. مسند البخاري (٣/ ١١٢)، فلا يقبل توثيقه لشيوخه المتهم بالوضع.

(8) الضعفاء الكبير (١/ ١٧٦).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٠٣).

وقال الدارقطني: (ضعيفٌ جدًّا)⁽¹⁾، وتركه الأزدي⁽²⁾، وقال اللالكائي: (أهل النقل اتفقوا على تركه)⁽³⁾، بل وقال البيهقي: (مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ)⁽⁴⁾، وقال ابن تيمية عن حديثه: (كذبٌ عند أهل المعرفة)⁽⁵⁾.

قال الباحث: متهم بالوضع.

٢. عليُّ بنُ زيدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ زهيرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ جُدعانَ التَّمِيمِيّ: ضعيف⁽⁶⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لوجود ثابت بن حماد المتهم بالوضع، عدا عن وجود ابن جدعان الضعيف، وقد قال البيهقي: (باطلٌ، لا أصلٌ له)⁽⁷⁾.

١٦٠ - قال النووي: (وَقَدْ يُسْتَدَلُّ لِلشَّيْعَةِ بِحَدِيثِ يُرَوَى: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى الْمَغْرِبَ عِنْدَ اشْتِبَاكِ النُّجُومِ... وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمُحْتَجُّ لَهُمْ بِهِ، فَباطِلٌ، لَا يُعْرَفُ، وَلَا يَصِحُّ، وَلَوْ نُقِلَ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ مَرَّةً لِبَيَانِ الْجَوَازِ)⁽⁸⁾.

لم أجد حديثاً نبوياً بهذا اللفظ، بل الوارد الحث على ضد ذلك، وهو عدم تأخير المغرب إلى أن تشتبك النجوم، وقد أخرجه أبو داود من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: (حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو أَيُّوبَ غَازِيًا وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ يَوْمَئِذٍ عَلَى مِصْرَ، فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ، فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو أَيُّوبَ، فَقَالَ: لَهُ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا عُقْبَةُ؟ فَقَالَ: شَغَلْنَا، قَالَ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ: "عَلَى الْفِطْرَةِ" - مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ؟"⁽⁹⁾، وإسناده حسن، لأجل محمد بن إسحاق، فهو صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر⁽¹⁰⁾، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من

(1) سنن الدارقطني (١ / ٢٣١).

(2) ميزان الاعتدال (١ / ٣٦٣).

(3) لسان الميزان (٢ / ٣٨٥).

(4) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٢).

(5) منهاج السنة النبوية (٧ / ٤٣٠).

(6) تقريب التهذيب ص ٤٠١.

(7) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٢).

(8) المجموع شرح المذهب (٣ / ٣٤، ٣٥).

(9) سنن أبي داود (١ / ١١٣)، ح ٤١٨.

(10) تقريب التهذيب ص ٤٦٧.

طبقاته⁽¹⁾، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في نفس الرواية، وورد عن بعض الصحابة، ولم ينقل عن واحد منهم الصلاة عند اشتباك النجوم.

١٦١ - قال النووي: (وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي: " أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَسْجُدْ فِي الْمَفْصَلِ⁽²⁾ مُنْذُ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ"، لَيْسَ بِصَحِيحٍ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال الطيالسي: (حَدَّثَنَا الْحَارِثُ أَبُو قُدَّامَةَ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، أَوْ رَجُلٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، قَالَ: «لَمْ يَسْجُدْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَفْصَلِ بَعْدَمَا تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ»)⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق أزهر بن القاسم⁽⁵⁾، والطحاوي من طريق سعيد بن منصور⁽⁶⁾، كلاهما عن الحارث بن عبيد عن مطر الوراق به بنحوه، وفي رواية الطحاوي قال: "عن رجل"، بدل: "عكرمة".

دراسة رجال الإسناد:

١. أَبُو قُدَّامَةَ الْحَارِثُ بْنُ عَبِيدٍ: صدوق يخطيء⁽⁷⁾.

قال الساجي: (صدوق، عنده مناكير)⁽⁸⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (كان من شيوخنا وما رأيت إلا خيراً)⁽⁹⁾، وقال النسائي: (صالح)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹¹⁾.

(1) طبقات المدلسين ص ٥١.

(2) المَفْصَلُ: قال الخطابي: (اختلف القراء في أول المَفْصَلِ، فقال بعضهم: أول المَفْصَلِ سورة القتال، ويقال لها: سورة مُحَمَّدٍ، وآخره سورة الناس، وهي خاتمة القرآن، وإنما قيل لها المَفْصَلُ لكثرة الفصول بينها بآية التسمية، ويقال إن أول المَفْصَلِ سورة ق). غريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٥١، ٤٥٢).

(3) المجموع شرح المذهب (٤/ ٦٣).

(4) مسند الطيالسي (٤/ ٤٠٧)، ح ٢٨١١.

(5) سنن أبي داود (٢/ ٥٨)، ح ١٤٠٣.

(6) شرح مشكل الآثار (٩/ ٢٣٥)، ح ٣٥٩٧.

(7) تقريب التهذيب ص ١٤٧.

(8) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٠٥).

(9) الجرح والتعديل (٣/ ٨١).

(10) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٠٦).

(11) الضعفاء والمتروكون ص ٢٩.

وقال ابن حبان: (كَانَ شَيْخًا صَالِحًا مِمَّنْ كَثُرَ وَهْمُهُ، حَتَّى خَرَجَ عَن جَمَلَةٍ مِّنْ يَحْتَجُّ بِهِمْ إِذَا انْفَرَدُوا)⁽¹⁾.

وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽²⁾، وقال ابن عبد البر: (ليس بالقوي عندهم)⁽³⁾، وقال الذهبي: (ليس بالقوي)⁽⁴⁾.

وقال ابن معين⁽⁵⁾، وابن الجارود⁽⁶⁾: (ضعيف الحديث).

وقال أحمد بن حنبل: (مضطرب الحديث)⁽⁷⁾، وفي رواية أبي طالب المكي عنه: (لا أعرفه)⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء كما قال ابن حجر.

٢. مطرُ بنُ ظهْمَانَ الوَرَّاقُ: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف⁽⁹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (كان ردئ الحفظ على صلاح فيه)⁽¹¹⁾، وقال العجلي: (صدوق)، وقال مرة: لا بأس به، فقيل له: يتابع؟ قال: لا⁽¹²⁾، والبخاري: (ليس به بأس، ولا نعلم أحداً ترك حديثه)⁽¹³⁾، والساجي: (صدوق يهم)⁽¹⁴⁾.

وقال يحيى بن معين: (صالح)⁽¹⁵⁾، وابن المديني: (كان صالحاً وسطاً، ولم يكن بالقوي)⁽¹⁶⁾.

(1) المجروحين (١ / ٢٢٤).

(2) الجرح والتعديل (٣ / ٨١).

(3) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ٣٠٦).

(4) الكاشف (١ / ٣٠٣).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٢٤٨).

(6) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ٣٠٦).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٧).

(8) تهذيب الكمال (٥ / ٢٥٩).

(9) تقريب التهذيب ص ٥٣٤.

(10) الثقات (٥ / ٤٣٥).

(11) مشاهير علماء الأمصار ص ١٥٣.

(12) معرفة الثقات (٢ / ٢٨١).

(13) إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٢٢٢).

(14) المصدر نفسه (١١ / ٢٢٣).

(15) الجرح والتعديل (٨ / ٢٨٨).

(16) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٤٨.

وقال أبو زرعة: (صالح)، ثم قال ابن أبي حاتم: (كأنه لَيِّنَ أمره)⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، وابن القطان⁽³⁾: (صالح الحديث).

وقال ابن سعد: (كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ فِي الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾، وابن عدي: (مع ضعفه يُجْمَعُ حديثه، وَيُكْتَبُ)⁽⁵⁾، والنسائي: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁶⁾، وأبو داود: (لَيْسَ هُوَ عِنْدِي حُجَّةً، وَلَا يُفْطَعُ بِهِ فِي حَدِيثٍ إِذَا اختلف)⁽⁷⁾، وقد ضَعَّفَ يحيى القطان، وابن معين حديث مطر عن عطاء بن أبي رباح⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء بن أبي رباح ضعيف كما قال ابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود مطر بن طهمان، وهو صدوق كثير الخطأ، والحارث بن عبيد، وهو صدوق يخطيء، ولم يتابعا على حديثهما.

١٦٢ - قال النووي: (وَقَدْ يُحْتَجُّ لِمَنْ كَرِهَهُ بِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا عَلِيُّ، لَا تَفْتَحْ عَلَيَّ الْإِمَامَ فِي الصَّلَاةِ"... وَأَمَّا حَدِيثُ النَّهْيِ الَّذِي اِخْتَجَّ بِهِ الْكَارِهُونَ: فَضَعِيفٌ جَدًّا، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ، مَعْرُوفٌ بِالْكَذِبِ، وَلِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: " لَمْ يَسْمَعْ أَبُو إِسْحَاقَ مِنَ الْحَارِثِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، لَيْسَ هَذَا مِنْهَا"⁽⁹⁾).

(1) الجرح والتعديل (٨ / ٢٨٨).

(2) المصدر نفسه.

(3) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٥ / ٥٨٢).

(4) الطبقات الكبير (٩ / ٢٥٣).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٣٤).

(6) الضعفاء والمتركون ص ٩٧.

(7) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ١٨١.

(8) الجرح والتعديل (٨ / ٢٨٧، ٢٨٨).

(9) المجموع شرح المذهب (٤ / ٢٤٠، ٢٤١).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِيَّابِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَلِيُّ، لَا تَفْتَحْ عَلَيَّ الْإِمَامَ فِي الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البزار من طريق سلم بن قتيبة عن يونس بن أبي إسحاق⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، وعبد بن حميد⁽⁴⁾ من طريق إسرائيل بن يونس، وعبد الرزاق من طريق الحسن بن عمارة⁽⁵⁾، ثلاثتهم عن أبي إسحاق السبيعي به بمثله، وفيه زيادة إلا عند عبد الرزاق بنحوه مع زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: صدوق يهيم قليلاً⁽⁶⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)⁽⁷⁾، وابن معين⁽⁸⁾، وزاد في موضع: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽⁹⁾، والعجلي، وقال مرة: (جائز الحديث)⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: (لم يكن به بأس)⁽¹²⁾، وأبو حاتم: (كان صدوقاً، إلا أنه لا يحتج بحديثه)⁽¹³⁾، والنسائي: (ليس به بأس)⁽¹⁴⁾، والساجي: (صدوق، كان يقدم عثمان على علي)⁽¹⁵⁾، وابن عدي: (له أحاديث حسان، وروى عنه الناس، وإسرائيل بن يونس ابنه، وعيسى

(1) سنن أبي داود (١/ ٢٣٩)، ح ٩٠٨.

(2) مسند البزار (٣/ ٨٤)، ح ٨٥٤.

(3) مسند أحمد (٢/ ٤٠٢)، ح ١٢٤٤.

(4) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٥٢، ح ٦٧.

(5) مصنف عبد الرزاق (٢/ ١٤٤)، ح ٢٨٣٦.

(6) تقريب التهذيب ص ٦١٣.

(7) الطبقات الكبير (٨/ ٤٨٣).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٦٠.

(9) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٦٣.

(10) معرفة الثقات (٢/ ٣٧٧).

(11) الثقات (٧/ ٦٥٠).

(12) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٤).

(13) المصدر نفسه.

(14) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٩٢).

(15) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣٤).

ابن يونس ابنه، وإسرائيل وعيسى أخوان، وهم من أهل بيت العلم، والروايات، وحديث الكوفة يدور عليهم⁽¹⁾.

وقال يحيى القطان: (كانت فيه غفلة)⁽²⁾، وأحمد بن حنبل: (حديثه حديثٌ مُضْطَرَبٌ)⁽³⁾، وفي موضعٍ آخر سئل عن عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، فقال: (عن مثل عيسى يُسأل؟ قلت: فأبوه؟ قال: كذا وكذا)⁽⁴⁾، وفي موضع: (حديثه فيه زيادة على حديث الناس، قلت: فإنه سمع في الكتاب فهو أتم، قال: إسرائيل ابنه قد سمع من أبي إسحاق، وكتب، فلم يكن فيه زيادة مثل ما يزيد يونس)⁽⁵⁾، وقال أبو بكر الأثرم: (سمعت أبا عبد الله، وذكر يونس بن أبي إسحاق فضَعَّف حديثه عن أبيه، وقال: حديث إسرائيل أحب إليّ منه)⁽⁶⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: (ربما وهم في روايته)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق ربما وهم.

٢. أبو إسحاق السبيعي: قال أبو داود: (أبو إسحاق، لم يسمع من الحارث، إلا أُرْبَعَةً أَحَادِيثَ، لَيْسَ هَذَا مِنْهَا)⁽⁸⁾.

٣. الحارث بن عبد الله الأعور: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف⁽⁹⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: ضعف الحارث الأعور.

الثاني: الانقطاع بين أبي إسحاق السبيعي والحارث الأعور.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٥٢٦).

(2) الجرح والتعديل (٩ / ٢٤٤).

(3) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٥١٩).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٥٢٦).

(5) الجرح والتعديل (٩ / ٢٤٤).

(6) تهذيب الكمال (٣٢ / ٤٩١).

(7) تهذيب التهذيب (١١ / ٤٣٤).

(8) سنن أبي داود (١ / ٢٣٩)، ح ٩٠٨.

(9) تقريب التهذيب ص ١٤٦.

وأما عن وهم يونس بن أبي إسحاق فقد تابعه إسرائيل بن يونس، وأما الحسن بن عمارة فهو متروك⁽¹⁾، وقد ورد عن علي بن أبي طالب ما يخالف هذا القول حيث قال: «إِذَا اسْتَطَعَكُمْ الْإِمَامُ فَأَطِعْمُوهُ»⁽²⁾.

١٦٣ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ اخْتَجَمَ"، فَحَدِيثٌ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ⁽⁴⁾، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ⁽⁵⁾، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ اخْتَلَمَ، وَلَا مَنْ اخْتَجَمَ»⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والضحاك بن مخلد، ومحمد بن يوسف⁽⁷⁾، وعبد الرزاق⁽⁸⁾، أربعتهم عن سفیان الثوري به بمثله، غير أن رواية عبد الرزاق موقوفة، وعبد الرزاق عن معمر بن راشد عن زيد بن أسلم به بمثله مرفوعاً⁽⁹⁾، وعبد الرزاق من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة⁽¹⁰⁾، وابن خزيمة من طريق هشام بن سعد⁽¹¹⁾، كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار بمثله، ورواية عبد الرزاق عن رجل من الصحابة، ورواية ابن خزيمة مرسله، والترمذي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن

(1) تقريب التهذيب ص ١٦٢.

(2) انظر: سنن الدارقطني (٢/ ٢٥٥)، ح ١٤٩١. وإسناده حسن.

(3) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٢٣).

(4) سفیان: سفیان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ت ١٦١هـ. تقريب التهذيب ص ٢٤٤.

(5) زيد بن أسلم: زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر بن الخطاب، أبو عبد الله، وأبو أسامة المدني، ت ١٣٦هـ.

تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(6) سنن أبي داود (٢/ ٣١٠)، ح ٢٣٧٦.

(7) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٣٣، ٢٣٤)، ح ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥.

(8) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٢١٣)، ح ٧٥٣٨.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر السابق، ح ٧٥٣٩.

(11) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٣٤)، ح ١٩٧٧.

أبي سعيد الخدري بنحوه⁽¹⁾ ، والبزار من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس بنحوه⁽²⁾ .

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات لكن فيه إبهام في شيخ زيد بن أسلم.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، لوجود رجل مبهم في السند، وأما عن كونه عطاء بن يسار فقد ورد في أربع روايات:

الأولى: رواية عبد الرزاق عن رجل من الصحابة: وفيها ابن أبي سبرة، وقد رموه بالوضع⁽³⁾.

الثانية: رواية ابن خزيمة المرسله: وقد رواها عنه هشام بن سعد، وهو صدوق له أوهام⁽⁴⁾.

الثالثة: رواية الترمذي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، وقد قال عنه الترمذي: (حَدِيثُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ)⁽⁵⁾.

الرابعة: رواية البزار من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: وفيها: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيْسَى بْنِ سَاسَانَ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّمْلِيُّ، وَقَدْ قَالَ عَنْهَا الْبَزَارُ: (وَهَذَا الْإِسْنَادُ مِنْ أَحْسَنِهَا إِسْنَادًا، وَأَصَحَّهَا، إِلَّا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ)⁽⁶⁾، وقال عنه ابن حجر: (صدوق يهمل)⁽⁷⁾، وسليمان بن حيان، وقد قال عنه ابن حجر: صدوق يخطيء⁽⁸⁾، وهشام بن سعد، وقد سبق أنه صدوق له أوهام.

قال الباحث: وكذلك الثانية والرابعة رواها هشام بن سعد سواء مرسله أو بزيادة عطاء، وسفيان الثوري مُقَدَّمٌ عليه، وقد علق ابن خزيمة على إبهام سفيان للرجل فقال: (قَلَوْ كَانِ هَذَا

(1) سنن الترمذي (٣/ ٨٨)، ح ٧١٩.

(2) مسند البزار (١١/ ٤٣٠)، ح ٥٢٨٧.

(3) تقريب التهذيب ص ٦٢٣.

(4) تقريب التهذيب ص ٥٧٢.

(5) سنن الترمذي (٣/ ٨٨)، ح ٨٩.

(6) مسند البزار (١١/ ٤٣٠)، ح ٥٢٨٧.

(7) تقريب التهذيب ص ٤٩٣.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٥٠.

الْخَبْرُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَبَّاحِ الثَّوْرِيِّ، بِذِكْرِهِمَا وَلَمْ يَسْكُتْ عَنِ اسْمَيْهِمَا يَقُولُ: عَنْ صَاحِبٍ لَهُ عَنْ رَجُلٍ، وَإِنَّمَا يُقَالُ فِي الْإِخْبَارِ: عَنْ صَاحِبٍ لَهُ، وَعَنْ رَجُلٍ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَشْهُورٍ^(١).

١٦٤ - قال النووي: (وَبِالْحَدِيثِ الْآخِرِ: "خَمْسٌ يُفْطِرْنَ الصَّائِمَ: الْغَيْبَةُ، وَالنَّمِيمَةُ، وَالكَذِبُ، وَالْقُبْلَةُ، وَالْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ"... وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ: "خَمْسٌ يُفْطِرْنَ الصَّائِمَ"، فَحَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ)^(٢).

قال ابن ماكولا: (وجابان: مجهول عن أنس بن مالك، يروي عنه محمد بن الحجاج، ولا يعرف محمد بن الحجاج إلا أنه شيخ لبقية بن الوليد، روى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً منكراً: "خمس يفطرن الصائم"^(٣))، وقال العراقي: (جَابَانُ وَيُقَالُ: مُوسَى بْنُ جَابَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ الْأَزْدِيُّ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ"، وَرَوَى لَهُ مِنْ حَدِيثِ بَقِيَّةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ، ثَنَا جَابَانُ، عَنْ أَنَسِ رَفَعَهُ: "خَمْسٌ خِصَالٌ يُفْطِرْنَ الصَّائِمَ، وَيَنْقُضْنَ الْوُضُوءَ: الْغَيْبَةُ، وَالنَّمِيمَةُ، وَالْكَذِبُ، وَالنَّظَرُ بِالشَّهْوَةِ، وَالْيَمِينُ الْكَاذِبُ، فَرَأَيْتَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْدهن كَمَا يَعْدهن النِّسَاءُ)^(٤))، وَقَالَ السُّبْكِيُّ: (وحديث: "خمس يفطرن الصائم: الغيبة، والنميمة، إلى آخره ضعيف، وإن صح)^(٥).

وبذلك يتبين أن الحديث منكر؛ لوجود جابان المتروك، عدا عن وجود مجهول، ويتضح من هذا أن الباطل عند الإمام النووي هو المنكر كما في هذا الحديث.

١٦٥ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ جَمِيعًا، ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَصَلَّى خَلْفَهُ سِتَّ رَكَعَاتٍ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَنَا، فَهَذَا الْحَدِيثُ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ)^(٦).

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٣٣).

(٢) المجموع شرح المذهب (٦/ ٣٥٦).

(٣) الإكمال في رفع الارتباب لابن ماكولا (٢/ ١٠، ١١).

(٤) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ص ٦٨.

(٥) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشرييني (١/ ٢٣٩).

(٦) المجموع شرح المذهب (٨/ ٦٣).

نص الحديث:

قال البيهقي: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، أَنبَأَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبرَاهِيمُ بْنُ فِرَاسٍ بِمَكَّةَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْجَنُوبِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: " طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ جَمِيعًا ، ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَصَلَّى خَلْفَهُ سِتَّ رَكَعَاتٍ يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: " أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَنَا". خَالَفَهُ الصَّغَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ جَنَابٍ فِي إِسْنَادِهِ(1).

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي عن محمد بن موسى بن حماد عن أحمد بن جناب به بنحوه(2)، وأبو يعلى من طريق محمد بن عثمان بن صفوان عن عبد السلام بن أبي الجنوب به بنحوه(3)، والبيهقي من طريق محمد بن إسحاق الصَّغَانِي عن أحمد بن جناب عن عيسى بن يونس عن عبد السلام بن أبي الجنوب عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب بمعناه(4).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أحمدُ بنُ جَنَابٍ: صدوق(5).

وثقه أبو عبد الله الحاكم(6)، والبيهقي(7)، والذهبي(8)، وفي موضع: (صدوق)(9)، وذكره ابن حبان في الثقات(10)، وذكره ابن منجويه في رجال صحيح مسلم(11).

(1) السنن الكبرى (٥ / ١٧٩)، ح ٩٤٣٤٤.

(2) الضعفاء الكبير (٣ / ٦٦).

(3) مسند أبي يعلى (١٠ / ٣٧٩)، ح ٥٩٧٥٥.

(4) السنن الكبرى (٥ / ١٧٩)، ح ٩٤٣٥٥.

(5) تقريب التهذيب ص ٧٨.

(6) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٨٨).

(7) القضاء والقدر ص ٢٦٤.

(8) سير أعلام النبلاء (١١ / ٢٥).

(9) الكاشف (١ / ١٩١).

(10) الثقات (٨ / ١٧).

(11) رجال صحيح مسلم (١ / ٣٢).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾، وصالح جزرة⁽²⁾: (صدوق).

وقال ابن معين: (لا أعرفه)⁽³⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. عبد السلام بن أبي الجنوب المدني: ضعيف⁽⁴⁾.

وقال ابن أبي حاتم: (قال أبو زرعة: "ضعيف"، ولم يقرأ علينا حديثه)⁽⁵⁾، وقال أبو

حاتم: (شيخ متروك الحديث)⁽⁶⁾.

قال الباحث: ضعيف كما قال أبو زرعة، وابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على عبد السلام بن أبي الجنوب، ولم يتابع على ذلك.

١٦٦ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ، فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطْفًا، فَلَا تَأْكُلُوهُ"...وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ الْأَوَّلُونَ، فَهُوَ أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْخَفَاطِ، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ)⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطْفًا، فَلَا تَأْكُلُوهُ»⁽⁸⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁹⁾، والطحاوي عن يزيد بن سنان⁽¹⁰⁾، والطبراني عن إبراهيم بن هاشم البغوي⁽¹¹⁾، ثلاثته: (ابن ماجه- يزيد- إبراهيم)، عن أحمد بن عبدة به بنحوه مرفوعاً، والدارقطني

(1) الجرح والتعديل (٢ / ٤٥).

(2) تاريخ بغداد (٤ / ٢٩٨).

(3) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٩٤).

(4) تقريب التهذيب ص ٣٥٥.

(5) الجرح والتعديل (٦ / ٤٥).

(6) الجرح والتعديل (٦ / ٤٥).

(7) المجموع شرح المذهب (٩ / ٣٣، ٣٤).

(8) سنن أبي داود (٣ / ٣٥٨)، ح ٣٨١٥.

(9) سنن ابن ماجه (٢ / ١٠٨١)، ح ٣٢٤٧.

(10) شرح مشكل الآثار (١٠ / ١٩٩)، ح ٤٠٢٨.

(11) المعجم الأوسط (٣ / ١٨١)، ح ٢٨٥٩.

من طريق إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن أمية به بنحوه موقوفاً⁽¹⁾، وعبد الرزاق⁽²⁾، والطحاوي من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني⁽³⁾، والدارقطني من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري⁽⁴⁾، ثلاثتهم: (عبد الرزاق - خالد - أبي أحمد)، عن سفیان الثوري عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس به، رفعه الدارقطني، ووقفه الباقر، والطبراني من طريق ابن أبي ذئب عن أبي الزبير به بنحوه مرفوعاً⁽⁵⁾.

وابن أبي شيبعة من طريق أيوب السخيتاني مختصراً⁽⁶⁾، والدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر بنحوه، وفيه زيادة⁽⁷⁾، كلاهما عن أبي الزبير موقوفاً، والطحاوي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾ من طريق عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي عن وهب بن كيسان، والطحاوي من طريق عبد العزيز بن عبيد الله عن نعيم بن عبد الله⁽¹⁰⁾، كلاهما عن جابر بنحوه مرفوعاً.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يحيى بن سليم الطائفي: صدوق سيء الحفظ⁽¹¹⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: كان كثير الحديث⁽¹²⁾، وابن معين⁽¹³⁾، وفي موضع: (ليس به بأس، يُكتب حديثه)⁽¹⁴⁾، وأحمد بن حنبل⁽¹⁵⁾، وقال عبد الله ابنه: (سألته عنه، فقال: كذاً وكذاً، والله إن حديثه - يعنني فيه شيء - وكانه لم يحمد، وقال مرة أخرى: كان قد أنقن حديث ابن خثيم، كانت عنده في كتاب، فقلنا له: أعطنا كتابك، فقال: أعطوني مصحفاً رهناً، قلنا: من أين

(1) سنن الدارقطني (٥ / ٤٨٥)، ح ٤٧١٦.

(2) مصنف عبد الرزاق (٤ / ٥٠٥)، ح ٨٦٦٢.

(3) شرح مشكل الآثار (١٠ / ٢١٢)، ح ٤٠٣٥.

(4) سنن الدارقطني (٥ / ٤٨٤)، ح ٤٧١٤.

(5) المعجم الأوسط (٦ / ١٤)، ح ٥٦٥٦.

(6) مصنف ابن أبي شيبعة (٤ / ٢٤٨، ٢٤٩)، ح ١٩٧٤٦، ١٩٧٦٠.

(7) سنن الدارقطني (٥ / ٤٨٥)، ح ٤٧١٧، ٤٧١٨.

(8) شرح مشكل الآثار (١٠ / ١٩٨)، ح ٤٠٢٦، ٤٠٢٧.

(9) سنن الدارقطني (٥ / ٤٨٣)، ح ٤٧١٣.

(10) شرح مشكل الآثار (١٠ / ١٩٨)، ح ٤٠٢٦، ٤٠٢٧.

(11) تقريب التهذيب ص ٥٩١.

(12) الطبقات الكبير (٨ / ٦١).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٦٠)، رواية الدارمي ص ٢٢٦، رواية ابن محرز (١ / ١٠٩).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ٦٢).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ٦٢).

لنا مصحف، ونحن غرباء؟⁽¹⁾، وفي موضع: (أَتَيْتُهُ فَكَتَبْتُ عَنْهُ شَيْئًا، فَرَأَيْتُهُ يَخْلِطُ فِي الْأَحَادِيثِ، فَتَرَكْتُهُ)⁽²⁾، ووثقه العجلي⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال الفسوي: (سُنِّي، رَجُلٌ صَالِحٌ، وَكِتَابُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَإِذَا حَدَّثَ حِفْظًا فَيُعْرَفُ وَيُنْكَرُ)⁽⁶⁾، وَالنَّسَائِيُّ: (ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر)⁽⁷⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁸⁾، وكذا قال الدولابي⁽⁹⁾، وقال الساجي: (صدوق يهيم في الحديث، أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر)⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: (له عن إسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمرو بن خثيم، وسائر مشايخه أحاديث صالحة، وإفرادات، وغرائب يتفرد بها عنهم، وأحاديثه متقاربة، وهو صدوق لا بأس به)⁽¹¹⁾، وقال ابن شاهين: (كَانَ جَائِزَ الْحَدِيثِ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا)⁽¹²⁾.

وقال البخاري: (يُرْوَى أَحَادِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ يَهُمُ فِيهَا)⁽¹³⁾، وفي موضع: (رَجُلٌ صَالِحٌ، صَاحِبُ عِبَادَةٍ، يَهُمُ الْكَثِيرَ فِي حَدِيثِهِ، إِلَّا أَحَادِيثَ كَانَ يَسْأَلُ عَنْهَا، فَأَمَّا غَيْرَ ذَلِكَ فَيَهُمُ الْكَثِيرَ، رَوَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَحَادِيثَ يَهُمُ فِيهَا)⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم: (شيخ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽¹⁵⁾، والدارقطني: (كان سيئ الحفظ)⁽¹⁶⁾، وأبو أحمد الحاكم: (ليس بالحافظ عندهم)⁽¹⁷⁾.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٢ / ٤٨٠).

(2) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٤٠٦).

(3) معرفة الثقات (٢ / ٣٥٣).

(4) الكاشف (٢ / ٣٦٧).

(5) الثقات (٧ / ٦١٥).

(6) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥١).

(7) تهذيب الكمال (٣١ / ٣٦٨).

(8) الضعفاء والمتركون ص ١٠٨.

(9) تهذيب الكمال (٣١ / ٣٦٨).

(10) إكمال تهذيب الكمال (١٢ / ٣٢٣).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ٦٤).

(12) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٦١.

(13) العلل الكبير للترمذي ص ١٩٢.

(14) المصدر نفسه ص ٣٩٥.

(15) الجرح والتعديل (٩ / ١٥٦).

(16) إكمال تهذيب الكمال (١٢ / ٣٢٣).

(17) المصدر نفسه.

قال الباحث: صدوق سيئ الحفظ كما قال ابن حجر.

٢. أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس: تقدم في الحديث رقم: (١٠)، أنه صدوق

مدلس، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف مرفوعاً، والراجح فيه الوقف، وإن كان أبو الزبير لم يصرح بالسماع في أي طريق، وأما عن ترجيح الوقف على الرفع، وذلك لرواية الأثبات له موقوفاً، وهم: أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر العمري، وسفيان الثوري، وإن كان اختلف فيه على سفيان الثوري فرواه أبو أحمد الزبيري عنه مرفوعاً، فقد قال عنه أحمد بن حنبل: (كان كثير الخطأ في حديث سُفْيَانَ)^(١)، ويضاف إلى ذلك رواية إسماعيل بن عياش الموقوفة مخالفاً ليحيى بن سليم سيئ الحفظ، وإن كانت ضعيفة لروايته عن غير الشاميين، وأما رواية ابن أبي ذئب عن أبي الزبير فقد قال عنها البخاري: (لَيْسَ هَذَا بِمَحْفُوظٍ، وَيُرْوَى عَنْ جَابِرٍ خِلافُ هَذَا، وَلَا أَعْرِفُ لِابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ هَذَا) ^(٢)، وأما رواية عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان، ونعيم بن عبد الله، فراويها عبد العزيز ضعيف^(٣)، وبالتالي تكون المشكلة في حديثنا من قبل يحيى بن سليم الطائفي في رفع الحديث.

(١) تهذيب الكمال (٢٥ / ٤٧٩).

(٢) العلل الكبير للترمذي ص ٢٤٢.

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٥٨.

المطلب الثالث: ما قال فيه النووي: "لا أعلم له أصلاً" أو "لا أصل له":

قال ابن فارس: (أَصَلَ: أَلْهَمَزَةُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ ثَلَاثَةُ أَصُولٍ مُتَبَاعِدٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: الْحَيَّةُ، وَالثَّلَاثُ: مَا كَانَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعِشِيِّ)⁽¹⁾.
ويتضح أن المقصود هنا في هذا المطلب أن الأصل هو أساس الشيء.

وعن المقصود بهذا المصطلح، قال الدكتور: نور الدين عتر عن مصطلحات السخاوي في المقاصد الحسنة: (ومن مصطلحاته في هذا الكتاب قوله في الحديث: "لا أصل له": أي ليس له سند، وليس في كتاب من كتب الحديث، وقوله: "لا أعرفه": فيما عرض له التوقف خشية أن يكون له أصل، لم يقف عليه)⁽²⁾.

وفي الأحاديث التالية استعمل النووي: "لا أصل له"، "لا أعلم له أصلاً"، وكأنه في الأول يجزم، وفي الثاني يتوقف خشية أن يكون له أصل كما توقف السخاوي.

وقال الدكتور: عبد الله الجديع: (كان يستعمل في عرف السلف في الحديث يُرَوَى بِإِسْنَادٍ لَكِنَّهُ خَطَأً، أَوْ بَاطِلٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَلَمْ يَوْجَدْ أَصْلًا، وَإِذَا حَكَمُوا بِذَلِكَ عَلَى الْحَدِيثِ أَرَادُوا: " لا أصل له عن النبي - صلى الله عليه وسلم -"، وإذا حكموا على الإسناد أرادوا: " لا أصل له عن أضيف إليه في ذلك الطريق ممن لم يعرف من حديثه من الثقات"، وجائز أن يكون له أصل محفوظ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير ذلك الوجه، والعبارة تساوي: ما هو كذب في نفسه متناً أو سنداً، أو في كليهما، ولذلك كثيراً ما تقترن بلفظ: موضوع، أو كذب، وكثيراً ما يستعمل هذه العبارة: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، وغيرهم من السالفين في الخبر له إسناد، لكنه باطل، أو كذب)⁽³⁾.

وكلام الجديع غاية في الدقة، وناتج عن سبر لأقوال العلماء، فقد يقصد بالباطل أحياناً الموضوع، أو عدم وجود أصل له عن يضاف إليه.

١٦٧ - قال النووي: (قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ: "يَبْدَأُ بِمُسَبَّحَةِ الْيُمْنَى، ثُمَّ الْوَسْطَى، ثُمَّ الْبُنْصَرِ، ثُمَّ خَنْصَرَ الْيَسْرَى، إِلَى إِبْهَامِهَا، ثُمَّ إِبْهَامِ الْيُمْنَى، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثًا، وَكَلَامًا فِي حِكْمَتِهِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مِمَّا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِرِيُّ...، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ فَبَاطِلٌ، لَا أَصْلَ لَهُ)⁽⁴⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة (١/ ١٠٩).

(2) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٠٤.

(3) تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٦٢، ١٠٦٣).

(4) المجموع شرح المذهب (١/ ٢٨٦).

لم أجد هذا الحديث في الكتب المسندة.

وقد قال الغزالي: (لم أر في الكتب خبراً مروياً في ترتيب قَلَم الأظفار، ولكن سمعت: " أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بِمُسَبِّحَتِهِ اليمنى، وختم بإبهامه اليمنى، وابتدأ في اليسرى بالخِنْصِرِ إلى الإبهام"⁽¹⁾، وقال العراقي: (لم أجد له أصلاً، وقد أنكره أبو عبد الله المازري في الرد على الغزالي، وشنع عليه به)⁽²⁾.

١٦٨ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: " إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ عَلَى الْوَضُوءِ بِأَحَدٍ"، فَباطِلٌ، لَا أَصْلَ لَهُ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو يعلى: (حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ - يَعْنِي ابْنَ مَنْصُورٍ -⁽⁴⁾، حَدَّثَنَا أَبُو الْجُنُوبِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا يَسْتَقِي مَاءَ لَوْضُونِهِ، فَبَادَرْتُهُ أَسْتَقِي لَهُ، فَقَالَ: مَهْ يَا أَبَا الْجُنُوبِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ عُمَرَ، يَسْتَقِي مَاءَ لَوْضُونِهِ، فَبَادَرْتُهُ أَسْتَقِي لَهُ، فَقَالَ: مَهْ يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَقِي مَاءَ لَوْضُونِهِ، فَبَادَرْتُهُ أَسْتَقِي لَهُ فَقَالَ: «مَهْ يَا عُمَرُ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَشْرِكَنِي فِي طَهُورِي أَحَدٌ»⁽⁵⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار عن عبد الله بن سعيد الكندي عن النضر بن منصور به بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّفَاعِيُّ: ليس بالقوي⁽⁷⁾.

٢. النَّضْرُ بْنُ مَنْصُورٍ الدُّهْلِيُّ: ضعيف⁽⁸⁾.

٣. أَبُو الْجُنُوبِ عَقْبَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ: ضعيف⁽⁹⁾.

(1) إحياء علوم الدين (١ / ١٤١).

(2) المغني عن حمل الأسفار ص ١٦٦.

(3) المجموع شرح المذهب (١ / ٣٣٩).

(4) ورد في تذكرة الحفاظ لابن القيسراني تسميته: (النصر) بالصاد. تذكرة الحفاظ ص ١٩٧. وهذا خلاف جميع

الكتب التي ذكرته بالصاد: (النضر)، فهو تصحيف.

(5) مسند أبي يعلى (١ / ٢٠٠)، ح ٢٣١.

(6) انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار (١ / ١٣٦)، ح ٢٦٠.

(7) تقريب التهذيب ص ٥١٤.

(8) تقريب التهذيب ص ٥٦٢.

(9) تقريب التهذيب ص ٣٩٥.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف جميع رجال إسناده، ولم يتابعوا، وقد سئل ابن معين: (النضر بن منصور العنزي تعرفه - يروي عنه ابن أبي معشر عن أبي الجنوب عن علي - من هؤلاء؟ فقال: هؤلاء حمالة الحطب)⁽¹⁾.

وقد قال البزار: (لا نعلمه يروي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا عن عمر بهذا الإسناد)⁽²⁾، وقد قال الماوردي: روي أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - هم بصب الماء على يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال - صلى الله عليه وسلم -: " لا أحب أن يشاركني في وضوئي أحد"⁽³⁾، وقال ابن حجر: (تعيين أبي بكر وهم، وإنما هو عمر)⁽⁴⁾. وقد أخرج ابن ماجه حديثاً بهذا المعنى من طريق ابن عباس قال: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل طهوره إلى أحد، ولا صدقته التي يتصدق بها، يكون هو الذي يتولاها بنفسه"⁽⁵⁾، وفيه مطهر بن الهيثم، وهو متروك⁽⁶⁾.

١٦٩ - قال الشيرازي: (... أن يدعو على وضوئه فيقول عند غسل الوجه: " اللهم بيض وجهي يوم تسود الوجوه"، وعلى غسل اليد: " اللهم أعطني كتابي بيمينى، ولا تعطني بشمالي"، وعلى مسح الرأس: " اللهم حرم شعري، وبشري على النار، وعلى مسح الأذن: " اللهم اجعلي من الذين يستمعون القول، فيتبعون أحسنه"، وعلى غسل الرجلين: " اللهم ثبت قدمي على الصراط"، وقال النووي: (وأما الدعاء المذكور فلا أصل له)⁽⁷⁾.

قال ابن حبان: (روى عباد بن صهيب، عن حميد الطويل، عن أنس قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين يديه إناء من ماء، فقال لي: يا أنس، اذن مني أعلمك مقادير الوضوء، قال: فدنوت منه - عليه الصلاة والسلام -، فلما غسل يديه قال: "بسم الله، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله"، فلما استنجى قال: " اللهم حصن لي فرجي، ويسر لي أمري"، فلما تمضمض واستنشق قال: " اللهم لقني حبي، ولا تحرمني رائحة الجنة"، فلما غسل وجهه قال: " اللهم بيض وجهي يوم تبيض الوجوه، فلما أن غسل ذراعيه قال: " اللهم أعطني كتابي بيمينى، فلما أن مسح رأسه قال: " اللهم تغشنا برحمتك، وجنبتنا عذابك، فلما أن

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٢٠.

(2) ينظر: كشف الأستار عن زوائد البزار (١/ ١٣٦)، ح ٢٦٠.

(3) الحاوي الكبير (١/ ١٣٤).

(4) التلخيص الحبير (١/ ٢٩٢).

(5) سنن ابن ماجه (١/ ١٢٩)، ح ٣٦٢.

(6) تقريب التهذيب ص ٥٣٥.

(7) المجموع شرح المذهب (١/ ٤٦٣ - ٤٦٥).

غَسَلَ قَدَمَيْهِ قَالَ: " اللَّهُمَّ ثَبَّتْ قَدَمِي يَوْمَ تَزُولُ فِيهِ الْأَقْدَامُ"، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ يَا أُنْسُ، مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَهَا عِنْدَ وُضُوئِهِ لَمْ يَقْطُرْ مِنْ خَلَلِ أَصَابِعِهِ قَطْرَةٌ إِلَّا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهَا مَلَكًا يُسَبِّحُ اللَّهَ بِسَبْعِينَ لِسَانًا يَكُونُ ثَوَابُ ذَلِكَ التَّسْبِيحِ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. أَخْبَرَنَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَاشِمٍ الْخَوَارِزْمِيُّ عَنْهُ(1).

تخريج الحديث:

تفرد به ابن حبان في المجروحين.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أحمدُ بنُ هاشمِ الخوارزمي:

وَقَفَّهَ الْحَاكِمُ(2)، وَاتَّهَمَهُ الدَّارِقُطْنِي بِوَضْعِ هَذَا الْحَدِيثِ(3).

قال الباحث: القول قول الدارقطني، والحاكم متساهل في التوثيق.

٢. عباد بن صهيب:

قال ابن سعد: (كان قدرياً داعية، فَنُتْرِكَ حَدِيثُهُ(4)، وابن المديني: (ذهب حديثه(5)، والبخاري: (تركوه، كثير الحديث(6)، والجوزجاني: (كان غالباً في بدعته، مخلصاً بأباطيله(7)، والنسائي: (متروك الحديث(8)، وابن عدي: (له تصانيف كثيرة، وحديث كثير عن المعروفين، وعن الضعفاء، ويتبين على حديثه الضعف، ومع ضعفه يكتب حديثه(9)، وابن حبان: (كان قدرياً داعياً إلى القدر، وَمَعَ ذَلِكَ يَرُوي الْمُنَاكِبِرَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ الَّتِي إِذَا سَمِعَهَا الْمَبْتَدِئُ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ شَهِدَ لَهَا بِالْوَضْعِ(10)، والذهبي: (أحد المتروكين(11).

قال الباحث: متروك.

(1)المجروحين (٢/ ١٦٤، ١٦٥).

(2)البدر المنير (٢/ ٢٧٧).

(3)العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٣٣٩).

(4)الطبقات الكبير (٩/ ٢٩٨).

(5)البدر المنير (٢/ ٢٧٧).

(6)التاريخ الكبير (٦/ ٤٣).

(7)أحوال الرجال ص ١٨٨.

(8)الضعفاء والمتروكون ص ٧٤.

(9)الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٥٥٩).

(10)المجروحين (٢/ ١٦٤).

(11)ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٧).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عباد بن صهيب المتروك، وأحمد بن هاشم الذي اتهمه الدارقطني، والقول قوله.

وأما حميد الطويل، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: (مشهور)، كثير التدليس عن أنس بن مالك، حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت، وقتادة⁽¹⁾، فلا بد أن يصرح بالسماع، ولم يصرح بذلك.

١٧٠ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ: "تَوَضَّأَ بِمَا لَا يَبِيلُ الثَّرَى"، فَلَا أَغْلَمَ لَهُ أَصْلًا)⁽²⁾.

نص الحديث:

لم يعثر الباحث على لفظة: "تَوَضَّأَ بِمَا لَا يَبِيلُ الثَّرَى"، واللفظة التي وجدها: "وَضُوءًا لَمْ يَلْتَمِ مِنْهُ التُّرَابُ".

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ -، حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا مُبَشَّرٌ يَعْنِي الْحَلْبِيَّ، حَدَّثَنَا حَرِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ عَثْمَانَ -، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ ذِي مَخْبَرٍ الْحَبَشِيِّ⁽³⁾، وَكَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْخَبَرِ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ - يَعْنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَضُوءًا لَمْ يَلْتَمِ مِنْهُ التُّرَابُ، ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَادَنَ، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَكَعَ رُكْعَتَيْنِ غَيْرِ عَجَلٍ، ثُمَّ قَالَ لِإِلَاقَةِ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ»، ثُمَّ صَلَّى الْفَرَضَ، وَهُوَ غَيْرُ عَجَلٍ)⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق الوليد بن مسلم مقتصرًا على لفظ: "وهو غير عجل"⁽⁵⁾، وأحمد عن هاشم بن القاسم بنحوه، وفيه زيادة⁽⁶⁾، كلاهما عن حريز بن عثمان به.

(1) طبقات المدلسين ص ٣٨.

(2) المجموع شرح المذهب (١٩٠ / ٢).

(3) ذِي مَخْبَرٍ الْحَبَشِيِّ: يقال ذو مَخْمَرِ الْحَبَشِيِّ، ابن أخي النَّجَاشِيِّ. وفد على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخدمه، ثم نزل الشام. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣٤٨ / ٢).

(4) سنن أبي داود (١ / ١٢١)، ح ٤٤٥.

(5) سنن أبي داود (١ / ١٢٢)، ح ٤٤٦.

(6) مسند أحمد (٢٨ / ٢٩)، ح ١٦٨٢٤.

دراسة رجال الإسنادين:

رجالهما ثقات عدا:

١. عُبَيْدُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ: لا يُعْرَفُ حاله⁽¹⁾.

٢. يَزِيدُ بْنُ صَالِحِ الرَّحْبِيِّ: مقبول⁽²⁾.

قال أبو داود: (شيوخ حريز كلهم ثقات)⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال الذهبي:

(ووثق)⁽⁵⁾، وأبو حاتم: (مجهول)⁽⁶⁾، والدارقطني: (لا يعتبر به)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن، لوجود يزيد بن صالح، وهو صدوق، وأما عبيد بن أبي الوزير فقد روى له أبو داود مقروناً مع إبراهيم بن الحسن، وأخر الرواية التي فيها شيخه الذي لا يُعرف، ولعل النووي قصد اللفظ الذي ذكره: "بما لا يبيلُ النَّزِي" الذي لم يعثر عليه الباحث.

١٧١ - قال الشيرازي: (روى أبو أمامة، وابنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " التَّيْمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى المَرْفَقَيْنِ)، وقال النووي: (أما حديثُ ابنِ عُمَرَ فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأما حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ فَمُنْكَرٌ، لَا أَصْلَ لَهُ)⁽⁸⁾.

نص الحديث:

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا عَلَانُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ مَاعِمَةُ، ثنا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، ثنا أَبِي، ثنا إِبرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَّيْنِ)"⁽⁹⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٣٧٥.

(2) تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(3) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٦٠.

(4) الثقات (٩ / ٢٧٥).

(5) الكاشف (٢ / ٣٨٤).

(6) الجرح والتعديل (٩ / ٢٧٢).

(7) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٧١.

(8) المجموع شرح المهذب (٢ / ٢١٠).

(9) المعجم الكبير (٨ / ٢٤٥)، ح ٧٩٥٩.

تخريج الحديث:

لم أجد هذا الحديث إلا عند مالك حيث قال: (قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " فِي النَّيْمِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَأُخْرَى لِلذَّرَاعَيْنِ" (1).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عمر بن محمد بن الحسن: صدوق ربما وهم (2).

وثقه مسلمة بن قاسم (3)، وزاد: (صدوق)، والدارقطني (4)، وفي موضع: (لا بأس به) (5)، وذكره ابن حبان في الثقات (6)، وقال: (يُعتد حديثه ما حَدَّثَ من كتاب أبيه؛ فإنَّ في روايته التي كان يرويها من حفظه بعض المناكير)، وقال أبو حاتم: (محلّه الصدق) (7)، وقال النسائي: (صدوق) (8).

قال الباحث: صدوق

٢. محمد بن الحسن بن الزبير: صدوق فيه لين (9).

وثقه عثمان بن أبي شيبة، وزاد: (صدوق)، ولكنه رغم ذلك عندما سئل هو حجة؟ قال: (أما حجة فلا، وهو ضعيف) (10)، ووثقه ابن نمير (11)، والبزار (12)، والدارقطني (13)، وفي موضع آخر: (لا بأس به) (14).

(1) المدونة لابن القاسم (١ / ١٤٥). وهذه الرواية تثبت أن المسح على اليدين يكون على الذراعين بخلاف لفظ الطبراني: "على الكفّين".

(2) تقريب التهذيب ص ٤١٧.

(3) تهذيب التهذيب (٧ / ٤٩٥).

(4) سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٤٣.

(5) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٥١.

(6) الثقات (٨ / ٤٤٧).

(7) الجرح والتعديل (٦ / ١٣٢).

(8) تهذيب الكمال (٢١ / ٤٩٨).

(9) تقريب التهذيب ص ٤٧٤.

(10) تاريخ أسماء الثقات ص ٢١٠.

(11) التعديل والتجريح (٢ / ٦٢٧).

(12) تهذيب التهذيب (٩ / ١١٨).

(13) سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٦٧.

(14) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٥١.

وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال: (يُغْرِبُ).
وقال العجلي: (لا بأس به)⁽²⁾، وابن عدي: (له غير ما ذكرت إفرادات، وَحَدَّثَ عَنْهُ الثقات من الناس، ولم أرَ بحديثه بأساً)⁽³⁾.
وقال أبو داود: (صالح، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)⁽⁴⁾، وقال ابن معين⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾: (شيخ)، وقال ابن معين في موضع آخر: (قد أدركته، وليس هو بشيء)⁽⁷⁾، وفي موضع آخر: (وليس حديثه بشيء)⁽⁸⁾.
وَوَضَعَهُ الساجي⁽⁹⁾، والفسوي⁽¹⁰⁾، وقال العقيلي: (لا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ)⁽¹¹⁾، وابن حبان: (كان فاحش الخطأ، ممن يرفع المراسيل، ويقلب الأسانيد، ليس ممن يُحْتَجُّ بِهِ)⁽¹²⁾، وأبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم)⁽¹³⁾.
وذكر سبط ابن العجمي له حديثاً فيه إدراج، ثم عَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: (اعلم أن هذا إن قصد الإدراج فقط فحرام؛ لأنه جمع حديثين بإسنادين فجعلهما بإسنادٍ واحدٍ، وإن لم يقصد الإدراج فهذا وضعٌ، والله أعلم، فعلى هذا الثاني ذكرته هنا، وإلا فالرجل قد أخرج له البخاري، والنسائي، وابن ماجه، والعمدة إخراج ابن ماجه له لا الباقي، ولم يذكروا في ترجمته أنه كَذَّابٌ وَلَا وَضَّاعٌ)⁽¹⁴⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء.

٣. جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْبَاهِلِيُّ: متروك الحديث، وكان صالحاً في نفسه⁽¹⁵⁾.

(1) الثقات (٩ / ٧٨).

(2) معرفة الثقات (٢ / ٢٣٦).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٧٣).

(4) تهذيب الكمال (٢٥ / ٦٩).

(5) المصدر نفسه.

(6) الجرح والتعديل (٧ / ٢٢٦).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٤٩).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٧٣).

(9) تهذيب التهذيب (٩ / ١١٨).

(10) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥٦).

(11) الضعفاء الكبير (٤ / ٥٠).

(12) المجروحين (٢ / ٢٧٧).

(13) تهذيب التهذيب (٩ / ١١٨). نقلاً عن كتاب الكنى.

(14) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ٢٢٣.

(15) تقريب التهذيب ص ٤٥٠.

٤. الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيُّ: صدوق يغرب كثيراً⁽¹⁾.

وثقه ابن معين⁽²⁾، وزاد في موضع: (الثقات يروون عنه هذه الأحاديث لا يرفعونها)، ثم قال: (يجيئ من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفهم)⁽³⁾، وفي موضع زاد: (إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء)⁽⁴⁾، ووثقه ابن المديني⁽⁵⁾، والبخاري⁽⁶⁾، وفي موضع: (روى عنه العلاء بن الحارث، وكثير بن الحارث، وسليمان بن عبد الرحمن، ويحيى بن الحارث أحاديث متقاربة، وأما من يُنكلم فيه مثل: جعفر بن الزبير، وعلي بن يزيد، وبشر بن نمير، ونحوهم في حديثهم متأكبر، واضطراب)⁽⁷⁾.

ووثقه العجلي، وزاد: (يكتب حديثه، وليس بالقوي)⁽⁸⁾، ويعقوب بن شيبة السدوسي⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: (قد اختلف الناس فيه، فمنهم من يضعف روايته، ومنهم من يوثقه)⁽¹⁰⁾، ووثقه الفسوي⁽¹¹⁾، والترمذي⁽¹²⁾، وأبو إسحاق الحربي⁽¹³⁾.
وقال أبو حاتم: (حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء)⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: صدوق⁽¹⁵⁾، وقال الجوزجاني: (كان القاسم خياراً فاضلاً ممن أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار)⁽¹⁶⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ١٤٠.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٤٢٨).

(3) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٠٩.

(4) المصدر نفسه ص ٣٩٦.

(5) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ١٥٣.

(6) سنن الترمذي (٥ / ٣٤٦).

(7) التاريخ الأوسط (١ / ٢٢٠).

(8) معرفة الثقات (٢ / ٢١٢).

(9) تهذيب الكمال (٢٣ / ٣٨٩).

(10) المصدر نفسه.

(11) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٥٦).

(12) سنن الترمذي (٥ / ٣٤٦).

(13) تهذيب التهذيب (٨ / ٣٢٤).

(14) تهذيب الكمال (٢٣ / ٣٨٩). ولم أجده في كتب ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم.

(15) الكاشف (٢ / ١٢٩).

(16) أحوال الرجال ص ٢٨٦.

وقال أحمد بن حنبل: (في حديث القاسم مَنَّا يَرْوِيهَا النَّقَاتِ، يَقُولُونَ: مَنْ قِيلَ الْقَاسِمُ)⁽¹⁾، وفي موضع: (يُرْوَى لَهُ أَحَادِيثُ مَنَّا كِيرِ، كَانَ جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَوْلَا رَوَاهَا بِالْبَصْرَةِ فَتَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ، ثُمَّ جَاءَ بَشْرُ بْنُ نَمِيرٍ فَرَوَى بَعْضَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، فَتَرَكَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ حَدِيثَهُ)⁽²⁾، وفي موضع: (يروى علي بن يزيد عنه أعاجيب، وتكلم فيهما، وقال: ما أرى هذا إلا من قِيلَ الْقَاسِمُ)⁽³⁾، وفي آخر: (إِنَّمَا ذَهَبَتْ رِوَايَةُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَتْ رِوَايَتُهُ عَنِ الْقَاسِمِ)⁽⁴⁾.

وَقَالَ الْمَفْضَلُ بْنُ غَسَّانِ الْغَلَابِيُّ: (منكر الحديث)⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: (مِمَّنْ يَرْوِي عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَعْضَلَاتِ، وَيَأْتِي عَنِ النَّقَاتِ بِالْأَشْيَاءِ الْمَقْلُوبَاتِ حَتَّى يَسْبِقَ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمِّدَ لَهَا)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق، والمشكلة في رواية تلاميذه عنه.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل جعفر بن الزبير المتروك.

وأما طريق ابن عمر التي قال النووي: (فسيأتي بيانه)، فقد قال نافع - مولى ابن عمر - قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ، فَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ يَوْمَئِذٍ أَنْ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَكَّةٍ مِنَ السَّكَّكِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السَّكَّةِ «ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ» وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهْرٍ»⁽⁷⁾، وإسناده ضعيف؛ لأجل محمد بن ثابت العبدي: صدوق لين الحديث⁽⁸⁾، ولم يتابعه على روايته أحد.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ ٥٦٥).

(2) سوالات أبي داود للإمام أحمد ص ٢٥٥.

(3) الجرح والتعديل (٧/ ١١٣).

(4) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٧٦).

(5) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٨٩).

(6) المجروحين (٢/ ٢١٢).

(7) سنن أبي داود (١/ ٩٠)، ح ٣٣٠.

(8) تقريب التهذيب ص ٤٧١.

وقال أبو داود عنها: (سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: "رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ حَدِيثًا مُنْكَرًا فِي التَّيْمِ" (1)، ثم قال: (لَمْ يُتَابِعْ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى "ضَرْبَتَيْنِ" عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَاهُ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ) (2).

١٧٢ - قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي النَّهَارِ، فَارْمُوهُ بِالْبَعْرِ"، وَيَقُولُ: "إِنْ صَلَاةَ النَّهَارِ عَجَمَاءَ" (3)، وقال النووي: (وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ، غَرِيبٌ، لَا أَصْلَ لَهُ) (4).

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: (هَذَا لَمْ يُرَوْ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ) (5)، والزيلعي: (غَرِيبٌ) (6)، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من طريق يحيى بن أبي كثير قال: (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَاهُنَا مَنْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ بِالنَّهَارِ، فَقَالَ: "أَرْمُوهُمْ بِالْبَعْرِ" (7)، وهو مرسل، وقال الزركشي: (رَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ مُسْنَدًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ) (8)، ولم أعثر عليه، وقد ورد أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ عَجَمَاءَ مِنْ أَقْوَالِ التَّابِعِينَ، وَهُمْ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَمَجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) (9).

وقد روي عن الصحابة إسرار النبي - صلى الله عليه وسلم - بالقراءة في الظهر، والعصر، ومنهم: أبو قتادة (10)، وأبو سعيد الخدري (11)، وخباب بن الأرت (12).

١٧٣ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " كَانِ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا يَضَعُ الْعَاجِزُ"، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَوْ بَاطِلٌ، لَا أَصْلَ لَهُ) (13).

(1) سنن أبي داود (١ / ٩٠).

(2) سنن أبي داود (١ / ٩٠).

(3) عَجَمَاءُ: سميت بذلك؛ لأنها لَا تُسْمَعُ فِيهَا قِرَاءَةٌ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ١٨٧).

(4) المجموع شرح المذهب (٣ / ٣٨٩).

(5) التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص ٦٦.

(6) نصب الراية (٢ / ١).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (١ / ٣٢١)، ح ٣٦٦٩.

(8) التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص ٦٧.

(9) مصنف عبد الرزاق (٢ / ٤٩٣)، ح ٤١٩٩ - ٤٠٠١.

(10) صحيح البخاري (١ / ١٥٢)، ح ٧٥٩، صحيح مسلم (١ / ٣٣٣)، ح ١٥٤.

(11) صحيح مسلم (١ / ٣٣٤)، ح ١٥٦.

(12) صحيح البخاري (١ / ١٥٢)، ح ٧٦٠.

(13) المجموع شرح المذهب (٣ / ٤٤٢).

نص الحديث:

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ الرَّازِيِّ، قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: نا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: نا الْهَيْثَمُ بْنُ عُلْقَمَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَهُوَ يَعْجُنُ فِي الصَّلَاةِ يَعْتمِدُ عَلَى يَدَيْهِ إِذَا قَامَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْجُنُ فِي الصَّلَاةِ» - يَعْني: يَعْتمِدُ-⁽¹⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه إبراهيم الحربي عن عبيد الله بن عمر الجشمي عن يونس بن بكير به بنحوه⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ: صدوق فيه تشيع⁽³⁾.

وثقه أحمد بن حنبل⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وفي موضع: (صدوق صاحب

حديث)⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽⁹⁾، وقال صالح

جزرة: (كان غالباً في التشيع)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. يُونُسُ بْنُ بُكَيْرِ بْنِ وَاصِلٍ: صدوق يخطيء⁽¹¹⁾.

(1) المعجم الأوسط (٤/ ٢١٣)، ح ٤٠٠٧.

(2) غريب الحديث للحربي (٢/ ٥٢٥).

(3) تقريب التهذيب ص ٣١٥.

(4) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٨١).

(5) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٨٩).

(6) الكاشف (١/ ٥٧٨)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٥٥).

(7) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٦).

(8) الثقات (٨/ ٣٥٨).

(9) الجرح والتعديل (٥/ ١١١).

(10) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٦).

(11) تقريب التهذيب ص ٦١٣.

وثقه ابن معين⁽¹⁾، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وزاد: (رَضِيَّ)⁽²⁾، وقال ابن معين في موضع آخر: (ليس به بأس)⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال ابن عمار الموصلي: (هو اليوم ثقة عند أصحاب الحديث)⁽⁵⁾.

وسئل أبو زرعة عن يونس بن بكير: (أي شيء يُكْرَهُ عليه؟ فقال: أما في الحديث فلا أعلمه)⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: (محلّه الصدق)⁽⁷⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (ما كان أزهّد الناس فيه، وأنفهم عنه، وقد كتبتُ عنه)⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: (ليونسُ بنُ بَكِيرٍ غَيْرُ ما ذَكَرْتَ من الغرائب وغيره، وقد وثقه الأئمة مثل ابن معين، وابن نُمَيْرٍ وغيرهما)⁽⁹⁾.

وقال الجوزجاني: (ينبغي أن يُنَبِّتَ في أمره؛ لميله عن الطريق)⁽¹⁰⁾، وقال العجلي: (ضعيف الحديث)⁽¹¹⁾، وقال النسائي: (ليس بالقوي)⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: (ضعيف)⁽¹³⁾.

وقال الساجي: (كان ابن المديني لا يُحَدِّثُ عنه، وهو عندهم من أهل الصدق، وكان صدوقاً إلا أنه كان يتبع السلطان، وكان مرجئاً)⁽¹⁴⁾.

قال الباحث: أنسب الأقوال فيه أنه صدوق يخطيء.

٣. **الْهِثَمُ بْنُ عَفْمَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ:** لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٢٧، تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٢٧٤).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٥٢٢).

(3) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٨١).

(4) الثقات (٧ / ٦٥١).

(5) تهذيب التهذيب (١١ / ٤٣٦).

(6) الجرح والتعديل (٩ / ٢٣٦).

(7) الجرح والتعديل (٩ / ٢٣٦).

(8) تهذيب التهذيب (١١ / ٤٣٦).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٥٢٥).

(10) أحوال الرجال ص ١٣٨.

(11) معرفة الثقات (٢ / ٣٧٧).

(12) تهذيب الكمال (٣٢ / ٤٩٧).

(13) المصدر نفسه.

(14) تهذيب التهذيب (١١ / ٤٣٦).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل يونس بن بكير، وهو صدوق يخطيء، ولم يتابعه أحد، كما أن الهيثم بن علقمة ليس فيه جرح ولا تعديل.
وقد قال ابن الصلاح: (هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ، وَلَا يُعْرَفُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ)⁽¹⁾.

⁽¹⁾التلخيص الحبير (١/ ٦٢٥).

المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "لم يثبت":

قال النووي: (جاء في الذي يُقال عقب الخروجِ أحاديثٍ كثيرةٍ ليس فيها شيءٌ ثابتٌ إلا حديثُ عائشةَ المذكورُ)⁽¹⁾.

هناك خمسة أحاديث رويت في الخروج من الخلاء غير حديث عائشة، وسيقوم الباحث

بدراستها:

١٧٤ - الحديث الأول:

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو أَيُّوبَ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا خَالِدُ بْنُ مَرْزَاسٍ السَّرَّاجُ، قَالَ: ثنا حَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ دُوَيْدَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَدَاقَنِي لُدَّتَهُ وَأَبْقَى فِي قُوَّتِهِ، وَدَفَعَ عَنِّي آذَاهُ»⁽²⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن السني عن محمد بن علي بن عبد الله، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة به بنحوه، وفيه زيادة دعاء الدخول⁽³⁾.

دراسة رجال الإسنادين:

رجالهما ثقات عدا:

١. عبد الحميد بن صالح بن عجلان: صدوق⁽⁴⁾.

وثقه محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب ب(مُطَيَّن) ⁽⁵⁾، ومسلمة بن قاسم⁽⁶⁾، وذكره ابن

حبان في الثقات⁽⁷⁾، ونقل المزي عنه قوله: (ربما خالف)⁽⁸⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٧٦ / ٢). وحديث عائشة أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ

قَالَ: «عُفْرَانُكَ». سنن أبي داود (٨ / ١)، ح ٣٠، وإسناده صحيح.

(2)الدعاء ص ١٣٦، ح ٣٧٠.

(3)عمل اليوم والليلة ص ٢٤، ح ٢٥.

(4)تقريب التهذيب ص ٣٣٣.

(5)تهذيب الكمال (١٦ / ٤٤٢).

(6)تهذيب التهذيب (٦ / ١١٧).

(7)الثقات (٨ / ٤٠٢).

(8)تهذيب الكمال (١٦ / ٤٤٢).

وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽¹⁾، وابن قانع: (صالح)⁽²⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. أحمد بن بشير الطيالسي:

وقد سبقت دراسته في الحديث رقم: (١٣٥)، وأنه يُعْتَبَرُ به، وقد روى له الطبراني

مقروناً، وجعل سنده تالياً للسند القوي.

٣. حَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِي: ضعيف، وكان له فقه وفضل⁽³⁾.

٤. إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ: ضعيف الحفظ⁽⁴⁾.

٥. دُوَيْدُ بْنُ نَافِعٍ: مقبول، وكان يرسل⁽⁵⁾.

وثقه الذهلي⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: (مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ إِذَا كَانَ دُونَهُ ثِقَةً)⁽⁷⁾، والذهبي:

(مستقيم الحديث)⁽⁸⁾، وقال ابن خلفون: (صدوق، وأحاديثه مقاربة)⁽⁹⁾، وأبو حاتم: (شيخ)⁽¹⁰⁾،

وأبو الفتح الأزدي: (لا يصح حديثه)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسنادين:

إسنادهما ضعيف لضعف حَبَّانِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَنْزِيِّ، وإِسْمَاعِيلِ بْنِ رَافِعِ بْنِ عُوَيْمِرِ

الأنصاري، ولم يتابعهما أحد.

(1) الجرح والتعديل (٦ / ١٤).

(2) تهذيب التهذيب (٦ / ١١٧).

(3) تقريب التهذيب ص ١٤٩.

(4) تقريب التهذيب ص ١٠٧.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٠١.

(6) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ٢٨٣).

(7) الثقات (٦ / ٢٩٢).

(8) الكاشف (١ / ٣٨٤).

(9) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ٢٨٣).

(10) الجرح والتعديل (٣ / ٤٣٨).

(11) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ٢٨٣).

١٧٥ - الحديث الثاني:

قال ابن أبي الدنيا: (حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا شَاذُ بْنُ فَيَاضٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شَيْبَلٍ، حَدَّثَنَا أُمُّ النُّعْمَانِ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " إِنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقُمْ عَنْ خَلَاءٍ قَطُّ إِلَّا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَدَاقَنِي لَذَّتَهُ، وَأَبْقَى مَنْفَعَتَهُ فِي جَسَدِي، وَأَخْرَجَ عَنِّي آذَاهُ"(1).

تخريج الحديث:

أخرجه الخرائطي عن عباد بن الوليد العُبري(2)، وابن عساكر(3)، من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ، كلاهما عن شاذ بن فياض به بنحوه، والبيهقي(4)، وابن عساكر(5)، من طريق ابن أبي الدنيا بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْقَانِ الْبَغْدَادِيُّ: صدوق(6).

وثقه عبد الله بن إسحاق المدائني(7)، وابن أبي حاتم(8)، ومسلمة بن قاسم(9)، وذكره ابن حبان في الثقات(10)، وقال أبو حاتم: (صدوق)(11).

قال الباحث: ثقة، ولعل ابن حجر نزل به إلى مرتبة الصدوق لكلام أبي حاتم.

٢. هَلَالُ بْنُ فَيَاضٍ، ولقبه: شاذ: صدوق، له أوهام وأفراد(12).

(1) الشكر ص ٤٤، ح ١٢٧.

(2) فضيلة الشكر لله على نعمته ص ٤٠.

(3) تاريخ دمشق (٦٢ / ٢٧٢).

(4) شعب الإيمان (٦ / ٢٦٨)، ح ٤١٥٤.

(5) تاريخ دمشق (٦٢ / ٢٧٢).

(6) تقريب التهذيب ص ٢٩٢.

(7) تاريخ بغداد (١٢ / ١٤٠).

(8) الجرح والتعديل (٦ / ٢١٥).

(9) تهذيب التهذيب (٥ / ١١٦).

(10) الثقات (٨ / ٥١٣).

(11) الجرح والتعديل (٦ / ٢١٥).

(12) تقريب التهذيب ص ٢٦٣.

وثقه أبو حاتم، وزاد: (صدوق)⁽¹⁾، ووثقه الذهبي⁽²⁾، وفي موضع: (صدوق)⁽³⁾، وقال الساجي: (صدوق، عنده مناكير)⁽⁴⁾، ومسلمة بن قاسم: (صاحب رقائق، لا بأس به)⁽⁵⁾، وقال أحمد بن حنبل: (له أحاديث مناكير)⁽⁶⁾، وابن حبان: (كَانَ مِمَّنْ يَرْفَعُ الْمُؤَفُّوْفَاتِ، وَيَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ، لَا يُسْتَعْلَمُ بِرَوَايَتِهِ، كَانَ الْبُخَارِيُّ شَدِيدَ الْحَمْلِ عَلَيْهِ)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق له مناكير.

٣. الْحَارِثُ بْنُ شَبَلٍ: ضعيف⁽⁸⁾.

٤. أُمُّ النَّعْمَانَ الْكِنْدِيَّةُ: لم يرد فيها جرح ولا تعديل.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود هلال بن فياض، وهو صدوق له مناكير، والحارث بن شبل الضعيف، ووجود أم النعمان التي لم يرد فيها جرح ولا تعديل، وعدم وجود أي متابعة للحديث.

١٧٦ - الحديث الثالث:

قال النسائي: (عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي بُكَيْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الْفَيْضِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى، وَعَافَانِي»)⁽⁹⁾.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عن منصور بن المعتمر اثنان:

الأول: شعبة بن الحجاج: وهي روايتنا هذه المرفوعة، وقد رواها ابن السني عن النسائي بمثله⁽¹⁰⁾، وعند النسائي رواية أخرى من طريق غندر محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور بن المعتمر عن رجل عن أبي ذر موقوفاً⁽¹¹⁾.

(1) الجرح والتعديل (٧٨ / ٩).

(2) الكاشف (٤٧٧ / ١).

(3) ميزان الاعتدال (٢٦٠ / ٢).

(4) إكمال تهذيب الكمال (١٩٩ / ٦).

(5) المصدر نفسه.

(6) إكمال تهذيب الكمال (١٩٩ / ٦).

(7) المجروحين (٣٦٤ / ١).

(8) تقريب التهذيب ص ١٤٦.

(9) السنن الكبرى (٣٥ / ٩)، ح ٩٨٢٥.

(10) عمل اليوم والليلة ص ٢٢، ح ٢٢.

(11) السنن الكبرى (٣٦ / ٩)، ح ٩٨٢٦.

الثاني: سفيان الثوري، حيث رواه موقوفًا بمثله، وقد أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾، والطبراني من طريقه⁽²⁾، وأخرجه ابن المنذر موقوفًا من روايته عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن أبي زر بنحوه⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو الفيض، وقيل: أبو علي، وهو أصح، واسمه: عبيد بن علي الأزدي: مقبول⁽⁴⁾.

لم أجد إلا ذكر ابن حبان له في الثقات⁽⁵⁾.

قال الباحث: يحتاج إلى متابعة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف مرفوعًا؛ لعدم متابعة أبي الفيض عبيد بن علي، وأما الموقوف فإنه حسن لغيره، فقد تابع أبا الفيض أبو وائل شقيق بن سلمة على وقف الحديث، فقد ورد أن هذا الحديث رواه الصحابي سهل بن أبي حنمة مقرونًا مع أبي زر، وقد قال الدارقطني: (رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الْفَيْضِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ، وَأَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِمَحْفُوظٍ، وَعَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَجُلٍ، يُقَالُ لَهُ الْفَيْضُ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَنْمَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ)⁽⁶⁾.

١٧٧ - الحديث الرابع:

قال أبو بكر بن أبي شيبة: (حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ زَمْعَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْخَلَاءِ فَلْيُقِلِّ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي مَا يُؤْدِينِي، وَأَمْسَكَ عَلَيَّ مَا يَنْفَعُنِي ")⁽⁷⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة (١ / ١٢)، ح ١٠.

(2) الدعاء ص ١٣٦، ح ٣٧٢.

(3) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١ / ٣٥٩)، ح ٣٢٦.

(4) تقريب التهذيب ص ٦٥٩.

(5) الثقات (٥ / ١٣٦).

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦ / ٢٣٥).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (١ / ١٢)، ح ١٢.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق الفضل بن دكين بنحوه⁽¹⁾، والدارقطني من طريق عبد الرزاق ابن همام، وعبد الله بن وهب، ووكيع بن الجراح بنحوه، وفيه زيادة⁽²⁾، أربعتهم عن زمعة بن صالح به مرسلاً، والدارقطني من طريق علي بن المدني عن سفيان بن عيينة عن سلمة بن وهرام عن طاوس غير مرفوع⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. زَمْعَةُ بْنُ صَالِحِ الْيَمَانِيِّ: ضعيف⁽⁴⁾.

٢. سَلْمَةُ بْنُ وَهْرَامِ الْيَمَانِيِّ: تقدم في الحديث رقم: (٤٨)، أنه صدوق، إلا فيما رواه عنه زمعة بن صالح.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: إرسال طاوس للحديث.

الثاني: ضعف رواية زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام، عدا عن ضعف زمعة نفسه، والمحفوظ رواية سفيان بن عيينة عن سلمة بن وهرام عن طاوس غير مرفوع، وقد قال علي بن المدني: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ بْنِ عَيِّنَةَ: أَكَانَ زَمْعَةُ يَرْفَعُهُ؟، قَالَ: نَعَمْ، فَسَأَلْتُ سَلْمَةَ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ يَعْنِي: لَمْ يَرْفَعْهُ)⁽⁵⁾، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: (حَدِيثُ طَاوُسٍ هَذَا مُرْسَلٌ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ لَا يُبْتِغُونَهُ)⁽⁶⁾.

١٧٨ - الحديث الخامس:

قال ابن ماجه: (حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، وَقَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى، وَعَافَانِي»⁽⁷⁾).

(1) الدعاء ص ١٣٦، ح ٣٧١.

(2) سنن الدارقطني (١ / ٩١)، ح ١٥٦ - ١٥٨.

(3) سنن الدارقطني (١ / ٩١)، ح ١٥٩.

(4) تقريب التهذيب ص ٢١٧.

(5) سنن الدارقطني (١ / ٩١).

(6) معرفة السنن والآثار (١ / ٣٣٦).

(7) سنن ابن ماجه (١ / ١١٠)، ح ٣٠١.

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرجه إلا الحكيم الترمذي⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِي: صدوق⁽²⁾.

وثقه النسائي⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، وزاد: (متعبداً)، وفي موضع للنسائي: (نعمَ الشيخُ كان)⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽⁸⁾، وكان محمد بن عبد الله بن نمير يبجله⁽⁹⁾، وقال ابن خزيمة: (كان من خيار عباد الله)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ: لا بأس به، وكان يدلّس، قاله أحمد⁽¹¹⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (كَانَ شَيْخًا، كَثِيرَ الْغَلَطِ)⁽¹²⁾، ويحيى بن معين⁽¹³⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽¹⁴⁾، والبزار⁽¹⁵⁾، والنسائي، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽¹⁶⁾، والدارقطني⁽¹⁷⁾،

(1) انظر: نواذر الأصول في أحاديث الرسول (٤ / ٦٨).

(2) تقريب التهذيب ص ٥٦٨.

(3) تسمية الشيوخ ص ١٠٢.

(4) سوالات السلمي للدارقطني ص ٣٢٢.

(5) الكاشف (٢ / ٣٢٩).

(6) تهذيب التهذيب (١١ / ٣).

(7) الثقات (٩ / ٢٤١).

(8) الجرح والتعديل (٩ / ٨٨).

(9) المصدر نفسه.

(10) تهذيب الكمال (٣٠ / ٧٧).

(11) تقريب التهذيب ص ٣٤٩.

(12) الطبقات الكبير (٨ / ٥١٥).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٢٦٨)، الجرح والتعديل (٥ / ٢٨٢).

(14) تهذيب التهذيب (٦ / ٢٦٦).

(15) كشف الأستار عن زوائد البزار (٣ / ٢١٩).

(16) تهذيب الكمال (١٧ / ٣٨٩).

(17) سوالات الحاكم للدارقطني ص ٢٣٤.

والذهبي⁽¹⁾، وزاد في الكاشف: (يُغرب)، وفي ذكر من تكلم فيه وهو موثق: (لكنه يروي المناكير عن المجاهيل)، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وقال العجلي: (لا بأس به)⁽³⁾، وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (صَدُوقٌ، وَلَكِنْ هُوَ كَذَّابٌ)⁽⁴⁾، وأبو حاتم: (صدوق إذا حَدَّثَ عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة، فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين)⁽⁵⁾، والساجي: (صدوق يهم)⁽⁶⁾، وقال عثمان الدارمي: (ليس بذلك)⁽⁷⁾.

وأما عن تدليسه فقد قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: (بَلَّغْنَا أَنَّ الْمُحَارِبِيَّ كَانَ يُدَلِّسُ)⁽⁸⁾، وقال العجلي: (كان يدلس)⁽⁹⁾، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: ثقة يدلس، وله مناكير، ولا بد من التصريح بالسماع لأنه من المرتبة الثالثة عند ابن حجر.

٣. إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ: ضعيف الحديث⁽¹¹⁾.

٤. قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ: مدلس من المرتبة الثالثة⁽¹²⁾، فلا بد من التصريح بالسماع.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لثلاثة أسباب:

١. عبد الرحمن بن محمد المحاربي: ثقة يدلس، وله مناكير، ولم يصرح بالسماع.

٢. إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، وهو ضعيف.

٣. قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ: مدلس، ولم يصرح بالسماع.

(1) الكاشف (١/ ٦٤٢)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٢١.

(2) الثقات (٧/ ٩٢).

(3) معرفة الثقات (٢/ ٨٦).

(4) تاريخ أسماء الثقات ص ١٤٦.

(5) الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٢).

(6) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٦).

(7) المصدر نفسه.

(8) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٣٦٣). وذكر ابن حجر أن هذا من قول أحمد. انظر: طبقات المدلسين ص ٤٠.

(9) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٦).

(10) طبقات المدلسين ص ٤٠.

(11) تقريب التهذيب ص ١١٠.

(12) طبقات المدلسين ص ٤٣.

الخلاصة: من خلال ما سبق نجد أن كلام النووي في عدم ثبوت أي دعاء للخروج من الخلاء غير رواية عائشة كلام دقيق.

١٧٩ - قال الشيرازي: (روى أسلع - رضي الله عنه -⁽¹⁾ قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَنَا جَنْبٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمِمِ فَقَالَ: " يَكْفِيكَ هَكَذَا، فَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَمَرَهُمَا عَلَى لِحْيَتِهِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَمَسَحَ بِهِمَا الْأَرْضَ، ثُمَّ ذَلِكَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ: ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا")، وقال النووي: (لَمْ يَثْبُتْ فِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ لَهَا، وَلَا هُوَ ثَابِتٌ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، قَالَا: ثنا يَحْيَى الْحِمَانِيُّ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ الْأَسْلَعِ - رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْأَعْرَجِ بْنِ كَعْبٍ -، قَالَ: كُنْتُ أُخْدَمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «يَا أَسْلَعُ، قُمْ أَرِنِي كَيْفَ كَذَا وَكَذَا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْني جَنَابَةٌ، فَسَكَتَ عَنِّي سَاعَةً، حَتَّى جَاءَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصَّعِيدِ التَّيْمِمِ، قَالَ: «قُمْ يَا أَسْلَعُ فَتَيِّمَ» قَالَ: ثُمَّ أَرَانِي الْأَسْلَعُ كَيْفَ عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّيْمِمَ، قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ حَتَّى أَمَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَمَسَحَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، فَذَلِكَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا)⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي من طريق أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بنحوه، دون تفصيل الكيفية⁽⁴⁾، والطبراني من طريق عمرو بن خالد الحراني، ويحيى بن إسحاق البجلي بنحوه، دون تفصيل الكيفية⁽⁵⁾، والدارقطني من طريق سعيد بن سليمان الضبي، ويحيى بن إسحاق البجلي، بذكر

(1) أسلع: الأسلع الأعرجي، من بني الأعرج بن كعب بن سعد بن زيد مائة بن تميم. الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢١٢).

(2) المجموع شرح المذهب (٢/ ٢٢٧، ٢٣٢).

(3) المعجم الكبير (١/ ٢٩٨)، ح ٨٧٦.

(4) شرح معاني الآثار (١/ ١١٣)، ح ٦٧٧.

(5) المعجم الكبير (١/ ٢٩٨)، ح ٨٧٥.

الكيفية دون باقي القصة⁽¹⁾، أربعتهم عن الربيع بن بدر به، وأخرجه الطبراني من طريق الهيثم بن رزيق عن أبيه عن الأسلع، وليس فيه ذكر التيمم مطلقاً⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يحيى بن عبد الحميد الحِماني: حافظٌ، إلا أنَّهم اتهموه بسرقة الحديث⁽³⁾.

٢. الربيع بن بدر بن عمرو التميمي: متروك⁽⁴⁾.

٣. أبيه: بدر بن عمرو بن جراد التميمي: مجهول⁽⁵⁾.

٤. جده: عمرو بن جراد التميمي: مجهول⁽⁶⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لأجل يحيى بن عبد الحميد الحِماني المتهم بسرقة الحديث، عدا عن وجود الربيع بن بدر المتروك، والمجهولين، وأما الهيثم بن رزيق فلم يذكر التيمم، ولم أجد للنقاد كلاماً فيه إلا ما قال العقيلي عن أحد أحاديثه: (وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ)⁽⁷⁾.

١٨٠ - قال النووي: (يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ فِي الْأَذَانِ: حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ⁽⁸⁾.

لم أجد في أذان الصحابة أمام الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا ما أخرجه الطبراني من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَمَرَ، وَعَمَّارٍ، ابْنَيْ حَفْصٍ، عَنْ آبَائِهِمْ، عَنْ أَجْدَادِهِمْ، عَنْ بِلَالٍ، أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّنُ بِالصُّبْحِ، فَيَقُولُ: حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»، وَتَرَكَ: " حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ " ⁽⁹⁾.

(1) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٠)، ح ٦٨٣.

(2) المعجم الكبير (١/ ٢٩٩)، ح ٨٧٧.

(3) تقريب التهذيب ص ٥٩٣.

(4) تقريب التهذيب ص ٢٠٦.

(5) تقريب التهذيب ص ١٢٠.

(6) تقريب التهذيب ص ٤١٩.

(7) الضعفاء الكبير (٤/ ٣٥٤).

(8) المجموع شرح المذهب (٣/ ٩٨).

(9) المعجم الكبير (١/ ٣٥٢)، ح ١٠٧١.

هذا الحديث مسلسل بالضعفاء، وهم: عبد الرحمن بن سعد بن عمار القَرَظ⁽¹⁾، وعمر ابن حفص⁽²⁾، وعمار بن حفص أخوه، فقد سئل ابن معين: (عبد الله بن مُحَمَّد بن عمار بن سعد، وعمار، وعمر ابني حَفْص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن أجدادهم، كَيْفَ حَالُ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: لَيْسُوا بِشَيْءٍ)⁽³⁾، هذا عدا عن الإبهام في آبائهم، وأجدادهم.

وقد ورد عن ابن عمر أنه كان يقول ذلك⁽⁴⁾، وكذا علي بن الحسين⁽⁵⁾، وقال البيهقي: (وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ تَنْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيمَا عَلَّمَ بِلَالًا، وَأَبَا مَحْدُورَةَ، وَنَحْنُ نَكْرُهُ الرَّيَادَةَ فِيهِ)⁽⁶⁾، وبذلك يتبين دقة كلام الإمام النووي رحمه الله.

١٨١ - قال النووي: (وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ مَبْدَأِ الْوَحْيِ، وَهُوَ أَنَّ الْبِسْمَلَةَ نَزَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَنظَائِرِ لَهَا مِنْ آيَاتِ الْمُتَأَخَّرَةِ عَنْ سُورِهِ فِي النُّزُولِ، فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ الْمُعْتَمَدُ، وَجَوَابُ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الْبِسْمَلَةَ نَزَلَتْ أَوْلَى، وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "أَوَّلُ مَا أَلْفَى عَلَيَّ جِبْرِيلُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، وَنَقَلَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ عَنِ الْحَسَنِ، وَعِكْرِمَةَ، وَهَذَا لَيْسَ بِثَابِتٍ، فَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ)⁽⁷⁾.

لم أجد حديث ابن عمر في الكتب المسندة، وأما عكرمة والحسن فقد قالوا: أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، فَهُوَ أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ، وَأَوَّلُ سُورَةٍ {أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ}⁽⁸⁾، وروى الواحدي بإسناده عن ابن عباس قال: "أَوَّلُ مَا نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "يَا مُحَمَّدُ اسْتَعِذْ"، ثُمَّ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"⁽⁹⁾.

١٨٢ - قال النووي: (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَبِي بَنِي كَعْبٍ: "كَيْفَ تَقْرَأُ أُمَّ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"، فَجَوَابُهُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ، وَإِنَّمَا لَفْظُهُ فِي كِتَابِ التِّرْمِذِيِّ: "كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَرَأَ أُمَّ الْقُرْآنِ"⁽¹⁰⁾).

(1) تقريب التهذيب ص ٣٤١.

(2) تقريب التهذيب ص ٤١١.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٦٩.

(4) مصنف عبد الرزاق (١/ ٤٦٤)، ح ١٧٩٧، مصنف ابن أبي شيبة (١/ ١٩٦)، ح ٢٢٤٠.

(5) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ١٩٥)، ح ٢٢٣٩.

(6) السنن الكبرى (١/ ٦٢٥).

(7) المجموع شرح المذهب (٣/ ٣٤٠).

(8) أسباب النزول للواحدي ص ١١. والآية من سورة العلق: ١.

(9) أسباب النزول ص ١٧.

(10) المجموع شرح المذهب (٣/ ٣٤٠).

لم أجد لفظة: " كَيْفَ تَقْرَأُ أُمَّ الْقُرْآنِ؟" في أيِّ من الكتب المسندة، والثابت هو: « كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ؟ » قال: فَقَرَأَ أُمَّ الْقُرْآنِ، وقد أخرجه الترمذي من طريق الصحابي أبي هريرة، وقال عنه: (حسن صحيح)⁽¹⁾، وإسناده حسن.

١٨٣ - قال النووي: (رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهِهِ... لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي تَسْلِيمَةِ غَيْرِ ثَابِتٍ عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ)، وفي موضع: (وَلَمْ يَثْبُتْ حَدِيثُ التَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ شَيْئًا»)⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الملك الصنعاني الدمشقي عن زهير بن محمد به، وذكر نصفه الأول⁽⁴⁾، وابن خزيمة بمثله⁽⁵⁾ من طريق محمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن خلف العسقلاني، ومحمد بن مهدي العطار، وابن حبان من طريق ابن أبي السري محمد بن المتوكل القرشي بنحوه⁽⁶⁾، أربعتهم عن عمرو بن أبي سلمة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عمرو بن أبي سلمة التَّيْسِيُّ الدَّمَشْقِيُّ: صدوق له أوهام⁽⁷⁾.
- وتقه الشافعي⁽⁸⁾، وابن يونس المصري⁽⁹⁾.

(1) سنن الترمذي (٥ / ١٥٥)، ح ٢٨٧٥.

(2) المجموع شرح المذهب (٣ / ٤٧٣، ٤٧٧).

(3) سنن الترمذي (٢ / ٩٠)، ح ٢٩٦.

(4) سنن ابن ماجه (١ / ٢٩٧)، ح ٩١٩.

(5) صحيح ابن خزيمة (١ / ٣٦٠)، ح ٧٢٩.

(6) صحيح ابن حبان (٥ / ٣٣٤)، ح ١٩٩٥.

(7) تقريب التهذيب ص ٤٢٢.

(8) تاريخ دمشق (٤٦ / ٦١).

(9) تاريخ ابن يونس المصري (٢ / ١٦٠).

ووثقه يحيى بن عبد الوهاب ابن منده⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾.
 وضعفه يحيى بن معين⁽⁴⁾، والساجي⁽⁵⁾، وقال أحمد بن حنبل: (روى عن زهير بن
 معاوية أحاديث بواطيل، أراه سمعها من صدقة بن عبد الله، فغلط فقلبها عن زهير)⁽⁶⁾.
 وقال أبو حاتم: (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ)⁽⁷⁾، والعقيلي: (فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ)⁽⁸⁾.
 قال الباحث: صدوق له أوهام.
 ٢. زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ⁽⁹⁾: قال ابن حجر: (رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة
 فَضَعَّفَ بِسَبَبِهَا)⁽¹⁰⁾.
 وثقه عيسى بن يونس⁽¹¹⁾، وابن معين⁽¹²⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽¹³⁾، وفي
 موضع: (صالح)⁽¹⁴⁾، وضعفه في موضع آخر⁽¹⁵⁾.
 ووثقه أحمد⁽¹⁶⁾، وفي موضع: (مستقيم الحديث)⁽¹⁷⁾، وفي موضع: (لم يكن به بأس)⁽¹⁸⁾،
 وفي غيره: (مقارب الحديث)⁽¹⁹⁾، وقال أحمد بن محمد بن هانئ: (سمعت أحمد ذكر رواية
 الشاميين عن زهير فقال: يروون عن زهير بن محمد أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا

(1) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ١٨٣).

(2) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٤٦.

(3) الثقات (٨ / ٤٨٢).

(4) الجرح والتعديل (٦ / ٢٣٥).

(5) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ١٨٣).

(6) المصدر نفسه.

(7) الجرح والتعديل (٦ / ٢٣٥، ٢٣٦).

(8) الضعفاء الكبير (٣ / ٢٧٢).

(9) الْعَنْبَرِيُّ: هذه النسبة إلى بني العنبر، وهم جماعة من بني تميم. الأنساب للسمعاني (٤ / ٢٤٥).

(10) تقريب التهذيب ص ٢١٧.

(11) تهذيب التهذيب (٣ / ٣٥٠).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٣٥٤)، رواية الدارمي ص ١١٤.

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١١٣، وسؤالات ابن الجنيد ص ٤٠٧، وعند ابن عساكر: ليس به

بأس، وليس بالقوي. انظر: تاريخ دمشق (١٩ / ١٢١).

(14) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠)، وعند ابن عساكر: صالح لا بأس به. انظر: تاريخ دمشق (١٩ / ١٢١).

(15) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٤٩).

(16) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٣).

(17) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠).

(18) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص ٢٣٣، وتاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(19) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٤٩).

زهير بن محمد، ذاك الذي يروي عنه أصحابنا؟ ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر - عبد الملك بن عمرو العَقْدِيّ - أحاديث مستقيمة صحاح، قال أبو عبد الله: وأما أحاديث أبي حفص ذاك التَّنِيْسِيّ⁽¹⁾ - يقصد عمرو بن أبي سلمة - عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله⁽²⁾، ووصل الأمر بالإمام أحمد إلى أن يقول: (كأنّ الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر قُلِبَ اسمه)⁽³⁾، وقال البخاري: (كان أحمد بن حنبل يُضَعِّفُ هذا الشيخ، ينبغي أن يكون قُلِبَ اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير)⁽⁴⁾.

وقد وافق البخاريُّ أحمدَ فقال: (أحاديث أهل العراق عن زهير مقارنة مستقيمة)⁽⁵⁾، وفي موضع: (ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح)⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: (أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد)⁽⁷⁾، وفي موضع: (روى عنه الوليد بن مسلم، وعمرو بن أبي سلمة مناكير)⁽⁸⁾، وقال: (روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير)⁽⁹⁾.

ووثقه عثمان الدارمي، وزاد: (صدوق، له أغاليط كثيرة)⁽¹⁰⁾، وصالح بن محمد، وزاد: (صدوق)⁽¹¹⁾، والذهبي، وزاد: (له غرائب)⁽¹²⁾، وابن رجب، وزاد: (متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضَعَّفَهُ، وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرِّجَ عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة)⁽¹³⁾.

(1) التَّنِيْسِيّ: تَنِيْس: هي بلدة من بلاد ديار مصر في وسط البحر. الأنساب للسمعاني (١ / ٤٨٧).

(2) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(3) التاريخ الكبير (٣ / ٤٢٧)، والتاريخ الأوسط (٢ / ١٣٧)، وعلل الترمذي الكبير ص ٣٩٥.

(4) علل الترمذي الكبير ص ٣٨١.

(5) علل الترمذي الكبير ص ٣٩٥.

(6) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٠).

(7) العلل الكبير للترمذي ص ٣٨١.

(8) التاريخ الأوسط (٢ / ١٣٧).

(9) التاريخ الكبير (٣ / ٤٢٧)، والضعفاء الصغير ص ٥٠.

(10) تاريخ دمشق (١٩ / ١١٩).

(11) المصدر نفسه (١٩ / ١٢٣).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٠٩، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة (١ / ٤٠٨)،

والمغني في الضعفاء (١ / ٣٥٢).

(13) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٧٧).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء ويخالف)⁽¹⁾، وفي موضع: (كان يهيم في الأحابين)⁽²⁾.

وقال أحمد بن صالح المصري: (لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليس تعجبني)⁽³⁾، وقال العجلي: (جائز الحديث)⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث له فيها بعض النكرة، ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به)⁽⁵⁾.

وقال أبو حاتم: (محل الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان، سكن المدينة، وقدم الشام فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط)⁽⁶⁾، ويعقوب بن شيبة: (صدوق، صالح الحديث)⁽⁷⁾، وموسى بن هارون: (أرجو أنه صدوق كثير الخطأ)⁽⁸⁾، والنسائي: (ليس به بأس، وعند عمرو ابن أبي سلمة عنه مناكير)⁽⁹⁾، وفي موضع: (ليس بالقوي)⁽¹⁰⁾، والساجي: (صدوق، منكر الحديث)⁽¹¹⁾.

وقال الترمذي: (منكر الحديث)⁽¹²⁾، والحسين بن أبي معشر الحراني: (كأن حديثه كلها فوائد)⁽¹³⁾، والحاكم أبو أحمد: (في حديثه بعض المناكير)⁽¹⁴⁾، وبالغ ابن عبد البر فقال: (ضعيف عند الجميع، كثير الخطأ، لا يُحتج به)⁽¹⁵⁾.

(1) الثقات (٦ / ٣٣٧).

(2) مشاهير علماء الأمصار ص ٢١٧.

(3) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (١ / ٩٠).

(4) معرفة الثقات (١ / ٣٧١).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢١٧، ٢٢٢).

(6) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠).

(7) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(8) المصدر نفسه (١٩ / ١٢٣).

(9) تهذيب التهذيب (٣ / ٣٥٠).

(10) الضعفاء والمتروكون ص ٤٣.

(11) تهذيب التهذيب (٣ / ٣٥٠).

(12) علل الترمذي الكبير ص ٣٩٦.

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٧٤)، وقد فسّر ابن عدي فيه الفوائد بأنها الغرائب.

(14) تاريخ دمشق (١٩ / ١١٩).

(15) الاستنكار في شرح مذاهب علماء الأمصار (١ / ٤٩١).

ويرى الباحث أن الحكم على الراوي يكون باعتبارين:
الاعتبار الأول: رواية أهل العراق عنه، وهي مستقيمة.
الاعتبار الثاني: رواية أهل الشام عنه، ففيها مناكير، وتحتاج إلى دراسة وتمحيص.
الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل رواية عمرو بن أبي سلمة الدمشقي عن زهير بن محمد، وقد تابع
عمرًا في روايته عبد الملك الصنعاني، وهو دمشقي، فلا تصح متابعتة له، وقال الترمذي:
«حَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»⁽¹⁾.
وقد روي الحديث موقوفًا على عائشة من فعلها، حيث أخرجه ابن خزيمة من طريق
القاسم بن محمد عنها⁽²⁾، وإسناده صحيح.
وأخرجه العقيلي مرسلاً من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً»⁽³⁾.
قال الباحث: الحديث المرفوع ضعيف، والمحفوظ من ذلك أنه موقوف من فعل عائشة
- رضي الله عنها -.

١٨٤ - قال النووي: (رَوَى ابْنُ السُّنِّيِّ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: " أَمْرًا
أَنْ لَا تُتَّبِعَ أَبْصَارَنَا الْكُوكَبَ إِذَا انْقَضَ، وَأَنْ نَقُولَ عِنْدَ ذَلِكَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ")⁽⁴⁾.
نص الحديث:

قال ابن السني: (حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيُّ،
ثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجَبَلِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " أَمْرًا أَلَّا تُتَّبِعَ أَبْصَارَنَا لِلْكَوْكَبِ إِذَا انْقَضَ، وَأَنْ نَقُولَ عِنْدَ ذَلِكَ: مَا
شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ")⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني عن محمد بن عيسى بن السكن به بنحوه⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سنن الترمذي (٢ / ٩١).

⁽²⁾ صحيح ابن خزيمة (١ / ٣٦٠)، ح ٧٣٠.

⁽³⁾ الضعفاء الكبير (٣ / ٢٧٢).

⁽⁴⁾ المجموع شرح المهذب (٥ / ٩٩).

⁽⁵⁾ عمل اليوم والليلة ص ٦٠٤، ح ٦٥٣.

⁽⁶⁾ المعجم الأوسط (٧ / ٣٥٦)، ح ٧٧١٩.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. موسى بن إسماعيل:

قال عنه أبو حاتم: (صالح الحديث، ليس به بأس)^(١)، وقال الذهبي: (شيخ صادق)^(٢).
قال الباحث: ليس به بأس.

٢. عبد الأعلى بن أبي المساور: متروك^(٣).

٣. حماد بن أبي سليمان: وقد توصل الباحث في الحديث رقم: (١٤٩)، إلى أنه صدوق له إفرادات، وغرائب.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عبد الأعلى المتروك، عدا عن وجود حماد بن أبي سليمان، وهو صدوق له إفرادات، ولم يتابع.

قال النووي: (لَمْ يَثْبُتْ فِي الْقُعُودِ شَيْءٌ إِلَّا حَدِيثٌ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-^(٤)، وَهُوَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي النَّسَخِ، بَلْ لَيْسَ فِيهِ نَسَخٌ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلُ الْقُعُودِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)^(٥).

ورد في النهي عن القعود حديثين، وهما:

١٨٥ - الحديث الأول:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بَهْرَامَ الْمَدَائِنِيُّ، أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْبَاطِ الْحَارِثِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ فِي الْجَنَازَةِ حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ، فَمَرَّ بِهِ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: هَكَذَا تَفْعَلُ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «اجْلِسُوا خَالِفُوهُمْ»)^(٦)، وفي موضع للنووي: (إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)^(٧).

(١) الجرح والتعديل (٨ / ١٣٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٦٥).

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٣٢.

(٤) حديث علي أخرجه مسلم في صحيحه (٢ / ٦٦٢)، ح ٩٦٢، من طريق مسعود بن الحكم الأنصاري، أخبره أنه سمع علي بن أبي طالب، يقول: في شأن الجنائز: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ، ثُمَّ قَعَدَ".

(٥) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٨٠).

(٦) سنن أبي داود (٣ / ٢٠٤)، ح ٣١٧٦.

(٧) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٨٠).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽¹⁾، وابن ماجه من طريق محمد بن بشار⁽²⁾، وابن ماجه من طريق عقبة بن مكرم، كلاهما عن صفوان بن عيسى عن أبي الأسباط بشر بن رافع به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. حاتم بن إسماعيل الحارثي: صحيح الكتاب، صدوق يهم⁽³⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (كَانَ مَأْمُونًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾، ويحيى بن معين⁽⁵⁾، وابن المدني⁽⁶⁾، وزاد: (ثبت) وفي موضع: (روى عن جعفر بن محمد عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها)⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، والدراقطني⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وزاد في الميزان: (مشهور، صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ليس به بأس)⁽¹²⁾، وفي موضع: (ليس بالقوى)⁽¹³⁾، وسئل أبو حاتم عن

حاتم بن إسماعيل وسعيد بن سالم فقال: (حاتم أحب إليّ منه)⁽¹⁴⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (حاتم أحب إليّ من الدراوردي، زعموا أن حاتمًا كان رجلًا فيه

غفلة إلا أن كتابه صالح)⁽¹⁵⁾، وفي موضع: (ضعيف)⁽¹⁶⁾.

قال الباحث: ثقة.

(1) سنن الترمذي (٣/ ٣٣١)، ح ١٠٢٠.

(2) سنن ابن ماجه (١/ ٤٩٣)، ح ١٥٤٥.

(3) تقريب التهذيب ص ١٤٤.

(4) الطبقات الكبير (٧/ ٦٠٣).

(5) الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٩).

(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المدني ص ١١٨.

(7) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٧٠).

(8) معرفة الثقات (١/ ٢٧٥).

(9) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ١٦٨).

(10) الكاشف (١/ ٣٠٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٨).

(11) الثقات (٨/ ٢١٠).

(12) تهذيب الكمال (٥/ ١٩٠).

(13) ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٨).

(14) الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٩). وقد قال عن سعيد بن سالم: محله الصدق. انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣١).

(15) الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٩).

(16) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٦٨).

٢. أبو الأسباط بشر بن رافع الحارثي: فقيه، ضعيف الحديث⁽¹⁾.

٣. عبد الله بن سليمان بن جنادة الأزدي: ضعيف⁽²⁾.

٤. سليمان بن جنادة الأزدي: منكر الحديث⁽³⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل سليمان بن جنادة منكر الحديث، عدا عن ضعف أبي الأسباط،
وعبد الله بن سليمان بن جنادة، وقد حكم الترمذي بغيرته⁽⁴⁾.

١٨٦ - الحديث الثاني:

قال النسائي: (أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عَلِيَّةَ⁽⁵⁾، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ⁽⁶⁾، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، مَرَّتَ بِهِمَا جَنَازَةٌ فَقَامَ أَحَدُهُمَا، وَقَعَدَ الْآخَرُ، فَقَالَ الَّذِي قَامَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَامَ»، قَالَ لَهُ الَّذِي جَلَسَ: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَلَسَ»⁽⁷⁾).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق من طريق معمر بن راشد⁽⁸⁾، ومن طريقه أحمد⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾،
والطبراني من طريق حماد بن زيد⁽¹¹⁾، كلهم من طريق أيوب السخيتاني بنحوه، والطبراني بنحوه
من طريق أشعث بن عبد الملك⁽¹²⁾، وعبد الله بن عون⁽¹³⁾، وفي طريق أشعث أن الذي قعد هو

(1) تقريب التهذيب ص ١٢٣.

(2) تقريب التهذيب ص ٣٠٦.

(3) تقريب التهذيب ص ٢٥٠.

(4) سنن الترمذي (٣ / ٣٣١).

(5) ابنُ عَلِيَّةَ: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَمِ الأَسَدِيِّ مَولاهم، أبو بَشِيرٍ البَصْرِيِّ، المعروف بابن عَلِيَّةَ، ت ١٩٣ هـ.
تقريب التهذيب ص ١٠٥.

(6) أبو مَجْلَزٍ: لاحق بن حُمَيْد بن سعيد السُّدُوسِيُّ، البَصْرِيُّ، أبو مَجْلَزٍ، مشهور بكنيته، ت ١٠٦ هـ، وقيل:
١٠٩ هـ، وقيل قبل ذلك. تقريب التهذيب ص ٥٨٦.

(7) سنن النسائي (٤ / ٤٧)، ح ١٩٢٦.

(8) مصنف عبد الرزاق (٣ / ٤٦٠)، ح ٦٣١٣.

(9) مسند أحمد (٣ / ٢٥٣)، ح ١٧٢٨.

(10) المعجم الكبير (٣ / ٨٦)، ح ٢٧٤٣.

(11) المصدر نفسه، ح ٢٧٤٤.

(12) المعجم الكبير (٣ / ٨٧)، ح ٢٧٤٧.

(13) المصدر نفسه، ح ٢٧٤٥.

ابن عباس، ثلاثتهم: (أيوب - أشعث - عبد الله) عن محمد بن سيرين أن ابن عباس، والحسن بن علي، وذكر القصة.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، وهذا يخالف ما قاله النووي من عدم ثبوت شيء في القعود إلا حديث علي بن أبي طالب.

١٨٧ - قال الشيرازي: (روى أبو أمامة أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: " تَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ، وَتَسْتَجَابُ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ"، وقال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فَغَرِيبٌ، لَيْسَ بِثَابِتٍ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال الطبراني: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمُؤَدَّبُ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " تَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ، وَيُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ: عِنْدَ التَّقَاءِ الصُّفُوفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعِنْدَ نَزُولِ الْغَيْثِ، وَعِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق هشام بن عمار⁽³⁾، والبيهقي من طريق الهيثم بن خارجة⁽⁴⁾، كلاهما عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجالهم ثقات عدا:

١. الحكم بن موسى بن أبي زهير: صدوق⁽⁵⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁶⁾، وزاد: (كثير الحديث)، وابن معين⁽⁷⁾.

(1) المجموع شرح المهذب (٨ / ٧، ٨).

(2) المعجم الكبير (٨ / ١٦٩)، ح ٧٧١٣.

(3) المعجم الكبير (٨ / ١٧١)، ح ٧٧١٩.

(4) السنن الكبرى (٣ / ٥٠٢)، ح ٦٤٦٠.

(5) تقريب التهذيب ص ١٧٦.

(6) الطبقات الكبير (٩ / ٣٤٩).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٠١.

ووثقه العجلي⁽¹⁾، وصالح بن محمد (جزرة)⁽²⁾، وزاد: (مأمون)، وابن قانع⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾: (صدوق)، وزاد الذهبي: (صاحب حديث، وله حديثان منكران)، وابن شاهين: (ليس به بأس)⁽⁷⁾، والحسين بن فهم: (كان رجلاً صالحاً، ثبتاً في الحديث)⁽⁸⁾.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (كان أبي إذا رضي عن إنسان، وكان عنده ثقة حَدَّثَ عنه وهو حيٌّ، فحدثنا عن الحكم بن موسى، وهو حيٌّ)⁽⁹⁾، وقد حَدَّثَ عنه ابن المديني قبل موته بمدة، وقال: (حدثنا أبو صالح الشيخ الصالح)، وكذلك قال موسى بن هارون، وأبو القاسم البغوي⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: ثقة؛ لأن الكثير من العلماء وثقه، وخاصة ابن معين، وقول أبي حاتم فيه صدوق فهو كتوثيق غيره، وأما عن الحديثين المنكرين الذين ذكرهما الذهبي فلا تضره لسعة ما روى، وقد قال قبلها: صاحب حديث.

٢. الوليد بن مسلم: مدلس ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة⁽¹¹⁾، فلا بد من التصريح

بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية الطبراني الثانية.

٣. عُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ: ضعيف⁽¹²⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ، ولم يتابع على حديثه، ولعله قال بغرابته، وعدم ثبوته؛ لضعفه الشديد.

(1) معرفة الثقات (١ / ٣١٣).

(2) تاريخ بغداد (٨ / ٢٢٨).

(3) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٧٨).

(4) الثقات (٨ / ١٩٥).

(5) الجرح والتعديل (٣ / ١٢٩).

(6) ميزان الاعتدال (١ / ٥٨٠).

(7) تاريخ أسماء الثقات ص ٦٣.

(8) تاريخ بغداد (٨ / ٢٢٧).

(9) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٢٣٨).

(10) انظر: تاريخ دمشق (١٥ / ٥٧).

(11) طبقات المدلسين ص ٥١.

(12) تقريب التهذيب ص ٣٩٣.

قال الهيثمي: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ عَفِيرُ بْنُ مَعْدَانَ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ)⁽¹⁾، وقال البوصيري: (رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَالْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِضَعْفِ عَفِيرِ بْنِ مَعْدَانَ، وَتَدْلِيلِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ)⁽²⁾، وقال النووي في موضع آخر: (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جَدًّا)⁽³⁾، وقال ابن حجر: (ضعيف جدًّا)⁽⁴⁾.

١٨٨ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ... وَبِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ فَاتَهُ الْمَبِيتُ بِالْمُرْدَلِفَةِ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ"، وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ، وَلَا مَعْرُوفٍ)⁽⁵⁾.

لم أجد هذا الحديث في أي من الكتب المسندة.

قال النووي: (الحاصل أنه لم يثبت شيء في النهي عن الحجامة في يوم معين)⁽⁶⁾.

١٨٩ - الحديث الأول:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَخْبَرَنِي: أَبُو بَكْرَةَ بَكَارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرْتَنِي عَمَّتِي كَبِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرَةَ -، وَقَالَ غَيْرُ مُوسَى: كَيْسَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرَةَ -، أَنَّ أَبَاهَا كَانَ يَنْهَى أَهْلَهُ عَنِ الْحَجَامَةِ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَيَزْعُمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " أَنَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَوْمُ الدَّمِّ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَرْقَأُ"⁽⁷⁾)، وفي موضع للنووي قال: (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)⁽⁸⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي بمثله من طريق أبي داود نفسها⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو بكرَةَ بَكَارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ: وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٥)، أنه صدوق فيه لين.

(1) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠ / ١٥٥).

(2) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٢ / ٣٤٤).

(3) خلاصة الأحكام (٢ / ٨٨٤).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٧ / ٤١٩).

(5) المجموع شرح المذهب (٨ / ١٥٠).

(6) المجموع شرح المذهب (٩ / ٦٢).

(7) سنن أبي داود، (٤ / ٣)، ح ٣٨٦٤.

(8) المجموع شرح المذهب (٩ / ٦٢).

(9) السنن الكبرى (٩ / ٥٧٢)، ح ١٩٥٣٩.

٢. كَيْسَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيَّةُ البَصْرِيَّةُ: لها عن أبيها حديث في الحجامة، لا يُعرف حالها^(١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة كيسة بنت أبي بكرة، ووجود بكار بن عبد العزيز، وهو صدوق فيه لين، وقد قال البيهقي: (إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ)^(٢).

١٩٠ - الحديث الثاني:

قال البزار: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " مَنْ احْتَجَمَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ فَأَصَابَهُ وَضَحٌ^(٣) فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ"^(٤)، وفي موضع للنووي قال: (هذا ضعيف)^(٥).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم من طريق أبي مسلم الكجي إبراهيم بن عبد الله عن حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن سليمان بن أرقم عن السدي الكبير إسماعيل بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب به بنحوه^(٦)، والبيهقي من طريق أبي مسلم الكجي عن حجاج بن منهال به بنحوه^(٧).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن معمر القيسي البصري: صدوق^(٨).

وثقه النسائي^(٩)، والخطيب البغدادي^(١٠).

(١) تقريب التهذيب ص ٧٥٢.

(٢) السنن الكبرى (٩ / ٥٧٢)، ح ١٩٥٣٩.

(٣) وضح: أبيض من كل شيء. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ١٩٥).

(٤) مسند البزار (١٤ / ٢٣٣)، ح ٧٨٠٠.

(٥) المجموع شرح المهذب (٩ / ٦٢).

(٦) المستدرک على الصحيحين (٤ / ٤٥٤)، ح ٨٢٥٦.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي (٩ / ٥٧٢)، ح ١٩٥٤٠.

(٨) تقريب التهذيب ص ٥٠٨.

(٩) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٨٧).

(١٠) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٨٧). ولم أجده في تاريخه.

وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال أبو حاتم⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾: صدوق، زاد أبو داود: (ليس به بأس)، وفي موضع للنسائي: (لا بأس به)⁽⁴⁾، وقال مسلمة بن قاسم: (لا بأس به)⁽⁵⁾. وقال البزار: (كان من خيار عباد الله)⁽⁶⁾، وأبو عروبة الحراني: (كبير، من أهل الصناعة)⁽⁷⁾، والذهبي: (كان من كبار المحدثين، وأثبتهم)⁽⁸⁾. قال الباحث: صدوق.

٢. سليمان بن أرقم البصري: ضعيف⁽⁹⁾.

٣. محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري: مدلس من الثالثة⁽¹⁰⁾، فلا بد من التصريح بالسماع.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف سليمان بن أرقم، عدا عن عدم تصريح الزهري بالسماع، وقد قال البيهقي: (المحفوظ عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعاً)⁽¹¹⁾.

١٩١ - الحديث الثالث:

قال البيهقي: (أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي رحمه الله، أنبأ أبو نصر محمد بن حمدويه بن سهل المروزي، ثنا عبد الله بن حماد الأملئي، ثنا عبد الله بن صالح، ثنا عطاء بن خالد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن في الجمعة ساعة لا يفتح فيها محتج، إلا عرض له داء لا يشفى منه"⁽¹²⁾، وفي موضع للنووي قال: (هذا ضعيف جداً. رواه البيهقي، وضعفه)⁽¹³⁾.

(1) الثقات (٩ / ١٢٢).

(2) الجرح والتعديل (٨ / ١٠٥).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ١٦٢.

(4) تسمية الشيوخ ص ٥٤.

(5) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٣٦٤).

(6) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٨٧).

(7) تهذيب التهذيب (٩ / ٤٦٧).

(8) تاريخ الإسلام (٦ / ١٩٥).

(9) تقريب التهذيب ص ٢٤٩.

(10) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(11) السنن الكبرى (٩ / ٥٧٣).

(12) السنن الكبرى (٩ / ٥٧٣)، ح ١٩٥٤١.

(13) المجموع شرح المهذب (٩ / ٦٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الروياني عن محمد بن إسحاق بمثله⁽¹⁾، والطبري عن محمد بن عوف بنحوه، وفيه زيادة⁽²⁾، كلاهما عن عبد الله بن صالح كاتب الليث به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيُّ:

قال ابن العماد الحنبلي: (كان سيِّداً، نبيلاً، صالحاً)⁽³⁾، وقال الذهبي: (الإمام، السيِّد، المُحدِّث، الصدُّوق)⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ - كَاتِبُ اللَّيْثِ -:

وقد درسه الباحث في الحديث رقم: (٤)، وتوصل إلى أنه صدوق كثير الغلط، ولكنه رغم ذلك لا يتعمد الكذب، وما وقع من نكارة شديدة على رواياته كان بسبب خالد بن نجيح.

٣. عَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيُّ:

وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وفي موضع زاد: (ليس به بأس، صالح الحديث)⁽⁷⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽⁸⁾، وفي غيره: (شويخ، ليس به بأس)⁽⁹⁾، وفي آخر: (صالح الحديث)⁽¹⁰⁾، ووثقه أحمد بن حنبل، وزاد: (صحيح الحديث)⁽¹¹⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽¹²⁾، وفي غيره:

(1) مسند الروياني (٢/ ٤٢٣)، ح ١٤٤٠.

(2) تهذيب الآثار (١/ ٥٣٢)، ح ٨٤٢.

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٩).

(4) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٩٨).

(5) تقريب التهذيب ص ٣٩٣.

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٧٠.

(7) الجرح والتعديل (٧/ ٣٣).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٩٥).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٠٦).

(10) المصدر نفسه (٣/ ١٥٨).

(11) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢).

(12) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله - (٢/ ٣٩).

(صَالِحِ الْحَدِيثِ)⁽¹⁾، وفي آخر سئل عن يحيى بن حمزة، وَعَطَّافُ فَقَالَ: (مَا أَقْرَبُهُمَا، عَطَافُ صَالِحِ الْحَدِيثِ)⁽²⁾، ووثقه أبو داود⁽³⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽⁴⁾.
وقال أبو زرعة⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁷⁾، وابن عدي: (لَمْ أَرَ بِحَدِيثِهِ بَأْسًا إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةً)⁽⁸⁾، وأبو حاتم: (صَالِحٌ، لَيْسَ بِذَلِكَ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَطَّافُ هُمَا بَابُ رَحْمَةٍ)⁽⁹⁾، وقال مالك بن أنس: (عَطَّافٌ يُحَدِّثُ؟ قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)⁽¹⁰⁾، وقيل لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: (قَدْ حَدَّثَ عَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَدْ فَعَلَ؟ لَيْسَ هُوَ مِنْ إِبْلِ الْقُبَابِ)، وقال مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: (قَالَ لِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: عَطَّافٌ يُحَدِّثُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَعْظَمَ ذَلِكَ إِعْظَامًا شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ: أَدْرَكْتُ أَنَا سِتْرًا يُحَدِّثُونَ مَا يُؤَخِّدُ عَنْهُمْ، قُلْتُ: وَكَيْفَ وَهُمْ ثِقَاتٌ؟ قَالَ: مَخَافَةَ الزَّلَلِ)، وقال أيضًا: (وَيُكْتَبُ عَنْ مِثْلِ عَطَّافِ بْنِ خَالِدٍ؟ لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ سَبْعِينَ شَيْخًا كُلُّهُمْ خَيْرٌ مِنْ عَطَّافٍ مَا كَتَبْتُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا يُكْتَبُ الْعِلْمُ عَنْ قَوْمٍ قَدْ جَرَى فِيهِمُ الْعِلْمُ مِثْلُ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَشْبَاهِهِ)⁽¹¹⁾، ولم يرضه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ⁽¹²⁾، وَضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ⁽¹³⁾.

قال الباحث: صدوق يهم.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم متابعة عبد الله بن صالح، وهو صدوق كثير الغلط، وعطاف بن خالد، وهو صدوق يهم.

(1) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله - (٢ / ٤٧٧).

(2) الجرح والتعديل (٧ / ٣٣).

(3) تهذيب الكمال (٢٠ / ١٤١).

(4) المصدر نفسه.

(5) الجرح والتعديل (٧ / ٣٣).

(6) تهذيب الكمال (٢٠ / ١٤٢).

(7) المصدر نفسه.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٩٧).

(9) الجرح والتعديل (٧ / ٣٣).

(10) تهذيب الكمال (٢٠ / ١٤١).

(11) انظر هذه الأقوال في الضعفاء الكبير (٣ / ٤٢٥).

(12) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٩).

(13) السنن الكبرى (٩ / ٥٧٣)، ح ١٩٥٤١.

الفصل الثاني:

ما بيّن الإمام النووي سبب تضعيفه:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

ما كان ضعفه بسبب سقط في الإسناد.

المبحث الثاني:

ما كان ضعفه بسبب الطعن في الراوي.

المبحث الثالث:

ما ذكر النووي في تضعيفه أكثر من سبب.

المبحث الأول:

ما كان ضعفه بسبب سقط في الإسناد:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

ما كان ضعفه بسبب الإرسال.

المطلب الثاني:

ما كان ضعفه بسبب الانقطاع.

المطلب الثالث:

ما كان ضعفه بسبب التدليس.

المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب الإرسال:

ذكر ابن حجر عدة تعريفات للحديث المرسل فقال: (وأما حده: فاختلف عباراتهم فيه على أربعة أوجه: الأول: هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين ومن بعدهم، والثاني: هو إضافة التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير تقييد بالكبير... والثالث: ما سقط منه رجل وهو على هذا هو والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين... والرابع: قول غير الصحابي - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم..، فيدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره⁽¹⁾).

ومن خلال النماذج الآتية فقد استعمل النووي المرسل ليعبر به عما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكذلك عن الانقطاع بين التابعين، والصحابة، وبذلك يكون النووي قد استعمل المرسل على عمومته، ودليل ذلك أنه كان يقول في بعض الأحاديث أنها مرسلة في موضع، ومنقطعة في موضع آخر، كما سيأتي.

١٩٢ - قال الشيرازي: (رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: " أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ، حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِإِلَّا فَأَذَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى العَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى المَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العِشَاءَ")، وقال النووي: (حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرْسَلٌ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْهُ، وَابْنُهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ لِصِغَرِهِ)⁽²⁾، وفي موضع سابق قال: (وَأَمَّا حَدِيثُ فَوَاتِ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الخَنْدَقِ: فَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ أَبَاهُ، فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: (حَدَّثَنَا هُنَادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الخَنْدَقِ، حَتَّى ذَهَبَ

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٤٣، ٥٤٤).

(2) المجموع شرح المذهب (٣/ ٨٣).

(3) المجموع شرح المذهب (٣/ ٦٩).

مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِإِلَّا فَأَذَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى المَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العِشَاءَ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن هشيم بن بشير به بمثله⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، من طريق هشام الدسئوي عن أبي الزبير به بنحوه، وفيه زيادة، وقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريق مرة بن سراحيل عن ابن مسعود قال: " حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ صَلَاةِ العَصْرِ، حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، أَوْ اصْفَرَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى، صَلَاةِ العَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَابَهُمْ، وَقُبُورَهُمْ نَارًا»، أَوْ قَالَ: "حَشَا اللَّهُ أَجْوَابَهُمْ، وَقُبُورَهُمْ نَارًا"⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس: تقدمت دراسته في الحديث رقم: (١٠)، وأنه صدوق مدلس، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لتدليس أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: (اختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاءه، وسماع كلامه، فروايته عنه داخلية في التدليس)⁽⁶⁾، ولم يصرح بالسماع، ولم يتابعه على ذلك أحد، وأما عن هشيم بن بشير، فهو مدلس من المرتبة الثالثة⁽⁷⁾، وقد صرح بالسماع في هذه الرواية، وأما عن تدليس أبي الزبير، فقد صرح بالسماع في رواية النسائي.

قال الترمذي: (حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ

اللَّهِ)⁽⁸⁾.

(1) سنن الترمذي (١/ ٣٣٧)، ح ١٧٩.

(2) مسند أحمد (٦/ ١٧)، ح ٣٥٥٥.

(3) سنن النسائي (٢/ ١٨)، ح ٦٦٣.

(4) مسند أحمد (٧/ ١١٤)، ح ٤٠١٣.

(5) صحيح مسلم (١/ ٤٣٧)، ح ٢٠٦.

(6) طبقات المدلسين ص ٤٨.

(7) طبقات المدلسين ص ٤٧.

(8) سنن الترمذي (١/ ٣٣٨).

وللحديث شاهد من رواية الصحابي أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه-، فعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَعَلْنَا الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى عَرَبَتْ الشَّمْسُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ فِي الْقِتَالِ مَا نَزَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾⁽¹⁾، «فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَلَّا فَأَقَامَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ فَصَلَّاهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا لَوْفَتْهَا، ثُمَّ أَقَامَ لِلْعَصْرِ فَصَلَّاهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَذَّنَ لِلْمَغْرِبِ فَصَلَّاهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا»⁽²⁾. وإسناده صحيح.

١٩٣ - قال النووي: (... وَهَكَذَا أَحَبُّ لَهَا فِي الرُّكُوعِ، وَجَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَالْمُعْتَمَدُ فِي اسْتِحْبَابِ ضَمِّ الْمَرْأَةِ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ كَوْنُهُ أَسْتَرَّ لَهَا، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ أَبَا ذَكْرٍ فِيهِ أَحَادِيثٌ ضَعَّفَهَا كُلُّهَا، وَأَقْرَبُ مَا فِيهِ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا حَيَوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ غَيْلَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تُصَلِّيَانِ فَقَالَ: «إِذَا سَجَدْتُمَا فَضُمَّمَا بَعْضَ اللَّحْمِ إِلَى الْأَرْضِ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ»⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي داود به مرسلًا بمثله⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. سالم بن غيلان التُّجِيبِيُّ: ليس به بأس⁽⁶⁾.

وثقه يحيى بن بكير، والعجلي⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

(1) سورة الأحزاب: ٢٥.

(2) سنن النسائي (٢/ ١٧)، ح ٦٦١.

(3) المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٠٩، ٤١٠).

(4) المراسيل ص ١١٧.

(5) السنن الكبرى (٢/ ٣١٥)، ح ٣٢٠١.

(6) تقريب التهذيب ص ٢٢٧.

(7) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٩٦).

(8) الثقات (٦/ ٤٠٩).

وقال أحمد بن حنبل: (ما أرى به بأساً)⁽¹⁾، وأبو داود: (لا بأس به)⁽²⁾، والنسائي: (ليس به بأس)⁽³⁾، والذهبي: (صدوق)⁽⁴⁾، وانفرد الدارقطني بقوله: (متروك)⁽⁵⁾.
قال الباحث: صدوق.

٢. يزيد بن أبي حبيب المصري: ثقة فقيه، وكان يرسل⁽⁶⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل.

١٩٤ - قال النووي: (وَالرَّوَايَةُ الَّتِي أَشَارَ البِيهَقِيُّ إِلَى اخْتِيَارِهَا رِوَايَةُ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -: قَتَتِ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا، وَلِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْأَفْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، وَأَنْصُرْهُمْ عَلَى عَدُوِّكَ وَعَدُوِّهِمْ، اللَّهُمَّ الْعَنْ كَفْرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ، وَيُكَذِّبُونَ رُسُلَكَ، وَيَقَاتِلُونَ أَوْلِيَاءَكَ، اللَّهُمَّ خَالَفَ بَيْنَ كَلِمَتِهِمْ، وَزَلَزَلْ أَقْدَامَهُمْ، وَأَنْزِلْ بِهِمْ بِأَسْكَ الَّذِي لَا تَرُدُّهُ عَنْ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ، وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُخَلِّعُكَ، وَنَتْرِكُكَ مَنْ يَفْجُرُكَ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ، وَلَكَ نُصَلِّي، وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى، وَنَحْفَدُ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ، وَنَرْجُوا رَحْمَتَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدَّ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ." هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ البِيهَقِيِّ، وَرَوَاهُ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى أَخْصَرَ مِنْ هَذَا، وَفِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ... وَرَوَى البِيهَقِيُّ بَعْضَ هَذَا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَكِنَّ إِسْنَادَهُ مُرْسَلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽⁷⁾).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا بَحْرُ بْنُ نَصْرِ الخَوْلَانِيُّ قَالَ: قَرِئَ عَلَيَّ ابْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَكَ مُعَاوِيَةَ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الْقَاهِرِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو عَلَيَّ مُضْرًا إِذْ جَاءَهُ جَبْرَيْلُ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَنْ اسْكُتْ فَسَكْتُ، فَقَالَ: "يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْكَ سَبَابًا وَلَا لَعْنًا، وَإِنَّمَا بَعَثَكَ رَحْمَةً، وَلَمْ يَبْعَثْكَ عَذَابًا لِأَنَّكَ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، أَوْ يَثُوبَ عَلَيْهِمْ، أَوْ يُعَذِّبَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ

(1) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٠٨).

(2) سوالات الآجري أبا داود ص ١٤٥.

(3) تهذيب الكمال (١٠ / ١٦٩).

(4) الكاشف (١ / ٤٢٣).

(5) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٣٥.

(6) تقريب التهذيب ص ٦٠٠.

(7) المجموع شرح المذهب (٣ / ٤٩٨).

ظَالِمُونَ⁽¹⁾، ثُمَّ عَلَّمَهُ هَذَا الْقُنُوتَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَخْضَعُ لَكَ، وَنَخْلَعُ، وَنَتَزَكَّى مِنْ يَكْفُرِكَ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي، وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى، وَنَحْفَدُ، وَنَرْجُوا رَحْمَتَكَ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ، وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِّ، إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن سليمان بن داود عن عبد الله بن وهب به بمثله⁽³⁾، وقد أخرجه البيهقي موصولاً موقوفاً على عمر بن الخطاب بنحو ألفاظ هذا الحديث، وفيه زيادة⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي: تقدمت دراسته في الحديث رقم: (٣٠)، وأنه

صدوق له إفرادات.

٢. خالد بن أبي عمران: فقيه صدوق⁽⁵⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَكَانَ لَا يُدَلِّسُ)⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، وأبو حاتم، وزاد: (لا

بأس به)⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال الذهبي: (صدوق، فقيه، عابد)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لإرسال خالد بن أبي عمران للحديث.

١٩٥ - قال الشيرازي: (رَوَى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "فِيَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَالْبَعْلُ، وَالسَّيْلُ، وَالْبُرُّ، وَالْعَيْنُ، وَالْعُشْرُ، وَفِيَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ، يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالْحُبُوبِ، فَأَمَّا الْقِتَاءُ وَالْبَطِيخُ، وَالرُّمَّانُ، وَالْقَضْبُ، وَالْخَضِرُ، فَعَفُوٌّ عَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ")، وقال النووي: (حَدِيثُ مُعَاذٍ رَوَاهُ

(1) آل عمران: ١٢٨.

(2) السنن الكبرى (٢/ ٢٩٨)، ح ٣١٤٢.

(3) المراسيل ص ١١٨، ح ٨٩.

(4) السنن الكبرى (٢/ ٢٩٨)، ح ٣١٤٣.

(5) تقريب التهذيب ص ١٨٩.

(6) الطبقات الكبير (٩/ ٥٣٠).

(7) معرفة الثقات (١/ ٣٣٠).

(8) الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٥).

(9) الثقات (٦/ ٢٦٢).

(10) الكاشف (١/ ٣٦٧).

هَكَذَا الْبِيهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ، إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَآخِرُهُ " عَفَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (1).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي بِهِمَدَانَ، ثنا عُمَيْرُ بْنُ مِرْدَاسٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِغِ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَالْبَعْلُ، وَالسَّيْلُ: الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ (2): نِصْفُ الْعُشْرِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالْحُبُوبِ، فَأَمَّا الْقِتَاءُ، وَالْبِطِيخُ، وَالرَّمَانُ، وَالْقَضْبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (3).

تخريج الحديث:

أخرج النسائي الجزء الأول منه من طريق شقيق بن سلمة عن معاذ بن جبل (4)، والدارقطني بمثله من طريق يحيى بن المغيرة عن ابن نافع به (5)، وفي رواية للدارقطني من طريق عمرو بن عثمان أن موسى بن طلحة قال: عِنْدَنَا كِتَابُ مُعَاذٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ » (6)، وأخرجه الحاكم عن عبد الرحمن بن الحسن القاضي به بمثله (7).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي:

قَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ: (سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ نَصَّ عَلَيْهِ بِالْكَذِبِ وَمَعَ هَذَا دَخُولُهُ فِي أَعْمَالِ الظُّلْمَةِ، وَمَا يَحْمِلُهُ مِنَ الْأَوْزَارِ وَالْآثَامِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحُورِ بَعْدَ الْكُورِ)، وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: (ادَّعَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحُسَيْنِ قَدْ هَبَّ عِلْمُهُ، وَكُنْتُ كَتَبْتُ عَنْهُ أَيَّامَ السَّلَامَةِ عَلَى الْمُجَارَاةِ أَحَادِيثَ نَوَاتٍ عَدَدٍ، أَحَادِيثَ مِنْ أَحَادِيثِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَوْ لَمْ يَدَّعِ مَا ادَّعَاهُ بِأَخْرَجَ حَكْمَنَا عَلَى أَنَّ أَبَاهُ قَدْ سَمِعَهُ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، وَذَلِكَ الْقَدْرُ أَيْضًا، أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ

(1) المجموع شرح المهذب (٥ / ٤٩٢، ٤٩٣).

(2) النَّضْحُ: رَشُّ الْمَاءِ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١ / ١٣٤).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (٤ / ٢١٦)، ح ٧٤٧٧.

(4) سنن النسائي (٥ / ٤٢)، ح ٢٤٩٠.

(5) سنن الدارقطني (٢ / ٤٨٠)، ح ١٩١٥.

(6) المصدر نفسه، ح ١٩١٤.

(7) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٥٥٨)، ح ١٤٥٨.

عمه، والقاسم بن أبي صالح روايته عن إبراهيم، فسكت عنه حتى ماتوا، وتغير أمر البلد فادعى الكتب المصنفات، والتفاسير⁽¹⁾.

قال الباحث: متهم بالكذب.

٢. عمير بن مرداس:

قال الخليلي: (ثقة مشهور)⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يعرب)⁽³⁾.

قال الباحث: ثقة يعرب.

٣. عبد الله بن نافع الصائغ: ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين⁽⁴⁾.

٤. إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي: ضعيف⁽⁵⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لأجل عبد الرحمن بن الحسن القاضي، وهو متهم بالكذب، عدا عن ضعف إسحاق بن يحيى بن طلحة، ووجود عبد الله بن نافع الذي في حفظه لين، ووجود انقطاع بين موسى بن طلحة، ومعاذ بن جبل، وقد ذكر أبو زرعة أن رواية موسى عن عمر مرسل، ومعاذ توفي في خلافة عمر، فرواية موسى عنه أولى بالإرسال⁽⁶⁾؛ وقد وردت رواية بالوجادة⁽⁷⁾ لهذا الحديث، وهي رواية الدارقطني كما سبق في التخريج.

(1) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٩٢).

(2) تاريخ الإسلام (٦ / ٥٨٤).

(3) الثقات (٨ / ٥٠٩).

(4) تقريب التهذيب ص ٣٢٦.

(5) تقريب التهذيب ص ١٠٣.

(6) تنقيح التحقيق (٣ / ٥٤).

(7) الوجادة: عرفها ابن الصلاح بقوله: (أن يَفَفَ عَلَى كِتَابِ شَخْصٍ فِيهِ أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا بِخَطِّهِ، وَلَمْ يَلْقَهُ، أَوْ لَقِيَهُ، وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ذَلِكَ الَّذِي وَجَدَهُ بِخَطِّهِ، وَلَا لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، وَلَا نَحْوَهَا. فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَوْ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ أَخْبَرْنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ... هَذَا الَّذِي اسْتَمَرَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ قَدِيمًا، وَحَدِيثًا، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَنْقَطِعِ، وَالْمُرْسَلِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَحَدٌ شَوْبًا مِنَ الْإِتِّصَالِ بِقَوْلِهِ وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ). معرفة أنواع علوم الحديث ص ١٧٨، وأما عن جواز العمل بها، فقال: (وَأَمَّا جَوَازُ الْعَمَلِ اعْتِمَادًا عَلَى مَا يُوثَقُ بِهِ مِنْهَا، فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيِّينَ: أَنَّ مُعْظَمَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ لَا يَرَوْنَ الْعَمَلَ بِذَلِكَ، وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَطَائِفَةٍ مِنْ نَظَائِرِ أَصْحَابِهِ جَوَازُ الْعَمَلِ بِهِ، قُلْتُ - أَي ابْنِ الصَّلَاحِ -: قَطَعَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ عِنْدَ حُصُولِ الثَّقَةِ بِهِ). معرفة أنواع علوم الحديث ص ١٨٠.

١٩٦ - قال النووي: (عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَقْيُ الْمَاءِ". رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ هَكَذَا، وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَ لَمْ يُدْرِكْ سَعْدًا)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أحمد: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يُحَدِّثُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَقْيُ الْمَاءِ» قَالَ: فَتِلْكَ سِقَايَةُ آلِ سَعْدٍ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: مَنْ يَقُولُ تِلْكَ سِقَايَةَ آلِ سَعْدٍ قَالَ: الْحَسَنُ⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي عن إبراهيم بن الحسن عن حجاج المصيصي به بنحوه⁽³⁾، والنسائي مرة بنحوه، وأخرى مختصرة⁽⁴⁾، وابن ماجه مختصراً⁽⁵⁾، من طريق هشام الدستوائي عن قتادة بن دعامة عن سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة مرفوعاً.

وأخرجه أبو داود من طريق رجل مبهم مختصراً⁽⁶⁾، والنسائي من طريق عبد الله بن عباس⁽⁷⁾، وفيه: إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، أَفِيْجِزِي عَنْهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ قَالَ: «أُعْتِقَ عَنْ أُمَّكَ»، كلاهما: (رجل مبهم - عبد الله بن عباس)، عن سعد بن عبادة مرفوعاً.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن الحسن البصري لم يسمع من سعد بن عبادة شيئاً⁽⁸⁾.

(1) المجموع شرح المذهب (٦ / ٢٤٣)

(2) مسند أحمد (٣٩ / ٢٦٤)، ح ٢٣٨٤٥٥.

(3) سنن النسائي (٦ / ٢٥٥)، ح ٣٦٦٦٦.

(4) سنن النسائي (٦ / ٢٥٤)، ح ٣٦٦٤٤، ٣٦٦٦٥.

(5) سنن ابن ماجه (٢ / ١٢١٤)، ح ٣٦٨٤٤.

(6) سنن أبي داود (٢ / ١٣٠)، ح ١٦٨١.

(7) سنن النسائي (٦ / ٢٥٣)، ح ٣٦٥٦٦.

(8) جامع التحصيل ص ١٦٢.

وأما عن قتادة بن دعامة، وهو مدلس من المرتبة الثالثة⁽¹⁾، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع.

وقد توبع الحسن البصري من طريق عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما، وسعيد بن المسيب فيرتقي إلى حسن لغيره.

١٩٧ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: "لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ"، فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ، عَنِ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُظْهِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، فَذَكَرَ التَّلْبِيَةَ، قَالَ: حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ، وَالنَّاسُ يُصْرَفُونَ عَنْهُ، كَأَنَّهُ أُعْجِبَهُ مَا هُمْ فِيهِ فَزَادَ فِيهَا: لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ". قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَسِبْتُ أَنَّ ذَلِكَ يَوْمَ عَرَفَةَ. هَكَذَا رَوِيَاهُ مُرْسَلًا)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُظْهِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ"، قَالَ: حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يُصْرَفُونَ عَنْهُ، كَأَنَّهُ أُعْجِبَهُ مَا هُوَ فِيهِ، فَزَادَ فِيهِ: "لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ"، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: "وَحَسِبْتُ أَنَّ ذَلِكَ يَوْمَ عَرَفَةَ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الشافعي بنفس السند، والمتن⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سعيد بن سالم القداح: صدوق يهمل، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً⁽⁵⁾.

وثقه ابن معين في رواية، ابن الجنيد⁽⁶⁾، والدارمي⁽⁷⁾، وعلق الدارمي فقال: (ليس بذاك في

الحديث)⁽⁸⁾.

(1) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(2) المجموع شرح المذهب (٧ / ٢٤٣).

(3) مسند الشافعي (٢ / ١٩٨)، ح ٨٢١.

(4) السنن الكبرى (٧ / ٧٧)، ح ١٣٣٢٢.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(6) سوالات ابن الجنيد ص ٢٩٨.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥٢). ولم أجد هذا في رواية الدارمي في كتابه.

(8) المصدر نفسه.

وفي موضع لابن معين: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽¹⁾، وزاد في رواية ابن محرز: (إنما كان يتكلم في رأى أبي حنيفة، ولكنه صدوق)، وقال جَعْفَرُ بْنُ أَبَانَ: (قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: سَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحِ، قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽²⁾، ويبدو أن هذا القول من أجل بدعته، لا من أجل حديثه. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (صدوق، يذهب إلى الإرجاء)⁽³⁾، والنسائي: (ليس به بأس)⁽⁴⁾، وابن عدي: (حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، كتب عنه بمكة، عن ابن جُرَيْجٍ، والقاسم بن معن، وغيرهما، وهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث)⁽⁵⁾. وقال أبو زرعة: (هو عندي إلى الصدق ما هو)⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: (محله الصدق)⁽⁷⁾. وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِي: (كَانَ مُرْجِيًّا، وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ)⁽⁸⁾، وقال الفسوي: (كَانَ لَهُ رَأْيٌ سُوءٌ، وَكَانَ دَاعِيَةً، مَرْغُوبٌ عَنْ حَدِيثِهِ، وَرِوَايَتِهِ)⁽⁹⁾، وقال العقيلي: (كَانَ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الْإِرْجَاءِ، وَفِي حَدِيثِهِ وَهَمٌّ)⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ، وَكَانَ يَهْمُ فِي الْأَخْبَارِ، حَتَّى يَجِيءَ بِهَا مَقْلُوبَةً، حَتَّى خَرَجَ بِهَا عَنْ حَدِّ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ)⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق رمي بالإرجاء.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: إرسال مجاهد بن جبر للحديث.

الثاني: عدم تصريح حميد الطويل بالسماع من الأعرج، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽¹²⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٨٢)، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٩٠).

(2) المجروحين (١ / ٣٢٠).

(3) تهذيب الكمال (١٠ / ٤٥٦).

(4) المصدر نفسه.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥٤).

(6) الجرح والتعديل (٤ / ٣١).

(7) المصدر نفسه.

(8) الضعفاء الكبير (٢ / ١٠٨).

(9) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥٤).

(10) الضعفاء الكبير (٢ / ١٠٨).

(11) المجروحين (١ / ٣٢٠).

(12) المصدر نفسه ص ٣٨.

وأما عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المكي، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽¹⁾، وقد صرح بالسماع.
قال البيهقي: (وَقَدْ رُوِيَ مَوْصُولًا مُخْتَصِرًا عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ)⁽²⁾، فبذلك يرتقي إلى حسن لغيره.

١٩٨ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: "أَفْضَلُ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ"، فَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوْطَأِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ - بَفَتْحِ الْكَافِ وَآخِرُهُ زَايٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ". هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوْطَأِ، وَهُوَ آخِرُ حَدِيثٍ فِي كِتَابِ الْحَجِّ مِنَ الْمُوْطَأِ، وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ طَلْحَةَ هَذَا تَابِعِيٌّ، خُزَاعِيٌّ، كُوفِيٌّ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال مالك: عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق عن مالك بن أنس به بنحوه⁽⁵⁾، والبيهقي من طريق يحيى بن بكير عن مالك بن أنس به بمثله⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل.

قال ابن عبد البر: (لَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرسَالِ هَذَا الْحَدِيثِ كَمَا رَأَيْتَ، وَلَا أَحْفَظُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُسْتَدًّا مِنْ وَجْهِ يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ... وَمُرْسَلٌ مَالِكٍ أَثْبِتُ مِنْ تِلْكَ الْمَسَانِيدِ)⁽⁷⁾.

(1) طبقات المدلسين ص ٤١.

(2) لم أجد هذه الرواية المسندة في كتب الحديث.

(3) المجموع شرح المذهب (٨ / ٩٥، ٩٦).

(4) موطأ مالك (١ / ٢١٤)، ح ٣٢.

(5) مصنف عبد الرزاق (٤ / ٣٧٨)، ح ٨١٢٥.

(6) السنن الكبرى (٥ / ١٩٠)، ح ٩٤٧٣.

(7) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦ / ٣٩-٤١).

١٩٩ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ الْبَيْهَقِيُّ وَالْأَصْحَابُ لِلْكَرَاهَةِ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ لِقَيْمٍ لَهُ جَدٌّ نَخَلَهُ بِاللَّيْلِ: "أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ جِدَادِ اللَّيْلِ، وَصِرَامِ اللَّيْلِ، أَوْ قَالَ: حَصَادِ اللَّيْلِ". هَذَا مُرْسَلٌ^(١)).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ، ثنا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّهُ قَالَ لِقَيْمٍ لَهُ جَدٌّ نَخَلَهُ بِاللَّيْلِ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ جِدَادِ اللَّيْلِ وَصِرَامِ اللَّيْلِ؟ أَوْ قَالَ: وَحَصَادِ اللَّيْلِ. قَالَ سُفْيَانُ: يُقَالُ: حَتَّى يُكُونَ بِالنَّهَارِ، وَيَحْضُرُهُ الْمَسَاكِينُ^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن أحمد بن عمرو بن السرح بلفظ: "نَهَى عَنْ حَصَادِ اللَّيْلِ، وَجِدَادِ اللَّيْلِ"^(٤)، وأبو بكر الشافعي من طريق الحميدي بمثله^(٥)، والبيهقي من طريق علي بن المديني بمعناه^(٦)، ثلاثتهم عن سفیان بن عيينة به، وأبو داود من طريق سليمان بن بلال، وشعبة بن الحجاج^(٧)، كلاهما عن جعفر بن محمد الصادق به، حيث ذكرا الألفاظ الثلاثة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ: صدوق^(٨).
- وثقه مسلمة بن قاسم^(٩)، والدارقطني^(١٠).

(١)المجموع شرح المهذب (٨ / ٣٨٨).

(٢)جِدَاد: الْجِدَادُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: صِرَامُ النَّخْلِ، وَهُوَ قَطْعُ ثَمَرَتِهَا، يُقَالُ جَدَّ الثَّمَرَةَ يَجُدُّهَا جَدًّا، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْمَسَاكِينِ حَتَّى يَحْضُرُوا فِي النَّهَارِ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٤٤).

(٣)السنن الكبرى (٩ / ٤٨٧)، ح ١٩٢٠٠.

(٤)المراسيل ص ١٤٠، ح ١٢٨.

(٥)الفوائد (١ / ١١٧)، ح ٧٦.

(٦)السنن الكبرى (٩ / ٤٨٧)، ح ١٩٢٠١.

(٧)المراسيل ص ١٤٠، ح ١٢٧، ١٢٩.

(٨)تقريب التهذيب ص ١٦٢.

(٩)تهذيب التهذيب (٢ / ٣٠٢).

(١٠)سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٠٨.

ووثقه الحاكم⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه، وهو صدوق⁽³⁾.

قال الباحث: ثقة.

٢. جعفر بن محمد الصادق: وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٠)، أنه صدوق إمام.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل؛ ولم أجد له شواهد إلا الحديث التالي، وهو مرسل كما

سيأتي.

٢٠٠ - قال النووي: (عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: تَهَى عَنْ جِدَادِ اللَّيْلِ، وَحَصَادِ اللَّيْلِ، وَالْأَضْحَى بِاللَّيْلِ"، قَالَ: "وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ حَالِ النَّاسِ، فَتَهَى عَنْهُ، ثُمَّ رَخَّصَ فِيهِ". هَذَا أَيْضًا مُرْسَلٌ، أَوْ مَوْفُوفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ، ثنا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثنا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: تَهَى عَنْ جِدَادِ اللَّيْلِ، وَحَصَادِ اللَّيْلِ، وَالْأَضْحَى بِاللَّيْلِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ حَالِ النَّاسِ كَانَ الرَّجُلُ يَفْعَلُهُ لَيْلًا، فَتَهَى عَنْهُ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

تفرد به البيهقي.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ: صدوق⁽⁶⁾، وقد وثقه الباحث في الحديث السابق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل، وقد يكون موقوفًا؛ لأن الحديث لم يحدد ذلك.

(1)المستدرک علی الصحیحین (١/ ١٧٠).

(2)الثقات (٨/ ١٨١).

(3)الجرح والتعديل (٣/ ٢٢). وأورد الذهبي قول: (صدوق) من قول أبي حاتم. انظر: الكاشف (١/ ٣٢٨).

(4)المجموع شرح المهذب (٨/ ٣٨٨).

(5)السنن الكبرى (٩/ ٤٨٨)، ح ١٩٢٠٢.

(6)تقريب التهذيب ص ١٦٢.

٢٠١ - قال الشيرازي: (روى زياد بن أبي مريم قال (جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: "إني رميت صيداً، ثم تعيبت فوجدته ميتاً"، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "هوأم^(١) الأرض كثير، ولم يأمره بأكله)، وقال النووي: (وأما حديث زياد بن أبي مريم فغريب، وزياد هذا تابعي، والحديث مرسل، وهو زياد بن أبي مريم القرشي الأموي مولى عثمان بن عفان - رضي الله عنه-) (٢).

قال عبد الرزاق: (عن معمر، عن عبد الكريم الجري، عن زياد بن أبي مريم قال: أتى رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، رميت صيداً، فتعيبت عني ليلة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن هوأم الليل كثيرة» (٣).

تخريج الحديث:

تفرد به عبد الرزاق.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده مرسل؛ لإرسال زياد بن أبي مريم للحديث، ولعله قال بغرابته لأجل الإرسال.

(١) هوأم: كل دابة تؤذي. غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٥٠١).

(٢) المجموع شرح المذهب (٩/ ١١٤، ١١٥).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٦٠)، ح ٨٤٥٦.

المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب الانقطاع:

٢٠٢ - قال النووي: (وفي رواية لأبي داود في حديث وائل: " رَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى كَانَتْ حِيَالُ مَنْكِبَيْهِ، وَحَادَى بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ"، لَكِنَّ إِسْنَادَهَا مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ وُلِدَ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِيهِ(1)).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى كَانَتْ حِيَالُ مَنْكِبَيْهِ، وَحَادَى بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ(2).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود(3)، والنسائي(4) من طريق فطر بن خليفة وذكر محاذاة الإبهام لشحمة الأذن، والنسائي من طريق أبي إسحاق السبيعي بالرفع حذو الأذنين(5)، كلاهما عن عبد الجبار ابن وائل به، وأبو داود(6)، والنسائي(7)، وابن ماجه(8)، وأحمد(9) من طريق كليب بن شهاب عن وائل بن حُجْر، جميعهم بالرفع حذو الأذنين عدا أحمد فكان الحديث بنحوه وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، ففيه عبد الجبار بن وائل ثقة، لكنه أرسل عن أبيه(10).

(1) المجموع شرح المذهب (٣/ ٣٠٦).

(2) سنن أبي داود (١/ ١٩٢)، ح ٧٢٤.

(3) المصدر نفسه (١/ ١٩٧)، ح ٧٣٧.

(4) سنن النسائي (٢/ ١٢٣)، ح ٨٨٢.

(5) المصدر نفسه (٢/ ١٢٢)، ح ٨٧٩.

(6) سنن أبي داود (١/ ٢٥١)، ح ٩٥٧.

(7) سنن النسائي (٢/ ١٢٦)، ح ٨٨٩.

(8) سنن ابن ماجه (١/ ٢٨١)، ح ٨٦٧.

(9) مسند أحمد (٣١/ ١٤٢)، ح ١٨٨٥٠.

(10) تقريب التهذيب ص ٣٣٢.

قال العلائي: (قال ابن معين: "لم يسمع من أبيه شيئاً، مات أبوه وهو حَمَلٌ"⁽¹⁾)، قلت -
أي العلائي-: صح عن عبد الجبار أنه قال: "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي"، وهذا ينفي أنه
مات أبوه، وهو حَمَلٌ، والله أعلم⁽²⁾.

وقد ورد في رواية أنه سمعه من أخيه علقمة، ومولى لهم⁽³⁾، وقد تابعه كليب بن شهاب،
فيرتقي إلى حسن لغيره، كما أن هناك علة في حديثنا، وهي أنها تثبت التكبير بعد رفعه اليدين،
وهذا منكر لأن الروايات الأخرى تثبت الرفع والتكبير في آن واحد.

٢٠٣ - قال النووي: (عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ: "وَإِذَا نَهَضَ، نَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى فَخْذِهِ" رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،... وَأَمَّا حَدِيثُ وَائِلِ
فَضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلِ عَنْ أَبِيهِ، وَاتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ
يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا، وَلَمْ يُدْرِكْهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ وُلِدَ بَعْدَ وَقَاتِهِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ)⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا
الْحَدِيثِ قَالَ: "فَلَمَّا سَجَدَ وَقَعْنَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ كَفَّاهُ"، قَالَ: "فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ
جَبْهَتَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ، وَجَافَى عَنْ إِبْطِيهِ"، قَالَ حَجَّاجٌ: وَقَالَ هَمَّامٌ: وَحَدَّثَنَا شَقِيقٌ، حَدَّثَنِي عَاصِمُ
بْنُ كَلْبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ هَذَا، وَفِي حَدِيثِ أَحَدِهِمَا، وَأَكْبَرُ
عِلْمِي أَنَّهُ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ: "وَإِذَا نَهَضَ نَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى فَخْذِهِ"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽⁶⁾، والترمذي⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، والدارمي⁽⁹⁾ من طريق يزيد بن هارون عن
شريك بن عبد الله النخعي، وفي هذه الطرق: "أن وائل بن حجر رأى الرسول - صلى الله عليه
وسلم - إِذَا سَجَدَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ"، وأبو داود من طريق

(1) انظر قول ابن معين: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣/ ٣٩٠).

(2) جامع التحصيل ص ٢١٩.

(3) انظر: صحيح مسلم (١/ ٣٠١)، ح ٤٠١.

(4) المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٤٥، ٤٤٦).

(5) سنن أبي داود (١/ ١٩٦)، ح ٧٣٦.

(6) المصدر نفسه (١/ ٢٢٢)، ح ٨٣٨.

(7) سنن الترمذي (٢/ ٥٦)، ح ٢٦٨.

(8) سنن النسائي (٢/ ٢٠٦)، ح ١٠٨٩.

(9) سنن الدارمي (٢/ ٨٣٤)، ح ١٣٥٩.

شقيق⁽¹⁾ بمثله⁽²⁾، كلاهما عن عاصم بن كليب عن كليب بن شهاب الجرمي عن وائل بن حجر.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن معمر القيسي البصري: وقد درسه الباحث في الحديث رقم: (١٩٠)، وتوصل

إلى أنه صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأنه منقطع، فعبد الجبار بن وائل بن حُجْر: ثقة، لكنه أرسل عن أبيه، وقد ورد في رواية أنه سمعه من أخيه علقمة، ومولى لهم، كما تقدم في الحديث السابق، وقد تابعه كليب بن شهاب، وعنه عاصم بن كليب، وعن عاصم رواه اثنان: أحدهما: شريك بن عبد الله النخعي، وهو صدوق يخطيء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة⁽³⁾، وقد سمع منه يزيد بن هارون بواسط قبل تغييره⁽⁴⁾.

والثاني: شقيق: وهو مجهول⁽⁵⁾، وبالتالي فالإسناد حسن لغيره؛ لمتابعة شريك.

٢٠٤ - قال النووي: (وَقَدْ يُحْتَجُّ لَهُ بِحَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، كَانَهُ عَلَى الرَّضْفِ، قَالُوا: حَتَّى يَفُومَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ أَبَاهُ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ بِاتِّفَاقِهِمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ)⁽⁶⁾.

(1) شقيق: لم أجد له أي نسب.

(2) سنن أبي داود (١/ ١٩٦)، ح ٧٣٦.

(3) تقريب التهذيب ص ٢٦٦.

(4) انظر: الثقات (٦/ ٤٤٤).

(5) تقريب التهذيب ص ٢٦٨.

(6) المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٦١).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي غَبِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْفِ⁽¹⁾»، قَالَ: قُلْنَا: حَتَّى يَفُومَ؟ قَالَ: «حَتَّى يَفُومَ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي⁽³⁾، وأحمد عن يحيى بن سعيد القطان بنحوه، وعفان بن مسلم، وبهز بن أسد بمثله، ومحمد بن جعفر الهذلي، وحجاج بن محمد المصيصي بنحوه⁽⁴⁾، سنتهم: (الطيالسي - يحيى القطان - عفان - بهز - محمد بن جعفر - حجاج)، عن شعبة بن الحجاج به بنحوه، والنسائي عن الهيثم بن أيوب بنحوه⁽⁵⁾، وأحمد بمثله عن سعد بن إبراهيم، ويعقوب بن إبراهيم، ونوح بن يزيد⁽⁶⁾، أربعتهم: (الهيثم - سعد - يعقوب - نوح)، عن إبراهيم بن سعد، وأحمد من طريق مسعر بن كدام بنحوه⁽⁷⁾، الاثنان: (إبراهيم - مسعر) عن سعد بن إبراهيم به.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لتدليس أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: (اختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاءه، وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التدليس)⁽⁸⁾.

(1) الرَّضْفُ: الْحِجَارَةُ الْمُحْمَاةُ عَلَى النَّارِ، وَاحْدُهَا رَضْفَةٌ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٣١). وقال العظيم آبادي: (أَرَادَ بِهِ تَخْفِيفَ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ، وَسُرْعَةَ الْقِيَامِ فِي التَّلَاثِيَّةِ، وَالرُّبَاعِيَّةِ. قَالَهُ الطَّبِيُّ - يَعْنِي: لَا يَلْبَثُ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ كَثِيرًا، بَلْ يَخْفُهُ، وَيَفُومُ مُسْرِعًا، كَمَنْ هُوَ قَاعِدٌ عَلَى حَجَرٍ حَارٍّ، فَيَكُونُ مُكْتَفِيًا بِالتَّشْهَدِ دُونَ الصَّلَاةِ، وَالدُّعَاءِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيْفَةَ، أَوْ مُكْتَفِيًا بِالتَّشْهَدِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى الدُّعَاءِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ). عون المعبود (٣/ ٢٨٦).

(2) سنن أبي داود (١/ ٢٦١)، ح ٩٩٥.

(3) سنن الترمذي (٢/ ٢٠٢)، ح ٣٦٦.

(4) مسند أحمد (٦/ ١٦٨)، ح ٣٦٥٦، (٧/ ١٠)، ح ٣٨٩٥، (٧/ ٢١٩)، ح ٤١٥٥.

(5) سنن النسائي (٢/ ٢٤٣)، ح ١١٧٦.

(6) مسند أحمد (٧/ ٣٩٧، ٣٩٨)، ح ٤٣٨٨ - ٤٣٩٠.

(7) مسند أحمد (٧/ ١٥٧)، ح ٤٠٧٤.

(8) طبقات المدلسين ص ٤٨.

ويرى النووي أن أبا عبيدة لم يدرك أباه عبد الله بن مسعود باتفاقهم⁽¹⁾، وقد نقل العلاني عن العلماء أنه لم يسمع من أبيه⁽²⁾، وقول ابن حجر السابق مع قول هؤلاء هو القول الراجح، وفي هذا الحديث لم يصرح بالسماع، ولم يتابعه على ذلك أحد.

٢٠٥ - قال الشيرازي: (روي عن قيس بن قهد - رضي الله عنه - قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَصْلِي رَكَعِي الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرَّكَعَتَانِ؟ فَقُلْتُ: لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكَعِي الْفَجْرِ، فَهَمَا هَاتَانِ الرَّكَعَتَانِ"، وقال النووي: حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ قَهْدٍ - بِقَافٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ هَاءٍ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ دَالٍ - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَغَيْرُهُمْ، وَاسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ انْقِطَاعٌ⁽³⁾).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ⁽⁴⁾ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ، ثُمَّ انصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَنِي أَصْلِي، فَقَالَ: «مَهَلًا يَا قَيْسُ، أَصَلَاتَانِ مَعًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعِي الْفَجْرِ، قَالَ: «فَلَا إِذْنٌ»⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾، من طريق عبد الله بن نمير عن سعد بن سعيد به بمعناه، وأحمد من طريق عبد ربه بن سعيد⁽⁹⁾، وابن خزيمة من طريق سعيد بن قيس⁽¹⁰⁾، كلاهما عن قيس بن عمرو به بمعناه.

(1)المجموع شرح المهذب (٣ / ٤٦١).

(2)انظر: جامع التحصيل ص ٢٠٤.

(3)المجموع شرح المهذب (٤ / ١٦٨، ١٦٩).

(4)قيس بن قهد: قيس بن قهد الأنصاري، وقال ابن ماكولا: (له صحبة، روى عنه قيس بن أبي حازم، وابنه سليم بن قيس، شهد بدرًا وما بعدها، توفي في خلافة عثمان - رضي الله عنه-). الإصابة في تمييز الصحابة (٥ / ٣٧٦)، الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٧ / ٦٠).

(5)سنن الترمذي (٢ / ٢٨٤)، ح ٤٢٢. وقد بدأت برواية الترمذي؛ لأنها الأقرب للفظ الحديث الذي ذكره الشيرازي.

(6)سنن أبي داود (٢ / ٢٢)، ح ١٢٦٧.

(7)سنن ابن ماجه (١ / ٣٦٥)، ح ١١٥٤.

(8)مسند أحمد (٣٩ / ١٧١)، ح ٢٣٧٦٠.

(9)مسند أحمد (٣٩ / ١٧٤)، ح ٢٣٧٦١.

(10)صحيح ابن خزيمة (٢ / ١٦٤)، ح ١١١٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقُ: صدوق^(١).

ذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال أبو زرعة: (كان شيخًا صالحًا)^(٣).
قال الباحث: صدوق.

٢. عبد العزيز بن محمد الدراوردي: وقد تقدم في الحديث رقم: (٦٩)، أنه صدوق،
كتابه أصح من حفظه.

٣. سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ: صدوق سيء الحفظ^(٤).

وثقه ابن سعد، وزاد: (كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، دُونَ أَخِيهِ)^(٥)، وابن معين^(٦)، وفي موضع:
(صالح)^(٧)، وفي موضع: (ليس بالقوي)^(٨)، وفي آخر: (ضعيف)^(٩).
ووثقه ابن عمار الموصلي^(١٠)، وأحمد بن صالح المصري^(١١)، والعجلي^(١٢)،
والذهبي^(١٣)، وفي موضع: صدوق^(١٤)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ يَخْطِيءُ، لَمْ
يَفْحَشْ خَطْوَهُ؛ فَلَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ مَسْأَلَكَ الْعُدُولِ)^(١٥).

(١) تقريب التهذيب ص ٥٠٠.

(٢) الثقات (٨٣ / ٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣٤ / ٨).

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٣١.

(٥) الطبقات الكبير (٥١٩ / ٧).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (٩٦ / ١).

(٧) الجرح والتعديل (٨٤ / ٤).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٢٣٣ / ٥).

(٩) تهذيب الكمال (٢٦٤ / ١٠).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٢٣٣ / ٥).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) معرفة الثقات (٣٨٩ / ١).

(١٣) سير أعلام النبلاء (٤٨٢ / ٥).

(١٤) الكاشف (٤٢٨ / ١).

(١٥) الثقات (٣٧٩ / ٦). وقال مغلطاي: وزعم أبو الفرج ابن الجوزي، وأبو إسحاق الصريفي أن ابن حبان قال فيه: لا يحتج به، وهو مشكل، وذلك أنه هو نفسه احتج به إذ خرج حديثه في «صحيحه»، وبما أسلفناه من توثيقه إياه. إكمال تهذيب الكمال (٢٣٣ / ٥).

وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة، تقرب من الاستقامة، ولا أرى بأساً بمقدار ما يرويه)⁽¹⁾، وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدّي، ثم فسرها عبد الرحمن بقوله: يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع)⁽²⁾، وقد قال ابن حجر: (قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدّي)⁽³⁾، والذي وجدته من رواية ابن منصور عن ابن معين: (صالح)، وقد سبقت، ويرى مغلطي أن المزي أخطأ في نسبة القول لأبي حاتم، بل هو من قول ابن معين، فقال: (وأما قول المزي: وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي، فيه نظر، وذلك أن ابن أبي حاتم لم يذكر هذا عن أبيه إنما ذكره عن يحيى، فقال: ذكره أبي عن إسحاق عن يحيى بن معين أنه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي)⁽⁴⁾.

قال الباحث: واضح من عبارة ابن أبي حاتم أنه أخذها من أبيه سماعاً، وأن قول ابن معين هو: (صالح).

وأما عن ضبط هذا اللفظ: (مؤدي): فقد قال ابن القطان: (اختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يخففها (مؤد)، أي هالك، ومنهم من يشدها، (مؤد) أي حسن الأداء)⁽⁵⁾، والراجح أنها هنا بالمعنى الثاني لتفسير ابن أبي حاتم لها بذلك، وهو أعلم بمراد أبيه.

وقال الترمذي: (تكلّم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه)⁽⁶⁾، وقال الطوسي: (تكلّموا فيه)⁽⁷⁾، وقال أحمد: (ضعيف الحديث)⁽⁸⁾، وقال النسائي: (ليس بالقوي)⁽⁹⁾، وفي موضع: (ضعيف)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٨٩).

(2) الجرح والتعديل (٤ / ٨٤).

(3) تهذيب التهذيب (٣ / ٤٧١).

(4) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ٢٣٣).

(5) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣ / ٣٤).

(6) سنن الترمذي (٣ / ١٢٤).

(7) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ٢٣٤).

(8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٥١٣).

(9) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٥٣.

(10) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ٢٣٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبرَاهِيمَ النَّيْمِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ قَيْسٍ⁽¹⁾، وكذا وجود صدوقين أحدهما: كتابه أصح من حفظه، والآخر: سيئ الحفظ، وقد ورد موصولاً من طرق أخرى، كما أنهما توبعا، فالإسناد حسن لغيره.

٢٠٦ - قال النووي: (وفي رواية لأبي داود: "فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَفِيهَا ثَلَاثَ بَنَاتِ لُبُونٍ"، وَلَيْسَ إِسْنَادُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُتَّصِلًا)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: هَذِهِ نُسْخَةُ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي كَتَبَهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَهِيَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَقْرَأْتُهَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَوَعَيْتُهَا عَلَى وَجْهِهَا، وَهِيَ الَّتِي انْتَسَخَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: "فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لُبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَفِيهَا بِنَاتُ لُبُونٍ، وَحِقَّةٌ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً، فَفِيهَا حِقَّتَانِ، وَبِنْتُ لُبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعًا وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً..."⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽⁴⁾، والترمذي⁽⁵⁾ من طريق سفيان بن حسين، وابن ماجه من طريق سليمان بن كثير⁽⁶⁾، كلاهما عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، ولم يذكر تفاصيل الإبل إذا زادت على مائة وعشرين، واقتصرا على: فَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لُبُونٍ، والباقي بنحو حديثنا.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

(1) سنن الترمذي (٢ / ٢٨٦).

(2) المجموع شرح المذهب (٥ / ٣٨٤).

(3) سنن أبي داود (٢ / ٩٨)، ح ١٥٧٠.

(4) سنن أبي داود (٢ / ٩٨)، ح ١٥٦٨.

(5) سنن الترمذي (٣ / ٨)، ح ٦٢١.

(6) سنن ابن ماجه (١ / ٥٧٣)، ح ١٧٩٨.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل، فسالم بن عبد الله بن عمر لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ورد في الروايات الأخرى متصلًا من روايته عن أبيه عبد الله بن عمر بدون ذكر التفاصيل في الإبل، فالإسناد حسن لغيره.

٢٠٧ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ سُرَاقَةَ، فَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ سُرَاقَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: عُمَرَتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا، أَمْ لِلْأَبْدِ؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ لِلْأَبْدِ، دَخَلَتْ الْعُمَرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "رَوَاهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ". وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، عَنْ سُرَاقَةَ، وَهَذِهِ رِوَايَةٌ مُنْقَطِعَةٌ؛ فَإِنَّهُمَا وُلِدَا سَنَةَ سِتِّ وَعِشْرِينَ، أَوْ بَعْدَهَا، وَتُوفِّيَ سُرَاقَةُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ، وَمُسْنَدُ سُرَاقَةَ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ، لَكِنْ بَغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١)).

نص الحديث:

قال النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ^(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ^(٣)، عَنْ طَاوُسٍ^(٤)، عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ عُمَرَتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا أَمْ لِلْأَبْدِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ لِلْأَبْدِ»^(٥).
وقال أيضًا: أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ عَبْدِ^(٦)، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ^(٧)، قَالَ: قَالَ سُرَاقَةُ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ، فَقُلْنَا: أَلْنَا خَاصَّةً أَمْ لِلْأَبْدِ؟ قَالَ: «بَلْ لِلْأَبْدِ»^(٨).

(١)المجموع شرح المهذب (٧ / ٨).

(٢)محمد: محمد بن جعفر الهذلي، البصري، المعروف بغندر، ت ١٩٣، أو ١٩٤ هـ. تقريب التهذيب ص ٤٧٢.

(٣)عبد الملك: عبد الملك بن ميسرة الهذلي، أبو زيد العامري، الكوفي، الزرّاد. تقريب التهذيب ص ٣٦٥.

(٤)طاوس: طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الجميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ت ١٠٦ هـ، وقيل بعد ذلك. تقريب التهذيب ص ٢٨١.

(٥)سنن النسائي (٥ / ١٧٨)، ح ٢٨٠٦.

(٦)عبد: عبدة بن سليمان الكلبي، أبو محمد الكوفي، يقال: اسمه عبد الرحمن، ت ١٨٧ هـ، وقيل بعدها. تقريب

التهذيب ص ٣٦٩.

(٧)عطاء: عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح: أسلم القرشي مولاهم، المكي، ت ١١٤ هـ. تقريب التهذيب

ص ٣٩١.

(٨)سنن النسائي (٥ / ١٧٩)، ح ٢٨٠٧.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق مسعر بن كدام عن عبد الملك بن ميسرة به بمعناه⁽¹⁾، والطبراني من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر به بنحوه⁽²⁾. وأخرجه البخاري⁽³⁾ من طريق عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح بنحوه، والدارقطني من طريق محمد بن مسلم بن تدرس بنحوه، وفيه زيادة⁽⁴⁾، كلاهما عن جابر بن عبد الله عن سراقه، والطبراني من طريق حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس عن سراقه بمعناه⁽⁵⁾، وأحمد من طريق النزال بن سبرة عن سراقه بمعناه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسنادين:

جميع رجال الإسناد الأول ثقاة، وأما الإسناد الثاني فكلهم ثقاة عدا:

مالك بن دينار البصري: صدوق عابد⁽⁷⁾.

وثقه ابن سعد، وزاد: (قليل الحديث)⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، وزاد: (لا يكاد يُحدّث عنه ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان من زهاد التابعين والأخيار والصالحين)⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: (صدوق)⁽¹²⁾، وقال الأزدي: (يُعرف ويُكرّم)⁽¹³⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسنادين:

إسنادهما ضعيفان، لعدم سماع طاوس بن كيسان في الأولى، أو عطاء بن أبي رباح من سراقه بن مالك، في الثانية.

(1) سنن ابن ماجه (٢ / ٩٩١)، ح ٢٩٧٧.

(2) المعجم الكبير (٧ / ١٣٦)، ح ٦٦٠٤.

(3) صحيح البخاري (٣ / ٤، ١٤١)، ح ١٧٨٥، ٢٥٠٥.

(4) سنن الدارقطني (٣ / ٣٤٢)، ح ٢٧٠٩.

(5) المعجم الكبير (٧ / ١١٩)، ح ٦٥٦١.

(6) مسند أحمد (٢٩ / ١٢٣)، ح ١٧٥٨٣.

(7) تقريب التهذيب ص ٥١٧.

(8) الطبقات الكبير (٩ / ٢٤٢).

(9) تهذيب الكمال (٢٧ / ١٣٧).

(10) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٦٦.

(11) الثقات (٥ / ٣٨٣).

(12) ميزان الاعتدال (٣ / ٤٢٦).

(13) تهذيب التهذيب (١٠ / ١٥).

وأما عن سعيد بن أبي عروبة في السند الثاني فقد قال ابن حجر: ثقة حافظ، له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة⁽¹⁾.

ويتضح من كلام ابن حجر وجود علتين فيه:

الأولى: التدليس:

وقد وصفه النسائي بالتدليس⁽²⁾، وقال سبط بن العجمي: (مشهورٌ بالتدليس، ذكره به غير واحد)⁽³⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته⁽⁴⁾، فلا يضير تدليسه.

الثانية: الاختلاط:

وهذه العلة هي الأهم والأخطر، فقد نصَّ كثيرٌ من العلماء على اختلاط سعيد، فقال وكيع بن الجراح: (كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحاً طرحناه)⁽⁵⁾، وقال أبو داود: (كان سعيد يقول في الاختلاط: قتادة عن أنس، أو أنس عن قتادة)⁽⁶⁾، وممن أشار إلى هذه العلة: ابن سعد⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وأبو حاتم⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾، وابن قانع⁽¹¹⁾، وابن حبان⁽¹²⁾، والأزدى⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾.

وأما عن توقيت اختلاطه فقد اختلفت أقوال النقاد في تحديد السنة التي اختلط فيها، فقد قال ابن معين: (اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله، فمن سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، وسماع من سمع منه بعد ذلك فليس بشيء)⁽¹⁵⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٢٣٩.

(2) انظر: سؤالات السلمى للدارقطنى ص ٣٦٥.

(3) التبيين لأسماء المدلسين ص ٢٦.

(4) طبقات المدلسين ص ٣١.

(5) تهذيب الكمال (١١ / ١٠).

(6) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(7) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٣).

(8) معرفة الثقات (١ / ٤٠٣).

(9) الجرح والتعديل (٤ / ٦٦).

(10) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ١٢٧.

(11) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(12) الثقات (٦ / ٣٦٠).

(13) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(14) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٢٥، والمغني في الضعفاء (١ / ٣٨١)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٥١).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٤).

ويرى يزيد بن زُرَيْع أن اختلاطه كان سنة مائة وثلاث وأربعين فقال: (أول ما أنكرنا ابن أبي عروبة يوم مات سليمان التيمي، جننا من جنازته فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التيمي، فقال: ومن سليمان التيمي؟) (1).

قال الباحث: أخطأ ابن معين في توقيت الهزيمة؛ لأنَّ المعروف أنَّ هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر المنصور بالبصرة كانت سنة مائة وخمس وأربعين (2).

وأكثر الأئمة على أن اختلاط سعيد كان في الهزيمة سنة مائة وخمس وأربعين: قال عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بِدَحِيم: (إن سعيدًا اختلط، فخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة) (3)، وكان يحيى القطان يُوقِّتُ فيمن سمع منه قبل الهزيمة فسماعه صالح (4). وقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى: (تغير عند الهزيمة) (5)، وهذا أيضًا رأي الإمام أحمد، فقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (من سمع منه قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة كأنَّ أبي ضعفهم، فقلت له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم، ثم قال: من سمع منه بالكوفة فهو جيد، ثم قال: قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة) (6).

وأورد ابن حجر قولين متعارضين، ثم جمع بينهما، حيث نقل عن ابن السكن قوله: (قال يزيد بن زُرَيْع: اختلط سعيد في الطاعون - يعني سنة مائة و اثنتين وثلاثين -، ولكن القطان كان ينكر ذلك، ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة) (7)، ثم قال ابن حجر في الجمع بينهما: (والجمع بين القولين ما قاله البزار: أنه ابتداء به الاختلاط سنة مائة وثلاث وثلاثين، ولم يَسْتَحْكَمْ ولم يُطَبِّقْ به، واستمر على ذلك، ثم استحکم به أخيرًا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان) (8).

ويرى الباحث أن سعيدًا اختلط بعد الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجة.

وأما عن روايته هنا فقد روى عنه عبدة بن سليمان قبل اختلاطه، وهو أثبت الناس فيه.

(1) تهذيب التهذيب (٣٤/٢)، وقال: التيمي مات سنة مائة وثلاث وأربعين.

(2) انظر: تاريخ الرسل والملوك (٤ / ٤٢٢).

(3) تهذيب الكمال (٩ / ١١).

(4) انظر: العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٥٥).

(5) سوالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (١ / ٣٥٠).

(6) العلل ومعرفة الرجال (١ / ١٦٣).

(7) تهذيب التهذيب (٣٥/٢)، وهذا يدل على أنَّ للقطان رأيان، وهما: قبل الهزيمة، وبعدها.

(8) المصدر نفسه.

قال ابن معين: (أَثَبْتُ النَّاسَ سَمَاعًا مِنْهُ عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ)⁽¹⁾، وقال ابن عدي: (أرواهم عنه عبد الأعلى السَّامِي، والبعض منها شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الْخَقَّافِ)⁽²⁾.

وقد ورد الحديث في روايات أخرى موصولاً في روايتي الطبراني، والدارقطني، فيكون الإسنادان حَسَنَيْنِ لغيرهما.

٢٠٨ - قال الشيرازي: (يستحب أن يقول: "اللهم زد هذا البيت تشريفاً، وتكريماً، وتعظيماً، ومهابةً، وزد من شرفه، وكرمه ممن حجه، أو اعتمره تشريفاً، وتكريماً، وتعظيماً، وبراً"، لما روى ابن جريج أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ ذَلِكَ)، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ: فَكَذًا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ مُغْضَلٌ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَكَرَمِهِ مِمَّنْ حَجَّهُ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا»⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي به بمثله، وفيه: " أو اعتمره"⁽⁵⁾.

رجاله ثقات عدا:

سعيد بن سالم القداح: تقدم في الحديث رقم: (١٩٧)، أنه صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لإرسال عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج للحديث.

(1) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٩٣، المختلطين للعلائي ص ٤٣.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥١).

(3) المجموع شرح المذهب (٨ / ٧، ٨).

(4) مسند الشافعي (٢ / ٢٥٠)، ح ٩٤٨.

(5) انظر: السنن الكبرى (٥ / ١١٨)، ح ٩٢١٣، السنن الصغير (٢ / ١٧١)، ح ١٦٠٨، معرفة السنن والآثار

(٧ / ٢٠٠)، ح ٩٧٩٦.

المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب التدايس:

٢٠٩ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: "صَلَاةُ بِسَوَاكٍ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ بِغَيْرِ سَوَاكٍ"، فَضَعِيفٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طُرُقٍ، وَضَعَّفَهَا كُلُّهَا، وَكَذَا ضَعَّفَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَأَنْكَرُوا ذَلِكَ عَلَى الْحَاكِمِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ بِالتَّسَاهُلِ فِي التَّصْحِيحِ، وَسَبَبُ ضَعْفِهِ أَنَّ مَدَارَهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَلَمْ يُذَكَّرْ سَمَاعُهُ، وَالْمُدَلِّسُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ سَمَاعُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ بِإِخْلَافٍ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ لِأَهْلِ هَذَا الْفَنِّ^(١)).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الْقُطَيْبِيِّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، وَأَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، ثنا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَفْضُلُ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسْتَأْكَ لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُسْتَأْكَ لَهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا"^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد بنحوه^(٣)، وابن خزيمة عن محمد بن يحيى الذهلي بمثله^(٤)، كلاهما عن يعقوب بن إبراهيم به، وأخرجه تمام من طريق معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري به بنحوه^(٥)، والبيهقي من طريق أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير به بمعناه، ومن طريق عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة بنحوه^(٦).

وأخرجه الحاكم بمثله من طريق أبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي به بمثله إلا لفظة: "تفضل"، ففيها: "فضل"^(٧).

(١) المجموع شرح المذهب (١ / ٢٦٨).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٦١)، ح ١٥٩.

(٣) مسند أحمد (٤٣ / ٣٦١)، ح ٢٦٣٤٠.

(٤) صحيح ابن خزيمة (١ / ٧١)، ح ١٣٧.

(٥) فوائد تمام (١ / ١٠٦)، ح ٢٤٨.

(٦) السنن الكبرى (١ / ٦٢)، ح ١٦٠، ١٦١.

(٧) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٢٤٤)، ح ٥١٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن إسحاق: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم: (١١).

٢. محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري: مدلس من الثالثة^(١)، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لتدليس محمد بن إسحاق، وعدم تصريحه بالسماع، وضعف المتابعات له، فمعاوية بن يحيى الصدفي ضعيف^(٢)، وحديث عمرة عن عائشة فيه: أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبَانَ، ولم أجد فيه جرحاً، ولا تعديلاً، ومحمَّدُ بْنُ يَزِيدَ السُّلَمِيِّ، قال عنه الذهبي: (كتب كثيراً، ثم خلط)^(٣)، وحَمَّادُ بْنُ قَيْرَاطٍ، وقد قال عنه ابن عدي: (عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ فِيهِ نَظَرٌ)^(٤)، وأما الزهري فلم يصرح بالسماع في أي طريق، وأما عن المتابعة الناقصة حيث تابعته عمرة بنت عبد الرحمن، ففيها ثلاثة ضعفاء.

قال ابن خزيمة: (بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسْتَأْكُ لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُسْتَأْكُ لَهَا إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ... أَنَا اسْتَنْتَيْتُ صِحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ لِأَنِّي خَائِفٌ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَإِنَّمَا دَلَّسَهُ عَنْهُ)^(٥).

قال البيهقي: (وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحَدُ مَا يُخَافُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَدْلِيَسَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ. وَقَدْ رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الصَّدْفِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَرَوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ)^(٦).

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»^(٧).

وعقب الألباني على ذلك فقال: (وأما الحاكم فقال: " صحيح على شرط مسلم! " ووافقه الذهبي! قلت - أي: الألباني - وهذا من أوهامهما، أوتساهلهما، فإن ابن إسحاق مع كونه

(١) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٣٨.

(٣) ميزان الاعتدال (٤ / ٦٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣١).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١ / ٧١)، ح ١٣٧.

(٦) السنن الكبرى (١ / ٦٢)، ح ١٥٩.

(٧) المستدرک على الصحيحين (١ / ٢٤٤)، ح ٥١٥.

مدلساً، وقد عنعنه، فإنَّ مسلماً لم يحتجَّ به، وإنما روى له متابعة، ومن الجائز أن يكون ابن إسحاق تلقَّاه عن بعض الضعفاء ثم دلَّسه⁽¹⁾.

٢١٠ - قال النووي: (واحتج الماوردي، وغيره فيه بحديث علي رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال في غسل الوجه: "ضرب بالماء على وجهه، ثم ألقم إبهاميه ما أقبل من أذنيه". رواه أبو داود، والبيهقي، وليس بقوي؛ لأنه من رواية محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو مدلس ولم يذكر سماعه، فلا يحتج به كما عرف؛ فهذا لم اعتمده⁽²⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْحَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدِ بْنِ رُكَّانَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ دَخَلَ عَلِيٌّ عَلِيٌّ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي طَالِبٍ -، وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَتَيْنَاهُ بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ، حَتَّى وَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسِ، أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَأَصْعَى الْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَعَسَلَهَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَيْهِ، ثُمَّ تَمَضَّمْ وَاسْتَنْثَرْتُ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا، فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً⁽³⁾ مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أَلْقَمَ إِبْهَامِيهِ⁽⁴⁾ مَا أَقْبَلَ مِنْ أذُنِيهِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّلَاثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفَيْهِ الْيُمْنَى فَبَضَّةً مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّهَا عَلَى نَاصِيَتَيْهِ فَتَرَكَهَا تَسْتَنْ⁽⁵⁾ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظَهْرَهُ أذُنِيهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى رِجْلَيْهِ، وَفِيهَا النَّعْلُ فَفَتَلَهَا بِهَا، ثُمَّ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ» قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: «قَالَ أَبُو دَاوُدَ: " وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ شَيْبَةَ، يُشْبَهُ حَدِيثَ عَلِيٍّ، لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جُرَيْجٍ: " وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً"، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ فِيهِ: " عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: " وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا"⁽⁶⁾.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٤ / ١٢).

(2) المجموع شرح المهذب (١ / ٣٧٣).

(3) حَفْنَةٌ: مِلءُ الْكَفِّ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤٠٩).

(4) ألقم إبهاميه: أدخل إبهاميه ما أقبل من أذنيه، من الإلقام، كأنه جعلهما لقمة لأذنيه. شرح أبي داود لليعني (١ / ٢٩٦).

(5) تَسْتَنْ: تَسِيلُ، وَتَنْصَبُ، مِنْ تَسَنَّتُ الْمَاءَ إِذَا صَبَبْتُهُ صَبًّا سَهْلًا. شرح أبي داود لليعني (١ / ٢٩٦).

(6) سنن أبي داود (١ / ٢٩)، ح ١١٧.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽¹⁾، والبخاري⁽²⁾، من طريق إسماعيل بن علية بنحوه، والطحاوي من طريق عبدة بن سليمان⁽³⁾، كلاهما عن محمد بن إسحاق به بنحوه، وأبو داود من طريق عبد خير بن يزيد الهمداني، وزر بن حبيش، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبي حية بن قيس، أربعتهم عن علي ابن أبي طالب، وقد ذكروا بعض ألفاظ الإسناد⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى الْحَرَّانِيُّ: صدوق ربما وهم⁽⁵⁾.

وثقه أبو داود⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽⁹⁾، وابن عدي: (لا بأس بروايته)⁽¹⁰⁾، وذكره ابن الجارود في كتاب الضعفاء⁽¹¹⁾.
قال الباحث: ثقة.

٢. محمد بن إسحاق: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم: (١١).

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن، لتصريح محمد بن إسحاق بالسماع في رواية أحمد، ويرتقي بالمتابعات إلى صحيح لغيره.

٢١١ - قال الشيرازي: (رَوَى ابْنُ عَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهِ")، وقال النووي: (حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ الثَّانِي: "إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَآخَرُونَ، بِأَسَانِيدِهِمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ -صَاحِبِ الْمَغَازِي-، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَالصَّوَابُ

(1) مسند أحمد (٢/ ٥٩)، ح ٦٢٥.

(2) مسند البخاري (٢/ ١١١)، ح ٤٦٤.

(3) شرح معاني الآثار (١/ ٣٢)، ح ١٣٥.

(4) سنن أبي داود (١/ ٢٧، ٢٨)، ح ١١١ - ١١٦.

(5) تقريب التهذيب ص ٣٥٩.

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٦٧.

(7) الكاشف (١/ ٦٥٩).

(8) الثقات (٨/ ٣٩٧).

(9) الجرح والتعديل (٥/ ٤٠٠).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥١٠).

(11) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٨٠).

أَنَّهُ مَوْفُوفٌ، كَمَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَمَّا تَصْحِيحُ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ، فَغَيْرُ مَقْبُولٍ؛ لِأَن مَدَارَهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَهُمَا إِنَّمَا رَوِيَاهُ مِنْ رِوَايَتِهِ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، مَعْرُوفٌ بِذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظٍ: "عَنْ"، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالْأُصُولِيِّينَ: أَنَّ الْمُدَلِّسَ إِذَا قَالَ: "عَنْ" لَا يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق عبدة بن سليمان بلفظ: " وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ"، ولم يذكر الجمعة⁽³⁾، وأحمد بنحوه⁽⁴⁾ عن يعلى بن عبيد، ويزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه، أربعتهم عن محمد بن إسحاق به، والبيهقي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع به بنحوه⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو خالد سليمان بن حيَّان الأحمر⁽⁶⁾:

وثقه ابن سعد، وزاد: (كثير الحديث)⁽⁷⁾.

(1) المجموع شرح المهذب (٤ / ٥٤٥، ٥٤٦).

(2) سنن الترمذي (٢ / ٤٠٤)، ح ٥٢٦. وقد بدأت بهذه الرواية؛ لأنها أقرب لما ذكره الشيرازي.

(3) سنن أبي داود (١ / ٢٩٢)، ح ١١١٩.

(4) انظر: مسند أحمد: (٨ / ٣٦٢، ٤٧٩) (١٠ / ٣٢٨)، ح ٤٧٤١، ٤٨٧٥، ٦١٨٧.

(5) السنن الكبرى (٣ / ٣٣٦)، ح ٥٩٢٦.

(6) الأحمر: هذه اللفظة صفة للرجل الذي فيه الحُمْرة، وهي من الألوان، واشتهر بها جماعة، منهم أبو خالد

الأحمر. الأنساب للسمعاني (١ / ٩٠).

(7) الطبقات الكبير (٨ / ٥١٣).

ووثقه ابن معين⁽¹⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽²⁾، وفي موضع غيره: (ليس به بأس)، لم يكن بذاك المتقن⁽³⁾، وفي موضع غيره: (صدوق، وليس بحجة)⁽⁴⁾.

ووثقه كذلك ابن المديني⁽⁵⁾، ومحمد بن يزيد الرِّفَاعِي، وزاد: (أمين)⁽⁶⁾، وفي موضع زاد: (مأمون)⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وفي موضع آخر زاد: (ثبت، صاحب سنة)⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

وقال أبو حاتم⁽¹²⁾، وابن خِرَاش⁽¹³⁾: (صدوق)، والنسائي: (ليس به بأس)⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلامٌ ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتيت هذا من سوء حفظه فيغلط، ويخطيء، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوقٌ وليس بحجة)⁽¹⁵⁾.

هذا وقد تكلم فيه سفيان الثوري، فقد قال حفص بن غِيَاث: (سمعت سفيان إذا سئل عنه، يقول: نَعَمَ الرجل أبو هشام عبد الله بن ثُمَيْر)⁽¹⁶⁾، وقال أبو نُعَيْمِ الفضل بن دكين: (ذكروه عند سفيان فقال: ابن ثُمَيْر رجل صالح)⁽¹⁷⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٢٩.

(2) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(3) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان - ص ١١١.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨١).

(5) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر السابق.

(8) معرفة الثقات (١ / ٤٢٧).

(9) تهذيب التهذيب (٤ / ١٨٢).

(10) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١٠١، والمغني في الضعفاء (١ / ٢٧٨).

(11) الثقات (٦ / ٣٩٥).

(12) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(13) تاريخ بغداد (٩ / ٢٤).

(14) تهذيب الكمال (١١ / ٣٩٧).

(15) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨١، ٢٨٢).

(16) تاريخ بغداد (٩ / ٢٣).

(17) المصدر نفسه.

وقد علّق على ذلك الخطيب البغدادي فقال: (كان سفيان يعيب على أبي خالد خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما أمر الحديث فلم يكن يطعن عليه فيه)⁽¹⁾.

وقد أوضح هذه المسألة أبو داود فقال: (خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فلم يُكَلِّمهُ سفيان حتى مات)⁽²⁾، وكان سفيان يتكلم في عبد الحميد بن جعفر لخروجه مع محمد بن عبد الله بن حسن، وسليمان يقول: (إنّ مرّاً بك المهدي وأنت في البيت فلا تخرج إليه حتى يجتمع عليه الناس)، وذكر سفيان صفيّين فقال: (ما أدري أخطأوا أم أصابوا؟ وكان سفيان في ذا أشد من شعبة بن الحجاج)⁽³⁾.

وقال البزار: (ليس ممن يلزم زيادته حجة لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش، وغيره لم يُتَابَعْ عليها)⁽⁴⁾.

قال الباحث: الراوي وثقه الكثير من العلماء حتى ابن معين الذي قال ذلك وثقه في إحدى المواضع، ولم أجد فيه إلا تضعيف سفيان الثوري، وقد ورد عن الخطيب أنه لم يكن يطعن عليه في الحديث، بل لخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن الذي خرج على أبي جعفر المنصور، وتضعيف البزار الذي كان من أجل سوء حفظه، ويرى الباحث بعد دراسة أقوال النقاد أنه صدوق يخطيء، وقد روى له مقروناً بعبدة بن سليمان.

٢. محمد بن إسحاق: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث

رقم: (١١).

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لتصريح محمد بن إسحاق بالسماع في رواية أحمد من طريق إبراهيم بن سعد، وقد تابعه يحيى بن سعيد الأنصاري، فيرتقي إلى صحيح لغيره.

٢١٢ - قال الشيرازي: (روت عائشة قالت: " رجع رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْبَقِيعِ، فَوَجَدَنِي وَأَنَا أَجْدُ صَدَاعًا، وَأَقُولُ وَأَرَأَسَاهُ، فَقَالَ: بَلْ أَنَا يَا عَائِشَةُ: وَأَرَأَسَاهُ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا ضَرَبَكَ، لَوْ مَتَّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ، وَكَفَنْتُكَ، وَصَلَيْتُ عَلَيْكَ، وَدَفَنْتُكَ"، وقال النووي: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالْدَّارِمِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، بِإِسْنَادٍ

(1) المصدر السابق. وإبراهيم بن عبد الله بن حسن خرج على أبي جعفر المنصور. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣٥٥ / ١).

(2) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٧٨.

(3) تاريخ بغداد (٩ / ٢٣).

(4) تهذيب التهذيب (٤ / ١٨٢).

ضعيف فيه محمد بن إسحاق -صاحب المغازي-، عن يعقوب بن عتبة، ومحمد بن إسحاق مدلس، وإذا قال المدلس: "عن" لا يحتج به⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أحمد: حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عائشة قالت: رجع إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم من جنازة بالبيع، وأنا أجد صداعاً في رأسي، وأنا أقول: وأرأساه قال: بل أنا وأرأساه قال: «ما ضرك لو مت قبلي، فغسلتني وكفنتني، ثم صليت عليك، ودفنتك؟» قلت: لكني، أو لكانني بك، والله لو فعلت ذلك لقد رجعت إلى بيتي، فأعزست فيه ببعض نسائك، قالت: فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بدئ في وجعه الذي مات فيه⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، من طريق أحمد بن حنبل، والدارمي عن الحكم بن المبارك⁽⁵⁾، والدارقطني من طريق أحمد بن عبد الملك بن واقد⁽⁶⁾، والبيهقي من طريق عمرو بن هشام، وأحمد بن بكار⁽⁷⁾، خمستهم: (أحمد بن حنبل - الحكم بن المبارك - أحمد بن عبد الملك - عمرو بن هشام - أحمد بن بكار)، عن محمد بن سلمة به بنحوه، وأحمد من طريق صالح بن كيسان بنحوه، وفيه زيادة⁽⁸⁾، والحميدي عن سفيان بن عيينة بمعناه⁽⁹⁾، كلاهما: (صالح - ابن عيينة) عن الزهري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن إسحاق: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم:

(١١).

(1)المجموع شرح المذهب (٥ / ١٣٢، ١٣٣).

(2)مسند أحمد (٤٣ / ٨١)، ح ٢٥٩٠٨.

(3)سنن ابن ماجه (١ / ٤٧٠)، ح ١٤٦٥.

(4)سنن الدارقطني (٢ / ٤٣٧)، ح ١٨٢٧، ١٨٢٨.

(5)سنن الدارمي (١ / ٢١٧)، ح ٨١.

(6)سنن الدارقطني (٢ / ٤٣٧)، ح ١٨٢٩.

(7)السنن الكبرى (٣ / ٥٥٥)، ح ٦٦٥٩.

(8)مسند أحمد (٤٢ / ٥٠)، ح ٢٥١١٣.

(9)مسند الحميدي (١ / ٢٧٤)، ح ٢٣٥.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لتصريح ابن إسحاق بالسماع⁽¹⁾، وقد تابعه صالح بن كيسان متابعة قاصرة، وأما الزهري، فهو مدلس من الثالثة⁽²⁾، وقد صرح الزهري بالسماع في رواية الحميدي، حيث قال سفيان بن عيينة: ثنا الزُّهْرِيُّ، وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ، وَكَانَ طَوِيلًا، فَحَفِظْتُ مِنْهُ هَذَا، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ...⁽³⁾، فالإسناد صحيح لغيره.

٢١٣ - قال النووي: (رَوَيْنَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الزَّكَاةِ: عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أمر من كل جادٍ عشرة أوسقٍ من التَّمْرِ، بِقَنُو⁽⁴⁾ يُعَلِّقُ فِي الْمَسْجِدِ". في إسناده محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد قال: "عَنْ" فَيَكُونُ ضَعِيفًا⁽⁵⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَادٍ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ، بِقَنُو يُعَلِّقُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَسَاكِينِ»⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريق أحمد بن عبد الملك بن واقد بنحوه⁽⁷⁾، وأبو يعلى من طريق هارون بن معروف بمثله⁽⁸⁾، كلاهما عن محمد بن سلمة به، وأحمد من طريق إبراهيم بن سعد⁽⁹⁾، وأبو يعلى من طريق حماد بن سلمة⁽¹⁰⁾، كلاهما عن محمد بن إسحاق به بنحوه، وفي رواية أبي يعلى زيادة.

(1) انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٦٤٢). ولم أجد هذه الرواية في كتب البيهقي.

(2) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(3) مسند الحميدي (١/ ٢٧٤)، ح ٢٣٥.

(4) بقنو: العذق بما فيه من الرطب، وجمعه: أفناء. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١١٦).

(5) المجموع شرح المهذب (٥/ ٥٧٣، ٥٧٤).

(6) سنن أبي داود (٢/ ١٢٥)، ح ١٦٦٢.

(7) مسند أحمد (٢٣/ ١٥٤)، ح ١٤٨٦٧.

(8) مسند أبي يعلى (٤/ ٣٤)، ح ٢٠٣٨.

(9) مسند أحمد (٢٣/ ١٥٣)، ح ١٤٨٦٦.

(10) مسند أبي يعلى (٣/ ٣١٧)، ح ١٧٨١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم:

(١١).

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لتصريح محمد بن إسحاق بالسماع عند أحمد من طريق إبراهيم بن سعد.

٢١٤ - قال النووي: (وَاسْتُدِلَّ لَهُ بِحَدِيثِ أُمِّ مَعْقِلِ الصَّحَابِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: " لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوُدَاعِ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَنَا مَرَضٌ، فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ حَجِّهِ، جِئْتُهُ، فَقَالَ، يَا أُمَّ مَعْقِلٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا؟ قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْنَا، فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، هُوَ الَّذِي نَحُجُّ عَلَيْهِ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... وَأَمَّا الْأَوَّلُ: "حَدِيثُ أُمِّ مَعْقِلٍ"، فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَقَالَ فِيهِ: "عَنْ" وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَالْمُدَلِّسُ إِذَا قَالَ: "عَنْ" لَا يُحْتَجُّ بِهِ بِالِاتِّفَاقِ(1).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ الْوُهَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ مَعْقِلِ بْنِ أُمِّ مَعْقِلِ الْأَسَدِيِّ أَسَدِ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ مَعْقِلٍ، قَالَتْ: لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوُدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَنَا مَرَضٌ، وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ حَجِّهِ جِئْتُهُ، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْقِلٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا؟»، قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْنَا، فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ - هُوَ الَّذِي نَحُجُّ عَلَيْهِ -، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَمَّا إِذْ فَاتَتْكَ هَذِهِ الْحَجَّةُ مَعَنَا فَاغْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهَا كَحَجَّةٍ» فَكَانَتْ تَقُولُ: الْحَجُّ حَجَّةٌ، وَالْعُمْرَةُ عُمْرَةٌ، وَقَدْ قَالَ: هَذَا لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا أَذْرِي أَلِي خَاصَّةً؟(2).

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي عن أحمد بن خالد الوهبي به، حيث ذكر أن عمرة في رمضان تعدل

حجة(3)، وابن حزم من طريق يعقوب بن إبراهيم عن محمد بن إسحاق به بطوله، وفيه أن عمرة

(1)المجموع شرح المهذب (٦ / ٢١٢).

(2)سنن أبي داود (٢ / ٢٠٤)، ح ١٩٨٩.

(3)سنن الدارمي (٢ / ١١٨٠)، ح ١٩٠٢.

في رمضان تعدل حجة⁽¹⁾، والطبراني من طريق موسى بن عقبة عن عيسى بن معقل عن جدته أم معقل مختصراً، وفيه أن الحج في سبيل الله⁽²⁾، والترمذي من طريق الأسود بن يزيد عن معقل بن الهيثم عن أمه أم معقل، حيث ذكر أن عمرة في رمضان تعدل حجة⁽³⁾، وابن أبي عاصم من طريق محمد الباقر عن أم معقل، حيث ذكر أن عمرة في رمضان تعدل حجة⁽⁴⁾.

وأبو داود، وأحمد من طريق أبي عوانة بنحوه، وفيه مخاصمتها لأبي معقل عند الرسول، وقد قال: " أَخْبَرَنِي رَسُولُ مَرْوَانَ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيَّ أُمُّ مَعْقِلٍ"⁽⁵⁾، وابن خزيمة من طريق محمد بن جعفر عن شعبة بن الحجاج مختصراً، وفيها أن زوجها جعل بكره في سبيل الله، وأن مروان أُرْسِلَ إِلَيَّ أُمُّ مَعْقِلٍ مَنْ يَسْأَلُهَا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ⁽⁶⁾، وأبو نعيم من طريق الطيالسي، وعمرو بن مرزوق عن شعبة بن الحجاج بنحوه، وفيه مخاصمتها لزوجها، وأن مروان بن الحكم أرسله إلى أُمِّ مَعْقِلٍ⁽⁷⁾، كلاهما (أبو عوانة- شعبة) عن إبراهيم بن مهاجر، وأحمد من طريق الحارث بن أبي بكر، والزهري، وفيها ضلال بغيرها، وأن عمرة رمضان كحجة⁽⁸⁾، ورواية الحارث ابنه فيها: كُنْتُ فِيمَنْ رَكِبَ مَعَ مَرْوَانَ حِينَ رَكِبَ إِلَيَّ أُمُّ مَعْقِلٍ قَالَ: " وَكُنْتُ فِيمَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا مِنَ النَّاسِ مَعَهُ، وَسَمِعْتُهَا حِينَ حَدَّثَتْ هَذَا الْحَدِيثَ"، ورواية الزهري: "عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ مَعْقِلٍ"، ثلاثتهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أم معقل.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْبِيُّ: صدوق⁽⁹⁾.

وثقه ابن معين⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾، وقال الدارقطني: (لا بأس به)⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: (ونقل أبو حاتم الرازي أن أحمد أمتنع من الكتابة عنه، ووقع في كلام بعض شيوخنا

(1) حجة الوداع ص ١٢٨، ح ٣.

(2) المعجم الكبير (٢٥ / ١٥٤)، ٣٧٠.

(3) سنن الترمذي (٣ / ٢٦٧)، ح ٩٣٩.

(4) الآحاد والمثاني (٦ / ٥٠)، ح ٣٢٥٢.

(5) سنن أبي داود (٢ / ٢٠٤)، ح ١٩٨٨، مسند أحمد (٤٥ / ٧١)، ح ٢٧١٠٧.

(6) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٣٦٠)، ح ٣٠٧٥.

(7) معرفة الصحابة (٦ / ٣٥٦٣)، ح ٨٠٤٨.

(8) مسند أحمد (٤٥ / ٢٦١)، ح ٢٧٢٨٨، ٢٧٢٨٩.

(9) تقريب التهذيب ص ٧٩.

(10) الجرح والتعديل (٢ / ٤٩).

(11) الثقات (٦ / ٨).

(12) سوالات البرقاني للدارقطني ص ١٦.

أن أحمد أتهمه ولم أقف على ذلك صريحاً، -فالله أعلم-⁽¹⁾، وعن تفاصيل قصته مع أحمد قال محمد بن سعيد بن حاجب: (سمعت أبا حاتم الرازي في تاريخه يقول: قدم أحمد بن حنبل دمشق حين أراد الفريابي، فمرَّ يسأل عن الشيوخ فقالوا: أحمد الوهبي، وبشر بن شعيب بن أبي حمزة، فأتى الوهبي، فأخرج له كتاب ابن إسحاق، فقال أحمد: أيام محمد بن إسحاق، محمد في بغداد من كان؟ قال: عبد العزيز الماجشون، والمسعودي، فمسح أحمد قلمه، وقام)⁽²⁾.

قال الباحث: ثقة، وامتناع أحمد من الكتابة عنه لا تفيد تضعيفه.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم:

(١١).

٣. عَيْسَى بْنُ مَعْقِلِ بْنِ أُمِّ مَعْقِلِ الْأَسَدِيِّ: مقبول⁽³⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال الذهبي: (وثق)⁽⁵⁾.

قال الباحث: مقبول حيث يتابع، وإلا فليين الحديث.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن لغيره؛ لمتابعة عيسى بن معقل الأسدي، وأما عن تدليس محمد بن إسحاق فقد صرح بالسماع في رواية ابن حزم، وأما عن متابعة أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث فإنها فيها اضطراب كبير في سماعه، وعدم سماعه من أم معقل، والراجح من خلال الروايات سماعه منها فهي صالحة للمتابعة، وأما متابعة محمد الباقر منقطعة لأنه لم يسمع منها.

٢١٥ - قال الشيرازي: (رَوَى جَابِرٌ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: " بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ بِمِثْلِ الْبَيْضَةِ مِنَ الذَّهَبِ، أَذَابَهَا مِنْ بَعْضِ الْمَعَادِنِ، فَأَتَاهُ مِنْ رُكْنِهِ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خُذْهَا صَدَقَةً، فَوَاللَّهِ مَا أَصْبَحْتُ أَمْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنْ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَاتَهَا -مَغْضَبًا-، فَحَذَفَ بِهَا حَذْفَةً، لَوْ أَصَابَهُ لِأَوْجَعَهُ، أَوْ عَقَرَهُ، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَأْتِي أَحَدَكُمْ بِمَالِهِ كُلَّهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ، ثُمَّ يَجْلِسُ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، " وَقَالَ النَّوَوِيُّ: " حَدِيثُ جَابِرٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ كُلُّهُ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ -صَاحِبِ الْمَغَازِي-

(1) تهذيب التهذيب (١ / ٢٧).

(2) إكمال تهذيب الكمال (١ / ٣٩).

(3) تقريب التهذيب ص ٤٤٠.

(4) الثقات (٥ / ٢١٤).

(5) الكاشف (٢ / ١١٢).

عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مُدَلِّسٍ، وَالْمُدَلِّسُ إِذَا قَالَ: "عَنْ" لَا يُحْتَجُّ بِهِ⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدِنٍ، فَخَذْتُهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ، مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قِبَلِ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ، فَقَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قِبَلِ رُكْنِهِ الْأَيْسَرِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ خَلْفِهِ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّقَهَا بِهَا، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لِأَوْجَعَتْهُ، أَوْ لَعَقَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكْفِ⁽²⁾ النَّاسَ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي عن أحمد بن خالد⁽⁴⁾، والدارمي⁽⁵⁾، وعبد بن حميد⁽⁶⁾ عن يعلى بن عبيد، وعبد بن حميد عن محمد بن الفضل عن حماد بن زيد⁽⁷⁾، وابن خزيمة من طريق عبد الله بن إدريس، ويزيد بن هارون⁽⁸⁾، خمستهم: (أحمد بن خالد - يعلى بن عبيد - حماد بن زيد - عبد الله بن إدريس - يزيد بن هارون)، عن محمد بن إسحاق به بنحوه، وأحمد من طريق أبي الزبير محمد بن مسلم عن جابر بن عبد الله بلفظ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَإِبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»⁽⁹⁾.

(1)المجموع شرح المذهب (٦ / ٢٣٦).

(2)يَسْتَكْفُ: يُقَالُ: اسْتَكْفَفَ وَتَكْفَفَ: إِذَا أَخَذَ بِيَطْنِ كَفِّهِ، أَوْ سَأَلَ كَفًّا مِنَ الطَّعَامِ، أَوْ مَا يَكْفُ الْجُوعَ. النهاية في

غريب الحديث والأثر (٤ / ١٩٠).

(3)سنن أبي داود (٢ / ١٢٨)، ح ١٦٧٣.

(4)سنن الدارمي (٢ / ١٠٣٢)، ح ١٧٠٠.

(5)المصدر نفسه.

(6)المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٣٣٧، ح ١١٢١.

(7)المصدر نفسه ص ٣٣٦، ح ١١٢٠.

(8)صحيح ابن خزيمة (٤ / ٩٨)، ح ٢٤٤١.

(9)مسند أحمد (٢٢ / ٤٠٣)، ح ١٤٥٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن إسحاق: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم:

(١١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق بالسماع عدا لفظ: "خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ

ظَهْرٍ غَنَى"، فهو ثابت بأحاديث أخر.

٢١٦ - قال الشيرازي: (رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ بِمَكَّةَ، حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْى، فَأَقَامَ بِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثِ، يَرْمِي الْجِمَارَ، فَرَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَقِفُ، فَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ، فَيَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَأْتِي جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، فَيَرْمِيهَا، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا)، وقال النووي: ("حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَلَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ - صَاحِبِ الْمَغَازِي -، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ بِلَفْظِهِ، وَلَكِنْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ مُدَلِّسٌ، وَالْمُدَلِّسُ إِذَا قَالَ: "عَنْ" لَا يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ^(١)).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَعْنَى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْى، فَمَكَثَ بِهَا لِيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى، وَالثَّانِيَةَ فَيُطِيلُ الْقِيَامَ، وَيَتَضَرَّعُ، وَيَرْمِي الثَّلَاثَةَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن علي بن بحر^(٣)، وابن الجارود عن أبي سعيد الأشج^(٤)، كلاهما عن

أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان به بنحوه،

(١)المجموع شرح المذهب (٨ / ٢٣٥ - ٢٣٧).

(٢)سنن أبي داود (٢ / ٢٠١)، ح ١٩٧٣.

(٣)مسند أحمد (٤١ / ١٤٠)، ح ٢٤٥٩٢.

(٤)المنتقى ص ١٣١، ح ٤٩٢.

وابن حبان من طريق يحيى بن سعيد الأموي⁽¹⁾، والبيهقي من طريق أحمد بن خالد الوهبي⁽²⁾، كلاهما عن محمد بن إسحاق به بنحوه، وعند ابن حبان زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر: تقدم في الحديث رقم: (٢١١)، أنه صدوق يخطيء.

٢. محمد بن إسحاق: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم: (١١).

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لتصريح ابن إسحاق بالسماع في رواية ابن حبان، وقد توبع أبو خالد الأحمر، وأما زيادة: "حين صلى الظهر" فهي منكرة لدلالاتها على أن صلاة الظهر كانت بعد الإفاضة، والثابت من حديثي جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر أن الإفاضة كانت قبل الظهر حيث صلى الظهر في منى⁽³⁾.

٢١٧ - قال النووي: (...وَبِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تَبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تَبْتَاعُ، حَتَّى يَحْوِزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، وَابْنِ إِسْحَاقَ مُخْتَلَفٍ فِي الإِخْتِجَاجِ بِهِ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ، وَقَدْ قَالَ: عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، وَالْمُدَلَّسُ إِذَا قَالَ: "عَنْ" لَا يُحْتَجُّ بِهِ، لَكِنْ لَمْ يُضَعَّفْ أَبُو دَاوُدَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَا لَمْ يُضَعَّفْهُ فَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَهُ؛ فَلَعَلَّهُ اعْتَصَدَ عِنْدَهُ، أَوْ ثَبَّتَ عِنْدَهُ بِسَمَاعِ ابْنِ إِسْحَاقَ لَهُ مِنْ أَبِي الزِّنَادِ⁽⁴⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِي، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ابْتِغَتْ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجِبْتُهُ لِنَفْسِي، لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي فَالْتَفَتُّ، فَإِذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِغْهُ حَيْثُ ابْتِغَيْتَهُ، حَتَّى

(1) صحيح ابن حبان (١٨٠ / ٩)، ح ٣٨٦٨.

(2) السنن الكبرى (٢٤١ / ٥)، ح ٩٦٦١.

(3) انظر: صحيح مسلم (٨٨٦، ٩٥٠ / ٢)، ح ١٤٧، ٣٣٥.

(4) المجموع شرح المذهب (٢٧١ / ٩).

تَحُوزُهُ إِلَى رَحْلِكَ، «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تَبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاغُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾، من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق بنحوه، والدارقطني من طريق جعفر بن محمد بن فضيل⁽⁴⁾، والحاكم من طريق أبي زرعة الدمشقي⁽⁵⁾، كلاهما عن أحمد بن خالد الوهبي به بنحوه، وابن أبي شيبة⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾، من طريق جرير بن حازم عن أبي الزناد به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ الْوَهْبِيِّ: وقد تقدم توثيقه في الحديث رقم: (٢١٤).

٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: صدوق، مدلس من المرتبة الرابعة كما سبق دراسته في الحديث رقم: (١١).

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لتصريح ابن إسحاق بالسماع في رواية ابن حبان، وقد توبع في روايات أخرى، فيرتقي بذلك إلى صحيح لغيره.

(1) سنن أبي داود (٣/ ٢٨٢)، ح ٣٤٩٩.

(2) مسند أحمد (٣٥/ ٥٢٢)، ح ٢١٦٦٨.

(3) صحيح ابن حبان (١١/ ٣٦٠)، ح ٤٩٨٤.

(4) سنن الدارقطني (٣/ ٣٩٨)، ح ٢٨٣١.

(5) المستدرک على الصحيحين (٢/ ٤٦)، ح ٢٢٧١.

(6) مسند ابن أبي شيبة (١/ ١١١)، ح ١٤٠.

(7) سنن الدارقطني (٣/ ٣٩٧)، ح ٢٨٢٩.

المبحث الثاني:

ما كان ضعفه بسبب الطعن في الراوي:

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول:

ما كان ضعفه بسبب راوٍ واحد.

المطلب الثاني:

ما كان ضعفه بسبب أكثر من راوٍ.

المطلب الثالث:

ما كان ضعفه بسبب الإدراج.

المطلب الرابع:

ما كان ضعفه بسبب الاضطراب.

المطلب الخامس:

ما كان ضعفه بسبب الجهالة.

المطلب السادس:

ما كان ضعفه بسبب الاختلاط.

المطلب السابع:

ما ضعف النووي الزيادة في بعض ألفاظه.

المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب راوٍ واحد:

٢١٨ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ» إِلَى آخِرِهِ، فَضَعِيفٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَضَعَّفُوهُ كُلُّهُمْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)^(١).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْفُوا الْبَشَرَ»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي^(٣)، وابن ماجه^(٤) عن نصر بن علي الجهضمي، وأبو نعيم من طريق حفص بن عمر الحوضي^(٥)، كلاهما عن الحارث بن وجيه به بنحوه، والطبري من طريق الحسن البصري عن أبي هريرة بنحوه موقوفاً^(٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ: ضَعِيفٌ^(٧).

٢. مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ رَقْمًا (٢٠٧)، أَنَّهُ صَدُوقٌ.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل الحارث بن وجيه، وقد روي الحديث موقوفاً على أبي هريرة - رضي الله عنه -، وإسناده صحيح، ويروى مرسلًا عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٨).

(١) المجموع شرح المذهب (١ / ٣٦٦).

(٢) سنن أبي داود (١ / ٦٥)، ح ٢٤٨.

(٣) سنن الترمذي (١ / ١٧٨)، ح ١٠٦.

(٤) سنن ابن ماجه (١ / ١٩٦)، ح ٥٩٧.

(٥) حلية الأولياء (٢ / ٣٨٧).

(٦) تهذيب الآثار (٣ / ٢٨١)، ح ٤٣٢.

(٧) تقريب التهذيب ص ١٤٨.

(٨) انظر: السنن الكبرى (١ / ٢٧٦).

قال أبو داود: (الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)⁽¹⁾ ، وقال أبو حاتم: (هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَالْحَارِثُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)⁽²⁾ ، وقال الترمذي: (حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ، وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، وَيُقَالُ: الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ، وَيُقَالُ: ابْنُ وَجِبَةَ)⁽³⁾ ، وقال العقيلي: (لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ)⁽⁴⁾ ، وقال الدارقطني: (وَلَا يَصِحُّ مُسْنَدًا، وَالْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ضَعِيفٌ)⁽⁵⁾ ، وقال ابن القيسراني: (غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ، تَقَرَّرَ بِهِ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، وَعَنْهُ الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ)⁽⁶⁾ .

٢١٩- قال الشيرازي: (...لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ عَلِيًّا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ)، وقال النووي: (وَأَمَّا "حَدِيثُ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-"، فَضَعِيفٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ خَالِدِ الْوَأَسِطِيِّ)⁽⁷⁾ .

نص الحديث:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْبُلْخِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ⁽⁸⁾، عَنْ جَدِّهِ⁽⁹⁾، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدِيَّ⁽¹⁰⁾، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ»⁽¹¹⁾ .

(1) سنن أبي داود (١/ ٦٥)، ح ٢٤٨.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦).

(3) سنن الترمذي (١/ ١٧٨)، ح ١٠٦.

(4) الضعفاء الكبير (١/ ٢١٤).

(5) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ١٠٣).

(6) أطراف الغرائب والأفراد (٥/ ٢٥١).

(7) المجموع شرح المهذب (٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤).

(8) أبيه: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين، قال ابن عيينة عن الزهري: "ما رأيت قرشيًا أفضل منه"، ت ٩٣هـ، وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب ص ٤٠٠.

(9) جده: الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله، رِيحَانَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَشَبِيهُهُ...، سَيِّدُ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وُلِدَ لِخَمْسِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ أَرْبَعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، قُتِلَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: ابْنُ تِسْعٍ، قُتِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقِيلَ: يَوْمَ السَّبْتِ، الْعَاشِرُ مِنَ الْمُحَرَّمِ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٦٦١، ٦٦٢).

(10) زَنْدِيٌّ: الرَّزْدُ: معقد طرف الذراع في الكف. الفائق في غريب الحديث (٢/ ١٢٨).

(11) سنن ابن ماجه (١/ ٢١٥)، ح ٦٥٧.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق عن إسرائيل بن يونس⁽¹⁾، ومن طريقه العقيلي⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، وأخرجه الدارقطني⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾ من طريق سعيد بن سالم القداح، كلاهما: (إسرائيل - سعيد) عن عمرو بن خالد الواسطي به بمثله إلا البيهقي ففيه: فقال: "امسح على الجبائر".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عمرو بن خالد الواسطي: قال ابن حجر: (متروك، ورماه وكيع بالكذب)⁽⁶⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل عمرو بن خالد المتروك.

قال أبو حاتم: (هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا أَصْلَ لَهُ، وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)⁽⁷⁾، وقد قال الدارقطني بعد روايته التي في التخريج عن عمرو بن خالد: (مَتْرُوكٌ)⁽⁸⁾، وفي موضع: (كذاب)⁽⁹⁾.

وقال ابن حجر: (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جِدًّا)⁽¹⁰⁾، وجعله الألباني في درجة الضعف الشديد⁽¹¹⁾.

٢٢٠ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ: تَحْتَ السَّرَّةِ، بِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ: وَضَعُ الْكَفِّ عَلَى الْكَفِّ تَحْتَ السَّرَّةِ"، وَأَمَّا مَا اخْتَجُّوا بِهِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، فَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقِ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽¹²⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق (١ / ١٦١).

(2) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٢٦٨).

(3) سنن الدارقطني (١ / ٤٢٢)، ح ٨٧٨.

(4) المصدر نفسه (١ / ٤٢٤)، ح ٨٧٩.

(5) السنن الكبرى (١ / ٣٤٩)، ح ١٠٨٢.

(6) تقريب التهذيب ص ٤٢١.

(7) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٥٥٦).

(8) سنن الدارقطني (١ / ٤٢٢)، ح ٨٧٨.

(9) الضعفاء والمتروكون (٢ / ١٦٦).

(10) بلوغ المرام من أدلة الأحكام ص ٤١.

(11) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص ١٣٣.

(12) المجموع شرح المذهب (٣ / ٣١٣).

نص الحديث:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَرْفَةَ، نا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكْرِيَّا الْمُحَارِبِيُّ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، ثنا زِيَادُ بْنُ زَيْدِ السُّوَائِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْكَفَّ عَلَى الْكَفِّ تَحْتَ السُّرَّةِ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند عن محمد بن سليمان الأسدي عن يحيى بن أبي زائدة به بنحوه⁽²⁾، وأبو داود من طريق حفص بن غياث بنحوه⁽³⁾، وابن أبي شيبة من طريق محمد بن خازم بمعناه⁽⁴⁾، كلاهما عن عبد الرحمن بن إسحاق به، والبيهقي من طريق الدارقطني الثانية به بمثله⁽⁵⁾.

وأخرجه الدارقطني من طريق حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي عن النعمان بن سعد عن علي بن أبي طالب⁽⁶⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁷⁾، وفيه: وضع اليمين على الشمال.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَسَنُ بْنُ عَرْفَةَ: صدوق⁽⁸⁾.

وثقه ابن معين، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽⁹⁾، ومسلمة بن قاسم⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

(1) سنن الدارقطني (٢/ ٣٤)، ح ١١٠٢.

(2) انظر: مسند أحمد (٢/ ٢٢٢)، ح ٨٧٥.

(3) سنن أبي داود (١/ ٢٠١)، ح ٧٥٦.

(4) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٣٤٣)، ح ٣٩٤٥.

(5) السنن الكبرى (٢/ ٤٨)، ح ٢٣٤١.

(6) سنن الدارقطني (٢/ ٣٥)، ح ١١٠٣.

(7) السنن الكبرى (٢/ ٤٨)، ح ٢٣٤١.

(8) تقريب التهذيب ص ١٦٢.

(9) تاريخ بغداد (٧/ ٤٠٦).

(10) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٤).

(11) الثقات (٨/ ١٧٩).

وقال أبو حاتم، وابنه: (صدوق)⁽¹⁾، وقال النسائي⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾: (لا بأس به).
قال الباحث: ثقة.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا الْمُحَارِبِيُّ:

قال الذهبي: (تُكَلِّمُ فِيهِ)، وقيل: (كان يؤمن بالرجعة⁽⁴⁾). قاله أبو الحسن بن حماد الكوفي الحافظ، وزاد فقال: (ما روي له أصل)⁽⁵⁾.

قال الباحث: أنسب الأقوال قول الذهبي، وقد روى له الدارقطني مقروناً.

٣. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيِّ: ضعيف⁽⁶⁾.

٤. زِيَادُ بْنُ زَيْدِ السُّوَائِيِّ: مجهول⁽⁷⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وجهالة زياد السوائي، وأما متابعة النعمان بن سعد فلا تقيده لأنها من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، وقد قال ابن حجر عن النعمان: (مقبول)⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال ابن حجر في التهذيب: (الراوي عنه ضعيف، فلا يحتج بخبره)⁽¹⁰⁾.

٢٢١ - قال النووي: (وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا فِيهِ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ آخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزِينِي مِنْهُ، قَالَ: قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا اللَّهُ فَمَا لِي؟ قَالَ: "قُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي، وَارْزُقْنِي، وَعَافِنِي، وَاهْدِنِي"، فَلَمَّا قَامَ قَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَّا هَذَا فَقَدْ مَلَأَ يَدَهُ مِنَ الْخَيْرِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَلَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ السُّكْسَكِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ⁽¹¹⁾).

(1) الجرح والتعديل (٣/ ٣٢).

(2) تاريخ بغداد (٧/ ٤٠٧).

(3) سؤالات السلمي للدارقطني ص ١٥٨.

(4) الرجعة: أي أن علياً يرجع إلى الدنيا. لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٤٧).

(5) ميزان الاعتدال (٤/ ١٤).

(6) تقريب التهذيب ص ٣٣٦.

(7) تقريب التهذيب ص ٢١٩.

(8) تقريب التهذيب ص ٥٦٤.

(9) الثقات (٥/ ٤٧٢).

(10) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٥٣).

(11) المجموع شرح المهذب (٣/ ٣٧٦).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي خَالِدِ الدَّالَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزئُنِي مِنْهُ، قَالَ: " قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَمَا لِي؟ قَالَ: " قُلْ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي وَاهْدِنِي"، فَلَمَّا قَامَ قَالَ: هَكَذَا بِيَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ مَلَأَ يَدَهُ مِنَ الْخَيْرِ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن وكيع بن الجراح به بنحوه⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾ من طريق مسعر بن كدام بذكر بعض الحديث، وأحمد من طريق المسعودي بنحوه، وفيه زيادة⁽⁵⁾، كلاهما عن إبراهيم السكسكي به، وابن حبان من طريق طلحة بن مصرف عن عبد الله بن أبي أوفى بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني: سبق دراسته في الحديث رقم: (٩٠)، وتوصل الباحث إلى أنه صدوق يخطيء كثيراً، ومدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر، ولم يصرح بالسماع في أي رواية.
 ٢. إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي: صدوق، ضعيف الحفظ⁽⁷⁾.
- ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال ابن القطان: (وإن كان قوم قد ضعفوا إبراهيم السكسكي، فلم يأتوا بحجة، وهو ثقة، وقد أخرج له البخاري⁽⁹⁾).

(1) سنن أبي داود (١/ ٢٢٠)، ح ٨٣٢.

(2) مسند أحمد (٣١/ ٤٥٥)، ح ١٩١١٠.

(3) سنن النسائي (٢/ ١٤٣)، ٩٢٤.

(4) مسند أحمد (٣١/ ٤٧٨)، ح ١٩١٣٨.

(5) مسند أحمد (٣٢/ ١٥٢)، ١٩٤٠٩.

(6) صحيح ابن حبان (٥/ ١١٦)، ح ١٨١٠.

(7) تقريب التهذيب ص ٩١.

(8) الثقات (٤/ ١٣).

(9) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣/ ٣٠٦).

وقال ابن عدي: (لَمْ أَجِدْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرَ الْمَتْنِ، وَهُوَ إِلَى الصَّدَقِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ، كَمَا قَالَ النَّسَائِيُّ)⁽¹⁾، وقال الذهبي: (صدوق، لَيِّنُهُ شَعْبَةٌ، وَالنَّسَائِيُّ، وَلَمْ يُتْرَكِ)⁽²⁾، وفي موضع: (حديثه حسن)⁽³⁾.

وقال الدارقطني: (تابعي، صالح)⁽⁴⁾، وقال الحاكم للدارقطني: (لَمْ تَرَكَ مُسْلِمًا حَدِيثُهُ؟ قَالَ: تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ؟ قُلْتُ: بِحِجَّةٍ؟ قَالَ: هُوَ ضَعِيفٌ، قُلْتُ: لَعَلَّ مُسْلِمًا لَمْ يَحْتَجَّ إِلَيْهِ ضَرُورَةً)⁽⁵⁾.

وقال ابن المديني: (سألت يحيى القطان عنه فقال: كان شعبة يضعفه، وقال: كان لا يحسن يتكلم)⁽⁶⁾، وفي موضع عن القطان: (كان الأعمش يتكلم فيه)⁽⁷⁾، وضعفه أحمد بن حنبل⁽⁸⁾، وقال النسائي: (لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِي)⁽⁹⁾، وفي موضع زاد: (يكتب حديثه)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق، ضعيف الحفظ.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح يزيد بن عبد الرحمن الدالاني بالسماع، ولكنه توبع، كما أن إبراهيم السكسكي توبع أيضاً، فيرتقي الإسناد إلى حسن لغيره.

٢٢٢ - قال النووي: (واحتج لمن أسقطهن غير تكبيرة الإحرام بحديث عن الحسن بن عمران، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- " أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ لَا يُتَمُّ التَّكْبِيرَ ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا هَكَذَا)، ثم قال: (والجواب عن حديث ابن أبي من أوجه: أَحَدُهَا: أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ الْحَسَنِ بْنِ عِمْرَانَ لَيْسَ...)⁽¹¹⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٤٥).

(2) ميزان الاعتدال (١/ ٤٥).

(3) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٢.

(4) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٣٩).

(5) سوالات الحاكم للدارقطني ص ١٧٨.

(6) الجرح والتعديل (٢/ ١١١).

(7) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٣٩).

(8) تهذيب الكمال (٢/ ١٣٢).

(9) الضعفاء والمتروكون ص ١٣.

(10) تهذيب الكمال (٢/ ١٣٢).

(11) المجموع شرح المذهب (٣/ ٣٩٧، ٣٩٨). والسقط من المطبوع. وقد يكون السقط للفتة: "بالقوي".

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِمْرَانَ - قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: الشَّامِيُّ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْقَلَانِيُّ - عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ⁽¹⁾، أَنَّهُ «صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ لَا يُتِمُّ التَّكْبِيرَ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «مَعْنَاهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَأَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ لَمْ يُكَبِّرْ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي⁽³⁾، وأحمد عن روح بن عبادة، ويحيى بن حماد⁽⁴⁾، ثلاثتهم عن شعبة بن الحجاج به بنحوه، وفي رواية يحيى بن حماد تفسير عدم إتمام التكبير.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الحسن بن عمران: لين الحديث⁽⁵⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف الحسن بن عمران.

قال الطيالسي: (وَهَذَا عِنْدَنَا لَا يَصِحُّ)⁽⁶⁾، وقال البخاري: (هذا لا يصح)⁽⁷⁾، وقال

الألباني: (إسناده ضعيف مضطرب)⁽⁸⁾.

٢٢٣ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كَانَ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَحْطِهُمَا، حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ". رواه الترمذي، وقال: حديث غريب، انفرد به حماد بن عيسى، وَحَمَادٌ هَذَا: ضَعِيفٌ)⁽⁹⁾.

(1)أبيه: هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّرَّاعِيِّ سَكَنَ الْكُوفَةَ، مَوْلَى نَافِعِ بْنِ الْحَارِثِ. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٨٢٣).

(2)سنن أبي داود (١/ ٢٢١)، ح ٨٣٧.

(3)مسند الطيالسي (٢/ ٦١٦)، ح ١٣٨٣.

(4)مسند أحمد (٢٤/ ٧٠، ٨٣)، ح ١٥٣٥٢، ١٥٣٦٩.

(5)تقريب التهذيب ص ١٦٣.

(6)التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٠٠).

(7)التاريخ الكبير (٢/ ٣٠١).

(8)ضعيف سنن أبي داود (١/ ٣٣١).

(9)المجموع شرح المهذب (٣/ ٥٠١).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَعَبْدُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عِيسَى الْجُهَنِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجَمَحِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَحْطُهَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى فِي حَدِيثِهِ: " لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد⁽²⁾، والبخاري من طريق محمد بن المثنى⁽³⁾، والطبراني من طريق الحسن بن علي الحلواني، ومحمد بن بكار العيشي⁽⁴⁾، والحاكم من طريق نصر بن علي، ومحمد بن موسى⁽⁵⁾، سنتهم عن حماد بن عيسى الجهني به بنحوه، وعند الطبراني من طريق الحسن: " رَفَعَ بَاطِنَ كَفَّيْهِ إِلَى السَّمَاءِ".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

حمادُ بْنُ عِيسَى الْجُهَنِيُّ الواسطي: ضعيف⁽⁶⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على حماد بن عيسى الجهني الضعيف.

قال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، وَقَدْ تَقَرَّرَ بِهِ وَهُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ، وَحَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْجَمَحِيُّ هُوَ ثِقَةٌ، وَثِقَةٌ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ)⁽⁷⁾، وضعفه الألباني⁽⁸⁾.

(1) سنن الترمذي (٥/ ٤٦٣)، ح ٣٣٨٦.

(2) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٤٤، ح ٣٩.

(3) مسند البخاري (١/ ٢٤٣)، ح ١٢٩.

(4) الدعاء ص ٨٧، ح ٢١٢، المعجم الأوسط (٧/ ١٢٤)، ح ٧٠٥٣.

(5) المستدرک على الصحيحين (١/ ٧١٩)، ح ١٩٦٧.

(6) تقريب التهذيب ص ١٧٨.

(7) سنن الترمذي (٥/ ٤٦٣)، ح ٣٣٨٦.

(8) ضعيف سنن الترمذي ص ٤٤٢.

٢٢٤ - قال النووي: (عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: " ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلواته"، ثم قال: وعن حديث ابن مسعود أنه ضعيف جدًا؛ لأنه من رواية محمد بن جابر السحيمي، وهو شديد الضعف، متزوك⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا عبد الله بن محمد بن موسى، ثنا محمد بن غالب، ثنا معلى بن منصور، ثنا محمد بن جابر، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: " ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلواته"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي من طريق عمر بن يونس اليمامي بمعناه، وفيه زيادة⁽³⁾، والطبراني من طريق هشام بن عبيد الله السبتي باستثناء الوتر، وقنوت النوازل، وزيادات أخرى⁽⁴⁾، كلاهما عن محمد ابن جابر السحيمي⁽⁵⁾ به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عبد الله بن محمد بن موسى الكعبي:

قال الحاكم: (محدث، كثير الرحلة، والسماع، صحيح السماع)⁽⁶⁾، وقال الذهبي: (المحدث، العالم، الصادق)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. محمد بن جابر اليمامي: صدوق، ذهب كتبه، فساء حفظه، وخط كثيرًا، وعمي، فصار يلقن⁽⁸⁾، وفي المطالب العالية: (ضعيف)⁽⁹⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٣/ ٥٠٤، ٥٠٥).

(2)السنن الكبرى (٢/ ٣٠١)، ح ٣١٥٤.

(3)الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٤١).

(4)المعجم الأوسط (٧/ ٢٧٤)، ح ٧٤٨٣.

(5)السحيمي: هذه النسبة إلى سحيم، وهو بطن من بني حنيفة نزل اليمامة. الأنساب للسماعي (٧/ ٩٢).

(6)تاريخ الإسلام (٧/ ٨٧٨).

(7)سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٠).

(8)تقريب التهذيب ص ٤٧١.

(9)المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٩/ ١٢١).

قال محمد بن يحيى الذهلي: (لا بأس به)⁽¹⁾، وقال عمرو بن علي الفلاس: (صدوق كثير الوهم)⁽²⁾، وقال هشام بن عبد الملك الطيالسي: (نحن نظلم ابن جابر بامتناعنا التحديث عنه)⁽³⁾.

وقال ابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽⁴⁾، وفي موضع: (لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، لَيْسَ بِثِقَّةٍ)⁽⁵⁾، وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: كان محمد بن جابر أعمى، قلت ليحيى: فَأَيُّمَا حَدِيثَهُ كَدَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَعْمَى؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ عَمِي، وَاحْتَلَطَ عَلَيْهِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ كُوفِيًّا، انْتَقَلَ إِلَى الْيَمَامَةِ، قُلْتُ: أَيُّوبَ أَخُوهُ، كَيْفَ حَدِيثُهُ؟ قَالَ: لَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ، وَلَا مُحَمَّدٌ، قُلْتُ: أَيُّهُمَا كَانَ أَمْتَلًا، قَالَ: لَا، وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا)⁽⁶⁾.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سَأَلْتَهُ - يَقْصِدُ أَبَاهُ - عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ فَغَلَّظَ فِيهِ، وَقَالَ: لَا يَحْدُثُ عَنْهُ إِلَّا مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ)⁽⁷⁾، وفي موضع آخر قال عن حديث له: (هَذَا ابْنُ جَابِرٍ إِيشَ حَدِيثُهُ؟ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ)⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: (روى عنه من الكبار أيوب، وابن عون، وهشام بن حسان، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، وغيرهم، ممن ذكرتهم، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه)⁽⁹⁾.

وقال البخاري: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹⁰⁾، وقال الجوزجاني: (غير مقنع)⁽¹¹⁾، وضعفه العجلي⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة: (ساقط الحديث عند أهل العلم)⁽¹³⁾، وفي موضع قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: محمد بن جابر يمامي الأصل، ومن كتب عنه، كتب عنه

(1) تهذيب التهذيب (٩٠ / ٩).

(2) الجرح والتعديل (٢١٩ / ٧).

(3) الجرح والتعديل (٢٢٠ / ٧).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٩١ / ٤).

(5) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان - ص ١١٦.

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٥٤١ / ٣).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣٨٨ / ١).

(8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣٧٣ / ١).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٤٢ / ٧).

(10) التاريخ الكبير (٥٣ / ١).

(11) أحوال الرجال ص ١٧٥.

(12) تهذيب التهذيب (٩٠ / ٩).

(13) الجرح والتعديل (٢٢٠ / ٧).

باليمامة، وبمكة، وهو صدوق، إلا أن في حديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح⁽¹⁾، وقال أبو حاتم: (ذهب كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يُلقَّن، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، جيد اللقاء، رأوا في كتبه لاحقاً، وحديثه عن حماد فيه اضطراب، روى عنه عشرة من الثقات)⁽²⁾، وفي موضع سئل عن محمد بن جابر، وابن لهيعة، فقال: (محلها الصدق، ومحمد بن جابر أحب إليّ من ابن لهيعة)⁽³⁾.

وقال أبو داود: (ليس بشيء)⁽⁴⁾، وضعفه الفسوي، وزاد: (لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِ)⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والدارقطني، وزاد: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁷⁾، وفي موضع: (محمد بن جابر وأيوب بن جابر أخوان ضعيفان متقاربان، قيل له: يتركان، قال: لا يعتبر بهما)⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ أَعْمَى يُلْحَقُ فِي كِتَابِهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَيَسْرُقُ مَا ذُكِرَ بِهِ فَيَحْدِثُ بِهِ)⁽⁹⁾، وقال البيهقي: (مَثْرُوكٌ)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: ضعيف.

٣. حماد بن أبي سليمان: تقدمت دراسته في الحديث رقم: (١٤٩)، وأنه صدوق له أوهام.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف محمد بن جابر السحيمي، وقال قال العقيلي عن حديثه: (لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى عَامَّةِ حَدِيثِهِ)⁽¹¹⁾، وفيه حماد بن أبي سليمان صدوق له أوهام، ولم يتابع في الحديث.

٢٢٥ - قال النووي: (عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " الطَّوَّافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ ". قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَرَوَى عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، وَغَيْرِهِ،

(1) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٠).

(2) الجرح والتعديل (٧/ ٢١٩).

(3) المصدر نفسه.

(4) تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٦٨).

(5) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢١).

(6) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٩٢.

(7) سنن الدارقطني (٣/ ١١٢).

(8) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٦٣.

(9) المجروحين (٢/ ٢٧٠).

(10) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣٠٢).

(11) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٤١).

عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا، قَالَ: (وَلَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ)، قُلْتُ: وَعَطَاءٌ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ⁽¹⁾، وفي موضع: (عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الطَّوَّافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِخَيْرٍ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي من طريق الفاضل بن عياض، وموسى بن أعين⁽⁴⁾، والحاكم من طريق سفيان الثوري⁽⁵⁾، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب به مرفوعاً بنحوه، وعبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن عطاء بن السائب عن طائوس، أو عكرمة أو كليهما عن ابن عباس موقوفاً بنحوه⁽⁶⁾.

وعبد الرزاق من طريق عبد الله بن طائوس⁽⁷⁾، والفاكهي من طريق إبراهيم بن ميسرة⁽⁸⁾، كلاهما عن طائوس به موقوفاً مختصراً، والنسائي مختصراً من طريق الحسن بن مسلم عن طائوس، ولم يذكر ابن عباس بل أبهمه، ورفع الحديث⁽⁹⁾، والطبراني من طريق الليث بن أبي سليم عن طائوس به مرفوعاً بنحوه⁽¹⁰⁾، والحاكم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه⁽¹¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجالہ ثقات عدا:

عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: فقد تقدم في الحديث رقم: (١٥)، أنه صدوق مختلط.

(1)المجموع شرح المذهب (٤ / ١٧٩).

(2)المجموع (٥ / ٥١).

(3)سنن الترمذي (٣ / ٢٨٤)، ح ٩٦٠.

(4)سنن الدارمي (٢ / ١١٦٥، ١١٦٦)، ح ١٨٨٩، ١٨٩٠.

(5)المستدرک علی الصحیحین للحاکم (١ / ٦٣٠)، ح ١٦٨٦، ١٦٨٧.

(6)مصنف عبد الرزاق (٥ / ٤٩٦)، ح ٩٧٩١.

(7)المصدر نفسه، ح ٩٧٨٩.

(8)أخبار مكة (١ / ٣٢٩)، ح ٦٧٣.

(9)السنن الكبرى (٤ / ١٣٢)، ح ٣٩٣٠.

(10)المعجم الكبير (١١ / ٣٤)، ح ١٠٩٥٥.

(11)المستدرک علی الصحیحین (٢ / ٢٩٣)، ح ٣٠٥٦.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأن جرير بن عبد الحميد روى عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط، وقد قال ذلك ابن معين⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، وقد تابعه سفيان بن سعيد الثوري، وهو ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط، وقد قال بذلك يحيى القطان⁽³⁾، وتابعه الفضيل بن عياض، وموسى بن أعين، ولم يتبين لي زمن سماعهما من عطاء، وقد تابع عطاء على رفعه ممن تقبل روايتهم الحسن بن مسلم، وسعيد بن جبير، وإن كانت رواية الحسن قد أبهم فيها الصحابي، فإبهام الصحابي لا يضر، وبذلك يرتقي إلى صحيح لغيره.

٢٢٦ - قال النووي: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْصِدُ: " لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ " -... وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ⁽⁴⁾، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَضَعِيفَانِ فِي إِسْنَادِهِمَا ضَعِيفَانِ، وَأَحَدُهُمَا مَجْهُولٌ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَكِينٍ⁽⁵⁾).

نص الحديث:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُدَكَّرُ، ثنا أَبُو يَحْيَى الْعَطَّارُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ غَالِبٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْيَمَامِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم⁽⁷⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁸⁾، من طريق محمد بن الفرج الأزرق عن يحيى ابن إسحاق به بمثله.

(1) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(2) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(3) سنن الترمذي (٥ / ١٢٢).

(4) استأنتي دراسته في حديث رقم: (٢٧٤).

(5) المجموع شرح المذهب (٤ / ١٩١، ١٩٢).

(6) سنن الدارقطني (٢ / ٢٩٢)، ح ١٥٥٣.

(7) المستدرک على الصحيحين (١ / ٣٧٣)، ح ٨٩٨.

(8) السنن الكبرى (٣ / ٨١)، ح ٤٩٤٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يعقوب بن عبد الرحمن الجصاص المُدَكَّرُ:

قال أبو محمد الحسن بن غلام الزهري: (ليس بالمرضي)⁽¹⁾، وقال الخطيب البغدادي: (في حديثه وهم كثير)⁽²⁾.

قال الباحث: ضعيف.

٢. أَبُو يَحْيَى مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ غَالِبٍ: صدوق⁽³⁾.

وثقه مسلمة بن قاسم⁽⁴⁾، والخطيب البغدادي⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه مع أبي، وهو صدوق)⁽⁷⁾، والذهبي: (الإمام، المُحَدَّثُ، الصَّدُوقُ)⁽⁸⁾، وقال ابن قانع: (ضعيف)⁽⁹⁾.

قال الباحث: صدوق.

٣. يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ: صدوق⁽¹⁰⁾.

وثقه ابن سعد⁽¹¹⁾، وزاد: (كَانَ حَافِظًا لِحَدِيثِهِ)، وأحمد⁽¹²⁾، وزاد: (شيخ صالح، وهو صدوق)، والذهبي⁽¹³⁾، وزاد: (حافظ)، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾، وقال ابن معين: (صدوق)⁽¹⁵⁾.

قال الباحث: ثقة.

(1) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٩٦).

(2) المصدر نفسه.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٨٠.

(4) تهذيب التهذيب (٩ / ١٨٩).

(5) تاريخ بغداد (٢ / ٣٧٦).

(6) الثقات (٩ / ١٢٨).

(7) الجرح والتعديل (٧ / ٢٦٦).

(8) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٤٥).

(9) تهذيب التهذيب (٩ / ١٨٩).

(10) تقريب التهذيب ص ٥٨٧.

(11) الطبقات الكبير (٩ / ٣٤٢).

(12) تاريخ بغداد (١٤ / ١٦٣).

(13) الكاشف (٢ / ٣٦١).

(14) الثقات (٩ / ٢٦٠).

(15) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٢٥.

٤. سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْيَمَامِيُّ:

لم يوثقه أحد من النقاد، وقد قال الذهبي: (ضعفه غير واحد)⁽¹⁾، بل وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، ما أعلم له حديثاً صحيحاً)⁽²⁾.

قال الباحث: ضعيف.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على سليمان بن داود اليمامي الضعيف.

وضعه البيهقي⁽³⁾، والألباني⁽⁴⁾.

٢٢٧ - قال النووي: (أما الحديث الذي رواه الترمذي: عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة: بعد العصر إلى غيبوبة الشمس"، فضعيف، وضعفه الترمذي، وغيره، ورواه محمد بن أبي حميد منكر الحديث، سيئ الحفظ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «التَّمَسُّوا السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ»⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي من طريق موسى بن محمد بن حيان عن عبيد الله بن عبد المجيد به بمثله⁽⁷⁾، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق بكر بن بكار عن محمد بن أبي حميد به بنحوه⁽⁸⁾، والطبراني من طريق يحيى بن بكير عن عبد الله بن لهيعة عن موسى بن وردان به بنحوه، وفيه زيادة⁽⁹⁾.

(1) المغني في الضعفاء (١/ ٢٧٩).

(2) الجرح والتعديل (٤/ ١١١).

(3) معرفة السنن والآثار (٤/ ١٠٤).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٣٣٢).

(5) المجموع شرح المذهب (٤/ ٥٤٩).

(6) سنن الترمذي (٢/ ٣٦٠)، ح ٤٨٩.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٦٣).

(8) تاريخ أصبهان (١/ ٢١٧).

(9) المعجم الكبير (١/ ٢٥٨)، ح ٧٤٧.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو عليّ عبيدُ الله بن عبدِ المجيدِ الحنفيّ: صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضَعَفَهُ⁽¹⁾.

وثقه العجلي⁽²⁾، وأحمد بن صالح المصري، وابن قانع، والدارقطني⁽³⁾، وفي موضع قال: (عبد الكريم بن عبد المجيد، هو أبو بكر الحنفي وهم أربعة إخوة: هذا، وأخوه عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي، وشريك، وعمير، لا يُعْتَمَدُ منهم إلا على أبي بكر، وأبي عليّ)⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال عثمان الدارمي لابن معين: (مَا حَالُهُ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بِأَس) ⁽⁶⁾، وعند العقيلي بسنده إلى الدارمي: (قُلْتُ لِيَحْيَى: مَا حَالُهُ؟ قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽⁷⁾، والأولى ما جاء في الكتاب الأصلي، ولذلك نفى ابن حجر ثبوت قول ابن معين الذي عند العقيلي.

وقال أبو حاتم: (صالح، ليس به بأس)⁽⁸⁾، وابن عبد البر: (ليس به بأس عندهم)⁽⁹⁾، وقال الصدفي: (سألت أبا جعفر العقيلي عن عبيد الله بن عبد المجيد؟ فقال: ضعيف، هو أضعف إخوته، وكلهم ثقات غيره، أخوه عبد الكبير ثقة، وأخوه عبد الحميد ثقة)⁽¹⁰⁾، وذكر العقيلي له حديثاً ثم قال: (لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ)⁽¹¹⁾، وعلق على ذلك الذهبي فقال: (ذكره العقيلي في كتابه، وساق له حديثاً لا أرى به بأساً)⁽¹²⁾، وقال ابن حجر: (من نبلاء المُحدثين،... وأخرجه العقيلي في الضعفاء، وأورد له حديثاً تفرد به، لَيْسَ بِمُنْكَرٍ، وَاحْتَجَّ بِهِ الْجَمَاعَةُ)⁽¹³⁾.
قال الباحث: ثقة.

(1) تقريب التهذيب ص ٣٧٣.

(2) معرفة الثقات (١١١ / ٢).

(3) إكمال تهذيب الكمال (٤٨ / ٩).

(4) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٤٧.

(5) الثقات (٤٠٤ / ٨).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٧٨.

(7) الضعفاء الكبير (١٢٣ / ٣).

(8) الجرح والتعديل (٣٢٤ / ٥).

(9) إكمال تهذيب الكمال (٤٨ / ٩).

(10) المصدر نفسه.

(11) الضعفاء الكبير (١٢٣ / ٣).

(12) ميزان الاعتدال (١٣ / ٣).

(13) فتح الباري (٤٢٣ / ١).

٢. محمد بن أبي حميد الأنصاري: ضعيف⁽¹⁾.

٣. مُوسَى بْنُ وَزْدَانَ الْعَامِرِيُّ: صدوق ربما أخطأ⁽²⁾.

وثقه العجلي⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، والفسوي⁽⁵⁾، وفي موضع: (كَانَ قَاضِيًا، لَا بَأْسَ بِهِ)⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: (ليس به بأس)⁽⁷⁾، وفي موضع: (ليس بالمتين، يكتب حديثه)⁽⁸⁾، وقال البزار: (صالح الحديث، وإنما روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكرة، وأما هو فلا بأس به)⁽⁹⁾، والدارقطني: (لا بأس به)⁽¹⁰⁾، والذهبي: (صدوق)⁽¹¹⁾.

وقال ابن معين: (كَانَ يَقْصُ بِمِصْرَ، وَهُوَ صَالِحٌ)⁽¹²⁾، وسأله عثمان الدارمي عن حديثه فقال: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹³⁾، وفي آخر: (ضعيف الحديث)⁽¹⁴⁾، وقال أحمد بن حنبل: (لا أعلم إلا خيرًا)⁽¹⁵⁾، وفي موضع: (شيخ قديم)⁽¹⁶⁾.

وقال ابن حبان: (كَانَ مِمَّنْ فَحَشَ خَطْوُهُ، حَتَّى كَانَ يَرُوي عَنِ الْمَشَاهِيرِ الْأَشْيَاءِ الْمَنَاطِرِ)⁽¹⁷⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٧٥.

(2) تقريب التهذيب ص ٥٥٤.

(3) معرفة الثقات (٢ / ٣٠٥).

(4) تهذيب الكمال (٢٩ / ١٦٥).

(5) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٨٧، ٤٩٤).

(6) المصدر نفسه (٢ / ٤٥٩).

(7) الجرح والتعديل (٨ / ١٦٦).

(8) تهذيب الكمال (٢٩ / ١٦٥).

(9) إكمال تهذيب الكمال (١٢ / ٤١).

(10) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٦٦.

(11) الكاشف (٢ / ٣٠٩).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٤٤٠).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢١٢.

(14) الجرح والتعديل (٨ / ١٦٦).

(15) المصدر نفسه.

(16) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٨١).

(17) المجروحين (٢ / ٢٣٩).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: وجود موسى بن وردان، وهو صدوق يخطيء.

الثاني: ضعف محمد بن أبي حميد، وقد تابعه عبد الله بن لهيعة، وهي متابعة قاصرة

لموسى بن وردان السابق، فيرتقي الإسناد إلى حسن لغيره.

قال الترمذي: (حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ⁽¹⁾)، وحسنه الألباني⁽²⁾.

٢٢٨ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهَا مِنْ حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْإِنْصِرَافِ مِنْهَا"، فَرَوَاهُ

التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ)، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّ مَدَارَهُ عَلَى كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا

عَلَى ضَعْفِهِ، وَتَرَكَ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ⁽³⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا

كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُرْنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ⁽⁴⁾، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ»، قَالُوا:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّهُ سَاعَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى انْصِرَافِ مِنْهَا»⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁶⁾، وعنه ابن ماجه⁽⁷⁾، وعبد بن حميد في منتخبه⁽⁸⁾، عن خالد بن

مخلد، وابن قانع⁽⁹⁾، والطبراني من طريق إسماعيل بن أبي أويس⁽¹⁰⁾، كلاهما عن كثير بن عبد

الله به بنحوه.

(1) سنن الترمذي (٢/ ٣٦٠)، ح ٤٨٩.

(2) صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٢٦٧).

(3) المجموع شرح المذهب (٤/ ٥٥٠).

(4) جده: هو عمرو بن عوف بن زيد، أبو عبد الله، أحد البگائين. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة

(٤/ ٥٥٢).

(5) سنن الترمذي (٢/ ٣٦١)، ح ٤٩٠.

(6) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٧٧)، ح ٥٥١٥.

(7) سنن ابن ماجه (١/ ٣٦٠)، ح ١١٣٨.

(8) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ١٢٠، ح ٢٩١.

(9) معجم الصحابة (٢/ ١٩٨).

(10) الدعاء ص ٧١، ح ١٨٢.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. كَثِيرُ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ الْمُزْنِيِّ: ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب^(١).

٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ الْمُزْنِيِّ: مقبول^(٢).

ذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، وقال الذهبي: وثق^(٤)، وقال في الميزان: (ما روى عنه سوى ابنه كثير - أحد التفلى-)^(٥).

قال الباحث: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: عدم متابعة عبد الله بن عمرو بن عوف.

الثاني: ضعف كثير بن عبد الله بن عمرو.

قال الترمذي: (حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)^(٦)، وقال الألباني: (ضعيف جداً)^(٧).

٢٢٩ - قال الشيرازي: (رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى الْمَيْتِ أَرْبَعًا، وَقَرَأَ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ")، وقال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ، فَرَوَاهُ هَكَذَا الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ، وَمُخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ - شَيْخِ الشَّافِعِيِّ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، عَنْ الشَّافِعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِبْرَاهِيمُ هَذَا ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا يَصِحُّ الْاِحْتِجَاجُ بِحَدِيثِهِ)^(٨).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٦٠.

(٢) تقريب التهذيب ص ٣١٦.

(٣) الثقات (٥ / ٤١).

(٤) الكاشف (١ / ٥٨٠).

(٥) ميزان الاعتدال (٢ / ٤٦٧).

(٦) سنن الترمذي (٢ / ٣٦١)، ح ٤٩٠.

(٧) ضعيف سنن الترمذي ص ٥٥.

(٨) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٢٩).

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَبَّرَ عَلَى الْمَيِّتِ أَرْبَعًا، وَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ الْأُولَى»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم⁽²⁾، وأبو نعيم الأصبهاني⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طريق الشافعي به بنحوه، عدا البيهقي بمثله، وأحمد من طريق الحسن بن موسى الأشيب عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس عن جابر بن عبد الله، وذكر الأمر بالتكبير أربعاً⁽⁵⁾، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق أبي هريرة عن جابر بن عبد الله، وفيه التكبير على الجنائز أربعاً⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

١. إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ: متروك⁽⁷⁾.
٢. أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة⁽⁸⁾.
- وثقه العجلي، وزاد: جازئ الحديث⁽⁹⁾، ويعقوب بن شيبة⁽¹⁰⁾، والترمذي⁽¹¹⁾: صدوق، زاد: يعقوب: (وفي حديثه ضعف شديد جداً)، وزاد الترمذي: (وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه).
- وقال الساجي: (كان من أهل الصدق، ولم يكن بمتقن في الحديث، لم يُحَدِّثْ عنه مالك ولا يحيى بن سعيد)⁽¹²⁾.

(1) الأم (١ / ٣٠٨).

(2) المستدرک علی الصحیحین (١ / ٥١٠)، ح ١٣٢٥.

(3) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩ / ١٥٩).

(4) السنن الكبرى (٤ / ٦٣)، ح ٦٩٥٨.

(5) مسند أحمد (٢٢ / ٤٦٠)، ح ١٤٦١٧.

(6) تاريخ أصبهان (١ / ٢٠٤).

(7) تقريب التهذيب ص ٩٣.

(8) تقريب التهذيب ص ٣٢١.

(9) معرفة الثقات (٢ / ٥٧).

(10) تاريخ دمشق (٣٢ / ٢٦١).

(11) سنن الترمذي (١ / ٨).

(12) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٧٨).

وقال الفلاس: (سمعت يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي يُحدِّثان عنه)⁽¹⁾.
وقال البخاري: (كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي يحتجون بحديثه، وهو مقارب الحديث)⁽²⁾، وابن عدي: (روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، ويكتب حديثه)⁽³⁾.
وقال سفيان بن عيينة: (كان في حفظه شيءٌ، فكرهت أن أُلقيَهُ)⁽⁴⁾، وابن سعد: (كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم)⁽⁵⁾.
وقال يحيى بن معين: (ضعيفٌ في كل أمره)⁽⁶⁾، وفي موضع: (ليس بذلك)⁽⁷⁾، وفي موضع: (لا يحتج بحديثه)⁽⁸⁾، وقال مسلم بن الحجاج: (قلت ليحيى بن معين: عبد الله بن محمد بن عقيل أحب إليك، أو عاصم بن عبيد الله؟ فقال: ما أحب واحداً منهما في الحديث)⁽⁹⁾.
وضَعَّفَهُ ابن المديني⁽¹⁰⁾، وقال الجوزجاني: (تُوَقِّفَ عنه، عامة ما يروي غريب)⁽¹¹⁾، وأحمد بن حنبل: (منكر الحديث)⁽¹²⁾.
وسئل أبو زرعة: (عاصم بن عبيد الله أحب إليك، أم ابن عقيل؟ فقال: ابن عقيل يُختلف عنه في الأسانيد، وعاصم: منكر الحديث في الأصل)⁽¹³⁾، وأبو حاتم: (لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه، وهو أحب إليَّ من تمام بن نجيح)⁽¹⁴⁾.
وضَعَفَهُ النسائي⁽¹⁵⁾، وقال ابن خزيمة: (لا أحتج به؛ لسوء حفظه)⁽¹⁶⁾.

(1) الجرح والتعديل (٥ / ١٥٤).

(2) سنن الترمذي (١ / ٨).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٢٩).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ١٥٤).

(5) الطبقات الكبير (٧ / ٤٨١).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ١٥٤).

(7) المصدر نفسه.

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٢٥٧).

(9) الجرح والتعديل (٥ / ١٥٤).

(10) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ٨٨.

(11) أحوال الرجال ص ١٣٨.

(12) تاريخ دمشق (٣٢ / ٢٦٥).

(13) الجرح والتعديل (٥ / ١٥٤).

(14) المصدر نفسه.

(15) تهذيب الكمال (١٦ / ٨٤).

(16) تاريخ دمشق (٣٢ / ٢٦٦).

وقال ابن حبان: (كان من سادات المسلمين، من فقهاء أهل البيت، وقُرَّائهم، إلا أنه كان رديء الحفظ، كان يحدث على التوهم، فيجئ بالخبر على غير سننه، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها، والاحتجاج بضعدها)⁽¹⁾، والحاكم أبو أحمد: (كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم يحتجان بحديثه، ليس بذاك المتين المعتمد)⁽²⁾، وقال الحاكم: (ساء حفظه فَحَدَّثَ على التخمين)⁽³⁾.

وكان مالك بن أنس لا يروي عنه⁽⁴⁾، وقال علي بن المديني: (لم يُدخِلْ مالكٌ في كتبه ابن عقيل، ولا ابن أبي فروة)⁽⁵⁾، وقال البيهقي: (لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مُخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ الْإِحْتِجَاجِ بِرِوَايَاتِهِ)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق سيئ الحفظ.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المتروك، وأما رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير فضعيفة لأجل ابن لهيعة فهو صدوق خلط بعد احتراق كتبه⁽⁷⁾، ورواية أبي هريرة عن جابر فيها مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَفْوَةَ الْمِصْبِيِّ، ولم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل.

٢٣٠ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا نَسَوَتْهُ جُلُوسٌ، قَالَ: مَا تَجْلِسُنَ؟ قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الْجِنَازَةَ، قَالَ: هَلْ تَعْسِلُنَ؟ قُلْنَ: لَا، قَالَ: هَلْ تَحْمِلُنَ؟ قُلْنَ: لَا، قَالَ: هَلْ تُدَلِّينَ فِيمَنْ يُدَلِّي؟ قُلْنَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلْمَانَ الْأَزْرَقِيِّ، وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ تَضْعِيفَهُ عَنْ أَعْلَامِ هَذَا الْفَنِّ)⁽⁸⁾.

(1) المجروحين (٢ / ٣).

(2) تاريخ دمشق (٣٢ / ٢٥٨).

(3) سؤالات السجزي للحاكم ص ١٠٤.

(4) تهذيب الكمال (١٦ / ٨٠).

(5) تاريخ دمشق (٣٢ / ٢٦٢).

(6) السنن الكبرى (١ / ٣٦١).

(7) تقريب التهذيب ص ٣١٩.

(8) المجموع شرح المهذب (٥ / ٢٧٧).

نص الحديث:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ دِينَارِ أَبِي عَمَرَ، عَنِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ، فَقَالَ: «مَا يُجْلِسُنَّ؟» قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الْجِنَازَةَ، قَالَ: «هَلْ تَغْسِلُنَّ؟» قُلْنَ: لَا، قَالَ: «هَلْ تَحْمِلُنَّ؟» قُلْنَ: لَا، قَالَ: «هَلْ تُدْلِيْنَ فِيْمَنْ يُدْلِي؟» قُلْنَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ (1) غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ» (2).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار من طريق إسحاق بن منصور، وذكر بعض الحديث (3)، وابن شاهين من طريق عبد الله بن رجاء بنحوه (4)، والبيهقي من طريق أسود بن عامر بنحوه (5)، ثلاثتهم عن إسرائيل بن يونس به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى: تقدم في الحديث رقم: (٥١)، أنه صدوق له أوهام، مدلس من الثالثة، ولا بد من التصريح بالسماع.
 ٢. أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ: تقدم في الحديث رقم: (٢١٤)، أنه صدوق.
 ٣. إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَلْمَانَ الْأَزْرَقِيُّ: ضعيف (6).
 ٤. أَبُو عَمَرَ دِينَارِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْبَزَارِ: صالح الحديث، رمي بالرفض (7).
- وثقه وكيع (8)، وذكره ابن حبان في الثقات (9)، وقال أبو حاتم: (ليس بالمشهور) (10).

(1) مأزورات: آثام. النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٩ / ٥).

(2) سنن ابن ماجه (١ / ٥٠٢)، ح ١٥٧٨.

(3) مسند البزار (٢ / ٢٤٩)، ح ٦٥٣.

(4) ناسخ الحديث ومنسوخه ص ٢٧٧، ح ٣١١.

(5) السنن الكبرى (٤ / ١٢٩)، ح ٧٢٠١.

(6) تقريب التهذيب ص ١٠٧.

(7) تقريب التهذيب ص ٢٠٢.

(8) الجرح والتعديل (٣ / ٤٣٠).

(9) الثقات (٦ / ٢٨٩).

(10) الجرح والتعديل (٣ / ٤٣٠).

وقال البخاري: (يقال: كَانَ مُخْتَارِيًا - من شرطة المختار بن عبيد الثقفي-) (1)، وبهذا قال الخليلي، وزاد: (كذاب) (2)، وقال الأزدي: (متروك) (3).
قال الباحث: أنسب الأقوال قول ابن حجر.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف إسماعيل بن سلمان الأزرق، وأما عن تدليس محمد بن المصفي فقد صرح بالسماح في هذه الرواية، وتابعه إسرائيل بن يونس متابعة قاصرة. وضعفه الألباني (4).

٢٣١ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: "اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا"، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ) (5).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّحْدُ (6) لَنَا، وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا» (7).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي عن محمد بن العلاء الهمداني، وعبد الرحمن بن يوسف الكوفي، ويوسف بن موسى القطان (8)، والنسائي عن عبد الله بن محمد الأذرمي (9)، وابن ماجه عن محمد ابن عبد الله بن نمير (10)، خمستهم عن حَكَّامِ بْنِ سَلَمٍ به بمثله، والطبري من طريق هارون بن المغيرة، ومهران بن أبي عمر، كلاهما عن علي بن عبد الأعلى به بمثله (11).

(1) التاريخ الكبير (٣ / ٢٤٦).

(2) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ٢٨٩). ولم أجد في الإرشاد.

(3) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ٢٨٩).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٦ / ٢٦٢).

(5) المجموع شرح المذهب (٥ / ٢٨٦).

(6) اللحد: الشق الذي يُعمل في جانب القبر لموضع الميت؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِيلَ عَنْ وَسْطِ الْقَبْرِ إِلَى جَانِبِهِ. النهاية في

غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٣٦).

(7) سنن أبي داود (٣ / ٢١٣)، ح ٣٢٠٨.

(8) سنن الترمذي (٣ / ٣٥٤)، ح ١٠٤٥.

(9) سنن النسائي (٤ / ٨٠)، ح ٢٠٠٩.

(10) سنن ابن ماجه (١ / ٤٩٦)، ح ١٥٥٤.

(11) تهذيب الآثار (٢ / ٥٣٢)، ح ٧٦١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى بنِ عامر: صدوق، ربما وهم⁽¹⁾.

وثقه البخاري⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾.

وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال أحمد، والنسائي: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽⁵⁾، والذهبي:

(صدوق)⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي)⁽⁷⁾، والدارقطني: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. عَبْدُ الْأَعْلَى بنُ عامرٍ: صدوق يهيم⁽⁹⁾.

وثقه الفسوي، وزاد: (في حديثه لين)، وفي موضع: (يُضَعَّفُ، يَقُولُونَ: إِنَّمَا هُوَ

صَحِيفَةٌ)⁽¹⁰⁾.

وَصَحَّحَ الطَّبْرِيُّ لَهُ حَدِيثًا⁽¹¹⁾، وَصَحَّحَ لَهُ الْحَاكِمُ⁽¹²⁾، وَحَسَّنَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ⁽¹³⁾، وَقَالَ

الساجي: (صدوق يهيم)⁽¹⁴⁾.

وقال يحيى القطان: (تعرف وتكرر)⁽¹⁵⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (سألت سفيان عن

حديث عبد الأعلى فقال: كنا نرى أنها من كتاب ابن الحنفية، ولم يسمع منه شيئاً)⁽¹⁶⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٠٣.

(2) سنن الترمذي (١ / ٢٥٧).

(3) المصدر نفسه (٥ / ٢٠).

(4) الثقات (٧ / ٢١٤).

(5) العطل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٨٣)، تهذيب الكمال (٢١ / ٤٥).

(6) الكاشف (٢ / ٤٣).

(7) الجرح والتعديل (٦ / ١٩٦).

(8) العطل الواردة في الأحاديث النبوية (١ / ١٨٥).

(9) تقريب التهذيب ص ٣٣١.

(10) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٦٢، ١٨١).

(11) تهذيب التهذيب (٦ / ٩٥).

(12) المستدرک على الصحيحين (٤ / ٣٩٣).

(13) سنن الترمذي (٣ / ٦١٤).

(14) تهذيب التهذيب (٦ / ٩٥).

(15) الضعفاء الكبير (٣ / ٥٨).

(16) الجرح والتعديل (٦ / ٢٦).

وقال الفلاس: (كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه، وكان يحيى يحدثنا عنه)⁽¹⁾.
وقال ابن سعد: (كان ضعيفاً في الحديث)⁽²⁾، ويحيى بن معين: (ليس بذاك القوي)⁽³⁾،
وكذا قال النسائي⁽⁴⁾، وفي موضع للنسائي: (ليس بالقوي، ويكتب حديثه)⁽⁵⁾.
وقال أحمد⁽⁶⁾، وأبو زرعة⁽⁷⁾: (ضعيف الحديث)، زاد أبو زرعة: (ربما رفع الحديث،
وربما وقفه).

وقال أبو حاتم: (ليس بقويّ)، فسأله ابنه عما يروي عن ابن الحنفية عن عليّ - رضي
الله عنه -؟ قال: (شبه ريح، لم يصحها، قلت له: لم؟ قال: وقع إليه كتاب الحارث الأعور)⁽⁸⁾.
وقال ابن حبان: (كان ممن يخطئ، ويقلب، فكثير ذلك في قلة روايته، فلا يعجبني
الاحتجاج به إذا انفرد، على أن الثوري كان شديد الحمل عليه)⁽⁹⁾، وابن عدي: (حدث عنه
الثقات، ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية، وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء لا يتابع
عليها)⁽¹⁰⁾.

وقال الدارقطني: (يعتبر به)⁽¹¹⁾، وفي موضع: (ليس بالقوي عندهم)⁽¹²⁾، وأبو علي
الكرائبيسي: (كان من أوهى الناس)⁽¹³⁾.

قال الباحث: أولى الأقوال فيه أنه صدوق يهمل، كما قال ابن حجر، وفي روايته عن ابن
الحنفية انقطاع.

(1) المصدر نفسه.

(2) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٣).

(3) الجرح والتعديل (٦ / ٢٦).

(4) الضعفاء والمتركون ص ٢٠٩.

(5) تهذيب الكمال (١٦ / ٣٥٥).

(6) الجرح والتعديل (٦ / ٢٦).

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر السابق.

(9) المجروحين (٢ / ١٥٥).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣١٦).

(11) تهذيب التهذيب (٦ / ٩٥).

(12) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢ / ١٠٥).

(13) تهذيب التهذيب (٦ / ٩٥).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل عبد الأعلى بن عامر، وهو صدوق يهم، ولم يتابع على حديثه، وأما عن حَكَّامِ بْنِ سَلْمٍ، فهو ثقة، له غرائب⁽¹⁾، فقد تابعه هارون بن المغيرة، ومهران بن أبي عمر.

قال الترمذي: (وفي الباب عن جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)⁽²⁾، وصححه الألباني⁽³⁾.

٢٣٢ - قال النووي: (عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ الصَّدَقَةَ لِتُطْفِئَ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتُدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ)، ثم قال النووي: (في إسناده عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى الْخَزَّازِ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾(5).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى الْخَزَّازِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لِتُطْفِئَ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتُدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ»⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان عن محمد بن عبيد الله الكلاعي، والحسين بن عبد الله القطان⁽⁷⁾، والبيهقي من طريق محمد بن غالب بن حرب⁽⁸⁾، ثلاثتهم عن عقبة بن مكرم به بمثله، وابن ماجه من طريق عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط عن أبي الزناد عن أنس بن مالك بلفظ: " الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ"⁽⁹⁾، وأبو يعلى من طريق صالح المرِّي بلفظ: "إِنَّ الصَّدَقَةَ، وَصِلَةَ الرَّحِمِ، يَزِيدُ اللَّهُ بِهَا فِي الْعُمْرِ، وَيُدْفَعُ بِهَا مِيتَةَ السُّوءِ، وَيُدْفَعُ اللَّهُ بِهَا الْمَكْرُوهَ، وَالْمَحْدُورَ"⁽¹⁰⁾، والبيهقي من طريق واقد

(1) تقريب التهذيب ص ١٧٤.

(2) سنن الترمذي (٣/ ٣٥٤)، ح ١٠٤٥٥.

(3) صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٩٦٤).

(4) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٢٧).

(5) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٨).

(6) سنن الترمذي (٣/ ٤٣)، ح ٦٦٤.

(7) صحيح ابن حبان (٨/ ١٠٣)، ح ٣٣٠٩.

(8) شعب الإيمان (٥/ ٥١)، ح ٣٠٨٠.

(9) سنن ابن ماجه (٢/ ١٤٠٨)، ح ٤٢١٠.

(10) مسند أبي يعلى (٧/ ١٣٩)، ح ٤١٠٤.

ابن سلامة بلفظ: " الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ"⁽¹⁾، كلاهما عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى الْخَزَّازُ: ضعيف⁽²⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل عبد الله بن عيسى الضعيف، وأما عن متابعات الحديث فطريق ابن ماجه فيها عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط، وهو متروك⁽³⁾، وطريق أبي يعلى، والبيهقي فيها يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف⁽⁴⁾، فالإسناد حسن لغيره؛ لأجل يزيد بن أبان.

٢٣٣- قال النووي: (وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ قُولُوا شَهْرُ رَمَضَانَ". وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ: ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَالضَّعْفُ فِيهِ بَيِّنٌ؛ فَإِنَّ مِنْ رَوَاتِهِ نَجِيحِ السَّنَدِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، سَيِّئُ الْحِفْظِ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال ابن عدي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ"⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق ابن عدي بمثله⁽⁷⁾، والجورقاني من طريق الحارث بن عبد الله الحارثي عن نجيح السندي به بتقديم وتأخير⁽⁸⁾، والبيهقي من طريق محمد بن بكار عن نجيح السندي عن محمد بن كعب من قوله بمثله⁽⁹⁾.

(1) شعب الإيمان (٩/ ١٢)، ح ٦١٨٦.

(2) تقريب التهذيب ص ٣١٧.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٤٠.

(4) تقريب التهذيب ص ٥٩٩.

(5) المجموع شرح المذهب (٦/ ٢٤٨).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣١٣).

(7) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٩)، ح ٧٩٠٤.

(8) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٢/ ١١٣)، ح ٤٧٥.

(9) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٩)، ح ٧٩٠٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرَ نَجِيحِ السُّنْدِيِّ: صدوق^(١).

وثقه أَبُو يَعْلَى^(٢)، وقال الذهبي: (صدوق)^(٣)، وقال أبو حاتم: (كُتِبَتْ عَنْهُ، وَمَحَلُّهُ الصَّدَقِ)^(٤)، وسئل ابن معين: (النَّضْرُ بْنُ مَنْصُورِ الْعَنْزِيِّ: تَعْرِفُهُ، يَرْوِي عَنْهُ ابْنُ أَبِي مَعْشَرَ، عَنْ أَبِي الْجُنُوبِ، عَنْ عَلِيٍّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ حَمَالَةُ الْحَطْبِ)^(٥)، والخليلي: (يتفرد بأحاديث، وأمسك الشافعي عن الرواية عنه)^(٦)، وعبد الحق الإشبيلي: (مَنْ ضَعَّفَهُ أَكْثَرَ مِمَّنْ وَثَّقَهُ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يَكْتَبُ حَدِيثَهُ)^(٧)، وابن القطان: (لا تُعْرَفُ لَهُ حَالٌ)^(٨).

قال الباحث: صدوق.

٢. أَبُو مَعْشَرَ نَجِيحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّنْدِيِّ: ضعيف، أسنَّ، واختلط^(٩).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف نجيح بن عبد الرحمن السُّنْدِيِّ، ويرى البيهقي أن الأشبه أنه عن نجيح بن عبد الرحمن عن محمد بن كعب بن قولة، وقد أخرجها بسنده كما سبق في التخريج.

٢٣٤ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُؤُلَاءِ... وَبِحَدِيثِ سُؤَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا اِغْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ". رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ سُؤَيْدٌ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، قُلْتُ: وَسُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ)^(١٠).

(١) تقريب التهذيب ص ٥١٠.

(٢) تاريخ بغداد (٩٧ / ٤).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٥ / ٤).

(٤) الجرح والتعديل (١١٠ / ٨).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٢٠.

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣٧٤ / ١٠).

(٧) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٢٣٤ / ٣).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) تقريب التهذيب ص ٥٥٩.

(١٠) المجموع شرح المهذب (٤٨٧ / ٦).

نص الحديث:

قال الدارقطني: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَيْرٍ بْنُ يُونُسَ فِي الْإِجَازَةِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ هَاشِمٍ حَدَّثَهُمْ، ثنا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا اِعْتَكَاكَ إِلَّا بِصِيَامٍ». تَفَرَّدَ بِهِ سُؤَيْدٌ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ (1).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم (2)، والبيهقي عنه (3)، عن أبي علي الحسين بن علي النيسابوري عن أحمد ابن عمير بن يوسف به بمثله، والبيهقي من طريق عطاء بن أبي رباح عن عائشة بنحوه موقوفاً (4).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمِ بْنِ سَعِيدِ الْقُرَشِيِّ الْبَعْلَبَكِيِّ: صدوق (5).
- ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يغرب) (6)، وقال النسائي: (لا بأس به) (7)، ومسلمة ابن قاسم (8)، والذهبي: (صدوق) (9)، زاد مسلمة: (مشهور) (10).
- قال الباحث: صدوق.
٢. سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشْقِيُّ: ضعيف جداً (11).
٣. سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنِ الوَاسِطِيِّ: ثقة في غير الزهري باتفاقهم (12).

(1) سنن الدارقطني (٣/ ١٨٤)، ح ٢٣٥٦.

(2) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٦٠٦)، ح ١٦٠٥.

(3) السنن الكبرى (٤/ ٥٢١)، ح ٨٥٨٠.

(4) السنن الكبرى (٤/ ٥٢١)، ح ٨٥٨١.

(5) تقريب التهذيب ص ٥١١.

(6) الثقات (٩/ ١١٨).

(7) تسمية الشيوخ ص ٥٢.

(8) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٩٥).

(9) الكاشف (٢/ ٢٢٧).

(10) ورد في إكمال تهذيب الكمال قول مشهور فقط بدون صدوق. انظر: (١٠/ ٣٧٨).

(11) تقريب التهذيب ص ٢٦٠.

(12) تقريب التهذيب ص ٢٤٤.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً مرفوعاً؛ لضعف سويد بن عبد العزيز الشديد، يضاف إلى ذلك ضعف رواية سفيان بن حسين في الزهري.

والحديث ثبت موقوفاً عن عائشة، كما ثبت مقطوعاً من كلام الزهري، فقد قال الدارقطني: (وَهَذَا إِنَّمَا يُحْفَظُ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ، قَالَهُ بِعَقِبِ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي قِصَّةِ الْمُعْتَكِفِ، فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: سُنَّةٌ مَنْ يَعْتَكِفُ أَنْ يَصُومَ)⁽¹⁾.

٢٣٥ - قال النووي: (اِحْتَجَّ أَصْحَابُنَا أَيْضًا بِأَشْيَاءَ ضَعِيفَةِ الْإِسْنَادِ: مِنْهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ: " كَانِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ، وَلَا يُعْرَجُ يَسْأَلُ عَنْهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ فِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ - قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ، وَلَا يُعْرَجُ يَسْأَلُ عَنْهُ»، وَقَالَ ابْنُ عِيسَى: قَالَتْ: «إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُ الْمَرِيضَ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي داود بمثله⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك⁽⁵⁾، وقد تقدمت دراسته

في حديث رقم: (٤٧).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لاختلاط الليث بن سليم، ولم يتابع على حديثه.

(1) تعليقات الدارقطني على المجروحين ص ١١٨.

(2) المجموع شرح المذهب (٦ / ٥١٢).

(3) سنن أبي داود (٢ / ٣٣٣)، ح ٢٤٧٢.

(4) معرفة السنن والآثار (٦ / ٤٠٠)، ح ٩١١٠، السنن الكبرى (٤ / ٥٢٦)، ح ٨٥٩٥.

(5) تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

٢٣٦ - قال النووي: (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هِيَ حَلَالٌ، قَالَ الشَّامِيُّ: إِنَّ أَبَاكَ قَدْ نَهَى عَنْهَا، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا، وَصَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: لَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ فِي بَعْضِ نُسَخِ التِّرْمِذِيِّ قَوْلُهُ: " حَدِيثٌ حَسَنٌ " (1).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ طَاوُوسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَثْمَانُ، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ» (2).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس به بمثله (3)، وأحمد بمثله (4)، والطحاوي بنحوه (5) من طريق سفيان الثوري، وأحمد من طريق عبد الواحد بن زياد بنحوه، وفيه زيادة (6)، والطحاوي من طريق محمد بن إبراهيم المروزي بنحوه (7)، والطبراني من طريق شريك النخعي بنحوه، وليس فيه نهى معاوية عن التمتع (8)، كلاهما عن ليث ابن أبي سليم به. وأخرجه النسائي من طريق هشام بن حجير بتمتع الرسول، ونهى معاوية عن ذلك (9)، والبخاري من طريق عبد الله بن سعيد عن عبد الله بن إدريس عن ليث بن أبي سليم، عن طائوس بن كيسان، ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، وليس فيه: تمتع عثمان (10)، أربعتهم: (هشام - طائوس - مجاهد - عطاء)، عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -.

(1) المجموع شرح المذهب (٧ / ١٥٥).

(2) سنن الترمذي (٣ / ١٧٥)، ح ٨٢٢.

(3) مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ٢٢٨)، ح ١٣٦٩٩.

(4) مسند أحمد (٥ / ٦٤)، ح ٢٨٧٧.

(5) شرح معاني الآثار (٢ / ١٤١)، ح ٣٦٦١.

(6) مسند أحمد (٤ / ٤٠٦)، ح ٢٦٦٤.

(7) شرح معاني الآثار (٢ / ١٤١)، ح ٣٦٦٠.

(8) المعجم الكبير للطبراني (١١ / ٣٧)، ح ١٠٩٦٥.

(9) السنن الكبرى للنسائي (٤ / ٤٨)، ح ٣٧٠٣.

(10) مسند البخاري (١١ / ١٤٤)، ح ٤٨٧٤.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك⁽¹⁾، وقد تقدمت دراسته في حديث رقم: (٤٧).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لاختلاط ليث بن أبي سليم، وقد رواه عن ثلاثة عن ابن عباس، وأما من تابعه فقد تابعه هشام بن حجير بتمتع الرسول، ونهي معاوية عن ذلك، فيرتقي الإسناد إلى حسن لغيره.

٢٣٧ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ»⁽²⁾). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدِ بْنِ زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ»⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي عن محمد بن العلاء الهمداني بنحوه⁽⁵⁾، وأحمد بمثله⁽⁶⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁷⁾، كلاهما: (محمد بن علاء - أحمد بن حنبل)، عن وكيع بن الجراح به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

يزيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: ضعيفٌ، كبير فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً⁽⁸⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

(2) العقيق: بطن وادي ذي الحليفة وهو الأقرب منها - أي المدينة-، وهو الذي جاء فيه أنه مهلُ أهل العراق من

ذات عرق. معجم البلدان (٤ / ١٣٩).

(3) المجموع شرح المهذب (٧ / ١٩٤، ١٩٥).

(4) سنن أبي داود (٢ / ١٤٣)، ح ١٧٤٠.

(5) سنن الترمذي (٣ / ١٨٥)، ح ٨٣٢.

(6) مسند أحمد (٥ / ٢٧٦)، ح ٣٢٠٥.

(7) السنن الكبرى (٥ / ٤٢)، ح ٨٩١٨.

(8) تقريب التهذيب ص ٦٠١.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: ضعف يزيد بن أبي زياد.

الثاني: الانقطاع بين محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وجدّه، فقد قال ابن حجر

عنه: (ثقة، لم يثبت سماعه من جده)⁽¹⁾.

٢٣٨ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِالْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، قَالُوا: «إِنَّمَا طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاكِبًا لِشُكْوَى عَرَضَتْ لَهُ». كَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ)، ثم قال: (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي «فَطَافَ عَلَيَّ رَاكِبًا كُلَّمَا أَتَى عَلَيَّ الرُّكْنَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ، أَنَاخَ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد بنحوه، وخالد الطحان بنحوه، وفيه زيادة التكبير، وإبراهيم بن طهمان، وفيه زيادة التكبير، وزيادة أخرى، ثلاثتهم عن خالد الحذاء عن عكرمة⁽⁴⁾، ومسلم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بنحوه⁽⁵⁾، الاثنان عن ابن عباس، وليس في كل هذه الطرق أنه يشتكي، ولا صلاة ركعتين.

وأحمد من طريق يزيد بن عطاء⁽⁶⁾، وابن أبي شيبة من طريق محمد بن فضيل⁽⁷⁾، والطبري من طريق عبد الله بن إدريس، وعبد الرحيم بن سليمان، وهشيم بن بشير⁽⁸⁾، خمستهم عن يزيد بن أبي زياد به بنحوه، وليس في رواية هشيم، وابن إدريس صلاة ركعتين.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٩٧.

(2) المجموع شرح المذهب (٨ / ٢٧، ٢٨).

(3) سنن أبي داود (٢ / ١٧٧)، ح ١٨٨١.

(4) صحيح البخاري (٢ / ١٥٢)، ح ١٦١٢، (٢ / ١٥٥)، ح ١٦٣٢، (٧ / ٥١)، ح ٥٢٩٣.

(5) صحيح مسلم (٢ / ٩٢٦)، ح ٢٥٣.

(6) مسند أحمد (٤ / ٤٩٣)، ح ٢٧٧٢.

(7) مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ١٧٠)، ح ١٣١٣٩.

(8) تهذيب الآثار (١ / ٥٨، ٥٩)، ح ٥٦، ٥٩، ٦٠.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

يزيدُ بنُ أبي زياد: ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً⁽¹⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، لوجود يزيد بن أبي زياد، وقد توبع على روايته إلا كلمة: "يشتكى"، وصلاة الركعتين، فالإسناد حسن لغيره بدونهما، وقد وردت علة طوافه ركباً من طريق صالح مولى التوأمة عن ابن عباس حيث قال: طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَصُدَّ النَّاسَ عَنْهُ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنِهِ»⁽²⁾، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن مسلم بن تدرس عن جابر بن عبد الله حيث ذكر علة ذلك فقال: «طَافَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِحْجَنِهِ، لِأَنْ يَرَاهُ النَّاسُ، وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشُوهُ»⁽³⁾، وأما صلاة الركعتين فقد ثبتت من رواية جابر أيضاً⁽⁴⁾.

٢٣٩ - قال النووي: (وفي رواية للشافعي، والبيهقي، عن إبراهيم بن محمد بن يحيى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه راح إلى الموقف، فخطب الناس الخطبة الأولى، ثم أذن بلال، ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية، ففرغ من الخطبة الثانية، وبلال من الأذان، ثم أقام بلال، فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر". قال البيهقي: (تفرد بهذا إبراهيم بن محمد بن يحيى)، قلت: (وهو ضعيف لا يحتج به، إنما ذكرته لأبين حال حديثه هذا)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر في حجة الإسلام، قال: "فراح النبي صلى الله عليه وسلم إلى الموقف بعرفة، فخطب الناس الخطبة الأولى، ثم أذن بلال، ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية، ففرغ من الخطبة وبلال من الأذان، ثم أقام بلال فصلى الظهر، ثم أقام بلال فصلى العصر"⁽⁶⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٦٠١.

(2) مصنف عبد الرزاق (٥/ ٤٣)، ح ٨٩٣٥.

(3) صحيح مسلم (٢/ ٩٢٦)، ح ٢٥٤٤.

(4) صحيح ابن حبان (٩/ ٢٥٠)، ح ٣٩٤٣.

(5) المجموع شرح المهذب (٨/ ٩١).

(6) مسند الشافعي (٢/ ٢٦٧)، ح ٩٨٩.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهِ طَوِيلًا، وَفِيهِ: " ثُمَّ أَدْنَى، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا"⁽¹⁾، والبيهقي من طريق الشافعي به بمثله⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: متروك⁽³⁾.

٢. جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بالصادق: وقد توصل الباحث في الحديث رقم: (٢٠) إلى أنه صدوق إمام.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المتروك، وقد روى له مقرونًا بمبهمين لم يبين أسماءهم، وقد قال البيهقي: (تَقَرَّدَ بِهِدَا النَّقْصِيلِ إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى، وَفِي حَدِيثِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَطَبَ، ثُمَّ أَدْنَى بِلَالٍ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ أَخْذِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ)⁽⁴⁾.

٢٤٠ - قال النووي: (وَاحتج أصحابنا بالحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن عرنة"، وهو حديث ضعيف. رواه ابن ماجه من رواية جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ضعيف جدًا؛ لأن فيه القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وأجمعوا على تضعيف القاسم هذا)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عَرْنَةَ، وَكُلُّ الْمُرْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ، وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ، وَكُلُّ مَنَى مَنَحْرٍ، إِلَّا مَا وَرَاءَ الْعَقَبَةِ»⁽⁶⁾.

(1) صحيح مسلم (٢/ ٨٨٦)، ح ١٤٧.

(2) السنن الكبرى (٥/ ١٨٥)، ح ٩٤٥٥.

(3) تقريب التهذيب ص ٩٣.

(4) السنن الكبرى (٥/ ١٨٥).

(5) المجموع شرح المذهب (٨/ ١٢٠).

(6) سنن ابن ماجه، (٢/ ١٠٠٢)، ح ٣٠١٢.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾ من طريق عطاء بن أبي رباح بنحوه، والنسائي⁽³⁾ من طريق محمد بن علي بن الحسين مختصراً، كلاهما عن جابر بن عبد الله.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. هشامُ بنِ عَمَّارِ الدمشقيُّ: سبق توثيقه في الحديث رقم: (١٠٣).

٢. القاسمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرِ بنِ حفصِ بنِ عاصمِ بنِ عمرِ بنِ الخطابِ العُمريُّ: متروك، رماه أحمد بالكذب⁽⁴⁾.

الحكم على الحديث:

إسناده منكر؛ لوجود القاسم بن عبد الله المتروك.

٢٤١ - قال الشيرازي: (روى أبو سعيد قال: قلنا: يا رسول الله، إن هذه الجمار تُرمى كل عام، فنَحْتَسِبُ أنها تنقص، قال: أما إنه ما يُقبل منها يُرفع، ولولا ذلك لرأيتها مثل الجبال)، وقال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي رَفْعِ الْجَمَارِ، فَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ سِنَانِ الرَّهَاطِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ظَاهِرُ الضَّعْفِ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: ثنا الحسين بن إسماعيل، نا سعيد بن يحيى الأموي، نا أبي، نا يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن ابن أبي سعيد، عن أبي سعيد، قال: قلنا: يا رسول الله هذه الجمار التي يرمى بها كل عام فنحْتَسِبُ أنها تنقص، فقال: «إنه ما تُقبل منها يُرفع، ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال»⁽⁶⁾.

(1) سنن أبي داود، (٢/١٩٣)، ح ١٩٣٧.

(2) سنن ابن ماجه، (٢/١٠١٣)، ح ٣٠٤٨.

(3) سنن النسائي، (٥/٢٥٥)، ح ٣٠١٥.

(4) تقريب التهذيب ص ٤٥٠.

(5) المجموع شرح المذهب (٨/١٥٤، ١٥٨).

(6) سنن الدارقطني (٣/٣٧٤)، ح ٢٧٨٩.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني عن أحمد بن محمد الكندي⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، ومن طريقه البيهقي⁽³⁾ من طريق أحمد بن المبارك، كلاهما عن سعيد بن يحيى به بنحوه مرفوعاً، وقد بيّنت أن المبهم هو عبد الرحمن بن أبي سعيد، وابن أبي شيبة من طريق ابن أبي نعم عن أبي سعيد موقوفاً مختصراً⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يَحْيَى بن سعيد الأُمويُّ: صدوق يغرب⁽⁵⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁶⁾، وزاد: (كثير الحديث)، وأبو داود⁽⁷⁾، وزاد: (لا بأس به)، وابن معين⁽⁸⁾، وفي موضع: (من أهل الصدق، وليس به بأس)⁽⁹⁾، وابن عمار الموصلي⁽¹⁰⁾، والفسوي⁽¹¹⁾، والدارقطني⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾، وزاد: (يغرب عن الأعمش)، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾، وقال أحمد بن حنبل، والنسائي: (ليس به بأس)، زاد أحمد: (عنده عن الأعمش غرائب)⁽¹⁵⁾.

قال الباحث: ثقة، عنده عن الأعمش غرائب.

٢. يَزِيدُ بنُ سِنَانِ الرهاوي: ضعيف⁽¹⁶⁾.

(1) المعجم الأوسط (٢/ ٢٠٩)، ح ١٧٥٠.

(2) المستدرک على الصحيحين (١/ ٦٥٠)، ح ١٧٥٢.

(3) السنن الكبرى (٥/ ٢١٠)، ح ٩٥٤٥.

(4) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٣٩٩)، ح ١٥٣٣٥.

(5) تقريب التهذيب ص ٥٩٠.

(6) الطبقات الكبير (٩/ ٣٤١).

(7) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٩٦.

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٧٠).

(9) تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٨).

(10) المصدر نفسه (١٤/ ١٣٩).

(11) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٣).

(12) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٧٠.

(13) الكاشف (٢/ ٣٦٦).

(14) الثقات (٧/ ٥٩٩).

(15) تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٨، ١٣٩).

(16) تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف مرفوعاً؛ لضعف يزيد بن سنان الرهاوي، والصواب وقفه.

٢٤٢ - قال النووي: (وَأَمَّا قَوْلُهُ: رَوَتْ أُمُّ سَلْمَةَ قَالَتْ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي" إِلَى آخِرِهِ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدِهِمْ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ، عَنْ أُمِّهِ (1)، قَالَتْ: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَهُوَ رَاكِبٌ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ". هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِ كُتُبِ الْحَدِيثِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أُمِّهِ، وَيُقَالُ لَهَا: أُمُّ جُنْدُبٍ...، وَإِسْنَادُ حَدِيثِهَا هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ (2).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَهُوَ رَاكِبٌ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَرَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ يَسْتُرُهُ، فَسَأَلْتُ عَنِ الرَّجُلِ، فَقَالُوا: الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ، وَازْدَحَمَ النَّاسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا يَقْتُلْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَإِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَارْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخُدْفِ» (3).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق عبيدة السلماني، وذكر ركوب الرسول عند الجمرة، ورميه، ورمي الناس معه (4)، وابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر مرة بنحوه، وليس فيه: "لا يقتل بعضكم بعضاً"، وأخرى فيها استبطان الوادي، والتكبير مع كل حصاة (5)، ومن طريق عبد الرحيم بن سليمان، وفيه الرمي من بطن الوادي، وزيادة أخرى (6)، والبيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان بنحوه (7)، أربعتهم: (عبيدة - علي بن مسهر - عبد الرحيم - إبراهيم)، عن يزيد بن أبي زياد به، وأحمد من طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي يزيد مولى عبد الله بن

(1) أمه: أُمُّ جُنْدُبِ الْأَرْدِيَّةِ، وَهِيَ أُمُّ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ، أُسْلِمَتْ، وَبَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَتْ عَنْهُ. الطبقات الكبير (١٠ / ٢٩٠). وليس في كتب الصحابة سوى أنها أم سليمان.

(2) المجموع شرح المذهب (٨ / ١٥٧).

(3) سنن أبي داود (٢ / ٢٠٠)، ح ١٩٦٦.

(4) المصدر نفسه، ح ١٩٦٧.

(5) سنن ابن ماجه (٢ / ١٠٠٨)، ح ٣٠٢٨، ٣٠٣١.

(6) المصدر نفسه (٢ / ١١٦٨)، ح ٣٥٣٢.

(7) السنن الكبرى (٥ / ٢٠٨)، ح ٩٥٣٩.

الحارث⁽¹⁾، والليث بن سعد عن عبد الله بن شداد⁽²⁾، كلاهما عن أم جندب الأزديّة بنحوه، وليس في رواية الليث: " لا يقتل بعضكم بعضاً".

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِي المِصْبِيِّ: مقبول⁽³⁾.

وثقه أبو حاتم⁽⁴⁾، وابن قانع⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وسئل يحيى بن معين عنه فقال: كان رجلاً مسلماً، فقيل له: أهو ثقة؟ فقال: ما أراه يكذب⁽⁷⁾، وفي موضع: (جاء بِمَنَّاكِرٍ)⁽⁸⁾.

وقال العقيلي: (حَدَّثَ بِمَنَّاكِرٍ)⁽⁹⁾، وقال الأزدي: (له عن علي بن مسهر أحاديث لا يتابع عليها)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: ثقة، يتفرد خاصة عن علي بن مسهر.

٢. يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً⁽¹¹⁾.

٣. سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ: مقبول⁽¹²⁾.

وثقه الذهبي⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾، وقال ابن القطان: (مجهول)⁽¹⁵⁾.

قال الباحث: ثقة.

(1) مسند أحمد (٧٧ / ٤٥)، ح ٢٧١١٠.

(2) المصدر نفسه، ح ٢٧١١١.

(3) تقريب التهذيب ص ٩٤.

(4) الجرح والتعديل (٢ / ١٣٩).

(5) إكمال تهذيب الكمال (١ / ٢٩٧).

(6) الثقات (٨ / ٧١).

(7) تاريخ بغداد (٦ / ١٧٦).

(8) الضعفاء الكبير للعقيلي (١ / ٦٨).

(9) الضعفاء الكبير (١ / ٦٨).

(10) تهذيب التهذيب (١ / ١٦٩).

(11) تقريب التهذيب ص ٦٠١.

(12) تقريب التهذيب ص ٢٥٣.

(13) الكاشف (١ / ٤٦٣).

(14) الثقات (٤ / ٣١٤).

(15) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ٢٨٧).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبي زياد، وقد توبع، وكذلك توبع إبراهيم بن مهدي، فيرتقي إسناده إلى حسن لغيره.

٢٤٣ - قال الشيرازي: (روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِذَا رَمَيْتُمْ، وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ، وَاللَّبَاسُ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ")، وقال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جَدًّا، مِنْ رِوَايَةِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَقَالَ: "هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ"⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعُقَيْبَةِ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽³⁾، وابن راهويه⁽⁴⁾ عن محمد بن خازم عن حجاج بن أرطاة عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جهم عن عمرة به، وفيه زيادة: "ذبح وحلق"، وعن محمد بن خازم عن حجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا، وفيه زيادة: "ذبح وحلق"⁽⁵⁾، وابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا بمعناه⁽⁶⁾، والترمذي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ بِطَيْبٍ فِيهِ مِسْكٌ»⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الحجاج بن أرطاة: تقدم في الحديث رقم: (١٠٢) أنه صدوق كثير الخطأ، والتدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، فلا بد من التصريح بالسماع.

(1) المجموع شرح المذهب (٨ / ٢٢٥-٢٢٧).

(2) سنن أبي داود (٢ / ٢٠٢)، ح ١٩٧٨.

(3) مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ٢٣٨)، ح ١٣٨٠٦.

(4) مسند إسحاق بن راهويه (٢ / ٤٣٢)، ح ٩٩٧.

(5) مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ٢٣٨)، ح ١٣٨٠٥، مسند إسحاق بن راهويه (٢ / ٤٣٢)، ح ٩٩٦.

(6) مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ٢٣٩)، ح ١٣٨١٣.

(7) سنن الترمذي (٣ / ٢٥٠)، ح ٩١٧.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود الحجاج بن أرطاة كثير الخطأ، ويضاف إلى ذلك قول أبي داود أنه لم يسمع من الزهري، ولم يره⁽¹⁾، فهو منقطع.

وقد توبع في رواية الترمذي من فعل عائشة حيث طيبت النبي صلى الله عليه وسلم قبل طواف الإفاضة، فله حكم المرفوع، فالإسناد حسن لغيره.

قال أبو داود: (هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ: الْحَجَّاجُ لَمْ يَرَ الزُّهْرِيَّ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ)⁽²⁾، وقال الترمذي: (حَدِيثٌ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ)⁽³⁾.

وله شاهد عن الحسن العرنبي، عن ابن عباس، قال: إِذَا رَمَى الْجُمُرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، إِلَّا النَّسَاءَ، قِيلَ: وَالطَّيْبُ؟ قَالَ: أَمَا أَنَا، فَقَدْ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتَضَمَّحُ بِالْمِسْكِ، أَطْيَبُ هُوَ»⁽⁴⁾. وإسناده ضعيف؛ لانقطاع بين الحسن العرنبي وابن عباس، فقد قال ابن معين: (ليس به بأس، صدوق، إنما يقال: إنه لم يسمع من ابن عباس)⁽⁵⁾، وقال أحمد ابن حنبل: (لم يسمع من ابن عباس شيئاً)⁽⁶⁾.

وقال الألباني: (وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، لكنه منقطع بين الحسن العرنبي، وهو ابن عبد الله، وبين ابن عباس؛ فإنه لم يسمع منه كما قال أحمد، بل قال أبو حاتم: لم يدركه)⁽⁷⁾.

٢٤٤ - قال النووي: (لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: " أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْجِمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِيًا، ذَاهِبًا، وَرَاجِعًا، وَيُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ "). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ الْعُمَرِيَّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ)⁽⁸⁾.

(1) سنن أبي داود (٢/ ٢٠٢)، ح ١٩٧٨.

(2) سنن أبي داود (٢/ ٢٠٢)، ح ١٩٧٨.

(3) سنن الترمذي (٣/ ٢٥٠)، ح ٩١٧.

(4) سنن النسائي (٥/ ٢٧٧)، ح ٣٠٨٤.

(5) الجرح والتعديل (٣/ ٤٥).

(6) جامع التحصيل ص ١٦٦.

(7) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/ ٤٨٠).

(8) المجموع شرح المذهب (٨/ ٢٤٢).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: " أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْجَمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِيًا ذَاهِبًا، وَرَاجِعًا، وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ"(1).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي(2)، وابن أبي شيبه(3) من طريق ابن نمير عن عبيد الله بن عمر العمري وهو أخو عبد الله عن نافع به بنحوه، وأحمد عن حماد بن خالد عن عبد الله بن عمر العمري به بنحوه(4)، والبيهقي عن محمد بن غالب الثَّمَار عن عبد الله بن مسلمة القعنبي به بمثله(5).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَرِيُّ: قد تقدمت دراسته في الحديث رقم: (٥٣)، وتوصل الباحث إلى أنه صدوق في حديثه اضطراب.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل عبد الله بن عمر العمري، وهو صدوق في حديثه اضطراب، ولكن يرتقي إلى الحسن لغيره؛ لأجل متابعة عبيد الله بن عمر لأخيه عبد الله.

٢٤٥ - قال النووي: (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، قَالَ: "لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ، قُلْتُ: لِأَلْبَسَنَ ثِيَابِي، فَلَأَنْظُرَنَّ كَيْفَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَانْطَلَفْتُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْكَعْبَةِ، هُوَ وَأَصْحَابُهُ، قَدْ اسْتَلَمُوا الْبَيْتَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحَطِيمِ(6)، وَقَدْ وَضَعُوا خُدُودَهُمْ عَلَى الْبَيْتِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطُهُمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ يَزِيدَ ضَعِيفٌ(7).

(1) سنن أبي داود، (٢/ ٢٠٠)، ح ١٩٦٩.

(2) سنن الترمذي، (٢/ ٢٣٧)، ح ٩٠٠.

(3) مصنف ابن أبي شيبه (٣/ ٢٣٢)، ح ١٣٧٤١.

(4) مسند أحمد (١٠/ ٤٨٥)، ح ٦٤٥٧.

(5) السنن الكبرى (٥/ ٢١٣)، ح ٩٥٥٨.

(6) الحطيم: قال مالك بن أنس: هو ما بين المقام إلى الباب، وقال ابن جريج: هو ما بين الركن والمقام وزمزم والحجر، وقال ابن حبيب: هو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام حيث يتحطم الناس للدعاء. انظر:

معجم البلدان (٢/ ٢٧٣).

(7) المجموع شرح المذهب (٨/ ٢٦٠).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ، قُلْتُ: لِأَلْبَسَنِّي نِيَابِي، وَكَانَتْ دَارِي عَلَى الطَّرِيقِ، فَلَأَنْظُرَنَّ كَيْفَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنِ انْطَلَقْتُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْكَعْبَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَقَدْ اسْتَمَلُّوا الْبَيْتَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحَطِيمِ، وَقَدْ وَضَعُوا خُدُودَهُمْ عَلَى الْبَيْتِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطَهُمْ»(1).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن عبيدة بن حميد، وذكر وضع الرسول صلى الله عليه وسلم وجهه على الملتزم(2)، وأحمد بن الحجاج عن جرير بن عبد الحميد مرة بوضع الرسول صلى الله عليه وسلم وجهه على الملتزم، والصحابة وجوههم على الكعبة(3)، ومرة بنحوه مع زيادة(4)، وابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل(5)، ثلاثتهم عن يزيد بن أبي زياد به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

يزيد بن أبي زياد: ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً(6).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبي زياد.

قال الألباني: (وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات، غير يزيد بن أبي زياد، وهو

ضعيف لسوء حفظه)(7).

٢٤٦ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: "مَاءٌ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ"، فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ

ضَعِيفٍ، مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ، قَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)(8).

(1) سنن أبي داود (٢/ ١٨١)، ح ١٨٩٨.

(2) مسند أحمد (٢٤/ ٣١٨)، ح ١٥٥٥٠. والمُلتَزِمُ: هو المُتَعَوِّذُ، وسمي بذلك لالتزامه الدعاء والتعوُّذ: وهو ما بين

الحجر الأسود والباب. انظر: معجم البلدان (٥/ ١٩٠).

(3) مسند أحمد (٢٤/ ٣١٩)، ح ١٥٥٥٢.

(4) المصدر نفسه (٢٤/ ٣٢٠)، ح ١٥٥٥٣.

(5) مسند ابن أبي شيبة (٢/ ٢٣٧)، ح ٧٢٧.

(6) تقريب التهذيب ص ٦٠١.

(7) ضعيف سنن أبي داود (٢/ ١٧٢).

(8) المجموع شرح المذهب (٨/ ٢٦٧).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنبَأَ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ، ثنا الْبَاغَنْدِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَاتِمِ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَا: ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَاءٌ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ " (1).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم (2)، وأحمد من طريق علي بن ثابت، وعبد الله بن الوليد (3)، ثلاثتهم عن عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير به بمثله، وفي رواية عبد الله: "منه" بدل: "له"، والطبراني من طريق حمزة الزيات عن أبي الزبير به بمثله (4)، والبيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير به بمثله، وفيه زيادة، ومن طريق سويد بن سعيد عن عبد الله بن المبارك عن ابن أبي الموال عن محمد بن المنكدر عن جابر بمثله، وفيه زيادة (5)، وابن المقريء من طريق الحسن بن عيسى عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن المؤمل به بمثله، وفيه زيادة (6).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن سليمان الباغندي:

ذكره ابن حبان في الثقات (7)، وقال الدارقطني (8)، والذهبي (9): (لا بأس به)، وفي موضع للدارقطني: (ضعيف) (10).

وقال الخطيب البغدادي: (مذكور بالضعف، ولا أعلم لأية علة ضَعَفَ؛ فإن رواياته كلها مستقيمة، ولا أعلم في حديثه منكرًا) (11).

(1) السنن الكبرى (٥ / ٢٤١)، ح ٩٦٦٠.

(2) سنن ابن ماجه (٢ / ١٠١٨)، ح ٣٠٦٢.

(3) مسند أحمد (٢٣ / ١٤٠، ٢٤٤)، ح ١٤٨٤٩، ١٤٩٩٦.

(4) المعجم الأوسط (٤ / ١٣٩)، ح ٣٨١٥.

(5) السنن الكبرى (٥ / ٣٣١)، ح ٩٩٨٧، شعب الإيمان (٦ / ٣٠)، ح ٣٨٣٣.

(6) معجم ابن المقريء ص ١٣٢، ح ٣٦١.

(7) الثقات (٩ / ١٤٩).

(8) تاريخ بغداد (٢ / ٣٩٤).

(9) ميزان الاعتدال (٣ / ٥٧١).

(10) سوالات الحاكم للدارقطني ص ١٤٠.

(11) تاريخ بغداد (٢ / ٣٩٤).

وقال أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس: (ضعيف الحديث)⁽¹⁾، وقال ابنه أبو بكر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سليمان: (أبي: كذاب)، وقد قال هو عن ابنه أنه كذاب⁽²⁾.
قال الباحث: صدوق.

٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ: ضعيف الحديث⁽³⁾.

٣. أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس: تقدم في الحديث رقم: (١٠) أنه صدوق مدلس، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل عبد الله بن المؤمل فهو ضعيف، وقد تابعه إبراهيم بن طهمان، وحمزة الزيات، وقد جاء تصريحه في طريق ابن ماجه التي فيها ابن المؤمل، وفي طريق إبراهيم بن طهمان، وقد وردت متابعة لأبي الزبير، وهي التي رواها سويد بن سعيد عن عبد الله بن المبارك عن ابن أبي الموال عن محمد بن المنكدر عن جابر، وبذلك يرتقي الإسناد إلى حسن لغيره، وقد صححه الألباني⁽⁴⁾.

٢٤٧ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ"، فَضَعِيفٌ، مَدَارُهُ عَلَى معاوية بن يحيى الصَّدْفِيِّ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: رَوَاهُ معاويةُ بْنُ يحيى الصَّدْفِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، مَرَّةً عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَمَرَّةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ"، وَأَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ، أَنبَأَ أَبُو أَحْمَدَ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَاصِمٍ، ثنا دُحَيْمٌ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنِ الصَّدْفِيِّ، فَذَكَرَهُ وَقَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريق صالح بن أبي الأخضر، وفيه: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ يَطُوفُ فِي مِثْيَ أَنْ لَا تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبِ

(1) تاريخ بغداد (٢ / ٣٩٤).

(2) المصدر السابق.

(3) تقريب التهذيب ص ٣٢٥.

(4) انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٤ / ٣٢٠)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢ / ٩٦٦).

(5) المجموع شرح المذهب (٨ / ٣٩٠).

(6) السنن الكبرى (٩ / ٤٩٩)، ج ١٩٢٤٦.

وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ⁽¹⁾، والدارقطني من طريق عبد الله بن بديل بن ورقاء، وفيه: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُدَيْلَ بْنَ وَرْقَاءَ الْخُرَاعِيَّ عَلَى جَمَلٍ أَوْرَقَ يَصِيحُ فِي فِجَاجِ مَنَى: «أَلَا إِنَّ الذِّكَاةَ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ، أَلَا وَلَا تَعْجَلُوا الْأَنْفُسَ أَنْ تَزْهَقَ، وَأَيَّامَ مَنَى أَيَّامٌ أَكُلِ وَشُرِبِ وَبِعَالٍ»⁽²⁾، كلاهما عن الزهري به.

دراسة رجال الإسناد:

١. محمد بن شعيب بن شابور: صدوق صحيح الكتاب⁽³⁾.

وثقه محمود بن خالد الدمشقي⁽⁴⁾، وابن المبارك⁽⁵⁾، ومحمد بن عبد الله الموصلي⁽⁶⁾، ودحيم⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وابن عدي⁽⁹⁾، وذكره في الثقات من أهل الشام⁽¹⁰⁾، وزاد دحيم: (والوليد بن مسلم كان أحفظ منه، وكان محمد إذا حدث بالشئ من كتبه كان حديثاً صحيحاً)، وقال عنه أبو داود: (بَيَّنْتُ فِي الْأَوْزَاعِي) ⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾.

وقال أحمد: (ما أرى به بأساً، ما علمت إلا خيراً)⁽¹³⁾، وزاد: (كان رجلاً عاقلاً)⁽¹⁴⁾، وابن معين: (كان مرجئاً، وليس به في الحديث بأس)⁽¹⁵⁾، والذهبي: (مشهور، وما أعلم والله به بأساً)⁽¹⁶⁾.

(1) مسند أحمد (١٦ / ٣٨٩، ٥٣٤)، ح ١٠٦٦٤، ١٠٩١٧.

(2) سنن الدارقطني (٥ / ٥١٠)، ح ٤٧٥٤.

(3) تقريب التهذيب ص ٨٥٤.

(4) الكاشف (٢ / ١٨٠).

(5) تهذيب الكمال (٢٥ / ٣٧٢).

(6) تهذيب الكمال (٢٥ / ٣٧٢).

(7) الجرح والتعديل (٨ / ٢٧٤).

(8) معرفة الثقات (٢ / ٢٤٠).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ١٧٨).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٤٥٣).

(11) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٤٢.

(12) الثقات (٩ / ٥٠).

(13) الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٦).

(14) تهذيب الكمال (٢٥ / ٣٧٢).

(15) المصدر نفسه.

(16) ميزان الاعتدال (٣ / ٥٨٠).

وقال مروان بن محمد الطاطري: (كان محمد بن شعيب يفتى في مجلس الأوزاعي، وهو الرابع من العشرة الذين كانوا أعلم الناس بالأوزاعي وبحديثه، وفتياه)⁽¹⁾، وأبو حاتم: (محمد بن شعيب أثبت من محمد بن حمير، ومن بقية، ومن محمد بن حرب الأبرش)⁽²⁾.
قال الباحث: هو ثقة مرجيء، وقد وثقه الكثير من العلماء، وكلام من توسط فيه يشعر بثوثيقه، وقد توسط فيه الذهبي في موضع الدفاع عنه في الميزان، وإن انتقدوا عليه الإرجاء، وهو ثبت في الأوزاعي.

٢. معاوية بن يحيى الصدفي: ضعيف، وما حدّث بالشام أحسن مما حدّث بالرّي⁽³⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف معاوية بن يحيى الصدفي، ولم يتابع على حديثه، وكل ما ورد أن أيام منى أيام أكل وشرب، ورواية أحمد ضعيفة لضعف صالح بن أبي الأخضر، فقد قال عنه ابن حجر: (ضعيف، يعتبر به)⁽⁴⁾، وكذا رواية الدارقطني فيها عبد الله بن بديل بن ورقاء، وهو صدوق يخطيء⁽⁵⁾، وفيها سعيد بن سَلَامِ العَطَّارُ، وقد قال عنه البخاري: (منكر الحديث)⁽⁶⁾، وابن عدي: (يتبين على حديثه، وروايته الضعف)⁽⁷⁾.

٢٤٨ - قال النووي: (رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَاتَانِ، وَدَمَانٍ، وَأَمَّا الْمَيْتَاتَانِ: فَالْحَوْتُ، وَالْجَرَادُ، وَالِدَمَانِ: الْكَبِدُ، وَالطَّحَالُ"، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: "أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَاتَانِ الْحَدِيثَ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: " هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ"، قُلْتُ: (مَعْنَاهُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْقَائِلَ: "أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَاتَانِ" هُوَ ابْنُ عُمَرَ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى ضَعِيفَةٌ جِدًّا؛ لِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ عَلَى تَضْعِيفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ)⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٦).

(2) الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٦).

(3) تقريب التهذيب ص ٥٣٨.

(4) تقريب التهذيب ص ٢٧١.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٩٦.

(6) التاريخ الكبير (٣ / ٤٨٢).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٦٢).

(8) المجموع شرح المهذب (٩ / ٢٣، ٢٤).

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَجَلْتُ لَنَا مَيْتَتَانِ، وَدَمَانِ، الْمَيْتَتَانِ: الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَالدَّمَانِ: أَحْسَبُهُ قَالَ: الْكِبْدُ، وَالطَّحَالُ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن أحمد بن أبي بكر القرشي⁽²⁾، والبيهقي من طريق إسماعيل بن أبي أويس⁽³⁾، كلاهما عن عبد الرحمن بن زيد به بنحوه، والدارقطني من طريق مطرف بن عبد الله⁽⁴⁾، والبيهقي من طريق إسماعيل بن أبي أويس⁽⁵⁾، كلاهما عن عبد الله بن زيد عن أبيه زيد بن أسلم به بنحوه، والبيهقي من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه به بنحوه⁽⁶⁾، ومن طريق سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم به بنحوه موقوفاً⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: ضعيف⁽⁸⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف مرفوعاً؛ لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ومن تابعه، وقد قال البيهقي عنهم: (أَوْلَادُ زَيْدٍ هَوَلَاءَ كُلُّهُمْ ضَعْفَاءٌ، جَرَحَهُمْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ يُوَثِّقَانِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، إِلَّا أَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ الْأَوَّلُ)⁽⁹⁾، يقصد الحديث الموقوف من رواية سليمان بن بلال، وهو كذلك، فهو موقوف له حكم المرفوع.

(1) مسند الشافعي (3/ 236)، ح 1013.

(2) سنن ابن ماجه (2/ 1102)، ح 3314.

(3) السنن الكبرى (1/ 384)، ح 1197.

(4) سنن الدارقطني (5/ 490)، ح 4732.

(5) السنن الكبرى (1/ 384)، ح 1197.

(6) السنن الكبرى (1/ 384)، ح 1197.

(7) المصدر نفسه، ح 1196.

(8) تقريب التهذيب ص 340.

(9) السنن الكبرى (1/ 384).

٢٤٩ - قال النووي: (..هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْغَضَبِ، مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي حُرَّةِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ". إسناده ضعيف، علي بن زيد ضعيف⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بَشْرَانَ بَعْدَادَ، أَنبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ الصَّفَّارِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنبَأَ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيَّ، أَخْبَرَنِي رَجُلٌ بِالْبَحْرَيْنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: ح وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنبَأَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّفَّارِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّفَّارِ، ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى - هُوَ ابْنُ حَمَادٍ -، ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حُرَّةِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عَمِّهِ⁽²⁾، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا يَحِلُّ مَالُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ لِأَخِيهِ، إِلَّا مَا أَعْطَاهُ بِطَيْبِ نَفْسِهِ" لَفْظُ حَدِيثِ التَّمِيمِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الرَّقَاشِيِّ: " لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ - يَعْنِي مُسْلِمًا - إِلَّا بِطَيْبِ مِنْ نَفْسِهِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن عفان بن مسلم⁽⁴⁾، والدارقطني من طريق حجاج بن منهال⁽⁵⁾، كلاهما عن حماد بن سلمة به بنحوه، وعند أحمد زيادة، والدارقطني من طريق الفضل بن أحمد الزُّبَيْدِيِّ⁽⁶⁾، والبيهقي من طريق حسن بن هارون بن سليمان⁽⁷⁾، كلاهما عن عبد الأعلى بن حماد به بنحوه، وأروده أبو نعيم الأصبهاني من طريق حماد بن سلمة عن واصل بن عبد الرحمن عن أبي حرة عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه⁽⁸⁾.

(1)المجموع شرح المذهب (٩ / ٥٤).

(2)عمه: هو حَنِيْفَةُ الرَّقَاشِيِّ، عَمُّ أَبِي حُرَّةٍ أَخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ، فَقِيلَ: حَكِيمُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢ / ٨٨٢).

(3)السنن الكبرى للبيهقي (٨ / ٣١٦)، ح ١٦٧٥٦.

(4)مسند أحمد (٣٤ / ٢٩٩)، ح ٢٠٦٩٥.

(5)سنن الدارقطني (٣ / ٤٢٥)، ح ٢٨٨٧.

(6)المصدر نفسه (٣ / ٤٢٤)، ح ٢٨٨٦.

(7)السنن الكبرى (٦ / ١٦٦)، ح ١١٥٤٥.

(8)معرفة الصحابة (٢ / ٨٨٣)، ح ٢٢٨٧.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ: صدوق⁽¹⁾.

وثقه النسائي⁽²⁾، وفي موضع: (لا بأس به)⁽³⁾، ومسلمة بن قاسم⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة⁽⁶⁾، وصالح جزرة⁽⁷⁾: (شيخ صدوق)، زاد ابن أبي شيبة: (لا بأس به)، وقال أحمد بن حنبل: (ما بلغني عنه إلا خيراً)⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق.

٢. عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ:

وثقه ابن معين، وفي موضع: (لا بأس به)⁽⁹⁾، وأبو حاتم⁽¹⁰⁾، وابن قانع، ومسلمة بن قاسم⁽¹¹⁾، والدارقطني⁽¹²⁾.

ووثقه الخليلي، وزاد: (مُتَّقٍ عَلَيْهِ، مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ)⁽¹³⁾، وقال الذهبي: (المُحَدَّثُ، النَّبْتُ)⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾.

وقال النسائي: (ليس به بأس)⁽¹⁶⁾، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش، وصالح بن مُحَمَّد جزرة: (صدوق)⁽¹⁷⁾ قال الباحث: ثقة.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٩٤.

(2) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٢٥٩).

(3) تسمية الشيوخ ص ٥١.

(4) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٢٥٨).

(5) الثقات (٩ / ١٠٢).

(6) تاريخ أسماء الثقات ص ٢١١.

(7) تاريخ بغداد (٣ / ١٤٧).

(8) المصدر نفسه.

(9) سوالات ابن الجنيد ص ٣٥٨، ٤٣٢.

(10) الجرح والتعديل (٦ / ٢٩).

(11) تهذيب التهذيب (٦ / ٩٤).

(12) سوالات السلمي للدارقطني ص ٢٠٣.

(13) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٢٥٣).

(14) الكاشف (١ / ٦١٠).

(15) الثقات (٨ / ٤٠٩).

(16) تاريخ بغداد (١١ / ٧٧).

(17) المصدر نفسه.

٣. عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ: ضعيف^(١).

الحكم على الإسناد :

إسناده ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان، وقد أورد أبو نعيم الأصبهاني أنه رواه حماد بن سلمة أيضاً عن واصل بن عبد الرحمن عن أبي حرة عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه، وبذلك يرتقي الإسناد إلى الحسن لغيره.

٢٥٠ - قال النووي: (عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "كُنَّا نَأْكُلُ الْجُبْنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا نَسْأَلُ عَنْهُ". حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَبَانَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ: ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ)^(٢).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ - هُوَ الْأَصَمُّ -، أَنبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي الْخَلِيلُ بْنُ مَرْةٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: " كُنَّا نَأْكُلُ الْجُبْنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا نَسْأَلُ عَنْهُ، وَكَانَ أَنَسٌ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مَا صَنَعَ الْمُسْلِمُونَ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ"^(٣).

تخريج الحديث:

تفرد به البيهقي.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أَبَانَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ: متروك^(٤).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن مداره على أبان بن عياش المتروك.

(١) تقريب التهذيب ص ٤٠١.

(٢) المجموع شرح المذهب (٩ / ٦٩).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١٠ / ١١)، ح ١٩٦٩٥.

(٤) تقريب التهذيب ص ٨٧.

٢٥١ - قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي اِحْتَجَّ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ حَدِيثُ مَجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا عَلَّمْتُمْ مِنْ كَلْبٍ، أَوْ بَازٍ»^(١)، ثُمَّ أَرْسَلْتُهُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْتُمْ؟ قَالَ: إِذَا قَتَلْتَهُ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ»، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ مَجَالِدًا ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِهِمْ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «ذَكَرَ الْبَازِيُّ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَمْ يَأْتِ بِهِ الْخُفَاطُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ مَجَالِدٌ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَجَالِدٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا عَلَّمْتُمْ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ، ثُمَّ أَرْسَلْتُهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ»، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْتُمْ؟ قَالَ: «إِذَا قَتَلْتَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «الْبَازُ إِذَا أَكَلَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَالْكَلْبُ إِذَا أَكَلَ كُرَّهُ، وَإِنْ شَرِبَ الدَّمَ فَلَا بَأْسَ بِهِ»^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق عبد الله بن أبي السَّعْر^(٤)، وبيان بن بشر^(٥)، وزكريا ابن أبي زائدة^(٦)، وعاصم الأحول^(٧)، بمعناه، وعند زكريا، وعاصم زيادة، ومسلم من طريق سعيدي ابن مسروق بمعناه^(٨)، خمستهم عن عامر الشعبي به بمعناه، وأخرجه البيهقي من طريق أبي داود بنفس السند والمتن^(٩).

(١) بازٍ: أفصح لغاته: (بازي) مخففة الياء، والثانية: (بازٍ)، والثالثة: (بازي) بتشديد الياء، حكاها ابن سيده، وهو مذكر لا اختلاف فيه، ويقال في التنثية: بازيان، وفي الجمع: بَزَاة، كقاضيان، وقضاة، ويقال للبزاة والشواهين وغيرهما مما يصيد صقور، ولفظه مشتق من البَزْوَان وهو الوئب... وهو من أشد الحيوانات تكبرا، وأضيقتها خلقا. حياة الحيوان الكبرى للدميري (١/ ١٥٧).

(٢) المجموع شرح المذهب (٩/ ٩٦).

(٣) سنن أبي داود (٣/ ١٠٩)، ح ٢٨٥١.

(٤) صحيح البخاري (١/ ٤٦)، ح ١٧٥، صحيح مسلم (٣/ ١٥٢٩)، ح ١٩٢٩.

(٥) صحيح البخاري (٧/ ٨٧)، ح ٥٤٨٣، صحيح مسلم (٣/ ١٥٢٩)، ح ١٩٢٩.

(٦) صحيح البخاري (٧/ ٨٥)، ح ٥٤٧٥، صحيح مسلم (٣/ ١٥٣٠)، ح ١٩٢٩.

(٧) صحيح البخاري (٧/ ٨٧)، ح ٥٤٨٤، صحيح مسلم (٣/ ١٥٣١)، ح ١٩٢٩.

(٨) سنن أبي داود (٣/ ١٠٩)، ح ٢٨٥١.

(٩) السنن الكبرى (٩/ ٣٩٨)، ح ١٨٨٨٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

مجالدُ بنُ سعيدِ الهمداني: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره⁽¹⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف مجالد بن سعيد، وقد توبع على حديثه إلا قوله: "باز" فهي زيادة منكرة، فيرتقي إسناده إلى حسن لغيره بدون هذه الزيادة المنكرة.

٢٥٢- قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي يُرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ، وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ، وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ، وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةِ فِيهِنَّ، وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ"، وَفِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ". رَوَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَاتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ"⁽³⁾، وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ، وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ، وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةِ فِيهِنَّ، وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ، فِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ}⁽⁴⁾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن منصور بن سلمة⁽⁶⁾، والبيهقي عن عبد الله بن عبد الحكم⁽⁷⁾، كلاهما عن بكر بن مُضَرَ، وأحمد عن وكيع بن الجراح عن خَلَّادِ الصَّفَّارِ⁽⁸⁾، الاثنان: (بكر - خَلَّاد)، عن عبيد الله بن زحر به بنحوه، بدون ذكر الآية، إلا عند البيهقي، ففيه ذكر الآية، وابن ماجه

(1) تقريب التهذيب ص ٥٢٠.

(2) المجموع شرح المذهب (٢٥٥ / ٩).

(3) القَيْنَات: الإماء المُغَنِّيَات. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣٥ / ٤).

(4) القمان: ٦.

(5) سنن الترمذي (٣ / ٥٧١)، ح ١٢٨٢.

(6) مسند أحمد (٦١١ / ٣٦)، ح ٢٢٢٨٠.

(7) السنن الكبرى (٦ / ٢٣)، ح ١١٠٥.

(8) مسند أحمد (٥٠٢ / ٣٦)، ح ٢٢١٦٩.

من طريق أبي المهلب مطرح بن يزيد عن عبيد الله بن زحر الإفريقي عن أبي أمامة بمعناه، وليس فيه الآية⁽¹⁾، وفيه حذف راويين من السند، والطبراني من طريق الوليد بن الوليد العنسي عن عبد الرحمن بن ثابت العنسي عن يحيى بن الحارث الغساني عن القاسم بن عبد الرحمن به بنحوه⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. **عَبِيدُ اللَّهِ بْنِ زَحْرِ الإفريقي:** صدوق يخطيء⁽³⁾.

وثقه البخاري⁽⁴⁾، وفي موضع: (مقارب، ولكن الشأن في علي بن يزيد)⁽⁵⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁶⁾، وقال العجلي: (لا بأس به، صاحب سُنَّة)⁽⁷⁾، وفي موضع: (يكتب حديثه، وليس بالقوي)⁽⁸⁾. وأبو داود⁽⁹⁾، وأبو زرعة: (لا بأس به، صدوق)⁽¹⁰⁾، والنسائي: (ليس به بأس)⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: (جَائِزُ الْحَدِيثِ)⁽¹²⁾.

وقال ابن خلفون: (كان رجلاً صالحاً)، وكذا قال ابن يونس المصري⁽¹³⁾، وقال المالكي في طبقات أهل القيروان: (كان كاتباً رجلاً صالحاً فاضلاً)⁽¹⁴⁾. وقال عبد الأعلى بن مسهر: (صاحب كل معضلة، وإن ذاك لبين على حديثه)⁽¹⁵⁾، وقال أبو إسحاق الحربي: (غيره أوثق منه)⁽¹⁶⁾.

(1) سنن ابن ماجه (٢ / ٧٣٣)، ح ٢١٦٨.

(2) المعجم الكبير (٨ / ١٨٠)، ح ٧٧٤٩.

(3) تقريب التهذيب ص ٣٧١.

(4) العلل الكبير للترمذي ص ١٩٠.

(5) إكمال تهذيب الكمال (٩ / ١٨).

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٣٠. وقد سمعه أبو داود من أحمد بن حنبل.

(7) إكمال تهذيب الكمال (٩ / ١٩). ولم أجده في كتابه.

(8) معرفة الثقات (٢ / ١٠٩).

(9) إكمال تهذيب الكمال (٩ / ١٨).

(10) الجرح والتعديل (٥ / ٣١٥).

(11) تهذيب الكمال (٩ / ٣٨).

(12) تاريخ الإسلام (٣ / ٦٩١).

(13) إكمال تهذيب الكمال (٩ / ١٩، ٢٠).

(14) المصدر نفسه (٩ / ١٧).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥٢٢).

(16) إكمال تهذيب الكمال (٩ / ١٨).

وسأل الدارمي ابن معين: (كَيْفَ حَدِيثِهِ، فَقَالَ: كُلُّ حَدِيثِهِ عِنْدِي ضَعِيفٌ، قُلْتُ: عَنِ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ، وَغَيْرِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ)⁽¹⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽²⁾، وقال علي بن المديني: (منكر الحديث)⁽³⁾، وَضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ⁽⁴⁾.

وقال أبو حاتم: (لين الحديث)⁽⁵⁾، وضعفه الفسوي⁽⁶⁾، وابن الجارود: (ليس بشيء)⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يَرُوي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِذَا رُويَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ أَتَى بِالطَّامَّاتِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي إِسْنَادِ خَبَرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، وَعَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ، وَالْقَاسِمِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَا يَكُونُ مَتْنُ ذَلِكَ الْخَبَرِ إِلَّا مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ، فَلَا يَحِلُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهَذِهِ الصَّحِيفَةِ، بَلِ التَّكْبَرُ عَنِ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ عَلَى الْأَحْوَالِ أَوْلَى)⁽⁸⁾.

وقال ابن عدي: (يقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه، وأروى الناس عنه يحيى بن أيوب من رواية ابن أبي مريم عنه)⁽⁹⁾، وضعفه الدارقطني⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹¹⁾، وفي موضع: (عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد نسخة باطلة)⁽¹²⁾، وَضَعَّفَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادًا فِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ⁽¹³⁾، وَالْإِسْبِيلِيُّ⁽¹⁴⁾، وقال السمعاني: (منكر الحديث، متروك)⁽¹⁵⁾.

قال الباحث: أنسب الأقوال فيه أنه صدوق يخطيء.

٢. عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الْأَلْهَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ: ضَعِيفٌ⁽¹⁶⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٧٤.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٤٢٦).

(3) الجرح والتعديل (٥ / ٣١٥).

(4) المصدر نفسه. وعند مغلطاي: وفي كتاب حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد: ابن زحر تُضَعَّفُهُ؟ فسكت انتهى.

لكن فسكت أغفلها المزي، انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩ / ٣٧)، وأغفلها أيضًا ابن أبي حاتم.

(5) الجرح والتعديل (٥ / ٣١٥).

(6) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٣٤).

(7) إكمال تهذيب الكمال (٩ / ١٩).

(8) المجروحين (٢ / ٦٢، ٦٣).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥٢٤، ٥٢٥).

(10) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢ / ١٣٧)، سوالات السلمي للدارقطني ص ٢٠٨.

(11) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢ / ١٦٢).

(12) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢ / ١٦١).

(13) السنن الكبرى (٣ / ٥٧٤).

(14) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ٦٥٧).

(15) إكمال تهذيب الكمال (٩ / ١٨). وفي الأنساب: ضعيف وإ. انظر: (١ / ٣٤٢).

(16) تقريب التهذيب ص ٤٠٦.

٣. القَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّامِيِّ: تقدم في الحديث رقم: (١٧١) أنه صدوق،
والمشكلة في رواية تلاميذه عنه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على علي بن يزيد الألهاني، وقد تابعه عبيد الله بن زحر في
الرواية مباشرة عن الصحابي، وهو من تلاميذ علي بن يزيد، وهذا يدل على انقطاع روايته،
وتابعه يحيى بن الحارث، وهذه الرواية فيها: محمد بن جعفر بن سفيان شيخ الطبراني، ولم أجد
فيه جرحاً ولا تعديلاً، والوليد بن الوليد قال عنه ابن حبان: (يروى عن بن ثوبان، وثابت بن يزيد
العجائب، لا يجوز الاحتجاج به فيما يروى)^(١)، وأما عبد الرحمن بن ثابت: (صدوق يخطيء،
ورمي بالقدر، وتغير بأخرة)^(٢).

٢٥٣ - قال النووي: (عن حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يفرق بين والدته، وولدها". رواه البيهقي، وهو حديث
ضعيف، وحسين بن عبد الله هذا مجمع على ضعفه)^(٣).

نص الحديث:

قال البيهقي: (أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو بكر القاضي قالوا: ثنا أبو العباس
محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبا ابن وهب، أخبرني ابن أبي ذئب،
عن حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده ضميرة^(٤)، أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مرّ بأُمّ ضميرة وهي تبكي فقال: " ما يبكيك؟ أجاعة، أنت أم عارية أنت؟ " فقالت:
يا رسول الله فرّق بيني وبين ابني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يفرق بين والدته
وولدها ". ثم أرسل إلى الذي عنده ضميرة، فدعاه، فابتاعه منه ببكرة^(٥))^(٦).

(١) المجروحين (٣ / ٨١).

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٣٧.

(٣) المجموع شرح المذهب (٩ / ٣٦٢).

(٤) ضميرة: ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، له ولأبيه أبي ضميرة صحبة، وهو جد
حسين بن عبد الله بن ضميرة، يعد في أهل المدينة. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢ / ٧٥٠).

(٥) بكرة: بالكسر بالفتح: الفتى من الإبل، بمنزلة الغلام من الناس. والأثنى بكرة. النهاية في غريب الحديث والأثر
(١ / ١٤٩).

(٦) السنن الكبرى (٩ / ٢١٣)، ح ١٨٣١١.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم عن محمد بن يعقوب⁽¹⁾، وابن قانع عن يحيى بن محمد بن صاعد⁽²⁾، كلاهما عن محمد بن عبد الله بن الحكم بن بنحوه، وفيه زيادة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم، والبخاري عن أحمد بن عيسى بنحوه، وليس فيه: "أَجَائِعَةُ أَنْتِ أُمُّ عَارِيَّةُ أَنْتِ؟"⁽³⁾، والبخاري عن طريق يحيى بن عبد الله بن بكير⁽⁴⁾، وأبو نعيم من طريق حرملة بن يحيى⁽⁵⁾، بنحوه، وفيهما زيادة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم، ثلاثتهم: (أحمد بن عيسى - يحيى بن عبد الله - حرملة بن يحيى)، عن عبد الله بن وهب به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ:

قال البخاري: (منكر الحديث)⁽⁶⁾، وابن معين: (كَذَّابٌ، لَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ)⁽⁷⁾، وأحمد بن حنبل: (متروك الحديث)⁽⁸⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ، وَكَثِيرٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ لَا يَسْوِيَانِ شَيْئًا، جَمِيعًا مُتَقَارِبَانِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة: (ليس بشيء، ضعيف الحديث، اضرب على حديثه)⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: (ترك الناس حديثه، وهو عندي متروك الحديث، كذاب)⁽¹¹⁾.
وقال النسائي: (متروك الحديث)⁽¹²⁾، وابن عدي: (ضَعِيفٌ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَضَعْفُهُ بَيِّنٌ عَلَى حَدِيثِهِ)⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: (متروك، لا يُحَدَّثُ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ)⁽¹⁴⁾.

(1) معرفة الصحابة (٥ / ٢٩٣٩)، ح ٦٨٦٩.

(2) معجم الصحابة (٢ / ٣٥).

(3) التاريخ الكبير (٢ / ٣٨٨).

(4) كشف الأستار عن زوائد البزار (٢ / ٨٧)، ح ١٢٦٩.

(5) معرفة الصحابة (٣ / ١٥٤٨)، ح ٣٩٢٤.

(6) التاريخ الكبير (٢ / ٣٨٨).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٢٣٦).

(8) الجرح والتعديل (٣ / ٥٨).

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢١٣).

(10) الجرح والتعديل (٣ / ٥٨).

(11) المصدر نفسه.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٢٦).

(13) المصدر نفسه (٣ / ٢٣١).

(14) سوالات البرقاني للدارقطني ص ٢٢. وانظر باقي الأقوال في لسان الميزان (٣ / ١٧٤).

قال الباحث: أجمع العلماء على ترك حسين بن عبد الله.
٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ضَمِيرَةَ: لم أجد فيه جرأً ولا تعديلاً من أحد.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن مدراه على حسين بن عبد الله بن ضميرة المتروك.

٢٥٤ - قال النووي: (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا، حَتَّى يَبْلُغَ الْغُلَامُ، وَتَحْيِضَ الْجَارِيَةِ". رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَضَعَفَهُ؛ فَإِنَّ أَحَدَ رَوَاتِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَسَّانٍ، وَهُوَ كَذَّابٌ، وَقَدْ انْفَرَدَ بِهِ^(١)).

نص الحديث:

قال الدارقطني: ثنا أحمد بن عيسى بن علي الخواص، نا أحمد بن الهيثم بن خالد العسكري، نا عبد الله بن عمرو بن حسان، نا سعيد بن عبد العزيز، قال: سمعت مَحْمُودًا، يَقُولُ: نا نافع بن محمود بن الربيع، عن أبيه، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ ، يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى مَتَى؟، قَالَ: «حَتَّى يَبْلُغَ الْغُلَامُ، وَتَحْيِضَ الْجَارِيَةَ»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم^(٣)، ومن طريقه البيهقي^(٤)، عن أبي محمد عبد الله بن إسحاق الخراساني العَدَل عن أحمد بن الهيثم العسكري به مثله.

دراسة رجال الإسناد:

١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَسَّانٍ:

قال الدارقطني: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، رَمَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ بِالْكَذِبِ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَعِيدِ غَيْرُهُ)^(٥)، وقال الذهبي: (متهم بالكذب)^(٦).

قال الباحث: متهم بالكذب.

(١)المجموع شرح المهذب (٩/ ٣٦٢).

(٢)سنن الدارقطني (٤/ ٣٣)، ح ٣٠٤٩.

(٣)المستدرک علی الصحیحین (٢/ ٦٤)، ح ٢٣٣٥.

(٤)السنن الكبرى (٩/ ٢١٦)، ح ١٨٣٢٦.

(٥)سنن الدارقطني (٤/ ٣٣)، ح ٣٠٤٩.

(٦)ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٩).

٢. سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّنُوخِي: ثقةٌ إمام، لكنه اختلط في آخر أمره^(١)، ولم يتبين لي زمن أخذ عبد الله بن عمرو بن حسان عنه.

٣. نَافِعُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ: مستور^(٢).

وثقه الدارقطني بقوله عن حديث هو فيه: (إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ كُلُّهُمْ)^(٣)، والذهبي^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال ابن عبد البر: (مجهول)^(٦). قال الباحث: ثقة، ولعل ابن حجر اتبع قول ابن عبد البر فيه.

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لوجود عبد الله بن عمرو بن حسان المتهم بالكذب، وفيه سعيد بن عبد العزيز التنوخي مختلط، ولم يتبين لي زمن أخذ عبد الله بن عمرو بن حسان عنه.

(١) تقريب التهذيب ص ٢٣٨.

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٥٨.

(٣) سنن الدارقطني (٢ / ١٠١).

(٤) الكاشف (٢ / ٣١٥).

(٥) الثقات (٥ / ٤٧٠).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠ / ٤١٠).

٢٥٥ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ: النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، فَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، مداره على موسى بن عبيدة الرِّبْذِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: ثنا علي بن محمد المصري، نا سليمان بن شعيب الكيساني، ثنا الخصب بن ناصح، نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ"⁽²⁾⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي عن أبي الحسين بن بشران عن علي بن محمد المصري به بمثله⁽⁴⁾، والحاكم من طريق الربيع بن سليمان عن الخصب بن ناصح به بمثله⁽⁵⁾، وابن أبي شيبة عن وكيع بن الجراح⁽⁶⁾، والبيهقي من طريق عبد الأعلى بن حماد، وأحمد بن أبي بكر القرشي⁽⁷⁾، ثلاثتهم عن عبد العزيز بن محمد داروردي به بمثله، وفي جميع الطرق موسى بن عبيدة بدل: موسى بن عقبة إلا الحاكم.

وأخرجه الدارقطني⁽⁸⁾، والبيهقي عن أبي الحسين بن بشران⁽⁹⁾، كلاهما: (الدارقطني - ابن بشران)، عن علي بن محمد المصري بمثله، والحاكم من طريق محمد بن إسماعيل بن مهران بنحوه، وفيه زيادة⁽¹⁰⁾، الاثنان: (علي بن محمد - محمد بن إسماعيل)، عن مقدم بن داود، عن ذؤيب بن عمامة، عن حمزة بن عبد الواحد، وأحمد بن منيع عن أبي سعد الصاغاني بنحوه، وفيه زيادة⁽¹¹⁾، وابن أبي شيبة عن ابن أبي زائدة بنحوه⁽¹²⁾، والطحاوي عن الضحاك بن مخلد بنحوه،

(1) المجموع شرح المذهب (٩ / ٤٠٠).

(2) الكالِيُّ بِالْكَالِيِّ: النَّسِيئَةُ بِالنَّسِيئَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي بِهِ، فَيَقُولُ: بَعْثُهُ إِلَى أَجَلٍ آخَرَ، بِزِيَادَةِ شَيْءٍ، فَيَبِيعُهُ مِنْهُ وَلَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا تَقَابُضٌ، يُقَالُ: كَلَأَ الدَّيْنُ كُلَّوًا فَهُوَ كَالِيٌّ، إِذَا تَأَخَّرَ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ١٩٤).

(3) سنن الدارقطني (٤ / ٤٠)، ح ٣٠٦٠.

(4) السنن الكبرى (٥ / ٤٧٤)، ح ١٠٥٣٦.

(5) المستدرک على الصحيحين (٢ / ٦٥)، ح ٢٣٤٢.

(6) مصنف ابن أبي شيبة (٤ / ٤٦٠)، ح ٢٢١٢٥.

(7) السنن الكبرى (٥ / ٤٧٤)، ح ١٠٥٣٧، ١٠٥٣٨.

(8) سنن الدارقطني (٤ / ٤٠)، ح ٣٠٦١.

(9) السنن الكبرى (٥ / ٤٧٥)، ح ١٠٥٤٠.

(10) المستدرک على الصحيحين (٢ / ٦٦)، ح ٢٣٤٣.

(11) المطالب العالیه بزوائد المسانید الثمانية (٧ / ٣٠٣)، ح ١٤٠٣.

(12) مصنف ابن أبي شيبة (٤ / ٤٦١)، ح ٢٢١٢٧.

وفيه زيادة⁽¹⁾، والبيهقي من طريق عبيد الله بن موسى بنحوه، وفيه زيادة، وزيد بن الحباب، ومحمد بن عمر الواقدي بمثله⁽²⁾، ستتتهم: (حمزة بن عبد الواحد - أبو سعد الصاغاني - ابن أبي زائدة - الضحاك بن مخلد - عبيد الله بن موسى - زيد بن الحباب - محمد بن عمر)، سبعتهم عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وفي طريق الدارقطني، والحاكم: موسى بن عقبة.

دراسة رجال الإسناد:

١. الخَصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ: صدوق يخطيء⁽³⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة: (ما به بأس إن شاء الله)⁽⁵⁾.

قال الباحث: صدوق، ولعل ابن حجر تبع ابن حبان في قوله: يخطيء.

٢. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَّازِيُّ: وقد تقدم في الحديث رقم: (٦٩) أنه صدوق يخطيء.

٣. مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: ثقة فقيه إمام في المغازي⁽⁶⁾.

وهذا الحديث يرويه موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار، ونافع مولى ابن عمر عن ابن عمر، ولكنه وجد أن الحاكم والدارقطني يرويانه من طريق موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار، ونافع مولى ابن عمر عن ابن عمر، وهنا تكمن المشكلة، فالمشهور هو الرواية عن موسى بن عبيدة، وقد قال عنه ابن حجر: (ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً)⁽⁷⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف موسى بن عبيدة، ولكن المشكلة جعل الرواية عن موسى بن عقبة، فبذلك تكون كل الطرق التي فيها موسى بن عبيدة ضعيفة، فجاء الراوي ورواه عن موسى بن عقبة بدلاً من موسى بن عبيدة، فَحَوَّلَ الحديث من الضعف إلى الصحة، وهذا وهم، وهو علة قاذحة، لأنه من المعلوم أن موسى بن عقبة: ثقة فقيه إمام في المغازي، ولكن من هو هذا الراوي

(1) شرح معاني الآثار (٤ / ٢١)، ح ٥٥٥٤.

(2) السنن الكبرى (٥ / ٤٧٥، ٤٧٤)، ح ١٠٥٣٩، ١٩٥٤٠.

(3) تقريب التهذيب ص ١٩٣.

(4) الثقات (٨ / ٢٣٢).

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٣٩٧).

(6) تقريب التهذيب ص ٥٥٢.

(7) تقريب التهذيب ص ٥٥٢.

الذي وهم في ذلك؟ أما طريق موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار فهي ضعيفة لوجود: ذؤيب بن عمامة، وقد ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين⁽¹⁾، وقال الذهبي: (ضعفه الدارقطني وغيره، ولم يُهَدَّر)⁽²⁾، رغم أن أبا حاتم قال عنه: (صدوق)⁽³⁾، وقال عنه ابن حبان: (يجب أن يعتبر حديثه من غير رواية شاذان عنه)⁽⁴⁾، وعلى أية حال فالرواية عنه فيها ضعف، فيبقى لدينا رواية الخصيب بن ناصح عن الدراوردي عن موسى بن عقبة عنه نافع عن ابن عمر.

فهل الوهم من الخصيب بن ناصح، أو من عبد العزيز الدراوردي؟

فأما عبد العزيز الدراوردي فقد تقدم أنه صدوق يخطيء.

وأما الخصيب بن ناصح فقد قال عنه ابن حجر: (صدوق يخطيء)، فاحتمال الوهم هو أن يكون من الاثنين؛ لأن كلاً منهما يخطيء، وقد توصل الباحث إلى أنه صدوق، ولكن أن يكون من الدراوردي أولى أن يكون من ابن ناصح؛ لأنه أشد خطأ منه، ولأنه كما ذكر أحمد يقلب الأسماء⁽⁵⁾، فقد يكون هو الذي قلب الاسم فقال بدلاً من عبيدة عقبة، وقد قال الألباني: (أنا أظن أن الوهم من ابن ناصح فهو الذي قال ذلك؛ لأن توهيمه أولى من توهيم حافظين مشهورين الدارقطني، والحاكم)⁽⁶⁾، وقد ورد عن الحاكم أنه قال عن الحديث المعلول: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه)⁽⁷⁾.

وأما أقوال العلماء عن الحديث: فقد قال أحمد: (ليس في هذا الباب ما يصح)⁽⁸⁾، وقال أيضاً: (وقد غلط بعض الحفاظ في هذا الحديث، فتوهم أنه عن موسى بن عقبة، وليس لموسى بن عقبة فيه رواية، إنما هو عن موسى بن عبيدة)⁽⁹⁾، وقال ابن الملقن: (من هذا يتبين وهم الحاكم في حكمه على هذا الحديث بأنه على شرط مسلم، حيث ظن أن راويه موسى بن عقبة)⁽¹⁰⁾، وقال ابن حجر: (قال الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث، وقد جزم

(1) الضعفاء والمتروكون ص ١٠.

(2) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٣).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٤٥٠).

(4) الثقات (٨ / ٢٣٨).

(5) قال أحمد بن حنبل: (وربما قلب حديث عبد الله العمري، يرويه عن عبيد الله بن عمر). الجرح والتعديل (٥ / ٣٩٥، ٣٩٦).

(6) إرواء الغليل (٥ / ٢٢٢).

(7) المستدرک على الصحيحين (٢ / ٥٧).

(8) المغني عن الحفظ والكتاب ص ٨٢.

(9) معرفة السنن والآثار (٩ / ١٩١).

(10) البدر المنير (٦ / ٥٦٨).

الدَّارُفُطْنِيُّ فِي الْعِلَلِ بِأَنَّ مُوسَى بْنَ عُبَيْدَةَ تَقَرَّرَدَ بِهِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَهْمَ فِي قَوْلِهِ مُوسَى بْنُ
عُقْبَةَ مِنْ غَيْرِهِ⁽¹⁾، وقال الألباني: (وأما موسى بن عقبة، فهو ثقة حجة من رجال السنة، ولذلك
فإن الذي جعله هو راوي هذا الحديث أخطأ خطأ فاحشاً؛ فإنه نقل الحديث من الضعيف إلى
الصحيح)⁽²⁾.

(1) التلخيص الحبير (٣ / ٧١).

(2) إرواء الغليل (٥ / ٢٢٢).

المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب أكثر من راو:

٢٥٦ - قال النووي: (رَوَى الْكَلْبِيُّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي مَوْلُودِ لَهُ: "مَا لِلرِّجَالِ، وَمَا لِلنِّسَاءِ: يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ"، وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ ضَعْفَهُ، وَالْكَلْبِيُّ، وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا ضَعِيفَانِ)⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِينِيُّ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو صَالِحٍ الْقَاسِمُ بْنُ اللَّيْثِ الرَّسَعَنِيُّ⁽²⁾، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاضِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ وُلِدَ لَهُ قَبْلُ وَذَكَرَ: مِنْ أَيْنَ يُورَثُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي عن القاسم بن الليث به بمثله⁽⁴⁾، وعن الحسن بن سفيان عن هشام بن عمار به بنحوه⁽⁵⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁶⁾، وابن عدي من طريق سليمان بن عمرو النخعي عن محمد بن السائب الكلبي به بمعناه⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: سبق في الحديث رقم: (١٠٣) أنه ثقة.
٢. يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاضِي: سبق في الحديث رقم: (١٣٦) أنه صدوق.
٣. مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ: متهم بالكذب، ورمي بالرفض⁽⁸⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٢/ ٤٦).

(2)الرَّسَعَنِيُّ: هذه النسبة إلى بلدة من ديار بكر، يقال لها: رأس عين، وماء دجلة منها يخرج. الأنساب للسمعاني (١٢٢/٦).

(3)السنن الكبرى (٦/ ٤٢٨)، ح ١٢٥١٨.

(4)الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٨٢).

(5)المصدر نفسه (٤/ ٢٢٨).

(6)معرفة السنن والآثار (٩/ ١٥٧)، ح ١٢٦٩٥.

(7)الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٢٧).

(8)تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

٤. باذام أبو صالح - مولى أم هاني بنت أبي طالب - ضعيف يرسل^(١).

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لوجود محمد بن السائب المتهم بالكذب، وضعف باذام أبي صالح، والانتقطاع بينه، وبين ابن عباس.

٢٥٧ - قال النووي: (احتج من حرم المكث والغبور... وبحديث سالم بن أبي حفصة، عن عطية بن سعد العوفي المفسر، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: «يا علي، لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري، وغيرك». رواه الترمذي في جامعهم في مناقب علي، وقال: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»،... وأما الثاني فضعيف؛ لأن مداره على سالم بن أبي حفصة، وعطية، وهما ضعيفان جداً، شيعيان، متهمان في رواية هذا الحديث، وقد أجمع العلماء على تضعيف سالم، وغلوه في التشيع، ويكفي في رده بعض ما ذكرنا، لاسيما وقد استغربه البخاري إمام الفن^(٢).

نص الحديث:

قال الترمذي: حدثنا علي بن المنذر قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: «يا علي، لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري، وغيرك»^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق ابن خزيمة عن علي بن المنذر به بمثله^(٤)، وأبو يعلى عن أبي هشام الرفاعي عن محمد بن فضيل به بنحوه^(٥)، والرامهرمزي من طريق مسعر بن كدام عن عطية العوفي به بنحوه^(٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. علي بن المنذر الطريقي: صدوق يتشيع^(٧).

(١) تقريب التهذيب ص ١٢٠.

(٢) المجموع شرح المهذب (٢ / ١٦١، ١٦٢).

(٣) سنن الترمذي (٥ / ٦٣٩)، ح ٣٧٢٧.

(٤) السنن الكبرى (٧ / ١٠٤)، ح ١٣٤٠٣.

(٥) مسند أبي يعلى (٢ / ٣١١)، ح ١٠٤٢.

(٦) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ٥٠١.

(٧) تقريب التهذيب ص ٤٠٥.

وثقه ابن نمير، وابن أبي حاتم، وزادا: (صَدُوق)⁽¹⁾، والنسائي، وزاد: (شيعي محض)⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال مسلمة بن قاسم، والدارقطني: (لا بأس به)⁽⁴⁾، وزاد مسلمة: (وكان يتشيع)، وقال أبو حاتم: (محلّه الصدق)⁽⁵⁾، وقال الإسماعيلي: (في القلب منه شيء، لست أخبره)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق يتشيع.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ: تقدم في الحديث رقم: (٨) أنه صدوق رمي بالتشيع.

٣. سَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ: صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غال⁽⁷⁾.

وثقه ابن معين⁽⁸⁾، وفي موضع: (ليس به بأس، كان مغلياً في الشيعة)⁽⁹⁾، والعجلي⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: (كان شيعياً، له رأي، ما أظن به بأساً - يَعْنِي فِي الْحَدِيثِ -، روى عنه الثوري، وهو قليل الحديث)⁽¹¹⁾، وأبو حاتم: (هو من عتق الشيعة، صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽¹²⁾، وابن عدي: (له أحاديث، وقد روى عنه الثوري، وابن فضيل، وغيرهما، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو عندي من الغالين في متشيعي أهل الكوفة، وإنما عيب عليه الغلو فيه، فأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به)⁽¹³⁾.

وقال عمرو بن علي الفلاس: (كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه)⁽¹⁴⁾، وفي موضع: (ضعيف الحديث)⁽¹⁵⁾، وفي موضع زاد: (يفرط في التشيع)⁽¹⁶⁾، وقال

(1) تاريخ أسماء الثقات ص ١٤٢، الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٦).

(2) تسمية الشيوخ ص ٩٣.

(3) الثقات (٨/ ٤٧٤).

(4) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٧٨)، سؤالات السلمى للدارقطني ص ٢١٨.

(5) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٦).

(6) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٨٦).

(7) تقريب التهذيب ص ٢٢٦.

(8) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١/ ١٠٩).

(9) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٨٣.

(10) معرفة الثقات (١/ ٣٨٢).

(11) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٥٤٦).

(12) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٦).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٧٤).

(14) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٠).

(15) المصدر نفسه.

(16) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٧٤).

النسائي: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)⁽¹⁾، وفي موضع: (ليس بثقة)⁽²⁾، وابن حبان: (يقلب الأخبار، ويهم في الروايات)⁽³⁾، والذهبي: (شيعي، لا يحتج بحديثه)⁽⁴⁾.

وهذه أقوال تدل على شيعيته، وغلوه فيه:

قال مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: (حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ: تَرَكْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي حَفْصَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ حَصَمًا لِتَشْيِيعِهِ، قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ تَرَكَهُ جَرِيرٌ؟ وَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ كَانَ عِنْدَ جَرِيرٍ يَغْلُو)⁽⁵⁾، وقال مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ: (رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي حَفْصَةَ ذَا لِحْيَةٍ طَوِيلَةٍ، أَحْمَقُ بِهَا مِنْ لِحْيَةٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ شَرِيكَ عَلِيٍّ فِي جَمِيعِ مَا كَانَ فِيهِ)⁽⁶⁾، وقال حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ: (رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي حَفْصَةَ، طَوِيلَ اللَّحْيَةِ، أَحْمَقَ، وَهُوَ يَقُولُ: لَبَيْكَ قَائِلَ نَعْتَلٍ⁽⁷⁾ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ مُهْلِكَ بَنِي أُمَيَّةَ لَبَيْكَ)⁽⁸⁾.

وعلق على ذلك ابن المدينة فقال: (هذا والله الجهل والغلو)⁽⁹⁾، وقال الجوزجاني: (كنا عند علي بن المدينة نتذاكر، فذكروا من يغلو في الرفض، فذكر علي: يونس بن خباب، وسالم بن أبي حفصة)⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق يغلو في التشيع.

٤. عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدِ الْعَوْفِيِّ: تقدم في الحديث رقم: (١٠٢) أنه صدوق يخطيء كثيرا، وأنه شيعي، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين⁽¹¹⁾، فلا بد من التصريح بالسماع.

(1) الضعفاء والمتروكون ص ٤٦.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٧٣).

(3) المجروحين (١/ ٣٤٣).

(4) الكاشف (١/ ٤٢٢).

(5) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٥٣).

(6) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٥٢).

(7) نعتل: أعداء عثمان يُسمونه نعتلا، تشبيهاً برجلٍ من مصر، كان طويلَ اللحية اسمه نعتل، وقيل: النعتل: الشيوخ الأحمق، وذكر الصَّبَاع. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٨٠).

(8) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٥٣).

(9) أحوال الرجال ص ٦٥.

(10) المصدر نفسه ص ٦٤.

(11) طبقات المدلسين ص ٥٠.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود عطية العوفي، وهو صدوق يخطيء كثيرًا، ولم يصرح بالسماع، وكذلك شيعيًّا، وحديثه هذا موافق لبدعته، ولم يتابعه أحد، وأما محمد بن فضيل، وسالم بن أبي حفصة اللذين فيهما غلو في التشيع، فلم يتفردا بالحديث، بل تابعهما مسعر بن كدام.

٢٥٨ - قال النووي: (عن خالد بن إلياس، ويقال: ابن إلياس، عن صالح - مولى التوأمة -، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ". رواه الترمذي، والبيهقي^(١)، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَضَعِيفٌ، ضَعْفُهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ خَالِدِ بْنِ إِلْيَاسٍ، وَصَالِحًا ضَعِيفَتَانِ)^(٢).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ^(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ صَالِحٍ، مَوْلَى التَّوَأْمَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ»^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه الطوسي عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي^(٥)، والطبراني من طريق عبد الله بن لهيعة^(٦)، كلاهما عن أبي معاوية محمد بن خازم به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. خَالِدُ بْنُ إِلْيَاسِ الْعَدَوِيِّ: متروك الحديث^(٧).

٢. صَالِحُ مَوْلَى التَّوَأْمَةِ: صدوق اختلط بآخره^(٨).

(١) لم أجد عند البيهقي هذه الرواية، وإنما ذكر آثارًا للصحابة في ذلك. انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٧٩، ١٨٠)، ح ٢٧٦٢ - ٢٧٦٤.

(٢) المجموع شرح المذهب (٣/ ٤٤٤، ٤٤٥).

(٣) أبو معاوية: محمد بن خازم، أبو معاوية الضَّرِير الكوفي، عمي وهو صغير، ت ١٩٥ هـ. تقريب التهذيب ص ٤٧٥.

(٤) سنن الترمذي (٢/ ٨٠)، ح ٢٨٨.

(٥) مختصر الأحكام (٢/ ١٥٩)، ح ٢٧٤.

(٦) المعجم الأوسط (٣/ ٣٢٠)، ح ٣٢٨١.

(٧) تقريب التهذيب ص ١٨٧.

(٨) تقريب التهذيب ص ٢٧٤.

وثقه ابن معين، وزاد: (قد كَانَ خَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ فَهُوَ ثَبَّتَ)⁽¹⁾، وسئل في موضع عنه فقال: (ثقة حجة، فقيل له: إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر، وخرف، وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات، وذلك بعد ما خرف، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف)⁽²⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ)⁽³⁾.

ووثقه ابن المديني، وزاد: (إلا أنه خرف، وكبر، فسمع منه قوم، وهو خرف كبير، فكان سماعهم ليس بصحيح)⁽⁴⁾، والعجلي⁽⁵⁾.

وقال عبد الله بن أحمد: (قلت لأبي: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح -مولى التوأمة- فقال: ليس بثقة، قال أبي: مالك كان قد أدرك صالحا، وقد اختلط، أو هو كبير، ما أعلم به بأسا من سمع قديما، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة)⁽⁶⁾، وفي موضع: (صالح الحديث)⁽⁷⁾، وابن عدي: (هو في نفسه وروايته لا بأس به إذا سمعوا منه قديما، والسماع القديم منه: سمع منه ابن أبي ذئب، وابن جريج، وزباد بن سعد، وغيرهم ممن سمع منه قديما، فأما من سمع منه بأخرة؛ فإنه سمع وهو مختلط، ولحقه مالك، والثوري، وغيرهم بعد الاختلاط، وحديث صالح الذي حدث به قبل الاختلاط، ولا أعرف له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة، وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب، ويكون ضعيفا، فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالح لا بأس بروايته، وحديثه)⁽⁸⁾، وعلق على ذلك الذهبي فقال: (مشأه ابن عدي)⁽⁹⁾.

وكان شعبة لا يروي عنه، وكان ينهى عنه⁽¹⁰⁾، وقال مالك بن أنس: (ليس بثقة)⁽¹¹⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ١٧٦).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٨٥).

(3) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٣).

(4) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٨٦، ٨٧.

(5) معرفة الثقات (١ / ٤٦٦).

(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣١١).

(7) المصدر نفسه (٢ / ٤٩٠).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٨٨، ٨٩).

(9) تاريخ الإسلام (٣ / ٤٣٤).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٨٣).

(11) الجرح والتعديل (٤ / ٤١٧).

وفي موضع قال بشر بن عمر: (سألت مالكا عن صالح -مولى التوأمة-، وأبي الحارث، وأبي حابر الأبياضي، فقال: ليس هم بموضع⁽¹⁾)، وفي موضع: (كذاب)⁽²⁾، وقال ابن عيينة: (لقيته سنة خمس، أو سبع، وعشرين ومائة، أو نحوها، وقد تغير، فلقبه الثوري بعدي، فجعلت أقول له: سمعت من ابن عباس؟ سمعت من أبي هريرة؟ أما سمعت من فلان؟ فلا يجيء بها، قال رجل عنده: إن الشيخ قد كبر، أو نحوه)⁽³⁾، وقال ذؤيب بن عمرو السهمي: (سألت سفيان بن عيينة: هل سمعت من صالح مولى التوأمة شيئاً؟ فقال: نعم، هكذا، وهكذا، وهكذا - وأشار بيده-، وسمعت منه، ولعابه يسيل -يعنى من الكبر-، وما علمت أحداً من أصحابنا يحدث عنه، لا مالك بن أنس، ولا غيره)⁽⁴⁾، وفي موضع: (لقينا صالحاً، وهو مختلط)⁽⁵⁾، وقال يحيى القطان: (لم يكن بثقة)⁽⁶⁾.

وقال ابن سعد: (له أحاديث قليلة، رأيتهم يهابون حديثه)⁽⁷⁾، والجوزجاني: (تغير أخيراً، فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه، وسماعه القديم، وأما الثوري فجالسه بعد التغير)⁽⁸⁾، وضعفه أبو زرعة⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي)⁽¹¹⁾، وابن قانع: (يضعف حديثه)⁽¹²⁾.

وقال ابن حبان: (تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بالأشياء المقلوبة تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات، فاختلف حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز، فاستحق الترك)⁽¹³⁾، والبيهقي: (ليس بالقوي)⁽¹⁴⁾، والحاكم: (ليس بالساقط)⁽¹⁵⁾.

(1) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٣).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البردعي (٢/ ٤٦١).

(3) التاريخ الكبير (٤/ ٢٩١).

(4) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٧).

(5) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٧).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٨٤).

(7) الطبقات الكبير (٧/ ٤٢٥).

(8) أحوال الرجال ص ٢٤٨.

(9) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٨).

(10) الضعفاء والمتروكون ص ٥٧.

(11) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٨).

(12) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٣٤٧).

(13) المجروحين (١/ ٣٦٦).

(14) السنن الكبرى (١/ ٤٥٢).

(15) المستدرک على الصحيحين (١/ ٦٧٤).

قال الباحث: صدوق اختلط بأخرة.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن خالد بن إلياس متروك، وقد ضعف النووي خالدًا، وصالحًا، ولكن صالحًا صدوق مختلط، ولم يتابعه على روايته أحد.

٢٥٩ - قال النووي: (عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: "صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"، ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطِيَّةَ، وَنَافِعِ، وَقَالَ: "هُوَ أَيْضًا حَسَنٌ"... وَعَطِيَّةُ، وَالْحَجَّاجُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيفٌ، وَقَدْ حُكِمَ بِأَنَّهُ حَسَنٌ؛ فَلَعَلَّهُ اعْتَضَدَ عِنْدَهُ بِشَيْءٍ^(١)).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق علي بن هاشم بن البريد^(٣)، وابن الأعرابي من طريق عيسى بن المختار^(٤)، وابن خزيمة من طريق مالك بن سَعِير^(٥)، ثلاثتهم: (علي - عيسى - مالك)، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عطية بن سعد العوفي، ونافع - مولى ابن عمر، عن ابن عمر.

وأخرجه أحمد من طريق فراس الهمداني^(٦)، والطحاوي من طريق عبد ربه بن نافع عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٧)، كلاهما: (فراس - ابن أبي ليلى)، عن عطية العوفي به، وفي جميع هذه الروايات وصف صلاة الحضر، والسفر كاملة.

(١)المجموع شرح المهذب (٤ / ٤٠٢).

(٢)سنن الترمذي (٢ / ٤٣٧)، ح ٥٥١.

(٣)المصدر نفسه، ح ٥٥٢.

(٤)معجم ابن الأعرابي (١ / ٣١١)، ح ٥٩٨.

(٥)صحيح ابن خزيمة (٢ / ٢٤٤)، ح ١٢٥٤.

(٦)مسند أحمد (٩ / ٤٥٢)، ح ٥٦٣٤.

(٧)شرح معاني الآثار (١ / ٤١٨)، ح ٢٤١٠.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الحجاج بن أرطاة: تقدم في الحديث رقم: (١٠٢) أنه صدوق كثير الخطأ، والتدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة.

٢. عطية بن سعد العوفي: تقدم في الحديث رقم: (١٠٢) أنه صدوق شيعي، يخطيء كثيراً، ولا بد أن يصرح بالسماع فيما دلس فيه؛ لأن ابن حجر ذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن عطية العوفي صدوق سيئ الحفظ، ولم يصرح بالسماع، والراوي عنه ثلاثة، وهم: الحجاج بن أرطاة، وهو كثير الخطأ، ولم يصرح بالسماع، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، وهو صدوق سيء الحفظ جداً^(١)، وفراس الهمداني: صدوق ربما وهم^(٢)، وأما رواية نافع فنفرد بها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، وقد قال ابن خزيمة: (رَوَى الْكُوفِيُّونَ أُعْجُوبَةً عَنِ ابْنِ عُمَرَ: إِنِّي خَائِفٌ أَنْ لَا تَجُوزَ رِوَايَتُهَا إِلَّا تَبَيَّنَ عَلَّتْهَا، لَا أَنَّهَا أُعْجُوبَةٌ فِي الْمَنِّ، إِلَّا أَنَّهَا أُعْجُوبَةٌ فِي الْإِسْنَادِ... وَرَوَى هَذَا الْخَبَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ عَنِ عَطِيَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مِنْهُمْ: أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ، وَفِرَاسٌ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، مِنْهُمْ مَنْ اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ بِطُولِهِ، وَهَذَا خَبْرٌ لَا يَخْفَى عَلَى عَالِمٍ بِالْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا غَلْطٌ، وَسَهُوٌّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُنْكِرُ التَّطَوُّعَ فِي السَّفَرِ، وَيَقُولُ: "لَوْ كُنْتُ مُتَطَوِّعًا مَا بَالَيْتُ أَنْ أُتِمَّ الصَّلَاةَ"، وَقَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَلِّي قَبْلَهَا، وَلَا بَعْدَهَا فِي السَّفَرِ").

٢٦٠ - قال الشيرازي: (رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي، أَوْ بَعْدَ مَوْتِي، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ، أَوْ جَائِرٌ، اسْتَخْفَأَ، أَوْ جُحُودًا، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ شَمْلَهُ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ". وقال النووي: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَضَعَفَهُ، وَهُوَ بَعْضُ مَنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ فِيهِ قَوَاعِدٌ مِنَ الْأَحْكَامِ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، فِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفَانِ^(٣)).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٩٣.

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٤٤.

(٣) المجموع شرح المهذب (٤/ ٤٨٢، ٤٨٣).

نص الحديث:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ بُكَيْرٍ أَبُو خَبَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَبَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ قَبْلَ أَنْ تُشْغَلُوا، وَصَلُّوا الَّذِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ بِكَثْرَةٍ ذَكَرَكُمْ لَهُ، وَكَثْرَةَ الصَّدَقَةِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، تَزْرُقُوا وَتُنْصَرُوا وَتُجْبَرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ الْجُمُعَةَ فِي مَقَامِي هَذَا، فِي يَوْمِي هَذَا، فِي شَهْرِي هَذَا، مِنْ عَامِي هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدِي، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائِرٌ، اسْتَخْفَأَ بِهَا، أَوْ جُحُودًا لَهَا، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ شَمْلَهُ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ، أَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَلَا زَكَاةَ لَهُ، وَلَا حَجَّ لَهُ، وَلَا صَوْمَ لَهُ، وَلَا بَرَ لَهُ حَتَّى يَتُوبَ، فَمَنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَلَا لَا تَوْمَنَنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا يَوْمٌ أَعْرَابِيٍّ مُهَاجِرًا، وَلَا يَوْمٌ فَاجِرٍ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَفْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ، يَخَافُ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى من طريق فضيل بن مرزوق بنحوه⁽²⁾، والقضاعي⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾ من طريق عبيد بن يعيش مختصرًا، كلاهما: (فضيل - عبيد)، عن الوليد بن بكير به، وعبد بن حميد بنحوه⁽⁵⁾، والقضاعي مختصرًا⁽⁶⁾ من طريق حمزة بن حسان عن علي بن زيد بن جدعان به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو خَبَابِ الْوَلِيدِ بْنِ بُكَيْرٍ: لِيَنَّ الْحَدِيثَ⁽⁷⁾.
٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ: مَتْرُوكٌ، رَمَاهُ وَكَيْعَ بِالْوَضْعِ⁽⁸⁾.
٣. عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ: ضَعِيفٌ⁽⁹⁾.

(1) سنن ابن ماجه (١/ ٣٤٣)، ح ١٠٨١.

(2) مسند أبي يعلى (٣/ ٣٨١)، ح ١٨٥٦.

(3) مسند الشهاب (١/ ٤٢٠)، ح ٧٢٣.

(4) شعب الإيمان (٤/ ٤٢٣)، ح ٢٧٥٤.

(5) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٣٤٤، ح ١١٣٦.

(6) مسند الشهاب (١/ ٤٢١)، ح ٧٢٤.

(7) تقريب التهذيب ص ٥٨١.

(8) تقريب التهذيب ص ٣٢٢.

(9) تقريب التهذيب ص ٤٠١.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عبد الله بن محمد العدوي المتروك، وضعف عبد الله بن زيد بن جدعان، وكذا الوليد بن بكير، وأما رواية حمزة بن حسان فضعيفة لجهالته⁽¹⁾.

٢٦١ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِمَنْ شَرَطَ خَمْسِينَ بِحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « فِي الْخَمْسِينَ جُمُعَةً، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ ». رواه الدارقطني بإسنادٍ فِيهِ ضَعِيفَانِ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ النَّقَّاشُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَا: ثنا خَالِدُ بْنُ الْهَيَّاجِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَلَى الْخَمْسِينَ جُمُعَةً، لَيْسَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق مروان بن معاوية بمعناه⁽⁴⁾، والدارقطني من طريق الحكم بن أبان مختصراً⁽⁵⁾، كلاهما عن جعفر بن الزبير به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ النَّقَّاشُ:

قال الذهبي: (إِنَّ قَلْبِي لَا يَسْكُنُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عِنْدِي مُتَّهَمٌ)⁽⁶⁾.

قال الباحث: القول ما قاله الذهبي.

٢. هَيَّاجُ بْنُ بَسْطَامِ التَّمِيمِيِّ: ضعيف⁽⁷⁾.

٣. جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْبَاهِلِيِّ: متروك الحديث، وكان صالحاً في نفسه⁽⁸⁾.

(1)لسان الميزان (٨ / ١٨٤).

(2)المجموع شرح المذهب (٤ / ٥٠٤).

(3)سنن الدارقطني (٢ / ٣٠٧)، ح ١٥٨٠.

(4)المعجم الكبير (٨ / ٢٤٤)، ح ٩٧٢٥.

(5)سنن الدارقطني (٢ / ٣٠٧)، ح ١٥٨١.

(6)سير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٧٦).

(7)تقريب التهذيب ص ٥٧٦.

(8)تقريب التهذيب ص ١٤٠.

٤. القاسم بن عبد الرحمن الشامي: تقدم في الحديث رقم: (١٧١) أنه صدوق،
والمشكلة في رواية تلاميذه عنه.

الحكم على الإسناد:

إسناده متروك؛ لأن فيه محمد بن الحسن النقّاش المتهم بالكذب، عدا عن جعفر بن الزبير المتروك.

٢٦٢ - قال النووي: (وَقَدْ يُسْتَدَلُّ لَهُ بِحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " لَمَّا وُضِعَتْ أُمُّ كَلْثُومٍ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَبْرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ، وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ، وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى". رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ زحر، عن علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم، وثلاثتهم ضعفاء، لكن يستأنس بأحاديث الفضائل، وإن كان ضعيفة الإسناد، وَيُعْمَلُ بِهَا فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ، وَهَذَا مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(1).

نص الحديث:

قال أحمد: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ -، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ زحر، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: لَمَّا وُضِعَتْ أُمُّ كَلْثُومِ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَبْرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ، وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى"(2)، قَالَ: ثُمَّ لَا أَدْرِي أَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟ أَمْ لَا، فَلَمَّا بَنَى عَلَيْهَا لَحْدَهَا طَفِقَ يَطْرُحُ لَهُمُ الْجُبُوبَ(3)، وَيَقُولُ: «سُدُّوا خِلَالَ اللَّبَنِ». ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَكِنَّهُ يَطِيبُ بِنَفْسِ الْحَيِّ»(4).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن المبارك(5)، والحاكم(6)، والبيهقي(7) من طريق عثمان بن صالح السهمي، كلاهما عن يحيى بن أيوب الغافقي به بنحوه.

(1) المجموع شرح المهذب (٥/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(2) طه: ٥٥.

(3) الجُبُوب: الأَرْضُ الْعَلِيظَةُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٣٤).

(4) مسند أحمد (٣٦/ ٥٢٤)، ح ٢٢١٨٧.

(5) معرفة الصحابة (٦/ ٣٢٠٠)، ح ٧٣٨٩.

(6) المستدرک على الصحيحين (١/ ٦٧٤).

(7) السنن الكبرى (٣/ ٥٧٤)، ح ٦٧٢٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. يحيى بن أيوب الغافقي: تقدم في الحديث رقم: (٨٤) أنه صدوق.
٢. عبيد الله بن زحر الإفريقي: تقدم في الحديث رقم: (٢٥٢) أنه صدوق يخطيء.
١. علي بن يزيد الألهاني الدمشقي: ضعيف^(١).
٢. القاسم بن عبد الرحمن الشامي: تقدم في الحديث رقم: (١٧١) أنه صدوق، والمشكلة في رواية تلاميذه عنه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف علي بن يزيد الألهاني، وعبيد الله بن زحر الصدوق الذي يخطيء، وأما القاسم بن عبد الرحمن فهو صدوق، وقد جعل النووي الضعف في ثلاثة: عبيد الله، وعلي بن زيد بن جدعان، والقاسم بن عبد الرحمن، وقد وهم النووي في الثاني لأنه علي بن يزيد الألهاني، وليس علي بن زيد بن جدعان.

٢٦٣ - قال النووي: (وَاحتجَّ لهؤلاءِ بِحَدِيثِ يُرَوَى عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " الْمُعْتَكَفُ يَتَّبِعُ الْجَنَازَةَ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ هَيَّاجِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهَمَّا ضَعِيفَانِ، مَتْرُوكَا الْحَدِيثِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)^(٢).

نص الحديث:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيَّاجُ الْخُرَّاسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُعْتَكِفُ يَتَّبِعُ الْجَنَازَةَ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ»^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي من طريق ابن ماجه بنفس السند والمتن^(٤).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. هيَّاجُ بن بسطام التميمي: ضعيف^(٥).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٠٦.

(٢) المجموع شرح المذهب (٦ / ٥١٢).

(٣) سنن ابن ماجه (١ / ٥٦٥)، ح ١٧٧٧.

(٤) التحقيق في مسائل الخلاف (٢ / ١١٢)، ح ١١٠٩١.

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٧٦.

٢. عُنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: متروك، رماه أبو حاتم بالوضع^(١).

٣. عَبْدُ الْخَالِقِ: مجهول^(٢).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عنبسة بن عبد الرحمن المتروك، وفيه هياج بن بسطام الضعيف، وجهالة عبد الخالق، والحديث الصحيح يخالف هذه الرواية، ففي صحيح مسلم قول عائشة: "إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَدْخُلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ النَّبِيَّتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا"^(٣).

قال ابن الجوزي: (هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِشَيْءٍ)^(٤)، وقال البوصيري: (هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ عَبْدُ الْخَالِقِ، وَعَنْبَسَةُ، وَالْهَيَّاجُ، وَهُمْ ضَعْفَاءُ)^(٥).

٢٦٤ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ هُوَ لِأَنَّ... وبحديث إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن أبيه عبد الله بن يابان^(٦)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَكَّةُ مَنَاخٌ، لَا تَبَاعُ، وَلَا تُؤَجَّرُ بِيُوتِهَا". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ،...، وَأَمَّا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، فَضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَاتَّفَقُوا عَلَي تَضْعِيفِ إِسْمَاعِيلِ، وَأَبِيهِ إِبْرَاهِيمِ)^(٧).

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَتْحِ هِلَالُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَفَّارِ بَبْغَدَادَ، أَنبَأَ الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عِيَّاشِ الْقَطَّانِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَكَّةُ مَنَاخٌ"^(٨)، لَا يَبَاعُ رِبَاعُهَا، وَلَا تُؤَجَّرُ بِيُوتِهَا"^(٩).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٣٣. وقول أبي حاتم: متروك الحديث، كان يضع الحديث. الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٣).

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٣٤.

(٣) صحيح مسلم (١/ ٢٤٤)، ٢٩٧.

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف (٢/ ١١٢).

(٥) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/ ٨٤).

(٦) خطأ في المطبوع، وصوابه: (باباه).

(٧) المجموع شرح المهذب (٩/ ٢٤٨-٢٥١).

(٨) مَنَاحٌ: محل للمَنَاحِ أَي: إِبْرَاقِ الإِبِلِ، ونحوها. فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/ ٣).

(٩) السنن الكبرى (٦/ ٥٧)، ح ١١١٨٣.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني عن الحسين بن إسماعيل⁽¹⁾، والحاكم من طريق جعفر بن أحمد الشاماتي⁽²⁾، كلاهما عن أحمد القطان به بمثله، والعقيلي من طريق خلف بن تميم عن إسماعيل ابن إبراهيم بن مهاجر به، ولفظه: «مَكَّةُ مَرَّاحٌ لَا يُبَاعُ رِبَاعُهَا»⁽³⁾.
والدارقطني من طريق أبي حنيفة عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نجیح عن عبد الله ابن عمرو مرفوعاً بمعناه⁽⁴⁾، وابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس⁽⁵⁾، والقاسم بن سلام عن وكيع بن الجراح⁽⁶⁾، والأزرقي من طريق مسلم بن خالد الزنجي⁽⁷⁾، والدارقطني من طريق محمد بن ريعة⁽⁸⁾، أربعتهم عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نجیح عن عبد الله بن عمرو موقوفاً بلفظ: "إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ كِرَاءَ بُيُوتِ مَكَّةَ إِنَّمَا يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ نَارًا"، ومسدد من طريق عبيد الله بن أبي زياد عن ابن جريج بمثل الموقوف⁽⁹⁾، وأحمد بن منيع من طريق الحجاج بن أرطاة بلفظ: "تُهَيَّ عَنْ أُجُورِ بُيُوتِ مَكَّةَ، وَعَنْ بَيْعِ رِبَاعِهَا"⁽¹⁰⁾، كلاهما عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمرو موقوفاً، والدارقطني من طريق علي بن أبي إسرائيل عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نجیح يسار المكي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بنحو الموقوف⁽¹¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أَبُو الْفَتْحِ هِلَالُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَفَّارِ:

قال الخطيب البغدادي⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾: (صدوق)، زاد الخطيب: (كَتَبْنَا عَنْهُ).

قال الباحث: صدوق.

(1) سنن الدارقطني (٤/ ١٣)، ح ٣٠١٨.

(2) المستدرک علی الصحیحین (٢/ ٦١)، ح ٢٣٢٦.

(3) الضعفاء الكبير (١/ ٧٣).

(4) سنن الدارقطني (٤/ ١١، ١٢)، ح ٣٠١٤، ٣٠١٥.

(5) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٣٣٠)، ح ١٤٦٨٤.

(6) الأموال ص ٨٤، ح ١٦٣.

(7) أخبار مكة (٢/ ١٦٣).

(8) سنن الدارقطني (٤/ ١٣)، ح ٣٠١٧.

(9) المطالب العالية (٦/ ٤٠٥)، ح ١٢٠٦.

(10) المصدر نفسه (٦/ ٤٠٧)، ح ١٢١٠.

(11) سنن الدارقطني (٣/ ٣٧٣)، ح ٢٧٨٧.

(12) تاريخ بغداد (١٤/ ٧٦).

(13) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٩٣).

٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْقَطَّانُ: صدوق⁽¹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ مَتَّقًا)⁽²⁾، وقال أبو حاتم، وابنه⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾:
(صدوق)، وزاد ابن أبي حاتم: (كتبنا عنه).

قال الباحث: صدوق.

٣. إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرِ الْبَجَلِيِّ: ضعيف⁽⁵⁾.

٤. إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرِ الْبَجَلِيِّ: صدوق، لين الحفظ⁽⁶⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁷⁾، وذكره الذهبي في ذكر من تكلم فيه وهو موثق⁽⁸⁾، وقال سفيان الثوري⁽⁹⁾، وأحمد بن حنبل⁽¹⁰⁾: (ليس به بأس)، وقال الساجي: (صدوق، اختلفوا في وهمه)⁽¹¹⁾، وفي موضع: (صدوق، اختلفوا فيه)⁽¹²⁾، وقال أبو داود: (صالح الحديث)⁽¹³⁾.

وقال يحيى القطان: (لم يكن بالقوي)⁽¹⁴⁾، وضعفه ابن معين⁽¹⁵⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: (قال يحيى بن معين يوماً عند عبد الرحمن، وذكرنا إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال يحيى: ضعيفين، فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وكره ما قال)⁽¹⁶⁾.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر: ليس بقوي، هو

وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب قريبٌ بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل

(1) تقريب التهذيب ص ٨٤.

(2) الثقات (٨ / ٣٨، ٣٩).

(3) الجرح والتعديل (٢ / ٧٤).

(4) الكاشف (١ / ٢٠٣).

(5) تقريب التهذيب ص ١٠٥.

(6) تقريب التهذيب ص ٩٤.

(7) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٠).

(8) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٣.

(9) الجرح والتعديل (٢ / ١٣٣).

(10) المصدر نفسه.

(11) إكمال تهذيب الكمال (١ / ٢٩٦).

(12) تهذيب التهذيب (١ / ١٤٦).

(13) المصدر نفسه.

(14) الجرح والتعديل (٢ / ١٣٣).

(15) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٤٤).

(16) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٥٩).

الصدق، يكتب حديثهم، ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت⁽¹⁾. وقال الفسوي: (له شرفٌ ونبالَةٌ، حديثه لَيِّنٌ)⁽²⁾، والنسائي: (ليس بالقوي)⁽³⁾، وقال ابن حبان: (كثير الخطأ، تستحب مجانبته ما انفرد من من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج إلا بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات)⁽⁴⁾.

وقال الدارقطني: (يُعْتَبَرُ به)⁽⁵⁾، وفي موضع سأله الحاكم عنه فقال: (ضعفوه، تكلم فيه يحيى القطان وغيره، قلت: بحجة؟ قال: بلى، حدَّث بأحاديث لا يتابع عليها، قد غمزه شعبة أيضاً)⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: (أحاديثه سالحة، يحمل بعضها بعضاً، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء)⁽⁷⁾، والبيهقي: (غير قوي)⁽⁸⁾. قال الباحث: أولى الأقوال فيه أنه صدوق كثير الغلط.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر الضعيف، وأبيه الصدوق كثير الغلط، وأما عن متابعة أبي نجيح له فإنها رويت مرفوعة من طريق أبي حنيفة فقط، ومن طريق علي بن أبي إسرائيل، ورواها البقية بالوقف، وفي الإسناد عبيد الله بن أبي زياد القداح، وهو ليس بالقوي⁽⁹⁾، وأما عن متابعة عطاء فهي موقوفة، وضعيفة لورود الأولى من طريق عبيد الله بن أبي زياد الضعيف، والثانية من طريق الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس⁽¹⁰⁾، وهو من المرتبة الرابعة⁽¹¹⁾، ولم يصرح بالسماع، فكل الطرق ضعيفة سواء المرفوع منها أو الموقوف.

(1) الجرح والتعديل (٢ / ١٣٣).

(2) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٨١).

(3) الضعفاء والمتروكون ص ١١.

(4) المجروحين (١ / ١٠٢).

(5) الضعفاء والمتروكون ص ٢٥١.

(6) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ١٨٠.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٢١٥).

(8) السنن الكبرى (٦ / ٥٧).

(9) تقريب التهذيب ص ٣٧١.

(10) تقريب التهذيب ص ١٥٢.

(11) طبقات المدلسين ص ٤٩.

المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب الإدراج:

تعريف الإدراج:

يمكن تعريف الإدراج بما قاله ابن كثير: (أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فحسبها من يسمعا مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك...، وقد يقع الإدراج في الإسناد)⁽¹⁾.

أقسام الإدراج:

ينقسم الإدراج إلى قسمين:

الأول: مدرج المتن.

الثاني: مدرج الإسناد.

فقد قال ابن الصلاح: (وهو أفسام: منها: ما أُدرج في حديث رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ كَلَامِ بَعْضِ رُؤَاتِهِ، بِأَنْ يَذْكَرَ الصَّحَابِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ عَقِيبَ مَا يَرْوِيهِ مِنَ الْحَدِيثِ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَيَرْوِيهِ مَنْ بَعْدَهُ مَوْصُولًا بِالْحَدِيثِ غَيْرَ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا بِذِكْرِ قَائِلِهِ، فَيُلْتَبَسُ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْحَالِ، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْجَمِيعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَثْنُ الْحَدِيثِ عِنْدَ الرَّاوي لَهُ بِإِسْنَادٍ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ ثَانٍ، فَيُدْرَجُ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، وَيَحْذِفُ الْإِسْنَادَ الثَّانِي، وَيَرْوِي جَمِيعَهُ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، وَمِنْهَا: أَنْ يُدْرَجَ فِي مَثْنِ حَدِيثٍ بَعْضَ مَثْنِ حَدِيثٍ آخَرَ، مُخَالَفٍ لِأَوَّلِ فِي الْإِسْنَادِ، وَمِنْهَا أَنْ يَرْوِيَ الرَّاوي حَدِيثًا عَنْ جَمَاعَةٍ، بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ فِي إِسْنَادِهِ، فَلَا يَذْكَرُ الْاِخْتِلَافَ، بَلْ يُدْرَجُ رِوَايَتَهُمْ عَلَى الْاِتِّفَاقِ)⁽²⁾.

وقال السيوطي: (فأما مدرج المتن: فتارة يكون في آخر الحديث، كما ذكره، وتارة في أوله، وتارة في وسطه...، والغالب وقوع الإدراج آخر الخبر، ووقوعه أوله أكثر من وسطه؛ لأن الراوي يقول كلامًا يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فيتوهم أن الكل حديث)⁽³⁾.

ومن خلال كلام السيوطي يتضح أن مدرج المتن ثلاثة أقسام: فمنه ما يكون أول الحديث، ومنه ما يكون وسطه، ومنه ما يكون آخره، وقد ذكر ابن الصلاح من مدرج المتن قسمًا واحدًا فقط، وهو ما يكون آخر الحديث.

(1) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٧٣.

(2) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٩٥.

(3) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣١٧).

طرق معرفة الإدراج⁽¹⁾:

١. أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.
٢. أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.
٣. أن يصرح بعض الرواة بفصل العبارة المدرجة عن المتن المرفوع، فيضيفها إلى قائلها، ويعين المزيد والمزيد عليه.

٢٦٥ - قال النووي: (وَأَمَّا الْهَرَّةُ: فَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِكِرَاهَةِ سُورِهَا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يُغْسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وُلُوعِ الْكَلْبِ سَبْعًا، وَمِنْ وُلُوعِ الْهَرَّةِ مَرَّةً"،... وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: "مِنْ وُلُوعِ الْهَرَّةِ مَرَّةً"، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هُوَ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ، كَمَا قَالَهُ الْحَفَاطُ⁽²⁾).

نص الحديث:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ⁽³⁾، نَا بَكَّارُ بْنُ قَتَيْبَةَ، وَحَمَادُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَا: نَا أَبُو عَاصِمٍ⁽⁴⁾، نَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ⁽⁵⁾، نَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «طَهُورُ الْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ، يُغْسَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ الْأُولَى بِالتُّرَابِ، وَالْهَرَّةُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ». قُرَّةُ يَشُكُّ، هَذَا صَحِيحٌ⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾ من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم من طريق أبي رزين مسعود بن مالك، وأبي صالح ذكوان السمان، وهمام بن منبه، أربعتهم: (عبد الرحمن

(1) علوم الحديث ومصطلحه (١/ ٢٤٨، ٢٤٩).

(2) المجموع شرح المذهب (١/ ١٧٥).

(3) أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ وَاصِلِ بْنِ مَيْمُونِ النَّيْسَابُورِيِّ، مَوْلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ، الْأَمْوِيُّ، الْحَافِظُ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ النَّصَانِيْفِ، ت ٣٢٤هـ. سير أعلام النبلاء (١٥/ ٦٥، ٦٦).

(4) أَبُو عَاصِمٍ: الضحاک بن مخلد بن الضحاک بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، ت ٢١٢هـ، أو بعدها. تقريب التهذيب ص ٢٨٠.

(5) قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: قرّة بن خالد السدوسي، البصري، ت ١٥٥هـ. تقريب التهذيب ص ٤٥٥.

(6) سنن الدارقطني (١/ ١٠٥)، ح ١٨٦.

(7) صحيح البخاري (١/ ٤٥)، ح ١٧٢.

(8) صحيح مسلم (١/ ٢٣٤)، ح ٢٧٩.

بن هرمز - مسعود بن مالك - ذكوان - همام بن منبه)، عن أبي هريرة، وفيها غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات، وعند أبي رزين، وأبي صالح بإراقته قبل الغسل.

وأخرجه مسلم⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، من طريق هشام بن حسان، والترمذي من طريق أيوب السخيتاني⁽³⁾، كلاهما: (هشام - أيوب)، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وفيها غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات، وعند مسلم: "أولاهن بالتراب"، وعند الترمذي: "أولاهن، أو أخراهن بالتراب"، وبذكر الهرة مرفوعاً، وفي البيهقي بذكر الهرة موقوفاً.

وأبو داود من طريق المعتمر بن سليمان، وحمام بن زيد عن أيوب السخيتاني بذكر الكلب، والهرة موقوفاً⁽⁴⁾، والبيهقي من طريق محمد بن عمر القصبيني عن عبد الوارث بن سعيد عن أيوب، وفيه إدراج الهرة⁽⁵⁾، والحاكم من طريق مسلم بن إبراهيم موقوفاً بذكر الهرة، وعلي بن نصر الجهضمي، وفيه الفصل بين كلام النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكلام أبي هريرة المدرج⁽⁶⁾، ثلاثتهم: (أيوب - مسلم بن إبراهيم - علي بن نصر) عن قرة بن خالد به، والبيهقي من طريق عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ: "يُغَسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وُلُوغِ الْهَرِّ كَمَا يُغَسَلُ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ"⁽⁷⁾.

والطحاوي عن بكار بن قتيبة به مرة بذكر الكلب مرفوعاً، ومرة بذكر الهر مرفوعاً⁽⁸⁾، وابن المقريء عن محمد الفرغ الحداد بذكر الهر مرفوعاً⁽⁹⁾، وتام الرازي عن علي بن حسين بن محمد بن السفر بذكر الكلب مرفوعاً⁽¹⁰⁾، كلاهما عن بكار بن قتيبة به، والحاكم من طريق علي بن مسلم عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد به بذكر الهر مرفوعاً⁽¹¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

(1) صحيح مسلم (1/ 234)، ح 279.

(2) السنن الكبرى (1/ 376)، ح 1173.

(3) سنن الترمذي (1/ 101)، ح 91.

(4) سنن أبي داود (1/ 19)، ح 72.

(5) السنن الكبرى (1/ 375)، ح 1172.

(6) المستدرک علی الصحیحین (1/ 265)، ح 572، 573.

(7) السنن الكبرى (1/ 376)، ح 1174.

(8) شرح مشكل الآثار (7/ 67)، ح 2648.

(9) معجم ابن المقريء ص 41، ح 34.

(10) فوائد تمام (2/ 140)، ح 1366.

(11) المستدرک علی الصحیحین (1/ 264)، ح 571.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح.

قال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَاسْحَاقَ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا، وَلَمْ يُدَكَّرْ فِيهِ: "إِذَا وَلَعَتْ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسِلَ مَرَّةً")⁽¹⁾، وقال الدارقطني: (هَذَا صَحِيحٌ)⁽²⁾.

وقال الطحاوي: (فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: أَنَّ أَيُّوبَ فَوْقَ هِشَامٍ فِي الْجَلَالَةِ وَالنَّبْتِ، فَرِيَادُهُ مَا زَادَهُ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَقْبُولَةٌ، وَقُرَّةٌ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ فَوْقَ هِشَامٍ فِي النَّبْتِ وَالْحِفْظِ، لَمْ يَكُنْ دُونَهُ فِي ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ قَدْ كَانَ إِذَا أُوقِفَ أَحَادِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَسُئِلَ عَنْهَا: أَهِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: كُلُّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽³⁾.

وقال أيضاً: (فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ مَرَّةً، فَأَخَذَهُ عَنْهُ كَذَلِكَ أَيُّوبُ، وَقُرَّةٌ، وَأُوقِفَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ مَرَّةً لَمَّا قَدْ أَعْلَمَ النَّاسَ أَنَّ كُلَّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَمِعَهُ مِنْهُ هِشَامٌ كَذَلِكَ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽⁴⁾.

وأما البيهقي فقد قال: (وَأَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي إِدْرَاجِ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْهَرَّةِ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ فِي الْكَلْبِ)⁽⁵⁾، وأما عن رواية أيوب التي فيها إدراج فقد قال: (غَلَطَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْقَصَبِيُّ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ مُدْرَجًا فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ)⁽⁶⁾.

قال الباحث: والراجح أنها غير مدرجة، وأفضل الأقوال هي أقوال الطحاوي، فقد برَّرَ ذلك تبريراً واضحاً.

⁽¹⁾ سنن الترمذي (١ / ١٥١)، ح ٩١.

⁽²⁾ سنن الدارقطني (١ / ١٠٥)، ح ١٨٦.

⁽³⁾ شرح مشكل الآثار (٧ / ٧٠).

⁽⁴⁾ شرح مشكل الآثار (٧ / ٧١).

⁽⁵⁾ السنن الكبرى (١ / ٣٧٤)، ح ١١٦٨.

⁽⁶⁾ السنن الكبرى (١ / ٣٧٥)، ح ١١٧١.

٢٦٦ - قال النووي: (واختج له... وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد، وقال: " إذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فأقعد"... والجواب عن حديث ابن مسعود أن قوله " فقد تمت صلاته، أو قضيت صلاته" إلى آخره، زيادة مدرجة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ، وقد بين الدارقطني، والبيهقي، وغيرهما ذلك⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلى، حدثنا زهير⁽²⁾، حدثنا الحسن بن الحر⁽³⁾، عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن عبد الله بن مسعود، أخذ بيده، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد في الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش⁽⁴⁾: «إذا قلت هذا، أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فأقعد»⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن أبي نعيم الفضل بن دكين، ومسلم عن أبي معاوية محمد بن خازم، كلاهما: (أبو نعيم - أبو معاوية) عن شقيق بن سلمة⁽⁶⁾، والبخاري، ومسلم من طريق عبد الله بن سخبيرة⁽⁷⁾، كلاهما: (شقيق - عبد الله)، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، بدون إدراج كلام ابن مسعود: "إذا قلت هذا...".

وأخرجه أحمد من طريق يحيى بن آدم⁽⁸⁾، والدارمي من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين⁽⁹⁾، وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عمرو البجلي⁽¹⁰⁾، والدارقطني من طريق موسى

(1) المجموع شرح المذهب (٣ / ٤٨١).

(2) زهير: زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الجعفي، الكوفي، نزيل الجزيرة، ت ١٧٢هـ، أو ١٧٣هـ، أو ١٧٤هـ. تقريب التهذيب ص ٢١٨.

(3) الحسن بن الحر: الحسن بن الحر بن الحكم الجعفي، أو النخعي، الكوفي، أبو محمد، نزيل دمشق، ت ١٣٣هـ. تقريب التهذيب ص ١٥٩.

(4) دعاء حديث الأعمش: "التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين". سنن أبي داود (١ / ٢٥٤)، ح ٩٦٨.

(5) سنن أبي داود (١ / ٢٥٤)، ح ٩٧٠.

(6) صحيح البخاري (١ / ١٦٦)، ح ٨٣١، صحيح مسلم (١ / ٣٠١)، ح ٤٠٢.

(7) صحيح البخاري (٨ / ٥٩)، ح ٦٢٦٥، صحيح مسلم (١ / ٣٠٢)، ح ٤٠٢.

(8) مسند أحمد (٧ / ١٠٨)، ح ٤٠٠٦.

(9) سنن الدارمي (٢ / ٨٤٦)، ح ١٣٨٠.

(10) صحيح ابن حبان (٥ / ٢٩١)، ح ١٩٦١.

بن داود، وشبابة بن سوار⁽¹⁾، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى، وهاشم بن القاسم⁽²⁾، ثمانيتهم عن أبي خيثمة زهير بن معاوية به بإدراج كلام ابن مسعود في الحديث: "إِذَا قُلْتَ هَذَا... إلّا شبابة فقد فصلهما.

وأخرجه ابن المقرئ من طريق أبي حنيفة بإدراج: "إِذَا قُلْتَ هَذَا..."⁽³⁾، والدارقطني من طريق الحسين بن علي الجعفي، ومحمد بن عجلان بدون الإدراج⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان بفصلهما، أربعتهم عن الحسن بن الحر به.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، وزيادة: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ قَضَيْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَفَمُ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ» مدرجة من كلام عبد الله بن مسعود.

قال الدارقطني: (أَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ عَن زُهَيْرٍ فِي الْحَدِيثِ وَوَصَلَهُ بِكَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَصَلَهُ شَبَابَةُ، عَن زُهَيْرٍ، وَجَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَوْلُهُ: أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ مِنْ قَوْلِ مَنْ أَدْرَجَهُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّ ابْنَ ثَوْبَانَ رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَرِّ كَذَلِكَ، وَجَعَلَ آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِتِّفَاقِ حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ، وَابْنِ عَجَلَانَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ فِي رَوَايَتِهِمْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَرِّ عَلَى تَرْكِ ذِكْرِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ مَعَ اتِّفَاقِ كُلِّ مَنْ رَوَى التَّشَهُدَ عَن عَلْقَمَةَ وَعَن غَيْرِهِ عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ...، شَبَابَةُ ثِقَةٌ، وَقَدْ فَصَلَ آخِرَ الْحَدِيثِ جَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ مَنْ أَدْرَجَ آخِرَهُ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَسَانُ بْنُ الرَّبِيعِ وَغَيْرُهُ، فَرَوَاهُ عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَرِّ كَذَلِكَ، وَجَعَلَ آخِرَ الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ يَرْفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽⁷⁾.

(1) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٥، ١٦٦)، ح ١٣٣٥، ١٣٣٦.

(2) السنن الكبرى (٢/ ٢٤٨)، معرفة السنن والآثار (٣/ ٦٣)، ح ٣٦٩٨.

(3) معجم ابن المقرئ ص ٢١٤، ح ٦٨١.

(4) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٤، ١٦٥)، ح ١٣٣٣، ١٣٣٤.

(5) المصدر نفسه (٢/ ١٦٧)، ح ١٣٣٧.

(6) السنن الكبرى (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠)، ح ٢٩٦٧، ٢٩٦٨.

(7) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٥، ١٦٦).

وقال البيهقي: (هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَأُدْرَجُوا آخِرَ الْحَدِيثِ فِي أَوْلِيهِ، وَقَدْ أَشَارَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى إِلَى ذَهَابِ بَعْضِ الْحَدِيثِ، عَنْ زُهَيْرٍ فِي حِفْظِهِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ زُهَيْرٍ وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَ الْحَدِيثِ انْمَحَى مِنْ كِتَابِهِ أَوْ خُرِقَ، وَرَوَاهُ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنْ زُهَيْرٍ، وَفَصَلَ آخِرَ الْحَدِيثِ مِنْ أَوْلِيهِ، وَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ عَنْهُ قَبْلَ ذَهَابِهِ مِنْ حِفْظِهِ، أَوْ مِنْ كِتَابِهِ)⁽¹⁾.

(1) السنن الكبرى (٢/٢٤٨، ٢٤٩).

المطلب الرابع: ما كان ضعفه بسبب الاضطراب:

تعريف المُضْطَرَب:

قال ابن الصلاح: (هُوَ الَّذِي تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِيهِ فَيُرْوِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ آخَرَ مُخَالَفٍ لَهُ، وَإِنَّمَا تُسَمِّيهِ مُضْطَرَبًا إِذَا تَسَاوَتِ الرَّوَايَتَانِ، أَمَا إِذَا تَرَجَّحَتْ إِحْدَاهُمَا بِحَيْثُ لَا تَقَاوِمُهَا الْأُخْرَى... فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ وَصْفُ الْمُضْطَرَبِ، وَلَا لَهُ حُكْمُهُ)⁽¹⁾.

ومن خلال ذلك يتبين أن الحديث المضطرب هو تساوي الروايتين، وعدم إمكانية الترجيح بينهما، وإذا استطعنا الترجيح فلا نقول بالاضطراب.

وقد حَرَّرَ الدكتور: عبد الله الجديع تعريف المضطرب فقال: (تحرير معنى الاضطراب يتبين من حصره في الصورتين التاليتين: الصورة الأولى: أن يُرَوَى الحديث على أوجه مختلفة، متساوية في القوة، بحيث يتعذر الترجيح، فهذا وإن لم نجزم بخطأ أحد من رواته، لكن الخطأ موجود من راوٍ، أو أكثر من غير تعيين، وتصح دعوى الاضطراب حين يتعذر الجمع بين الوجوه المختلفة، فإذا أمكن الجمع فلا اضطراب، وهذه الصورة واردة في السند، والمتن، والصورة الثانية: التردد في الإسناد، أو المتن من الراوي المُعَيَّن، فيقال: (كان فلان يضطرب فيه فتارة يقول: كذا، وتارة يقول: كذا)⁽²⁾.

ويتضح من ذلك إضافته لصورة جديدة مهمة، وهي التردد في الإسناد، أو المتن من نفس الراوي.

أقسام الاضطراب:

الاضطراب له قسمين: اضطراب في المتن، واضطراب في السند، وأما منشؤه فيكون على قسمين: من راوٍ واحد، أو من عدة رواة⁽³⁾.

حكم الحديث المُضْطَرَب:

قال ابن الصلاح: (والاضطراب مُوجِبٌ ضَعْفَ الْحَدِيثِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُضْبَطْ)⁽⁴⁾، وقال ابن دقيق العيد: (وَهُوَ أَحَدُ أَسْبَابِ التَّغْلِيلِ عِنْدَهُمْ، وَمَوْجِبَاتِ الضَّعْفِ لِلْحَدِيثِ)⁽⁵⁾.

(1) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٩٣، ٩٤.

(2) تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٢٩، ١٠٣٠).

(3) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٩٤.

(4) المصدر نفسه ص ٩٤.

(5) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٢.

وقال الدكتور: صبحي الصالح: (ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وضبطهم؛ لأن انتفاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لروايتها من حفظ، أو ضبط، أو طول سماع لمن أدى عنه؛ لذلك لا يسمى مُضْطَرِبًا إذا ترجحت فيه إحدى الروايتين، أو الروايات)⁽¹⁾.

ومن هنا يتضح أن الاضطراب ضعف ينشأ عن خلل في ضبط الراوي، فإذا ترجح أحد الوجود انتفى الاضطراب، والخلل.

٢٦٧- قال النووي: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبِجَرَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنَا السَّنَةُ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعَمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانُ حُمْرٍ، وَإِنَّكَ حَرَمْتَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: أُطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمْرِكَ، فَإِنَّمَا حَرَمْتُهَا؛ مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرِيَةِ»)- يعني بالجوال الذي يأكل الحلة وهي العذرة-، فَهَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ، مُخْتَلَفُ الْإِسْنَادِ، كَثِيرُ الْإِخْتِلَافِ وَالِاضْطِرَابِ، بِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ، وَمِمَّنْ أَوْضَحَ اضْطِرَابَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي الْأَطْرَافِ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ)⁽²⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ⁽³⁾، عَنْ إِسْرَائِيلَ⁽⁴⁾، عَنْ مَنْصُورٍ⁽⁵⁾، عَنْ عَبْدِ الْحَسَنِ⁽⁶⁾، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽⁷⁾، عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبِجَرَ⁽⁸⁾، قَالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعَمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءٌ مِنْ حُمْرٍ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعَمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانُ الْحُمْرِ، وَإِنَّكَ حَرَمْتَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ «أُطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمْرِكَ، فَإِنَّمَا حَرَمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرِيَةِ» -يعني

(1) علوم الحديث ومصطلحه (١/ ١٨٧).

(2) المجموع شرح المذهب (٨/ ٩).

(3) عبيد الله: عبيد الله بن موسى بن أبي المختار بن باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد، ت ٢١٣هـ. تقريب التهذيب ص ٣٧٥.

(4) إسرائيل: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ت ١٦هـ، وقيل بعدها. تقريب التهذيب ص ١٠٤.

(5) منصور: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمی، أبو عتاب الكوفي، ت ١٣٢هـ. تقريب التهذيب ص ٥٤٧.

(6) عبيد أبو الحسن: عبيد بن الحسن المرزني، أو التعلبي، أبو الحسن الكوفي. تقريب التهذيب ص ٣٧٦.

(7) عبد الرحمن: عبد الرحمن بن معقل بن مقرن المرزني، أبو عاصم الكوفي. تقريب التهذيب ص ٣٥٠.

(8) غالب بن أبجر: غالب بن أبجر المرزني، وقيل: غالب بن ذبيح، وقيل: ذريح، سكن الكوفة. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢٢٦٤).

الْجَلَّالَةَ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: " عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا هُوَ ابْنُ مَعْقِلٍ ". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرٍ، عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ أَنْ سَيِّدَ مُزَيْنَةَ أَبَجَرَ، أَوْ ابْنَ أَبَجَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة من طريق وكيع بن الجراح عن شعبة بن الحجاج⁽²⁾، والطبراني من طريق وكيع عن مسعر بن كدام⁽³⁾، كلاهما عن عبيد بن الحسن عن ابن معقل عن أناس من مزينة عن غالب بن أبجر، والطحاوي من طريق شعبة عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن رجال من مزينة، وفي رواية عن ناس من أصحاب رسول الله، عن أبجر، أو ابن أبجر⁽⁴⁾.

وأبو داود⁽⁵⁾، وابن أبي عاصم⁽⁶⁾ من طريق مسعر بن كدام عن عبيد بن الحسن عن عبد الله بن معقل، وفي رواية أبي داود: "ابن معقل، عن رجلين من مزينة"، وابن أبي شيبة⁽⁷⁾، ومن طريقه ابن أبي عاصم⁽⁸⁾ من طريق شريك عن منصور عن عبيد بن الحسن عن غالب بن زيخ، وعند ابن أبي عاصم عن غالب بن ذريح، والطبراني من طريق حفص بن غياث عن أبي عميس عتبة بن عبد الله الهذلي، عن عبيد بن الحسن عن عبد الله بن معقل عن غالب بن أبجر⁽⁹⁾، كل هذه الطرق بنحو طريقنا، وفيها: "سمين مالك"، وليس: "سمين حُمْرِكُ"، إلا رواية أبي داود فلم يبين لفظها، وابن أبي شيبة من طريق عاصم بن عمر بن قتادة عن سلمى بنت نصر عن رجل من بني مرة بلفظ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَجَلَ مَالِي الْحُمْرُ، أَفَأَصِيبُ مِنْهَا؟ قَالَ: «أَلَيْسَ تَرَعَى الْفَلَاةَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَأَصِيبُ مِنْهَا»⁽¹⁰⁾.

(1) سنن أبي داود (3/ 356)، ح 3809.

(2) مصنف ابن أبي شيبة (5/ 123)، ح 24340.

(3) المعجم الكبير (18/ 266)، ح 665.

(4) شرح معاني الآثار (4/ 203)، ح 6371، 6372.

(5) سنن أبي داود (3/ 357)، ح 3810.

(6) الأحاد والمثاني (2/ 361)، ح 1133.

(7) مصنف ابن أبي شيبة (5/ 123)، ح 24338.

(8) الأحاد والمثاني (2/ 360)، ح 1132.

(9) المعجم الكبير (18/ 265)، ح 664.

(10) مصنف ابن أبي شيبة (5/ 122)، ح 24337.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ، وهو عبد الله بن الحكم الدهقان: صدوق⁽¹⁾.

وثقه ابن أبي حاتم⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾:

صدوق، زاد الذهبي: مشهور.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لأجل اضطرابه، والرواية الأفضل هي رواية شعبة بن الحجاج التي تؤكد أن رواية عبد الرحمن بن معقل فيها انقطاع بينه وبين غالب بن أبجر.

وهذا الاضطراب واقع في السند، والمتن:

أولاً: اضطراب السند:

اضطرب فيه في روايات التخريج بين عبد الرحمن بن معقل، وعبد الله بن معقل، وابن معقل، وفي بعض طرق الحديث وجود عبد الرحمن بن بشر بين عبد الرحمن بن معقل، وغالب بن أبجر، وأحياناً: رجال من مزينة، ناس من أصحاب رسول الله، وأحياناً عن غالب بن أبجر، أو أبجر، أو غالب بن ذريح، أو ابن ذريح، وأحياناً عبيد بن الحسن، أو عبيد أبي الحسن.

ثانياً: اضطراب المتن:

وأما المتن ففيه نكارة من حيث تحريم لحوم الحمر الأهلية لأجل الجلالة، وليس من أجل نجاستها، وقوله: سمين حمرك، فكيف تكون سمينة في زمن الجذب، وباقي الحيوانات مأكولة اللحم هزيلة.

قال أبو زرعة: (الصَّحِيحُ حَدِيثُ شُعْبَةَ)⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: (شُعْبَةُ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي

الْعُمَيْسِ، لَمْ يَضْبِطْ أَبُو الْعُمَيْسِ)⁽⁷⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٣٠٠.

(2) الجرح والتعديل (٥ / ٣٨).

(3) الثقات (٨ / ٣٦٤).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٣٨).

(5) الكاشف (١ / ٥٤٦).

(6) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٣٦٩). وانظر حديث شعبة: مصنف ابن أبي شيبة (٥ / ١٢٣)، ح ٢٤٣٤٠.

(7) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٣٦٩).

وقد قال النووي في موضع آخر: (هَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ، مُخْتَلَفُ الْإِسْنَادِ، شَدِيدُ الْإِخْتِلَافِ، وَلَوْ صَحَّ حُمِلَ عَلَى الْأَكْلِ مِنْهَا فِي حَالِ الْإِضْطِرَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽¹⁾.

وقال ابن حزم: (هَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ، لِأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَالْآخَرُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ لُؤَيْمٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، ثُمَّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، وَلَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، عَنْ غَالِبِ بْنِ ذَيْخٍ، وَلَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَمِنْ طَرِيقِ سَلْمَى بِنْتِ النَّضْرِ الْخِضْرِيَّةِ، وَلَا يُدْرَى مَنْ هِيَ)⁽²⁾.

وقال الشوكاني: (حَدِيثُ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ لَا يُعْرَجُ عَلَى مِثْلِهِ، مَعَ مَا يُعَارِضُهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَخَّصَ لَهُمْ فِي مَجَاعَتِهِمْ، وَبَيَّنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهَا الْمُطْلَقِ بِكَوْنِهَا تَأْكُلُ الْعَذْرَاتِ)⁽³⁾.

⁽¹⁾ شرح النووي على مسلم (١٣ / ٩٢).

⁽²⁾ المحلى بالآثار (٦ / ٨٠).

⁽³⁾ نيل الأوطار (٨ / ١٣٠).

المطلب الخامس: ما كان ضعفه بسبب الجهالة:

تعريف المجهول:

عرّف الخطيب البغدادي المجهول بقوله: (المَجْهُولُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: هُوَ كُلُّ مَنْ لَمْ يُشْتَهَرْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا عَرَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ رَأْوٍ وَاحِدٍ)⁽¹⁾.

وقسم ابن الصلاح المجهول إلى ثلاثة أقسام: الأول: المَجْهُولُ الْعَدَالَةِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ...، الثاني: المَجْهُولُ الَّذِي جُهِلَتْ عَدَالَتُهُ الْبَاطِنَةُ، وَهُوَ عَدْلٌ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ... الثالث: المَجْهُولُ الْعَيْنِ)⁽²⁾.
وقسمه ابن حجر إلى قسمين⁽³⁾:

الأول: مجهول الحال أو المستور: وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق.

الثاني: مجهول العين: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق.

قال الباحث: أرجح الأقوال في تقسيم المجهول هو تقسيم ابن حجر حيث قسمه إلى

قسمين: مجهول الحال، ومجهول العين، وأما الخطيب البغدادي فقد عرّف مجهول العين فقط.

هل تتقوى رواية المجهول بالمتابعة؟

قال الدارقطني: (وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَحْتَجُونَ بِخَبَرٍ يَنْفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ رَجُلٌ غَيْرٌ مَعْرُوفٍ، وَإِنَّمَا يَنْبَغُ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ رِوَايَتُهُ عَدْلًا مَشْهُورًا، أَوْ رَجُلٌ قَدْ ارْتَفَعَ اسْمُ الْجَهَالَةِ عَنْهُ، وَارْتِفَاعُ اسْمِ الْجَهَالَةِ عَنْهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا، فَإِذَا كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ ارْتَفَعَ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ وَصَارَ حِينِنْدَ مَعْرُوفًا، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ انْفَرَدَ بِخَبَرٍ وَجَبَ التَّوَقُّفُ عَنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ حَتَّى يُوَافِقَهُ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽⁴⁾.

ويتضح من خلال هذا النص ميل الدارقطني إلى تقوية رواية المجهول بنوعيه سواء كان

مجهول حال أو عين، وأما ابن حجر فإنه يرى تقوية رواية مجهول الحال فقط دون رواية مجهول العين، فقد قال ابن حجر: (وَمَتَى تُوْبِعَ سَيِّئُ الْحِفْظِ بِمُعْتَبِرٍ، وَكَذَا الْمَسْتُورُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدْلَسُ: صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا لَا لِذَاتِهِ، بَلْ بِالْمَجْمُوعِ)⁽⁵⁾.

(1) الكفاية في قوانين علم الرواية ص ٨٨.

(2) معرفة أنواع علوم الحديث ص ١١١، ١١٢.

(3) انظر: تقريب التهذيب ص ٧٤.

(4) سنن الدارقطني (٤/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(5) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤).

٢٦٨ - قال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ: "نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ"، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، فِي بَابِ حُكْمِ الْمُخَنَّثِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ، وَرَجَلَيْهِ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ، فَفَنَفِيَ إِلَى النَّقِيعِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَقْتُلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ"، وإسناده ضعيف، فيه مجهول⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي يَسَارِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَفَنَفِيَ إِلَى النَّقِيعِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ». قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: «وَالنَّقِيعُ نَاحِيَةٌ عَنِ الْمَدِينَةِ، وَلَيْسَ بِالنَّقِيعِ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى عن محمد بن العلاء⁽³⁾، ومحمد بن نصر المروزي عن إسحاق بن راهويه⁽⁴⁾، والدارقطني من طريق الحسن بن الربيع، وحמיד بن الربيع⁽⁵⁾، أربعتهم عن أبي أسامة حماد بن أسامة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو يَسَارِ الْقُرَشِيِّ: مجهول الحال⁽⁶⁾.

(1)المجموع شرح المهذب (٣ / ١٣).

(2)سنن أبي داود (٤ / ٢٨٢)، ح ٤٩٢٨.

(3)مسند أبي يعلى (١٠ / ٥٠٩)، ح ٦١٢٦.

(4)تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٩١٧)، ح ٩٦٣.

(5)سنن الدارقطني (٢ / ٣٩٩)، ح ١٧٨٥.

(6)تقريب التهذيب ص ٦٨٥.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال الذهبي: (قد روى عن أبي يسار إمامان: الأوزاعي والليث، فهذا شيخ ليس بضعيف)⁽²⁾.
وقال أبو حاتم: (مجهول)⁽³⁾.

قال الباحث: صالح، ولعل ابن حجر قال بجهالته اتباعاً لأبي حاتم.
٢. أبو هاشم الدوسي: مجهول الحال⁽⁴⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل جهالة أبي هاشم الدوسي، ولم يتابعه أحد على روايته، وقد حكم عليه الذهبي فقال: (إسناد مظلم لمتن منكر)⁽⁵⁾.

٢٦٩ - قال النووي: حَدِيثُ: "يُغْفَرُ لِلْمُؤَدِّنِ مَدَى صَوْتِهِ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هَكَذَا، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ النَّمْرِيُّ⁽⁷⁾، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الْمُؤَدِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ، وَيَأْبَسُ، وَشَاهِدُ الصَّلَاةِ يُكْتَبُ لَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً، وَيُغْفَرُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُمَا»⁽⁸⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع⁽⁹⁾، وابن ماجه من طريق شبابة بن سوار⁽¹⁰⁾، وأحمد عن عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر الهذلي، ويحيى القطان⁽¹¹⁾، خمستهم عن شعبة بن الحجاج به بنحوه، وعند النسائي مختصراً.

(1) الثقات (٧ / ٦٦٧).

(2) ميزان الاعتدال (٤ / ٥٨٨).

(3) الجرح والتعديل (٩ / ٤٦٠).

(4) تقريب التهذيب ص ٦٨٠.

(5) ميزان الاعتدال (٤ / ٥٨٨).

(6) المجموع شرح المهذب (٣ / ١١١).

(7) النَّمْرِيُّ: هذه النسبة إلى النَّمَرِ، وهو النَّمْرُ بن قاسط. انظر: الأنساب للسمعاني (١٣ / ١٧٩).

(8) سنن أبي داود (١ / ١٤٢)، ح ٥١٥.

(9) سنن النسائي (٢ / ١٢)، ح ٦٤٥.

(10) سنن ابن ماجه (١ / ٢٤٠)، ح ٧٢٤.

(11) مسند أحمد (١٦ / ٢٧)، ح ٩٩٥٣، (١٦ / ٨)، ح ٩٩٠٦، (١٥ / ٣٣٥)، ح ٩٥٤٢.

وأحمد من طريق موسى بن أبي عثمان عن أبي عثمان سعيد مولى المغيرة بن شعبة⁽¹⁾،
ومن طريق عباد بن أنيس⁽²⁾، والفاكهي من طريق عطاء بن أبي رباح⁽³⁾، ثلاثتهم عن أبي هريرة
بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. موسى بن أبي عثمان الكوفي: مقبول، ووهم من خلطه بالذي قبله - يقصد
التبّان⁽⁴⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (من سادات أهل الكوفة، وعبادهم)⁽⁵⁾، وقال الذهبي:
(موسى بن أبي عثمان التبّان، عن سعيد بن جبير، وإبراهيم، وعنه شعبة، وسفيان: ثقة)⁽⁶⁾، وقد
وهم في تسميته بالتبّان، وقال سفيان الثوري: (نعم الشيخ)⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: (شيخ)⁽⁸⁾.
قال الباحث: صدوق.

٢. أبو يحيى سمعان الأسلمي: لا بأس به⁽⁹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (من جلة التابعين)⁽¹¹⁾، وقال النسائي:
(ليس به بأس)⁽¹²⁾.

قال الباحث: ليس به بأس.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لوجود موسى بن أبي عثمان، وأبي يحيى الأسلمي، وقد تابعه أبو عثمان
سعيد مولى المغيرة، وعطاء بن أبي رباح، وعباد بن أنيس، فيرتقي إلى صحيح لغيره، ولعل

(1) مسند أحمد (١٥ / ١٩٠)، ح ٩٣٢٨.

(2) مسند أحمد (١٣ / ٥١)، ح ٧٦١١.

(3) فوائد الفاكهي ص ٤٠٨، ح ١٩٠.

(4) تقريب التهذيب ص ٥٥٢.

(5) الثقات (٧ / ٤٥٤).

(6) الكاشف (٢ / ٣٠٦).

(7) الجرح والتعديل (٨ / ١٥٣).

(8) المصدر نفسه.

(9) تقريب التهذيب ص ٢٥٦.

(10) الثقات (٤ / ٣٤٥).

(11) صحيح ابن حبان (٤ / ٥٥٣).

(12) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ١١٧).

النووي حكم عليه أنه في إسناد مجهول؛ لأنه يقول بجهالة موسى بن أبي عثمان الكوفي، وهو صدوق كما سبق.

٢٧٠ - قال النووي: (وَقَدْ يُحْتَجُّ لَهُمْ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ أَصْبَعَهُ فِي أُذُنَيْهِ، وَقَالَ: صُمَمْنَا إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، فِي رَوَاتِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال أحمد: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِمَاصِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زُفَرَ، عَنْ هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً مَا دَامَ عَلَيْهِ». قَالَ: ثُمَّ أَدْخَلَ أَصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «صُمَمْنَا إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد عن أسود بن عامر به بنحوه⁽³⁾، وابن أبي الدنيا عن سويد بن سعيد⁽⁴⁾، والبيهقي من طريق سعيد بن يزيد بن عقبة⁽⁵⁾، كلاهما عن بقية بن الوليد عن يزيد بن عبد الله الجهني عن هاشم الأوقص عن ابن عمر بنحوه. والخطيب البغدادي من طريق هارون بن أبي هارون عن بقية عن مسلمة الجهني عن هاشم الأوقص عن ابن عمر بنحوه، ومن طريق أحمد بن الفرج عن بقية عن يزيد بن عبد الله عن أبي جعونة عن هاشم الأوقص عن ابن عمر بنحوه، ومن طريق مؤمل بن فضل عن بقية عن جعونة عن هاشم الأوقص عن نافع عن ابن عمر بنحوه⁽⁶⁾، وابن حبان من طريق عبد الله بن أبي علاج عن مالك عن نافع عن ابن عمر بنحوه⁽⁷⁾.

(1) المجموع شرح المذهب (٣ / ١٨٠).

(2) مسند أحمد (١٠ / ٢٤)، ح ٥٧٣٢.

(3) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٢٦٧، ح ٨٤٩.

(4) الورع ص ١٠٨، ح ١٧٣.

(5) شعب الإيمان (٨ / ٢١٠)، ح ٥٧٠٧.

(6) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠، ٢١).

(7) المجروحين (٢ / ٣٧، ٣٨).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. بَقِيَّةُ بِنِ الْوَلِيدِ الْحَمِصِيِّ: وقد تقدم في الحديث رقم: (٥١) أنه ثقة في روايته عن الثقات، وأما روايته عن المجهولين فضعيفة، ولا بد أن يصرح بالسماع؛ لأنه مدلس من المرتبة الرابعة.

٢. عَثْمَانُ بِنُ زُفَرَ الْجَهْنِيِّ: مجهول^(١).

٣. هَاشِمٌ: مجهول.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لجهالة هاشم، وعثمان بن زفر، ولم يصرح ببقية بالسماع من عثمان بن زفر، وقد رواه من أكثر من طريق مرة عن مسلمة الجهني، ومرة عن يزيد بن عبد الله الجهني عن هاشم الأوقص بواسطة، وبدون واسطة، وقد قال الذهبي عن يزيد: (لا يصح خبره)^(٢)، وأما هاشم الأوقص، فقد قال البخاري^(٣)، والجوزجاني^(٤): (غير ثقة)، زاد الجوزجاني: (ضال)، وقال ابن عدي: (لا يعرف مسانيد له فأذكرها)^(٥)، وأما عن رواية ابن حبان في المجروحين من طريق عبد الله بن أبي علاج، فقد قال عنه: (شيخ، يروي عن يونس بن يزيد، ومالك بن أنس ما ليس من أحاديثهم، لا يشك المستمع لها إذا كان ذلك صناعته أنه كان يضعها)^(٦).

وقال أيضًا: (أخبرنا الجواربي بالحديثين جميعًا قال: حدثنا أبي، وعمي قال: حدثنا عبد الله بن أبي علاج في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد أكثرها موضوعة، أما خبر الأول فليس من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ابن عمر رواه، ولا نافع حدث به، ولا مالك ذكره، وإنما هو المشهور من حديث الشاميين من رواية ببيعة بن الوليد بإسناد واه، أخبرنا عمران بن موسى بن مهران بمكة، قال: حدثنا أبو عتبة، قال: حدثنا ببيعة، قال: حدثنا يزيد بن عبد الله الجهني، عن أبي جعونة، عن هاشم الأوقص، عن ابن عمر، وهذا إسناد شبه لا شيء)^(٧).

(١) تقريب التهذيب ص ٣٨٣.

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣١).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٢١).

(٤) أحوال الرجال ص ١٦٢.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٢١).

(٦) المجروحين (٢/ ٣٧).

(٧) المجروحين (٢/ ٣٨).

٢٧١- قال النووي: (أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا تُصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ، وَلَا الْمُتَحَدِّثِ"، فرواه أبو داود، ولكن ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَازِ، وَمِمَّنْ ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لَمْ يُسَمَّ)(1).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيْمَنَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: - يَعْني لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ -، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ، وَلَا الْمُتَحَدِّثِ»(2).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق أبي المقدام هشام بن زياد بصيغة: "تهى رسول الله صلى الله عليه وسلم... بنحوه(3)، وابن المنذر من طريق تمام بن بزيغ، وعيسى بن ميمون بنحوه(4)، ثلاثتهم عن محمد بن كعب القرظي، والطيالسي عن شريك بن عبد الله النخعي عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن عكرمة أو مجاهد(5)، وأبو يعلى من طريق أبي أمية عبد الكريم بن أبي المخارق(6)، ثلاثتهم عن ابن عباس بصيغة النهي المبني للمجهول بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيْمَنَ: مجهول(7).

٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَدَنِيِّ: مجهول الحال(8).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود مبهم لم يسم، ووجود راويين مجهولين، وأما عن باقي طرق الحديث فكلها ضعيفة واهية.

(1)المجموع شرح المذهب (٣/ ٢٥١).

(2)سنن أبي داود (١/ ١٨٥)، ح ٦٩٤.

(3)سنن ابن ماجه (١/ ٣٠٨)، ح ٩٥٩.

(4)الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٥/ ٩٦)، ح ٢٤٥٢، ٢٤٥٣.

(5)مسند الطيالسي (٤/ ٣٦٩)، ح ٢٧٦٧.

(6)مسند أبي يعلى (٥/ ١٢٣)، ح ٢٧٣٨.

(7)تقريب التهذيب ص ٣٦٤.

(8)تقريب التهذيب ص ٣٣٠.

وأما عن روايتها ففيها: أبو المقدم هشام بن زياد، وهو متروك⁽¹⁾، وتمام بن بزيغ: قال عنه ابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽²⁾، والبخاري: (يتكلمون فيه)⁽³⁾، وابن عدي: (لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يَحْدُثُ عَنْهُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيِّ، وَهُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾، وعيسى بن ميمون ضعفه ابن حجر⁽⁵⁾، وقال ابن معين: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)⁽⁶⁾، وفي موضع: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)⁽⁷⁾، وقال البخاري: (منكر الحديث)⁽⁸⁾، وعبد الكريم بن أبي المخارق ضعفه ابن حجر⁽⁹⁾.

٢٧٢ - قال النووي: (رُويَ عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: " سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا أَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ: أَيُّ بَنِي، إِيَّاكَ وَالْحَدِيثُ؛ فَإِنِّي صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ رَجُلًا مِنْهُمْ يَقُولُهُ، فَإِذَا قَرَأْتَ فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"... وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ فَقَالَ أَصْحَابُنَا وَالْحَقَّاطُ: "هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ مَجْهُولٌ"⁽¹⁰⁾.

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَايَةَ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ، قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، أَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ لِي: أَيُّ بَنِي: مُحَدَّثٌ، إِيَّاكَ وَالْحَدِيثُ، قَالَ: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ فِي الْإِسْلَامِ - يَعْنِي مِنْهُ - قَالَ: " وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، وَمَعَ عُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلْ: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} "⁽¹¹⁾»⁽¹²⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٥٧٢.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٨٣.

(3) التاريخ الكبير (٢/ ١٥٧).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٧٩).

(5) تقريب التهذيب ص ٤٤١.

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٨٩).

(7) المصدر نفسه (٤/ ١٢١).

(8) التاريخ الكبير (٦/ ٤٠١).

(9) تقريب التهذيب ص ٣٦١.

(10) المجموع شرح المذهب (٣/ ٣٤٣، ٣٥٥).

(11) الفاتحة: ٢.

(12) سنن الترمذي (٢/ ١٢)، ح ٢٤٤.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن ابن أبي شيبة⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، كلاهما عن إسماعيل بن عليّة، وأحمد عن وهيب بن خالد الباهلي⁽³⁾، الاثنان (إسماعيل - وهيب) عن سعيد الجريري به بنحوه، والنسائي⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، من طريق عثمان بن غياث، و الدولابي من طريق راشد بن نجيح الجماني⁽⁶⁾، كلاهما عن قيس بن عباية به بدون ذكر عثمان بن عفان، وأبو يوسف القاضي من طريق أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل به بمعناه⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. سعيد بن إياس الجُرَيْرِيُّ⁽⁸⁾: ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين⁽⁹⁾.

ولكن قال الذهبي: (تغير قليلاً، ولذلك ضعفه يحيى القطان)⁽¹⁰⁾، وقد أنكر إسماعيل بن عليّة اختلاطه فقد سئل: (أكان الجُرَيْرِيُّ اختلط؟ فقال: لا، كَبُرَ الشيخ، فَرَقَّ)⁽¹¹⁾، وأما عن زمن اختلاطه فقد قال كَهَمَس بن الحسن: (أنكرنا الجُرَيْرِيُّ أيام الطاعون)⁽¹²⁾، وقال يزيد بن هارون: (سمعت من الجُرَيْرِيُّ سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئاً، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط، وقالوا: توفي الجُرَيْرِيُّ سنة أربع وأربعين ومائة)⁽¹³⁾.

وقد كان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة⁽¹⁴⁾، وهذا يدل على أن اختلاطه كان ثلاث عشرة سنة، وهذا يخالف ما قيل أنه اختلط قبل موته بسنين، ويبدو أن الصواب أنه اختلط قبل

(1) سنن ابن ماجه (١ / ٢٦٧)، ح ٨١٥.

(2) مسند أحمد (٢٧ / ٣٤٢)، ح ١٦٧٨٧.

(3) المصدر نفسه (٣٤ / ١٧٥)، ح ٢٠٥٥٩.

(4) سنن النسائي (٢ / ١٣٥)، ح ٩٠٨.

(5) مسند أحمد (٣٤ / ١٦٦)، ح ٢٠٥٤٥.

(6) الكنى والأسماء (٣ / ٩٥٣)، ح ١٦٦٤.

(7) الآثار ص ٢٢، ١٠٧.

(8) الجُرَيْرِيُّ: هذه النسبة إلى جُرَيْر بن عباد أخي الحارث بن عباد، والمشهور بهذه النسبة سعيد بن إياس.

(9) الأنساب للسمعاني (٢ / ٥٣).

(10) تقريب التهذيب ص ٢٣٣.

(11) ميزان الاعتدال (٢ / ١٢٧).

(12) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٣٠٢).

(13) الطبقات الكبير (٩ / ٢٦٠).

(14) المصدر نفسه.

(15) انظر: الثقات (٥ / ٣٨٤).

موته بسنين قليلة، ولكن لا يمنع هذا أن يكون قد بدأ اختلاطه أيام الطاعون خفيفاً ثم اشتد بعدها.

وممن سمع منه قبل الاختلاط إسماعيل بن عليّة: قال أبو داود: (أرواهم عن الجُرَيْرِيّ إسماعيل بن عُليّة، وكل من أدرك أيوب - يقصد السخّتياني - فسماعه من الجُرَيْرِيّ جيد)⁽¹⁾، وسئل كَهَمَس بن الحسن: من سمع عنه قبل الاختلاط؟ قال: (إسماعيل بن عُليّة، وبشر بن الْمُفَضَّل)⁽²⁾، وقال الأبناسي: (ممن سمع منه قبل التغير: إسماعيل بن عُليّة، وعبد الوارث بن سعيد؛ وذلك لأن هؤلاء كلهم سمعوا من أيوب السخّتياني)⁽³⁾.

٢. يزيدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ: لم أجد فيه جرْحاً ولا تعديلاً.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على يزيد بن عبد الله بن مغفّل الذي لم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل، ولم يتابع.

٢٧٣ - قال النووي: (عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمِيَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ قَرَأَ بِالتَّيْنِ وَالتَّيْتُونَ، فَانْتَهَى إِلَى آخِرِهَا، فَلْيُقَلِّ: وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَنْ قَرَأَ: "لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ" فَانْتَهَى إِلَى آخِرِهَا، "أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّي الْمَوْتَى"، فليقل: بلى، ومن قرأ: "والمرسلات"، فبلغ: "فبأي حديث بعده يؤمنون" فليقل: آمنا بالله. رواه أبو داود، والتزمذي، قال التزمذي: "هذا الحديث إنما يروى بهذا الإسناد عن الأعرابي، عن أبي هريرة، ولا يسمى". قلت: فهو ضعيف؛ لأن الأعرابي مجهول، فلا يعلم حاله، وإن كان أصحابنا قد احتجوا به، والله أعلم⁽⁴⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ، سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ: "والتَّيْنِ وَالتَّيْتُونَ"، فَانْتَهَى إِلَى آخِرِهَا: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ"⁽⁵⁾، فليقل: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين، ومن قرأ: "لا أقسم بيوم القيامة"، فانتهى إلى "أليس ذلك بقادر

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ١٣٦.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٢).

(3) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢ / ٧٥٣).

(4) المجموع شرح المذهب (٤ / ٦٧).

(5) التين: ١ - ٨.

عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى»⁽¹⁾، فَلْيُقَلِّ: بَلَى، وَمَنْ قَرَأَ: "وَالْمُرْسَلَاتِ"، فَبَلَغَ: "فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ"⁽²⁾، فَلْيُقَلِّ: آمَنَّا بِاللَّهِ . قَالَ إِسْمَاعِيلُ: دَهَبْتُ أُعِيدُ عَلَى الرَّجُلِ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَنْظُرُ لَعَلَّهُ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ أَخِي، أَنْظُنْ أَنِّي لَمْ أَحْفَظْهُ، لَقَدْ حَجَجْتُ سِتِّينَ حَجَّةً، مَا مِنْهَا حَجَّةٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُ الْبُعَيْرَ الَّذِي حَجَجْتُ عَلَيْهِ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي عن محمد بن يحيى بن أبي عمر مقتصرًا على سورة التين⁽⁴⁾، وأحمد بنحوه⁽⁵⁾، كلاهما عن سفيان بن عيينة به، وأبو بكر الشافعي من طريق نصر بن حاجب عن إسماعيل بن أمية عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أبي هريرة بنحوه⁽⁶⁾، والحاكم من طريق يزيد بن عياض عن إسماعيل بن أمية عن أبي اليسع عن أبي هريرة مختصرًا⁽⁷⁾، وعبد الرزاق عن معمر بن راشد عن إسماعيل بن أمية مرسلاً مختصرًا⁽⁸⁾، وابن أبي حاتم من طريق إبراهيم بن موسى عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبي هريرة موقوفًا مقتصرًا على سورة التين⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ: صدوق⁽¹⁰⁾.

وثقه النسائي⁽¹¹⁾، وفي موضع: (لا بأس به)⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، وزاد: (قليل الخطأ)، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾.

(1) القيامة: ١ - ٤٠.

(2) المرسلات: ١ - ٥٠.

(3) سنن أبي داود (١ / ٢٣٤)، ح ٨٨٧.

(4) سنن الترمذي (٥ / ٤٤٣)، ح ٣٣٤٧.

(5) مسند أحمد (١٢ / ٣٥٣)، ح ٧٣٩١.

(6) الفوائد (١ / ٥٥٨)، ح ٧١٨.

(7) المستدرک على الصحيحين (٢ / ٥٥٤)، ح ٣٨٨٢.

(8) مصنف عبد الرزاق (٢ / ٤٥٢)، ح ٤٠٥٢.

(9) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٧١٧).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٢١.

(11) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٧٧).

(12) تسمية الشيوخ ص ٦٨.

(13) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١ / ٣١٦).

(14) الثقات (٨ / ٣٦٢).

وقال أبو حاتم: (صدوق)⁽¹⁾، وأبو علي الجبائي: (لا بأس به)⁽²⁾.

قال الباحث: صدوق.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن مداره على الأعرابي الذي لم يسمَّ، وقد ورد في رواية أخرى أنه أبو اليسع، وهو مجهول، وأما رواية محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة فليس هو الأعرابي المقصود، كما أن الرواية فيها محمد بن علي المروزي اليشكري، وهو مجهول الحال، والراجح وقف الحديث في قراءة سورة التين فقط، حيث قال أبو زرعة الرازي: (الصَّحِيحُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا)⁽³⁾.

٢٧٤ - قال النووي: (عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ"، ... وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ⁽⁴⁾، فَضَعِيفَانِ، فِي إِسْنَادِهِمَا ضَعِيفَانِ، وَأَحَدُهُمَا مَجْهُولٌ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَكِينٍ)⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْحَضْرَمِيُّ ثنا أَبُو السُّكَيْنِ الطَّائِيُّ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا جُنَيْدُ بْنُ حَكِيمٍ، ثنا أَبُو السُّكَيْنِ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَكِينِ الشَّقْرِيُّ الْمُؤَدَّنُ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرِ الْغَنَوِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَقَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمًا فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَا خَلَّفَكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ؟»، قَالُوا: لِحَاءٍ كَانَ بَيْنَنَا، فَقَالَ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ». هَذَا لَفْظُ ابْنِ مَخْلَدٍ، وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ ثُمَّ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ»⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي عن محمد بن موسى النَّهْرَتِيْرِيِّ بلفظ أبي حامد⁽⁷⁾، والخطيب البغدادي من طريق علي بن الحسين بن حرب بمعناه⁽⁸⁾، كلاهما عن أبي السُّكَيْنِ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى بِهِ.

(1) الجرح والتعديل (٥ / ١٦٣).

(2) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٧٧).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٧١٨).

(4) سبقته دراسته في حديث رقم: (٢٢٦).

(5) المجموع شرح المهذب (٤ / ١٩١، ١٩٢).

(6) سنن الدارقطني (٢ / ٢٩٢)، ح ١٥٥٢.

(7) الضعفاء الكبير (٤ / ٨٠).

(8) تاريخ بغداد (٤ / ١٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. أبو السُّكَيْنِ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الطَّائِي: صدوق له أوهام، لِيَنَّهُ بسببها الدارقطني⁽¹⁾. وثقه الخطيب البغدادي⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: (لَيْسَ بِالْقَوِيَّ، يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ بِمُضِيئَةً)⁽⁵⁾، وفي موضع: (متروك)⁽⁶⁾، وقال أبو عبد الله الحاكم: (يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ خَطَأً)⁽⁷⁾. قال الباحث: صدوق له أوهام.
٢. جُنَيْدُ بْنُ حَكِيمِ بْنِ جُنَيْدِ الدَّقَّاقِ: قال ابن عدي: (كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ)⁽⁸⁾، وقال الدارقطني: (ليس بالقوي)⁽⁹⁾، وقال الذهبي: (لا يُدْرَى مَنْ هُوَ)⁽¹⁰⁾. قال الباحث: يعتبر به.
٣. مُحَمَّدُ بْنُ سَكِينِ الشَّقْرِيِّ الْمُؤَدِّنُ: ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾، وقال البخاري: (فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ)⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم: (مجهول، والحديث منكر)⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: (ضعيف)⁽¹⁴⁾، وقال الذهبي: (لا يعرف، وخبره منكر)⁽¹⁵⁾. قال الباحث: مجهول.

(1) تقريب التهذيب ص ٢١٦.

(2) تاريخ بغداد (٨ / ٤٥٨).

(3) الكاشف (١ / ٤٠٦).

(4) الثقات (٨ / ٢٥٤).

(5) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢١٢.

(6) إكمال تهذيب الكمال (٥ / ٧٣).

(7) المصدر نفسه.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٨٨).

(9) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٠٨.

(10) ميزان الاعتدال (١ / ٤٢٥).

(11) الثقات (٩ / ٦٧).

(12) التاريخ الكبير (١ / ١١١).

(13) الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٣).

(14) ميزان الاعتدال (٣ / ٥٦٧).

(15) المصدر نفسه.

٤. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكِيرٍ الْغَنَوِيُّ:

ذكره ابن حبان في الثقات^(١)، وقال الساجي: (من أهل الصدق، وليس بقوي)^(٢)، وقال أبو حاتم: (كان من عُنُقِ الشيعة)^(٣).

وقال ابن عدي: (له أحاديث إفرادات عن محمد بن سوية، وعن غيره مما ينفرد به، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً)^(٤).

قال الباحث: ضعيف.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن بكير، ومحمد بن سكين المجهول، وقد سبق في دراسته قول أبي حاتم، والذهبي بنكارته.

(١) الثقات (٨ / ٣٣٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٩٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤١١).

المطلب السادس: ما كان ضعفه بسبب الاختلاط:

تعريف الاختلاط:

قال السخاوي: (فسادُ العَقْلِ، وَعَدَمُ انْتِظَامِ الأَقْوَالِ، والأَفْعَالِ؛ إمَّا بِخَرَفٍ، أَوْ ضَرَرٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ عَرَضٍ: مِنْ مَوْتِ ابْنٍ، وَسَرِقَةِ مَالٍ: كَالْمَسْعُودِيِّ، أَوْ ذَهَابِ كُتُبٍ: كَابْنِ لَهِيْعَةَ، أَوْ احْتِرَاقِهَا: كَابْنِ الْمُلقِّنِ)⁽¹⁾.

وعرّف ابن حجر المُختَلَطَ بقوله: (إن كانَ سوءُ الحفظِ طارئاً على الرَّاوي: إمَّا لِكِبَرِهِ، أَوْ لَذَهَابِ بصرِهِ، أَوْ لاحتِرَاقِ كُتُبِهِ، أَوْ عَدَمِهَا، بَأَن كَانَ يَعْتَمِدُهَا فَرَجَعَ إلى حَفْظِهِ، فسَاءَ، فهذا هو المُختَلَطُ)⁽²⁾.

ومن خلال ذلك يتبين أن أسباب الاختلاط هي أمور عارضة تعرض للإنسان فتؤثر على حفظه، وضبطه، ولا يختص ذلك بكبر السن فقط.

وعن الفرق بين الاختلاط، والتغير، قال الذهبي: (كُلُّ تَغْيِيرٍ يُوجَدُ فِي مَرَضِ المَوْتِ، فَلَيْسَ بِقَادِحٍ فِي النِّقَّةِ، فَإِنَّ غَالِبَ النَّاسِ يَعْتَرِيهِمْ فِي المَرَضِ الحَادِّ نَحْوُ ذَلِكَ، وَيَتِمُّ لَهُمْ وَقْتُ السِّيَاقِ، وَقَبْلَهُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا المَحْذُورُ أَنْ يَفْعَ الاختِلَاطُ بِالنِّقَّةِ، فَيَحْدُثُ فِي حَالِ اختِلَاطِهِ بِمَا يَضْطَرُّ فِي إِسْنَادِهِ، أَوْ مَتْنِهِ، فَيُخَالَفُ فِيهِ)⁽³⁾.

ويتضح أن التغير هو ما اختص بمرض الموت، وهو تغير قصير، بخلاف الاختلاط الذي قد يستمر سنوات.

أقسام المختلطين:

قسم العلائي المختلطين إلى ثلاثة أقسام حيث قال: (أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام: أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحطَّ من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقتها، كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسَلِمَ حديثه من الوهم: كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهما، والثاني: من كان مُتَكَلِّماً فِيهِ قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه، كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمي، ونحوهما، والثالث: من كان مُحْتَجِّجاً بِهِ، ثم اختلط، أو عُمِّرَ فِي آخر عمره فحصل

(1) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (٣٦٦ / ٤).

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٢٩.

(3) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٤).

الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حَدَّثَ به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك⁽¹⁾.

حكم حديث المُخْتَلِطِ:

الحكم على حديث المُخْتَلِطِ يكون بقبول حديثه إن كان حَدَّثَ به قبل الاختلاط، والتوقف فيه إذا لم يتميز، أو اشتبه الأمر فيه، وهذا يكون من خلال التلاميذ الذين أخذوا عنه⁽²⁾.
قال الباحث: فحتى نحكم على حديث المُخْتَلِطِ نبحث أولاً عن سماع تلميذه: هل كان قبل الاختلاط أو بعده؟ فإن كان قبله قبلناه، وإن كان بعده، أو لم يتميز بحثنا عن تلاميذ سمعوا قبل الاختلاط، فإن لم نجد نبحث عن متابعات للراوي المُخْتَلِطِ نفسه.

٢٧٥ - قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْمَسِيِّ صَلَاتَهُ: " ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ")، وقال النووي: (وعن أبي مسعود البدريِّ حَدِيثٌ فِي مَعْنَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، لَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَكَانَ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي الْاِخْتِلَاطِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَالِمِ الْبَرَادِ، قَالَ: أَتَيْتَنَا عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ أَبَا مَسْعُودٍ، فَقُلْنَا لَهُ: حَدَّثَنَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، " فَقَامَ بَيْنَ أَيْدِينَا فِي الْمَسْجِدِ، فَكَبَّرَ، فَلَمَّا رَكَعَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَجَعَلَ أَصَابِعَهُ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ، وَجَافَى بَيْنَ مِرْفَقَيْهِ حَتَّى اسْتَقَرَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَامَ حَتَّى اسْتَقَرَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ جَافَى بَيْنَ مِرْفَقَيْهِ حَتَّى اسْتَقَرَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَجَلَسَ حَتَّى اسْتَقَرَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ، فَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِثْلَ هَذِهِ الرَّكَعَةِ فَصَلَّى صَلَاتَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي"⁽⁴⁾.

(1)المختلطين للعلائي ص ٣.

(2) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٢٩.

(3) المجموع شرح المذهب (٣/ ٤٤٨).

(4) سنن أبي داود (١/ ٢٢٨)، ح ٨٦٣.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، من طريق زائدة بن قدامة، والنسائي من طريق أبي الأحوص سَلَّام بن سُلَيْم، وإسماعيل بن عليّة⁽³⁾، وأحمد من طريق همام بن يحيى العوذلي، وأبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري⁽⁴⁾، والطبراني من طريق مفضل بن مهلهل⁽⁵⁾، سنتهم عن عطاء بن السائب به بنحوه، عدا روايتي أبي الأحوص، وابن عليّة فهما مختصرتان.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عطاءُ بنُ السائب: وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٥) أنه صدوق مختلط.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ فقد روى عنه جرير بن عبد الحميد بعد اختلاطه، كما قاله ابن معين⁽⁶⁾، وأحمد⁽⁷⁾، وقد توبع من ستة، كان أحدهم هو زائدة بن قدامة، وقد سمع قبل الاختلاط كما قاله الطبراني⁽⁸⁾، وأما إسماعيل بن عليّة، فقد سمع بعد الاختلاط، كما قاله أحمد⁽⁹⁾، وكذلك ورد أنّ أبا عوانة الوضّاح بن عبد الله سمع منه في الصحة، وفي الاختلاط جميعاً، قاله ابن معين⁽¹⁰⁾، والباقون لم يتبين لي وقت سماعهم.

٢٧٦ - قال النووي: (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ" إِلَى آخِرِهِ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، بَلْفِظِهِ هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْمُهَذَّبِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ طُرُقِهِ تَدُورُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ جُمَهَانَ -بِضَمِّ الْجِيمِ-، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَطَاءً اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَتَرَكَوا الاحتجاج بروايات من سمع آخرًا، والرّأوي عنه في التِّرْمِذِيِّ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ آخِرًا⁽¹¹⁾).

(1) سنن النسائي (٢ / ١٨٦)، ح ١٠٣٧.

(2) مسند أحمد (٢٨ / ٣١١)، ح ١٧٠٨١.

(3) سنن النسائي (٢ / ١٨٦، ١٨٧)، ح ١٠٣٦، ١٠٣٨.

(4) مسند أحمد (٢٨ / ٣٠٧)، ح ١٧٠٧٦، (٣٧ / ٤٣)، ح ٢٢٣٥٩.

(5) المعجم الأوسط (٣ / ١٢٦)، ح ٢٦٨٧.

(6) سؤالات ابن الجنيّد لابن معين ص ٤٧٨.

(7) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(8) تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(9) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٢٨).

(11) المجموع شرح المهذب (٨ / ٦٦).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ جُمَهَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَمْشِي فِي السَّعْيِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَمْشِي فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: «لَنْ سَعَيْتُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْعَى، وَلَنْ يَمْشِي، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود من طريق زهير بن معاوية⁽²⁾، والنسائي من طريق بشر بن السري عن سفيان الثوري⁽³⁾، وابن ماجه من طريق الجراح بن مليح والد وكيع⁽⁴⁾، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب به بنحوه، وليس في النسائي: "وأنا شيخ كبير"، والنسائي من طريق عبد الرزاق بن همام عن سفيان الثوري عن عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عن ابن عمر بنحوه⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن فضيل بن غزوان: وقد توصل الباحث في الحديث رقم: (٨) إلى أنه

صدوق رمي بالتشيع.

٢. عطاء بن السائب: وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٥) أنه صدوق مختلط.

٣. كثير بن جُمهان السلمي: مقبول⁽⁶⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: شيخ، يكتب حديثه⁽⁸⁾.

قال الباحث: يحتاج إلى متابعة.

(1) سنن الترمذي (٣/ ٢٠٨)، ح ٨٦٤.

(2) سنن أبي داود (٢/ ١٨٢)، ح ١٩٠٤.

(3) سنن النسائي (٥/ ٢٤١)، ح ٢٩٧٦.

(4) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٥)، ح ٢٩٨٨.

(5) سنن النسائي (٥/ ٢٤٢)، ح ٢٩٧٧.

(6) تقريب التهذيب ص ٤٥٩.

(7) الثقات (٥/ ٣٣٠).

(8) الجرح والتعديل (٧/ ١٤٩).

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح لغيره؛ لأن محمد بن فضَّيْل سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط، كما قاله ابن معين⁽¹⁾، وقد تابعه اثنان ممن رووا قبل الاختلاط، وهما: زهير بن معاوية، كما قاله الطبراني⁽²⁾، وسفيان الثوري، كما قاله يحيى القطان⁽³⁾، وأما الجراح بن مليح فلم يتبين لي وقت سماعه، وأما كثير بن جمهان فقد تابعه سعيد بن جبير، وهي متابعة ناقصة لعطاء.

(1) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(2) تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(3) سنن الترمذي (٥ / ١٢٢).

المطلب السابع: ما ضعّف النووي الزيادة في بعض ألفاظه:

٢٧٧- قال الشيرازي: (رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ السَّاعَةَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ"،) وقال النووي: ("حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا" رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْنَدُ بَلْفَظِهِ، وَهَذَا الْمَذْكُورُ مِنْ أَنَّ السَّاعَاتِ خَمْسٌ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: "سِتُّ سَاعَاتٍ"، قَالَ فِي الْأُولَى: بَدَنَةً، وَفِي الثَّانِيَةِ: بَقْرَةً، وَالثَّلَاثَةِ: كَبْشًا، وَالرَّابِعَةِ: بَطَّةً، وَالْخَامِسَةِ: دَجَاجَةً، وَالسَّادِسَةِ: بَيْضَةً، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ أَيْضًا: فِي الرَّابِعَةِ: دَجَاجَةً، وَفِي الْخَامِسَةِ: عَصْفُورًا، وَفِي السَّادِسَةِ: بَيْضَةً، وَإِسْنَادَا الرَّوَايَتَيْنِ صَحِيحَانِ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: هُمَا شَادَانٍ؛ لِمُخَالَفَتِهِمَا سَائِرَ الرَّوَايَاتِ(1).

نص الحديث:

قال النسائي: أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْأَعْرَبِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَعَدَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَكَتَبُوا مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَتِ الْمَلَائِكَةُ الصُّحُفَ» قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُهَجَّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَقْرَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي شَاةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَطَّةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي دَجَاجَةً، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَيْضَةً»(2).

وقال أيضاً: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «تَقْعُدُ الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ النَّاسَ عَلَى مَنْزِلِهِمْ، فَالنَّاسُ فِيهِ كَرَجُلٍ قَدَّمَ بَدَنَةً، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ بَقْرَةً، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ شَاةً، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ دَجَاجَةً، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ عَصْفُورًا، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ بَيْضَةً»(3).

(1)المجموع شرح المهذب (٤/ ٥٣٩).

(2)سنن النسائي (٣/ ٩٧)، ح ١٣٨٥.

(3)المصدر نفسه (٣/ ٩٨)، ح ١٣٨٧.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف⁽¹⁾، ومسلم عن قتيبة بن سعيد⁽²⁾، كلاهما عن مالك بن أنس عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بلفظ: "كَبْشًا أقرن" بدل الشاة، ومسلم من طريق سهيل بن أبي صالح مختصرًا، وفيه الجزور بدل البدنة⁽³⁾، الاثنان عن أبي صالح السمان بالإسناد الثاني، والبخاري من طريق آدم بن أبي إياس عن عبد الرحمن بن أبي ذئب⁽⁴⁾، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد⁽⁵⁾، كلاهما عن الزهري بالإسناد الأول بلفظ: "كَبْشًا" بدل الشاة .

وأما زيادة البطة بين الدجاجة، والعصفور فقد أخرجها أحمد في مسنده،⁽⁶⁾ والدارمي عن نصر بن علي الجهضمي⁽⁷⁾، كلاهما عن عبد الأعلى بالإسناد الأول، وقد أخرجها أحمد من طريق عبد الرزاق عن معمر بن راشد به، ولم يذكر العصفور⁽⁸⁾.

وأما زيادة العصفور بين الدجاجة والبيضة فقد أخرجها ابن عبد البر من طريق عبد الله بن صالح الجهني عن الليث بن سعد بالإسناد الثاني⁽⁹⁾.

وورد أيضًا: "طيرًا" بدل الدجاجة، حيث أخرجها أحمد عن محمد بن جعفر⁽¹⁰⁾، وابن خزيمة⁽¹¹⁾، وابن حبان⁽¹²⁾ من طريق روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وابن خزيمة من طريق مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة⁽¹³⁾.

(1) صحيح البخاري (٢/ ٣)، ح ٨٨١.

(2) صحيح مسلم (٢/ ٥٨٢)، ح ٨٥٠.

(3) صحيح مسلم (٢/ ٥٨٧)، ح ٨٥٠.

(4) صحيح البخاري (٢/ ١١)، ح ٩٢٩.

(5) صحيح مسلم (٢/ ٥٨٧)، ح ٨٥٠.

(6) مسند أحمد (١٢/ ٤٨٨، ٤٨٩)، ح ٧٥١٩.

(7) سنن الدارمي (٢/ ٩٦٧، ٩٦٨)، ح ١٥٨٥.

(8) مسند أحمد (١٣/ ١٨٥)، ح ٧٧٦٦.

(9) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ٢٦).

(10) مسند أحمد (١٥/ ٥٥٢)، ح ٩٨٩٦٦.

(11) صحيح ابن خزيمة (٣/ ١٣٤)، ح ١٧٧٠.

(12) صحيح ابن حبان (٧/ ١١)، ح ٢٧٧٤.

(13) صحيح ابن خزيمة (٣/ ١٣٣)، ح ١٧٦٨.

وورد لفظ: "طائرًا" بدل الدجاجة أيضًا حيث أخرجها أحمد من طريق ابن جريج عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله إسحاق عن أبي هريرة⁽¹⁾، وإسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة⁽²⁾، وابن أبي شيبه من طريق يزيد بن هارون عن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن الزهري عن الأغر أبي عبد الله عن أبي هريرة⁽³⁾، وأخرجه أبو يعلى من طريق يحيى بن محمد بن قيس عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وفيه الشك بين الدجاجة أو الطائر⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسنادين:

رجالهما ثقات عدا:

محمد بن عجلان في الإسناد الثاني: صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة⁽⁵⁾.

وثقه ابن عيينة⁽⁶⁾، وفي موضع زاد: (كان مأمونًا في الحديث)⁽⁷⁾، وابن معين⁽⁸⁾، وسئل أهو أحب إليك أم محمد بن عمرو بن علقمة، فقال: (سبحان الله! سبحان الله! ما يشك في هذا أحد، محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو بن علقمة)⁽⁹⁾.
وسئل أحمد بن حنبل: عن محمد بن عجلان وموسى بن عقبة أيهما أعجب إليك؟ فقال: (جميعًا ثقة، وما أقربهما)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽¹¹⁾.

(1) مسند أحمد (١٣ / ١١٦)، ح ٧٦٨٧.

(2) أحاديث إسماعيل بن جعفر ص ٣٢٤، ح ٢٥٨.

(3) مصنف ابن أبي شيبه (١ / ٤٧٨)، ح ٥٥١٩.

(4) مسند أبي يعلى (١١ / ٣٥٥)، ح ٦٤٦٨.

(5) تقريب التهذيب ص ٤٩٦.

(6) العلل ومعرفة الرجال (١ / ١٩٨).

(7) سنن الترمذي (٥ / ٢٣).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ١٩٥).

(9) المصدر نفسه (٣ / ٢٢٥).

(10) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ١٩).

(11) سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص ٢٠٥.

ووثقه العجلي⁽¹⁾، ويعقوب بن شيبة⁽²⁾، وأبو زرعة⁽³⁾، وأبو حاتم⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن القطان، وزاد: (إلا أنه سَوَّى أحاديث المقبري)⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.
وقال أبو زرعة: (صدوقٌ وسط)⁽⁸⁾، والذهبي: (إمامٌ صدوقٌ مشهورٌ)⁽⁹⁾.
وقال ابن المبارك: (لم يكن بالمدينة أحدٌ أشبه بأهل العلم من ابن عجلان، كنت أشبهه بالياقوتة بين العلماء)⁽¹⁰⁾، وقال يحيى القطان: (مضطرب الحديث في حديث نافع)⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر: (قال القطان: قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيد المقبري روى بعضها سعيد عن أبي هريرة، وروي بعضها عن سعيد عن رجل عن أبي هريرة واختلط علي فجعلتها عن سعيد عن أبي هريرة)⁽¹²⁾.

وعلق ابن حبان على هذه العلة فقال: (وليس هذا مما يوهن الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال بن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصلٌ صحيحٌ وبعضها منقطعٌ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل سعيد عن أبي هريرة؛ فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرنا)⁽¹³⁾.
وقال عبد الرحمن بن القاسم: (قيل لمالك بن أنس إن ناساً من أهل العلم يحدثون، فقال: من هم؟ فقيل له: محمد بن عجلان، فقال: لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن

(1) معرفة الثقات (٢ / ٢٤٧).

(2) تهذيب الكمال (٢٦ / ١٠٦).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٥٠).

(4) المصدر نفسه.

(5) تهذيب الكمال (٢٦ / ١٠٦).

(6) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٥ / ٥٨٦).

(7) الثقات (٧ / ٣٨٦).

(8) تهذيب الكمال (٢٦ / ١٠٦).

(9) ميزان الاعتدال (٣ / ٦٤٤).

(10) الجرح والتعديل (٨ / ٤٩).

(11) الضعفاء الكبير (٤ / ١١٨).

(12) سنن الترمذي (٥ / ٨٧).

(13) الثقات (٧ / ٣٨٧).

عالمًا⁽¹⁾، وقال الحاكم: أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثًا كلها شواهد، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه⁽²⁾.

وقال مغلطاي: (في كتاب الساجي عن محمد بن مثنى: محمد بن عجلان له قدر وفضل، قال الساجي: هو الصدق، لم يحدث عنه مالك إلا يسيرًا كأنه استصغره، إنما عابوه باختلاط حديث سعيد عليه⁽³⁾).

قال الباحث: ثقة، اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وهذا أنسب الأقوال فيه لتوثيق الكثير له، وقد تابعه ابن أبي ذئب على هذه الرواية في صحيح ابن حبان.

الحكم على الإسنادين:

الإسناد الأول صحيح بدون لفظة البطة، وقد خالف عبد الأعلى بن عبد الأعلى رواية عبد الرزاق بن همام الذي لم يذكرها، وهي الصواب.

وأما الإسناد الثاني فهو حسن دون لفظة العصفور، ولعل هذا الخطأ من ابن عجلان الذي اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، فقد رواها مالك بن أنس عن سُمَيِّ بدون هذه الزيادة. وأما لفظ الطير أو الطائر فلا يضير لأنه جاء بدل الدجاجة، وقد رويت عن أبي يعلى بالشك بين الطائر، والدجاجة.

٢٧٨ - قال الشيرازي: (رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالْحَرِّ، وَالْعَبْدِ، مِمَّنْ تَمُونُونَ»، وقال النووي: "حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْأَوَّلِ فِي الصَّحِيحَيْنِ" إِلَّا قَوْلَهُ: "مِمَّنْ تَمُونُونَ"، فَرَوَاهُ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ... فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ: "مِمَّنْ تَمُونُونَ"، لَيْسَتْ بِثَابِتَةٍ، وَأَمَّا بَاقِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ فِي الصَّحِيحَيْنِ⁽⁴⁾.

نص الحديث:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ زُرَّارَةَ، حَدَّثَنَا عُمَيْرُ بْنُ عَمَّارِ الْهَمْدَانِيِّ، ثنا الْأَبْيَضُ بْنُ الْأَعْرَجِ، حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْحَرِّ، وَالْعَبْدِ، مِمَّنْ تَمُونُونَ»⁽⁵⁾.

(1) الضعفاء الكبير (٤ / ١١٨).

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٦٤٤).

(3) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٢٧٣).

(4) المجموع شرح المهذب (٦ / ١١٣، ١١٤).

(5) سنن الدارقطني (٣ / ٦٧)، ح ٢٠٧٨.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ومسلم من طريق مالك بن أنس⁽¹⁾، وأيوب السخّتياني⁽²⁾، وعبيد الله بن عمر العدوي⁽³⁾، والبخاري من طريق عمر بن نافع⁽⁴⁾، ومسلم من طريق محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان الحزامي⁽⁵⁾، خمستهم عن نافع مولى ابن عمر مع زيادة، وليس في جميع هذه الطرق: "ممن تمونون"، وأخرجه البيهقي من طريق الدارقطني بمثله⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجال ثقات عدا:

١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ الْمَعْرُوفِ بِ(ابن عقدة):

قال أبو بكر بن أبي غالب: (لا يتدين بالحديث؛ لأنه كان يحمل شيوخًا بالكوفة على الكذب، يُسَوِّي لهم نُسَخًا، ويأمرهم أن يرووها، فكيف يتدين بالحديث وهو يعلم أن هذه النسخ هو دفعها إليهم، ثم يرويها عنهم؟ وقد تبينا ذلك منه في غير شيوخ بالكوفة)، وقال عبدان الأهوازي: (خرج من معاني أصحاب الحديث، ولا يذكر حديثه معهم، - يعني لما كان يظهر من الكثرة والنسخ -، وتكلم فيه مُطَيَّنٌ بآخرة لما حبس كتبه عنه)، وقال ابن عدي: (كان صاحب معرفة وحفظ، ومقدم في هذه الصناعة، إلا أنني رأيت مشايخ بغداد مسيئين الثناء عليه... كان مقدمًا في الشيعة، وفي هذه الصناعة أيضًا، ولم أجد بُدًّا من ذكره؛ لأنني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره للذي كان فيه من الفضل والمعرفة)⁽⁷⁾، وقال الدارقطني: (حافظٌ، مُحدِّثٌ، ولم يكن في الدين بالقوي، ولا أزيدُ على هذا)⁽⁸⁾.

قال الباحث: حافظ شيعي.

٢. الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ زُرَّارَةَ:

لم أجد فيه إلا كلام الدارقطني أنه لَيْسَ بِقَوِيٍّ⁽⁹⁾.

(1) صحيح البخاري (٢ / ١٣٠)، ح ١٥٠٤، صحيح مسلم (٢ / ٦٧٧)، ح ٩٨٤.

(2) صحيح البخاري (٢ / ١٣١)، ح ١٥١١، صحيح مسلم (٢ / ٦٧٧)، ح ٩٨٤.

(3) صحيح البخاري (٢ / ١٣٢)، ح ١٥١٢، صحيح مسلم (٢ / ٦٧٧)، ح ٩٨٤.

(4) صحيح البخاري (٢ / ١٣٠)، ح ١٥٠٣.

(5) صحيح مسلم (٢ / ٦٧٨)، ح ٩٨٤.

(6) السنن الكبرى (٤ / ٢٧٢)، ح ٧٦٨٥.

(7) انظر كل هذه الأقوال في الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٣٣٨، ٣٣٩).

(8) سؤالات السلمي للدارقطني ص ١٠٧.

(9) سنن الدارقطني (٣ / ٦٧)، ح ٢٠٧٨.

٣. عُمَيْرُ بْنُ عَمَّارِ الْهَمْدَانِيِّ:

لم أجد فيه إلا ذكر ابن حبان في الثقات، وقوله عنه: (يروى عن إبراهيم بن سعد، روى عنه الكوفيون)⁽¹⁾.

٤. الْأَبْيَضُ بْنُ الْأَعْرَجِّ:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال الدارقطني: (ليس بالقوي)⁽³⁾، وابن عبد الهادي: (له مناكير)⁽⁴⁾.

قال الباحث: القول قول الدارقطني.

٥. الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: صدوق يهم⁽⁵⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁶⁾، وابن معين⁽⁷⁾، وعلي بن المديني⁽⁸⁾، ومصعب الزبيري⁽⁹⁾، وأحمد⁽¹⁰⁾، وأبو داود⁽¹¹⁾، والحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير⁽¹²⁾، والبيهقي⁽¹³⁾، زاد ابن سعد، والبيهقي: (ثبت)، وقال الذهبي: (كان ابن المديني يُلَيِّنُ حديثه)⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾.

وقال ابن نمير⁽¹⁶⁾، والعجلي⁽¹⁷⁾: (جائز الحديث)، زاد ابن نمير: (لا بأس به).

(1) الثقات (٨ / ٥٠٩).

(2) الثقات (٦ / ٨٦).

(3) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٨٩.

(4) تنقيح التحقيق (٣ / ٩٠).

(5) تقريب التهذيب ص ٢٧٩.

(6) الطبقات الكبير (٧ / ٥٥٠).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٣٥.

(8) تهذيب التهذيب (٤ / ٤٤٧).

(9) تهذيب الكمال (١٣ / ٢٧٤).

(10) سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل ص ٥٢.

(11) تهذيب الكمال (١٣ / ٢٧٤).

(12) تهذيب التهذيب (٤ / ٤٤٧).

(13) معرفة السنن والآثار (٧ / ٣١٦).

(14) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٠٢.

(15) الثقات (٦ / ٤٨٢).

(16) تهذيب التهذيب (٤ / ٤٤٧).

(17) معرفة الثقات (١ / ٤٧١).

وقال يعقوب بن شيبة⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾: (صدوق)، زاد يعقوب: (في حديثه ضعف)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽³⁾.

وَلَيْتَهُ يَحْيَى الْقَطَان، مع أنه قد روى عنه⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة: (ليس بقوي)⁽⁵⁾، وقال ابن عبد البر: (كان كثير الخطأ، ليس بحجة)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق يهم.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود مجهول، وضعيفين:

فالمجهول هو عمير بن عمار الهمداني، والضعيفان هما: القاسم بن عبد الله، والأبيض بن الأغر، ولم يتابعوا على حديثهم، وأما عن الضحاک بن عثمان فهو صدوق يهم، وقد روي هذا الحديث بدون هذه الزيادة، وتوبع على ذلك، فالحاصل أن الإسناد يرتقي إلى حسن لغيره بدون زيادة: "ممن تمونون"، وقد قال الدارقطني: (رَفَعَهُ الْقَاسِمُ وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَالصَّوَابُ مَوْثُوفٌ)⁽⁷⁾، وقال البيهقي: (إِسْنَادُهُ غَيْرُ قَوِيٍّ)⁽⁸⁾.

٢٧٩ - قال الشيرازي: (روى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَأَ عِنْدِي، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ - إِنْ سَبَقْتَهُ يَوْمًا -، فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ فَقُلْتُ: مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِكُلِّ مَالِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ فَقَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، فَقُلْتُ: لَا أَسَابِقُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا"، وقال النووي: "حَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -" هَكَذَا هُوَ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ، كَمَا هُوَ فِي الْمُهَذَّبِ، وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْوَسِيطِ فِي آخِرِهِ: (إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " بَيْنَكُمْ كَمَا بَيْنَ كَلِمَتَيْكُمْ ") فزِيَادَةٌ لَا تُعْرَفُ فِي الْحَدِيثِ)⁽⁹⁾.

(1) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٤).

(2) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٠٢.

(3) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٠).

(4) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٤).

(5) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٠).

(6) تهذيب التهذيب (٤/ ٤٤٧).

(7) سنن الدارقطني (٣/ ٦٧)، ح ٢٠٧٨.

(8) السنن الكبرى (٤/ ٢٧٢).

(9) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٦).

لم أجد من أخرج هذه اللفظة من أصحاب الكتب المسندة، وقد أخرج أبو داود بدون هذه الزيادة عن أحمد بن صالح المصري، وعثمان بن أبي شيبة⁽¹⁾، والترمذي عن هارون بن عبد الله البزار⁽²⁾، والدارمي في مسنده⁽³⁾، وعبد بن حميد في منتخبه⁽⁴⁾، والبزار عن محمد بن عبد الرحيم القرشي⁽⁵⁾، والحاكم من طريق أحمد بن محمد بن نصير⁽⁶⁾، ستتهم عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن هشام بن سعد القرشي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب بنحو ما ذكر النووي إلا الحاكم بمثله، وفيه هشام بن سعد: صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع⁽⁷⁾، وقد قال أبو داود عنه: أثبت الناس في زيد بن أسلم⁽⁸⁾، فالحديث حسن، وأما عن متابعة عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن أبيه بنحو ما ذكر النووي⁽⁹⁾، فهي ضعيفة لوجود العمري الضعيف⁽¹⁰⁾.

وقال ابن الملقن عن الزيادة: (وقع في وسيط الغزالي زيادة غريبة أيضا، وهي: أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ فِي آخِرِهِ: "بَيْنَكُمْ كَمَا بَيْنَ كَلِمَتَيْكُمَا")⁽¹¹⁾.

(1) سنن أبي داود (٢/ ١٢٩)، ح ١٦٧٨.

(2) سنن الترمذي (٥/ ٦١٤)، ح ٣٦٧٥.

(3) سنن الدارمي (٢/ ١٠٣٣)، ح ١٧٠١.

(4) المنتخب من مسند عبد بن حميد ص ٣٣، ح ١٤.

(5) مسند البزار (١/ ٣٩٤)، ح ٢٧٠.

(6) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٥٧٤)، ح ١٥١٠.

(7) تقريب التهذيب ص ٥٧٢.

(8) تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٠٨).

(9) انظر: مسند البزار (١/ ٢٦٣)، ح ١٥٩.

(10) تقريب التهذيب ص ٣١٤.

(11) البدر المنير (٧/ ٤١٥).

المبحث الثالث:

ما ذكر النووي في تضعيفه أكثر من سبب:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول:

ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع الانقطاع أو الإرسال.

المطلب الثاني:

ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع المخالفة.

المطلب الثالث:

ما كان ضعفه بسبب الانقطاع والمخالفة.

المطلب الرابع:

ما كان ضعفه بسبب الجهالة مع سبب آخر.

المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع الانقطاع، أو الإرسال:

٢٨٠ - قال الشيرازي: (روى عمّار بن ياسر رضي الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الفطرة عشرة: المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، وغسل البراجم، وتنف الإبط، والانتضاح بالماء، والختان، والاستحداًد"، وقال النووي: حديث عمّار: رواه أحمد بن حنبل، وأبو داود، وابن ماجه بإسناد ضعيف، منقطع، من رواية علي بن زيد بن جدعان، عن سلمة بن محمد بن عمّار، عن عمّار، قال الحافظ: "لم يسمع سلمة عمّاراً"⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أحمد: حدثنا عفان⁽²⁾، حدثنا حماد⁽³⁾، حدثنا علي بن زيد، عن سلمة بن محمد بن عمّار بن ياسر، عن عمّار بن ياسر، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنّ من الفطرة، أو الفطرة: المضمضة، والاستنشاق، وقص الشارب، والسواك، وتقليم الأظفار، وغسل البراجم⁽⁴⁾، وتنف الإبط، والاستحداًد⁽⁵⁾، والإختان⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل، وداود بن شبيب⁽⁸⁾، وابن ماجه عن هشام بن عبد الملك الطيالسي، وعفان بن مسلم⁽⁹⁾، أربعتهم عن حماد بن سلمة به بمثله غير أنه عند الترمذي: "الختان"، وعند ابن ماجه: "من الفطرة"، وفي رواية موسى: "عن سلمة بن محمد عن أبيه"، وليس عن عمار.

(1)المجموع شرح المهذب (١/ ٢٨٣).

(2)عفان: عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصّفّار، البصري، مات بعد سنة ٢١٩ هـ ببسبر. تقريب التهذيب ص ٣٩٣.

(3)حماد: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ت ١٦٧ هـ. تقريب التهذيب ص ١٧٨.

(4)البراجم: هي العقد التي في ظهور الأصابع يجتمع فيها الوسخ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١١٣).

(5)الاستحداًد: هو حلق العانة بالحديد. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٥٣).

(6)الإنتضاح: هو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء، لينفي عنه الوسواس، وقد نضح عليه الماء، ونضح به، إذا رشه عليه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٦٩).

(7)مسند أحمد (٣٠/ ٢٦٨)، ح ١٨٣٢٧.

(8)سنن أبي داود (١/ ١٤)، ح ٥٤.

(9)سنن ابن ماجه (١/ ١٠٧)، ح ٢٩٤.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. علي بن زيد بن جُدعان: ضعيف^(١).

٢. سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر: مجهول^(٢).

قال ابن حبان: (روى عنه علي بن زيد، مُنكر الحديث، يروي عن جده عمار بن ياسر ولم يره، وليس ممن يُحتجُّ به إذا وافق الثقات؛ لإرساله الخبر فكيف إذا انفرد، وكذا قال ابن معين: "مرسل")^(٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود علي بن زيد الضعيف، وجهالة سلمة بن محمد، وكذلك الانقطاع بينه، وبين جده عمار بن ياسر.

قال الألباني: (حديث حسن...، وهذا إسناد ضعيف من الوجهين، وذلك لأمرين: الأول: ضعف علي بن زيد بن جُدعان، والثاني: جهالة شيخه: سلمة بن محمد بن عمار...، ثم الحديث - على رواية موسى - مرسل؛ لأن محمد بن عمار ليست له صحبة كما قال المنذري، وعلى رواية داود: منقطع؛ لأن سلمة لم يسمع من جده؛ كما أفاده ابن معين، وغيره^(٤))^(٥).

وللحديث شاهد من رواية أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ - أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ - الْخِتَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَتَنْفُؤُ الْإِطِيطِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ»^(٦).

٢٨١ - قال النووي: (زوي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى التَّابِعِيِّ، عَنْ بِلَالٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تُتَوَّيْنَنَّ (٧) فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَضَعَفَ إِسْنَادَهُ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِ إِسْنَادِهِ مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ بِبِلَالٍ)^(٨).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٠١.

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٤٨.

(٣) المجروحين (١ / ٣٣٧).

(٤) انظر قول ابن معين، والنسائي في المجروحين (١ / ٣٣٧). وقد سبق قبل قليل.

(٥) صحيح أبي داود (١ / ٩٣ - ٩٤).

(٦) سنن أبي داود (٤ / ٨٤)، ح ٤١٩٨.

(٧) تُتَوَّيْنَنَّ: وَهُوَ قَوْلُهُ - أَي الْمُؤَدَّنْ -: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ

(١ / ٢٢٧).

(٨) المجموع شرح المهذب (٣ / ٩٨).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ، عَنْ الْحَكَمِ (1)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُتَوَّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ» (2).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن أبي أحمد الزُّبَيْرِيِّ، وفيه: "إِذَا أَدَّيْتِ فَتَوَّبِي"، والحسن بن ربيع بمعناه (3)، وابن ماجه من طريق محمد بن عبد الله الأسدي بأمره بالتثويب في الفجر، ونهيه عنه في العشاء (4)، والبخاري من طريق إسماعيل بن أبان بأمره بالتثويب في الفجر، ونهيه عنه في المغرب (5)، أربعتهم: (أبو أحمد الزُّبَيْرِيُّ - الحسن بن ربيع - محمد بن عبد الله - إسماعيل بن أبان)، عن أبي إسرائيل إسماعيل بن عبد العزيز العبسي به.

وعبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة به بأمره بالتثويب في الفجر، ونهيه عنه في العشاء (6)، وأحمد من طريق علي بن عاصم عن عطاء بن السائب بمعناه (7)، والبخاري من طريق سعيد بن المرزبان، وفيه التثويب في الفجر (8)، كلاهما: (عطاء - سعيد)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي به، وابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة عن بلال بن رباح من فعل بلال لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم (9).

دراسة رجال الإسناد:

رجالاه ثقات عدا:

أبو إسرائيل إسماعيل بن عبد العزيز العبسي: صدوق سيء الحفظ، نُسِبَ إِلَى الْغُلُوِّ فِي التَّشْيِيعِ (10).

(1) الْحَكَمُ: الْحَكَمُ بْنُ عُنَيْبَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيُّ، الْكُوفِيُّ، ت ١١٣ هـ، أو بعدها. تقريب التهذيب ص ١٧٥.

(2) سنن الترمذي (١ / ٣٧٨)، ح ١٩٨.

(3) مسند أحمد (٣٩ / ٣٣٦)، ح ٢٣٩١٢.

(4) سنن ابن ماجه (١ / ٢٣٧)، ح ٧١٥.

(5) مسند البزار (٤ / ٢٠٨)، ح ١٣٧٣.

(6) مصنف عبد الرزاق (١ / ٤٧٣)، ح ١٨٢٤.

(7) مسند أحمد (٣٩ / ٣٣٩)، ح ٢٣٩١٣.

(8) مسند البزار (٤ / ٢٠٨)، ح ١٣٧٢.

(9) مصنف ابن أبي شيبة (١ / ١٩٠)، ح ٢١٧١.

(10) تقريب التهذيب ص ١٠٧.

وثقه ابن معين⁽¹⁾، والفسوي⁽²⁾، وفي موضع لابن معين: (صالح)⁽³⁾، وفي موضع آخر: (ضعيف)⁽⁴⁾، وفي آخر: (أصحاب الحديث لا يكتنون حديثه)⁽⁵⁾.
 وقال ابن سعد: (يقولون: إنه صدوق)⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل: (يكتب حديثه، وروى حديثاً منكراً)⁽⁷⁾، وقال عبد الله بن أحمد لأبيه: (قلت: إن بعض من قال هو ضعيف، قال: لا، خالف في أحاديث)⁽⁸⁾، وقال الفلاس: (ليس من أهل الكذب)⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة: (صدوق، كوفي، إلا أنه كان في رأيه غلو)⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود: (لم يكن يكذب، حديثه من حديث الشيعة، وليس فيه نكارة)⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم: (حسن الحديث، جيد اللقاء، له أغاليط، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو رديء الحفظ)⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: (عامّة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه)⁽¹³⁾، وهناك أقوال كثيرة في تضعيف وتركه، ولم أجد في قوله إلا هذه الأقوال.

قال الباحث: صدوق، سيئ الحفظ، يغلو في التشيع.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع بين عبد الرحمن بن أبي ليلي، وبلال بن رباح، قال البيهقي: (عبد الرحمن بن أبي ليلي لم يلق بلالاً)⁽¹⁴⁾، وكذلك بين أبي إسرائيل، والحكم بن عتيبة، فقد قال الترمذي: (وأبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم بن عتيبة، إنما رواه عن الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، وأبو إسرائيل اسمه: إسماعيل بن أبي إسحاق، وليس هو بذلك

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٢٧٠).

(2) المعرفة والتاريخ (٣ / ٢٤١).

(3) الجرح والتعديل (٢ / ١٦٦).

(4) الضعفاء الكبير للعقيلي (١ / ٧٦).

(5) المصدر نفسه.

(6) الطبقات الكبير (٨ / ٥٠١).

(7) الجرح والتعديل (٢ / ١٦٦).

(8) العلال ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٢ / ٣٤٨).

(9) الجرح والتعديل (٢ / ١٦٦).

(10) المصدر نفسه (٢ / ١٦٧).

(11) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود ص ٧٣.

(12) الجرح والتعديل (٢ / ١٦٧).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٧١).

(14) السنن الكبرى (١ / ٦٢٤).

القَوِيَّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ⁽¹⁾، ورغم ذلك فقد صرح بالسماع في رواية أحمد عن أبي أحمد الزبيري، وهذا السماع ورد في رواية أخرى على الشك بين سماعه من الحكم أو من الحسن بن عمارة عن الحكم، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ: (مَرَزْتُ يَوْمًا عَلَى أَبِي إِسْرَائِيلَ، فَإِذَا رِيَّاحٌ قَاعِدٌ فَقُلْتُ: مَا أَفْعَدَكَ؟ فَقَالَ: بَلَغَنِي حَدِيثًا عَنْ هَذَا، فَلَمْ أَتَمَّالِكْ، فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ حَدِيثَ بِلَالٍ فِي التَّنْوِيبِ، فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى أَبِي إِسْرَائِيلَ، فَأَذِنَ لَنَا فَلَمْ أَزَلْ الْأُطْفُ بِهِ، فَلَمَّا فُئِمْنَا، قُلْتُ لَهُ: شَيْئًا اخْتَلَفْنَا فِيهِ، فَقَالَ: وَمَا هُوَ؟ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، أَوْ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِبِلَالٍ⁽²⁾، والحسن بن عمارة البجلي: متروك⁽³⁾، وقد روى عنه عبد الرزاق هذا الحديث.

وأما أبو إسرائيل، وهو الصدوق سيئ الحفظ الذي يغلو في التشيع، فقد توبع متابعات قاصرة من سعيد بن المرزبان، وعطاء بن السائب.

٢٨٢ - قال النووي: (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ " مَا جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- "...وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرِ الْيَمَامِيِّ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ: ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَازِ، مَضْطَرِبِ الْحَدِيثِ، لِأَسِيْمَا فِي رِوَايَتِهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، هَذَا وَفِيهِ ضَعْفٌ آخَرٌ: وَهُوَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ مَسْعُودٍ بِاتِّفَاقٍ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ ضَعِيفٌ، وَإِذَا تَبَّتْ ضَعْفُهُ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ⁽⁴⁾).

نص الحديث:

قال أبو بكر الجصاص: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكُرْخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ حَدَّثَنَا الْحَضْرَمِيُّ⁽⁵⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: " مَا جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-⁽⁶⁾ .

(1) سنن الترمذي (١/ ٣٧٩).

(2) الضعفاء الكبير للعلقبلي (١/ ٧٥).

(3) تقريب التهذيب ص ١٦٢.

(4) المجموع شرح المهذب (٣/ ٣٤٣، ٣٥٥).

(5) الحضرمي: مُحَدَّثُ الْكُوفَةِ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيِّ، الْمَلَقَبُ: بِمُطَيِّنٍ، صَنَّفَ الْمُسْتَدْرَأَ وَالتَّارِيخَ، وَكَانَ مُتَقَنًّا، ت ٢٩٧هـ. سير أعلام النبلاء (٤/ ٤١ - ٤٢).

(6) أحكام القرآن (١/ ١٧).

تخريج الحديث:

انفرد بإخراجه الجصاص.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامِ الْقَصَارِ، وَيُقَالُ لَهُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ: صدوق له أوهام⁽¹⁾.
- وثقه العجلي⁽²⁾، وأبو داؤد⁽³⁾، والذهبي، وزاد: (كان بصيراً بعلم شريك)⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (أخطأ)⁽⁵⁾.
- وقال ابن سعد: (كَانَ صَدُوقًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ)⁽⁶⁾، وسئل أبو حاتم عن معاوية بن هشام، ويحيى بن يمان فقال: (ما أقربهما، معاوية بن هشام كأنه أقوم حديثاً، وهو صدوق)⁽⁷⁾، وقال الساجي: (صدوق يهم)⁽⁸⁾، وقال ابن عدي: (أغرب عن الثوريِّ بأشياء، وأرجو أنَّه لا بأس به)⁽⁹⁾.
- وقال ابن معين: (صالح، وَلَيْسَ بِذَاكَ)⁽¹⁰⁾، وعثمان بن أبي شيبة: (رجل صدق، وَلَيْسَ بِحِجَّةٍ)⁽¹¹⁾، ويعقوب بن شيبة: (كَانَ مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِحَدِيثِ شَرِيكٍ، هُوَ وَإِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ)⁽¹²⁾.
- وقال أحمد بن حنبل: (كثير الخطأ)⁽¹³⁾، وأبو زرعة: (نظرتُ بدمشق في كتابٍ لمروان ابن معاوية، عن معاوية هذا، فرأيت أحاديث عن شيوخ الثوري، وأحاديث يُعرف بها الثوري، وأبواباً للثوري، فاسترته، وتركته)⁽¹⁴⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ٥٣٨.

(2) معرفة الثقات (٢/ ٢٨٥).

(3) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٢٠).

(4) الكاشف (٢/ ٢٧٧).

(5) الثقات (٩/ ١٦٧).

(6) الطبقات الكبير (٨/ ٥٢٧).

(7) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٥).

(8) إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٧).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ١٤٨).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٦١.

(11) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٢٠.

(12) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٢٠).

(13) إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٧).

(14) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٦٥).

وقال الدارقطني⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾: (ليس بالقوي)، وابن الجوزي: (روى ما ليس بِسَمَاعِهِ فَتَرْكُوهُ)⁽³⁾، وقد علق على ذلك الذهبي فقال: (هذا خطأ منك، ما تركه أحد)⁽⁴⁾، وقال مغلطاي: (قال أبو الفرج البغدادي⁽⁵⁾ قولاً لم أر له فيه سلفاً، فيُنظر)⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق له أوهام كما قال ابن حجر.

٢. محمد بن جابر اليمامي: تقدم تضعيفه في الحديث رقم: (٢٢٤).

٣. حماد بن أبي سليمان: وقد تقدم في الحديث رقم: (١٤٩) أنه صدوق له أوهام.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود معاوية بن هشام، وحماد بن أبي سليمان، وهما صدوقان لهما أوهام، وضعف محمد بن جابر السحيمي، ولم يتابعوا.

وأما عن الانقطاع بين إبراهيم النخعي، وعبد الله بن مسعود، فقد قال العلائي: (مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود، وقال علي بن المديني: "إبراهيم النخعي لم يلقَ أحدًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"⁽⁷⁾).

وقال أبو حاتم: (لم يلقَ إبراهيم النخعي أحدًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة، ولم يسمع منها شيئاً؛ فإنه دخلَ عليها، وهو صغير، وأدرك أنساً، ولم يسمع منه)⁽⁸⁾. وقد فضّل يحيى بن معين مراسيل إبراهيم النخعي على مراسيل عامر الشعبي⁽⁹⁾، وصحح الطحاوي رواية إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود خاصة حيث قال: (فإن قالوا ما دكرتموه عن إبراهيم، عن عبد الله غير متّصل، قيل لهم كان إبراهيم إذا أرسل عن عبد الله لم يُرسله إلا بعد صحته عنده، وتواتر الرواية عن عبد الله، قد قال له الأعمش: إذا حدثتني فأسند،

(1)سؤالات السلمي للدارقطني ص ٢٧٧.

(2)معرفة السنن والآثار (١/ ٣٧٩).

(3)الضعفاء والمتروكون (٣/ ١٢٨).

(4)ميزان الاعتدال (٤/ ١٣٨). وقد تقدم أن أبا زرعة تركه، وفي هذا حجة لابن الجوزي.

(5)يقصد ابن الجوزي.

(6)إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٧).

(7)جامع التحصيل ص ١٤١.

(8)المراسيل لابن أبي حاتم ص ٩.

(9)تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ١٤).

فَقَالَ: إِذَا قُلْتُمْ لَكَ قَالَ: «عَبْدُ اللَّهِ»، فَلَمْ أَقُلْ ذَلِكَ حَتَّى حَدَّثَنِيهِ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِذَا قُلْتُمْ: «حَدَّثَنِي فَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ» فَهُوَ الَّذِي حَدَّثَنِي(1).

قال الباحث: مراسيل إبراهيم النخعي عن ابن مسعود صحيحة، ويكفي في ذلك ما ذكره الطحاوي في العبارة السابقة.

وقال الزيلعي عن حكم الحديث: (وَهَذَا حَدِيثٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، لَكِنَّهُ شَاهِدٌ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَابِرٍ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَإِبْرَاهِيمُ لَمْ يَلْقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَهُوَ ضَعِيفٌ وَمُنْقَطِعٌ)(2).

٢٨٣ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنِ الْبُتَيْرَاءِ"(3)) (4).

لم أجد حديث محمد بن كعب القرظي، وقال الزيلعي: (لم أجد)(5). وللحديث شاهد من رواية الصحابي أبي سعيد الخدري: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْبُتَيْرَاءِ: أَنَّ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ رُكْعَةً وَاحِدَةً يُوتِرُ بِهَا(6). وإسناده ضعيف؛ لضعف عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وقد قال عنه العقيلي: "الغالب على حديثه الوهم(7)، وقال ابن القطان: (وَالْحَدِيثُ مِنْ شَأْدِ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُعْرَجُ عَلَى رُؤَاتِهِ مَا لَمْ تَعْرِفْ عِدَالَتَهُم)(8).

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بواحدة، فعن عائشة - رضي الله عنها-: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً، يُوتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ...»(9).

(1) شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٦).

(2) نصب الراية (١/ ٣٣٥).

(3) البتيراء: هو أن يوتر برُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي شَرَعَ فِي رُكْعَتَيْنِ، فَأَتَمَّ الْأُولَى، وَقَطَعَ الثَّانِيَةَ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٩٣).

(4) المجموع شرح المهذب (٤/ ٢٢).

(5) نصب الراية (٢/ ١٧٣).

(6) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣/ ٢٥٤).

(7) المصدر نفسه. ولم أجد في كتابه الضعفاء الكبير.

(8) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣/ ١٥٤).

(9) صحيح مسلم (١/ ٥٠٨)، ح ٧٣٦.

٢٨٤ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِمَنْ قَالَ بِالْإِعَادَةِ بِحَدِيثِ أَبِي جَابِرِ الْبِيَّاضِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَهُوَ جُنُبٌ، وَأَعَادَ، وَأَعَادُوا"، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي جَابِرِ الْبِيَّاضِيِّ: أَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى تَضْعِيفِ الْبِيَّاضِيِّ، وَقَالُوا: "هُوَ مَتْرُوكٌ")^(١).

نص الحديث:

قال ابن أبي شيبة: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ، عَنْ أَبِي جَابِرِ الْبِيَّاضِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ فَأَعَادَ، وَأَعَادُوا»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني^(٣)، والبيهقي من طريقه^(٤)، من طريق أحمد بن يحيى الجلاب عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير به بمثله، وعبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن رجل عن أبي جابر البياضي به بنحوه^(٥).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أبو جابر محمد بن عبد الرحمن البياضي: فقد قال ابن عبد البر: (أجمعوا على أنه ضعيف، متروك الحديث)^(٦).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأن أبا جابر البياضي متروك، يضاف إلى ذلك إرسال سعيد بن المسيب للحديث، وإذا تجاوزنا عن إرسال سعيد فيبقى الراوي المتروك في السند. وقد ذكر ابن الجوزي له شاهدين عن علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وقال: (لا يُعْرَفَانِ)^(٧).

(١)المجموع شرح المذهب (٤ / ٢٦١، ٢٦٠).

(٢)مصنف ابن أبي شيبة (١ / ٣٩٧)، ح ٤٥٦٨.

(٣)سنن الدارقطني (٢ / ١٨٦)، ح ١٣٦٩.

(٤)السنن الكبرى (٢ / ٥٥٩)، ح ٤٠٧٧.

(٥)مصنف عبد الرزاق (٢ / ٣٥٠)، ح ٣٦٦٠.

(٦)انظر الأقوال كلها في لسان الميزان (٧ / ٢٧٧).

(٧)التحقيق في أحاديث الخلاف (١ / ٤٨٨).

٢٨٥ - قال النووي: (أما الأحاديث الواردة بالإقامة المُقَيَّدة... وفي رواية أخرى لأبي داود، والبيهقي، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: «خمس عشرة»، ولكنها ضعيفة مُرسلة^(١)).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الثُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -، قَالَ: «أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ خَمْسَ عَشْرَةَ، يَقْصُرُ الصَّلَاةَ»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن المبارك^(٣)، وأبو داود من طريق حفص بن غياث^(٤)، كلاهما عن عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس، والبخاري من طريق أبي عوانة عن عاصم الأحول، وحصين بن عبد الرحمن، وعكرمة عن ابن عباس^(٥)، وفيها كلها تسعة عشر غير رواية أبي داود فهي سبعة عشر، وابن ماجه عن محمد بن أحمد الرقي عن محمد بن سلمة به بنحوه^(٦)، والطبراني من طريق عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله به بنحوه^(٧)، وابن سعد عن يزيد بن هارون^(٨)، والطبري من طريق سلمة بن الفضل^(٩)، كلاهما عن ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً بنحوه، وعند ابن سعد زيادة، والبيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس، ومرة عن الزهري مرسلاً بنحوه، وفيه زيادة^(١٠).

(١)المجموع شرح المهذب (٤ / ٣٦٠).

(٢)سنن أبي داود (٢ / ١٠)، ح ١٢٣١.

(٣)صحيح البخاري (٥ / ١٥٠)، ح ٤٢٩٨.

(٤)سنن أبي داود (٢ / ١٠)، ح ١٢٣٠.

(٥)صحيح البخاري (٢ / ٤٢)، ح ١٠٨٠.

(٦)سنن ابن ماجه (١ / ٣٤٢)، ح ١٠٧٦.

(٧)المعجم الكبير (١٠ / ٣٠٤)، ح ١٠٧٣٥.

(٨)الطبقات الكبير (٢ / ١٣٣).

(٩)تاريخ الرسل والملوك (٣ / ٦٩).

(١٠)السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢١٥)، ح ٥٤٦٨، ٥٤٦٩.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن إسحاق: وقد تقدم في الحديث رقم: (١١) أنه صدوق مدلس من المرتبة

الرابعة، ولا بد من تصريحه بالسماع.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف بهذا اللفظ، والراجح رواية التسعة العشر التي أخرجها البخاري من أكثر من رواية، ورواية ابن المبارك أقوى من رواية حفص بن غياث الذي روى السبعة عشر عن عاصم الأحول، وأما روايات الخمسة عشر فكلها لم يصرح فيها بالسماع من محمد بن إسحاق، وهو مدلس من المرتبة الثالثة^(١)، إلا رواية ابن إدريس التي رواها عن الزهري مرسله، وقد صرح فيها بالسماع، وهي الرواية المحفوظة، وقد قال أبو داود: (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ بَنِ سُلَيْمَانَ، وَأَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ الْوَهْبِيِّ، وَسَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ ابْنَ عَبَّاسٍ)^(٢)، ولم أعرثر على هذه الروايات، وعلى أية حال فالمحفوظ أن الزهري أرسله.

٢٨٦ - قال النووي: (وَرَوَاهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْخُوَيْرِثِ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ عَجَلِ الْأَضَاحِيِّ، وَأَخْرَجَ الْفِطْرَ، وَهَذَا مُرْسَلٌ، ضَعِيفٌ، إِبْرَاهِيمَ ضَعِيفٌ"^(٣)).

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْخُوَيْرِثِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَهُوَ بِنَجْرَانَ^(٤): «أَنَّ عَجَلِ الْأَضَاحِيِّ، وَأَخْرَجَ الْفِطْرَ، وَذَكَرَ النَّاسُ»^(٥).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد به^(٦)، والبيهقي من طريق الشافعي به^(٧)، وهاتان الروايتان بمثله، وبلفظ: الأضحى، وعند عبد الرزاق تقديم وتأخير.

(١) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(٢) سنن أبي داود (٢/ ١٠)، ح ١٢٣١.

(٣) المجموع شرح المهذب (٥/ ٤).

(٤) بِنَجْرَانَ: نجران في عدة مواضع، منها: نجران في مخاليف اليمن من ناحية مكة...، وينسب إلى نجران اليمن أيضاً أبو عبد الملك محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. معجم البلدان (٥/ ٢٦٦ - ٢٧٠).

(٥) مسند الشافعي (٢/ ٤٤)، ح ٤٧٨.

(٦) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٨٦)، ح ٥٦٥١.

(٧) السنن الكبرى (٣/ ٣٩٩)، ح ٦١٤٩.

١. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: متروك^(١).
٢. أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية الأنصاري: صدوق، سيء الحفظ، رمي بالإرجاء^(٢).

وثقه ابن معين^(٣)، وفي موضع: (لَيْسَ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ)^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وقال مالك بن أنس^(٦)، والنسائي^(٧): (لَيْسَ بِثِقَّةً)، وفي موضع للنسائي: (ليس بذاك)^(٨)، ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال لأبيه: (إن بشر بن عُمَر زعم أنه سأل مالك بن أنس، عن أبي الحويرث، فقال: لَيْسَ بِثِقَّةً، وَأَنْكَرُهُ، وَقَالَ: لا، حدث عَنْهُ شُعْبَةَ)^(٩)، وأما ابن عدي فقال: (ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به؛ لأنه مدني، ولم يرو عنه شيئاً)^(١٠)، وقال أبو عبيد الآجري: (قلت لأبي داود: أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية؟ قال: نعم، قال مالك: قدم علينا سفیان، فكتب عن قوم يُرمون بالتخنيث، يعني: أبا الحويرث)، قال أبو داود: (وكان يخضب رجليه - أراه لمعنى)^(١١)، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به)^(١٢)، وقال الذهبي: (ضَعْفٌ)^(١٣).

قال الباحث: ضعيف.

(١) تقريب التهذيب ص ٩٣.

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٥٠.

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٦٨، الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥٠٢) من رواية أحمد بن سعد ابن أبي مريم عنه.

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٢٢٥).

(٥) الثقات (٥ / ١٠٤).

(٦) الجرح والتعديل (٥ / ٢٨٤).

(٧) الضعفاء والمتروكون ص ٦٨.

(٨) تهذيب الكمال (١٧ / ٤١٦).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣١١).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥٠٢).

(١١) تهذيب الكمال (١٧ / ٤١٥، ٤١٦).

(١٢) الجرح والتعديل (٥ / ٢٨٤).

(١٣) الكاشف (١ / ٦٤٤).

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لأجل رواية إبراهيم بن محمد، وهو كذلك مرسل، أرسله أبو الحويرث الضعيف، وقد قال البيهقي: (هَذَا مُرْسَلٌ، وَقَدْ طَلَبْتُهُ فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ بِكِتَابِهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)⁽¹⁾.

٢٨٧ - قال الشيرازي: (روي أنه جرى الوادي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " اخرجوا بنا إلى هذا الذي سماه الله طهوراً، حتى نتوضأ منه، ونحمد الله عليه"، وقال النووي: " حَدِيثُ الْوَادِي": رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ، ضَعِيفٍ مُرْسَلًا)⁽²⁾.

نص الحديث:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهَمُ عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا سَالَ السَّيْلُ يَقُولُ: أَخْرَجُوا بِنَا إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ طَهُورًا فَتَتَطَهَّرُ مِنْهُ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَيْهِ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق الشافعي به بمثله⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

فيه راوٍ واحد، وهو يزيد بن عبد الله بن الهاد، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود راوٍ مبهم، وإرسال يزيد بن عبد الله بن الهاد للحديث.

قال البيهقي: (هَذَا مُنْقَطِعٌ، وَرُوِيَ فِيهِ عَنْ عُمَرَ⁽⁵⁾)⁽⁶⁾.

(1) السنن الكبرى (٣/ ٣٩٩)، ح ٦١٤٩.

(2) المجموع شرح المذهب (٥/ ٩١).

(3) الأم (١/ ٢٨٩).

(4) السنن الكبرى (٣/ ٥٠١)، ح ٦٤٥٧.

(5) حديث عمر بن الخطاب الموقوف هو: عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ صَاحِبِ الْجَارِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: " مَرَّ بِنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْبَا مِنَ الْحَجِّ، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: " اغْتَسِلُوا مِنَ الْبَحْرِ فَإِنَّهُ مُبَارِكٌ"، ثُمَّ دَعَا بِمَنَادِيلَ، فَتَزَلُّوا وَاغْتَسَلُوا". السنن الكبرى

للبيهقي (٣/ ٥٠١)، ح ٦٤٥٨. وإسناده حسن.

(6) السنن الكبرى (٣/ ٥٠١)، ح ٦٤٥٧.

٢٨٨ - قال النووي: (رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ مُرْسَلٍ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُمَطِّرُ فِيهَا، يَصْرِفُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ")^(١).

نص الحديث:

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ الْمُطَّلِبِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ، وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُمَطِّرُ فِيهَا، يَصْرِفُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الشافعي في المسند من نفس طريق الأم غير أنه قال عن إبراهيم بن سويد: "من لا أتهم"^(٣).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب: صدوق كثير التدليس والإرسال^(٤).

وثقه أبو حاتم^(٥)، والفسوي^(٦)، والدارقطني^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨).

وقال ابن سعد: (كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؛ لِأَنَّهُ يُرْسَلُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرًا، وَلَيْسَ لَهُ لَقَبٌ، وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ يُدَلِّسُونَ)^(٩).

قال الباحث: ثقة يدلّس، ويرسل.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لإرسال المطلب بن عبد الله للحديث.

(١)المجموع شرح المهذب (٩٩ / ٥)

(٢)الأم (١ / ٢٩٠).

(٣)مسند الشافعي (٢ / ٦٥)، ح ٥٢٤.

(٤)تقريب التهذيب ص ٥٣٤.

(٥)الجرح والتعديل (٨ / ٣٥٩).

(٦)المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٧٢).

(٧)سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٤٤.

(٨)الثقات (٥ / ٤٥٠).

(٩)الطبقات الكبير (٧ / ٤٠٩).

٢٨٩ - قال النووي: (اُخْتِجَّ لَهُمْ بِحَدِيثٍ عَنْ جُوَيْرٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ، عَنْ حُدَيْفَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كُلُّ مَسْجِدٍ لَهُ مُؤَدِّنٌ، وَإِمَامٌ، فَلَا اِعْتِكَافَ فِيهِ يَصْلُحُ". رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: "الضَّحَّاكُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حُدَيْفَةَ"، قُلْتُ: وَجُوَيْرٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ مَرْسَلٌ، ضَعِيفٌ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشَّرٍ، ثنا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقِيُّ، عَنْ جُوَيْرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ حُدَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّ مَسْجِدٍ لَهُ مُؤَدِّنٌ، وَإِمَامٌ، فَلَا اِعْتِكَافَ فِيهِ يَصْلُحُ»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي من طريق الدارقطني بمثله⁽³⁾، ومن طريق شقيق بن سلمة عن حذيفة بن اليمان بلفظ: "لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ قَالَ: مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ"⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. جوير بن سعيد: ضعيف جداً⁽⁵⁾.

٢. الضحاك بن مزاحم: صدوق، كثير الإرسال⁽⁶⁾.

وثقه يحيى بن معين⁽⁷⁾، وأحمد، وزاد: (مَأْمُون)⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، وأبو زرعة⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وزاد: (وَقَدْ قِيلَ: لَقِيَ جَمَاعَةً مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يَشَافَهُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَدْ وَهَمَ)⁽¹²⁾،

(1)المجموع شرح المهذب (٦ / ٤٨٣).

(2)سنن الدارقطني (٣ / ١٨٥)، ح ٢٣٥٧.

(3)التحقيق في مسائل الخلاف (٢ / ١٠٩)، ح ١١٨٢.

(4)المصدر نفسه.

(5)تقريب التهذيب ص ١٤٣.

(6)تقريب التهذيب ص ٢٨٠.

(7)الجرح والتعديل (٤ / ٤٥٨).

(8)العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣٠٩).

(9)معرفة الثقات (١ / ٤٧٢).

(10)الجرح والتعديل (٤ / ٤٥٩).

(11)سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٣٨.

(12)الثقات (٦ / ٤٨٠).

وَكَانَ شُعْبَةُ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ⁽¹⁾، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَانُ: (كَانَ عِنْدَنَا ضَعِيفًا)⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ عَدِي:
(عُرِفَ بِالتَّفْسِيرِ، فَأَمَّا رَوَايَاتُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَمِيعٍ مَنِ رَوَى عَنْهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ
نَظْرًا، وَإِنَّمَا اشْتَهَرَ بِالتَّفْسِيرِ)⁽³⁾، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (غَيْرُ مُخْتَجِّ بِهٍ)⁽⁴⁾.

وقد سبق قول ابن حبان في عدم سماعه من أي صحابي، وقد قال الدارقطني:
(الضَّحَّاكُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حُدَيْفَةَ)⁽⁵⁾، فحديثه عن حذيفة بن اليمان منقطع.

قال الباحث: صدوق يرسل.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً؛ لشدة ضعف جويبر بن سعيد، والانقطاع بين الضحاک بن مزاحم
وحذيفة بن اليمان، وأما الحديث الآخر بلفظ: "لَا اِعْتَكَا فِ الْاِ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ قَالَ: مَسْجِدِ
جَمَاعَةٍ"⁽⁶⁾، فقد قال له عبد الله بن مسعود: (لَعَلَّكَ نَسِيتَ، وَحَفِظُوا، أَوْ أَخْطَأْتَ، وَأَصَابُوا)⁽⁷⁾، ولم
يرد: "أو مسجد جماعة" إلا في رواية ابن الجوزي.

٢٩٠ - قال النووي: (عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " يَا
عَلِيُّ، مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟ فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: "رَدَّهُ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ مَاجَةَ، وَآخَرُونَ، قَالَ
التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"، وَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ،
وَلِأَنَّهُ مُرْسَلٌ؛ فَإِنَّ مَيْمُونَ بْنَ أَبِي شَبِيبٍ لَمْ يَدْرِكْ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَدْ ضَعَّفَ الْبَيْهَقِيُّ
هَذَا الْحَدِيثَ)⁽⁸⁾.

(1) الضعفاء الكبير (٢ / ٢١٨).

(2) المصدر نفسه.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ١٥٢).

(4) معرفة السنن والآثار (١١ / ١٤).

(5) سنن الدارقطني (٣ / ١٨٥).

(6) المصدر نفسه.

(7) السنن الكبرى للبيهقي (٤ / ٥١٩).

(8) المجموع شرح المذهب (٩ / ٣٦٢).

نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَحْوَيْنِ فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَلِيُّ، مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟»، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «رُدَّهُ رُدَّهُ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق عفان بن مسلم⁽²⁾، وأحمد عن عفان، وإسحاق بن عيسى⁽³⁾، كلاهما: (عفان - إسحاق)، عن حماد بن سلمة به، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق عبد الغفار ابن القاسم عن الحكم بن عتيبة به، وفيها أنهما جارية، وابنها⁽⁴⁾، وأحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة⁽⁵⁾، وابن الجارود من طريق زيد بن أبي أنيسة⁽⁶⁾، والطبراني من طريق محمد بن عبيد الله العرزمي⁽⁷⁾، والحاكم من طريق شعبة بن الحجاج⁽⁸⁾، أربعتهم: (سعيد - زيد - العرزمي - شعبة)، عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن علي بن أبي طالب بمعناه، وفي رواية لأحمد بزيادة رجل بين سعيد ابن أبي عروبة، والحكم بمعناه⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاة: تقدم في الحديث رقم: (١٠٢) أنه صدوق كثير الخطأ، والتدليس، ولا بد من التصريح بالسماع.
٢. مَيْمُونُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: صدوق كثير الإرسال⁽¹⁰⁾.

(1) سنن الترمذي (٣/ ٥٧٢)، ح ١٢٨٤.

(2) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٥٥)، ح ٢٢٤٩.

(3) مسند أحمد (٢/ ١٨١)، ح ٨٠٠.

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٣٧٥).

(5) مسند أحمد (٢/ ١٥٥)، ح ٧٦٠.

(6) المنتنقى ص ١٤٨، ح ٥٧٥.

(7) المعجم الأوسط (٣/ ٨٣)، ح ٢٥٦١.

(8) المستدرک على الصحيحين (٢/ ٦٣)، ح ٢٣٣١.

(9) مسند أحمد (٢/ ٣٠٨)، ح ١٠٤٥.

(10) تقريب التهذيب ص ٥٥٦.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال الذهبي: (صدوق)⁽²⁾، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)⁽³⁾.

وضعه ابن معين⁽⁴⁾، وقال علي بن المديني: (خفي علينا أمره)⁽⁵⁾، وأما عن إرساله فقد قال الفلاس: (كَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، وَكَانَ يَحْدُثُ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ، وَلَمْ أَخْبِرْ أَنْ أَحَدًا يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽⁶⁾، وقال ابن خراش: (لم يسمع من علي)⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق يرسل.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من علي، وأما عن تدليس الحجاج فلم يصرح بسماعه، وقد تابعه عبد الغفار بن القاسم، وتوبع الإسناد من طرق عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، وبذلك يرتقي إلى حسن لغيره.

(1) الثقات (٥ / ٤١٦).

(2) الكاشف (٢ / ٣١١).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٢٣٤).

(4) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٨٩).

(5) تهذيب الكمال (٢٩ / ٢٠٧).

(6) المصدر نفسه.

(7) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٨٩).

المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع المخالفة:

٢٩١ - قال النووي: (رُويَ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: " كَانَتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتِيَهُ فِيهَا، فَإِنْ وَجَدْتُهُ يُصَلِّي تَنَحَّحَ، فَدَخَلْتُ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِضَعْفِ رَاوِيهِ، وَاضْطِرَابِ إِسْنَادِهِ، وَمِثْنِهِ، ضَعْفَةُ الْبَيْهَقِيِّ، وَغَيْرُهُ، وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ) (1).

نص الحديث:

قال النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْحَارِثِ الْعُكْلِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُجَيْيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: " كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةٌ آتِيَهُ فِيهَا، فَإِذَا أَتَيْتُهُ اسْتَأْذَنْتُ، إِنْ وَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَتَنَحَّحَ دَخَلْتُ، وَإِنْ وَجَدْتُهُ فَارِعًا أَذِنَ لِي" (2).

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي (3)، وابن ماجه (4)، وأحمد (5) من طريق أبي بكر بن عياش عن المغيرة بن مِقْسَمٍ به بنحوه، وعند أحمد زيادة، وأخرجه أحمد (6)، والبيهقي (7)، من طريق عمارة بن القعقاع عن الحارث العكلي به، وفيه: "سَبَّحَ"، بدل: "تتنحح"، والنسائي (8)، وأحمد (9)، وابن خزيمة (10)، من طريق شريح بن مُدْرِكٍ، عن عبد الله بن نُجَيْيٍّ عن أبيه عن علي بن أبي طالب بنحوه، وعند أحمد، وابن خزيمة زيادة، وأحمد (11)، والبخاري (12)، من طريق الصحابي أبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي عن علي بن أبي طالب، وفيه: "سَبَّحَ"، بدل: "تتنحح".

(1) المجموع شرح المذهب (٤ / ٨٠).

(2) سنن النسائي (٣ / ١٢)، ح ١٢١١.

(3) المصدر نفسه، ح ١٢١٢.

(4) سنن ابن ماجه (٢ / ١٢٢٢)، ح ٣٧٠٨.

(5) مسند أحمد (٢ / ٤٣)، ح ٦٠٨.

(6) مسند أحمد (٢ / ١٣)، ح ٥٧٠.

(7) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٥١)، ح ٣٣٣٩، ٣٣٤٠. وفي الحديث الثاني بحذف الحارث العكلي، والرواية عن أبي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو مباشرة.

(8) سنن النسائي (٣ / ١٢)، ح ١٢١٣.

(9) مسند أحمد (٢ / ٧٧)، ح ٦٤٧.

(10) صحيح ابن خزيمة (٢ / ٥٤)، ح ٩٠٢.

(11) مسند أحمد (٢ / ٢٣٣)، ح ٨٩٩.

(12) مسند البخاري (٢ / ١٣٧)، ح ٤٩٨.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ نُجَيْيٍّ: صدوق⁽¹⁾.

وثقه العجلي⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال الشافعي: (مجهول)⁽⁵⁾، والدارقطني: (لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ)⁽⁶⁾.

وقال البخاري: (فيه نظر)⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: (أخباره فيها نظر)⁽⁸⁾، وعلق على ذلك الذهبي بقوله: (روى عنه جابر الجعفي، فالنكارة من جابر)⁽⁹⁾، وقال البيهقي: (غَيْرُ مُحْتَجِّجٍ بِهِ)⁽¹⁰⁾.

وأما عن سماعه من علي بن أبي طالب فقد قال ابن معين: (لم يسمع من علي، بينه وبينه أبوه)⁽¹¹⁾، وخالفه ابن حبان، والبخاري، فقال ابن حبان: (يروى عن علي، روى عنه أهل الكوفة، ويروي أيضا عن أبيه عن علي)⁽¹²⁾، وقال البخاري: (سمع هو وأبوه من علي)⁽¹³⁾. قال الباحث: صدوق كما قال ابن حجر، والراجح أنه سمع هو وأبوه من علي - رضي الله عنه - كما قال البخاري.

الحكم على الإسناد:

إسناده حسن؛ لأجل عبد الله بن نُجَيْيٍّ، وهو صدوق، والنووي يميل إلى تضعيف عبد الله.

وأما عن اضطراب السند، والمتن الذي ذكره النووي، فاضطراب الإسناد رواية عبد الله بن نُجَيْيٍّ مرة عن أبيه، ومرة عن علي بن أبي طالب مباشرة، وهذا لا يضير فقد سمع هو وأبوه من

(1) تقريب التهذيب ص ٣٢٦.

(2) معرفة الثقات ص ٢٨٢.

(3) تهذيب الكمال (١٦ / ٢٢٠).

(4) الثقات (٣٠ / ٥).

(5) تهذيب التهذيب (٦ / ٥٥).

(6) العطل الواردة في الأحاديث النبوية (٣ / ٢٥٨).

(7) التاريخ الكبير (٥ / ٢١٤).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٨٨).

(9) ميزان الاعتدال (٢ / ٥١٤).

(10) السنن الكبرى (٢ / ٣٥٢).

(11) تهذيب التهذيب (٦ / ٥٥).

(12) الثقات (٣٠ / ٥).

(13) تهذيب التهذيب (٦ / ٥٥).

عليّ - رضي الله عنه - كما قال البزار، وأما اضطراب المتن حيث إنه في بعض رواياته التتحنح، وفي بعضها التسبيح، فلا اضطراب هنا، فالأرجح التسبيح.

وأما جرير بن عبد الحميد، فقد قال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهيم من حفظه⁽¹⁾، وقد تابعه أبو بكر بن عياش، وأما المغيرة بن مقسم: فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته⁽²⁾، وقد صرح بالسماع في رواية أحمد.

وهذا الحديث صححه ابن السكّين⁽³⁾، وقال البزار: (هَذَا الْحَدِيثُ يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيْيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ، وَالْإِسْنَادُ الْآخِرُ الَّذِي يُرَوَّى فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِالْقَوِيَيْنِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ أَحْسَنُ اتِّصَالًا؛ لِأَنَّهُ عَنْ صَحَابِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ)⁽⁴⁾، وقال ابن خزيمة: (قَدْ اخْتَفُوا فِي هَذَا الْخَبَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيْيٍّ، فَلَسْتُ أَحْفَظُ أَحَدًا قَالَ: "عَنْ أَبِيهِ" غَيْرَ شُرْحِيْلِ بْنِ مُدْرِكٍ هَذَا)⁽⁵⁾، وقال الطحاوي: (فَوْقَنَا بِذَلِكَ عَلِيٌّ أَنْ رُوِّتَهُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ مِنَ التَّنَحُّحِ قَدْ حُوْلِفُوا فِيهِ، وَأَنَّ مَكَانَ التَّنَحُّحِ الْمَذْكُورِ فِي التَّسْبِيحِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي، وَكَانَ ذَلِكَ هُوَ أَوْلَى عِنْدَنَا)⁽⁶⁾، وقال البيهقي: (حَدِيثٌ مُخْتَلَفٌ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، فَقِيلَ: "سَبَّحَ"، وَقِيلَ: "تَنَحَّحَ"، وَمَذَارُهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيْيٍّ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: "فِيهِ نَظَرٌ"، وَضَعَفَهُ غَيْرُهُ)⁽⁷⁾، وقال الألباني: (هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة، وله ثلاث علل: ضعف راويه، واضطراب إسناده، ومتمته، ففي رواية: "سبح" بدل "تنحح"؛ ولذلك ضعفه البيهقي وغيره)⁽⁸⁾.

٢٩٢ - قال النووي: (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ بِفَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدِهِ"، فَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ هَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، وَإِسْنَادُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْوَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا... فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ مِنْ أَوْجِهِ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ رَاوِيَهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَإِذَا كَانَ ضَعِيفًا لَمْ يَحْتَجَّ بِرَوَايَتِهِ لَوْ لَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ، وَلِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُضْطَرِبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(1) تقريب التهذيب ص ١٣٩.

(2) طبقات المدلسين ص ٤٦.

(3) التلخيص الحبير (١/ ٦٧٦).

(4) مسند البزار (٢/ ١٣٨).

(5) صحيح ابن خزيمة (٢/ ٥٤).

(6) شرح مشكل الآثار (٥/ ٨).

(7) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣٥١).

(8) تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص ٣١٢.

مُحَمَّدٍ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَدْ رَوَى شَرِيكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَأَخَذَ مَاءً جَدِيدًا فَمَسَحَ رَأْسَهُ مُقَدِّمَهُ وَمُؤَخَّرَهُ»⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ⁽²⁾: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدِهِ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن وكيع بن الجراح⁽⁴⁾، والطبراني، والدارقطني، والبيهقي من طريق عبد الله بن داود⁽⁵⁾، كلاهما: (وكيع - عبد الله)، عن سفیان الثوري به، وفيها أنه مسح رأسه بما تبقى من ماء يديه مرتين، وابن ماجه، والبيهقي من طريق شريك بن عبد الله⁽⁶⁾، والطيالسي من طريق قيس بن الربيع⁽⁷⁾، كلاهما: (شريك - قيس)، عن عبد الله بن محمد بن عقیل به، وفيها أنه أخذ ماءً جديداً.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الله بن محمد بن عقیل بن أبي طالب: وقد تقدم في الحديث رقم: (٢٢٩) أنه صدوق سيئ الحفظ.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود عبد الله بن محمد بن عقیل الذي لم يتابع على حديثه، بل اضطربت الرواية عنه، ففي رواية أنه مسح بفضله ماء كان في يده، وفي رواية أنه أخذ ماءً جديداً، وقد قال البيهقي عن عبد الله بن محمد بن عقیل: (فَإِذَا رَوَى شَيْئًا فِي حُكْمٍ، وَرَوَى أَهْلُ

(1)المجموع شرح المذهب (١/ ١٥٤، ١٥٥).

(2)الرَّبِيعُ: هي الرُّبَيْع بنت معوذ بن عفراء بن حزام بن جندب الأنصارية النجارية، من بني عدي بن النجار، تزوجها إياس بن البكير الليثي، وكانت من المبايعات بيعة الشجرة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١٣٢).

(3)سنن أبي داود (١/ ٣٢)، ح ١٣٠.

(4)مسند أحمد (٤٤/ ٥٦٧)، ح ٢٧٠١٦.

(5)المعجم الأوسط (٣/ ٣٥)، ح ٢٣٨٩، سنن الدارقطني (١/ ١٥٠)، ح ٢٨٩، السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٦١)، ح ١١٢٦.

(6)سنن ابن ماجه (١/ ١٣٨)، ح ٣٩٠، السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٦١)، ح ١١٢٥.

(7)مسند الطيالسي (٣/ ١٩٥)، ح ١٧٢٩.

النَّقَّةَ فِيهِ خِلَافُهُ، فَرِوَايَةٌ غَيْرُهُ تُوقِعُ شَكًّا فِيمَا تَقَرَّدَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنِ وُضُوءِ
آخِرِ⁽¹⁾، وَقَالَ أَيْضًا: (يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدَيْهِ - أَيْ أَخَذَ مَاءً
جَدِيدًا، وَصَبَّ بَعْضَهُ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدَيْهِ-، لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِسَائِرِ الرَّوَايَاتِ⁽²⁾ .
قال الباحث: الرواية الراجحة في مسح الرأس هي أخذ ماء جديد، وهي التي رواها
الصحابي عبد الله بن زيد، حيث قال: "ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ، وَأَدْبَرَ
بِهِمَا"⁽³⁾.

(1) معرفة السنن والآثار (٢ / ٤٩).

(2) المصدر نفسه.

(3) صحيح البخاري (١ / ٥٠)، ح ١٩٢، صحيح مسلم (١ / ٢١٠)، ح ٢٣٥.

المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب الانقطاع والمخالفة:

٢٩٣ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِأَحْمَدَ وَمُوافِقِيهِ بِأَشْيَاءَ مِنْهَا...، وَبِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، قَالَ: "أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ: " أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ، وَلَا عَصَبٍ"...، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: مَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْحَفَاطِ: أَنَّهُ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ كَمَا سَبَقَ، الثَّالِثُ: أَنَّهُ كِتَابٌ، وَأَخْبَارُنَا سَمَاعٌ، وَأَصَحُّ إِسْنَادًا، وَأَكْثَرُ رُوَاةً، وَسَالِمَةٌ مِنَ الْإِضْطِرَابِ، فَهِيَ أَقْوَى، وَأَوْلَى⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، قَالَ: قُرِئَ عَلَيْنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْضِ جُهَيْنَةَ، وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ: «أَنْ لَا تَسْتَمْتَعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ⁽²⁾، وَلَا عَصَبٍ⁽³⁾».

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي من طريق بشر بن المفضل بلفظ: "قريء علينا"، "تنتفعوا"⁽⁴⁾، وابن ماجه عن ابن أبي شيبة بلفظ: "أنا كتاب النبي"، "تنتفعوا"⁽⁵⁾، وأحمد بلفظ: "قريء علينا"⁽⁶⁾، الاثنان: (ابن أبي شيبة - أحمد) عن محمد بن جعفر، وأحمد عن محمد بن جعفر، وكيع بن الجراح بلفظ: "أنا كتاب النبي"، "تنتفعوا"⁽⁷⁾، كلاهما: (محمد بن جعفر - وكيع)، عن شعبة بن الحجاج به، وأبو داود بلفظ: "كُتِبَ إِلَيَّ جُهَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ"، "تنتفعوا"⁽⁸⁾، وأحمد بلفظ: "كتب إلينا قبل وفاته بشهر"، "تنتفعوا"⁽⁹⁾، من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعند أبي داود أن الحكم بن عتيبة انطلق هو وناس معه إلى عبد الله بن عكيم، - رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ، قَالَ الْحَكَمُ: "فَدَخَلُوا وَقَعَدْتُ عَلَى الْبَابِ، فَخَرَجُوا إِلَيَّ فَأَخْبَرُونِي، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُكَيْمٍ، أَخْبَرَهُمْ..."، وأحمد من طريق

(1)المجموع شرح المهذب (١/ ٢١٧، ٢١٩).

(2)إِهَابٌ: الْجِلْدُ وَقِيلَ: إِذَا قِيلَ لِلْجِلْدِ إِهَابٌ قَبْلَ الدَّبْعِ، فَأَمَّا بَعْدُهُ فَلَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٨٣).

(3)سنن أبي داود (٤/ ٦٧)، ح ٤١٢٧.

(4)سنن النسائي (٧/ ١٧٥)، ح ٤٢٤٩.

(5)سنن ابن ماجه (٢/ ١١٩٤)، ح ٣٦١٣.

(6)مسند أحمد (٣١/ ٨١)، ح ١٨٧٨٥.

(7)مسند أحمد (٣١/ ٧٤)، ح ١٨٧٨٠.

(8)سنن أبي داود (٤/ ٦٧)، ح ٤١٢٨.

(9)مسند أحمد (٣١/ ٧٩)، ح ١٨٧٨٢.

عباد بن عباد بلفظ: " أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرٍ، أَوْ شَهْرَيْنِ"، "تنتفعوا"⁽¹⁾، كلاهما: (عبد الوهاب بن عبد المجيد - عباد بن عباد)، عن خالد الحذاء، والترمذي⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، بلفظ: "أتانا كتاب"، "تنتفعوا"، من طريق سليمان بن فيروز الشيباني، والترمذي من طريق الأعمش بلفظ: "أتانا كتاب"، "تنتفعوا"⁽⁴⁾، والنسائي بلفظ: "كتب إلينا"⁽⁵⁾، وابن ماجه بلفظ: "أتانا كتاب"، "تنتفعوا"⁽⁶⁾، من طريق منصور بن المعتمر، أربعتهم: (الأعمش - خالد - سليمان بن فيروز - منصور) عن الحكم بن عتيبة به.

وأخرجه النسائي بلفظ: "كتب رسول الله"، "تنتفعوا"⁽⁷⁾، وأحمد بلفظ: "جاءنا، أو كتب إلينا"، "تنتفعوا"⁽⁸⁾، من طريق هلال الوزان عن عبد الله بن عكيم، والطحاوي من طريق القاسم بن مخيمرة عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهينة قالوا: " أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ فُرِيَ عَلَيْنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ"⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لثلاثة أسباب:

الأول: الإرسال: حيث روى عبد الله بن عكيم الحديث مرسلًا، وفي رواية الطحاوي ورد بأنه سمعه من أشياخ جهينة، وقد علق الطحاوي على ذلك فقال: (فَحَقَّقَ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ابْنَ عَكِيمٍ لَمْ يَكُنْ شَهِدَ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا حَضَرَ قِرَاءَتَهُ، عَلَى مَنْ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ فُرِيَ عَلَيْهِ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْأَشْيَاخُ مِنْ جُهَيْنَةَ لَمْ يُسَمِّوْا لَنَا فَنَعْرِفُهُمْ، وَنَعْلَمَ أَنَّهُمْ

(1) مسند أحمد (٨٠ / ٣١)، ح ١٨٧٨٣.

(2) سنن الترمذي (٢٢٢ / ٤)، ح ١٧٢٩.

(3) سنن ابن ماجه (٢ / ١١٩٤)، ح ٣٦١٣.

(4) سنن الترمذي (٢٢٢ / ٤)، ح ١٧٢٩.

(5) سنن النسائي (٧ / ١٧٥)، ح ٤٢٥٠.

(6) سنن ابن ماجه (٢ / ١١٩٤)، ح ٣٦١٣.

(7) سنن النسائي (٧ / ١٧٥)، ح ٤٢٥١.

(8) مسند أحمد (٨٠ / ٣١)، ح ١٨٧٨٤.

(9) شرح مشكل الآثار (٨ / ٢٨٤)، ح ٣٢٤١.

مِمَّنْ يُؤْخَذُ مِثْلُ هَذَا عَنْهُمْ لِصُحْبَتِهِمْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ لِأَحْوَالِ فِيهِمْ سِوَى ذَلِكَ تُوجِبُ قَبُولَ رِوَايَاتِهِمْ، وَلَمَّا لَمْ نَجِدْ ذَلِكَ لَهُمْ لَمْ نَقُمْ بِهِذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا حُجَّةً⁽¹⁾.

ففي هذا النص نجد أن هؤلاء الأشياخ لا تعرف حالهم، بل هم مجهولون، ولا ندري هل هم من الصحابة أم لا؟

وأما عن الرواية المنقطعة عند أبي داود أن الحكم بن عتيبة قال: "فَدَخَلُوا، وَقَعَدْتُ عَلَى الْبَابِ، فَخَرَجُوا إِلَيَّ فَأَخْبَرُونِي"، فهذه لا إشكال فيها، فهي لا تنفي سماعه من عبد الرحمن بن أبي ليلى، فيكون الذي أخبره هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد ثبت سماعه لهذا الحديث منه.

الثاني: وجود الاضطراب في الإسناد، والمتن، ففي الإسناد تقدم في النقطة السابقة، وفي المتن قال قبل وفاته بشهر، وفي بعضها على الشك بين الشهر والشهرين، وورد أربعين يوماً⁽²⁾.

الثالث: مخالفته للأحاديث الصحيحة الثابتة التي لا شك فيها، قال الطحاوي: (وَكَانَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ⁽³⁾ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي كِتَابِنَا هَذَا فِي أَمْرِهِ إِيَّاهُمْ بِدَبَاغِ جِلْدِ الشَّاةِ الَّتِي مَاتَتْ لَهُمْ، وَقَوْلُهُ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ: " إِنَّمَا حُرِّمَ لَحْمُهَا"⁽⁴⁾ أَوْلَى مِنْهُ؛ لِصِحَّةِ مَجِيئِهِ، وَاسْتِقَامَةِ طَرِيقِهِ، وَعَدْلِ رِوَايَتِهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا الْحَدِيثُ فَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ الشَّاةَ كَانَتْ لِسُودَةَ ابْنَةَ زَمْعَةَ، وَذَكَرَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ كَانَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَهُمْ بَعْدَ انْزَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَحْرِيمَ الْمَيْتَةِ⁽⁵⁾).

وقد حكم عليه الترمذي بأنه حديث حسن، ثم قال: (وَيُرَوَّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ قَوْلَهُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ لِمَا دُكِرَ فِيهِ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ، وَكَانَ يَقُولُ: «كَانَ هَذَا آخِرَ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ لَمَّا اضْطَرُّوا فِي إِسْنَادِهِ، حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ جُهَيْنَةَ⁽⁶⁾).

(1) المصدر نفسه.

(2) السنن الكبرى (١/ ٢٣).

(3) انظر: صحيح البخاري (٢/ ١٢٨)، ح ١٤٩٢، صحيح مسلم (١/ ٢٧٦)، ح ٣٦٣. والحديث: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: " وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةً مَيْتَةً، أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلَّا انْتَفَعْنَا بِجِلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ: قَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا».

(4) انظر: شرح مشكل الآثار (٤/ ٢٤٠)، ح ١٥٧٤. وإسناده صحيح.

(5) شرح مشكل الآثار (٨/ ٢٨٤).

(6) سنن الترمذي (٤/ ٢٢٢).

٢٩٤ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ: لَا تَوْقِيتَ: ...، وَيَحْدِيثُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: «جَعَلَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا، وَلَوْ اسْتَزَدْنَا لَزَادَنَا - يَعْنِي الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمُسَافِرِ -»،... وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ خُزَيْمَةَ: أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَضَعْفُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ»⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال الطيالسي: حَدَّثَنَا سَلَامٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُسَافِرِ الْمَسْحَ ثَلَاثًا، وَلَوْ اسْتَزَدْنَا لَزَادَنَا»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق أبي عوانة⁽³⁾، وابن ماجه⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾ من طريق سفيان الثوري، كلاهما: (أبو عوانة - سفيان الثوري)، عن سعيد بن مسروق بذكر الرخصة للمسافر، وفيه: " وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ، لَجَعَلَهَا حَمْسًا"، وأخرجه أحمد من طريق سفيان بن عيينة، وأبي عبد الصمد العمري⁽⁶⁾، وابن حبان من طريق جرير بن عبد الحميد⁽⁷⁾، ثلاثتهم: (ابن عيينة - العمري - جرير) عن منصور بن المعتمر، وذكر ابن عيينة الرخصة للمسافر، والمقيم، وفيه: " وَلَوْ أَطْنَبَ السَّائِلُ فِي مَسْأَلَتِهِ لَزَادَهُمْ"، ورواية العمري، وجرير بذكر رخصة المسافر، والاستزادة، الاثنان: (سعيد بن مسروق - منصور بن المعتمر) عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت.

وابن ماجه⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾ من طريق شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة، وفيه الرخصة للمسافر فقط.

(1)المجموع شرح المهذب (١/ ٤٨٤، ٤٨٥).

(2)مسند الطيالسي (٢/ ٥٤٥)، ح ١٣١٤.

(3)سنن الترمذي (١/ ١٥٨)، ح ٩٥.

(4)سنن ابن ماجه (١/ ١٨٤)، ح ٥٥٣.

(5)مسند أحمد (٣٦/ ١٩٦)، ح ٢١٨٧١.

(6)مسند أحمد (٣٦/ ١٨٤، ١٨٢)، ح ٢١٨٥٧، ٢١٨٥٩.

(7)صحيح ابن حبان (٤/ ١٦١)، ح ١٣٣٢.

(8)سنن ابن ماجه (١/ ١٨٤)، ح ٥٥٤.

(9)مسند أحمد (٣٦/ ١٧٥)، ح ٢١٨٥٣.

وأبو داود⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾ من طريق حماد بن أبي سليمان، والحكم بن عتيبة، وأحمد من طريق أبي معشر زياد بن كليب⁽³⁾، ومنصور بن المعتمر⁽⁴⁾، أربعتهم: (حماد - الحكم - أبو معشر - منصور)، عن إبراهيم النخعي عن الجدلي به بذكر الرخصة للمسافر، والمقيم، بدون ذكر الاستزادة، والبخاري من طريق دَوَّاد بن علبة عن الشعبي عن الجدلي به، بذكر الرخصة للمسافر، والمقيم، بدون ذكر الاستزادة⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل الانقطاع بين إبراهيم التيمي، وأبي عبد الله الجدلي، فقد قال شعبة بن الحجاج: (لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ حَدِيثَ الْمَسْحِ، وَحَدِيثَ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ هُوَ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ)⁽⁶⁾، وقد ورد موصولاً، حيث رواه عن عمرو بن ميمون، قال شجاع بن الوليد: حدثني زائدة بن قدامة: سَمِعْتُ مَنْصُورًا يَقُولُ: (كُنَّا فِي حُجْرَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَمَعَنَا إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ، فَذَكَرْنَا الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: " جَعَلَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا، وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنَا - يَعْنِي الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُسَافِرِ -"⁽⁷⁾، وفي رواية قال حسين بن علي الجعفي: عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْزُوقٍ⁽⁸⁾، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»⁽⁹⁾، وليس فيها الاستزادة، وأما زيادة الحارث بن سويد في طريق ابن ماجه، وأحمد بين إبراهيم التيمي، وعمرو بن ميمون فلا تضيير روايته عن عمرو بن ميمون مباشرة، وذلك لتصريحه بالسماع منه، ولا يعد هذا اضطراراً في الرواية، وأما عن قول

(1) سنن أبي داود (١/ ٤٠)، ح ١٥٧.

(2) مسند أحمد (٣٦/ ١٧٤)، ح ٢١٨٥٢.

(3) مسند أحمد (٣٦/ ١٩٥)، ح ٢١٨٧٠.

(4) مسند أحمد (٣٦/ ١٨٦)، ح ٢١٨٦٢.

(5) العلل الكبير للترمذي ص ٥٤، ح ٦٥.

(6) العلل الكبير للترمذي ص ٥٤، ٥٣.

(7) السنن الكبرى (١/ ٤١٧)، ح ١٣١٩.

(8) هكذا وقع في المطبوع، والصواب: سعيد بن مسروق كما في باقي الروايات.

(9) المعجم الكبير (٤/ ٩٣)، ح ٣٧٥٣.

البخاري: (لَا يَصِحُّ عِنْدِي حَدِيثُ خُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ فِي الْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ سَمَاعٌ مِنْ خُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ)⁽¹⁾، فقد رد عليه الزيلعي فقال: لَعَلَّ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِتِّصَالِ أَنْ يَنْبُتَ سَمَاعُ الرَّاويِّ مِنَ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ، وَلَوْ مَرَّةً⁽²⁾، وقد روى هذا الحديث عن الجدلي مباشرة إبراهيم النخعي، وهذا لا انقطاع فيه، وليس فيه الاستزادة، قال أبو زرعة: (الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُرَيْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، وَالصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ النَّخَعِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ؛ بِلَا عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ)⁽³⁾، وأما عن رواية الشعبي، ففيها دَوَادٌ بن علبة، هو ضعيف⁽⁴⁾، وبالتالي فالحديث الموصول صحيح، وقد صححه النووي فقال: (حَدِيثٌ صَحِيحٌ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ")⁽⁵⁾، والنووي ليس مع الاستزادة، وقد أحسن البخاري حين قال عن الاستزادة: (لَا يَصِحُّ، وَلَوْ صَحَّ لَمْ تَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ، ظَنَّ أَنْ لَوْ اسْتَزَادَهُ لَزَادَهُ، وَالْأَحْكَامُ لَا تَنْبُتُ بِهَذَا)⁽⁶⁾، فهي مجرد ظن من الصحابي، وليس فيه أي تأكيد من الرسول، أو أحد الصحابة، وبالتالي فالحديث صحيح بدون هذه الاستزادة، وقد صححه يحيى بن معين⁽⁷⁾، والترمذي⁽⁸⁾، وليس عنده ذكر الاستزادة.

٢٩٥ - قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِمَنْ قَالَ: "يَدُورُ" بِحَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ⁽⁹⁾)، قَالَ: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ، فَخَرَجَ بِلَالٌ، فَأَذَّنَ، فَاسْتَدَارَ فِي أَذَانِهِ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالبَيْهَقِيُّ...، وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَجَّاجِ فَجَوَابُهُ مِنْ أَوْجِهِ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْحَجَّاجَ ضَعِيفٌ، وَمُدَلَّسٌ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَالْمُدَلَّسُ إِذَا قَالَ:

(1) العلل الكبير للترمذي ص ٥٣.

(2) نصب الراية (١/ ١٧٧).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٤٤، ٤٤٣).

(4) تقريب التهذيب ص ٢٠٣.

(5) المجموع شرح المذهب (١/ ٤٨٤).

(6) المصدر نفسه (١/ ٤٨٥).

(7) العلل الكبير للترمذي ص ٥٤.

(8) سنن الترمذي (١/ ١٥٨)، ح ٩٥.

(9) أبو جُحَيْفَةَ: وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو جُحَيْفَةَ السُّوَائِيُّ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَنْعَعَةَ، سَكَنَ الْكُوفَةَ، كَانَ عَلَى شَرْطَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَكَانَ يَقُومُ تَحْتَ مِنْبَرِهِ، اسْتَعْمَلَهُ عَلَى خُمْسِ الْمَتَاعِ الَّذِي كَانَ فِي حَرْبِهِ، تُوْفِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو جُحَيْفَةَ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ، وَتُوْفِيَ أَبُو جُحَيْفَةَ فِي وِلَايَةِ بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ عَلَى الْكُوفَةِ. معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٧٢٢).

"عن" لا يحتج به، لو كان عدلاً، الثاني: أنه مخالفٌ لرواية الثقات عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، فوجب رده⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ⁽²⁾، وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ، فَخَرَجَ بِلَالٌ فَأَذَّنَ، فَاسْتَدَارَ فِي أَدَانِهِ، وَجَعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن محمد بن يوسف، وذكر فيه تتبع فم بلال⁽⁴⁾، ومسلم، وذكر القبة الحمراء⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾، وأحمد⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، وذكروا القبة الحمراء، وتتبع فم بلال، من طريق وكيع بن الجراح، وأبو داود من طريق قيس بن الربيع، وذكر فيه لي العنق، وأنه لم يستدر⁽⁹⁾، والترمذي من طريق عبد الرزاق، وذكر فيه تتبع الفم، والدوران، ووضع الإصبعين⁽¹⁰⁾، وأحمد من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وذكر الحلة الحمراء⁽¹¹⁾، وأبو عوانة من طريق مؤمل بن إسماعيل، وذكر تتبع الفم، ووضع الإصبعين⁽¹²⁾، والطبراني من طريق يحيى بن آدم، وذكر تتبع الفم، وذكر الالتفات من فعل سفيان⁽¹³⁾، والبيهقي من طريق الحسين بن حفص، وفيه القبة الحمراء، وتتبع فم بلال⁽¹⁴⁾، ثمانيتهم عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة به.

(1)المجموع شرح المهذب (3/ 107، 108).

(2)بِأَبْطَحٍ: كُلُّ مَسِيلٍ فِيهِ دِقَاقُ الْحَصَى فَهُوَ أَبْطَحٌ، وَالْأَبْطَحُ يُضَافُ إِلَى مَكَّةَ وَإِلَى مَنَى، لِأَنَّ الْمَسَافَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا وَاحِدَةٌ، وَرَبَّمَا كَانَ إِلَى مَنَى أَقْرَبَ، وَهُوَ الْمُحَصَّبُ، وَهُوَ خَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ. انظر: معجم البلدان (1/ 74).

(3)سنن ابن ماجه (1/ 236)، ح 711.

(4)صحيح البخاري (1/ 129)، ح 634.

(5)صحيح مسلم (1/ 360)، ح 503.

(6)سنن أبي داود (1/ 143)، ح 520.

(7)مسند أحمد (31/ 55)، ح 18762.

(8)السنن الكبرى (1/ 580)، ح 1851.

(9)سنن أبي داود (1/ 143)، ح 520.

(10)سنن الترمذي (1/ 375)، ح 197.

(11)مسند أحمد (31/ 45)، ح 18751.

(12)مستخرج أبي عوانة (1/ 275)، ح 962.

(13)المعجم الكبير (22/ 105)، ح 261.

(14)السنن الكبرى (1/ 580)، ح 1850.

والبخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من طريق عمر بن أبي زائدة، وذكر الثَّبَّةُ الحمراء، والطبراني من طريق إدريس بن يزيد الأودي، وذكر الاستدارة، ووضع الإصبعين⁽³⁾، وأبو الشيخ الأصبهاني من طريق حماد بن سلمة، والهيثم بن حبيب، وذكر الاستدارة، ووضع الإصبعين⁽⁴⁾، أربعتهم: (عمر - إدريس - حماد - الهيثم)، عن عون بن أبي جحيفة به، والبيهقي من طريق محمد بن أبي بكر المُقَدَّمِيَّ عن عبد الواحد بن زياد به بنحوه⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: وقد تقدم في الحديث رقم: (١٠٢) أنه صدوق كثير الخطأ، والتدليس، ولا بد أن يصرح بالسماع.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، لعدم تصريح الحجاج بن أرتاة بالسماع، وقد توبع على الاستدارة في الأذان، حيث تابعه إدريس بن يزيد الأودي، وحماد بن سلمة، والهيثم بن حبيب كما أخرج أبو الشيخ الأصبهاني في كتابه، وبذلك يرتقي الإسناد إلى الحسن لغيره.

وقد قال البيهقي: (يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَجَّاجُ أَرَادَ بِالِاسْتِدَارَةِ التَّنْفِاطَةَ فِي حِيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ، حِيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِسَائِرِ الرُّوَاةِ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ لَيْسَ بِحَجَّاجٍ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُ، وَقَدْ رَوَاهُ إِجَازَةً عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ مُدْرَجًا فِي الْحَدِيثِ، وَسُفْيَانُ إِنَّمَا رَوَى هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْجَامِعِ رِوَايَةَ الْعَدْنِيِّ عَنْهُ⁽⁶⁾، عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، عَنْ عَوْنِ⁽⁷⁾).

ونقل الزيلعي عن ابن دقيق العيد أنه قال: (وَأَمَّا أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ وَهَمَّ فِيهِ، فَقَدْ تَابَعَهُ مُؤَمَّلٌ، كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ، وَأَمَّا تَوْهُمُهُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ فَقَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ، كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "رَأَيْتُ بِلَالًا أَدَّنَ فَأَتْبَعَ فَاهُ، هَهُنَا وَهَهُنَا"، قَالَ يَحْيَى: قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ

(1) صحيح البخاري (١/ ٨٤)، ح ٣٧٦.

(2) صحيح مسلم (١/ ٣٦٠)، ح ٥٠٣.

(3) المعجم الكبير (٢٢/ ١٠١)، ح ٢٤٧.

(4) انظر: نصب الراية (١/ ٢٧٨) نقلاً عن كتاب الأذان له، وهو جزء حديثي كما قال، ولم يعثر الباحث عليه.

(5) السنن الكبرى (١/ ٥٨١)، ح ١٨٥٣.

(6) يقصد جامع سفیان الثوري، من رواية عبد الله بن الوليد العدني، وقد أخذه ابن حجر إجازة على مشايخه.

انظر: المعجم المفهرس لابن حجر ص ٤٩.

(7) السنن الكبرى (١/ ٥٨١، ٥٨٢).

يَذْكُرُ عَنْ عَوْنِ أَنَّهُ قَالَ: "وَاسْتَدَارَ فِي أَدَانِهِ، فَلَمَّا لَقِينَا عَوْنًا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: وَاسْتَدَارَ"، وَأَيْضًا فَقَدْ جَاءَتْ الْإِسْتِدَارَةُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْحَجَّاجِ⁽¹⁾.

وبالتالي لم يتفرد الحجاج بن أرطاة بهذه اللفظة، فقد تابعه ثلاثة عليها، وهذا يدل على صحة هذه اللفظة، والأحاديث التي تحدثت عن تتبع الفم لا تقتضي عدم الدوران، وأما ما ذكره قيس بن الربيع صريحًا بأنه لم يستدر، فقيس هذا قال عنه ابن حجر: (صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به)⁽²⁾.

٢٩٦ - قال النووي: (...لِحَدِيثِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ فَلْيَتَّصِقْ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ"،...وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَلَفْظُهُ: " مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَلْيَتَّصِقْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفِ دِينَارٍ"، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ الْإِسْنَادِ، مُضْطَرِبٌ، مُنْقَطِعٌ⁽³⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ الْعُجَيْفِيِّ⁽⁴⁾، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فَلْيَتَّصِقْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفِ دِينَارٍ»⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي بمثله⁽⁶⁾، وأحمد بنحوه⁽⁷⁾، من طريق يزيد بن هارون، وأحمد عن بهز بن أسد، وعفان بن مسلم بنحوه، ووكيع بن الجراح بلفظ: "قاتته"⁽⁸⁾، والطيالسي في مسنده بمثله⁽⁹⁾، خمستهم: (يزيد - بهز - عفان - وكيع - الطيالسي)، عن همام بن يحيى العوذلي به.

(1) نصب الراية (١/ ٢٧٧). وانظر هذه الطرق في التخريج.

(2) تقريب التهذيب ص ٤٥٧.

(3) المجموع شرح المذهب (٤/ ٥٩٢، ٥٩١).

(4) العجيفي: منسوب إلى عَجِيف بن ربيعة بن مالك بن حَنْظَلَةَ بن مالك بن زيد مَنَاءَ بن تميم، بطن من تميم، وهم بالبصرة. عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ص ٩١.

(5) سنن أبي داود (١/ ٢٧٧)، ح ١٠٥٣.

(6) سنن النسائي (٣/ ٨٩)، ح ١٣٧٢.

(7) مسند أحمد (٣٣/ ٢٧٧)، ح ٢٠٠٨٧.

(8) مسند أحمد (٣٣/ ٢٧٧)، ح ٢٠٠٨٧، (٣٣٠/ ٣٣)، ح ٢٠١٥٩.

(9) مسند الطيالسي (٢/ ٢٢٠)، ح ٩٤٣.

وأخرجه ابن ماجه من طريق نوح بن قيس عن أخيه خالد بن قيس عن قتادة بن دعامة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب بلفظ: "متعمداً"⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

قُدَامَةُ بِنُ وَبَرَّةُ الْعُجَيْفِيُّ: مجهول⁽²⁾.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لسببين:

الأول: جهالة قدامة بن وبرة.

الثاني: الانقطاع بين قدامة بن وبرة، وسمرة بن جندب، فقد قال البخاري: قدامة بن وبرة عن سمرة لم يصح سماعه⁽³⁾.

وأما عن متابعة الحسن البصري له فلا تفيده، فقد قال الأزدي: (خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير، روى عنه أخوه نوح، ونوح صدوق)⁽⁴⁾، وقال البيهقي: (وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا وَاهِمًا فِي إِسْنَادِهِ؛ لِاتِّفَاقِ مَا مَضَى عَلَيَّ خِلَافٍ فِيهِ، فَأَمَّا الْمَنْتُنُّ؛ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ بِصِحَّةِ رِوَايَةِ هَمَّامٍ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ لَا يَرَاهُ قَوِيًّا؛ فَإِنَّ قُدَامَةَ بْنَ وَبَرَةَ لَمْ يُنْبِتْ سَمَاعُهُ مِنْ سَمَرَةَ)⁽⁵⁾.

وأما عن قتادة بن دعامة، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁶⁾، فلا بد

من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية أحمد عن بهز، وعفان، ويزيد بن هارون.

وقال مسلم عن هذا الحديث: (قيل لأحمد بن حنبل: يصح حديث سمرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم "من ترك الجمعة عليه نصف دينار"؟ فقال: قدامة يرويه لا نعرفه، رواه أيوب أبو

العلاء، فلم يصل إسناده كما وصل همام، قال: "نصف درهم أو درهم". خالفه في الحكم،

وقصر من الإسناد⁽⁷⁾.

(1) سنن ابن ماجه (١/ ٣٥٨)، ح ١١٢٨.

(2) تقريب التهذيب ص ٤٥٤.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٧٨).

(4) تهذيب التهذيب (٣/ ١١٣).

(5) السنن الكبرى (٣/ ٣٥٢).

(6) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(7) تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٥٦).

المطلب الرابع: ما كان ضعفه بسبب الجهالة مع سبب آخر:

٢٩٧- قال النووي: (في أول كتاب النكاح من الترمذي عن أبي أيوب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر، والسواك، والنكاح". قال الترمذي: حديث حسن، هذا كلامه، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة، وأبو الشمال، والحجاج ضعيف عند الجمهور، وأبو الشمال مجهول⁽¹⁾).

نص الحديث:

قال الترمذي: حدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا حفص بن غياث، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي الشمال، عن أبي أيوب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر، والسواك، والنكاح"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق علي بن المديني، وعبد السلام بن مطهر، كلاهما عن حفص بن غياث به⁽³⁾، والمحاملي من طريق عباد بن العوام عن الحجاج بن أرطاة به⁽⁴⁾، وأحمد عن يزيد بن هارون، ومحمد بن يزيد الكلاعي، كلاهما عن حجاج بن أرطاة عن مكحول عن أبي أيوب بدون أبي الشمال⁽⁵⁾، وجميع هذه الطرق بمثله مع تقديم وتأخير.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. سفيان بن وكيع: كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه⁽⁶⁾.

سئل أحمد بن حنبل: (يكتب عنه؟ فقال: نعم، ما أعلم إلا خيراً⁽⁷⁾)، وقال البخاري: (يتكلمون فيه لأشياء لقنوه)⁽⁸⁾، وقال ابن أبي حاتم: (كتب عنه أبي، وأبو زرعة، وتركوا الرواية

(1)المجموع شرح المذهب (١/ ٢٧٤).

(2)سنن الترمذي (٣/ ٣٨٣)، ح ١٠٨٠.

(3)مسند الشاميين (٤/ ٣٧٤)، ح ٣٥٩٠.

(4)أمالى المحاملي - رواية ابن يحيى البيح- ص ٣٨٥.

(5)مسند أحمد (٣٨/ ٥٥٣)، ح ٢٣٥٨١.

(6)تقريب التهذيب ص ٢٤٥.

(7)العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٧).

(8)الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٧٩).

عنه⁽¹⁾، وقال أبو زرعة: (لا يُشتغل به، قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً، قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم)⁽²⁾، وقال البرذعي: (قلت لأبي زرعة: سفيان بن وكيع كان يتهم بالكذب؟ قال: الكذب بس!، ثم قال لي أبو زرعة: كتبت عنه شيئاً؟ قلت: لا، قال: استرحت، قال أبو زرعة: كان ورّاقه نقمة، كان يعمد إلى أحاديث من أحاديث الواقدي فيجيء بها إليه، فيقول: قد أصبت أحاديث، عن أسامة بن زيد: فلان، وفلان فاكتبها بخطك حتى ندخلها في الفوائد، فتحملها على الشيوخ الثقات حتى قال يوماً: قد بلغت الفوائد ألفي حديث)⁽³⁾.

وقال أبو حاتم: (الين)⁽⁴⁾، وقال أيضاً: (جاءني جماعة من مشيخة الكوفة قالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله ورّاق قد أفسد حديثه، قالوا: فحن نقول له أن يُبعد الورّاق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيبه، فأثبته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إن حَقَّك واجب علينا في شيخك، وفي نفسك، فلو صنت نفسك، وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي يُنقَمُ عليّ؟ قلت: قد أدخل ورّاقك في حديثك ما ليس من حديثك، فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمرجات، وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتُتَحَّى هذا الورّاق عن نفسك، تدعو بابن كرامة توليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك، وبلغني أن ورّاقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئاً مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين)⁽⁵⁾.

وقال النسائي: (ليس بشيء)⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: (كَانَ شَيْخًا فَاضِلًا، صَدُوقًا، إِلَّا أَنَّهُ ابْتُلِيَ بِوَرَّاقٍ سَوْءٍ كَانَ يُدْخِلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، وَكَانَ يَثِقُ بِهِ فَيَجِيبُ فِيمَا يَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَشْيَاءٍ مِنْهَا، فَلَمْ يَرْجِعْ، فَمَنْ أَجَلَ إِصْرَارَهُ عَلَى مَا قِيلَ لَهُ اسْتَحَقَّ النَّزْكَ، وَكَانَ ابْنُ خُرَيْمَةَ يَرُوي عَنْهُ، وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: ثَنَا بَعْضُ مَنْ أَسْكَنَا عَنْ ذِكْرِهِ، وَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ مَرَارًا أَنَّ لَوْ خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنَّهُمْ أَفْسَدُوهُ، وَمَا كَانَ ابْنُ خُرَيْمَةَ يَحْدُثُ عَنْهُ إِلَّا بِالْحَرْفِ بَعْدَ الْحَرْفِ)⁽⁷⁾، وقيل لابن خزيمة:

(1) الجرح والتعديل (٤ / ٢٣١).

(2) الجرح والتعديل (٤ / ٢٣١).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٤٠٤، ٤٠٥).

(4) الجرح والتعديل (٤ / ٢٣٢).

(5) الجرح والتعديل (٤ / ٢٣١، ٢٣٢).

(6) الضعفاء والمتروكون ص ٥٥.

(7) المجروحين (١ / ٣٥٩).

(لَمْ رَوَيْتَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ، وَتَرَكْتَ سَفْيَانَ بْنَ وَكَيْعٍ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ رَجَعَ عَنْهَا عَنْ آخِرِهَا إِلَّا حَدِيثًا ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَهُ فِي دَرَجٍ مِنْ كِتَابِ عَمِّهِ فِي قَرْطَاسٍ، وَأَمَّا سَفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ فَإِنَّ وَرَاقَةَ أَدْخَلَ عَلَيْهِ أَحَادِيثَ فَرَوَاهَا، وَكَلَمَنَاهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهَا، فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ، وَتَرَكْتُ الرَّوَايَةَ عَنْهُ)^(١).

وقال ابن عدي: (له حديث كثير، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لُقِّنَ، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبديل في الإسناد قومًا بدل قوم)^(٢)، وقال الدارقطني: (لَيْتَ، تَكَلَّمُوا فِيهِ)^(٣)، والذهبي: (ضعيف)^(٤).

قال الباحث: ضعيف.

٢. الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ: تقدم في الحديث رقم: (١٠٢) أنه صدوق كثير الخطأ، وأنه

مدلس من المرتبة الرابعة، ولا بد من التصريح بالسماع في رواياته.

٣. أَبُو الشَّمَالِ بْنِ ضِبَابٍ: مجهول^(٥).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأجل ضعف سفیان بن وكيع، وجهالة أبي الشمال، وكثرة خطأ الحجاج بن أرتاة، وأما عن تدليسه فقد صرح بسماعه من مكحول في طريق المحاملي.

قال الترمذي: (حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)^(٦).

وله شاهد من حديث أنس بن مالك، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَ فُرَّةٌ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٧). وإسناده حسن.

٢٩٨ - قال الشيرازي: (في لفظ الإقامة يقول: "أقامها الله وأدامها" لِمَا رَوَى أَبُو أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ)، وقال النووي: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، أَوْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) تهذيب الكمال (١ / ٣٨٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٨٢).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني ص ١٨٠.

(٤) الكاشف (١ / ٤٤٩).

(٥) تقريب التهذيب ص ٦٤٨.

(٦) سنن الترمذي (٣ / ٣٨٣)، ح ١٠٨٠.

(٧) سنن النسائي (٧ / ٦١)، ح ٢٩٣٩.

وَسَلَّمَ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ مَجْهُولٌ، وَمَحَمَّدُ بْنُ ثَابِتِ الْعَبْدِيِّ: ضَعِيفٌ بِإِتِّفَاقٍ، وَشَهْرٌ: مُخْتَلَفٌ فِي عَدَالَتِهِ⁽¹⁾.

نص الحديث:

قال أبو داود: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ بِلَالًا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ: فَدَقَّامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا» وَقَالَ: فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ كَنَحْوِ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَذَانِ⁽²⁾⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني من طريق وكيع بن الجراح⁽⁴⁾، وابن السني من طريق ابن منيع عن سليمان بن داود⁽⁵⁾، كلاهما عن محمد بن ثابت العبدي به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. محمد بن ثابت العبدي: صدوق، لين الحديث⁽⁶⁾.

(1)المجموع شرح المذهب (٣/ ١٢٢).

(2)حَدِيثِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا قَالَ الْمُؤَدُّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَإِذَا قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ ". سنن أبي داود (١/ ١٤٥)، ح ٥٢٧.

(3)سنن أبي داود (١/ ١٤٥)، ح ٥٢٨.

(4)الدعاء ص ١٦٨، ح ٤٩١.

(5)عمل اليوم والليلة ص ٩٤، ح ١٠٤.

(6)تقريب التهذيب ص ٤٧١.

وثقه العجلي⁽¹⁾، وقال ابن معين: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽²⁾، وفي موضع: (ليس بذلك القوي)⁽³⁾، وفي آخر: (ليس بشيء)⁽⁴⁾، وأحمد: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)⁽⁵⁾.

وقال ابن المديني: (صالح، لَيْسَ بِالْقَوِي)⁽⁶⁾، والبخاري: (يخالف في بعض حديثه)⁽⁷⁾، وفي موضع: (في حديثه شيء)⁽⁸⁾.

وقال أبو داود: (ليس بشيء)⁽⁹⁾، وأبو حاتم: (ليس هو بالمتين، يكتب حديثه)⁽¹⁰⁾.
وقال النسائي: (ليس بالقوي)⁽¹¹⁾، وابن حبان: (كَانَ يَرْفَعُ الْمَرَّاسِيلَ، وَيَسْنَدُ الْمُؤْتَفَاتِ تَوْهَمًا مِنْ سَوْءِ حَفْظِهِ، فَلَمَّا فَحَشَ ذَلِكَ مِنْهُ، بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ)⁽¹²⁾، وابن عدي: (عَامَّةُ أَحَادِيثِهِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا)⁽¹³⁾، وأبو أحمد الحاكم: (ليس بالمتين عندهم)⁽¹⁴⁾، وابن طاهر المقدسي: (لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَدِيثِ)⁽¹⁵⁾.

قال الباحث: ضعيف.

٢. شَهْرُ بَنُ حَوْشِبٍ: صدوق كثير الإرسال والأوهام⁽¹⁶⁾.

(1) معرفة الثقات ص ٤٠١.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٢١٥.

(3) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١/ ٧٢).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ١١٢).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص ٣٣٩.

(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٦٤.

(7) التاريخ الكبير (١/ ٥٠).

(8) الضعفاء الصغير ص ١١٩.

(9) تهذيب التهذيب (٩/ ٨٥).

(10) الجرح والتعديل (٧/ ٢١٦).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٣١٣).

(12) المجروحين (٢/ ٢٥١).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٣١٣).

(14) تهذيب التهذيب (٩/ ٨٥).

(15) ذخيرة الحفاظ (٢/ ٨٨٠).

(16) تقريب التهذيب ص ٢٦٩.

وثقه يحيى بن معين⁽¹⁾، وزاد في موضع: (ليس به بأس)⁽²⁾، وفي موضع: (ثبت)⁽³⁾، ووثقه أحمد، وزاد: (ما أحسن حديثه، روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسناً)⁽⁴⁾، وفي موضع: (ليس به بأس)⁽⁵⁾، وقال عن عبد الحميد بن بهرام: (أحاديثه متقاربة، هي حديث شهر، وكان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن، وإنما هي سبعين حديثاً وهي طوال، وفيها حروف ينبغي أن تضبط لكن يقطعونها)⁽⁶⁾.

وكذلك وثقه البخاري⁽⁷⁾، وفي موضع: (حسن الحديث)⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، ويعقوب بن شيبة، وزاد: (على أن بعضهم قد طعن فيه)⁽¹⁰⁾، والفسوي⁽¹¹⁾.

وقال يعقوب بن شيبة: (سمعت علي بن المديني وقيل له: ترضى حديث شهر بن حوشب؟ فقال: أنا أحدث عنه، قال: وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، قال: وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه: يحيى، وعبد الرحمن - يعني على تركه-)⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة: (لا بأس به)⁽¹³⁾.

وقد ترك شعبة بن الحجاج حديثه⁽¹⁴⁾، وقد قال شعبة: (لقيت شهراً فلم أعند به)⁽¹⁵⁾، وقد سئل عن عبد الحميد بن بهرام فقال: (صدوق، إلا أنه يحدث عن شهر)⁽¹⁶⁾، وكان سبب كلام ابن عون فيه عندما قال: (نزكوه) هو كلام شعبة فيه فقد قال: (إن شعبة قد تكلم في شهر بن

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٢١٦).

(2) من كلام أبي زكريا في الرجال - رواية ابن طهمان - ص ٥٤.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٤٣٤).

(4) الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٣).

(5) تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٢٤).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٨).

(7) سنن الترمذي (٤ / ٤٣٤).

(8) سنن الترمذي (٥ / ٥٨).

(9) معرفة الثقات (١ / ٤٦١).

(10) تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٢٧).

(11) قول الفسوي: وإن قال ابن عون أن شهراً قد تركوه فهو ثقة. انظر: المعرفة والتاريخ (٢ / ٢٤٧).

(12) تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٣٠).

(13) الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٣).

(14) الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٣).

(15) تهذيب الكمال (١٢ / ٥٨١).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٨).

حوشب⁽¹⁾، وهذه الكلمة أصلها من (نزك)، قال ابن فارس عنها: (النون، والزاء، والكاف: أصلٌ يدل على طَعْن، أو شبيهه بهن، منه النَّزْكُ: الطَّعْنُ بالنَّيْزِكِ: وهو الرُّمَحُ القصير، والنَّزْكُ: سُوءُ الفعل والقول في الإنسان، والطعن عليه)⁽²⁾، وأما عن المحدثين فقد فسروها بنفس المعنى فقال أحمد: (رموه بشيء، ضعفوه)⁽³⁾، وقال البيهقي: (طعنوا فيه، وأخذته ألسنة الناس)⁽⁴⁾.

وقد تصحفت هذه الكلمة إلى (تركوه)⁽⁵⁾، والصواب (نزكوه)، قال النووي: (وهو الرواية الصحيحة المشهورة وكذا ذكرها أهل الأدب، واللغة، والغريب)⁽⁶⁾.

وسأل الحسين بن إدريس ابن عمار الموصلي عنه، فقال: (روى الناس عنه، وما أعلم أحداً قال فيه غير شعبة، قلت: يكون حديثه حجة؟ قال: لا)⁽⁷⁾.

وقال البزار: (قد تكلم فيه شعبة، ولا نعلم أحداً ترك الرواية عنه، وقد حَدَّثَ شعبة عن رجلٍ عنه)⁽⁸⁾.

وقال الفضل بن موسى: (شهر بن حوشب مُرْسِلٌ)⁽⁹⁾، وقال الفلاس: (أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن شهر بن حوشب، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه)⁽¹⁰⁾، قلت: وهذا له فائدة مهمة، فلم يتفق ابن مهدي والقطان على ترك حديثه فلو تركاه لتركاناه.

وقال موسى بن هارون عن حديث له: (ليس بشيء، فيه شهر، وهو ضعيف)⁽¹¹⁾، والجوزجاني: (أحاديثه لا تشبه حديث الناس)⁽¹²⁾، وأبو حاتم: (شهر أحب إلي من أبي هارون العبدي، ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتج بحديثه)⁽¹³⁾، وصالح بن محمد

(1) تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٣٤).

(2) معجم مقاييس اللغة (٥ / ٤١٦).

(3) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٣٤).

(4) السنن الكبرى (١ / ٦٦).

(5) انظر: المجروحين (١ / ٣٦١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٧)، تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٣٣).

(6) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١ / ٩٢).

(7) تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٢٥).

(8) مسند البزار (٨ / ٤٠٨).

(9) التاريخ الكبير (٤ / ٢٥٩).

(10) الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٣).

(11) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٩٧).

(12) أحوال الرجال ص ٩٦.

(13) الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٣)، وقد صَعَّفَ أبو حاتم أبي هارون، وبشر. انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٦٤)،

(٢ / ٣٥٣)، وقال عن أبي الزبير - محمد بن مسلم بن تدرس - يكتب حديثه ولا يحتج به. انظر: الجرح

والتعديل (٨ / ٧٦).

جزرة: (لم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً ينتسك إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها، لم يشركه فيها غيره)⁽¹⁾، والنسائي: (ليس بالقوي)⁽²⁾، والساجي: (فيه ضعف، وليس بالحافظ)⁽³⁾.

وقال ابن عدي: (ضعيفٌ جداً)⁽⁴⁾، وفي موضع: (يروى عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث غيرها، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به)⁽⁵⁾، وابن حبان: (كان ممن يروى عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات)⁽⁶⁾، وأبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم)⁽⁷⁾.

وقال الدارقطني: (يُخَرَّجُ من حديثه ما روى عبد الحميد بن بهرام)⁽⁸⁾، وكأنه لم يرضَ روايته عن غير عبد الحميد، وقال ابن حزم: (ساقط)⁽⁹⁾.

وقال البيهقي عن حديث رواه: (إسناده ضعيف)⁽¹⁰⁾، وأختم بقول ابن القطان: (لم أسمع لِمُضَعِّفِهِ حُجَّةً، وما ذكروه من تزييه بزبي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات)⁽¹¹⁾، وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ من المغنم كله إما لا يصح، وإما خارج على مخرج لا يضره، أما أخذه للخريطة فكذب عليه⁽¹²⁾،... وشر ما قيل فيه: إنه يروي منكرات عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به)⁽¹³⁾.

(1) تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٢٧).

(2) الضعفاء والمتروكون ص ٥٦.

(3) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٣٠١).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٢٠).

(5) المصدر نفسه (٤ / ٣٩).

(6) المجروحين (١ / ٣٦١).

(7) تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٢١).

(8) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٣٦، ووقع في تهذيب التهذيب (٤ / ٣٢٦) قول الدارقطني: يُخَرَّجُ حديثه.

(9) المحلى بالآثار (٥ / ٦٢٤).

(10) السنن الكبرى (٣ / ٩٧).

(11) كان شهر إذا نزل منزلاً قال: "سَوُّوا عودنا، سووا طنبورنا، فإنما نأكل به خبزنا" انظر: تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٣٠).

(12) قصة أخذ الخريطة هي ما قاله يحيى بن أبي بكير الكرمانى عن أبيه: كان شهر بن حوشب على بيت المال فأخذ خريطة فيها دراهم فقال القائل: "لقد باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر". انظر: تاريخ دمشق (٢٣ / ٢٣٠).

(13) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣ / ٣٢١، ٣٢٢).

قال الباحث: الراجح أنه صدوق كثير الأوهام، وقد روى عنه مسلمٌ، ورضيه في صحيحه، وأخرج له حديثاً في المتابعات⁽¹⁾، وقد اجتمع أغلب النقاد على ضعفه، ووجدتهم متفقون على أنه أتى بأحاديث لم يأت بها غيره، وهذه سببها الأوهام.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لوجود راوٍ مبهم، وهو الذي قال النووي بجهالته، وكذلك لضعف محمد بن ثابت العبدي، ولأن شهر بن حوشب صدوق له أوهام، ولم أجد لهم متابعات.

٢٩٩- قال النووي: (عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم: "نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة". رواه أبو داود، وأما حديث ابن عمر فضعيف من وجهين: أحدهما: أنه رواية محمد بن عبد الملك الغزالي، وهو مجهول، والثاني: أنه مخالف لرواية الثقات؛ لأن أحمد بن حنبل - رفيق الغزالي في الرواية لهذا الحديث عن عبد الرزاق -، وقال فيه "نهى أن يجلس الرجل في الصلاة، وهو معتمد على يديه". ورواه آخزان عن عبد الرزاق خلاف ما رواه الغزالي⁽²⁾).

نص الحديث:

قال أبو داود: حدثنا أحمد بن حنبل، وأحمد بن محمد بن شبيب، ومحمد بن رافع، ومحمد بن عبد الملك الغزالي، قالوا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال أحمد بن حنبل: - أن يجلس الرجل في الصلاة، وهو معتمد على يده"، وقال ابن شبيب: «نهى أن يعتمد الرجل على يده في الصلاة»، وقال ابن رافع: «نهى أن يصلي الرجل، وهو معتمد على يده» وذكره في باب الرقع من السجود، وقال ابن عبد الملك، «نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده، وفيها النهي عن الاعتماد على يديه في الصلاة⁽⁴⁾، وابن خزيمة من طريق الحسين بن مهدي، وفيها: "يديه"، ومحمد بن سهل بن عسكر، وفيها: "يده اليسرى"⁽⁵⁾، والحاكم من طريق أحمد بن حنبل، وفيها: "يده اليسرى"، وإسحاق بن إبراهيم، وفيها: "يديه"⁽⁶⁾،

(1) انظر: صحيح مسلم (٣ / ١٦٢١)، ح ٢٠٤٩.

(2) المجموع شرح المذهب (٣ / ٤٤٥).

(3) سنن أبي داود (١ / ٢٦٠، ٢٦١)، ح ٩٩٢.

(4) مسند أحمد (١٠ / ٤١٦)، ح ٦٣٤٧.

(5) صحيح ابن خزيمة (١ / ٣٤٣)، ح ٦٩٢.

(6) المستدرک على الصحيحين (١ / ٣٥٣)، ح ٨٣٧.

والبيهقي من طريق أحمد بن يوسف السلمي، وفيها: "يده"⁽¹⁾، خمستهم عن عبد الرزاق بن همام به، والحاكم من طريق هشام بن يوسف عن معمر بن راشد به، ولفظها: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى رَجُلًا وَهُوَ جَالِسٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ"، فَقَالَ: «إِنَّهَا صَلَاةُ الْيَهُودِ»⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

جميع رجاله ثقات، وأما محمد بن عبد الملك الغزالي: فقد وثقه ابن حجر⁽³⁾، وقد جمعت الأقوال التي قيلت فيه لأن النووي حكم بجهالته، فقد وثقه النسائي⁽⁴⁾، ومسلمة بن قاسم⁽⁵⁾، وأبو محمد ابن الأخضر⁽⁶⁾، زاد مسلمة: (وهو كثير الخطأ)، وزاد ابن الأخضر: (صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كَانَ مِنْ جِلْسَاءِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ)⁽⁷⁾، وقال ابن أبي حاتم: (سمع منه أبي، وسمعت منه، وهو صدوق)⁽⁸⁾، فلذلك هو ثقة، ولكن يجب عدم إغفال قول مسلمة بأنه كثير الخطأ.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح، إلا لفظ محمد بن عبد الملك فإنه خالف رواية أقرانه: "نَهَى أَنْ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الصَّلَاةِ"، فاللفظ منكر، وقد قال البيهقي: (رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، فَقَالَ: "إِذَا نَهَضَ فِي الصَّلَاةِ"، وَذَلِكَ خَطَأً لِمُخَالَفَتِهِ سَائِرِ الرُّوَاةِ، وَكَيْفَ يَكُونُ صَحِيحًا، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّهُ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى يَدَيْهِ"⁽⁹⁾)⁽¹⁰⁾، وفي موضع: (رَوَايَةُ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُمْ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَوَايَةَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ هِيَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ أَنَّ هِشَامَ بْنَ يُوسُفَ رَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ كَذَلِكَ)⁽¹¹⁾.

(1) السنن الكبرى (٢ / ١٩٤)، ح ٢٨٠٧.

(2) المستدرک على الصحيحين (١ / ٤٠٦)، ح ١٠٠٧.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٩٤.

(4) تاريخ بغداد (٣ / ١٤٩).

(5) إكمال تهذيب الكمال (١٠ / ٢٥٧).

(6) المصدر نفسه (١٠ / ٢٥٨).

(7) الثقات (٩ / ١٣١).

(8) الجرح والتعديل (٨ / ٥).

(9) لم أعر على هذا الأثر من رواية نافع، وهو موجود من رواية الهيثم بن علقمة عن الأزرق بن قيس، والهيثم ليس فيه جرح ولا تعديل. فالإسناد ضعيف، ورواية نافع يرتقي إلى حسن لغيره.

(10) معرفة السنن والآثار (٣ / ٤٣).

(11) السنن الكبرى (٢ / ١٩٥).

٣٠٠- قال النووي: (وَاحْتَجَّ لِابْنِ عُمَرَ وَمُؤَافِقِيهِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ"، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَضَعِيفٌ جَدًّا، وَمِمَّنْ ضَعَّفَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَآخَرُ مَجْهُولٌ^(١)).

نص الحديث:

قال الترمذي: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: «كُنَّا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَذَكَرُوا عَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ، فَلَمْ يَذْكَرْ أَحْمَدُ فِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا» قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: فَقُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِيهِ: " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَحْمَدُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَارِكُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ» قَالَ: فَغَضِبَ عَلَيَّ أَحْمَدُ، وَقَالَ: اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ، اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المنذر من طريق أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً بمثله^(٣).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

١. حجاج بن نصير الفساطيطي^(٤): ضعيف، كان يقبل التلقين^(٥).
٢. مُعَارِكُ بْنُ عَبَّادِ الْعَبْدِيِّ: ضعيف^(٦).
٣. عبد الله بن سعيد المقبري: متروك^(٧).

(١)المجموع شرح المهذب (٤/ ٤٨٨).

(٢)سنن الترمذي (٢/ ٣٧٦، ٣٧٧)، ح ٥٠٢.

(٣)الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤/ ٣٥)، ح ١٧٥٧.

(٤)الفساطيطي: هذه النسبة إلى الفساطيط، وهي البيوت من الشَّعْر. الأنساب للسمعاني (١٠/ ٢١٨، ٢١٩).

(٥)تقريب التهذيب ص ١٥٣.

(٦)تقريب التهذيب ص ٥٣٦.

(٧)تقريب التهذيب ص ٣٠٦.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر؛ لوجود عبد الله بن سعيد المقبري المتروك، إضافة إلى ضعف حجاج بن نصير، ومعارك بن عباد، وليس في الرواية أي مجهول، وأما الإسناد الموقوف فهو ضعيف لأنه من رواية أيوب بن عتبة اليمامي، وهو ضعيف⁽¹⁾.

قال الترمذي: (إِنَّمَا فَعَلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدَّ هَذَا الْحَدِيثَ شَيْئًا وَضَعَفَهُ لِحَالِ إِسْنَادِهِ)⁽²⁾، وفي موضع: (هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، إِنَّمَا يُرْوَى مِنْ حَدِيثِ مُعَارِكِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، وَضَعَفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، فِي الْحَدِيثِ)⁽³⁾، وقال البيهقي: (وَقَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ مُسْنَدٍ إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ)⁽⁴⁾.

(1) تقريب التهذيب ص ١١٨.

(2) سنن الترمذي (٢/ ٣٧٧).

(3) سنن الترمذي (٢/ ٣٧٥، ٣٧٦).

(4) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٥١).

الفصل الثالث:

خلاصة منهج الإمام النووي في التضعيف:
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

ألفاظ التضعيف عند الإمام النووي.

المبحث الثاني:

مراتب الرواة الذي صرح النووي بالتضعيف من أجلهم.

المبحث الثالث:

العلل التي ضعف النووي الأحاديث من أجلها.

المبحث الرابع:

ما ضعفه النووي لأكثر من سبب.

المبحث الأول: ألفاظ التضعيف عند الإمام النووي:

أولاً: التضعيف المحتمل للروايات⁽¹⁾:

اللفظ/ الحكم	صد	صغ	حد	حغ	ض	وض
غريب	١	٦	٤	٢-٣-٥-٧-٨
فيه ضعف	١١-١٥	٩-١٩	١٠-١٢-١٣-١٤
			١٨-٢١		١٦-١٧-٢٠-٢٢	
					٢٣	
فيه من يُضَعَّف	٢٦	٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨
في صحته نظر	٢٩	٣١	٣٠
ليس بالقوي، أو ليس بقوي	٤٠	٣٦- ٣٨-٤١	٣٢-٣٣-٣٤-٣٥ ٣٩	٣٧

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. صحح الباحث في مصطلح: غريب، حديثاً واحداً لذاته، وكان سبب قول النووي بغرابته لأجل لفظة فيه تفرد بها أحد الرواة، ولكن الباحث أثبت صحة هذه اللفظة، من حيث وجود شواهد لها، وصحح حديثاً واحداً لغيره، وكان سبب ذلك وجود صدوق مدلس، صرح بالسماع، وتوابع على حديثه، وحسن حديثاً واحداً لذاته من أجل راوٍ صدوق، وضعف الخمسة الباقية، ومن خلال ذلك يتبين أن الغرابة عند النووي تعني الضعف غالباً، وقد استعملها النووي في غرابة الإسناد، وغرابة الإسناد والمتن معاً، وغرابة لفظة أو أكثر في المتن.

⁽¹⁾ قام الباحث باستخدام رموز للحكم على الأحاديث، وهي كالتالي: صد: الصحيح لذاته، صغ: الصحيح لغيره، حد: الحسن لذاته، حغ: الحسن لغيره، ض: الضعف اليسير، ضش: الضعف الشديد، وض: الموضوع.

٢. حسن الباحث في مصطلح: فيه ضعف أربعة أحاديث لذاتها، وحديثين لغيرهما، والباقي كان في مرتبة الضعف اليسير، وهذا يدل على أن مصطلح فيه ضعف معناه أن الحديث فيه نوع من الضعف، فقد يتقوى ويصل إلى الحسن، وقد يبقى في مرتبة الضعف اليسير، وكذلك القول في مرتبة: فيه من يضعف.
٣. صحح الباحث في مصطلح: في صحته نظر، حديثاً واحداً لذاته، وكان سبب قول النووي فيه أنه تبع البخاري الذي قال فيه: "ليس بصحيح"، وكان البخاري يقصد أنه لم يصح سماع أحد الرواة من الآخر، وهذا رأي خاص بالبخاري حيث يرى أنه يجب ثبوت اللقاء بين الشيخ وتلميذه، وهذا لم يستقم مع الحديث الذي درسه الباحث فالراوي غير مدلس أصلاً، وهناك مذهب للإمام مسلم وغيره بالأخذ بإمكانية اللقاء، وكان أحدها في درجة الحسن لغيره، وأحدها في درجة الضعف اليسير.
٤. صحح الباحث في مصطلح: ليس بالقوي، أو: ليس بقوي حديثاً واحداً لغيره، وذلك لوجود راوٍ من المرتبة الخامسة عند ابن حجر، وقد توبع فارتقى إلى درجة الصحيح لغيره، وكان في درجة الحسن لغيره ثلاثة من الأحاديث، وقد استخدم النووي لفظة: "ليس بالقوي" بأل التعريف مرة واحدة فقط، في الحديث رقم: (٣٩)، وهذا الإسناد كان فيه امرأة مقبولة عند ابن حجر لم يتابعها أحد، وهذا يدل على أن هذه الألفاظ في مرتبة الضعف اليسير، وليس ثمة فرق بين المُعَرَّفَة بأل، أو المُنْكَرَة.

ثانياً: التضعيف اليسير للروايات:

اللفظ/ الحكم	صذ	صغ	حذ	حغ	ض	ضش	لم أجده
إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ	٥٩	٧١	٧٣	٤٩-	٤٣-٤٤-٤٥	٤٢-٥٢
				٥١-	٤٦-٤٧-٤٨	٥٥-٦٠	
				٥٣	٥٠-٥٤-٥٦	٦١	
					٥٧-٥٨-٦٢		
					٦٣-٦٤-٦٥		
					٦٦-٦٧-٦٨		
					٦٩-٧٠-٧٢		
				٧٤			

٩٤	-٧٩ -٧٦	-٨٧ -٨٦- ٧٨	-٧٥	٨٥	٨٩	حديث ضعيف
	-٨١ -٨٠	-٩٣-٩٢-٩٠	-٧٧				
	-٨٣ -٨٢	٩٩ -٩٨ -٩٧	٨٨				
	-٩١-٨٤						
	٩٦ -٩٥						

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. صحح الباحث في مصطلح: إسناده ضعيف، حديثاً واحداً لذاته، ولعل النووي يقول بتضعيف أحد الرواة، وهو ناجية بن كعب، فقد ضعفه البيهقي، فلعله تبع البيهقي في ذلك، وصحح الباحث حديثاً واحداً لغيره؛ لوجود صدوق مدلس، وقد صرح بالسماع، وتوبع، ولعل النووي لم يقف على ذلك، وحسن حديثاً واحداً لذاته؛ لأجل راوٍ صدوق، ولعل النووي يقول بضعفه، وحسن ثلاثة أحاديث لغيرها، وكان الغالب على أحاديث هذا المصطلح أنها ضعيفة ضعفاً يسيراً، وأما الخمسة أحاديث الضعيفة بشدة التي في أسانيدنا متروكون فقد يكون النووي لا يقول بتركهم، أو قد يكون من باب تخفيف العبارة فيهم.

٢. صحح الباحث في مصطلح: حديث ضعيف، حديثاً واحداً لذاته، ولعله ضعفه من أجل زيادة وقعت فيه، وحسن حديثاً واحداً لذاته، ولعل النووي اتبع رأي أحمد بن حنبل فيه حيث قال عنه: "لا يصح"، وقد ذكر الباحث قول الألباني أن أحمد قد يقصد عدم الصحة: أي المرتبة التي فوق الحسن، فهو عند أحمد في مرتبة الحسن، وحسن الباحث ثلاثة أحاديث لغيره، وباقي الأحاديث كانت منقسمة بين الضعف اليسير، والضعف الشديد، ولم أجد أحد الأحاديث في الكتب المسندة، وهذا يدل على أن هذا المصطلح ليس في الضعف اليسير دائماً، بل في أحيان كثيرة في درجة الضعف الشديد الذي لا يتقوى.

٣. يتضح من أحكام النووي على الأحاديث تفريقه بين الحكم على الإسناد، والحكم على الحديث، فقد وجدته في الحكم على الأحاديث يحكم عليه بمجموع الطرق معتمداً في ذلك في الغالب على تضعيف البيهقي لها، وكثير من الطرق التي حكم عليها ليس لها إلا طريق واحدة فيها متروك، أو متهم بالكذب، أو غير ذلك.

ثالثاً: التضعيف الشديد للروايات:

اللفظ/ الحكم	صد	حد	حج	ض	ضش
ضعيف جداً	١٠٥، ١٠١	١٠٠ - ١٠٢ ١٠٣ - ١٠٤ ١٠٦
منكر	١٠٧	١٠٨
اتفق الحفاظ على تضعيفه	١٢٥	-١١٨ ١٢١	١١١ - ١١٧	-١١٤ - ١١٣ - ١١٠ -١١٩ - ١١٦ - ١١٥ ١٢٣ - ١٢٢	-١١٢ - ١٠٩ ١٢٤ - ١٢٠
بـين أو مشهور الضعف	١٣١	-١٢٩ - ١٢٧ - ١٢٦ ١٣٢ - ١٣٠	١٢٨
واه	١٣٤ - ١٣٣	-١٣٦ - ١٣٥ ١٣٨ - ١٣٧

ويلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

١. ضعف الباحث حديثين في مصطلح: ضعيف جداً؛ من أجل وجود راوٍ من المرتبة الخامسة لم يتابع، ووجود تدليس، وانقطاع في الحديث الآخر، وكانت باقي الأحاديث في مرتبة الضعف الشديد، وهذا يدل على أنه يحكم بالضعف الشديد على ما كان في سنده متروكاً، أو اشتد ضعفه.
٢. صحح الباحث حديثاً واحداً لذاته في مصطلح: منكر، وهو الذي قال عنه: "منكر لا يعرف"، وقد تبع في ذلك ابن الصلاح، وحكم بالضعف الشديد على الحديث الآخر.
٣. صحح الباحث حديثاً واحداً لذاته في مصطلح: اتفق الحفاظ على تضعيفه، وهو الذي يرى النووي ضعفه موصولاً، ورجح الباحث وصله على إرساله، وحسن الباحث حديثين لذاتهما، وفيهما صدوقان، ولعل النووي يقول بتضعيفهما، وحسن حديثين لغيرهما، وكانت باقي الأحاديث في مرتبة الضعف اليسير أو الضعف الشديد، ومن هؤلاء الحفاظ الذي يذكر النووي اتفاقهم: الشافعي، البخاري، أبو داود، الترمذي، أحمد، أبو زرعة الرازي، أبو حاتم الرازي، الدارقطني، البيهقي.

٤. صحح الباحث حديثاً واحداً لذاته في مصطلح: بيّن أو مشهور الضعف، وهو الذي اعتبره النووي مرسلاً؛ لاعتبار صحابي الحديث تابعياً، وضعف خمسة منها، وكان أحدها في درجة الضعف الشديد.

٥. ضعف الباحث حديثين في مصطلح: واهٍ، وهما حديثان رواتهما من المرتبة الخامسة عند ابن حجر، ولم يتابعا، وباقي الأحاديث في درجة الضعف الشديد.

رابعاً: بطلان الروايات وردّها:

اللفظ/ الحكم	صد	حد	حج	ض	ضش	وض	لم أجده
باطل	١٣٩	١٤٢-١٤٣	١٤٠-١٤٦	١٤٩	١٤١-١٤٥ ١٤٨-١٥٠ ١٥١
لا يحتج به أو لا يصح عن النبي ﷺ أو ليس بصحيح عن النبي ﷺ.	١٥٨	١٥٤-١٥٦ ١٥٧-١٦١ ١٦٢-١٦٣ ١٦٥-١٦٦	١٥٩، ١٦٤	١٥٣-١٦٠
لا أعلم له أصلاً أو لا أصل له	١٧٠	١٦٨-١٧٢ ١٧٣	١٦٩- ١٧١	١٦٧
لم يثبت	١٨٦	١٧٤-١٧٥ ١٧٦-١٧٧ ١٧٨-١٨٠ ١٨٣-١٨٧ ١٨٩-١٩٠ ١٩١	١٧٩- ١٨٤ ١٨٥	١٨١-١٨٢ ١٨٨

ويلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

١. صحح الباحث حديثاً واحداً لذاته في مصطلح: باطل، وقد قال النووي ببطلانه، ووضعه؛ لأجل إدراج وقع فيه، وهو إسناد صحيح، مع وجود إدراج فيه، وضعف

الباحث أربعة أحاديث تضعيفاً يسيراً، وثلاثة أحاديث تضعيفاً شديداً، ولكن لا يمكن الحكم برد هذه الروايات مطلقاً، وحكم بالوضع على حديث واحد، وقد وجد الباحث خمس روايات حكم ببطلانها من أجل عدم وجود أثر لها في الكتب المسندة.

٢. حسن الباحث حديثاً واحداً لغيره في مصطلح: لا يحتج به، أو لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لوجود ضعيف توبع على حديثه، وضعف الباحث ثمانية أحاديث تضعيفاً يسيراً، وهذا يدل على أنها في مرتبة الضعف اليسير في الغالب، وحكم على حديثين بأنهما في درجة الضعف الشديد، ولم يجد الباحث ثلاثة من الأحاديث في الكتب المسندة.

٣. حسن الباحث حديثاً واحداً لذاته في مصطلح: لا أعلم له أصلاً، أو لا أصل له؛ وذلك لوجود راوٍ صدوق في الإسناد، وضعف ثلاثة ضعفاً يسيراً، وضعف واحداً بشدة، ولم يعثر الباحث على حديث واحد منها، وهذه المرتبة هي التي كان النووي في الغالب لم يعثر على أسانيد مرفوعة لها، وقد عثر الباحث على بعضها، ودرسها، وحكم عليها، ولعل النووي لو وجدها لكان سبباً للحكم عليها بما تستحق، وقد يكون المقصود بهذا المصطلح عدم وجود أصل للحديث، بل يكون الأصل ضعيفاً، وكأنه بضعفه لا أصل له.

٤. صحح الباحث حديثاً واحداً لذاته في مصطلح: لم يثبت، وهذا الحديث جاء ضمن سياق أنه لم يثبت في القعود أثناء مرور الجنازة شيء، وقد درس الباحث حديثين كان أحدهما كما قال، وأما الآخر فهو صحيح بلا علة، وكان في مرتبة الضعف اليسير أحد عشر حديثاً، وهذا يدل على أن هذا القول يقصد فيه في بعض الأحيان الضعف اليسير بمعنى أنه قال عن كثير من الروايات لم تثبت، وكانت في مرتبة الضعف اليسير لا أنها لم تثبت أصلاً، بل هي غير ثابتة كأسانيد صحيحة، وكان في مرتبة الضعف الشديد ثلاثة، ولم يعثر الباحث على ثلاثة من الأحاديث.

المبحث الثاني: مراتب الرواة الذي صرح النووي بالتضعيف من أجلهم:

رقم الحديث	الراوي	حكم النووي على الحديث	حكم ابن حجر على الراوي	حكم الباحث على الراوي - إن وجد -	حكم الباحث على الإسناد
أولاً: ما كان ضعفه بسبب راوٍ واحد:					
٢١٨	الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ	ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ	ضعيف	ضعيف
٢١٩	عَمْرُو بْنُ خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ	ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ خَالِدٍ	متروك	منكر
٢٢٠	عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي	انْفَقُوا عَلَى تَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ	ضعيف	ضعيف
٢٢١	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّكْسُكِيِّ	مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ السُّكْسُكِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ	صدوق، ضعيف الحفظ	صدوق، ضعيف الحفظ	حسن لغيره
٢٢٢	الحسن بن عمران	ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ الْحَسَنِ بْنِ عِمْرَانَ لَيْسَ...	لين الحديث	ضعيف
٢٢٣	حماد بن عيسى الجهتي	وَحَمَادٌ هَذَا: ضَعِيفٌ	ضعيف	ضعيف
٢٢٤	مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرِ السُّحَيْمِيِّ	ضَعِيفٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرِ السُّحَيْمِيِّ، وَهُوَ شَدِيدُ الضَّعْفِ، مَتْرُوكٌ	صدوق ذهب كتبه فساء حفظه، وخالط كثيرًا، وعمي، فصار يُلَقَّن	ضعيف
٢٢٥	عطاء بن السائب	وَعَطَاءٌ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ	صدوق اختلط	صدوق مختلط	صحيح لغيره

٢٢٦	سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْيَمَامِيُّ	ضَعِيفٌ فِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفٌ	ضعيف	ضعيف
٢٢٧	محمد بن أبي حميد	ضَعِيفٌ، وَرَاوِيهِ محمد بن أبي حميد منكر الحديث، سيئ الْحِفْظِ	ضعيف	حسن لغيره
٢٢٨	كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزِيُّ	مداره على كثير بن عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ، وَتَرَكَ الِإِحْتِجَاجَ بِهِ	ضعيف	ضعيف
٢٢٩	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بن أبي يحيى الأسلمي	إِبْرَاهِيمُ هَذَا ضَعِيفٌ عند أهل الحديث، لا يصح الاحتجاج بِحَدِيثِهِ	متروك	منكر
٢٣٠	إسماعيل بن سلمان الأزرق	رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلْمَانَ الْأَزْرَقِ، وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ تَضْعِيفَهُ عَنِ أَعْلَامِ هَذَا الْفَنِّ	ضعيف	ضعيف
٢٣١	عبد الأعلى بن عامر	إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ	صدوق يهم	صدوق يهم	ضعيف
٢٣٢	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيْسَى الْخَزَّازُ	فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيْسَى الْخَزَّازِ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ	ضعيف	حسن لغيره
٢٣٣	نجيح بن عبد الرحمن السُّنْدِيُّ	ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ مِنْ رِوَايَتِهِ نَجِيحِ السُّنْدِيِّ، ضَعِيفٌ، سَيِّئُ الْحِفْظِ	ضعيف، أسن، واختلط	ضعيف

٢٣٤	سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشْقِيِّ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ	ضعيف جداً	ضعيف جداً
٢٣٥	لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ	رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ فِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ	مثل ابن حجر	ضعيف
٢٣٦	لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ	مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ	مثل ابن حجر	حسن لغيره
٢٣٧	يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ	مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ	ضعيف
٢٣٨	يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ	فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ	ضعيف
٢٣٩	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ	إِبْرَاهِيمُ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ	منكر
٢٤٠	القاسم بن عبد الله العمري	بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جِدًّا؛ وَأُجْمِعُوا عَلَى تَضْعِيفِ الْقَاسِمِ هَذَا	منكر
٢٤١	يَزِيدُ بْنُ سَنَانَ الرَّهَاطِيِّ	بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ	ضعيف
٢٤٢	يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ	وَإِسْنَادُ حَدِيثِهَا هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ	حسن لغيره
٢٤٣	الحجاج بن أرطاة	بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جِدًّا مِنْ رِوَايَةِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ	صدوق كثير الخطأ، والتدليس	حسن لغيره

٢٤٤	عبد الله بن عمر العمري	حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ الْعُمَرِيَّ ضَعِيفٌ	ضعيف	صدوق في حديثه اضطراب	حسن لغيره
٢٤٥	يَزِيدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ	وَهَذَا الْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ يَزِيدَ ضَعِيفٌ	ضعيف	ضعيف
٢٤٦	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ: وَهُوَ ضَعِيفٌ	ضعيف الحديث	حسن لغيره
٢٤٧	معاوية بن يحيى الصَّدْفِيُّ	ضَعِيفٌ، مَدَارُهُ عَلَى معاوية بن يحيى الصَّدْفِيِّ	ضعيف	ضعيف
٢٤٨	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ	ضَعِيفَةٌ جِدًّا؛ لِاتِّفَاقِ الْحُقَّاطِ عَلَى تَضْعِيفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ	ضعيف	ضعيف
٢٤٩	عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ	إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ	ضعيف	حسن لغيره
٢٥٠	أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ	حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ: ضَعِيفٌ مَثْرُوكٌ	متروك	منكر
٢٥١	مجالد بن سعيد الهمداني	ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ مَجَالِدًا ضَعِيفٌ بِإِتِّفَاقِهِمْ	ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره	حسن لغيره
٢٥٢	عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الْأَلْهَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ	اتَّفَقَ الْحُقَّاطُ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ	ضعيف	ضعيف
٢٥٣	حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ	حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ	متروك الحديث	منكر

٢٥٤	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَسَّانٍ	فَإِنَّ أَحَدَ رُؤَاتِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَسَّانٍ، وَهُوَ كَذَّابٌ	متهم بالكذب	متروك
٢٥٥	موسى بن عبيدة	بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، مداره على موسى، وَهُوَ ضَعِيفٌ	ضعيف	ضعيف
ثانيًا: ما كان ضعفه بسبب ضعف أكثر من راوٍ:					
٢٥٦	مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الكلبى - باذام أبو صالح	ضَعِيفٌ بِالإِتِّفَاقِ، وَالْكَلبِيِّ، وَأَبُو صَالِحٍ هَذَانِ ضَعِيفَانِ	متهم بالكذب، ورمى بالرفض - ضعيف يرسل	متروك
٢٥٧	سالم بن أبي حفصة - عطية بن سعد العوفي	ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَعَطِيَّةَ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ جِدًّا، شِيعِيَّانِ، مُتَّهَمَانِ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ	صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غال - صدوق شيعي يخطيء كثيرًا ويدلس	ضعيف
٢٥٨	خَالِدُ بْنُ الْيَاسِرِ العدوي - صالح مولى التوأمة	ضعيف؛ لأن رواية خالد بن إلياس، وصالحًا ضعيفتان	متروك الحديث - صدوق اختلط بأخرة	منكر
٢٥٩	عطية بن سعد العوفي - الحجاج بن أرطاة	عَطِيَّةٌ، وَالْحِجَاجِ ضَعِيفٌ	صدوق شيعي يخطيء كثيرًا ويدلس - صدوق كثير الخطأ، والتدليس	ضعيف
٢٦٠	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ، علي بن زيد بن جدعان	ضَعِيفٌ، فِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفَانِ	متروك - ضعيف	منكر
٢٦١	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ النَّقَّاشُ - جعفر بن الزبير الباهلي	بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعِيفَانِ	متهم بالكذب - متروك الحديث	متروك

٢٦٢	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ الإفريقي - عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الألهاني - القاسم بن عبد الرحمن الشامي	رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بن زحر، عن علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم، وثلاثتهم ضعفاء	صـدوق يـخـطـيـء-- صدوق ضعيف	
٢٦٣	هَيَّاجُ بْنُ بَسْطَامٍ - عنبسة بن عبد الرحمن	مِنْ رِوَايَةِ هَيَّاجِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ، مَثْرُوكَا الْحَدِيثِ	ضـعـيـف- منكر	
٢٦٤	إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - بن مهاجر	ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَاتَّقُوا عَلِيَّ تَضَعِيفِ إِسْمَاعِيلَ، وَأَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ	ضـعـيـف-- صدوق كثير الغلط ضعيف	
ثالثاً: ما كان ضعفه بسبب الجهالة:				
٢٦٨	أَبُو هَاشِمٍ الدوسي	وإسناده ضعيف، فيه مجهول	مجهول الحال	ضعيف
٢٦٩	موسى بن أبي عثمان	فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ	مقبول	صدوق صحيح لغيره
٢٧٠	عُثْمَانُ بْنُ زُفَرٍ - هاشم	وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، فِي رِوَايَةِ رَجُلٍ مَجْهُولٌ	مجهولان ضعيف
٢٧١	مبهم: "عَمَّنُ حَدَّثَهُ"	ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لَمْ يُسَمَّ ضعيف
٢٧٢	يزيد بن عبد الله بن مَعْقِلٍ	حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ مَجْهُولٌ	لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً. ضعيف
٢٧٣	مبهم: "سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا"	ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ مَجْهُولٌ ضعيف

٢٧٤	مُحَمَّدُ بْنُ سَكِّينَ الشَّقْرِيُّ	ضَعِيفَانِ، فِي إِسْنَادِهِمَا ضَعِيفَانِ، وَأَحَدُهُمَا مَجْهُولٌ	مجهول	ضعيف
-----	---	--	-------	-------	------

ويلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

١. الرواة الذي نص النووي على ضعف الحديث من أجل راوٍ من أجل راوٍ واحد هم سبعة وثلاثون راوياً، وقد كان خمسة منهم في المرتبة الخامسة عند ابن حجر، وأربعة وعشرون منهم في مرتبة الضعيف، وواحد في مرتبة الضعف الشديد، وستة في مرتبة المتروك، وواحد في مرتبة المتهم بالكذب.
٢. الرواة الذي نص النووي على ضعف الحديث من أجل أكثر من راوٍ بلغ عددهم تسعة عشر راوياً، فكان أحدهم في مرتبة الصدوق، وهو عند ابن حجر صدوق يغرب، وثمانية منهم في المرتبة الخامسة عند ابن حجر، وأربعة في مرتبة الضعيف، وأربعة في مرتبة المتروك، واثنان في مرتبة التهمة بالكذب.
٣. الرواة الذي نص النووي على ضعف الحديث من أجل جهالتهم كانوا ثمانية رواة، وقد كان اثنان منهم من المبهمين، وأربعة منهم في مرتبة المجهول، وكان أحدهم مقبولاً عند ابن حجر، وقد درسه الباحث، وتوصل إلى أنه صدوق، وكان أحدهم قد خلا عن الجرح والتعديل حسب علم الباحث.
٤. يلاحظ على هذه الأحاديث في الأقسام الثلاثة أنها في الغالب في درجة الضعف اليسير، فقد يرتقي بعضها إلى الحسن لغيره، وقد ينزل إلى الضعف الشديد.

المبحث الثالث: العلل لتي ضعف النووي الأحاديث من أجلها:

أولاً: الإرسال:

١. يلاحظ أن النووي كان يطلق الإرسال على الانقطاع بشكل عام سواء، كان رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، أو الانقطاع العام.
٢. ما ضعفه النووي بسبب الإرسال كان عشرة أحاديث، وقد كان الحسن لغيره حديثين، وهما: (١٩٦، ١٩٧)، وهما مرسلان، ولكن أحدهما ورد موصولاً، وتويع الآخر، وسبعة في مرتبة الضعف اليسير، وهي الأحاديث: (١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١)، وهي ضعيفة لأجل الإرسال، أو الانقطاع، إلا الحديث: (١٩٢)، فهو ضعيف لأجل التدليس، ولم يصرح الراوي بالسماع، وكان الضعيف جداً حديثاً واحداً من أجل وجود راوٍ متروك، يضاف إليه الإرسال.

ثانياً: الانقطاع:

- ما كان ضعفه بسبب الانقطاع سبعة أحاديث، وقد حسن الباحث خمسة منها لغيرها، وهي الأحاديث: (٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧)، وهي أحاديث فيها انقطاع أو تدليس، ولكنها توبعت، وضعف حديثين، وهما: (٢٠٤، ٢٠٨)، كان أحدهما من أجل الإرسال، والآخر من أجل التدليس.

ثالثاً: التدليس:

١. ما ضعفه النووي بسبب التدليس: درس الباحث تسعة أحاديث، وقد صحح الباحث أربعة منها لغيرها، وهي الأحاديث: (٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٧)، وكان سبب تصحيحها وجود صدوق مدلس من الرابعة، وقد صرح بالسماع، وتويع على حديثه، وحسن اثنين منها لذاتها، وهما: (٢١٣، ٢١٦)؛ لوجود تصريح بالسماع، وعدم وجود متابعة، وحسن واحداً لغيره، وهو الحديث: (٢١٤)؛ لعدم وجود تصريح بالسماع، مع وجود متابعة، وضعف حديثين، وهما: (٢٠٩، ٢١٥)؛ لعدم وجود تصريح بالسماع، ولا متابعة.
٢. ما ضعفه النووي من أجل التدليس كان يقتصر فقط على محمد بن إسحاق، ولم يضعف النووي بالتدليس غير روايات محمد بن إسحاق.

رابعًا: الإدراج:

١. ما ذكر النووي أن ضعفه كان بسبب الإدراج كانا حديثين فقط، وهما: (٢٦٥)، (٢٦٦)، وقد صححهما الباحث لذاتهما، مع تصحيح اللفظة التي اعتبرها النووي مدرجة، وإثبات الإدراج في الثانية.
٢. لم يذكر النووي في الإدراج سوى حديثين، وهما من مدرج المتن، ولم يتعرض لمدرج الإسناد في كتابه.

خامسًا: الاختلاط:

١. لم يضعف النووي بالاختلاط سوى حديثين، وقد حكم الباحث بأن أحدهما صحيح لغيره، وهو الحديث: (٢٧٦)، والآخر حسن، وهو الحديث: (٢٧٥)، وذلك لورود الحديثين من رواية من سمع قبل الاختلاط من طرق أخرى، إضافة لمتابعة الأول.
٢. يلاحظ أن النووي لم يضعف بالاختلاط إلا عطاء بن السائب فقط، وهو المذكور في الحديثين السابقين.

سادسًا: الاضطراب:

- لم يضعف النووي بالاضطراب لوحده إلا حديثًا واحدًا، وهو الحديث رقم: (٢٦٧)، وهو مضطرب الإسناد، والمتن، وفيه انقطاع.

سابعًا: الزيادة في بعض ألفاظ الحديث:

- ما ضعف النووي الزيادة في بعض ألفاظه كان ثلاثة أحاديث، وقد كان في الحديث: (٢٧٧) زيادتان في روايتين، وقد صحح الباحث أحدهما، وحسن الأخرى، مع إثبات وجود زيادة، وأما الحديث: (٢٧٨) فقد حسنه الباحث لذاته، وحسن الحديث: (٢٧٨) لغيره، وفي الحديثين أثبت ضعف الزيادة.

المبحث الرابع: ما ضعفه النووي لأكثر من سبب:

أولاً: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع الانقطاع أو الإرسال:

درس الباحث في هذا السبب أحد عشر حديثاً، وقد حسن الباحث الحديث: (٢٩٠) لغيره، وهو الذي فيه انقطاع فقط، مع وجود متابعة، وضعف ستة منها لأجل الضعف، والانقطاع، وهي الأحاديث: (٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨)، وضعف بشدة ثلاثة أحاديث، وهي: (٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩)، وذلك لوجود ضعف شديد في أحد الرواة إضافة إلى الانقطاع، وأما الحديث: (٢٨٣) فلم يجده الباحث، بل كان شاهده ضعيفاً، وقد ورد ما يخالفه في صحيح مسلم.

ثانياً: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع المخالفة:

١. ما كان ضعفه بسبب الضعف، والمخالفة المتمثلة في الاضطراب، درس الباحث حديثين، وقد حسن الباحث الحديث: (٢٩١) لذاته؛ لوجود راوٍ صدوق، وأثبت عدم وجود اضطراب فيه، وضعف الباحث الحديث: (٢٩٢)؛ لأجل وجود راوٍ من المرتبة الخامسة عند ابن حجر، مع الاضطراب.
٢. يلاحظ ابتعاد النووي عن القول باضطراب الأحاديث، حيث استعمل الاضطراب في مواضع قليلة، وهذا يدل على دقة النووي في الترجيح بين الأحاديث، وما لم يستطع الترجيح فيه حكم باضطرابه.

ثالثاً: ما كان ضعفه بسبب الانقطاع والمخالفة:

ما ذكر النووي أن ضعفه بسبب الانقطاع، والمخالفة كان أربعة أحاديث، وقد حسن الباحث الحديث: (٢٩٥) لغيره، وذلك لوجود مدلس لم يصرح بالسماع، ولكنه تويع، وضعف الأحاديث: (٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦)، فالأول منها ضعيف للإرسال، والاضطراب، والثاني لأجل الانقطاع فقط، والثالث لأجل الجهالة والانقطاع، وبالتالي لم يكن في كل هذه الأحاديث مخالفة.

رابعًا: ما كان ضعفه بسبب الجهالة مع سبب آخر:

ما كان ضعفه بسبب الجهالة مع سبب آخر درس الباحث أربعة أحاديث، وقد صحح الحديث: (٢٩٩) لذاته، وأن في الحديث لفظة منكرة تفرد بها أحد رواته، وضعف الباحث الأحاديث: (٢٩٧، ٢٩٨)، ففي الأول لأجل ضعيف، ومجهول، وفي الثاني لأجل ضعيف، ومبهم، وضعف بشدة الحديث: (٣٠٠) لأجل راوٍ متروك، وضعيف، ولم أجد في الحديث أي مجاهيل.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا العمل بعد أن قضيت معه الليالي، والأيام الجميلة، وما من عمل إلا وله نتائج وثمرته، وقد توصلت بعد هذا العمل إلى العديد من النتائج:

أولاً: النتائج العامة:

١. الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي عالم متبحر في الفقه خاصة في المذهب الشافعي، وكذلك له في الحديث جهودٌ لا تقل أهمية عن جهوده الفقهية، وقد امتدت حياته من ٦٣١هـ إلى ٦٧٦هـ بمعنى أن حياته كانت قصيرة إذا ما قورنت بمنجزاته، فقد صنّف الكتب الكثيرة في علومٍ شتى، وأثر عدم الزواج من أجل التفرغ لخدمة العلم.

٢. كان الإمام النووي أول من شرح مقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث، فقد صنّف كتابي: إرشاد طلاب الحقائق لمعرفة سنن خير الخلائق، والتقريب والتيسر لمعرفة سنن البشير النذير، وقد أصل فيهما لعلوم الحديث من ناحية الدراية، وكذلك في مقدمته لكتاب المجموع ذكر أشياء مهمة في المصطلح، واهتم بعلم الرواية كثيراً فقد شرح صحيح مسلم، وقطعة من صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وله العديد من الكتب التي لاقت الإقبال الشديد من المسلمين، فلا تكاد تجد بيتاً يخلو من رياض الصالحين، أو الأربعين النووية.

٣. كتاب المجموع للإمام النووي شرح فيه كتاب المُهَدَّب لأبي إسحاق الشيرازي في الفقه الشافعي، ولكن الإمام النووي لم يتمه، وهو موجود في التسعة أجزاء الأولى من طبعة دار الفكر، وتتبع أهمية دراسته من أنه يحوي الكثير من الأحاديث التي استدل بها الشافعية، وحكم عليها النووي، وقد اشتمل شرح النووي على خدمة الأحاديث من ناحية التخريج، والحكم على الأسانيد، وبيان غريب الألفاظ، وشرح معاني الأحاديث، وتوضيح ما يشكل منها.

٤. تنوعت أحكام النووي على الأحاديث بين التصحيح والتحسين والتضعيف، وكان اهتمامه بنقد الأسانيد أشد حتى تكاد لا تجد صفحة واحدة تخلو من ذلك، إن لم يكن العديد من الأحكام فيها نفسها.

٥. حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به يكون من خلال شروطٍ ثلاثة ذكرها ابن حجر، وهي: أَنْ يَكُونَ الضَّعْفُ غَيْرَ شَدِيدٍ، وَأَنْ يَنْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلِ مَعْمُولٍ بِهِ، وَأَنْ لَا يُعْتَقَدَ عِنْدَ الْعَمَلِ بِهِ نُبُوَّتُهُ، بَلْ يُعْتَقَدُ الْإِحْتِيَاطُ، وَفِي الصَّحِيحِ غَنِيَةٌ عَنْهُ، وَقَدْ رَفَضَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْعَمَلُ بِهِ.

٦. قام الباحث بجمع كل الأحاديث المرفوعة التي ضعفها الإمام النووي من خلال الاستقراء التام، وكان عددها (٥٦٢) حديثاً، وقد درس الباحث منها ثلاثمائة حديث مقسمة على مباحث حسب نوعها.

٧. قام الباحث بدراسة ثلاثمائة حديث، وقد كانت النتيجة النهائية كالتالي:

النسبة	العدد	حكم الحديث
٤%	١٢	الصحيح لذاته
٣.٣%	١٠	الصحيح لغيره
٥.٣%	١٦	الحسن لذاته
١٢.٣%	٣٧	الحسن لغيره
٥٠.٣%	١٥١	الضعف اليسير
١٩.٣%	٥٨	الضعف الشديد
٠.٦٦%	٢	الموضوع
٤.٦%	١٤	لم أجده

٨. مراتب التضعيف عند الإمام النووي أربعة:

- المرتبة الأولى: التضعيف المحتمل للروايات، ويحتوي على خمسة مصطلحات، وهي: (غريب، فيه ضعف - فيه من يُضَعَف - في صحته نظر - ليس بالقوي، أو ليس بقوي).
 - المرتبة الثانية: التضعيف اليسير للروايات، وتحتوي على مصطلحي: (إسناده ضعيف - حديث ضعيف).
 - المرتبة الثالثة: التضعيف الشديد للروايات، وتضمنت ستة مصطلحات: (ضعيف جداً - منكر - اتفاق الحفاظ على تضعيفه - ليس بشئ - بين الضعف، أو ظاهر الضعف - وإه).
 - المرتبة الرابعة: بطلان الروايات وردها عند الإمام النووي، وتضمنت أربعة مصطلحات: (باطل - لا يحتج به، أو لا يصح الاحتجاج به - لا أصل له، أو لا أعلم له أصلاً - لم يثبت).
٩. أسباب الضعف عند الإمام النووي تمثلت في ثلاثة أمور: الأول: وجود سقط في الإسناد، الثاني: الطعن في الرواة، الثالث: السببان معاً.

١٠. يكثر الإمام النووي من الاستدلال بالأحاديث في السنن الأربعة، وخاصة سنن أبي داود كما هو ظاهر من خلال النماذج التي درسها الباحث، ويبدو أن ذلك من أجل شمول سنن أبي داود لأحاديث الأحكام، وكتاب المجموع كتاب فقهي يعنى بالأحكام الفقهية.

١١. ينسب النووي الحديث الواحد في الأغلب لأكثر من مصدر حيث تكون جميع أسانيدنا مشتركة في سلسلة من الرواة، والاختلاف يكون في شيخ المصنف، أو شيخه شيخه، أو أبعد من ذلك، وأحياناً تتفق في الأسانيد.

١٢. كان الإمام النووي موضوعياً حيث ضَعَّف الكثير من أحاديث مذهبه الشافعي، وهذا يدل على حياديته العلمية، ونزاهته في الحكم على الأحاديث.

١٣. خالف الإمام النووي الإمام الشافعي في حكمه على الرجال، خاصة في استدلاله بأحاديث إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، حيث ضَعَّف النووي كل رواياته رغم أن الإمام الشافعي يقول بتوثيقه.

١٤. لم يقتصر عمل النووي على الأحاديث التي استدلت بها الشافعية، بل كان يستطرد في فروع كثيرة لاستدلالات المذاهب الأخرى، وقد ضعف ما يستحق التضعيف منها، انظر الأحاديث: (٣، ٥٤، ٧٧، ٩٢، ١٦٢، ١٦٦، ٢٨٩).

١٥. ضَعَّف الإمام النووي بعض الأحاديث التي سكت عنها أبو داود، والتي يرى أبو داود أنها حسنة، وكان ينتقد عدم تضعيف أبي داود لها، انظر الأحاديث: (٧، ١٢، ١٨، ٢٦، ٣١، ٣٥، ٢١٧).

١٦. كان النووي يذكر تحسين الترمذي للأحاديث، ويقوم بمخالفته بتضعيف الحديث، انظر الأحاديث: (٢٥، ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٧٦، ٢٩٠، ٢٩٧).

١٧. ارتكز النووي في حكمه على الأسانيد في كثير من الأحيان على البخاري، والترمذي، والبيهقي في تضعيفهم للأحاديث.

١٨. كان النووي يذكر لفظ الحديث أحياناً، وأحياناً يذكر المعنى، وأحياناً كثيرة يذكر اسم الصحابي؛ اكتفاءً بذكر الشيرازي له في المهذب.

١٩. كان النووي يستخدم في كثير من الأحكام تراكيب في حكمه على الأسانيد، مثل: باطل موضوع، كما في حديث رقم: (١٣٩)، باطل لا يعرف، كما في الحديثين رقم: (١٤٢، ١٤٣)، ضعيف، لا يصح الاحتجاج به، كما في الأحاديث: (١٥٤، ١٦٥، ١٦٦)، باطل غريب لا أصل له، كما في حديث رقم: (١٧٢)، غريب ليس بثابت، كما في حديث رقم: (١٨٧)، ضعيف جداً ليس بشيء، كما في حديث رقم: (١٠٢).

٢٠. لم يقتصر عمل النووي على الإسناد فقط بل شمل إضافة إلى ذلك المتن، ومن ذلك الحكم على الحديث بمراعاة الشروط الخمسة للحديث الصحيح، وكذلك النكارة، وزيادات الألفاظ، والإدراج، والاضطراب.

٢١. قام النووي بالانتقاد على الشيرازي، والغزالي، وغيرهما بإدخال أحاديث لا أصل لها في كتبهم الفقهية رغم أنهم من علماء المذهب الشافعي، وهذا يمثل قمة النزاهة العلمية، والحيادية، كما في الأحاديث: (١٤٥، ١٤٦، ١٥٥).

٢٢. كان النووي يرد على الحاكم أبي عبد الله في تصحيحه للأسانيد، ولا يُسلم بذلك، انظر الحديث: (١٦، ٢٠٩، ٢١١).

٢٣. عندما يضعف الإمام النووي بعض الأحاديث كان يذكر أحاديث صحيحة بديلة، وأحياناً ينص على أن الثابت من رواية صحابي آخر، انظر الحديث: (٥).

٢٤. كان الإمام النووي في بعض الأحيان يصحح المعنى رغم ضعف ألفاظ الحديث، أو يقول بالعمل بالحديث الضعيف في الفضائل، انظر الحديث: (٢٦٢).

٢٥. أكثر الإمام النووي من إسناد العلم إلى الله تعالى بعد ذكره لكثير من الأحكام على الأحاديث، انظر الحديث: (١٨، ٢٠٠).

٢٦. ذكر الإمام النووي في بعض الأحاديث الضعيفة تقوية الأسانيد بالمتابعات، ولكن هذا كان قليلاً، انظر الحديث: (٩).

٢٧. كان الإمام النووي يؤكد في مواضع بعد تضعيف الأحاديث أن في الصحيح ما يغني عن الضعيف، ويبدو من خلال ذلك أنه يجنح للابتعاد عن الضعيف استغناء بوجود المقبول، انظر الحديث: (١٥، ٩٨).

٢٨. لعل النووي يختلف مع ابن حجر في الحكم بترك الراوي فيعتبره ضعيفاً، أو يرى أن المتروك في مرتبة الضعف دون الحاجة للتفصيل، كما في مطلب: الضعف بسبب راوٍ واحد، انظر: ص ٥٠٠، وما بعدها.

ومن هنا نرى دقة أحكام النووي على الأسانيد، وأن ما خالف الباحث فيه إمامه وشيخه النووي إنما كان اجتهاداً من الإمام النووي الذي يرى إرسال حديثٍ لأن راويه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان تابعياً لا صحابياً، أو يرجح إرساله على وصله، أو حسن الباحث الإسناد لوجود راوٍ صدوق يرى الإمام النووي أنه ضعيف، وغير ذلك من المبررات التي سبقت، مع الأخذ بعين الاعتبار قلة نسبة الأحاديث المقبولة التي ضعفها النووي أصلاً، وهنا تبرز عظمة هذا الإمام في خدمة الأحاديث النبوية وتصفيتها من الشوائب.

التوصيات:

١. أوصي طلبة العلم بأن يكتفوا بأبحاثهم في نقد الأسانيد والمتون؛ لأن الاهتمام بذلك يؤدي إلى تصفية السنة النبوية مما يشوبها من أحاديث منكرة، وأوصي بالاهتمام أكثر بدراسة مناهج الأئمة في النقد لهما خاصة الأئمة المتقدمين للتوصل إلى نتائج مهمة بأن العلماء لم يكونوا يتعاملون مع مراتب الرواة كالأرقام الحسابية أو المعادلات الرياضية، بل بالقرائن التي ترجح صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه.

٢. ضرورة الاهتمام بدراسة منهج الإمام النووي في كتبه من خلال الدراية والرواية، حيث أنه متبحر في علم الحديث في هذين العلمين المهمين.

وأخيراً:

بدأ سن القلم ينكسر، وأزرار الحاسوب تشتكي، وتتخرق حواف الأوراق، والرياح تأخذ ما تبقى في أيدينا من لحظة جمعتنا فيها جل أنواع الإخاء.

تلاقينا

تفرقنا

عدنا

ثم ها نحن نطرق أبواب الرحيل، لنصل إلى مفترق الطريق، ونقطة النهاية. نسأل الله تعالى أن يجمعنا بكم أياماً عديدة، وأزمنة مديدة، فلنتلهج الألسنة بالدعاء، ولنتطق الحروف بالرجاء، إن لم يكن لنا هنا لقاء، ففي الأخرى لنا أمل، ورجاء. ولقد ختمت بذا الختام مقالتي، وعلى الإله توكلني وتثنائي.

وإن كان من توفيق فمن رب الورى، فعمل البشر لا يخلو من الخطأ والتقصير، فأشكر كل من بصّرني بمواطن الخطأ فيه أو التقصير، راجياً له المثوبة من الله تعالى والأجر الجزيل، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، اللهم آمين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث الشريفة.

فهرس الرواة المترجم لهم.

فهرس البلدان والأماكن.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية.

الصفحة	الآية	السورة	الآيات القرآنية
٦٠١	٢	الفاحة	{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}
٢٨٧	١٨١	البقرة	{فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ}
١٠٩	١٨٣	البقرة	{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}
١٠٩	١٨٧	البقرة	{عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ}
٢٧	٢٢٢	البقرة	{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَى فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ}
٢٧	٤٣	النساء	{أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً}
٣٣	٦	المائدة	{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ}
٢٧	٧	الأنعام	{فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ}
٢١٨	١٤٥	الأنعام	{قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً}
٢٨	١١	الأنفال	{وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ}
٥٧٦	٥٥	طه	{مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى}
٥٥٤	٦	لقمان	{وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ}
الارسال	٢٥	الأحزاب	{وَوَكَّفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ}

ج	٣٤	الأحزاب	{وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ}
٦٠٣	١	القيامة	{لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}
٦٠٣	٤٠	القيامة	{أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ}
٦٠٤	١	المرسلات	{وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا}
٦٠٤	٥٠	المرسلات	{قَبَائِيٍّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ}
٢٨	٣	الفجر	{وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ}
٦٠٣	١	التين	{وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ}
٦٠٣	٨	التين	{أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ}
ج، ٤٣٨	١	العلق	{أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}
٣٧٥	١	القدر	{إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ}
٢١٤	١	النصر	{إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ}
٣٧٥	١	الإخلاص	{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}

فهرس الأحاديث الشريفة

رقم الصفحة	الحديث
٢٢٧	أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجُبَّةٍ فِي تَبُوكَ
٣٤٤	أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ بِحَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
٦٥١	أُتِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ، وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ
٢٨٥	اِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً
٣٣٩	إِذَا أَحَدَتْ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَقَدْ جَارَتْ صَلَاتُهُ
٥٤٨	أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ
١٧٨	أَخْرَجَ فَنَادَى فِي الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ
٧٣	إِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ
٦٩	إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ صَلَّى عَلَيْهِ وَوَرِثَ
٨١	إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ
٣٣	إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعُونَ
١٩٤	إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ
٢٣٤	إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبَسَ خُفَيْهِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا
٣٨٤	إِذَا حَجَّ وَقَدَسَ حَجَّتَيْنِ، فَيَذْهَبُ فَيُزُورُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ
٤٣٢	إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْخَلَاءِ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَدَهَبَ عَنِّي مَا يُؤْذِينِي
٦٤	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ
٤٢٤	إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي النَّهَارِ، فَارْمُوهُ بِالْبَعْرِ
٥٤١	إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ
١٢١	إِذَا سَبَبَ اللَّهُ لِأَحَدِكُمْ رِزْقًا مِنْ وَجْهِ
٣٨٩	إِذَا شَرِبْتُمْ فَاشْرَبُوا مَصًّا
١٨٢	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا
٥٨٦	إِذَا قُلْتِ هَذَا أَوْ قَضَيْتِ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتِ صَلَاتَكَ
٣١	إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْخَبْثَ
٦١٣	إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ
٣٧٦	إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا نَهَارَهَا
٣٦٨	إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرُهُ، أَوْ أُنْتِيَهُ، أَوْ رُفِعِيهِ فَلْيَتَوَضَّأْ

٢٧٦	إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بِأَهَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ مَلَائِكَتُهُ
٤٨٦	إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ
٢٩	إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا
٢٤٢	أَذِّنْ يَا آخَا صُدَاءَ
٣٧٤	أَدْنَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِقُبَاءِ
٢٠٢	أَذْهَبَ قَوَارِ أَبَاكَ، ثُمَّ لَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا
٢٥٢	أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ
٦٥٦	أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ
٨٩	أَرْدَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَقِيْبَةِ رَحْلِهِ
١١١	ارْفَعُوا عَن بَطْنِ عُرْتَةِ
٣٨٩	اسْتَاكُوا عَرْضًا، وَادَّهِنُوا غَبًّا، وَاکْتَحِلُوا وَتَرًا
١٨١	اسْتَعِينُوا بِطَعَامِ السَّحْرِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ
٢٩٧	اسْمُ اللَّهِ عَلَى فَمِ كُلِّ مُسْلِمٍ
٥٩٠	أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءًا مِنْ حُمُرٍ
٢٠٦	اغْنَوْهُمْ عَن طَوَافِ هَذَا الْيَوْمِ
٤٩٦	أَفْضَلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ
٤٦٦	أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ
٦٣٢	أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ خَمْسَ عَشْرَةَ
٦٥٨	أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا
٣٥٦	أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرٌ
٣٥٩	أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسَةٌ
٣٥٢	أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ
٢٢٠	أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَحْمَ حُبَارَى
٥١٥	الْتَمِسُوا السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بَعْدَ الْعَصْرِ
١٥٠	أَلْقِ عَنكَ شَعْرَ الْكُفْرِ
٤٦٧	أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَن جِدَادِ اللَّيْلِ
١٥٢	الْإِمَامُ ضَامِنٌ
٦١٧	أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ
٤٤٣	أَمْرُنَا إِلَّا أَنْتَبِعَ أَبْصَارَنَا لِلْكَوْكَبِ إِذَا انْقَضَ

٦٢٠	أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَصَدَّقَ
٦٥	أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَلْبَسَ أَجُودَ مَا نَجِدُ
٥٢٧	إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ
٣٨٧	إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ
٤٥٦	أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ
٢٠٦	أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَشَّ عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ
٤٠٠	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الْمَغْرِبَ عِنْدَ اشْتِيَاكِ النُّجُومِ
٦٣٥	أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا سَالَ السَّيْلُ يَقُولُ: أَخْرُجُوا بِنَا
٥١٩	أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَبَّرَ عَلَى الْمَيِّتِ أَرْبَعًا
٣٦٩	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمُغْتَسِلِ
٦٣٠	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْبُتَيْرِاءِ
٥٦١	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ
٥٩٥	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ بِالْحِنَاءِ
٢٧٧	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَشَارَ النَّاسَ لِمَا يَهْمُهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
٤٩١	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَادٍّ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ
٦٣١	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ فَأَعَادَ
٣١٥	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ
٤٧٢	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرُّضْفِ
١٩٧	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعِ
١٩٦	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَ حَبْرَةَ فِي كُلِّ عِيدٍ
٦٤٤	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدِهِ
١٣٤	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ
٢٣٢	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ لِلْجُنُبِ ثَلَاثًا فَرِيضَةً
٤٦٣	إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ أَفَاتَصَدَّقُ عَنْهَا؟
٣٧٧	أَنَّ أَوَّلَ مَا أُتِخَذَ ذَلِكَ - يَقصد النعش - فِي جِنَازَةِ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٥٠٠	إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ
٣٤٦	أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ
٢٤٠	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِتَأْخِيرِ الْعَصْرِ
٢٦٨	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ فَقَبَّلَهُ
١٤١	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشًا فَفَدَّتْ الْإِبِلُ
٣٩٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً
٥٣٤	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَسْتَكِي
٤٨٢	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى النَّبِيَّ رَفَعَ يَدَيْهِ
٤٣٩	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهِهِ
٣١٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ
٢٥٤	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ
١٩٩	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ
١١٩	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ رَأَى جُبْنَةً
٤٥٨	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تُصَلِّيَانِ
٢٤٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ
٣٣١	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ
٢٩	إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ فَشَفَاكَ
٣٠	إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ، وَلَكَ الْجَنَّةُ
٤٥١	إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَحْتَجِمُ فِيهَا مُحْتَجِمٌ
٥١٨	إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهَ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ
٢٤٩	إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ إِذَا نَهَضَ الرَّجُلُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ
٥٠٣	إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْكَفَّ عَلَى الْكَفِّ
٦٢٣	إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ، أَوْ الْفِطْرَةِ، الْمَضْمَضَةَ، وَالِاسْتِنْشَاقَ
٤٣٠	إِنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقُمْ عَنْ خَلَاءٍ قَطُّ إِلَّا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي آدَأَقَنِي لَذَّتَهُ
٤٦٩	إِنَّ هَوَامَّ اللَّيْلِ كَثِيرَةٌ
٤٤٩	أَنَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَوْمَ الدَّمِ
٣٧	أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِ بِي

٢١٤	أُنزِلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ: " إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ "
٥٠١	انكسرت إحدَى زُنْدَيَّ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
١٠٠	انكسفتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٤٧٠	أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى كَانَتْا بِحِيَالِ مَنْكِبَيْهِ
٤١٤	أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بمسبحته اليمنى
٥٠٦	أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ لَا يُتِمُّ التَّكْبِيرَ
١٢٥	أَنَّهُ كَانَ «إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ سُرُورٍ، أَوْ بُشْرٍ بِهِ، حَزَّ سَاجِدًا شَاكِرًا لِلَّهِ
٥٤٢	أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْجِمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِيًا ذَاهِبًا، وَرَاجِعًا
٤٣٧	أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّنُ بِالصُّبْحِ، فَيَقُولُ: حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا...
٥٣٧	إِنَّهُ مَا تَقَبَّلَ مِنْهَا رُفَعَ
١٢٣	إِنَّهَا سَفَّتْكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ
١٦١	إِنِّي لِأَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ، إِنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةً وَاحِدَةً
٢٤١	أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ
٤٣٨	أَوَّلُ مَا أَلْقَى عَلَيَّ جِبْرِيلُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٦٠١	أَيُّ بُنْيَ: مُحَدَّثٌ، إِيَّاكَ وَالْحَدِيثَ
٥٤٦	أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ
١٨٠	أَيُعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَنْقَدَّمَ
٣٣	بادروا حدَّ الصَّلَاةِ
٣٤١	بِتُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنْظُرَ كَيْفَ يَفْتَتُّ فِي وَثْرِهِ
٢٩١	بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ
٤٥٩	بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو عَلَى مُضَرَ إِذْ جَاءَهُ جِبْرِيلُ
٢٠٠	بَيْنَمَا نَحْنُ نَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ بَصُرَ بِامْرَأَةٍ
٢٣١	تَجْزِي مِنَ السَّوَاكِ الْأَصَابِعِ
٣٠	تَحَنُّهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ
١٤٣	تَدْخُلُونَ عَلَيَّ فُلْحًا، اسْتَاكُوا
٤٤٧	تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَيُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ

٤٨٣	تَفْضُلُ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسْتَأْكَ لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُسْتَأْكَ لَهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا
٦١٣	تَقْعُدُ الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ
٥٣٢	تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ
٣٧٠	تَمَكَّتْ شَطْرَ دَهْرِهَا
٤١٩	النَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَّيْنِ
٢١٥	ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَيَّ فَرَائِضٌ، وَهِنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ
٥٠٤	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا
٦٤٩	جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُسَافِرِ الْمَسْحَ ثَلَاثًا، وَلَوْ اسْتَرَدْنَا لَزَادَنَا
٢٠٣	جَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ سَعْدِ بْنِ ثَوْبَةَ
٦٦٦	الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ
٣٠	حُبِّيهِ، ثُمَّ أَقْرَبِيهِ
٢١٨	حَبِيبَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ
٥٢٣	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ
٤٧٤	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ
٩٥	خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ
٤٠٨	خَمْسَ خِصَالٍ يَفْطِرُنَ الصَّائِمَ، وَيَنْقُضُنَ الْوُضُوءَ
٢٢٣	خَيْرٌ مَا تَحْتَجِمُونَ فِيهِ سَبْعَ عَشْرَةَ
١٤٦	دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ
٤١٦	دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ إِنَاءٌ مِنْ مَاءٍ
١٦٤	دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ فُرَيْشٍ دَارَ ابْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
١٣٧	دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السُّحُورِ فِي رَمَضَانَ
٥٣٩	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي
٤٢٥	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعِجُنُ فِي الصَّلَاةِ
٤٨٩	رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ جَنَازَةِ الْبُقَيْعِ
١١٣	زَيْنِي شَعَرَ الْحُسَيْنِ

٢٦١	السَّلَامُ قَبْلَ الْكَلَامِ
٢١٠	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ قَبِلَ امْرَأَتَهُ، وَهُوَ صَائِمٌ
٣٣٨	الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا
٥٧٢	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ
٤٠٨	طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ جَمِيعًا
٥٨٣	طَهُورُ الْإِنَاءِ إِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِيهِ، يُغْسَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ الْأُولَى بِالتُّرَابِ
٥١١	الطَّوْفُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ
٣٨٤	عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ مَا بُعِثَ بِالنَّبُوءِ
٣٩٥	عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُنَا الْخَلَاءَ أَنْ يَعْتَمِدَ الْيَسْرَى
٥٧٥	عَلَى الْخَمْسِينَ جُمُعَةً، لَيْسَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ
١٢٩	عَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ
٤٧٧	فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونِ
٣٩٧	فَأَمْرُهُ أَلَّا يَسْتَقْبَلَ الرِّيحَ
٤٩٧	فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاغُ
٤١٨	فَتَوْضًا وَضَوْءًا لَمْ يَلْتَمِ مِنْهُ التُّرَابُ
٥٣٥	فَرَّاحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ
٦٠٩	فَقَامَ بَيْنَ أَيْدِينَا فِي الْمَسْجِدِ، فَكَبَّرَ
١٠٩	فَكَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّوْا الْعَتَمَةَ
٣٠	فَلْتَقْرُصُهُ ثُمَّ لِيَتَّضِحَهُ بِمَاءٍ
٤٧١	فَلَمَّا سَجَدَ وَقَعْنَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ كَفَاهُ
٤٢٠	فِي النَّيْمِ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ، وَأُخْرَى لِلذَّرَاعَيْنِ
٤٦١	فِيَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَالْبَعْلُ، وَالسَّيْلُ: الْعُشْرُ
١٨٤	قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ
٢٢٦	قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ خُبْرٌ وَتَمْرٌ
٣٧٣	قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَكَانَ يُوحِرُ الْعَصْرَ
٦٤٦	فُرِيَ عَلَيْنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْضِ جُهَيْنَةَ وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ
٨٣	كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَارَ انْطَلَقَ

١٥٥	كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمُنْبِرَ سَلَّمَ
١٧٦	كَانَ إِذَا قَالَ بِإِلَّالَ: " قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ تَهَضُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ
	كَانَ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا يَضَعُ الْعَاجِنُ
٢١٢	كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْرِمَاتٌ
٤٣١ - ٤٣٣	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَدَى وَعَاقَانِي
١٩٠	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ حُطْبَتَيْنِ
٥٣١	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ
٥٦٩	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ
٢٨١	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزْكَعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا
٣٠٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَضِعَ لَهُ سِوَاكُهُ
٦٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَنْظُرْ إِلَّا مَوْضِعَ سُجُودِهِ
٢٦٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ قَبْلَهُ
٤٢٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذَاقَنِي لَذَّتَهُ
١٥٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَنَا مِنْ مُنْبَرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ
٥٠٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَحْطِئَهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ
٢٤٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ
١٧٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَرْتَلِ الْأَذَانَ
١٦٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ وَيُخَلِّلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ
٤٦٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطَهِّرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ: " لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ "
٤٤٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ فِي الْجَنَازَةِ حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ

٢٣٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ الْبَوْلَ فِي الْهَوَاءِ
٦٤١	كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةٌ آتِيَهُ فِيهَا
٢٦٣	كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْجِنَازَةِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ
٦٣٣	كَتَبَ إِلَى عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ وَهُوَ بِبَنْجَرَانَ: أَنْ عَجِّلِ الْأَضَاحِي
٥٣٦	كُلُّ عَرَفَةَ مَوْفِقٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ
٦٣٧	كُلُّ مَسْجِدٍ لَهُ مُؤَدِّنٌ، وَإِمَامٌ، فَلَا عِتْكَافَ فِيهِ يَصْنَعُ
٢٥٧	الكلام ينقض الصلاة
٤٩٥	كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ
٥٥٢	كُنَّا نَأْكُلُ الْجُبْنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٤٣٦	كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: يَا أَسْلَعُ
٢٣٦	كُنْتُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ جَالِسًا أَخْفِقُ
١٠٧	كَيْفَ تَصْنَعُ فِي صَدَقَةِ أَمْوَالِي؟
٤٣٨	كَيْفَ تَقْرَأُ أُمَّ الْقُرْآنِ؟
٥٢٩	لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ
٣٦٣	لَا بَأْسَ بِبَوْلٍ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ
٥٥٤	لَا تَتَّبِعُوا الْقَيْنَاتِ، وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ
٦٢٤	لَا تَتَّبِعُوا فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ
٦٠٠	لَا تُصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ، وَلَا الْمُتَحَدِّثِ
٣٠٠	لَا تَقْعَلِي يَا حُمَيْرَا
٥٢٨	لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى
٣٤٢	لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ
٣٢٩	لَا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيقٌ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ
٢٦٤	لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ
٥١٣	لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ
٣٧٨	لَا يَجْتَمِعُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَرَّاجٌ وَعَشْرٌ
٢٦٥	لَا يَحُجُّ الْأَغْلَفُ حَتَّى يُخْتَنَ
٥٥٠	لَا يَحِلُّ مَالُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ لِأَخِيهِ، إِلَّا مَا أَعْطَاهُ بِطِيبِ نَفْسِهِ
٣٠١	لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا

٢٥٠	لَا يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ
٢٨٩	لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ عَلَى نَشْرٍ
٥٥٧	لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا
٤٠٦	لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ اخْتَلَمَ
١٧٢	لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ
٣٧	لَا يَمُوتُنَ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يَحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى
٥٢٤	اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا
٢٧	لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ لَمَسْتَ
٢٢٩	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا
٤٤٦	لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَلَسَ
٤٠١	لَمْ يَسْجُدْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُفْصَلِ
٤٩٢	لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوُدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ
٥٤٤	لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قُلْتُ: لَأَلْبَسَنَّ نِيَابِي
٥٧٦	لَمَّا وَضَعْتُ أُمَّ كُثُومٍ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَبْرِ
٢٠٨	اللَّهُمَّ أَحْبِبْنِي مِسْكِينًا وَأَمْتِنِي مِسْكِينًا
٧٨	اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ
٢٩٥	لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ
٦١١	لَئِنْ سَعَيْتُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْعَى
٩٧	لِيُؤَدِّنَ لَكُمْ خِيَارَكُمْ
١١٦	مَا أَبَالِي مَا أَتَيْتُ: إِنْ أَنَا شَرِيتُ نِزْيَاقًا
٣٦٤	مَا أَكَلِ لَحْمُهُ، فَلَا بَأْسَ بِيُولِهِ
٤١٠	مَا أَلْفَى الْبَحْرُ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكَلُوهُ
٦٢٧	مَا جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ
٥٥٣	مَا عَلِمْتَ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ، ثُمَّ أُرْسَلَتْهُ
٣٠٣ - ٢٩	مَا فِي إِدَاوَتِكَ؟
٥٠٩	مَا قَنَّتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَوَاتِهِ
٥٦٥ - ٣١	مَا لِلرِّجَالِ؟ وَمَا لِلنِّسَاءِ؟ يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ
١٣٠	مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ
٣٧٥	مَا مِنْ أَحَدٍ يَصُومُ أَوَّلَ خَمِيسٍ مِنْ رَجَبٍ

٦٣٦	مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ، وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُمَطَّرُ فِيهَا
٥٤٤	مَاءٌ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ
٣٦	الماء لا ينجسه شيء
٣٩٩	مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَسْقِي نَاقَةَ لِي
٣٧١	الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا
٣٨٦ - ٣٤	مَسْحُ الرَّقَبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْعُلَّةِ
١٨٩	مَضَتْ السُّنَّةُ أَنْ فِي كُلِّ ثَلَاثَةٍ إِمَامًا
٥٧٧	الْمُعْتَكِفُ يَتَّبِعُ الْحِنَازَةَ، وَيَعُودُ الْمَرِيضُ
٥٧٨	مَكَّةُ مَنَاحٍ، لَا يُبَاعُ رِبَاعُهَا
٤٥٠	من احتجم يوم الأربعاء، أو يوم السبت فأصابه وضح
١٠٥	مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رُكْعَةً فَلْيَصِلْ إِلَيْهَا أُخْرَى
٥٩٨	مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ
٧٦	مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ رُخْصَةٍ
٣٩٢	مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ
١٥٩	مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ، أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
٦٥٤	مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ
٣١٠	مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ
٣٠٨	مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَطَهَّرَ جَسَدُهُ كُلُّهُ
٩٨	مَنْ حَافِظَ عَلَى شُفْعَةِ الضُّحَى
٢٦٥	مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَاشِيًا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ
٢٧١	مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ دَخَلَ فِي حَسَنَةٍ
٣٨٤	مَنْ زَارَنِي، وَزَارَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ
١٢٨	مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ، عُدْرٌ
٣٢١	مَنْ ضَحِكَ فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ
٣٢٣	مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ قَرَقَرَةً فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ
٤٤٩	مَنْ فَاتَهُ الْمَيْبُتُ بِالْمُرْدَلْفَةِ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ
٦٠٣	مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ: " وَالنِّينِ وَالزَّيْنُونَ "
٣٧٧	مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ طَرِيقٌ فَلَيْسَ مَعَ الْإِمَامِ
ب	من لا يشكر الناس لا يشكر الله

٢١١	مَنْ لَمْ يَمْتَعُهُ عَنِ الْحَجِّ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ
٢٧٢	مَنْ وَجَدَ سَعَةً لِأَنْ يُضْحِيَ
٤١٥	مَهْ يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَقِي مَاءً لَوْضُوئِهِ
٥٩٦	الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ، وَيَابِسٍ
٣٥٠	النَّبِيذُ وَضُوءٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ
٦٦٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ
٥٥٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا
٣٣٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً
٢٧	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُلَامَسَةِ
٣٩١	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَبًّا
٣٣٤	نَهَى عَنِ تَمَنِ الْكَلْبِ، إِلَّا كَلَبَ الصَّيِّدِ
٤٦٨	نَهَى عَنِ جِدَادِ اللَّيْلِ، وَحَصَادِ اللَّيْلِ
٣٧، ٣٠	هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ
٢٨	وَالْيَدُ زَنَاها اللَّمَسُ
٣١١	وَضَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُرْوَةِ تَبُوكَ
٦٠	وَقَّتَ الظُّهْرَ إِلَى العَصْرِ
٥٣٣	وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ المَشْرِقِ العَقِيقَ
٦٣٨	وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا
٣١٧	وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْكَ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْكَ
٢٣٧	وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَمْسُونَ فُرُوجَهُمْ ثُمَّ يَصَلُّونَ
٤٨٥	يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟
٥٧٣	يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا
٤٧٨	يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ عُمَرَتَنَا هَذِهِ لِعَامِنَا أَمْ لِأَبَدٍ؟
٤٠٣	يَا عَلِيُّ، لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ
٥٦٦	يَا عَلِيُّ، لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي، وَغَيْرِكَ
٣٢٦	يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ
١٨٣	يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ

٢٩٢	يَصُومُ الَّذِي أَذْرَكَهُ، ثُمَّ يَصُومُ الشَّهْرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ
٣٤٧	يُمِرُّ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ

فهرس الرواة المترجم لهم

رقم الصفحة	اسم الراوي
٣٧٣	إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ الْهَاشِمِي
٢٧٠	إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ رَزِينِ الْمُؤَدَّبِ الْأُرْدَنِي
٥٠٥	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّكْسَكِيِّ
٢٢٢	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِي الْبَصْرِي
٢٢٣	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِ بْنِ سَفِينَةَ
٢٢٨	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَيْبَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الْكُوفِي
٣٧٦	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ
٥٨٠	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرِ الْبَجَلِي
٥٤٠	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِي الْمَصِيصِي
٢٩٣	إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعِ أَبِي إِسْحَاقَ الْجَلَّابِ
١٩٥	أَبُو ثَمَامَةَ الْحَنَاطِ
١٤٢	أَبُو سُفْيَانَ
٥٩٥	أَبُو يَسَارِ الْقُرَشِيِّ
٦١٩	الْأَبْيَضُ بْنُ الْأَعْرَجِ الْمَنْقَرِي
٣٥٦	أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرِ الطَّيَالِسِيِّ
٤٠٩	أَحْمَدُ بْنُ جَنَابِ
٤٩٣	أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ الْوَهْبِي
٣٩٧	أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ الْكَنْدِي
١٧١	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ التَّبَعِي
٦١٨	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ
٥٨٠	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْقَطَّانِ
٤١٧	أَحْمَدُ بْنُ هَاشِمِ الْخَوَارِزْمِي
١٧٧	أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلِ
٦٨	إِسْحَاقُ بْنُ بُرْجِ
١٨٩	إِسْحَاقُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدِ الْبَالَسِي
٢٧٦	إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَوْصَلِي

٣٠٢	إسماعيلُ بن زكريَّا الخُلقاني
٦٢٥	إسماعيل بن عبد العزيز العبسي
٨٤	إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفياء
٣٩٤	إِسْمَاعِيلُ بن مسلمة بنُ قَعْنَبِ الحارثي القعنبي
٧٠	إسماعيل بن موسى الفزاري
٦٥	أَيُّوبُ بن نَهِيك
٢٣٣	بَرَكَهُ بنُ مُحَمَّدٍ
٣٩٨	بِشْرُ بنُ عُبَيْدِ الحَلْبِيِّ
١٨٦	بَقِيَّةُ بنُ الوليد الحمصي
١٢٥	بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة
٣٩٩	ثابت بن حماد
٢٠٨	ثابت بن محمد الشيباني
١١٩	جابر بن يزيد الجعفي
١٧٥	جبرُ بنُ نَوْفِ الهمداني
٢٤٧	جَعْفَرُ بنُ سليمان الضُّبَعِيِّ
١١٤	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصادق
٣٩٤	جعفر بن مسافر التتيسي
١٧٨	جَعْفَرُ بنُ مَيْمُونِ البَصْرِيِّ
٦٠٦	جُنَيْدُ بنُ حَكِيمِ بن جنيد الدقاق
٤٤٥	حاتمُ بنُ إِسْمَاعِيلِ الحارثي
٤٠١	الحارثُ بنُ عبيدٍ
١٦٩	الحَارِثُ بنُ مَنْصُورٍ
٢٨١	الحَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ
١٧٧	حَجَّاجُ بنُ فَرْوَحِ النَّمِيمِيِّ الوَاسِطِيِّ
٣٥٧	حَسَّانُ بنُ إِبراهيمِ الكَرْمَانِيِّ
١٨٤	حَسَنُ بنُ حُسَيْنِ العُرْنِيِّ
٣٦١	الحَسَنُ بنُ دِينَارٍ
٣٥٩	الحَسَنُ بنُ شَبِيبِ المَكْتَبِ
٥٠٣	الحَسَنُ بنُ عَرَفةَ

٢٣٣	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ
٤٦٧	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ
٣٢٤	الْحَسَنُ بْنُ قُنَيْبَةَ الْمَدائِنِي
١٧١	الحسين بن إسماعيل المحاملي
٢٤١	الْحُسَيْنُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْخَزَّازِ
١١٤	الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
٥٥٨	الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ
٩٧	الحسين بن عيسى الحنفي
١١٠	الحسين بن واقد المروزي
١٤١	حَفْصُ بْنُ عُمَرَ أَبُو عَمْرِ الضَّرِيرِ الْأَكْبَرِ الْبَصْرِيِّ
٣٧٥	حفص بن عمر بن سعد القرظ، ويقال: عمارة
٩٨	الحكم بن أبان العدني
٤٤٧	الحكمُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي زَهِيرٍ
٣٨٢	حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ
١٤٧	حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ
٤٦٠	خالد بن أبي عمران
٣٠٠	خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَخْزُومِيُّ
٥٦١	الْخَصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ
١٦٢	خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيُّ
٤٢٩	دُوَيْدُ بْنُ نَافِعٍ
٥٢٣	دينار بن عمر النزار
٢٨٨	الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد السعدي
٢٠١	ربيعة بن سيف المعافري
٣٩٦	ربيعة بن عبد الرحمن الغنوي
٢٦٧	زاذان أبو عمر الكندي البزاز
٦٠٦	زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الطَّائِي
٤٤٠	زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ
٢٢٧	زياد بن صَيْفِي بن صهيب الرومي
١٢٢	الزبير بن عبيد

١٣١	زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ
٥٦٧	سَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ
٤٥٨	سالم بن غيلان التجيبي المصري
٤٧٥	سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ
٦٠٢	سعيد بن إياس الجريري
٢٦١	سَعِيدُ بْنُ زَكْرِيَّا الْمَدَائِنِيِّ
٤٦٤	سعيد بن سالم القداح
٣٣٢	سَعِيدُ بْنُ شَيْبٍ
٦٥٦	سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ
٩٠	سلمة بن الفضل الأبرش
١٨١	سلمة بن وهرام اليماني
٤٨٧	سليمان بن حيان
٥١٥	سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْيَمَامِيِّ
٩٣	سليمان بن سحيم المدني
٥٤٠	سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ
٣٤٤	سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ
٥٩٧	سمعان الأسلمي
٩٦	سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ
١٣٥	سواده بن عاصم العنزى البصري
٣٦٣	سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ
٢١٦	شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ السَّكُونِيِّ
١١٨	شراحيل بن يزيد المعافري
٧٠	شريك بن عبد الله النخعي الكوفي
٦٦٠	شَهْرُ بْنُ حَوْشِبٍ
٥٦٩	صَالِحُ مَوْلَى النَّوَّامَةِ
٣٣٣	صَالِحُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيِّ كَرِبَ الْكِنْدِيِّ
٦١٩	الضَّحَّاكُ بْنُ عُنْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَزَامِيِّ
٦٣٧	الضحاك بن مزاحم الهلالي
٢٥٩	طلحة بن نافع السعدي

١٩٨	طَلْقُ بن حبيب العَنَزِي
٢٣٠	طليق بن عمران بن حصين
٤١٧	عباد بن صهيب
٢٢٤	عباد بن منصور الناجي البصري
٣٨٨	الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بن صبح الخلال
٤٣٠	الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرِ بن عبد الله بن الزُّبَيْرِ
٥٥١	عبد الأعلى بْنُ حَمَادٍ
٥٢٥	عبد الأعلى بن عامر
٤٢٨	عبد الحميد بن صالح بن عجلان
٢٧٨	عبد الرحمن بن إسحاق المدني
٢٥٨	عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي
٤٦١	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي
١١٨	عبد الرحمن بن رافع التُّوْخِيُّ
١٢٣	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ
٤٣٤	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ الْمُحَارِبِيِّ
٦٣٤	عبد الرحمن بن معاوية الأنصاري
٤١٠	عبد السلام بن أبي الجنوب المدني
٢٤٦	عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرِ الْأَزْدِيِّ
١٢٦	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ
١٨٩	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ
٢١٨	عبد العزيز بن محمد الدراوردي
٤٨٦	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى الْحَرَائِيُّ
٥٩٢	عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادِ الْقَطَوَانِيِّ
٦٤	عبد الله بن الحسن الحرَّائِي
٦٠٧	عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرِ الْغَنَوِيِّ
٦٧	عبد الله بن صالح كاتب الليث
١٦١	عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُحَنَسَ
٤٢٥	عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ الْقُرَشِيِّ
١٩٢	عبد الله بن عمر بن حفص العُمَرِيُّ

٢٣٩	عبد الله بن عمران العابدي
٥٥٩	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَسَّانَ
٥١٩	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ الْمُرَيْيِّ
٢٧٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشِ الْقَتْبَانِي
١٥٥	عبد الله بن لهيعة
٦٠٤	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ الزُّهْرِيَّ
	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْوِي
٣٩٦	عبد الله بن محمد بن عبيد أبو بكر ابن أبي الدنيا
٥٢٠	عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي
٥٠٩	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْكَعْبِي
١٣٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمِ السُّلَمِي الْمَرْوَزِيَّ
٦٤٢	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُجَيِّ
٣٧٨	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى السَّرْحَسِيَّ
٢٤٠	عَبْدُ الْوَّاحِدِ بْنُ نَافِعِ أَبُو الرَّمَّاحِ
١٩١	عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءَ
٥٥٥	عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ زَحْرِ الْإِفْرِيْقِي
٥١٦	عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيَّ
	عبيد بن علي الأزدي
١٦٩	عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ
٢٥١	عَطَاءُ بْنُ أَبِي مُسْلِمِ الْخُرَّاسَانِيَّ
١٠١	عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ
٤٥٢	عَطَّافُ بْنُ خَالِدِ الْمَخْزُومِي
٢٨٤	عطية بن سعد العوفي
١٦٩	عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمِ الْوَّاسِطِيَّ
٥٦٦	عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الطَّرِيقِي
١١٠	عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدِ الْمَرْوَزِيَّ
٢٦٦	عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الْكِنْدِيَّ
٥٢٥	عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرِ
٢٤٨	عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الرَّقَاعِيَّ

٢٢٢	عمر بن سفينة - مولى أم سلمة -
٢٩٦	عُمَرُ بْنُ شَبَّهَ التَّمِيمِيُّ
١٤٦	عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَيْسِ الْأَبَّارِ
١٦٥	عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيِّصِ بْنِ
٤٢٠	عمر بن محمد بن الحسن
٢٩٣	عُمَرُ بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيهِ
٤٣٩	عمرو بن أبي سلمة التتيسي
١٧٢	عمرو بن شمر
٣٢٥	عمرو بن عبید
٢٢٨	عمرو بن منصور الهمداني المشرقي
٦١٩	عُمَيْرُ بْنُ عَمَّارِ الْهَمْدَانِيِّ
٤٦٢	عُمَيْرُ بْنُ مِرْدَاسٍ
٢٦٧	عيسى بن سوادة بن أبي الجعد
٢٣٢	عيسى بن شعيب البصري
١٥٤	عيسى بن عبد الله الأنصاري
٣٢٩	عيسى بن عبد الله بن ماهان الرازي
٤٩٤	عيسى بن معقل بن أم معقل الأسدي
٢٦٤	الفضل بن السكن الكوفي
٢٢١	الفضل بن سهل الأعرج
١٥٤	الفضل بن عبد الله بن سليمان
٣٥٧	الفضل بن غانم
١٧١	القاسم بن الحكم العرنئي
٤٢٢	القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي
٣٣٩	القاسم بن غنم
٢٥٣	قرنعة الضبي الكوفي
٣١٩	قيس بن طلق بن علي اليمامي
٦١١	كثير بن جهمان السلمي
١٤٧	الليث بن أبي سليم
٤٧٩	مالك بن دينار

٣٥١	مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيُّ
١٧٣	مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ
٢٠٤	محرز بن عون الهلالي
٣٠٩	مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْقَرْشِيُّ
٣٤٨	مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَزَاعِي
١٤٥	مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيِّ
٥٢٩	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرَ نَجِيحِ السَّنْدِيِّ
٢٦٨	مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْعَوَّامِ الرَّيَّاحِيِّ
٣٥٣	مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسِ الشَّامِيِّ
٩١	محمد بن إسحاق
١٦٠	محمد بن إسماعيل بن أبي فديك
١٤٤	مُحَمَّدُ بْنُ بَكِيرِ الْحَضْرَمِيِّ
٥٠٩	محمد بن جابر اليمامي
٥٧٥	محمد بن الحسن النقاش
٤٢٠	محمد بن الحسن بن الزبير
٤٥٢	مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ
٢٩٨	محمد بن الزبيرقان الأهوازي
١٠٦	محمد بن الصَّبَّاح
٥٠٤	مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا الْمُحَارِبِيِّ
١٨٥	محمد بن المصطفى بن بهلول الحمصي
٦٥٩	محمد بن ثابت العبدي
٣٥٣	مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدِ الْخَزَاعِي
٥١٤	مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ غَالِبِ
٦٠٦	مُحَمَّدُ بْنُ سِكِّينِ الشَّقْرِيِّ
١٩٠	مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيِّ
٥٤٥	محمد بن سليمان الباغندي
١٤٦	مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسِ الدَّلَّالِ
٥٤٧	محمد بن شعيب بن شابور
٧٤	محمد بن عبد الرحمن الطفاوي

٣٩٦	محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجمحي
٥٥١	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ
٦١٥	محمد بن عجلان
٣٧٤	محمد بن عمار بن حفص القرظي
٢٣٠	محمد بن عمر بن هياج الهمداني
٤٧٥	مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ
٣٢٤	مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ حَيَّانِ الْمَدَائِنِيِّ
٧٨	محمد بن فضيل بن غزوان
٨٥	محمد بن مسلم بن تدرس
٤٥٠	محمد بن معمر القيسي
٢٣١	مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَشِيِّ
٥٣٠	مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمِ بْنِ سَعِيدِ الْقُرَشِيِّ الْبَعْلَبَكِيِّ
٣٧٣	مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْيَمَامِيِّ
١٢٢	مخلد بن الضحاك
٢٥٦	مخلد بن يزيد الحراني
٣٠٨	مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ
٩٥	مسلم بن أبي بكر بن الحارث النخعي
٢٣٧	مسلم بن نذير
٣٥١	المُسَيَّبُ بْنُ وَاصِحٍ
٤٠٢	مطر بن طهمان الوراق
٦٦	مُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبِ الْأَزْدِيِّ
٦٣٦	المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب
١٣٧	مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحِ الْحَضْرَمِيِّ الْحَمَصِيِّ
٣٧٦	معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي
٦٢٨	مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامِ الْقَصَارِ
١٢٨	مَعْرَاءُ الْعَبْدِيِّ
٢٣٥	المِقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ عِيسَى بْنِ تَلَيْدِ الرَّعِينِيِّ
٢٠٥	مِقْسَمُ بْنُ بَجْرَةَ
٣١٨	مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو الْيَمَامِيِّ

٥٩٧	موسى بن أبي عثمان الكوفي
٤٤٤	موسى بن إسماعيل
٣٤٢	مُوسَى بْنُ عَلِيِّ اللَّخْمِيِّ
٥١٧	مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ الْعَامِرِي
٦٣٩	مَيْمُونُ بْنُ أَبِي شَبِيبٍ
٥٦٠	نَافِعُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ
٣٧٩	النعمان بن ثابت أبو حنيفة
٩٥	نوح بن ربيعة الأنصاري
٤٣٤	هَارُونَ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِي
٦٢	هَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَمَصِيِّ
٢٨٦	هشام بن عمار الدمشقي
٤٣٠	هَلَالُ بْنُ قِيَاضِ الْيَشْكِرِيِّ، ولقبه: شاذ
٥٧٩	هَلَالُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَقَّارِ
٢١٦	يحيى بن أبي حية الكلبى
١٦١	يَحْيَى بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْأَخْنَسِيِّ
١٠٨	يحيى بن أبي طالب
٥١٤	يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ
٢٤٤	يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْخَافَقِي
٥٣٨	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ
٤١١	يحيى بن سليم الطائفي
٢٠٤	يحيى بن عقبة بن أبي العيزار
٣٧٩	يَحْيَى بْنُ عَنبَسَةَ
٢٣٨	يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورِ الرَّازِي
٣٣٣	يَحْيَى بْنُ الْمُفَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبِ الْكِنْدِيِّ
٢٩٨	يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ الْأَهْوَازِيِّ
٣٧٣	يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ
٤١٩	يَزِيدُ بْنُ صَالِحِ الرَّحْبِيِّ
٢٥٨	يزيد بن عبد الرحمن الدالاني
٣٦٠	يعقوب بن إبراهيم القاضي

٥١٤	يعقوب بن عبد الرحمن الجصاص
٢٣٣	يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ
٢٣٩	يُوسُفُ بْنُ السَّقَرِ بْنِ الْقَيْضِ
٤٠٤	يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ
٤٢٥	يونس بن بكير
١٣٩	يُونُسُ بْنُ سَيْفٍ

فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	البلد أو المكان
٦٥٢ ، ٦٥١	الأبطح
١٣٩	الأندلس
٥٠١ ، ٤٨١ ، ٤٢٣ ، ٣٨٢ ، ٢٣٦ ، ١١٥ ، ١٠٤	البصرة
٤٩٤ ، ٢٦٧ ، ٩٠ ، ٣	بغداد
٤٩٠ ، ٤٨٩	البقيع
١٦٠	بيت المقدس
٢٢٧	تبوك
٧ ، ٦	الجزلان
٣٨٢	الحجاز
٥٤٤ ، ٥٤٣	الحطيم
٧ ، ٦	حوران
٤٤٢ ، ٣٨٢ ، ٩٠	خراسان
٢٠ ، ١١	الخليل
١١	دار الحديث الأشرفية
٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٠	دمشق
١٦٢ ، ١٦١	ذو الحليفة
٩٠	الري
ز	الرياض
٥ ، ١٢١ ، ٣٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٥٣٢	الشام
٦١١ ، ٦١٠ ، ١٦٥	الصفاء والمرورة
١١٢	الصَّفَّاح
١٠٧	الطائف
٩٨	عدن

العراق	٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٣٩٧ ، ١٢١
عرفة	٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ١١٢
عُرْنَة	٥٣٦١١٣ ، ، ١١٢
العقبة	٥٣٦
العقيق	٥٣٣
غزة	ب
قباء	٣٧٤
القدس	٢٠ ، ١١
الكدى	٢٠١ ، ٢٠٠
الكعبة	٥٤٤ ، ٥٤٣
الكوفة	٣٧٢ ، ٣٤٧ ، ٢٨٢ ، ٢٠٣ ، ١١٩ ، ١٠٤ ، ٧١ ، ٧٢ ٦١٨ ، ٥٦٧ ، ٤٨١ ، ٣٨٢
مُحَسَّر	٥٣٦ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١
المدائن	٢٨٩
المدرسة الرواحية	٩
المدينة	٦١٦ ، ٤٤٢ ، ٣٧٤ ، ٣٤٧ ، ١٦١
المزدلفة	٥٣٦ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١
المسجد الأقصى	١٥٩
المسجد الحرام	١٥٩
مسجد المدينة	٢٣٦
مصر	٣٨٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٥ ، ١٥٦ ، ١٢١
مكة المكرمة	ز ، ٨٧ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٦٠ ، ٢٦٥ ، ٤٣٨ ، ٥٣٤ ٦٣٢ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨ ، ٥٤٣
الملتزم	٥٤٤
منى	٥٤٦ ، ٥٣٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ١١٢

نجران	٦٣٣
نوی	٢٠،١١،٩،٦
نیسابور	١٤٦،١٤٥
واسط	٧١

فهرس المصادر والمراجع⁽¹⁾:

١. الآثار، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد القاضي الأنصاري (المتوفى: ١٩٨٢هـ، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية- بيروت).
٢. الأحاد والمثاني، لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الولاية- الرياض، ط: ١، (١٤١١-١٩٩١م).
٣. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمداني الجورقاني (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصمعي للنشر- الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية- الهند، ط: ٤: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٤. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر- الرياض، ط: ١: (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٥. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة- ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، ط: ١: (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
٦. أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط: ٣، (١٤٠٢- ١٩٨٢م).
٧. أحاديث إسماعيل بن جعفر، لأبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي مولاها المدني (المتوفى: ١٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السفياني، مكتبة الرشد- الرياض، ط: ١: (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٨. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، لأبي عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ط: ٣: (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
٩. أحكام الجنائز، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، ط: ٤: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

⁽¹⁾تم إهمال لام التعريف في ترتيب المصادر والمراجع.

١٠. أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: (١٤٠٥).
١١. أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني ت: ٢٥٩هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكاديمي - فيصل آباد - باكستان.
١٢. إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، دار المعرفة - بيروت.
١٣. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: ٢٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، ط: ٢: (١٤١٤هـ).
١٤. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرق (المتوفى: ٢٥٠هـ)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر - بيروت.
١٥. اختصار علوم الحديث، ومعه الباعث الحثيث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢.
١٦. أخلاق النبي وآدابه، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر، ط: ١، (١٩٩٨).
١٧. الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ٣: (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
١٨. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ت ٤٤٦هـ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، (١٤٠٩، ١٩٨٩م).
١٩. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني المتوفى: ١٤٢٠هـ، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٢٠. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني ت ٣٦٥هـ، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، ١٤١٤.

٢١. أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح- الدمام، ط: ٢: (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٢٢. الاستنكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٢٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الحيل- بيروت، ط: ١: (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٢٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط: ١: (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
٢٥. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٥.
٢٦. أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر - الرياض، ط: ١: (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
٢٧. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
٢٨. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط: ١٥: (٢٠٠٢م).
٢٩. الإعلام بسنته عليه السلام، لأبي عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ط: ١: (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
٣٠. الاقتراح في بيان الاصطلاح، لأبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت.

٣١. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر - بيروت.
٣٢. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي عبد الله علاء الدين مغلطي بن قليج بن عبد الله ت ٧٦٢، تحقيق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: ١، (١٤٢٢ - ٢٠٠١م).
٣٣. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
٣٤. الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف الشافعي المطلب القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط: (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٣٥. أمالي ابن سمعون الواعظ، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي المشهور ب: ابن سمعون الواعظ (المتوفى: ٣٨٧هـ)، دراسة تحقيق: الدكتور: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
٣٦. أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع -، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (المتوفى: ٣٣٠هـ)، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم، (عمّان، الدمام)، ط: ١، (١٤١٢هـ).
٣٧. الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين، وعمدة الفقهاء والمحدثين، لعبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، سلسلة أعلام المسلمين، الكتاب العاشر، ط: ٤، (١٤١٥هـ، ١٩٩٤م).
٣٨. الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، لأحمد عبد العزيز الحداد، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
٣٩. الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام ت: ٢٢٤، حققه: خليل محمد هراس، دار الفكر - بيروت.
٤٠. الأموال، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه ت ٢٥١هـ، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - السعودية، ط: ١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٤١. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت ٥٦٢، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط" ١: (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م).

٤٢. الأنوار في شمائل النبي المختار، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي- دمشق، ط: ١: (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
٤٣. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة- الرياض، ط: ١: (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).
٤٤. الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية- عمان، ط: ٢: (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
٤٥. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط: ١: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٤٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة- بيروت.
٤٧. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المتوفى: ٨٠٤هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض، ط: ١، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
٤٨. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، وقد انتقاها: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية- المدينة المنورة، ط: ١: (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
٤٩. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق: سمير بن أمين الزهري، دار الفلق- الرياض، ط: ٧: (١٤٢٤هـ).
٥٠. بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، ابن القطان الفاسي ت ٦٢٨، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة- الرياض، ط: ١، (١٤١٨-١٩٩٧م).

٥١. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ٢: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٥٢. تاريخ ابن معين ت ٢٣٣ (رواية ابن محرز)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط: ١، (١٤٠٥، ١٩٨٥م).
٥٣. تاريخ ابن معين ت ٢٣٣ (رواية الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، ط: ١٤٠٠.
٥٤. تاريخ ابن معين ت ٢٣٣ (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط: ١، (١٣٩٩ - ١٩٧٩م).
٥٥. تاريخ ابن يونس المصري، لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفى، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ (١٤٢١هـ).
٥٦. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لأبي زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري (المتوفى: ٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية - دمشق.
٥٧. تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن شاهين ت ٣٨٥، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، ط: ١، (١٤٠٤ - ١٩٨٤م).
٥٨. تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٥٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى: ٧٤٨، تحقيق: الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣.
٦٠. التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم الجعفي البخاري ت ٢٥٦، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، ط: ١: (١٩٧٧ - ١٣٩٧).
٦١. تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، دار التراث - بيروت، ط: ٢: (١٣٨٧هـ).
٦٢. التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد ت ٢٧٩، السفر الثاني، والثالث، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط: ١، (١٤٢٤ - ٢٠٠٤).

٦٣. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ت ٢٥٦، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن.
٦٤. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤١٧هـ).
٦٥. تاريخ الخلفاء، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ط: ١: (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).
٦٦. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ت ٥٧١، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- بيروت، ط: ١، (١٤١٥-١٩٩٥م).
٦٧. التبيين لأسماء المدلسين، لأبي الوفا برهان الدين الحلبي، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٦٨. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان- بيروت، ط: ١: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
٦٩. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت.
٧٠. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد- الرياض.
٧١. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لعلاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطار ت ٧٢٤هـ، وهو مطبوع ضمن كتاب الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني للنووي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، ط: ١ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
٧٢. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ابن الملقن) ت ٨٠٤هـ، تحقيق: عبد الله اللحياني، دار حراء- مكة المكرمة، ط: ١: (١٤٠٦هـ).
٧٣. التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤١٥هـ).

٧٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
٧٥. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
٧٦. التذكرة في الأحاديث المشتهرة، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٧٧. التَّراجُمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ لِمُغَلِّطَايَ، مِنْ: تَرْجَمَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، إِلَى: تَرْجَمَةِ الْحَكَمِ بْنِ سَنَانَ، لأبي عبد الله علاء الدين مغلطي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق ودراسة: طُلابٌ وَطَالِبَاتٌ مَرْحَلَةُ الْمَاجِسْتِينِ (عام ١٤٢٤ - ١٤٢٥)، شُعْبَةُ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ - جامعة الملك سعود، إشراف: د. علي بن عبد الله الصياح، دار المحدث للنشر والتوزيع- السعودية، ط: ١: (١٤٢٦هـ).
٧٨. الترغيب والترهيب، لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث- القاهرة، ط: ١: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٧٩. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري ت ٦٥٦هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٧.
٨٠. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت ٣٠٣ ضمن مجموعة من الرسائل، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد . مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٢٣د.
٨١. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان ابن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ت ٤٧٤هـ، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، ط: ١، (١٤٠٦ - ١٩٨٦م).
٨٢. تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفيرواني، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: ١: (١٤٠٦هـ).
٨٣. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار با وزير للنشر والتوزيع- جدة، ط: ١: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٨٤. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، ط: ١: (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
٨٥. تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ط: ٣: (١٤١٩هـ).
٨٦. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ت ٨٥٢، قدم له دراسة وافية وقابله مقابلة دقيقة: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ط: ٣، (١٤١١ - ١٩٩١م).
٨٧. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، (١٤٠٥ - ١٩٨٥).
٨٨. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشرها: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: ١: (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م).
٨٩. التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي ت ٦٥٨هـ، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان، ط: (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
٩٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، ط: ١، (١٤١٩).
٩١. تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سكينه الشهابي، طلاس للدراسات والنشر - دمشق، ط: ١: (١٩٨٥م).
٩٢. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار الراجية، الطبعة الخامسة.
٩٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد

العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ط: (١٣٨٧هـ).

٩٤. التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، عالم الكتب.

٩٥. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: (١٣٩٩هـ).

٩٦. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف - الرياض، ط: ١: (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

٩٧. التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط: ٢: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٩٨. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

٩٩. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٠. تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: ١: (١٣٢٦هـ).

١٠١. تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي ت ٧٤٢، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، (١٤٠٠ - ١٩٨٠).

١٠٢. توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط: ١: (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

١٠٣. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١: (١٩٩٣م).

١٠٤. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٢: (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).
١٠٥. تيسير مصطلح الحديث، لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: ١٠، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
١٠٦. الثاني من معجم شيوخ الدمياطي، لأبي محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي الشافعي ت ٧٠٥هـ، مخطوط منشور في برنامج جوامع الكلم التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط: ١: (٢٠٠٤م).
١٠٧. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي، أبو حاتم البُستي ت ٣٥٤، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: ١، (١٣٩٣ - ١٩٧٣م).
١٠٨. الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس، ط: ١: (١٤٢٢هـ).
١٠٩. الجامع، لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي ت ١٩٧هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. علي عبد الباسط مزيد، دار الوفاء، ط: ١: (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).
١١٠. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد بن خليل بن كيكليدي أبو سعيد العلاتي ت ٧٦١هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، النهضة العربية، ط: ٢، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
١١١. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ت ٣٢٧، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، ط: ١، (١٣٧١، ١٩٥٢م)، وأعدت طبعه على نفس الطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
١١٢. جزء أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم، لأبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلمي الجَزَري الحرَّاني (المتوفى: ٣١٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، شركة الرياض - السعودية، ط: ١: (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
١١٣. الجواهر النقي على سنن البيهقي، لأبي الحسن علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، الشهير بابن التركماني (المتوفى: ٧٥٠هـ)، دار الفكر.
١١٤. الحادي والعشرون من المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السُّلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سَلَفَه الأصبهاني ت ٥٧٦هـ، مخطوط منشور في برنامج جوامع الكلم التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط: ١: (٢٠٠٤م).

١١٥. حاشية ابن القيم المسماة تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، مطبوعة مع عون المعبود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ٢: (١٤١٥هـ).
١١٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
١١٧. حجة الوداع، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر- الرياض، ط: ١: (١٩٩٨م).
١١٨. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - مصر، ط: ١: (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
١١٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة- مصر، ط: (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
١٢٠. حياة الحيوان الكبرى، لأبي البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ٢: (١٤٢٤هـ).
١٢١. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: ١: (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
١٢٢. المدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (المتوفى: ٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط: ١: (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
١٢٣. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة- بيروت.
١٢٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند، ط: ٢: (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

١٢٥. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور: محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود بالرياض.
١٢٦. الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٣.
١٢٧. ديوان الضعفاء والمتروكين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، ط: ٢: (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
١٢٨. ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني ت ٥٠٧هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض، ط: ١، (١٤١٦ - ١٩٩٦م).
١٢٩. ذكر من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار - الزرقاء، ط: ١: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
١٣٠. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لأبي الطيب تقي الدين، محمد بن أحمد بن علي المكي الحسني الفاسي ت ٨٣٢هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: (١٤١٠هـ - ١٩٩٩م).
١٣١. ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
١٣٢. رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، ابن منجويه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، ط: ١: (١٤٠٧هـ).
١٣٣. الرد على الإخنائي، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: أحمد بن مونس العنزي، دار الخراز - جدة، ط: ١: (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
١٣٤. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي - مصر، ط: ١: (١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م).

١٣٥. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط: ١، (١٤١٢ - ١٩٩٢).
١٣٦. الزهد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
١٣٧. السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الصمعي- الرياض، ط: ٢، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).
١٣٨. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف- الرياض، ط: ١، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
١٣٩. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي ت ١٣٨٤هـ، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط: ٣، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
١٤٠. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٣هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
١٤١. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، أبي داود السجستاني ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت.
١٤٢. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ت ٢٧٩هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط: ٢، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
١٤٣. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥هـ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: ١، (١٤٢٤ - ٢٠٠٤م).
١٤٤. سنن الدارمي، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني ت ٢٨٠هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني- الرياض، ط: ١، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).

١٤٥. سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية- الهند، ط: ١: (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).
١٤٦. السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية- كراتشي، ط: ١: (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
١٤٧. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: ٣: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
١٤٨. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت ٣٠٣، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: ١، (١٤٢١ - ٢٠٠١م).
١٤٩. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
١٥٠. سؤالات ابن بكير للدارقطني ت ٣٨٥، دراسة وتحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار عمار - الأردن، ط: ١، (١٤٠٨، ١٩٨٨).
١٥١. سؤالات ابن الجنيد لابن معين ت ٢٣٣، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة، ط: ١، (١٤٠٨، ١٩٨٨م).
١٥٢. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ت ٢٧٥، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط: ١: (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
١٥٣. سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل ت ٢٤١، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، (١٤٢٥ - ٢٠٠٤م).
١٥٤. سؤالات البرقاني للدارقطني ت ٣٨٥ (رواية الكرجي عنه)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، ط: ١، ١٤٠٤.
١٥٥. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف- الرياض، ط: ١، (١٤٠٤ - ١٩٨٤م).
١٥٦. سؤالات السجزي للحاكم ت ٤٠٥، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ١، (١٤٠٨، ١٩٩٨).

- ١٥٧.سؤالات السلمي للدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد ابن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد - السعودية، ط: ١، ١٤٢٧.
- ١٥٨.سؤالات حمزة للدارقطني، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط: ١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ١٥٩.سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ت ٢٣٤، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط: ١، ١٤٠٤.
- ١٦٠.سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٤.
- ١٦١.سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).
- ١٦٢.السيرة النبوية، لأبي محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط: ٢ (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م).
- ١٦٣.الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط: ١، (١٤١٨ - ١٩٩٨).
- ١٦٤.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح ت ١٠٨٩، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط: ١، (١٤٠٦ - ١٩٨٦م).
- ١٦٥.شرح التبصرة والتذكرة وهي ألفية العراقي، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ت ٨٠٦، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، (١٤٢٣ - ٢٠٠٢م).
- ١٦٦.الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، ط: ١ (١٤٢٢هـ - ١٤٢٨هـ).

١٦٧. شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١: (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
١٦٨. شرح السنة، لأبي محمد محيي السنة الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغدادي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط: ٢: (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
١٦٩. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء، ط: ١: (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
١٧٠. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ت ٣٢١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، (١٤١٥ - ١٩٩٤م).
١٧١. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي المتوفى: ٣٢١هـ، حققه وقدم له: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط: ١، (١٤١٤ - ١٩٩٤).
١٧٢. شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد - الرياض، طبعة: ١، (١٤٢٣ - ٢٠٠٣م).
١٧٣. الشكر، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق: بدر البدر، المكتب الإسلامي - الكويت، ط: ٣: (١٤٠٠ - ١٩٨٠).
١٧٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ٤: (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
١٧٥. صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ت ٣٥٤، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، (١٤٠٨ - ١٩٨٨م).
١٧٦. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.
١٧٧. صحيح أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر - الكويت، ط: ١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١٧٨. صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ت ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، ط: ١، ١٤٢٢.
١٧٩. صحيح الجامع الصغير وزياداته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي.
١٨٠. صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٨١. الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط: ١: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
١٨٢. الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ت ٢٥٦هـ، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط: ١: (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
١٨٣. الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ت ٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي قلججي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
١٨٤. الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط: ١ (١٤٠٤، ١٩٨٤).
١٨٥. الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط: ١: (١٣٩٦هـ).
١٨٦. الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: (١٤٠٦هـ).
١٨٧. ضعيف الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي.
١٨٨. ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس - الكويت، ط: ١: (١٤٢٣هـ).
١٨٩. ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ١: (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

١٩٠. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦هـ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢: (١٤١٣هـ).
١٩١. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ت ٨٥١، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط: ١، (١٤٠٧).
١٩٢. طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المتوفى: ٧٧٤هـ، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ط: (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م).
١٩٣. الطبقات الكبير، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ت ٢٣٠، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، (١٤٢١، ٢٠٠١).
١٩٤. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢: (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
١٩٥. طبقات المدلسين المسمى تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القيوتي، مكتبة المنار - الأردن، ط: ١: ١٤٠٤.
١٩٦. طرح التنريب في شرح التقريب، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، وأكملة ابنه: أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي.
١٩٧. الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة - جدة، مكتبة التابعين - الزيتون، ط: ١: (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).
١٩٨. عجاله المبني وفضالة المنتهي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، حققه وعلق عليه وفهرس له: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ط: ٢: (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م).
١٩٩. علل ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ت ٣٢٧، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي، مكتبة الملك فهد - السعودية، ط: ١، (١٤٢٧، ٢٠٠٦ م).
٢٠٠. علل أحمد (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: صبحي البديري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، ط: ١: (١٤٠٩هـ).

٢٠١. علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ت ٢٧٩، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: ١: (١٤٠٩، ١٩٨٩).
٢٠٢. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية- فيصل آباد، باكستان، ط: ٢: (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
٢٠٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمّر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة- الرياض، ط: ١: (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).
٢٠٤. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني- بيروت، الرياض، ط: ٢: (١٤٢٢-٢٠٠١).
٢٠٥. علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة-، د. صبحي الصالح ت ١٤٠٧هـ، دار العلم للملايين- بيروت، ط: ١٥: (١٩٨٤م).
٢٠٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفي، بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢٠٧. عمل اليوم والليلة، لأحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدَيْنَوْرِيُّ، المعروف بابن السُّنِّي (المتوفى: ٣٦٤هـ)، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، (جدة، بيروت).
٢٠٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت بعد ١٣١٠، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، ط: ٢: (١٣٨٨، ١٩٦٨م).
٢٠٩. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٢١٠. غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية.
٢١١. غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، ت ٢٨٥هـ، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط: ١: (١٤٠٥هـ).

٢١٢. غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، ط: (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
٢١٣. غريب الحديث، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلجعي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٢١٤. غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ط: ١: (١٣٩٧هـ).
٢١٥. الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة- لبنان، ط: ٢.
٢١٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ت ٨٥٢، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة- بيروت، ط: ١٣٧٩.
٢١٧. فتح الباري في شرح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي البغدادي ثم دمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، بتحقيق جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية، ط: ١: (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
٢١٨. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم- ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط: ١: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٢١٩. فتح العزيز بشرح الوجيز، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، دار الفكر.
٢٢٠. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة- مصر، ط: ١: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
٢٢١. فضائل الأوقات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردي الخراساني البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة- مكة المكرمة، ط: ١: (١٤١٠هـ).

٢٢٢. فضيلة الشكر لله على نعمته، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، د. عبد الكريم الياقي، دار الفكر - دمشق، ط: ١: (١٤٠٢هـ).
٢٢٣. الفقيه والمتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، ط: ٢: (١٤٢١هـ).
٢٢٤. فوائد أبي يعلى الخليلي، لأبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري - جدة، ط: ١: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
٢٢٥. الفوائد الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه البغدادي الشافعي البزاز (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي - الرياض، ط: ١: (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
٢٢٦. فوائد الفاكهي، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي المكي (المتوفى: ٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد، شركة الرياض - الرياض، ط: ١: (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
٢٢٧. الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١: (١٤١٢هـ).
٢٢٨. فوات الوفيات، لمحمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر بن هارون بن شاکر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: ١: (١٩٧٣م، ١٩٧٤م).
٢٢٩. فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١: (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
٢٣٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط: ١: (١٣٥٦هـ).
٢٣١. القضاء والقدر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردي الخراساني البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان - الرياض، ط: ١: (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٢٣٢. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي المتوفى: ١٣٣٢هـ، دار الكتب العلمية-بيروت.
٢٣٣. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي ت٧٤٨، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن-جدة، ط: ١، (١٤١٣ - ١٩٩٢م).
٢٣٤. الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط: ١: (١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م).
٢٣٥. الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ت٣٦٥، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، دار الكتب العلمية-بيروت، ط: ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٢٣٦. كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط: ١: (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٢٣٧. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي ت٨٤١، حققه وعلق عليه: صبحى السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: ١، (١٤٠٧-١٩٨٧م).
٢٣٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ط: ١٩٤١م.
٢٣٩. الكفاية في قوانين علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية-المدينة المنورة.
٢٤٠. الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم-بيروت، ط: ١: (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٢٤١. الكنى والأسماء، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت٢٦١، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩.

٢٤٢. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات زين الدين بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون - بيروت، ط: ١: (١٩٨١م).
٢٤٣. اللباب في تهذيب الأنساب، لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير ت ٦٣٠هـ، دار صادر - بيروت.
٢٤٤. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ت ٧١١، دار صادر - بيروت، ط: ٣، ١٤١٤.
٢٤٥. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، دائرة المعارف النظامية - الهند، ط: ٣، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٢٤٦. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، لأبي العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، ط: ٢: (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
٢٤٧. المجالس العشرة الأمالي، لأبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخال (المتوفى: ٤٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث - طنطا، ط: ١: (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
٢٤٨. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد ابى حاتم التميمي البستي ت ٣٥٤، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط: ١: (١٣٩٦هـ).
٢٤٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، ط: (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).
٢٥٠. مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٢٥١. المجموع شرح المذهب مع تكملة السبكي والمطيعي، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى: ٦٧٦هـ، دار الفكر.
٢٥٢. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، ط: ٣: (١٤٠٤هـ).

٢٥٣. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي
ت: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١: (١٤٢١هـ-
٢٠٠٠م).

٢٥٤. المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي
الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر- بيروت.

٢٥٥. مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي
الرازي ت٦٦٦، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت -
صيدا، ط: ٥، (١٤٢٠- ١٩٩٩م).

٢٥٦. المختلطين، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي
ت ٧٦١هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي-
القاهرة، ط: ١: (١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

٢٥٧. المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري
ت ٤٠٥هـ، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: ١، ١٤٠٤.

٢٥٨. المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن
حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار
الدعوة - الاسكندرية

٢٥٩. المدلسين، لأبي زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم
المصري ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ
حسين حماد، دار الوفاء، ط: ١: (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

٢٦٠. المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، دار
الكتب العلمية، ط: ١: (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

٢٦١. المراسيل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر
التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم ت ٣٢٧هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني،
مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٣٩٧.

٢٦٢. المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو
الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت،
ط: ١: (١٤٠٨هـ).

٢٦٣. مرويات هشام بن عمار في الكتب الستة، للباحث: نعيم أسعد الصفدي، رسالة
ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، عام ١٩٩٧م.

٢٦٤. مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة- بيروت، ط: ١: (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٢٦٥. المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري ت ٤٠٥، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١، (١٤١١-١٩٩٠م).

٢٦٦. مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر- بيروت، ط: ١: (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

٢٦٧. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التيمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق، ط: ١: (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٢٦٨. مسند أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت ٢٤١، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: ١، (١٤٢١هـ، ٢٠٠١م).

٢٦٩. مسند إسحاق بن راهويه، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان- المدينة المنورة، ط: ١: (١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

٢٧٠. مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر- الرياض، ط: ١: (١٤١٥هـ).

٢٧١. مسند الإمام الشافعي بترتيب سنجر، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر- الكويت، ط: ١: (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

٢٧٢. مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العنكي المعروف بالبزار ت ٢٩٢، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط: ١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٢٧٣. مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا- دمشق، ط: ١: (١٩٩٦م).

٢٧٤. مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة- القاهرة، ط: ١: (١٤١٦هـ).
٢٧٥. مسند الشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البُنْكَثِي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط: ١: (١٤١٠هـ).
٢٧٦. مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: ١: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
٢٧٧. مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي ت ٤٥٤، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢، (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).
٢٧٨. مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود ت ٢٠٤، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، ط: ١، (١٤٢٠ - ١٩٩٩م).
٢٧٩. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البُستي المتوفى: ٣٥٤هـ، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر- المنصورة، ط: ١: (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
٢٨٠. مشكاة المصابيح، لأبي عبد الله ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي (المتوفى: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي- بيروت، ط: ٣: (١٩٨٥م).
٢٨١. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية- بيروت، ط: ٢: (١٤٠٣هـ).
٢٨٢. مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، ط: ١: (١٤٠٩هـ).
٢٨٣. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، ط: ٢، (١٤٠٣، ١٩٨٣م).

٢٨٤. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، ط: ١: (١٤١٩هـ).

٢٨٥. معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب، ط: ١: (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م).

٢٨٦. معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي - السعودية، ط: ١: (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٢٨٧. معجم ابن المقرئ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر - الرياض، ط: ١: (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٢٨٨. معجم أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثني بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصل (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، ط: ١: (١٤٠٧هـ).

٢٨٩. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠، تحقيق: طارق عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ط: ١٤١٥. ٢٩٠. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ت ٦٢٦، دار صادر - بيروت، ط: (١٣٩٧، ١٩٧٧م).

٢٩١. معجم الصحابة، لأبي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط: ١: (١٤١٨هـ).

٢٩٢. المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الشامي الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، ط: ١: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٢٩٣. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: ٢.

٢٩٤. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١: (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٢٩٥. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، ط: ١، (١٣٩٩ - ١٩٧٩م).
٢٩٦. معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي ت ٢٦١هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: ١، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م).
٢٩٧. معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان، دار قتيبة - دمشق، دار الوعي - حلب، دار الوفاء - المنصورة، ط: ١، (١٤١٢ هـ - ١٩٩١م).
٢٩٨. معرفة الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنذَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط: ١، (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م).
٢٩٩. معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط: ١، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م).
٣٠٠. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ت ٤٠٥، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢، (١٣٩٧ - ١٩٧٧م).
٣٠١. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ت ٣٤٧، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١م).
٣٠٢. المغني عن الحفظ والكتاب، لأبي حفص ضياء الدين عمر بن بدر بن سعيد الوراني الموصل الحنفي، (المتوفى: ٦٢٢هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ١، (١٤٠٧هـ).
٣٠٣. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم - بيروت، ط: ١، (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م).
٣٠٤. المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبية ت ٧٤٨، تحقيق: دنور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر، ط: (١٤٠٧، ١٩٨٧م).
٣٠٥. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠٦. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ١: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٣٠٧. المقتنى في سرد الكنى، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيمار الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط: ١: (١٤٠٨هـ).
٣٠٨. مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط: (١٤٠٦ - ١٩٨٦م).
٣٠٩. الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ت ٥٤٨، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت، ط: ١٤٠٤.
٣١٠. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ت ٢٣٣ (رواية ابن طهمان)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، ط: ١٤٠٠.
٣١١. المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسبي ويقال له: الكسبي (المتوفى: ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعدي، مكتبة السنة - القاهرة، ط: ١: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٣١٢. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١: (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٣١٣. المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، ط: ١، (١٤٠٨ - ١٩٨٨).
٣١٤. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: ١: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٣١٥. المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق: أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم، ط: ١: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٣١٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٢: (١٣٩٢م).

٣١٧. منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر بدمشق، ط: ٣، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٣١٨. منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل، الدكتور: عزيزة علي طه، بدون دار نشر أو رقم طبعة.
٣١٩. المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط: ١: (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م).
٣٢٠. المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ١: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٣٢١. موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت، ط: ١: (١٤٠٧هـ).
٣٢٢. الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ت ٥٩٧، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية - المدينة، ط: ١، (١٣٨٦ - ١٩٦٦م).
٣٢٣. الموطأ، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
٣٢٤. الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: ٢: (١٤١٢هـ).
٣٢٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق على الجاوي، دار المعرفة - بيروت، ط: (١٣٨٢)، (١٩٦٣م).
٣٢٦. ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بابن شاهين المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، ط: ١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٣٢٧. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ملحقًا بكتاب سبل السلام، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد، دار الحديث - القاهرة، ط: ٥ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
٣٢٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط: ١، ١٤٢٢.
٣٢٩. نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي المتوفى: ٧٦٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ط: ١، (١٤١٨، ١٩٩٧).
٣٣٠. النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ت ٨٨٥ هـ، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ط: ١: (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م).
٣٣١. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط: ١: (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
٣٣٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٣٣. نوارد الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر، الحكيم الترمذي (المتوفى: نحو ٣٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت.
٣٣٤. نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث - مصر، ط: ١: (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
٣٣٥. هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار مصر للطباعة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، بدون ذكر سنة النشر.
٣٣٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبتها البهية - اسطنبول ١٩٥١م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٣٧. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي ت ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط: ١، (١٤٢٠، ٢٠٠٠).

٣٣٨. الورع، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق: أبو عبد الله محمد بن حمد الحمود، دار السلفية- الكويت، ط: ١: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٣٣٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	المقدمة
١	الباب الأول: ترجمة الإمام النووي ومنهجه في كتابه: وفيه فصلان:
٢	الفصل الأول: ترجمة الإمام النووي: وفيه ستة مباحث:
٣	تمهيد: عصر الإمام النووي
٦	المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.
٩	المبحث الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ومذهبه.
١٢	المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.
١٥	المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.
١٧	المبحث الخامس: مصنفاته.
٢٠	المبحث السادس: وفاته.
٢١	الفصل الثاني: التعريف بكتاب المجموع ومنهجه فيه: وفيه أربعة مباحث:
٢٢	المبحث الأول: تعريف عام بالكتاب، وذكر تنماته.
٢٤	المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.
٢٥	المبحث الثالث: أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه.
٢٦	المبحث الرابع: منهج الإمام النووي في كتابه.
٤١	الباب الثاني: الدراسة التطبيقية للتضعيف عند الإمام النووي: وفيه ثلاثة فصول:
٤٢	تمهيد: مقدمة في الحديث الضعيف: وفيه ثلاثة مطالب:
٤٣	المطلب الأول: تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحًا.
٤٦	المطلب الثاني: أسباب الضعف.
٥٢	المطلب الثالث: حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به.
٥٤	الفصل الأول: ما ضعفه النووي من غير بيان سبب التضعيف: وفيه أربعة مباحث:
٥٥	المبحث الأول: التضعيف المحتمل للروايات: وفيه خمسة مطالب:

٥٦	المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "غريب".
٨١	المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "فيه ضعف".
١٢٣	المطلب الثالث: ما قال فيه النووي: "فيه من يُضَعَّف".
١٣٤	المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "في صحته نظر".
١٤٣	المطلب الخامس: ما قال فيه النووي: "ليس بالقوي"، أو "ليس بقوي".
١٦٧	المبحث الثاني: التضعيف اليسير للروايات: وفيه مطلبان:
١٦٨	المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "إسناده ضعيف".
٢٣١	المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "حديث ضعيف".
٢٧٥	المبحث الثالث: التضعيف الشديد للروايات: وفيه خمسة مطالب:
٢٧٦	المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "ضعيف جداً".
٢٩٥	المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "منكر".
٣٠٠	المطلب الثالث: ما ذكر النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه.
٣٣٨	المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "بين الضعف"، أو "مشهور الضعف".
٣٥٠	المطلب الخامس: ما قال فيه النووي: "واه".
٣٦٦	المبحث الرابع: بطلان الروايات وردّها: وفيه أربعة مطالب:
٣٦٧	المطلب الأول: ما قال فيه النووي: "باطل".
٣٨٦	المطلب الثاني: ما قال فيه النووي: "لا يحتج به" أو "لا يصح عن النبي ﷺ" أو ليس بصحيح عن النبي ﷺ.
٤١٤	المطلب الثالث: ما قال فيه النووي: "لا أعلم له أصلاً" أو "لا أصل له".
٤٢٨	المطلب الرابع: ما قال فيه النووي: "لم يثبت".
٤٥٤	الفصل الثاني: ما بين الإمام النووي سبب تضعيفه: وفيه ثلاثة مباحث:
٤٥٥	المبحث الأول: ما كان ضعفه بسبب سقط في الإسناد: وفيه ثلاثة مطالب:
٤٥٦	المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب الإرسال.
٤٧٠	المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب الانقطاع.
٤٨٣	المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب التدليس.
٤٩٩	المبحث الثاني: ما كان ضعفه بسبب الطعن في الراوي: وفيه سبعة مطالب:
٥٠٠	المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب راوٍ واحد.
٥٦٥	المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب أكثر من راوٍ.
٥٨٢	المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب الإدراج

٥٨٩	المطلب الرابع: ما كان ضعفه بسبب الاضطراب
٥٩٤	المطلب الخامس: ما كان ضعفه بسبب الجهالة
٦٠٨	المطلب السادس: ما كان ضعفه بسبب الاختلاط
٦١٣	المطلب السابع: ما ضعف النووي الزيادة في بعض ألفاظه.
٦٢٢	المبحث الثالث: ما ذكر النووي في تضعيفه أكثر من سبب: وفيه أربعة مطالب:
٦٢٣	المطلب الأول: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع الانقطاع أو الإرسال.
٦٤١	المطلب الثاني: ما كان ضعفه بسبب ضعف راوٍ مع المخالفة.
٦٤٦	المطلب الثالث: ما كان ضعفه بسبب الانقطاع والمخالفة.
٦٥٦	المطلب الرابع: ما كان ضعفه بسبب الجهالة مع سبب آخر.
٦٦٨	الفصل الثالث: خلاصة منهج الإمام النووي في التضعيف: وفيه أربعة مباحث:
٦٦٩	المبحث الأول: ألفاظ التضعيف عند الإمام النووي.
٦٧٥	المبحث الثاني: مراتب الرواة الذي صرح النووي بالتضعيف من أجلهم.
٦٨٢	المبحث الثالث: العلل لتي ضعف النووي الأحاديث من أجلها.
٦٨٤	المبحث الرابع: ما ضعفه النووي لأكثر من سبب.
٦٨٦	سادساً: الخاتمة:
٦٩١	سابعاً: الفهارس العامة:
٦٩٢	فهرس الآيات القرآنية.
٦٩٤	فهرس الأحاديث الشريفة.
٧٠٧	فهرس الرواة المترجم لهم.
٧١٨	فهرس البلدان والأماكن.
٧٢١	فهرس المصادر والمراجع.
٧٥٤	فهرس الموضوعات.

ملخص الرسالة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد،

فقد قمت في هذه الرسالة الموسومة ب: (منهج الإمام النووي في تضعيف الأسانيد من خلال كتابه المجموع) بدراسة أقوال الإمام النووي المتعددة في تضعيف الرواة.

وقد ابتدأت أولاً بترجمة الإمام النووي، ثم التعريف بكتابه المجموع، ومنهجه فيه، وتعريف الحديث الضعيف، وأسباب الضعف، وحكم رواية الحديث الضعيف، والعمل به.

وأما الدراسة التطبيقية فكانت على قسمين:

القسم الأول: ما ضعفه الإمام النووي بدون بيان السبب، وفيه التضعيف المحتمل، واليسير، والشديد، وبطلان الروايات وردّها.

القسم الثاني: ما بيّن النووي سبب تضعيفه، وفيه التضعيف لضعف رواته، أو السقط في إسناده، أو هما معاً.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الرسالة إلى دقة الإمام النووي في تضعيف الأحاديث، فلم يخالفه الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلا في أحاديث قليلة، وهذا يدل على سعة علم هذا الإمام في علم نقد الرجال، وقدرته الفائقة على ذلك.

والله أسأل أن يجعل هذا في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**In the name of allah the most compassionate
the most merciful**

The Abstract

All praise is due to allah and his grace by which good deeds are always done. May peace and blessings be upon our prophet Mohammed.

In my research (An approach of Al- Imam Al- Nawawy in weakening al- asaneed through the book of al-magmoe) I study Al- Imam Al- Nawawy,s several sayings in weakening hadith,s narrators.

Firstly, I start translating Al- Imam Al- Nawawy.

Then, a definition of his book of al-magmoe and its weakness reasons, the righteousness of weak hadith,s trust and narration.

The empirical study contains two parts: The first part is weakend by Al- Nawawy without showing the reason in which the weakening areas are probable or simple or severe or narrations invalidity and rejection.

The second part is the one in which Al- Nawawy explains. The weakening,s reasons due to weak narrator,s ability, its asand,s error or both of them.

Through this study, the researcher reaches an accuracy of Al- Nawawy,s judgements expect some concerned with few hadiths. This shows Al- Nawawy,s great ability at criticizing men narrators.

May allah accepts this study in our good deeds on the day of resurrection. And our final prayer is that all praise be to allah , the lord of the exists.